



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

جواهر الكلام

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسين الفاضل
والشيخ محمد باقر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى (صاحب جواهر)

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	جواهر الكلام فى شرح شراىع الاسلام المجلد ٧
١٠	اشاره
١١	[اتتمه القسم الأول فى العبادات]
١١	[كتاب الصلاه]
١١	[افضل الصلاه]
١٥	[معنى الصلاه لغه]
١٧	[معنى الصلاه شرعا]
٢١	[الركن الأول فى المقدمات]
٢١	اشاره
٢١	[المقدمه الاولى فى أعداد الصلوات]
٢١	اشاره
٢١	[الصلوات المفروضه]
٢١	اشاره
٢٣	[تعیین صلاه الوسطى]
٢٤	[نوافل الفرائض]
٢٤	اشاره
٣٢	[مشروعيه النوافل لتكميل الفرائض]
٣٤	[تفاوت الفضل بين النوافل]
٣٤	[استحباب التعقيب قبل نافله المغرب]
٣٨	[ادخول نافله الصبح فى صلاه الليل]
٤١	[آداب صلاه الليل و ادعيته]
٤٧	يستحب له الفصل بين صلاه الغداه و نافلتها
٥٠	[صلاه الغفيله]

٥٤	استحباب ما يتمكن من النوافل بين المغرب والعشاء
٥٦	أفي سقوط نوافل النهار في السفر
٥٧	أعدم سقوط نافله العشاء في السفر
٦٥	أفي كون النوافل ركعتين
٦٧	أعدم كون الوتر ركعتين
٨٤	أاستحباب القنوت في الشفع
٨٦	أصلاه الأعرابي
٨٩	أالمقدمه الثانيه في المواقيت
٨٩	أشاره
٨٩	أأما الأول في مقاديرها
٨٩	أوقت الفرائض اليوميه
٨٩	أفضيله أول الوقت
٩٥	أتعيين وقت الظهر و العصر
٩٦	أشاره
١٠٨	أالوقت الاختصاصي للعصر
١١٣	أالوقت الاختصاصي للظهر
١١٦	أثمره الاختصاص
١٢٠	أالوقت الاختصاصي للمغرب و العشاء
١٢٢	أوقت صلاه الصبح
١٢٣	أمعرفه الزوال بزياده الظل
١٢٩	أمعرفه الزوال بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن
١٣٢	أمعرفه الغروب باستتار الشمس
١٣٥	أمعرفه الغروب بذهاب الحمرة من المشرق
١٥٠	ألكل صلاه وقتين إلا المغرب
١٥٢	أتحديد أواخر أوقات الصلوات
١٧٧	أآخر وقت الظهرين للمختار و المعذور

- ١٨٢ [آخر وقت المغرب للمختار و المعذور]
- ١٨٥ [بيان وقت العشاء]
- ١٩٢ [وقت للمغرب و العشاء و الصبح]
- ١٩٤ [وقت فضيله الظهر و العصر]
- ٢٠٣ [الجمع بين أخبار الظهرين]
- ٢٠٥ [وقت النوافل اليوميه]
- ٢٠٥ اشاره
- ٢٠٥ [وقت نوافل الظهرين]
- ٢١٤ [مزاحمه النافله الفريضة لو تلبس بها في الوقت]
- ٢١٥ [في ابتداء بالفريضة لو لم يتلبس بالنافله في وقتها]
- ٢١٨ [في عدم جواز تقديم نوافل الظهرين على الزوال]
- ٢٢٣ [في بيان وقت نافله المغرب]
- ٢٢٧ [في بيان وقت نافله العشاء]
- ٢٢٩ [في بيان وقت صلاة الليل]
- ٢٣٤ [استحباب الاستغفار في السحر]
- ٢٣٧ و تحديد السحر
- ٢٣٨ [الدعاء من أفضل العبادات]
- ٢٤٠ و الأفضل من الدعاء ما صادف أفضل الأزمنه
- ٢٤٤ [اجواز تقديم صلاه الليل للمسافر و الشاب]
- ٢٤٦ [في أن قضاء صلاه الليل أفضل من التقديم]
- ٢٥٠ [الاشتغال بركعتي الفجر بعد طلوعه]
- ٢٥٢ [اتتميم صلاه الليل مخففه]
- ٢٥٦ [حكم صلاه الليل مع ظن الضيق]
- ٢٥٨ [اتحديد آخر الليل]
- ٢٧٢ [في بيان وقت ركعتي الفجر]
- ٢٧٤ [في استحباب إعاده ركعتي الفجر لو صلاهما قبله]

- ٢٧٦ [فى بيان آخر وقت ركعتى الفجر]
- ٢٨٠ [جواز التطوع وقت الفريضة]
- ٢٩١ [فى جواز التطوع لمن عليه فائته]
- ٢٩٥ [عدم الفرق فى الحكم بين الرواتب و غيرها]
- ٢٩٧ [أو أما النظر فى أحكامها]
- ٢٩٧ اشاره
- ٢٩٧ [المسأله الأولى فى لزوم الأداء لو أدرك ركعه من الوقت]
- ٣٠١ [المسأله الثانيه فى حكم الصبى لو بلغ فى أثناء الصلاه]
- ٣٠٥ [المسأله الثالثه فى عدم جواز التعويل على الظن فى الوقت]
- ٣٢٢ [المسأله الرابعه فى الترتيب بين قضاء الفرائض اليوميه]
- ٣٢٢ [المسأله الخامسه فى كراهه النوافل المبتدأه عند الطلوع و الغروب]
- ٣٢٢ اشاره
- ٣٣٠ استثناء يوم الجمعة
- ٣٣٠ اشاره
- ٣٣٣ [فى استثناء ما له سبب عن النوافل المبتدأه]
- ٣٤١ [المسأله السادسه ما يفوت من النوافل ليلا يستحب تعجيله]
- ٣٤٦ [المسأله السابعه الأفضل فى كل صلاه أن يؤتى بها فى أول وقتها]
- ٣٥٦ [المسأله الثامنه فى العدول من العصر إلى الظهر]
- ٣٦٠ [المقدمه الثالثه فى البحث عن القبله]
- ٣٦٠ اشاره
- ٣٦٠ [الأول فى بيان ماهيه القبله]
- ٣٦٠ اشاره
- ٣٧٧ [تعريف الجهه]
- ٤٠١ [قبله أهل العراق]
- ٤٢٠ [قبله أهل الشام]
- ٤٢٢ [قبله أهل اليمن]

٤٢٥ [الثانى فى أحكام المستقبل]

٤٢٥ اشارة

٤٥١ [وجوب الصلاه إلى أربع جهات إذا فقد الظن]

٤٦٢ [الصلاه على الراحله و الدابه و السفينه و ماشيا]

٤٨٥ تعريف مركز

شماره بازیابی : ۶-۲۱۸۴۲

سرشناسه : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ق.

عنوان و نام پدیدآور : جواهرالكلام [چاپ سنگی] / محمدحسن نجفی [صاحب جواهر]؛ نویسنده متن: علامه حلی؛ کاتب: ابوالقاسم خوانساری؛ مصحح: موسی طهرانی

وضعیت نشر : [بی جا: بی نا]، ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری : [۵۱۸ص.، ج ۱؛ قطع: ۲۳×۳۷س م

یادداشت : زبان: عربی

آغاز، انجام، انجامه : آغاز: بسمله... الحمدلله الذي ختم الشرايع باسمهما طريقه و اوضحها حقيقه و اظهرها برهانا ... و بعد فيقول العبد القاصر العاشر محمد حسن بن المرحوم باقر احسن الله اليهما ...

انجام:.... الاصحاب الثاني و الله اعلم الحمدلله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً على ما انعم و وفق لاتمام مباحث الطهاره.

انجامه:المكرم من سنه ۱۲۷۴ق. و انا الفقير الى الله الغني ابن اسدالله ابوالقاسم خوانساری.

یادداشت استنساخ : تاریخ کتابت: ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری اثر : نوع و درجه خط: نسخ

نوع و تزئینات جلد: جلد مقوایی، روکش تیماج قهوه ای، عطف و لچکی ها گالینگور مشکی الحاقی.

خصوصیات نسخه موجود : حواشی اوراق: تصحیحاتی اندک با نشان «صح» و توضیحاتی اندک با نشان «منه»

یادداشت تملک و سجع مهر : یادداشت های تملک: یادداشتی با خط تحریری و با مرکب مشکی " بسم الله الرحمن الرحيم و قد انتقل ذلك الكتاب مع مجلداته الاخر التي كانت عباره عن ست المجلدات مطبوعه بطبع حاجی موسی ره الی ملکی و هو مالک الملک و الرقاب من البایع المحترم الحاج شمس صاحب المکتبه فی شارع ناصر خسرو و قرینا من شمس العملاره من العاصمه تهران صانها ... من الحدثان علی المبلغ الف و خمس مائه توماناً المقابل ۱۵۰۰ریالاً- و وقع هذا الانتقال فی يوم الخامس المطابق با يوم الثاني من شهر جمادیا لاولی من سنه اربع مائه بعد الالف من الهجره النبویه المصادف ۲۹/۱۲/۱۳۵۸ و انا الاحقر حسین الصالحی ... النجفی و التهرانی المسکن " (ظهریه صفحه اول)

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

نمایه ها، چکیده ها و منابع اثر : منابع دیده شده: ریحانه الادب (۳: ۳۵۸) ، ملی (۲: ۲۷۷) ، ذریعه (۵۹: ۲۴)

معرفی چاپ سنگی : جواهر الکلام کتابی مشروح و استدلالی در فقه شیعه قرن سیزدهم هجری و به زبان عربی است این کتاب شرح مبسوط کتاب شرایع الاسلام (علامه حلی) است و جامعترین کتاب در موضوع فقه و استنباط و احکام است و همه ابواب فقه را در بر میگیرد. نسخه حاضر مشتمل بر کتاب الطهارة است، و عناوین مطالب در حاشیه آمده است.

عنوانهای گونه گون دیگر : جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : محقق حلی، جعفر بن حسن ۶۰۲-۶۷۶ق. - شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲-۶۷۶ق. شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

خوانساری، ابوالقاسم، قرن ۱۳ق. کاتب

طهرانی، موسی، قرن ۱۳ق. مصحح

حسینی، فروشنده

ج ۷، ص: ۱

[تتمه القسم الأول فی العبادات]

[کتاب الصلاة]

[فضل الصلاة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و صلى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين الغر الميامين، الذين بهم أرجو من ربى الكريم الرحمن الرحيم العليم الحكيم الإعانه على إتمام كتاب أحكام الصلاة التى تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُنْكَرِ (١) و

بها تطفأ النيران (٢)

و

قربان كل تقى (٣)

و

معراج كل مؤمن نقى،

و تغسل الذنوب كما يغسل النهر الجارى درن الجسد، و تكررهما كل يوم خمسا كتكراره (٤) و أوصى الله بها المسيح ما دام حيا (٥) و غيره من الرسل (٦) بل هى أصل الإسلام (٧) و خير العمل (٨) و خير موضوع (٩) و الميزان و المعيار

١- ١ سورة العنكبوت- الآيه ٤٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٣.

٥- ٥ سورة مريم- الآيه ٣٢.

٦- ٦ فروع الكافى ج ٢ ص ٢١٤ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٧- باب حج الأنبياء عليهم السلام الحديث ٧ من كتاب الحج.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ١- من أبواب مقدمه العبادات- الحديث ٣.

٨- ٨ تحف العقول ص ١٩٨ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٦.

٩- ٩ الوسائل- الباب- ٤٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

لسائر أعمال الأنام، فمن وفى بها استوفى أجر الجميع و قبلت منه كلها (١) فهى حينئذ للأعمال بل للدين كالعمود للفسطاط (٢) و لذا كانت أول ما يحاسب به العبد و ينظر فيه من عمله، فإذا قبلت منه نظر فى سائر عمله و قبل منه، و إذا ردت لم ينظر فى باقى عمله و رد عليه (٣) فلا غرو لو سمى تاركها من الكافرين، بل هو كذلك لو كان الداعى له الاستخفاف بالدين (٤) و هى التى لم يعرف الصادق (عليه السلام) شيئاً مما يتقرب به و يحبه الله تعالى بعد المعرفة أفضل منها (٥) بل

قال (عليه السلام): «هذه الصلوات الخمس المفروضات من أقامهن و حافظ على مواعيتهن لقي الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخل به الجنة، و من لم يصلهن لمواقيتهن و لم يحافظ عليهن فذلك لله، إن شاء غفر له و إن شاء عذبه» (٦)

و صلاه فريضة خير من عشرين حجه، كل حجه خير من بيت مملو ذهباً يتصدق منه حتى يفنى (٧) بل صلاه فريضة أفضل من ألف حجه كل حجه أفضل من الدنيا و ما فيها (٨) و ان طاعه الله خدمته فى الأرض، و ليس شىء من خدمته يعدل الصلاه، فمن ثمة نادى الملائكة زكريا وَ هُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ (٩) و إذا قام المصلى إلى الصلاه نزلت عليه الرحمه من أعنان السماء إلى أعنان الأرض، و حفت به الملائكة، و ناداه ملك لو يعلم هذا المصلى ما فى الصلاه ما انفتل (١٠) إلى غير ذلك مما

-
- ١- ١ الوسائل - الباب ٨- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٨.
 ٢- ٢ الوسائل - الباب ٨- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦.
 ٣- ٣ الوسائل - الباب ٨- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٠.
 ٤- ٤ الوسائل - الباب ١١- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.
 ٥- ٥ الوسائل - الباب ١٠- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.
 ٦- ٦ الوسائل - الباب ١- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه مع اختلاف فى اللفظ.
 ٧- ٧ الوسائل - الباب ١٠- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤.
 ٨- ٨ الوسائل - الباب ١٠- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٨.
 ٩- ٩ الوسائل - الباب ١٠- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٥.
 ١٠- ١٠ الوسائل - الباب ٨- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.

ورد فيها مما لا يحصى عدده، كخبر الشامه (١) وغيره.

مع أن فى الاعتبار ما يغنى عن الآثار، إذ قد جمعت ما لا يجمعه غيرها من العبادات من عباده اللسان و الجنان بالقراءة و الذكر و الاستكانه و الشكر و الدعاء الذى ما يعبأ الله بالعباد لولاه، و ظهور أثر العبوديه للمعبود بالركوع و السجود و جعل أعلى موضع و أشرفه على أدنى موضع و أخفضه، و قد

كتب الرضا (عليه السلام) إلى محمد ابن سنان (٢) فيما كتب من جواب مسائله «إن عله الصلاه أنها إقرار بالربوبيه لله عز و جل، و خلع الأنداد، و قيام بين يدى الجبار جل جلاله بالذل و المسكنه و الخضوع و الاعتراف و الطلب للإقاله من سالف الذنوب، و وضع الوجه على الأرض كل يوم إعظاما لله عز و جل، و أن يكون ذاكرا غير ناس و لا بطرا على ذكر الله عز و جل بالليل و النهار لئلا ينسى العبد سيده و مدبره و خالقه فيبطر و يطغى، و يكون فى ذكره لربه عز و جل و قيامه بين يديه زاجرا له عن المعاصى و مانعا له من أنواع الفساد»

و غير ذلك مما لا يخفى على من لاحظ أسرار الصلاه.

و لا- يختص هذا الفضل بخصوص الفرائض الخمس من الصلوات و إن اختصت بعض الأخبار (٣) بها، بل قد يقال بانصراف ما كان موضوعه لفظ الصلاه إليها، لأنها هى المعهوده المستعمله التى لم يسأل العبد بعد أدائها عن غيرها (٤) إلا أن التأمل فيما ورد عنهم (عليهم السلام) بل هو صريح البعض يقضى بعدم الفرق بين الفرض و النفل فى هذا الفضل، و انهما جميعا خير العمل.

كما أنه لا يشكل فضل الصلاه على الحج المشتمل على الصلاه و غيرها بعد ظهور هذه العبارة كظواهرها فى إرادته باقى أجزاء الحج غيرها، إذ لكل جزء منه فضل مستقل

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧ مع زياده فى الوسائل.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦.

و إن كان هو جزء، أو يراد بالصلاه المفضله عليه إحدى الفرائض الخمس، أو غير ذلك.

و كيف كان فالمشهور فى كتب الفقه أن الصلاه لغه الدعاء، و لعل منه قول الأعشى:

تقول بنتى و قد قيضت مرتحلا يا رب جنب أبى الأوصاب و الوجعا

عليك مثل الذى صليت فاغتمضى نوما فان لجنب المرء مضطجعا

بل فى روض الجنان أنها كذلك من الله عز و جل و غيره ردا على من قال:

إنها منه بمعنى الرحمه و من الملائكه الاستغفار، و من الناس الدعاء، معللا له بأن ارتكاب كونها فى ذلك و نحوه مجازا خير من جعلها مشتركة، و بأن ظاهر العطف فى قوله تعالى(١):

«عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ رَحْمَةٌ» يقتضى المغايره، و فيه أن الخيره تجدى مع الشك، و هو هنا ممنوع، إذ لو سلم عدم القطع من تصريح البعض به- بل قد يظهر من المحكى عن المحقق الثانى نسبه إلى الجميع أو الأكثر، و من كثره استعمال لفظ الصلاه فى ذلك على وجه يبعد أن يكون مجازا، خصوصا فى مثل قوله: اللهم صل على محمد و آله و نحوه و غير ذلك بوضعها لذلك- فلا أقل من الظن، و هو كاف فى الموضوعات، نعم الظاهر أن الثانى من الثالث، إذ الاستغفار نوع من الدعاء، و أما الآيه فهى مشتركة الإلزام، إذ هو لا ينكر أنها منه تعالى بمعنى الرحمه إنما يمنع انه حقيقه، و لذا أجاب عن الآيه بعد ذلك بإنكار اقتضاء العطف المغايره ناقلا له عن مغنى ابن هشام مستشهدا له بهذه الآيه و غيرها، و فيه أنه لا ريب فى ظهور العطف بذلك إلا مع القرينه، و لعل الآيه منه، لا أن أصل العطف لا ظهور له بذلك، فتأمل.

[معنى الصلاه لغه]

و ربما قيل: إنها لغه المتابعه أيضا، و حسن الثناء من الله تعالى على رسوله (ص) و فيه أن الثانى مجاز قطعاً بناء على أنها فى الرحمه حقيقه، و لعل من ذكره أراد إبدال الرحمه به، و فى النهايه قيل: إن أصلها فى اللغه التعظيم، و لعل منه الصلوات لله فى تشهد الناس.

و عن بعضهم أنها بمعنى السبحة أى التنزيه، و لذا سميت به فى قوله تعالى:

«فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ» (١) «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ» * (٢) إلى آخره.

لكن الغالب إطلاق السبحة على النافله فى النصوص (٣).

و قد يقال بملاحظه استعمالها فى بيت الأعشى، و قوله تعالى «عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ رَحْمَةٌ» (٤) و «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (٥) و «إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ» (٦) و «اللهم صل على محمد و آله» و نحو ذلك مع أصاله عدم الاشتراك و ظهور اتحاد المراد منها فى قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ» إنها بمعنى أعم من الدعاء ينطبق عليها جميعها، كمطلق طلب الخير و إرادته مثلاً، و إن كان هو بالنسبه إلى الله عين الفعل، لعدم تخلفه عن الإراده، فالمراد حينئذ من الآية «إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ» يريدون الخير من الرحمه و البركه و الشفاعة و التعظيم و غيرها لمحمد (صلى الله عليه و آله)، فإياها الذين آمنوا أنتم أيضا أريدوا به كذلك كما يريد الله له، و كذا المراد من قوله: «اللهم صل على» إلى آخره، بل و قوله تعالى «عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ» لما عرفت أن إرادته لا بد من أن تكون سببا لوقوع المراد من البركه و نحوها، بل و كذا بيت الأعشى و غيره مما ينطبق عليها جميعها، لكن روى الصدوق فى المحكى عن

معانى الأخبار مسندا إلى أبى حمزه (٧) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز و جل «إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ» إلى آخره فقال: الصلاة من الله عز و جل

١-١ سورة الروم- الآية ١٦.

٢-٢ سورة طه- الآية ١٣٠ و سورة المؤمن- الآية ٥٧ و سورة ق- الآية ٣٨ و سورة الطور الآية ٤٨.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

٤-٤ سورة البقره- الآية ١٥٢.

٥-٥ سورة الأحزاب- الآية ٥٦.

٦-٦ سورة الأحزاب- الآية ٥٦.

٧-٧ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الذكر- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

رحمه، و من الملائكة تركيه، و من الناس دعاء- إلى ان قال:- فقلت له: كيف نصلى على محمد و آله؟ قال (عليه السلام): تقولون صلوات الله و صلوات ملائكته و أنبيائه و رسله و جميع خلقه على محمد و آل محمد، و السلام عليه و عليهم و رحمه الله و بركاته، قلت: فما ثواب من صلى بهذه الصلوات؟ قال: الخروج من الذنوب و الله كهيته يوم ولدته أمه»

و فى

خبر كعب بن عجره (١) المروى عن المجالس و الأمالي «قلت:

يا رسول الله (صلى الله عليه و آله) قد علمنا السلام عليك فكيف الصلاة عليك؟ فقال:

قولوا: اللهم صل على محمد و آل محمد كما صليت على إبراهيم و آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»

و هما معا كما ترى يمكن عدم منافاتهما لما ذكرنا، و لقد عثرت بعد ذلك على كلام للفاضل المتبحر ابن هشام فى المغنى يقرب مما قلناه، بل هو هو، حيث إنه بعد أن حكى عن بعضهم أن الصلاة المقدره فى قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ» إلى آخره بمعنى الرحمة، و الموجوده بمعنى الاستغفار، قال: «قلت: الصواب عندى أن الصلاة لغه بمعنى واحد، و هو العطف، ثم العطف بالنسبه إلى الله تعالى الرحمة، و إلى الملائكة الاستغفار، و إلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض».

و أما قول الجماعه فبعيد من جهات، إحداها اقتضاؤه الاشتراك، و الأصل عدمه، لما فيه من الالتباس، حتى أن قوما نفوه، ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدم عليه. الثانيه أنا لا نعرف فى العربيه فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الاسناد حقيقيا. الثالثه أن الرحمة فعلها متعد و الصلاة فعلها قاصر، و لا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى، الرابعه أنه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى، و حق المترادفين صحه حلول كل منهما محل الآخر، فتأمل.

[معنى الصلاة شرعا]

و اما شرعا فقد ذكروا لها تعريفات متعددة لا فائده في التعرض لها، و لقد أجاد في المدارك حيث قال: «هى أشهر من أن يتوقف معناها على التعريف اللفظى، و هو كذلك، على أنه لا يكاد يسلم شىء منها عن نقض فى طرده أو عكسه أو اشتماله على ما يخرج عن قياس التعاريف، بل لعل ذلك كالمتمعر باعتبار اختلاف أحوالها بالنسبة للمختار و المضطر و الصحيح و السقيم، فتارة تكون أقوالا- محضه، و أخرى أفعالا- كذلك، و أخرى تجمعهما، و لكل من الأحوال الثلاثة أحوال أيضا، و إن أبيت إلا- التعريف فالأولى تعريفها بأنها العبادة التى اعتبر الشارع فى افتتاحها التكبير أو بدله، و اختتامها التسليم أو بدله، و إن كنت لا أضمن عدم ورود شىء عليه، و على كل حال فهى بهذا المعنى أمر شرعى لا مدخلية للغة فيه، و أنى و أهل اللغة و هذا المعنى، إنما البحث فى أنها حقيقه شرعيه أو مجاز، و قد فرغنا من ذلك فى الأصول، و ذكرنا أن الحق الأول، و ذكر بعض أهل اللغة لهذا المعنى فى سلك ما ذكر من المعانى لهذا اللفظ لا يقتضى الوضع له لغة بعد أن جرت عادتهم أو الأكثر منهم على عدم الاقتصار على ذكر الحقائق اللغويه، بل يذكرون كلما يستعمل فيه اللفظ و إن كان مجازا، على أن من المحتمل كون ذكرهم لهذا المعنى و إن كان هو حقيقه شرعيه باعتبار أن أهل الشرع من أهل اللغة أيضا و من العرب الفصحاء، و حينئذ تدرج بهذا الاعتبار فى الحقائق اللغويه، إذ جعل خصوص الوضع عندهم حقيقه شرعيه إنما هو مجرد اصطلاح حادث لا يجب جريان كتب اللغة عليه، خصوصا إذا قلنا: إن لفظ الصلاة و الحج و نحوهما موضوعه لمعان شرعيه قبل زمن شرعنا، ضروره وجود الصلاة و الحج و غيرهما عند اليهود و النصارى و غيرهما من كفار العرب على وجه يسمونه بهذه الأسماء فى لغة العرب، كما أنه يسمونه بغيرها بالفارسيه و نحوها، فهى حقائق فى عباداتهم قبل زمن

الرسول (صلى الله عليه وآله)، وهو انما غير بعض أجزاء عباداتهم أو أكثرها، وذلك لا يقتضى تغير الاستعمال بحسب الحقيقة كما هو الشأن فى المعاملات» و كأنه مال إلى ذلك الأستاذ الأكبر فيما حكى من حاشيته على المدارك، و فيه- بعد تسليم قدم تسميه تلك العبادات بهذه الأسماء منهم و أن لهم عبادات معتبره لا أنها مكاء و تصديه- أنه لا يخفى على المطلع عليهما كمال التباين بينهما بحيث يقطع بعدم إرادته المعنى القديم منها فى هذا الاستعمال، و بنقلها من ذلك المعنى إلى معنى جديد و إن اشتركا فى أنهما عباده، كما هو واضح، كوضوح المناسبه بين المعنى الشرعى و المعنى اللغوى بناء على أنه الدعاء، أو ما ذكرناه من طلب الخير و إرادته و ان لم يكن بعنوان الدعاء، لاشتماله على كل منهما، و لو قيل انه منقول منها بمعنى المتابعه اختصت المناسبه حينئذ ببعض أفرادها إلا أن يلاحظ أو يراد تتابع الأجزاء، و هو كما ترى.

و أبعد منه ما قيل عن الجمهور عن بعضهم ان اشتقاقها من رفع الصلاة فى السجود، و هو العظم الذى عليه الأيتان، فهى فعله من بنات الواو، و ان كان ربما يؤيده تعارف كتابتها به، إلا أنه قد يقال كما عن البيضاوى كتبت بالواو على لفظ المفخم أى من يميل الألف إلى مخرج الواو، و مثله فى البعد ما عن الجمهور عن ذلك البعض ان اشتقاقها من صليت العود بالنار أى لينته، لأن المصلى يلين قلبه و أعضائه مخشوعه من بنات الياء، بل فى الذكرى نسبه ذلك و سابقه إلى أهل اللغة، قال جعلوها فعله من صلى أى حرك صلاته، لأن المصلى يفعل ذلك، أو من صليت العود أى لينته، و لا يخفى عليك ما فيه، و أنا فى غنيه عنه، و ما أبعد ما بين هذين الأخيرين و بين القول بأن المراد منها فى الاستعمال الشرعى الدعاء، و ان ما عداه كله واجبات آخر، فهى كالمعامله، و لا ريب فى ضعفه بل بطلانه.

نعم يمكن دعوى ذلك فى صلاه الأموات، فتكون حينئذ حقيقه لغويه مجازا

شرعيا كما هو المشهور على ما فى الروض، و ربما قيل بأنها مجاز لغوى أيضا نظرا إلى إرادته خصوص دعاء على خصوص حال منها، بل و غير الدعاء من التكبير و نحوه، كما انه ربما قيل بأنها حقيقه شرعيه، و لعله ظاهر المصنف و غيره ممن ذكرها فى التعداد، إذ احتمال ذكرهم الأعم من الحقيقه و المجاز كوضوء الحائض و نحوه فى الوضوء بعيد، و يؤيده - مع عدم صحه السلب، و قيل من دلالة بعض النصوص (١) - انها كذلك قطعا فى عرف المتشرعه، و هو عنوان الحقيقه الشرعيه، و تبادر ذات الأركان من الإطلاق كما فى المدارك لا - ينافيها، إذ لعله لأنه أظهر الفردين و أكثرهما استعمالا، كما أن كون معظم صلاه الجنازه الدعاء لا يقتضى البقاء على الحقيقه اللغويه بعد أن علم أن إطلاق لفظ الصلاه عليه ليس للدعاء، بل لا ريب فى ملاحظه الخصوصيه و باقى الأحوال أيضا، و لذا لا يطلق فى العرف لفظ الصلاه على غيره من الدعاء، كما انه لا يطلق على هذا الحال المخصوص غير لفظ الصلاه، و نفي الصلاه بنفى الطهاره و الفاتحه اللتين لا يجبان فيها قطعا يراد منه بالنسبه إلى ما اعتبر فيها ذلك كاليوميه، لا نفي مطلق مسمى الصلاه، كالوصف بالتحليل بالتسليم، بل و كذا

الصحيح (٢) «عن الجنازه أصلى عليها على غير وضوء، فقال: نعم انما هو تكبير و تسييح و تحميد و تهليل كما تكبر و تسيح فى بيتك على غير وضوء»

يراد منه أنها صلاه لكن ليست تلك الصلاه التى يعتبر فيها ذلك، بل هى شىء آخر سماه الشارع صلاه، و من ذلك تعرف ما فى استدلال بعضهم على خروجها عن الصلاه بالنصوص (٣) ضروره إرادته نفي مسمى صلاه خاص منها لا مطلقا، فتأمل جيدا.

١- ١ الوسائل - الباب - ١ و غيره - من أبواب صلاه الجنازه من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٢١ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاه الجنازه و الباب ٩ منها - الحديث ٥.

و كيف كان ف العلم بها أى الصلاه يستدعى بيان أربعه أركان

[الركن الأول فى المقدمات]

إشاره

الركن الأول فى المقدمات بفتح الدال و كسرهما، و هى ما تتقدم على الماهيه، إما لتوقف تصورهما كذكر أقسامها و كمياتها، أو لاشتراطها بها، أو لكونها من المكملات السابقه عليها، و هى سبع:

[المقدمه الاولى فى أعداد الصلوات]

إشاره

الاولى فى أعداد الصلوات

[الصلوات المفروضه]

إشاره

و المفروض منها و لو بسبب من المكلف تسعه حصرا استقرايا من الأدله التى تمر عليك فى محالها إن شاء الله صلاه اليوم و الليله و الجمعه و العيدين و الكسوف الشامل للخسوف و الزلزله و الآيات و الطواف الواجب و الأموات و ما يلتزمه الإنسان بنذر و شبهه كالعهد و اليمين و الإجاره على غير القضاء و نحوها، و ربما عدت سبعة بإدراج الزلزله و الكسوف فى الآيات كادراج القضاء حتى من الولى بل ربما قيل و المستأجر عليه و المتبرع به و صلاه الاحتياط فى اليوم و الليله، أو الأخير فى شبه النذر، لأن الشك أيضا من الملزمات، بل ربما قيل هو و القضاء، و الإدراج الأول أجود، و ربما عدت سته بناء على خروج صلاه الأموات عن حقيقه الصلاه، بل قد يقال ينبغى عددا حينئذ خمسه بإدراج الجمعه فى اليوميه، بل أربعه اقتصارا على الفرائض الأصلية، و الأمر سهل بعد الاتفاق منا على أن ما عدا ذلك مسنون و هو كثير كما تعرفه فيما يأتى إن شاء الله، بل و من غيرنا كما حكاه غير و احد عدا ما يحكى عن أبى حنيفه من وجوب الوتر، و لا ريب فى ضعفه، و إن

ورد(١)عن الباقر (عليه السلام) «الوتر

١-١ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤ هكذا فى النسخه الأصلية لكن فى الوسائل «و المغرب وتر النهار» كما فى التهذيب و هو الصحيح.

فى كتاب على واجب، و هو وتر الليل و المغرب و وتر النهار»

لكنه محمول على التقيه أو التأكيد أو بالنسبه للنبي (صلى الله عليه و آله)، كما فى

خبر الساباطى (١) قال:

«كنا جلوسا عند الصادق (عليه السلام) بمنى فقال له رجل: ما تقول فى النوافل؟

فقال: فريضه، قال: ففزعنا و فرع الرجل، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): إنما أعنى صلاه الليل على رسول الله (صلى الله عليه و آله)، إن الله يقول «وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ» أو غير ذلك، و عن حماد بن زيد قلت لأبى حنيفه: «كم الصلوات؟

فقال: خمس، فقلت: فالوتر فقال: فرض، قالت: لا أدرى تغلط فى الجملة أو التفصيل»

لكن الانصاف كما عن المنتهى أن هذه السخريه غير لائقه بأبى حنيفه، نعم قيل بناء عليه ينبغى أن لا تكون وسطى فى الصلوات، لأن اليوميه حينئذ تكون سته، مع أنه يمكن أن يعتبر الوسط بحيث لا ينافى أنها سته. ثم من المعلوم أن المراد المفروض بالأصل فى الجملة، و إلا فقد يتفق الندب له عارضا كالعيدين، أو الحرمة كالجمعه على قول، و التخيير على آخر، أو يكون بعض أفراده مندوبا كإعادته الفريضه، خصوصا الكسوف، و الصلاه على من لم يبلغ الست، و نحو ذلك.

و أما تفصيل هذه الفرائض ف صلاه اليوم و الليله خمس الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الصبح، و قد كانت فى الأصل خمسين، إلا- أنه (صلى الله عليه و آله) طلب من ربه التخفيف عن أمته حتى أنهاها إلى الخمس كما دل عليه بعض الأخبار (٢) و لم يخففها إما لحيائه بعد من المراجع له لربه، أو لأنه أراد بلوغ الخمسين أيضا باعتبار أن من جاء بالحسنه فله عشر أمثالها، و لا خلاف فى وجوبها فيهما، بل هى من ضروريات الدين المستغنيه عن الاستدلال بالكتاب المبين، و إجماع المسلمين، و المتواتر من سنه

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٥ و ١٠.

سيد المرسلين و الأئمة المهديين (ص) و كذا من ضرورياته أيضا أن الخمس هي سبع عشره ركعه فى الحضر: الصبح ركعتان، و المغرب ثلاث ركعات، و كل واحده من البواقي أربع و كانت فى الأصل عشر ركعات، فى كل وقت ركعتان، إلا أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أضاف إليها سبعة، فصارت سبع عشره ركعه كما دلت عليه بعض النصوص (١) بل و من ضروريات مذهبنا أو كضرورياته أنه يسقط من كل ربايعه فى السفر ركعتان، و هما الأخيرتان اللتان زادهما رسول الله (صلى الله عليه و آله)، و مثله الخوف على ما ستعرف إن شاء الله تعالى.

[تعيين صلاة الوسطى]

و أهم الخمس و أكدها بنص الكتاب (٢) فضلا عن غيره الوسطى، و هى الظهر، للصحيح (٣) عن الباقر (عليه السلام) و إن كانت هى أول صلاة صلاها رسول الله (صلى الله عليه و آله) لكن لأن وقتها وسط النهار، أو لأنها متوسطة بين صلاتى نهار الغداه و العصر، أو لأنها وسط بين نافلتين متساويتين، و لما عن الشيخ من الإجماع عليه، و

المروى عن زيد بن ثابت (٤) أنه قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصلى الظهر بالهاجره، و لم يكن صلاة أشد على الصحابه منها، فنزلت حافظوا على الصلوات و الصلاه الوسطى»

خلافًا لما عن المرتضى من أنها العصر مدعى الإجماع أيضا عليه

للمرسل (٥) عن النبى (صلى الله عليه و آله) «شغلونا عن الصلاه الوسطى صلاة العصر»

و

المرسل عن الحسن بن أمير المؤمنين (عليهما السلام) (٦) عن النبى (صلى الله

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٤.

٢- ٢ سورة البقره - الآيه ٢٣٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

٤- ٤ سنن أبى داود ج ١ ص ١٦٧ - الرقم ٤١١.

٥- ٥ المستدرک - الباب - ٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١١.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧.

عليه وآله) إلى أن قال: «فهي من أحب الصلوات لله عز وجل، وأوصاني بحفظها من بين الصلوات»

ولأنها وسط بين صلاتي نهار و صلاتي ليل، و لبعض الأخبار العامية^(١) و لا ريب أن الأول أقوى، لصحة روايته، وقوه اعتباره، قيل و هنا أقوال أخر كأنها للعامه، منها أنها الصبح، لتوسطها بين صلاتي الليل و صلاتي النهار، و بين الضياء و الظلام، و لأنها لا تجمع مع أخرى، فهي منفردة بين مجتمعين، و لمزيد فضلها بحضور ملائكه الليل و النهار، كما قال الله تعالى (٢) «إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» و لما فيها من المشقه التي تناسب الأمر بالمحافظه عليها، لأنها مظنه التضييع بسبب البرد في الشتاء، و طيب النوم في الصيف مع فتور الأعضاء و كثره النعاس و شده الغفله و محبه الاستراحه، و منها أنها المغرب، لتوسطها بين بياض النهار و سواد الليل، و أزيد من ركعتين و أقل من أربع، فهي متوسطه بين رباعي و ثنائي، و لا- تنقص في السفر مع زيادتها على الركعتين، فناسب التأكيد بالأمر بالمحافظه عليها، و لأن الظهر هي الأولى، إذ قد وجبت أولا فيكون المغرب هي الوسطى، و منها أنها العشاء، لأنها متوسطه بين صلاتين لا يقتصران: الصبح و المغرب، أو بين ليله و نهاره، و لأنها أثقل صلاه على المنافقين، و قيل هي مخفيه مثل ليله القدر، و عن بعض أئمه الزيديه أنها الجمعة في يومها، و الظهر في غيرها و أنت خبير أن ذلك كله اعتبارات و استحسانات و تهجسات لا يجوز أن تكون مدركا لحكم شرعي، إنما الواجب الرجوع في ذلك إلى مهابط الوحي و خزان العلم و معادن السر، و قد عرفته، و الله أعلم.

[نوافل الفرائض]

اشاره

و أما نوافلها أي الفرائض في الحضر ف أربع و ثلاثون ركعه على الأشهر نصا و فتوى، بل المشهور نقلا و تحصيلا، بل في فوائد الشرائع أنه

١- ١ كثر العمال- ج ٤- ص ٨٣- الرقم ١٧٠٢.

٢- ٢ سورة الإسراء- الآية ٨٠.

المعروف فى المذهب، بل فى المختلف و الذكرى و المدارك لا- نعلم فىه مخالفا، كالدروس علىه فتوى الأصحاب، و نحوه كاشف الرموز لكن بتغيير الفتوى بالعمل، بل عن الخلاف و الانتصار و المهذب و غايه المرام و مجمع البرهان الإجماع علىه، و تفصيلها أمام الظهر ثمان، و قبل العصر مثلها، و بعد المغرب أربع، و عقب العشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعه، و إحدى عشر صلاه الليل مع ركعتى الشفع و الوتر، و ركعتان للفجر فىكون حيثئذ مجموع الفريضة و النافله إحدى و خمسين ركعه، و يدل علىه- مضافا إلى ما عرفت-

الصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) «الفريضة و النافله إحدى و خمسون ركعه، منها ركعتان بعد العتمه جالسا تعدان بركعه و هو قائم، الفريضة منها سبع عشره ركعه، و النافله أربع و ثلاثون ركعه»

و

خبر البزنطى (٢) «قلت لأبى الحسن (عليه السلام): إن أصحابنا يختلفون فى صلاه التطوع بعضهم يصلى أربعا و أربعين ركعه، و بعضهم يصلى خمسين، فأخبرنى بالذى تعمل به أنت كيف هو؟ حتى أعمل بمثله، فقال: أصلى واحده و خمسين ركعه، ثم قال: أمسك و أعقد بيده الزوال ثمانيه، و أربعا بعد الظهر، و أربعا قبل العصر، و ركعتين بعد المغرب، و ركعتين قبل عشاء الآخره، و ركعتين بعد العشاء من قعود تعدان بركعه من قيام، و ثمان صلاه الليل، و الوتر ثلاثا، و ركعتى الفجر، و الفرائض سبع عشره ركعه، فذلك إحدى و خمسون ركعه»

و نحوهما صحيح إسماعيل (٣) عن الرضا (عليه السلام)، بل و مرفوع ابن أبى قره (٤) المشتمل على ذكر الوجه للواحد و الخمسين، و

الصحيح أيضا (٥) عن الفضيل و البقباق و بكير، قالوا: «سمعنا أبا عبد الله (عليه السلام) يقول كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصلى من التطوع مثلى الفريضة، و يصوم من التطوع مثلى الفريضة».

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٠.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤.

و على هذه استقر عمل الأصحاب كما اعترف به غير واحد، فلا يصغى حينئذ بعد ذلك إلى ما عارضها و ان صح سنده مما دل (١) على أن النافلة ثلاثه و ثلاثون ركعه بإسقاط الوتيره، و ان كان يشهد له أيضا

الأخبار (٢) المستفيضه «ان النبي (صلى الله عليه و آله) كان لا يصلى بعد العشاء شيئا حتى ينتصف الليل»

أو ما دل (٣) على أنها تسعه و عشرون بإسقاط أربعه من نافله العصر معها، و ان كان عليه ينطبق

خبر يحيى ابن حبيب (٤) «سألت الرضا (عليه السلام) عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله تعالى من الصلاه، قال: ستة و أربعون ركعه فرائضه و نوافله، قلت: هذه روايه زراره قال: أو ترى أحدا كان أصدع بالحق منه»

أو سبعة و عشرون بإسقاط ركعتين من نافله المغرب معها (٥) أيضا، و إن كان عليه ينطبق أيضا

صحيح ابن سنان (٦) «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لا تصل أقل من أربع و أربعين ركعه، قال: و رأيت يصلى بعد العتمه أربع ركعات»

خصوصا.

لكن قد أجاب في المدارك و الذخيره و الرياض و غيرها عنها جميعها بأنه ليس فى شىء منها عدم استحباب الزائد كى تحصل المنافاه، بل أقصاه تأكد استحباب ذلك فلا ينافى استحباب الأكثر حينئذ، قال الأول: و ربما كان فى

قوله (عليه السلام) فى صحيح ابن سنان: «لا تصل أقل»

إلى آخره إشعار بذلك، و لا بأس به لو أن الأخبار كلها كما ذكر، لكنه ليس كذلك، إذ منها خبر يحيى بن حبيب المتقدم، و منها

خبر

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٤ و الباب ٥٣ الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أعداد الفرائض.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤.

ابن أبي عمير (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أفضل ما جرت به السنه، فقال: تمام الخمسين»

و منها

خبر عمر بن حريث (٢) الذي سأل فيه الصادق (عليه السلام) «عن صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) فذكرها له بإسقاط الوتيره، فقال له:

جعلت فداك فان كنت أقوى على أكثر من هذا يعذبني الله على كثرة الصلاة، فقال:

لا، ولكن يعذب على ترك السنه»

إذ لا ريب في دلالة على نفى الزيادة، خصوصا وقد

روى الصدوق عن الصيقل (٣) عن الصادق (عليه السلام) «انى لأمقت الرجل يأتينى فيسألنى عن عمل رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيقول أزيد كأنه يرى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قصر فى شىء»

الحديث. و منها

صحيح زراره (٤) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما جرت به السنه فى الصلاة؟ فقال: ثمان ركعات الزوال، و ركعتان بعد الظهر، و ركعتان قبل العصر، و ركعتان بعد المغرب، و ثلاثه عشر ركعه من آخر الليل، منها الوتر و ركعتا الفجر، قلت: فهذا جميع ما جرت به السنه، قال: نعم، فقال أبو الخطاب: أفرأيت إن قوى فزاد؟ قال: فجلس و كان متكئا فقال: إن قويت فصلهما كما كانت تصلى، إذ كما ليست فى ساعه من النهار فليست فى ساعه من الليل، إن الله عز و جل يقول وَ مِنْ آتَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ (٥) إلى غير ذلك.

فالأولى حمل بعضها على ما ذكر، و بعضها على إرادته عدم صلاة الوتيره محتسبا لها من صلاة الليل، كما يومى اليه

حسن الحلبي (٦) «سألت الصادق (عليه السلام)

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٦.

٣- ٣ الفقيه- ج ١ ص ٣٠٣ من طبعه النجف.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٣.

٥- ٥ سورة طه- الآية ١٣٠.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

هل قبل العشاء الآخرة وبعدها شىء؟ قال: لا غير أنى أصلى بعدها ركعتين، و لست أحسبهما من صلاة الليل».

بل قيل و من الرواتب، لأن الظاهر أن فعلها لأجل إتمام كون النافلة ضعف الفريضة، كما يومى اليه

خبر سليمان بن خالد (١) عن الصادق (عليه السلام) «صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر، و ست ركعات بعد الظهر، و ركعتان قبل العصر، و أربع ركعات بعد المغرب، و ركعتان بعد العشاء الآخرة، تقرأ فيهما مائة آية قائماً أو قاعداً، و القيام أفضل، و لا- تعدهما من الخمسين، و ثمان ركعات من آخر الليل تقرأ فى صلاة الليل بقل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون فى الركعتين الأولتين، و تقرأ فى سائرهما ما أحببت من القرآن، ثم الوتر ثلاث ركعات تقرأ فيها جميعاً قل هو الله أحد، و تفصل بينهما بتسليم، ثم الركعتان اللتان قبل الفجر تقرأ فى الأولى منهما قل يا أيها الكافرون، و فى الثانية قل هو الله أحد»

و منه يستفاد استحباب قراءة مائة آية فيهما، و

فى الذكرى «انه روى ابن أبى عمير (٢) عن الصادق (عليه السلام) انه كان يقرأ فيهما الواقعة و التوحيد»

انتهى.

أو على ما فى

خبر أبى بصير (٣) المروى عن العليل عن الصادق (عليه السلام) «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر، قال: قلت: يعنى الركعتين بعد العشاء الآخرة قال: نعم، إنهما بركعه، فمن صلاهما ثم حدث به حدث مات على وتر، فان لم يحدث به حدث الموت يصلى الوتر فى آخر الليل، فقلت: هل صلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) هاتين؟ قال: لا، قلت: و لم؟ قال: لأن رسول الله

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب القراءة فى الصلاة - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٨.

(صلى الله عليه و آله) كان يأتيه الوحي و كان يعلم أنه هل يموت أم لا؟ و غيره لا يعلم، فمن أجل ذلك لم يصلهما و أمر بهما». أو على إرادته الفريضة و النافلة من العشاء و العتمه التي كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) لم يصل بعدها شيئاً حتى ينتصف الليل.

أو على التعريض بما تصنعه العامه من صلاه و تر غير الوتيره بعد العشاء، فان استيقظوا آخر الليل أعادوه، فيكون و تران فى ليله، و إلا اكتفوا بذلك، و طرح ما لا يقبل شيئاً من ذلك، أو غيره، و لا بأس به بعد أن اعترف غير واحد بعدم العمل بشىء منها، و معارضتها بما سمعت، و بخصوص ما دل على كل واحد مما نفته من الوتيره و غيرها مما سيمر عليك بعضه إن شاء الله، بل ورد(١) فى أخبار نوافل شهر رمضان أن النبي (صلى الله عليه و آله) كان يصلى الوتيره من جلوس فلاحظ هناك، و كذا يطرح ما دل (٢) على الصلاه أربعا بعد العتمه، أو يراد غير الرواتب منه، أو قضائها.

ثم ان ظاهر المصنف كغيره من الأصحاب أن الثمان الأولى نافله الظهر، و الثمانيه الثانيه نافله العصر، بل فى المدارك و الذخيره أنه المشهور بين الأصحاب، بل عن المذهب البارع أن عليه عمل الطائفه، بل عن أمالى الصدوق أن من دين الإماميه الإقرار بأن نافله العصر ثمان ركعات قبلها، و قد يشهد له تتبع كلمات الأصحاب فى المقام و المواقيت و غيرهما، حيث أضافوهما إلى الفريضة حتى عند التعرض لسقوطهما قالوا مثلاً- تسقط نوافل الظهرين، بل قيل: إن بعض العبارات التي تحتل أنها نوافل للأوقات كالمقنعه و الخلاف و النهايه و المبسوط و جمل السيد و الوسيله و الغنيه و السرائر و غيرها حيث قيل فيها ثمان قبل الظهر، و ثمان قبل العصر، و نحو ذلك مما لا ظهور فيه بكونها

١- ١ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه.

نوافل للفرائض كالنصوص قد أضيفت فيها إليها في مواضع عديدة غير هذا الموضع، و لعله لم يلحظها الشهيد في الذكرى، و لذا قال: إن معظم الأخبار و المصنفات خاليه عن التعيين للعصر و غيرها، و تبعه على ذلك بالنسبه للأخبار غيره كسيّد المدارك و فاضل الذخير، و الظاهر أن الأمر كما ذكره، إذ لم نقف على خبر صريح في كونها نوافل للفرائض، بل و لا مضافه إليها إلا ما ستسمعه من بعض النصوص التي تمر عليك في سقوط النافله في السفر، بل ربما كان بعض النصوص (١) ظاهرا في أن الثمان الأولى نافله للزوال نفسه، كما يومی اليه إضافتها اليه و غيرها، بل قد يظهر من مرفوع ابن أبي قره (٢) أن جميع النوافل للأوقات كالفرائض، و أصرح خبر ادعى دلالتة ما رواه

الصدوق في العلل عن عبد الله بن سنان (٣) «سأل الصادق (عليه السلام) لأى عله أوجب رسول الله (صلى الله عليه و آله) صلاه الزوال ثمان قبل الظهر، و ثمان قبل العصر، فقال (عليه السلام): لتأكيد الفريضة، لأن الناس لو لم يكن إلا أربع ركعات الظهر لكانوا مستخفين حتى كان يفوتهم الوقت، فلما كان شىء غير الفريضة أسرعوا إلى ذلك لكثرتة، و كذلك الذى قبل العصر ليسرعوا إلى ذلك لكثرتة»

و هو كما ترى لا- صراحه فيه بل و لا ظهور، نعم قيل في العيون خبر كعباره الأمالى و لم نقف على متنه، لكن لعل فيما سمعت من الإجماع المحكى المتقدم كفايه، خصوصا بعد شهاده التتبع له، إذ لم يحك عن أحد الخلاف في ذلك سوى ما يحكى عن ظاهر هدايه الصدوق من جعل الست عشر نافله الظهر، و هو منه عجيب بعد نقله الإجماع المزبور، و لعله هو الذى أراد الراوندى فيما حكى عنه من نسبه جعل الست عشر للظهر إلى بعض الأصحاب، و سوى ما يحكى عن ظاهر الإسكافى من جعل ركعتين خاصه من الثمانيه الثانيه للعصر،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢١.

و لعله لخبر سليمان بن خالد المتقدم (١) إلا- أنه كما ترى لا- دلالة فيه على ذلك، إذ القبليه كالبعديه لا يقتضى كون النافله للفریضه، و ان كان الإنصاف أنها لا تخلو من نوع إشعار.

و كأنه لا ثمره معتد بها فى هذا البحث بعد ان لم نعتبر فى النيه التعرض للفرض و غيره، بل يكفى مجرد قصد القربه بالامثال للأمر المعلوم تحققه على كل حال، بل الظاهر عدم الفساد لو نوى المكلف الفرض جهلا منه، ضروره تشخيصها لديه بغير ذلك. و ربما قيل تظهر الثمره فى اعتبار إيقاع الست مثلا قبل القدمين أو المثل ان جعلناها للظهر، و فيه أنه لا مدخله لذلك بعد أن عين الشارع وقتها كما تسمعه إن شاء الله فى المواقيت، نعم قد يقال بظهور الثمره فيما لو نذر مثلا نافله العصر مثلا غافلا، أو أناطه بما هو الواقع، و الأمر فيها سهل، فتأمل جيدا.

و كذا الكلام فى نافله المغرب و العشاء و الصبح، بل فى خبر البرنظى السابق (٢) ما قد يشعر بأن الركعتين من أربعه المغرب نافله للعشاء، و ان الأربعه من ثمانيه العصر للظهر، بل فى بعض النصوص (٣) ما يشعر بأن ليس شىء من أربعه المغرب نافله لإحدى الصلاتين، لأن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فعل ركعتين منهما لما بشر بالحسن (عليه السلام)، و ركعتين لما بشر بالحسين (عليه السلام) شكرا لله تعالى، و بالجمله الحق انه لا صراحه فى أكثر النصوص بنفسها فى شىء من ذلك، نعم قد يجعل ما سمعته من الإجماع قرينه على إرادته من بعض النصوص، خصوصا ما أضيف فيها إلى الأوقات على إرادته صلاة الوقت، فركعتا الفجر بمعنى ركعتا صلاة الفجر، و على هذا القياس، كما أنه

[مشروعيه النوافل لتكميل الفرائض]

قد يظهر ذلك أيضا أى كون النوافل للفرائض مما استفاضت به الأخبار من أن مشروعيه النوافل لتكميل ما ينقص من الفرائض بسبب عدم الإقبال و نحوه،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦.

صحيح ابن مسلم (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) «ان العبد ليرفع له من صلاته ثلثها أو نصفها أو ربعها أو خمسها، فما يرفع له إلا ما أقبل منها بقلبه، و انما أمروا بالنوافل ليتم لهم ما نقصوا من الفريضة»

و

صحيحه الآخر (٢) قلت للصادق (عليه السلام):

«إن عمار الساباطى روى عنك روايه، قال: و ما هي؟ قالت: روى ان السنه فريضة، قال: أين يذهب؟ أين يذهب؟ ليس هكذا حدثته، انما قلت له: من صلى فأقبل على صلاته لم يحدث نفسه فيها أو لم يسه فيها أقبل الله عليه ما أقبل عليها، فربما رفع نصفها أو ربعها أو ثلثها أو خمسها، و انما أمروا بالسنه ليكمل بها ما ذهب من المكتوبه»

و

خبر أبي حمزه الثمالى (٣) «رأيت على بن الحسين (عليهما السلام) يصلى فسقط رداؤه عن منكبيه، قال: فلم يسوه حتى فرغ من صلاته، قال: فسألته عن ذلك قال: ويحك أ تدرى بين يدي من كنت، ان العبد لا يقبل من صلاته إلا ما أقبل منها، فقلت: جعلت فداك هلكننا، فقال: إن الله ليتم ذلك بالنوافل»

و أصرح من ذلك كله و إن لم يكن وافيا بتمام المطلوب

خبر عمار (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «لكل صلاه مكتوبه ركعتان نافله إلا العصر، فإنه يقدم نافلتها، و هي الركعتان التى تمت بهما الثمان بعد الظهر»

الحديث. و كذلك يظهر أيضا من النصوص (٥) الداله على سقوطها فى السفر تبعا للقصر فى الفريضة، فلاحظ، بل فى بعضها (٦) إضافه بعضها إلى الفرائض، بل قد يفهم منها إضافه الجميع كما سيمر عليك بعضها، و من الغريب ما يظهر من المصنف من جعل صلاه الليل من نوافل الفرائض أيضا، مع أنه لا ريب فى استقلالها و عدم مدخليتها

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أفعال الصلاه - الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ - من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.

بها، لكن لعل مراده بقوله: «و نوافلها» لما عدا صلاة الليل منها.

ثم لا ريب في تأكيد هذه النوافل من بين الصلوات حتى ورد(١) في بعضها كصلاة الليل و الوتر انها واجبه، و

قال سعد بن أبي عمرو الجلاب (٢) للصادق (عليه السلام): «ركعتا الفجر تفوتني أ فأصليهما؟ قال: نعم، قلت: لم أ فريضه؟ قال:

فقال: رسول الله (صلى الله عليه و آله) سنهما، فما سن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فهو فرض»

إلى غير ذلك مما يراد منه تأكيد الاستحباب.

[تفاوت الفضل بين النوافل]

و أما تفاوت الفضل بينها فعن ابن بابويه «ان ركعتي الفجر أفضلها، ثم ركعه الوتر، ثم ركعتا الزوال، ثم نافله المغرب، ثم تمام صلاه الليل، ثم تمام نوافل النهار» و لم نقف له على دليل في هذا الترتيب، و عن ابن أبي عقيل «ان الصلاه التي تكون بالليل أوكد النوافل لا رخصه في تركها في سفر و لا حضر» و عن الخلاف «ان ركعتي الفجر أفضل من الوتر بإجماعنا» و الأولى ترك البحث عن ذلك، إذ النصوص في فضل كل منها وافية، و لكل خصوصيه لا تدرك غيرها كما لا يخفى على من لاحظ ما ورد في كل منها، خصوصا نافله الزوال التي هي صلاه الأوابين (٣) و نافله المغرب التي لا ينبغي أن يتركها الإنسان و لو طلبته الخيل (٤) و صلاه الليل التي ورد فيها ما ورد حتى أوصى بها النبي (صلى الله عليه و آله) عليا ثلاثا (٥) كالزوال (٦) بل قيل: إن الأخبار في

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ١٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤ لكن في الوسائل و التهذيب «الجلاب» و هو الصحيح.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٤- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٨.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٥.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

فضل صلاة الليل و التأكيد على فعلها أكثر من غيرها، فالقول بأفضليتها بالنسبة إلى غيرها غير بعيد، و هو جيد، بل جزم به فى المدارك، ثم جعل بعدها نافله الزوال للوصيه بها ثلاثا أيضا، ثم نافله المغرب للنهى عن تركها سفرا و حضرا، ثم ركعتى الفجر، لأنه يشهدا ملائكة الليل و النهار، و قد عرفت التحقيق. نعم قد يقال بمرجوحه الوتيره بالنسبه إلى الجميع، و بعدها نافله العصر، مع أنه لا- يخلو من نظر، لتظافر النصوص (١) بالنهى عن المبيت على غير وتر، و ان من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن إلا على وتر، و ان المراد به الوتيره كما يدل عليه غير واحد من النصوص، منها

خبر المفضل (٢) عن الصادق (عليه السلام) «قلت: أصلى العشاء الآخرة، فإذا صليت صليت ركعتين من جلوس، فقال: أما انها واحده، و لو بت على وتر»

و غيره من النصوص.

و على كل حال فلا ينبغى الكلام بين أربع ركعات المغرب، ل

خبر أبى الفوارس (٣) «نهانى أبو عبد الله (عليه السلام) أن أتكلم بين الأربع ركعات التى بعد المغرب»

و فى المدارك أن ذلك يقتضى كراهه الكلام بين المغرب و نافلتها بطريق أولى، و فيه منع واضح.

نعم يستحب عدم الكلام بينهما ل

خبر أبى العلاء الخفاف (٤) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: «من صلى المغرب ثم عقب و لم يتكلم حتى صلى ركعتين كتبتا له فى عشرين، فان صلى أربعاً كتبت له حجه مبروره».

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب أعداد الفرائض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧ و فيه «و لو مت مت على وتر».

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب التعقيب - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب التعقيب - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

[استحباب التعقيب قبل نافله المغرب]

و قد يستفاد منه مع ذلك استحباب التعقيب قبل النافله، لكن عن مقنعه المفيد العكس، و لم نقف له على دليل عد

المرسل (١) عن النبي (صلى الله عليه و آله) «انه لما بشر بالحسن (عليه السلام) صلى ركعتين بعد المغرب شكراً، فلما بشر بالحسين (عليه السلام) صلى ركعتين، و لم يعقب حتى فرغ»

و فى ترجيحه على غيره- مع إرساله، و عدم معلوميه استمرار ذلك منه (ص) بل لعله فى خصوص ذلك الوقت مبادره للشكر- نظر و تردد، خصوصاً ما ورد (٢) فى التسبيح مما اشتمل على الأمر به قبل أن يثنى المصلى رجليه، و لذا قال فى الذكرى كما عن المقنعه و التهذيب فى أحد النقلين:

«الأفضل المبادره بالنافله قبل كل شىء سوى التسبيح» مستدلاً عليه بأن النبي (صلى الله عليه و آله) فعلها كذلك، ثم ذكر المرسل السابق، و لا يخفى عدم دلالة على ما استثناءه، نعم يدل عليه

خبر رجاء بن أبى الضحاك (٣) المروى عن العيون المشتمل على عمل الامام الرضا (عليه السلام) فى طريق خراسان قال فيه: «فإذا سلم جلس فى مصلاه يسبح الله و يحمده و يكبره و يهلله ما شاء الله، ثم سجد سجده الشكر، ثم رفع رأسه و لم يتكلم حتى يقوم، فيصلى أربع ركعات بتسليمتين، يقنت فى كل ركعتين فى الثانية قبل الركوع و بعد القراءة، و كان يقرأ فى الأولى من هذه الأربع الحمد و قل يا أيها الكافرون و فى الثانية قل هو الله أحد، ثم يجلس بعد التسليم فى التعقيب ما شاء الله، ثم يفطر»

فيراد حينئذ من نفي التعقيب فى الخبر السابق نفي التمام لا أصل التعقيب، كما يومى اليه زياده على ما عرفته

المرسل (٤) عن إرشاد القلوب «ان أبا جعفر (عليه السلام) لما

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢٤- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب التعقيب من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢٤.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب التعقيب - الحديث ٤ من كتاب الصلاة مع الاختلاف.

خرج بزوجته أم الفضل من عند المأمون و وصل شارع الكوفه انتهى إلى دار المسيب عند غروب الشمس دخل المسجد، و كان فى صحنه نبقه لم تحمل، فدعا بكوز فتوضأ فى وسطها، و قام فصلى بالناس صلاه المغرب- إلى أن قال:- فلما سلم جلس هنيهة و قام من غير أن يعقب تعقبيا تاما فصلى النوافل الأربع و عقب بعدها و سجد سجدتى الشكر، فلما انتهى إلى النبقه رآها الناس حملت حملا حسنا فأكلوا منها، فوجدوا نبقا لا عجم له حلوا»

الخير.

و يستحب أن يقول فى آخر سجده من نافله المغرب كل ليله خصوصا ليله الجمعة ما رواه

عبد الله بن سنان (١) عن الصادق (عليه السلام) «اللهم إني أسألك بوجهك الكريم و اسمك العظيم أن تصلى على محمد و آل محمد. و أن تغفر لى ذنبى العظيم سبع مرات، قال: من قالها: انصرف و قد غفر له»

و فى الذكرى أن محل هذا الدعاء السجده الواقعه بعد السبع، و هو كما ترى، و كان مراده سجده الشكر، لأن الظاهر تأخرها عن السبعه، كما عن المشهور التصريح به، ل

خبر حفص الجوهري (٢) قال: «صلى بنا أبو الحسن (عليه السلام) صلاه المغرب فسجد سجدتى الشكر بعد السابعه، فقلت له: كان آباؤك يسجدون بعد الثلاثه، فقال: ما كان أحد من آبائى يسجد إلا بعد السبعه»

و مرسل رجاء السابق، لكن

روى جهم بن أبى جهم (٣) قال: «رأيت أبا الحسن موسى (عليه السلام) و قد سجد بعد الثلاث ركعات من المغرب فقلت له: جعلت فداك رأيتك سجدت بعد الثلاث، فقال: و رأيتنى قلت: نعم، قال: فلا تدعها، فان الدعاء فيها مستجاب»

و له استحسنى فى الذكرى كلا من التقديم و التأخير، لكن لا ريب أن الثانى أولى لفتوى المشهور، و دلالة الأول على نفي الثانى،

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٦- من أبواب صلاه الجمعة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب التعقيب- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب التعقيب- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

و احتمال الخبر المزبور سجده مطلقه لا- سجده الشكر كما اعترف به في الذكرى و ان استبعده، نعم خبر ابن أبي الضحاك السابق صريح في أن الواقعة بعد الثلاث سجده الشكر، إلا أنه و مع ذلك فتأخرها أولى، هذا.

و قد يوهم ظاهر المتن كغيره من العبارات بل و بعض الأخبار(١) تعين الجلوس في الوتيره، و قد أشبعنا الكلام في ذلك، و في جواز الجلوس و نحوه في مطلق النافله عند تعرض المصنف له في البحث عن الصلوات المسنونه، من أراده فليلاحظه هناك.

[دخول نافله الصبح في صلاة الليل]

و كذا ظاهره خروج ركعتي الفجر عن صلاة الليل، بل قد يظهر منه أن صلاة الليل الثمان خاصه، بل الغالب في الأخبار و كلام الأصحاب إطلاقها على الثمانيه أو الأحد عشر ركعه غير ركعتي الفجر، بل الأول هو معقد ما حكى من إجماع الخلاف و كشف اللثام و شرح المفاتيح و ظاهر الغنيه و غيره، فضلا عن الشهره في التذكرة، و نفى علم الخلاف في الذكرى، و إن كان الظاهر أن ذلك منهم في مساق بيان عدم زياده نافله الليل على ذلك، أو نقصانه مع ذكرهم بعد ذلك الشفع و الوتر و ركعتي الفجر، فتأمل.

لكن على كل حال قيل قد تطلق صلاة الليل كما في الصحيح و غيره (٢) على الثلاثه عشر ركعه بدخول ركعتي الفجر المسماتين بالدساتين، ل

قولهم (عليهم السلام) (٣): «دس بهما في صلاة الليل دسا»

و الأمر سهل بعد معلوميه استحباب الجميع، و إن اختصت كثير من الأخبار المرغبه بصلاه الليل مثلا، لكن قد سمعت فيما سبق الإجماع عن خلاف الشيخ على أن ركعتي الفجر أفضل من الوتر، و هو المحكى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦ و ٧ و ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦ و ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٦ و ٨ مع اختلاف في اللفظ.

عن تصريح ابن بابويه وغيره، وهما المعنيان بقوله تعالى (١) «وَإِذْ بَارَ النَّجْمُ» في الصحيحين (٢) والمشهودتان لملائكة الليل و النهار كما في الخبر (٣) و عن

النبي (صلى الله عليه وآله) «صلوهما و لو طردتكم الخيل» (٤)

و

«انهما خير من الدنيا و ما فيها» (٥)

و

روى «انه (صلى الله عليه وآله) لم يكن على شىء من النوافل أشد معاهده منه عليهما» (٦)

و الوتر كما قيل أفضل من باقى صلاه الليل للاكتفاء به مع ركعتى الفجر، كما فى

خبر معاويه بن وهب (٧) عن الصادق (عليه السلام) «أما يرضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلى ركعتى الفجر فيكتب له صلاه الليل»

و ل

قول الصادق (عليه السلام) (٨): «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن إلا بوتر»

ففضلها حينئذ على العكس من ترتيب فعلها، فلا يتوهم حينئذ من إطلاق صلاه الليل على الأحد عشر أو الثمانية اختصاصها بما ورد فيها مما تواترت به النصوص من فضل الصلاه الليل، و شده طلبها، و الحث عليها، و الوصيه بها، فضلا عن إجماع المسلمين، و ما دل عليه القرآن المبين، بل فى الاعتبار بعد التأمل و التدبر ما يشهد لما فى الآثار كما هو واضح لأولى الأبصار و ضوح الشمس فى رابعه النهار، نعم ركعتا الفجر مستقلة فى الطلب لا يتوقف استحباب فعلها على فعل باقى صلاه الليل، بل الظاهر كون صلاه الوتر كذلك، كما

١-١ سورة الطور- الآيه ٤٩.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٢ و ٣.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أعداد- الفرائض- الحديث ١٩.

٤-٤ سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٨ الرقم ١٢٥٨.

٥-٥ صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦٠.

٦-٦ سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٦- الرقم ١٢٥٤.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

٨-٨ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٨.

يشهد له بعض النصوص (١) مع الأصل، بل لا يبعد ذلك في الثمانيه و أبعاضها و بعض الوتر، وفاقا للعلامه الطباطبائي للأصل، و لتحقق الفصل المقتضى للتعدد، و لعدم وجوب إكمال النافله بالشروع، و لأنها شرعت لتكميل الفرائض، فيكون لكل بعض قسط منه، فيصح الإتيان به وحده، و لذا أجاز الإتيان بنافله النهار بدون الليل و بالعكس، و بنافله كل من الصلوات الخمس مع ترك الباقي، و إن ذكر الجميع بعدد واحد في النص و الفتوى، إذ المنساق منه إلى الذهن عدم اشتراط الهيئه الاجتماعيه في الصحه، كما يومی اليه الزیاده و النقصان في النصوص السابقه.

و من هنا تعرف البحث حينئذ في تبعض صلاه الزوال و العصر و المغرب، إذ الجميع من واد واحد، و الاشكال بأن صلاه الليل مثلا- عبادته واحده فلا- تبعض سار في الكل، و دفعه بمنع الاتحاد الذي يمتنع معه التبعض متجه في الجميع، و الجمع بالعدد كالثمان و الأربع مثلا هنا لا يقتضيه، فتأمل.

[آداب صلاه الليل و ادعيته]

و تمام الكلام في صلاه الليل و في الأدعيه و الآداب المتقدمه عليها و في أثنائها و بعدها و غير ذلك يطلب من الكتب المعده لمثل ذلك، إلا أنه ينبغي أن لا نخلى كتابنا هذا من جمله منه، فنقول:

قال الباقر (عليه السلام) في الصحيح (٢) «إذا قمت بالليل من منامك فقل: الحمد لله الذي رد علي روعي لأحمده و أعبدته، فإذا سمعت صوت الديوك فقال: سبوح قدوس رب الملائكه و الروح، سبقت رحمتك غضبك، لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، عملت سوء و ظلمت نفسي فاغفر لي و ارحمني، انه لا يغفر الذنوب إلا أنت، فإذا قمت فانظر في آفاق السماء و قال: اللهم انه لا يوارى عنك ليل ساج، و لا سماء ذات أبراج، و لا أرض ذات مهاد، و لا ظلمات بعضها فوق بعض،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٢- ٢ فروع الكافي - ج ١ ص ٤٤٥ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٧.

و لا بحر لحي، تدلج بين يدي المدلج من خلقك، تعلم خائنه الأعين و ما تخفى الصدور، غارت النجوم و نامت العيون، و أنت الحى القيوم، لا تأخذك سنه و لا نوم، سبحان رب العالمين، و إله المسلمين، و الحمد لله رب العالمين، ثم اقرأ خمس آيات من آخر آل عمران «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّكَ لَا تُخَلِّفُ الْمِيعَادَ» ثم استك و توضأ، فإذا وضعت يدك في الماء فقال: بسم الله و بالله، اللهم اجعلنى من التوابين، و اجعلنى من المتطهرين، فإذا فرغت فقال: الحمد لله رب العالمين، فإذا قمت إلى صلاتك فقل:

بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله و بالله و من الله و إلى الله و ما شاء الله و لا حول و لا قوة إلا بالله، اللهم اجعلنى من زوارك، و عمار مساجدك، و افتح لى باب توبتك، و أغلق عنى باب معصيتك و كل معصيه، الحمد لله الذى جعلنى ممن ينجيه، اللهم أقبل على بوجهك، جل ثناؤك، ثم افتتح الصلاه بالتكبير»
الحديث.

و يستحب أن يصلى أمام صلاه الليل ركعتين خفيفتين يقرأ فى أولهما بقل هو الله أحد، و فى ثانيهما قل يا أيها الكافرون، و يسميان بصلاه الورد و الافتتاح، و

عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) انه كان يدعو بعدهما بالدعاء الذى أوله «اللهم إليك حنت قلوب المخبتين»

إلى آخره. و هو دعاء عجيب، و روى الشيخ (٢) فى المصباح عن على بن الحسين (عليهما السلام) غيره، كما انه روى عنه (ع) (٣) دعاء آخر أيضا فى أثنائهما.

و يستحب أيضا أن يتوجه فيهما بالتكبيرات السبعه، و الأدعيه الثلاثه، لأنها إحدى الصلوات الست أو السبعه بزياده الوتيره التى ينبغى فعل ذلك فيها، بل ربما قيل إن المشهور استحباب التوجه فى كل فرض و نفل، نعم يتأكد فى أول صلاه الليل

١- ١ المستدرک- الباب- ٣٥- من أبواب بقیه الصلوات المندوبه- الحديث ٢.

٢- ٢ مصباح المتهد للشيخ ص ٩٤.

٣- ٣ مصباح المتهد للشيخ ص ٩٣.

و مفردة الوتر، و لا- بأس به لظاهر النصوص (١) و شذ المرتضى فى قصره ذلك على الفرائض فيما حكى عن محمدياته، كظاهر خلاف الشيخ، مع أن الموجود فيما حضرنى من نسخته استحباب التوجه فى الفرائض، و فى سبعة مواضع من النافله، بل ظاهره الإجماع فيها عليه، و كيفية التكبيرات و الدعاء بينها معلوم فى محله، و الظاهر أن دعاء التوجه الذى هو أحد الثلاثة يكون بعد السبعة لا بينها، و إن أوهمته بعض العبارات، و لا بأس فى قراءه

«يا محسن قد أتاك المسىء»

بعد السادسة و الخامسة، بل فى مصابيح الطباطبائى الظاهر أن محله بعد الإقامه قبل التكبيرات، و الأمر سهل بعد الاكتفاء بنيه القربه المطلقه، و يجوز الولاء فى التكبيرات من غير دعاء، و القطع على الوتر من الواحده إلى السبع، بل و على الشفع مع الإتيان بالأدعية ولاء، و بالأولين و لو مع التفريق و ان لم يكمل السبع، بل و غير ذلك لكن مع نيه القربه المطلقه، و فى المصباح أن فيه وجهين، و لعله يريد مع ملاحظه نيه الخصوصيه، و الله أعلم.

و أما يقرأ فى صلاه الليل فستعرف الكلام فيه عند تعرض المصنف له فى بحث القراءه، كما أنك تعرف البحث فى وقتها إن شاء الله كذلك، بل و البحث فى الوتر انه الثلاث أو الواحده، و فى الفصل و الوصل.

ثم انه قد يستفاد من بعض النصوص كما عن الإسكافى التصريح به استحباب التفريق فى صلاه الليل، كما كان يفرقها النبى (صلى الله عليه و آله) ففى

خبر معاويه بن وهب (٢) «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول و ذكر صلاه النبى (صلى الله عليه و آله) قال: كان يأتى بطهور فيخمر عند رأسه، و يوضع سواكه تحت فراشه، ثم ينام ما شاء الله، فإذا استيقظ جلس ثم قلب بصره فى السماء، ثم تلا الآيات من آل عمران

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب تكبيره الإحرام من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

ثم يستن و يتطهر، ثم يقوم إلى المسجد فيركع أربع ركعات، على قدر قراءته ركوعه، و سجوده على قدر ركوعه، يركع حتى يقال متى يرفع رأسه، و يسجد حتى يقال متى يرفع رأسه، ثم يعود إلى فراشه فينام ما شاء الله، ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران و يقلب بصره في السماء، ثم يستن و يتطهر و يقوم إلى المسجد و يصلّى الأربعة ركعات كما ركع قبل ذلك، ثم يعود إلى فراشه فينام ما شاء الله، ثم يستيقظ و يجلس و يتلو الآيات من آل عمران، و يقلب بصره في السماء، ثم يستن و يتطهر و يقوم إلى المسجد فيوتر و يصلّى الركعتين، ثم يخرج إلى الصلاة»

و نحوه غيره (١) و ان لم يكن بتمام هذا التفريق، و احتمال اختصاص ذلك بالنبي (صلى الله عليه و آله) كما يلوح من الذكرى يدفعه أصاله الاشتراك، و الأمر بالتأسي، بل في

صحيح الحلبي (٢) عن الصادق (عليه السلام) بعد ذكره التفريق عن النبي (صلى الله عليه و آله) قال «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»

مشيرا به إلى عدم الاختصاص، مضافا إلى ما في

صحيح زرارة (٣) السابق «ان قويت فصلها كما كانت تصلى، إذ كما ليست في ساعه من ساعات النهار فليست في ساعه من ساعات الليل، إن الله عز و جل يقول وَ مِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ»

و

خبر ابن بكير (٤) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «ما كان يحمد الرجل يقوم من آخر الليل فيصلّى صلاته ضربه واحده ثم ينام و يذهب»

إلى غير ذلك، و لا ينافيه ما دل (٥) من الأخبار على جواز الصلاة دفعه واحده في آخر الليل كما هو الغالب من أكثر الناس، إذ أقصاه الاذن في ذلك، و هو لا ينافى أفضلية التفريق، هذا.

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب المواقيت - الحديث - ٤ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب المواقيت - الحديث - ٢ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث - ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب المواقيت - الحديث - ٥ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٤- من أبواب المواقيت - الحديث - ٣ من كتاب الصلاة.

و لكن ستعرف فيما يأتي اتفاق كلمات الأصحاب على أفضله فعلها في آخر الوقت على غيره، و تعرف أيضا تمام الكلام في هذه النصوص، و الله أعلم.

و يستحب أيضا الاستغفار في الوتر سبعين مره، ينصب اليسرى و يعد باليمنى كما في النص (١) و ينبغى أن يكون استغفاره بأن يقول:

«أستغفر الله و أتوب إليه» كما فعله الصادق (عليه السلام)

و هل يعتبر فيه اللفظ الصريح، مثل أستغفره، و رب اغفر لى و غيرهما، لظاهر ذلك، لأنه المتبادر كالتسبيح و التحميد و التكبير التى معانيها ألفاظ مأخوذه منها، و

فى الحسن (٢) عن الصادق (عليه السلام) «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يستغفر غداه كل يوم سبعين مره، قلت: كيف كان يقول؟ قال: كان يقول: أستغفر الله سبعين مره، و يقول: أتوب إلى الله أتوب إلى الله سبعين مره»

هذا.

و لكن لا- يخفى عليك عدم اعتبار العدد المخصوص و لا الكيفيه و لا غيرها فى وظيفه الاستغفار بالأسحار، بل و لا كونه فى الوتر، لصدق الاسم و عموم اللفظ فى الآية (٣) و غيرها، فما ورد (٤) من تفسير ذلك بالاستغفار سبعين مره فى صلاه الوتر محمول على الفرد الأكمل، و أما اعتبار المواظبه و الاستمرار فيه ففيه وجهان، من دلاله ظواهر الكتاب و السنه عليه، و من عدم تعقل الاشتراط بشرط لاحق لمشروط سابق، و الحق اعتبارهما فى استحقاق مدح المستغفرين بالأسحار لا فى استحباب الاستغفار فى السحر، و إن كان الثانى من لوازم الأول، و عن

العياشى عن زراره (٥) قال أبو جعفر (عليه السلام): «من دام على صلاه الليل و الوتر و استغفر الله فى كل وتر سبعين مره و واظب

١- ١ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب القنوت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الذكر- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ سوره الذاريات- الآية ١٨.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب القنوت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ المستدرک- الباب- ٨- من أبواب القنوت- الحديث ١ من كتاب الصلاه

على ذلك سنة كتب من المستغفرين بالأسحار»

و نحوه خبر أبي بصير(١) و صحيح عمر بن يزيد(٢) في أن من واطب على ذلك في الوتر سنة كتب من المستغفرين بالأسحار، بل في المرسل (٣) عن جنه الأمان أربعين ليلة، و الأولى في كيفية الاستغفار الإتيان باللفظ المأثور، و اتباع النقل الوارد فيه، إما في السحر كالأستغفار المنقول في صلاه الوتر و الوارد في تعقيب ركعتي الفجر، أو مطلقا نحو ما

روى في الصحيح (٤) عن الصادق (عليه السلام) «من عمل سيئه أجل فيها سبع ساعات من النهار، فان قال: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم ثلاث مرات لم تكتب عليه»

و في

الخبر(٥) عنه (عليه السلام) «ما من مؤمن يقارف في يومه و ليلته أربعين كبيره فيقول و هو نادم: «أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم بديع السماوات و الأرض ذا الجلال و الإكرام، و أسأله أن يصلى على محمد و آل محمد، و أن يتوب على» إلا غفرها الله عز و جل له، و لا خير فيمن يقارف في يومه و ليلته أكثر من ذلك».

و يستحب أن يقول في الوتر أيضا:

ما كان يقوله النبي (صلى الله عليه و آله)(٦) «هذا مقام العائذ بك من النار سبع مرات»

و

على بن الحسين (عليهما السلام)(٧) «العفو العفو ثلاثمائة مره»

و الدعاء فيه بالمأثور، قيل و لأربعين مؤمنا و أزيد قبل الدعاء لنفسه، بل قيل: و الأولى كونهم من أصحاب النبي (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام)، و يزيد عليهم ما شاء، و لم نقف على خبر بالخصوص في الأخير، كما أن الذي عثرنا عليه مطلق استحباب الدعاء للأربعين قبل دعائه لنفسه كي يستجاب له

١- ١ المستدرک- الباب- ٨- من أبواب القنوت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب القنوت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٨- من أبواب القنوت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٨٥- من أبواب جهاد النفس- الحديث ٢ من كتاب الجهاد.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب جهاد النفس- الحديث ٣ من كتاب الجهاد.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب القنوت- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب القنوت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

لا في خصوص الوتر، إلا أنه لما كان هذا لطلب العفو و الرحمة و غيرهما استحق ذكر كل ما له مدخلية في استجابته الدعاء، بل قد يقال إن اشتهار ذلك بين الأصحاب فتوى و عملا لا يكون إلا عن نص و إن لم يصل إلينا، و لعله للاستغناء بهذه الشهره عنه كما هو الشأن في كل إجماع لا نص فيه، فالأمر سهل و إن لم نقف فيه على نص، نعم ورد(١) أنه يدعو فيه على من يشاء من أعدائه و يسميهم بأسمائهم، و أن يقول: إذا رفع رأسه من آخر ركعه الوتر ما عن

أبي الحسن الأول (عليه السلام)(٢): «هذا مقام من حسناته نعمه منك، و شكره ضعيف، و ذنبه عظيم، و ليس لذلك إلا رفقتك و رحمتك، فإنك قلت في كتابك المنزل على لسان نبيك المرسل صلواتك عليه و آله «كأنوا قليلاً من الليل ما يهجعون، و بالأشجار هم يشتغرون»(٣) طال هجوعى و قل قيامى، و هذا السحر و أنا أستغفرك لذنوبى استغفار من لا يجد لنفسه ضرا و لا نفعاً و لا موتاً و لا حياه و لا و لا نشورا، ثم يخسر ساجدا»

و أن يقول إذا انصرف من الوتر أيضا ما

عن أبي جعفر (عليه السلام)(٤) «سبحان ربى الملك القدوس العزيز الحكيم ثلاث مرات، ثم يقول:

يا حى يا قيوم يا بر يا رحيم يا غنى يا كريم ارزقنى من تجاره أعظمها فضلا، و أوسعها رزقا، و خيرها لى عاقبه، فإنه لا خير فيما لا عاقبه له»

و غير ذلك مما هو معلوم بملاحظه الأخبار الوارده عنهم (عليهم السلام).

و كذا

يستحب له الفصل بين صلاه الغداه و نافلتها

المدسوسه فى صلاه الليل باضطجاعه على الجانب الأيمن، و يقرأ الخمس آيات من آخر آل عمران، و يدعو بالمأثور، أو بسجده كما هو مقتضى الجمع بين النصوص، لكن فى الذكرى قال الأصحاب:

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب القنوت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ البحار ج ١٨ ص ٥٩١ من طبعه الكمباني.

٣- ٣ سوره الذاريات- الآيه ١٧ و ١٨.

٤- ٤ الفقيه- ج ١ ص ٣١٣ من طبعه النجف.

و يجوز بدل الضجعه السجده و المشى و الكلام، إلا أن الضجعه أفضل، و هو متجه فى غير السجده، و

قال الصادق (عليه السلام) فى خبر عمر بن يزيد(١): «ان خفت السهره فى التكأ فقد يجزيك أن تضع يدك على الأرض و لا تضطجع، و أوماً بأطراف أصابعه من كفه اليمنى فوضعها فى الأرض قليلاً».

و يستحب أيضاً بينهما الصلاه على محمد و آله مائه مره، و أن يقول: «سبحان ربى العظيم و بحمده أستغفر الله و أتوب إليه» مائه مره، و قراءه الإخلاص أحد عشر مره، فإن من قرأها كذلك لم يتبعه فى ذلك اليوم ذنب و إن رغم أنف الشيطان، و من قرأها أحد و عشرين بنى الله له بيتا فى الجنة، و من قرأها أربعين غفر الله له و يكره النوم بين صلاه الليل و الفجر كما عن الشيخ و الفاضلين القطع بها، لخبر ابن بكير السابق (٢) و ل

قول أبى الحسن الأخير (عليه السلام) فى خبر المروزى (٣) «إياك و النوم بين صلاه الليل و الفجر، و لكن ضجعه بلا نوم، فان صاحبه لا يحمد على ما قدم من صلاته»

لكن الظاهر ان ذلك حيث يكون إتمامه صلاته قريبا من الفجر، أما إذا قدمها قريبا من نصف الليل فلا، و لعله عليه ينزل

خبر زراره(٤) عن الباقر (عليه السلام) «انما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلى صلاته جمله واحده ثلاث عشره ركعه، ثم إن شاء جلس و إن شاء نام و إن شاء ذهب حيث شاء»

و فى الوسائل انه يدل على الجواز و ما سبق على الكراهه، فلا منافاه، و مقتضاه ثبوت الكراهه مطلقا، و فيه صعوبه، بل لعله ينافيه

خبر زراره(٥) عن الباقر (عليه السلام)

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب التعقيب - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب التعقيب - الحديث ١ من كتاب الصلاه.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب التعقيب - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاه.

«إني لأصلى صلاه الليل و أفرغ من صلاتي و أصلى الركعتين فأنام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر، فان استيقظت عند الفجر أعدتهما»

أى الركعتين و الله أعلم.

و كيف كان فقد ظهر لك مما مر تأكد هذه النوافل، و انه لا ينبغي تركها على حال، لكن فى الذكرى قد تترك النافله لعذر، و منه الهم و الغم ل

روايه على بن أسباط(١) عن عدّه منا «ان الكاظم (عليه السلام) كان إذا اهتم ترك النافله»

و عن معمر بن خلاد(٢) عن الرضا (عليه السلام) مثله، قال فى المدارك: و فى الروايتين قصور من حيث السند، و الأولى أن لا تترك النافله بحال، للحث الأکید عليها فى النصوص المعتمده، و

قول أبى جعفر (عليه السلام)(٣): «ان تارك هذا- يعنى النافله- ليس بكافر، و لكنها معصيه، لأنه يستحب إذا عمل الرجل عملا من خير أن يدوم عليه»

و

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح ابن سنان (٤) الوارد فىمن فاته شىء من النوافل: «إن كان شغله فى طلب معيشه لا بد منها أو حاجه لأخ مؤمن فلا شىء عليه، و ان كان شغله لدنيا يتشاغل بها عن الصلاه فعليه القضاء، و إلا لقي الله عز و جل و هو مستخف متهاون مضيع لحرمة رسول الله (صلى الله عليه و آله)»

و نحوه فى الذخير، و فيه انه قد يجمع بين النصوص بإرادته الترك أداء و قضاء من الأخيرين كما يشعر به الصحيح الثانى، و الأداء خاصه من الأولين، و ربما يؤيده الاعتبار، ضروره انه مع حصول الهم و الغم لا- إقبال له بحيث يكون بين يدي ربه و يخاطبه، فتأمل جيدا.

ثم لا يخفى ان ظاهر ما سمعته من الأخبار السابقه بل و الفتاوى أن تمام النوافل فى الليل و النهار إحدى و خمسون ركعه بمعنى هى التى يستحب مؤكدا فعلها فى كل

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٢.

يوم و ليله فى الأوقات المخصوصه، لا-التى يتفق عروض استحبابها فى خصوص بعض الأيام أو الليالى أو لبعض العوارض أولاً وقت مخصوص لها أصلاً، و مع ذلك كله فالظاهر إرادته النوافل المتعارفه المستعمله من ذلك، و إلا فالمستفاد من النصوص أزيد من ذلك كما لا يخفى على المتصفح لها.

[صلاه الغفيله]

و منها ما ذكره غير واحد من الأصحاب الركعتان المسماتان بركعتى الغفيله اللتان تصليان بين المغرب و العشاء، ففى

خبر هشام بن سالم (١) عن الصادق (عليه السلام) المروى فى مصباح الشيخ و فلاح السائل «من صلى بين العشاءين ركعتين يقرأ فى الأولى الحمد، و قوله تعالى: «وَ ذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا إِلَى الْمُؤْمِنِينَ» (٢) و فى الثانية الحمد و «وَ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ» (٣) إلى آخر الآيه. فإذا فرغ من القراءه رفع يديه و قال: «اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التى لا يعلمها غيرك أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تفعل بى كذا و كذا- و تقول:- أنت ولى نعمتى و القادر على طلبتى و تعلم حاجتى أسألك بمحمد و آله عليه و عليهم السلام لما قضيتها لى» و سأل الله حاجته أعطاه الله ما سأل» مع زياده فى الثانى «لا تتركوا ركعتى الغفيله و هما ما بين العشاءين»

و فى

خبر وهب و السكونى (٤) عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): تنفلوا فى ساعه الغفله و لو بركعتين خفيفتين، فإنهما يورثان دار الكرامه، قيل: يا رسول الله و ما ساعه الغفله؟ قال: ما بين المغرب و العشاء»

و

عن ابن طاوس روايته كذلك بزياده «قيل: يا رسول الله و ما معنى خفيفتين؟

قال: يقرأ فيهما الحمد وحدها»

مضافا إلى ما ورد فى هذه الساعه مما يناسب الصلاه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ٢.

٢- ٢ سوره الأنبياء - الآيه ٨٧ و ٨٨.

٣- ٣ سوره الأنعام - الآيه ٥٩.

٤- ٤ المستدرک - الباب - ١٥- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ٢.

فيها، ف

عن الباقر (عليه السلام) (١) «إن إبليس لعنه الله انما يبث جنوده جنود الليل من حين مغيب الشمس إلى حين مغيب الشفق، و يبث جنود النهار من حين مطلع الفجر إلى طلوع الشمس، و عن النبي (صلى الله عليه و آله) انه كان يقول: أكثروا من ذكر الله تعالى في هاتين الساعتين، و تعوذوا بالله عز و جل من شر إبليس لعنه الله و جنوده، و عوذوا صبيانكم فيهما، فإنهما ساعتا غفله»

و

عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى (٢) «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا» ان كان دخول كان فيما بين المغرب و العشاء (٣)

إلى غير ذلك.

و ظاهر الذكرى ان ركعتى الغفيله غير الركعتين اللتين يقرأ فيهما الآيتان السابقتان، قال فيها: «السادس عشر يستحب ركعتان ساعه الغفله، و قد رواها الشيخ بسنده عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) - و ذكر خبر السكونى السابق ثم قال -: و يستحب أيضا بين المغرب و العشاء ركعتان يقرأ فى الأولى بعد الحمد و وَ ذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا إِلَى آخِرِ مَا سَمِعَتْ» و لعل الذى دعاه إلى ذلك اعتبار قراءه الآيتين فى أحدهما، و اعتبار الخفه المفسره بقراءه الحمد وحدها فى الآخر، و فيه أولا أن ظاهر «لو» الوصلية فى خبر السكونى عدم اعتبار الخفه شرطا كى ينافى اعتبار قراءه الآيه، بل أقصاه الاذن فى تركهما، بل ظاهره انه الفرد الأدنى. و ثانيا أنه قد يراد بالوحده فى تفسير الخفه عدم قراءه سوره أخرى لا مطلق غير الحمد و لو آيه. و ثالثا أن الزيادة التى سمعتها فى الفلاح كالصريحه فى الاتحاد، ضروره بعد احتمال إرادته النهى عن ترك ركعتى الغفيله فى حد ذاتهما، لا أن المراد الإشارة إلى الركعتين السابقتين. و رابعا أنه قد يكون من

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب التعقيب - الحديث ٤ مع الاختلاف فى اللفظ.

٢- ٢ سوره القصص - الآيه ١٤.

٣- ٣ مجمع البيان - سوره القصص - الآيه ١٤.

ثمراتهما قضاء الحاجه و إن استجبا للوقت أيضا. و خامسا أنه لا دلالة في النصوص على التعدد، إذ أقصى الحاصل منها الأمر بركعتين في ساعه الغفله، و الأمر بركعتين ما بين المغرب و العشاء يقرأ فيهما كذا، و الغرض أن ما بينهما ساعه الغفله، فأصالة البراءه و عدم التعدد تقضى باتحاد المراد منهما، و لا ظهور في اللفظ كى يقطعها، بل قد عرفت الظهور بخلافه، إذ الظهور انما يسلم لو كان الأمران من أمر واحد، أما مع تعدده و احتمال إرادته الثانى منهما إبلاغ ما أبلغه الأول منهما فلا.

و قد يقال: إن ذلك كله فيما لو كان الأمران مطلقين أو مقيدين بقيدتين متساويين، أما إذا كان أحدهما مطلقا و الآخر مقيدا كما فى المقام لو تنزلنا عن دعوى تقييد الآخر منهما أيضا بقيد ينافى القيد الآخر على وجه يستلزم التعدد فهو من المسأله المعروفه، أى وجوب حمل المطلق فى المنذوبات على المقيد، و لعل التحقيق عدم الحمل، لعدم ظهور الوحده المقتضيه للتنافى الموجب للحمل و إلغاء أحد الدليلين. و دعوى الفهم العرفى ممنوعه، فالحق حينئذ مع الشهيد فى التعدد المذكور، و يؤيده ظهور الخبر المزبور فى كون الركعتين ذات الآيتين للحاجه لا لساعه الغفله، مضافا إلى التسامح فى السنن، و يدفعه بعد الإغضاء عن حمله (١) منه ظهور خبر ذات الآيتين على ما عن فلاح ابن طاوس فى أنهما ركعتا الغفيله.

و منه يعرف ما فى إنكار ركعتى الغفيله كما عن الأستاذ الأكبر حكاية عن بعضهم، و حمل جميع ما جاء فيها من النصوص على إرادته التأكيد و الحث على نافله المغرب، لا أن المراد ركعتان غيرهما، ضروره عدم رجحان قراءه الآيتين فى نافله المغرب، لخلو النصوص و الفتاوى عنها، بل الموجود فيهما قراءه غير ذلك من السور

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و بهامشها « عن جمله».

كما لا- يخفى على من لاحظهما، فاحتمال إرادته نافله المغرب من ذلك خصوصا خبر ذات الآيتين في غايه الضعف، وإن كان ربما يؤيده ما سمعته من الأخبار المشتمله على عدد ما يصلية رسول الله (صلى الله عليه وآله) وغيره من الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) مما هو ظاهر أو صريح في عدد لا يندرج فيه الركعتان المزبورتان، واحتمال عدم فعلهم (عليهم السلام) لها يدفعه أنهم أولى من غيرهم بما يأمر به، ويحثون عليه، وينهون عن تركه، بل قد يؤيده أيضا حرمة التطوع في وقت الفريضة إلا الرواتب، إذ لا- ريب كما قيل في خروج وقت المغرب بالفراغ منها مع نافلتها لو فعلت بتؤده(١) ودخول وقت العشاء بذهاب الشفق حينئذ، بل لو سلم عدم ذهابه إلا أنه لا إشكال عندنا في جواز إيقاع صلاه العشاء قبل، لتظافر الأخبار(٢) بدخول وقت المغرب والعشاء بغروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه، قصارى ما هناك خروج راتبه المغرب دون غيرها، فصلاه الغفيله فيه حينئذ تطوع في وقت الفريضة، وفيه أولا- أن الظاهر كون المراد بالنصوص السابقه بيان تمام ما يقع منه من الرواتب المعروفه المشهوره التى لها تعلق بالفرائض لا حصر جميع ما يقع منهم من الصلاه، وكيف وقد ورد(٣) عنهم أنهم (عليهم السلام) يصلون فى اليوم والليله ألف ركعه. و ثانيا ما قيل من أن اسم الوقت إذا أطلق فإنما يراد ما ضرب لها وحدت به فى الاختيار من غيبوبه الشفق لا ما رخص فيه لذوى الأعذار وإن خفت أو فى الأسفار، والذى دل على دخول وقت الثانيه بالفراغ من الأولى انما جاء فى الثانى دون لأول ردا على أهل الخلاف فى منعهم من الجمع ردا على الله و رسوله (صلى الله بثل «مجمع البحرين»

١- ١ التؤده بضم التاء كهمزه من الوئيد و هى السكون و الرزانه و التانى و المشى.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب أعداد الفرائض.

عليه وآله) و لذلك تظافت النصوص به، لأن (١) ذلك هو الوقت الموظف لها بحيث يحرم فيه التطوع، فتأمل جيدا. و ثالثا أنه كما خرجت الرواتب بالدليل فكذا الغفيله، لتظافر النصوص باستحبابها.

[استحباب ما يتمكن من النوافل بين المغرب و العشاء]

انما البحث حينئذ في المراد بقول (عليه السلام): «ما بين المغرب و العشاء» فهل هو فعلهما، فتصح حينئذ و إن وقعت بعد أن يذهب الشفق، أو وقت فضيلتهما، فلا تصح حينئذ إلا قبل ذهابه؟ فيشكل حينئذ بأنه لا يتسع لهما و لناقله المغرب و الفريضة، خصوصا إذا صلى الأخيران بتؤده، و قد يقال إن الظاهر الأول لكن لا على أن المراد الجواز و إن اتفق تأخير العشاء إلى آخر وقت الاجزاء، بل هو مبني على الغالب من عاداتهم قديما من أنهم كانوا إذا فرغوا من المغرب و نافلتها انفضوا إلى منازلهم حتى إذا ذهب الشفق و نادى المؤذن بالصلاة أقبل الناس يتسارعون، و كان النبي (صلى الله عليه و آله) يرغب في تأخيرها في الجملة مراعاة للناس لاشتغالهم بالعشاء و قضاء الحاجة و تجديد الطهاره و الاستراحة و نحو ذلك، و يمكن (صلى الله عليه و آله) كيما يفرغوا و يجتمعوا حتى نادى جفاتهم نام الناس و الصبيان.

فمن المحتمل انه (صلى الله عليه و آله) ندبهم إلى التطوع في هذا الوقت بهذه الصلاة و غيرها، كصلاه الوصيه التي رواها

الشيخ في مصباحه (٢) عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) «ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: أوصيكم بركتين بين العشاءين يقرأ في الأولى الحمد و إذا زلزلت ثلاث عشره مره، و في الثانية الحمد و قل هو الله أحد خمس عشره مره، فإن من فعل ذلك كل شهر كان من المتقين، فان فعل كل سنه مره كتب من المحسنين، فان فعل في كل جمعه مره كتب من المصلين، فان فعل ذلك في كل

١- ١ هكذا في النسخه الأصليه و بهامشها «لا أن».

٢- ٢ مصباح المتهدد للشيخ ص ٧٦.

ليله زاحمني في الجنة، و لم يحص ثوابه إلا الله»

و كرعتين آخرين

رواهما(١)هو فيه أيضا «يقرأ في الأولى منهما الحمد و عشر آيات من أول البقره و آيه السخره وَ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ إِلَى قَوْلِهِ يَعْزُبُونَ، و قل هو الله أحد خمس عشره مره، و في الثانيه الحمد و آيه الكرسي و آخر سورہ البقره لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ إِلَى آخِرِهَا، و قل هو الله أحد خمس عشره مره، و يدعو بعدها بما أحب، ثم يقول- إلى آخره- و يقول عشر مرات أستجير بالله من النار، و عشر مرات أسأل الله الجنة، و عشر مرات أسأل الله الحور العين»

و

كأربع ركعات آخر هو رواها(٢)فيه أيضا «يقرأ في كل ركعه الحمد مره، و خمسين مره قل هو الله أحد» قال: «روى أن من فعل ذلك انفتل من صلاته و ليس بينه و بين الله تعالى ذنب إلا و قد غفر له»

و كعشر ركعات هو

رواه(٣)فيه أيضا «يقرأ في كل ركعه الحمد مره، و قل هو الله أحد مره قبل أن يتكلم إذا فرغ من نوافل المغرب، فإنه يعدل عتق عشر رقاب»

إلى غير ذلك مما هو لأجل تأخير العشاء و عدم الغفله و النوم قبل صلاتها.

بل قد استفاد من قوله (صلى الله عليه و آله): «و لو بركتين خفيفتين» استحباب ما يتمكن من النوافل كما صرح به في المصباح أيضا، و إلا لو أريد بما بين العشاءين الوقت لم يسع لذلك كله قطعاً، بل و لا أكثره، و قد يناقش بأن فعل ذلك كله لا يسعه ما تعارف من الفصل بين الفريضتين أيضا و لو بعد ذهاب الشفق في الجملة، بل هو يقضى بتأخير العشاء إلى غير المتعارف قطعاً، خصوصاً إذا فعل مع ذلك ما رواه الشيخ (٤)في كيفية أداء الراتبه و ما يقال فيها و قبلها و بعدها، و من الغريب أنه هو

١-١ مصباح المتهجد للشيخ ص ٧٦.

٢-٢ مصباح المتهجد للشيخ ص ٧٧.

٣-٣ مصباح المتهجد للشيخ ص ٧٧.

٤-٤ مصباح المتهجد للشيخ ص ٢٠.

رحمه الله قال بعد أن روى ذلك كله: «فإذا غاب الشفق فأذن للعشاء الآخرة» إلى آخره. و ظاهره إيقاع ذلك كله قبل ذهاب الشفق، وقد عرفت أنه لا يسعه الأول فضلا عن الثاني، اللهم إلا أن يريد بالأذان بعد غيوبه الشفق و لو مع فاصل طويل لا ابتداء غيوبته، و يدفع بأن ذلك وارد على الغالب في عادة الناس من عدم فعل الجميع، بل الأوحى منهم انما يفعل البعض، فهو نظير ما ورد من المستحبات في الليل و النهار مما يقطع الواقف عليها بعدم سعتها له، و لا مخلص منه إلا بما ذكرنا، أو يدفع بالتزام تأخير العشاء إلى مضي الثلث من الليل كما هو المحكى عن فعل الرضا (عليه السلام)، و الله أعلم، و لقد طال بنا الخطاب حتى خرجنا عما عزمنا عليه من وضع الكتاب، و الإنسان ذو شؤون، و الحديث ذو شجون.

[في سقوط نوافل النهار في السفر]

و كيف كان فظاهر تقييد المصنف العدد المذكور بالحضر أنها ليست كذلك في غيره، و هو كذلك، إذ تسقط في السفر نوافل الظهر و العصر بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به غير واحد، بل في صريح الروضه و ظاهر السرائر أو صريحها و عن الخلاف و غيره الإجماع عليه، كظاهر الذكرى و عن المعبر و المنتهى، بل و الأمالى حيث نسبه إلى دين الإماميه، و هو الحجه، مضافا إلى النصوص المعبره المستفيضه المرويه في الكتب الأربع و غيرها، فمنها

خبر أبي بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) «الصلاه في السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شىء إلا المغرب، فان بعدها أربع ركعات، لا تدعهن في سفر و لا حضر، و ليس عليك قضاء صلاه النهار، و صل صلاه الليل و اقضه»

و نحوه غيره (٢) بل في

خبر أبي يحيى الحنطاط(٣) النص على نافله النهار، قال: «سألت الصادق (عليه السلام) عن صلاه النافله بالنهار في السفر فقال: يا بنى لو صلحت النافله بالنهار

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤.

في السفر تمت الفريضة»

ك

صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) «سألته عن الصلاة تطوعا في السفر قال: لا تصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئا نهارا»

إلى غير ذلك من النصوص، لكن ظاهر بعضها إن لم يكن صريحه اختصاص ذلك بنوافل النهار، وإن كان في اندراج مثل الأربعة الزائده يوم الجمعة فيها نظر و تأمل كما عن الحواشي المنسوبة إلى الشهيد من الإطلاق، و من احتمال انصرافه إلى غيرها، و لعل الظاهر من الأخبار الأول، فتأمل.

[عدم سقوط نافله العشاء في السفر]

و على كل حال فظاهر الأدلة نافله النهار دون نافله الليل و الفجر المدسوسه بها، و هو كذلك بلا خلاف أجده فيه فيما عدا الوتيره، بل قد سمعت التصريح في خبر أبي بصير السابق بعدم سقوط نافله المغرب، و النهي عن تركها سفرا و حضرا، و نحوه غيره كخبر الحرث بن المغيرة (٢) و خبر سماعه (٣) و خبر أبي الحرث (٤) و غيرها (٥) بل في

خبر رجاء بن أبي الضحاك (٦) عن الرضا (عليه السلام) التصريح بعدم سقوط غيرها أيضا، قال: «كان في السفر يصلى فرائضه ركعتين ركعتين إلا المغرب، فإنه كان يصليها ثلاثا، و كان لا يدع نافلتها، و لا يدع صلاه الليل و الشفع و الوتر و ركعتي الفجر في سفر و لا حضر، و كان لا يصلى من نوافل النهار في السفر شيئا»

و في

خبر آخر (٧) «كان أبي لا يدع ثلاث عشره ركعه بالليل في سفر و لا حضر»

إلى غير ذلك من النصوص التي لا فائده في ذكرها، إذ قد عرفت أنه لا خلاف بين الأصحاب في عدم سقوط نافله المغرب و الليل و الفجر.

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أعداد الفرائض.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٨.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

و لكن الكلام فى الوتيره خاصه من نوافل الليل، فالمشهور كما حكا غير واحد السقوط، بل فى الرياض انها شهره كادت تكون إجماعا، بل عن المنتهى نسبه إلى ظاهر علمائنا مشعرا بالإجماع عليه، كظاهر الغنيه، بل هو صريح السرائر، لإطلاق

بعض النصوص (١) «ان الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شىء»

مع اقتصار آخر (٢) على استثناء المغرب خاصه، فإن بعدها أربع ركعات، و لإشعار خبر أبى يحيى الحنط المتقدم باستلزام مشروعيه النافله الإتمام، بل أوضح منه إشعار

خبر الفضل بن شاذان (٣) المشتمل على العلل التى سمعها من الرضا (عليه السلام)، قال فيه:

«انما قصرت الصلاه فى السفر لأن الصلاه المفروضه أولا انما هى عشر ركعات، و السبع انما زيدت فيها، فخفف الله عز و جل عن العبد تلك الزياده لموضع سفره و تعب و نصبه و اشتغاله بأمر نفسه و طعنه و إقامته لئلا يشغل عما لا بد منه من معيشته، رحمه من الله عز و جل، و تعظفا عليه إلا صلاه المغرب، فإنها لم تقصر، لأنها صلاه مقصره فى الأصل، قال: و انما ترك تطوع النهار و لم يترك تطوع الليل لأن كل صلاه لا يقصر فيها فلا يقصر فيما بعدها من التطوع، و كذلك الغداه لا تقصر فيها فلا تقصر فيما قبلها من التطوع»

بل و أوضح منهما إشعارا

مرسل ابن مهزيار (٤) المروى عن المحاسن عن الصادق (عليه السلام) «ما بال صلاه المغرب لم يقصر فيها رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى السفر و الحضر و لا فى نافلتها؟ فقال: لأن الصلاه كانت ركعتين ركعتين فأضاف إليها رسول الله (صلى الله عليه و آله) إلى كل ركعتين ركعتين، و وضعهما عن المسافر، و أقر المغرب على وجهها فى السفر و الحضر، و لم يقصر فى ركعتى الفجر أن يكون تمام الصلاه سبع عشره ركعه فى السفر و الحضر»

بل يؤيد ذلك كله تعارف

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٥.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٠.

السؤال عن عدم سقوط نافله المغرب دونها، و لو أنها غير ساقطه لكانت كذلك، بل هي أولى لقصر فريضتها.

مع أنه لم يقع السؤال عنها إلا في

خبر الفضل بن شاذان (١) عن الرضا (عليه السلام) «انما صارت العشاء مقصوره و ليس تترك ركعتاها لأنهما زياده في الخمسين تطوعا ليتم بهما بدل كل ركعه من الفريضة ركعتان من التطوع»

و منه لخصوصيته و تعليله و اعتباره سنده- إذ ليس فيه إلا- عبد الواحد و علي بن محمد، و هما كما قيل شيخا إجازة، و من الأصل و الإطلاق و

الرضوى (٢) «و النوافل في السفر أربع ركعات بعد المغرب، و ركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس»

إلى آخره. و خبر ابن الضحاك (٣) المروى عن العيون عن الرضا (عليه السلام) المشتمل على أحكام كثيرة مفتى بها عند الفقهاء كما قيل، و منها أنه كان يصلى الوتيره في السفر، و التسامح في السنن، و تقييد بعض النصوص الساقط من النافله بالنهار (٤) و اشتمال آخر (٥) على الأمر بصلاه الليل و قضائها مقابل صلاه النهار مما يشعر بإرادته مطلق ما يصلى بالليل لا خصوص الثلاثه عشر، و ظهور الأخبار السابقه في أن الساقط انما هو الراتب، و الوتيره ليست منها، بل زيدت إما لتدارك الوتر كما دلت عليه بعض النصوص (٦) أو لإكمال العدد كما دل عليه آخر (٧) مما عرفته سابقا، فلا دلالة حيثئذ في أكثر الأخبار السابقه إن لم يكن جميعها، كما أنه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.

٢- ٢ فقه الرضا عليه السلام ص ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٨ لكن رواه في الوسائل عن ابن أبي الضحاك و هو الصحيح كما تقدم في ص ٤٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٥.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٨.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.

قد يقال بعدم دلالة الإطلاق السابق أيضا بعد ظهوره بملاحظته غيره من الأخبار في إرادته الظهريين من صلاة السفر التي نفى الشىء قبلها وبعدها، بل ربما يجزم به باعتبار أن صلاة العشاء قبلها نافله المغرب، اللهم إلا أن يراد ليس قبلها لها، فتأمل. و إجماع السرائر ممنوع عليه كما عن كشف الرموز، و معارض بمثله كما ستعرف- كان ظاهر جماعه التردد في الحكم، بل هو صريح آخر، بل عن الشيخ في النهاية و أبى العباس في المهذب التصريح بعدم سقوطها، بل عن الخلاف لا تسقط عن المسافر نوافل الليل إجماعا، بل عن الأمامي من دين الإماميه انه لا يسقط من نوافل الليل شىء و قواه الشهيدان في الذكري و الروضه، بل مال إليه في الذخيره، و استجوده في المدارك لولا ضعف خبر ابن أبى الضحاك السابق بعبد الواحد و على بن محمد كما عن شيخه ذلك أيضا لكن قال: لولا الإجماع.

و فيه أن الخبر الأول قاصر عن معارضه ما سمعته من الأدله السابقه من وجوه، منها إعراض الأكثر عنه بل الجميع إلا النادر، بل قيل: إن الشيخ قد رجع عنه في جمله من كتبه كالحائريات و الجمل و العقود و المبسوط، و الشهيد و إن قواه في الذكري لكن قال: إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه مشعرا بنوع تردد فيه، مع أن ظاهر عبارته في اللمعه و الدروس القول بالسقوط، مضافا إلى ما سمعته من دعوى الإجماع صريحا و ظاهرا التي يشهد لها التتبع، فمنه الآبى لها في غير محله، كمعارضتها بدعوى الإجماع من الخلاف و الأمامي الموهونه بذهاب المشهور، و أى شهره نقلا و تحصيلا إلى السقوط، فهي أولى بالمنع، مع الإغضاء عن إفاده عبارته الأمامي الإجماع، بل قد يدعى عدم اندراج الوتيره في نوافل الليل التي هي المعقد كعباره الخلاف، بل هي أولى، إذ هي أضعف منها عموما و خصوصا، مع دعوى الإجماع فيها التي يبعد إرادته لما يشملها،

كيف و مظهره الإجماع العكس.

و منها القصور فى السند بعد الواحد و على الذين لم ينص على توثيقهما، و كونهما شيخى إجازة لا يستلزمها، كقول بأن الحكم مستحب يتسامح فيه، فلا بأس بالقصور المزبور، ضروره منع التسامح فى المقام كما فى الرياض، قال: «لأن الظاهر من السقوط فى النصوص و الفتاوى الحرمه، بل صريح كتابى الحديث للشيخ عدم الاستحباب، فىكون تشريعا محرما، و التسامح المزبور عند من يقول به حيث لا يحتمل التحريم، و إلا فلا تسامح قولاً واحداً، و ليس فى النصوص (١) الداله على تسويغ قضاء النوافل النهاريه فى الليل دلالة على مشروعيتها نهاراً حتى تجعل دليلاً، على أن المراد بالسقوط حيث يطلق الرخصه فى الترك و رفع تأكيد الاستحباب، و لو سلمت فهى معارضه ببعض الروايات (٢) السابقه الداله على عدم صلاحية النافله فى السفر كعدم صلاحية الفريضة، و عدم الصلاح يرادف الفساد لغه بل و عرفاً مع شهاده المساق بذلك» و هو و إن كان جيداً إلا أنه قد يناقش بأن الذى يمنع جريان التسامح هو احتمال الحرمه الغير التشريعيه لا هى، و إلا فلا ينفك المستحب المتسامح فيه عن احتمالها الذى لا يلتفت إليه بعد

عموم «من بلغه» (٣)

و غيره من أدله التسامح، بل يمكن منع أصل التشريع بعد فرض أن العبد جاء به لاحتمال انه مراد للسيد، فتأمل. اللهم إلا أن يدعى ظهور النصوص و الفتاوى فى غير الحرمه التشريعيه هنا، أو يفرق بين التشريعيه التى منشأها عدم الدليل المعتمد على المشروعيه مثلاً مع قطع النظر عن دليل التسامح، و بين التشريعيه التى منشأها مخالفه النهى عن الفعل كصلاه الحائض و نحوها، و ما نحن فيه من الثانى لا الأول.

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أعداد الفرائض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث - ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب مقدمه العبادات.

و أما خبر ابن أبي الضحاك فلم أجد ذلك فيه فيما حضرني من نسخه العيون، بل الموجود خلافه، و الرضوى ليس بحجه عندنا. و التقييد بالنهار فى النصوص السابقه- مع أنه فى كلام السائل فى البعض، و فى آخر فى كلام الامام (عليه السلام) تبعاً للسائل، و مبنى على حججه مثله، و عمومه قابل للتخصيص أو التقييد بما عرفته من الأدله كالأصل و الإطلاق السابقين، و كون الحكمه فى الوتيره التدارك أو الإكمال- لا ينافى كونها من الرواتب، خصوصاً بعد ذكر النصوص و الفتاوى لها فى ضمنها و إدراجها إياها فيها حتى صارت بسببها الصلاه إحدى و خمسين، على أنه لا يعارض الدليل الخاص على سقوطها من الإجماع و غيره مما عرفت، و بذلك كله ظهر لك ما فى أدله عدم السقوط، و أن الأولى خلافه، و من هنا قال المصنف على الأظهر و الله أعلم.

ثم ان ظاهر المصنف كغيره سقوط النوافل المزبوره حتى فى الأماكن الأربعة، و فيه نظر إذا اختار المكلف إيقاع فرائضه على وجه التمام الذى هو مستلزم لصلاحيه الإتيان بالنافله، بل لعل من التمام صحه فعلها، و لذا صرح بعضهم كالشهيد و غيره بعدم السقوط حينئذ، بل عن الشيخ نجيب الدين بن نما عن شيخه ابن إدريس أنه لا فرق بين أن يتم الفريضة أولاً، و لا بين أن يصلى الفريضة خارجاً عنها و النافله فيها أو يصليهما معا فيها، و لعله لما أشرنا إليه من تبعيتها لصلاحيه الإتمام فى الفريضة لا لوقوعه منه، كما يومى اليه خبر الحناط (١) المتقدم، فما فى المدارك و غيره- من أنه مشكل إذا صلى الفريضة خارجاً عنها خصوصاً مع تأخر النافله أو مع تقدمها إذا كان من نيته صلاه الفريضة خارجاً عنها- قد يدفع بما عرفت، فتأمل.

و من ذلك تعرف أن الظاهر عدم سقوط النافله عن المسافر الذى هو بحكم الحاضر

ككثير السفر ونحوه، بل في ظاهر الغنيه أو صريحها الإجماع عليه، لما سمعت من أن صلاحه النافله يتبع صلاحه الإتمام، كما أن سقوطها يتبع تعين القصر حتى إذا لم يكن مسافرا، كما إذا صلى قصرا للخوف، و به صرح في الدروس (١).

و كذا تعرف أيضا عدم سقوط النافله عن دخل وقتها عليه و هو حاضر و إن كان من نيته السفر بعدها و الصلاه قصرا في الطريق، و ربما يومی اليه في الجملة

الموثق (٢) عن الصادق (عليه السلام) «سئل عن الرجل إذا زالت الشمس و هو في منزله ثم يخرج في سفر فقال: يبدأ فيصليها، ثم يصلي الأولى بتقصير ركعتين»

الحديث. هذا.

و ظاهر الفتاوى و كثير من النصوص السابقه أيضا سقوط ما عرفت من النوافل أداء، و لا ملازمه بينه و بين القضاء حتى لو كان الأداء محرما، إذ هو بفرض جديد كصوم الحائض، نعم ظاهر خبر سيف التمار (٣) عن الصادق (عليه السلام) سقوطه أيضا كالأداء، قال: «قال بعض أصحابنا: إنا كنا نقضى صلاه النهار إذا نزلنا بين المغرب و العشاء الآخره، فقال: لا، الله أعلم بعباده حين رخص لهم، انما فرض الله على المسافر ركعتين لا قبلهما و لا بعدهما شيء إلا صلاه الليل على بعيرك حيث توجه بك» ك

خبر العامرى (٤) عن أبى جعفر (عليه السلام) «و ليس عليك قضاء صلاه النهار، و صل صلاه الليل و اقضه»

و نحوه خبر أبى بصير (٥) عن الصادق (عليه السلام) و غيره (٦)

١- ١ نظر فيه و لم يصرح بالسقوط منه رحمه الله.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١ و فى الوسائل «يبدأ بالزوال فيصليها».

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧ لكن رواه عن أبى بصير و لم نعثر على خبر العامرى بهذا المضمون.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤.

و المراد منه نفى الاستحباب لا نفى الوجوب قطعاً، و فى

خبر ابن حنظله (١) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك إني سألتك عن قضاء صلاة النهار بالليل فى السفر فقلت: لا تقضها، و سألك أصحابنا فقلت: اقضوا، فقال: أ فأقول لهم:

لا تصلوا؟ و إني أكره أن أقول لهم: لا تصلوا، و الله ما ذاك عليهم»

و فى

خبر حنان ابن سدير (٢) قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): كان أبى يقضى فى السفر نوافل النهار بالليل، و لا يتم صلاه فريضه»

و

معاويه بن عمار (٣) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أفضى صلاه النهار بالليل فى السفر فقال: نعم، قال إسماعيل بن جابر: أفضى صلاه النهار بالليل فى السفر فقال: لا، فقال: إنك قلت: نعم، فقال: إن ذلك يطيق و أنت لا تطيق».

و ربما جمع بين هذه الأخبار بأنه لا إثم فى القضاء و إن لم يكن مسنوناً، و هو كما ترى، أو بالحمل على نفى التأكيد، أو بأن المراد بعد حمل خبر ابن سدير على الإنكار أنه لو صلوا بنيه القضاء كانت نفلاً مطلقاً إذا لم يكن القضاء مشروعاً، فلعل الامام (عليه السلام) لم ينههم عن ذلك لذلك، كما أوماً إليه فى خبر ابن حنظله السابق، فتأمل جيداً.

[فى كون النوافل ركعتين]

و النوافل كلها موقتها و غير موقتها ركعتان بتشهد و تسليم بعدهما إلا ما استعرف مما قام عليه الدليل، ضروره أن كيفية العباده توقيفيه كأصلها، و الثابت من فعلهم و قولهم: (عليهم السلام) إنها ركعتان، ففى

خبر أبى بصير (٤) المروى فى كتاب حريز عن الباقر (عليه السلام) «و افضل بين كل ركعتين من نوافلك

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤ لكن رواه عن حنان بن سدير عن الصادق عليه السلام.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٣.

خبر على بن جعفر (١) المروى عن قرب الاسناد سأل أخاه (عليه السلام) «عن الرجل يصلى النافلة أ يصلح له أن يصلى أربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال: لا إلا أن يسلم بين كل ركعتين»

و المناقشه باحتمال إرادته الرواتب و نحوها خاصه من النافله يدفعها ظهور اللفظ أولا، و الانجبار بالفتوى ثانيا، بل هو المعروف بين الأصحاب كما اعترف به فى المدارك، بل فى السرائر و عن إرشاد الجعفريه ان عليه الإجماع كظاهر الغنيه، و فى المحكى عن الخلاف «ينبغى أن يتشهد بين كل ركعتين، و أن لا يزداد على الركعتين إجماعا، و إن زاد خالف السنه- ثم قال أيضا:- و أما عندنا فى كون الواحده صلاه صحيحه فالأولى أن نقول لا يجوز، لأنه لا دليل فى الشرع على ذلك، و

روى ابن مسعود (٢) «ان النبى (صلى الله عليه و آله) نهى عن البتراء أى الركعه الواحده»

بل لا أجد فى ذلك خلافا صريحا بيننا» نعم قد يشم من عدم الترجيح فى الذكرى- و من نسبه عدم جواز الزيادة على اثنتين إلى مبسوط الشيخ أو اليه و ابن إدريس فى المحكى عن تحرير الفاضل و تذكرته و عدم جواز الاقتصار على الركعه إلى الشيخ فى الذكرى و المحكى عن التذكرة أيضا و المنتهى و لفظ الأشبه و الأقرب و نحوهما فى كلام بعضهم و نحو ذلك- نوع تردد فيه، بل فى المحكى عن المنتهى و التذكرة «الأفضل فى النوافل أن تصلى كل ركعتين بتشهد واحد و يسلم بعده» و هو كالصريح فى مفضوليه غيره، مع أن فى الأول منهما بعد ذلك ان الذى ثبت فعله من النبى (صلى الله عليه و آله) انه كان يصلى مثنى مثنى فيجب اتباعه، و عن الغريه «منع أكثر علمائنا من الزيادة على الركعتين فى تطوع الليل» و هو أيضا مشعر بوجود المخالف إلا أنا لم نتحققه.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٢- ٢ نقل الشوكانى فى نيل الأوطار ج ٣ ص ٢٨ عن محمد بن كعب القرظى «ان النبى ص نهى عن البتراء».

[عدم كون الوتر ركعتين]

نعم قال المقدس الأردبيلي في المحكى عن مجمعه: «إن الدليل على عدم الزيادة و النقيصه غير ظاهر، و ما رأيت دليلا صريحا على ذلك، نعم ذلك مذكور فى كلام الأصحاب، و الحكم به مشكل، لعموم مشروعيه الصلاه، و صدق التعريف المشهور على الواحده و الأربع، و لهذا جوزوا نذر الوتر و صلاه الأعرابى مع القيد اتفاقا، و على الظاهر فى غيرهما، و ترددوا فى كونهما فردى المنذوره المطلقه أم لا، و لو كان ذلك حقا لما كان لقولهم هذا معنى، و يؤيده صلاه الاحتياط فإنها قد تقع ندبا مع الوحده، فيحتمل أن يكون مرادهم الأفضل و الأولى- إلى أن قال:- أو أن مرادهم بقولهم كل النوافل أنهم لم يجدوا فيها ما هو ركعه أو أزيد من ركعتين سوى الوتر و صلاه الأعرابى» إلى آخره. و هو عجيب إذ عدم الدليل بعد التسليم كاف فى العدم، و عموم مشروعيه الصلاه لا يثبت الكيفيه من الكميّه و نحوها قطعاً، و صدق التعريف- مع ان المقصود منه ضبط المشروع من الصلاه فى الجملة لا- أن المراد به كل ما صدق عليه ذلك، فهو مشروع و صلاه قطعاً- غير مجد، على أن الاستناد اليه مع التصريح من المعرفين و غيرهم بخلافه غريب، و أغرب منه الاستناد إلى جواز نذر الوتر و صلاه الأعرابى بعد ثبوتها بالدليل، و أطرف شىء دعواه الظهور فى غيرهما، و هو عين المتنازع فيه، و استدلاله بترددهم فى كون الوتر و صلاه الأعرابى فردى المنذوره المطلقه أم لا، و هو عند التأمل عليه لا له، و تأييده ذلك بصلاه الاحتياط، و هو ثابت بالدليل، مع انها ليست مبنيه على النفل من أول وهله، و ذكره الاحتمالين المزبورين فى كلام الأصحاب، و هو مناف لتصريحهم كما لا يخفى على من لاحظ كلامهم، بل لعله غير محتاج إلى ملاحظه، لأنه المعروف من مذهبهم و طريقتهم و عملهم الذى يقطع بأنه مأخوذ من أئمتهم (عليهم السلام)، انما يعرف من الشافعى كما حكى عنه أنه جوز الصلاه بأى عدّه شاء أربعاً و ستاً و ثمانياً و عشراً شفعا أو وترا، قال: «و إذا زاد على مثنى فالأولى أن يتشهد عقيب كل

ركعتين، فان لم يفعل و تشهد فى أخرهن مره واحده أجزاء» و عن الإملاء «إن صلى بغير إحصاء جاز» و هو المحكى عن مالك، و أما أبو حنيفه فقيل: إنه وافقنا فى بعض أقواله على المنع عن الواحده، لكن قال: الأفضل أربعا أربعا ليلا أو نهارا، و إلا فأصحابنا لم يعرف بينهم إلا- ما ذكرنا، حتى أنه لشهره ذلك بينهم و معروفته لم يحتاجوا فى تنزيل إطلاق ما ورد من الأمر بالنافله بل و إن كان بعدد مخصوص منها كأربع أو ثمان أو عشر أو غير ذلك على إرادته كل ركعتين بتسليم إلى دليل خاص.

بل لعل ترك التعرض له فى أكثر النصوص خصوصا المتضمن منها للأمر بالأعداد المخصوصه أوضح قرينه على معرفيه ذلك و معلومته و استغنائه عن التصريح، و انه لو أريد خلافه لنص عليه ك الوتر و صلاه الأعرابي فإن الأول ليس بركعتين إجماعا عندنا محصلا و منقولا و نصوصا(١) متواتره، إذ هو إما موصول بالشفع على أن يكون ثلاث ركعات بتسليمه كما هو مذهب أبى حنيفه و بعض، بل ربما مال اليه بعض المتأخرين من أصحابنا، لكن على وجه التخيير كما ستعرفه مفصلا، أو مفصول عنه على أن يكون ركعه واحده كما هو المشهور بين الأصحاب نقلا فى الذكرى و تحصيلا، بل فيها أنه أشهر الروايات، بل فى المدارك و عن غيره انه المعروف من مذهب الأصحاب بل عن المنتهى انه مذهب علمائنا، قال فيه: «و اثنتان للشفع يسلم فيهما ثم يوتر بواحد ذهب إليه علماؤنا- إلى أن قال:- و عثمان و سعد و زيد بن ثابت و ابن عباس و أبو عمر و ابن زبير و أبو موسى و عائشه و سعيد بن المسيب و عطاء و مالك و الأوزاعى و الشافعى و إسحاق و أحمد و أبو ثور» و فى المحكى عن التذكرة «الوتر عندنا واحد لا يزداد عليها، و ما يصلى قبلها ليس من الوتر» و حكى القول بذلك أيضا عن جماعه ممن سمعت، و كشف اللثام «ان الوتر عندنا واحده» بل فى المحكى عن الخلاف صريح الإجماع عليه، كما عن

الأمالى «الشفع ركعتان، و الوتر ركعه واحده من دين الإماميه» فيكون حينئذ الشفع اسما للركعتين، و الوتر للواحد، و هو إطلاق معروف بين الأصحاب قدمائهم و متأخريهم، بل الظاهر انه حقيقه متشرعيه ان لم تكن شرعيه.

و من العجيب ما فى المدارك و غيرها من أن المستفاد من الروايات الصحيحه أن الوتر اسم للركعات الثلاثه لا الركعه الواحده الواقعه بعد الشفع كما يوجد فى عبارات المتأخرين، و كأنه لم يلحظ ما وقفنا عليه أو نقل لنا من عبارات القدماء كالفقيه و الهدايه و الأمالى و المقنع و المقنعه و النهايه و الخلاف و المصباح و جمل العلم و العمل و المراسم و الكافى و الوسيله و الغنيه و السرائر و غيرها من تصانيفهم.

و الأصل فى ذلك ورود الشفع و الوتر بهذا المعنى فى الأخبار المستفيضه، بل و فى الكتاب العزيز على ما روى فى بعض تلك الأخبار، فعن كتاب

دعائم الإسلام (١) عن الصادق (عليه السلام) فى قول الله عز و جل (٢): «و الشَّفَعِ وَ الوَتْرِ: الشفع الركعتان، و الوتر الواحده التى يقنت فيها»

و عن

تفسير على بن إبراهيم (٣) «الشفع ركعتان و الوتر ركعه»

و لا- ينافيه التفسير فى بعض الأخبار بالخلق و الخالق (٤) أو بالحسنين و أمير المؤمنين (عليهم السلام) (٥) أو بيومى الترويه و عرفه (٦) أو غير ذلك، كما يشهد له قوله تعالى (٧) «و لَيَالٍ عَشْرٍ» فان المراد بها عشر ذى الحجه كما عن المشهور، إذ الكتاب يحتمل الوجوه المختلفه و البطون المتعدده، و إن كان الأوفق باللغه إرادته

١-١ البحار- ج ١٨- ص ٥٧٤ من طبعه الكمباني.

٢-٢ سورة الفجر- الآيه ٢.

٣-٣ تفسير الصافى سورة الفجر- الآيه ٢.

٤-٤ مجمع البيان- سورة الفجر- الآيه ٢- ص ٤٨٥ من طبعه صيدا.

٥-٥ تفسير الصافى سورة الفجر- الآيه ٢.

٦-٦ تفسير الصافى سورة الفجر- الآيه ٢.

٧-٧ سورة الفجر- الآيه ١.

الشفع و الوتر من كل شىء، كما يقرب منه ما عن

مجمع الطبرسى (١) عن النبي (صلى الله عليه و آله) «ان الشفع و الوتر هما الصلاة، منها شفع و منها وتر»

بل لعل مراده ما ذكرنا مع حمل ذلك منه على بيان الأفراد دون تعيين المراد، بل يمكن حمل الأخبار السابقه على ذلك أيضا، فتخرج الآيه حينئذ عن الدلاله على المطلوب، لكن الخبرين الأولين و إن حملا أيضا على بيان الأفراد دالان عليه، ك

خبر الفضل بن شاذان (٢) المروى عن العيون عن الرضا (عليه السلام) فى بيان شرائع الإسلام «و السنه من الصلاة أربع و ثلاثون- إلى أن قال:- و الشفع و الوتر ثلاث ركعات يسلم بعد ركعتين»

و

خبر الأعمش (٣) المروى عن الخصال عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) فى حديث شرائع الدين «و السنه أربع و ثلاثون- إلى أن قال:- و الشفع ركعتان، و الوتر ركعه»

قيل و نحوه المرسل عن تحف العقول (٤) و

عن الرضا (عليه السلام) فى المروى (٥) عن روضه الواعظين «عليكم بصلاه الليل، فما من عبد يقوم آخر الليل فيصلى ثمان ركعات و ركعتى الشفع و ركعه الوتر و استغفر الله فى قنوته سبعين مره إلا أجير من عذاب القبر و من عذاب النار، و مد له فى عمره، و وسع له فى معيشته»

و

خبر عبد الرحمن بن كثير (٦) عن الصادق (عليه السلام) المروى عن جنه الأمان عن تتمات المصباح لابن طاوس «كان أبى يقرأ فى الشفع و الوتر بالتوحيد»

وفى

المروى عن فقه الرضا (عليه السلام) (٧) «و تقرأ فى ركعتى الشفع فى الأولى سبح اسم، و فى الثانية قل يا أيها الكافرون،

١- ١ أرسله الطبرسى عن النبي صلى الله عليه و آله فى تفسيره ذيل سورة الفجر و أسنده الفخر الرازى فى تفسيره ج ٨ ص ٥٥٨ و كذا ابن كثير ج ٤ ص ٥٠٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٢٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٢٥.

- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢٣.
- ٥-٥ المستدرك - الباب - ٣٣ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١٦.
- ٦-٦ المستدرك - الباب - ٤٢ - من أبواب القراءه فى الصلاه - الحديث ١.
- ٧-٧ فقه الرضا عليه السلام ص ١٣.

و فى الوتر قل هو الله أحد»

و

المرسل «كان النبى (صلى الله عليه و آله) يفصل بين الشفع و الوتر»

و

آخر (١) «كان الرضا (عليه السلام) يسلم بين الشفع و الوتر و يقنت فيهما»

و ثالث (٢)

عن النبى (صلى الله عليه و آله) انه قال: «الوتر بر كعه من آخر الليل»

و رابع (٣)

انه (ص) قال: «صلاه الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة»

و خامس (٤)

انه (صلى الله عليه و آله) «كان بالليل يصلى أحد عشر ركعه، يسلم بين كل ركعتين، و يوتر بواحدة»

و

الحسن كالصحيح (٥) عن الصادق (عليه السلام) المروى فى باب التفويض من أصول الكافى فى حديث طويل «و النافله إحدى و خمسون ركعه، منها ركعتان بعد العتمه جالسا تعد بر كعه مكان الوتر»

و

خبر أبى بصير (٦) عنه (عليه السلام) أيضا المروى عن العلل «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن إلا بوتر، قال: قلت: تعنى الركعتين بعد العشاء الآخرة قال: نعم، إنهما بر كعه، فمن صلاها ثم حدث به حدث الموت مات على وتر، و إن لم يحدث به حدث الموت صلى الوتر فى آخر الليل».

و العجب مما يحكى عن بعض المتبحرين من المحدثين قدس سره من أنه لم يرد بذلك خبر أصلا إلا حديث رجاء (٧) و رده بالضعف و الشذوذ، و لعل عذره تفرق

- ١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢٤.
- ٢-٢ صحيح النسائي ج ٣ - ص ٢٣٣ المطبوع بالأزهر عام ١٣٤٨.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ١١.
- ٤-٤ سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٨٦.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢ وفيه «و الفريضة و النافله إحدى و خمسون».
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٨.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢٤.

الأخبار المذكوره فى كتب الأصحاب، و خروج أكثرها عن الكتب الأربعة التى عليها مدار النظر فى الغالب.

نعم الأشهر فى الروايات إطلاق الوتر على الركعات الثلاث، و هى المفردة و الركعتان قبلها، بل لعلها تجاوزت حد المتواتر، و فى مفتاح الكرامه «انها ربما نافى على أربعين خبراً» إلى آخره. لكن هى أنواع.

منها ما اشتمل على تحديد الوتر بالثلاث، ك

صحيح أبى بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) «و الوتر ثلاث ركعات مفصوله»

و

صحيحه الآخر(٢) عنه (عليه السلام) أيضاً «الوتر ثلاث ركعات، اثنتين مفصوله، و واحده»

و

موثق سليمان بن خالد(٣) عنه (عليه السلام) أيضاً «الوتر ثلاث ركعات، تفصل بينهما و تقرأ فيهن جميعاً بقل هو الله أحد»

و

موثق أبى بصير(٤) فى قضاء الوتر «الوتر ثلاث ركعات إلى زوال الشمس، فإذا زالت فأربع ركعات»

و ان كان ذيله محمولاً على التقيه، فإن الوتر يقضى عندنا و ترا أبداً كما نطقت به الصحاح المستفيضه(٥).

و منها ما استعمل فيه الوتر مع التصريح بإرادته الثلاث من غير تحديد فيه، ك

صحيح معاوية بن عمار(٦) قال: «قال لى: اقرأ فى الوتر فى ثلاثهن بقل هو الله أحد و سلم فى الركعتين»

و

صحيح عبد الله بن سنان(٧) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوتر ما يقرأ فيهن جميعاً؟ قال: بقل هو الله أحد، قلت: فى ثلاثهن قال: نعم»

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٩.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١٢.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب قضاء الصلوات.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٥٦- من أبواب القراءة فى الصلاه - الحديث ١.

و

صحيح ابن الحجاج (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) - أيضا - عن القراءة في الوتر فقال: كان بيني وبين أبي فكان إذا صلى يقرأ في الوتر قل هو الله أحد في ثلاثهن»

و

صحيح يعقوب بن يقطين (٢) «سألت العبد الصالح (عليه السلام) عن القراءة في الوتر وقلت: إن بعضا روى قل هو الله أحد في الثلاث، وبعضا روى المعوذتين، وفي الثالثة قل هو الله أحد فقال: اعمل بالمعوذتين وقل هو الله أحد»

و

صحيح أبي ولاد الحناط (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «لا بأس أن يصلى الرجل الركعتين من الوتر ثم ينصرف فيقضى حاجته ثم يرجع فيصلى ركعه»

و

صحيحه الآخر (٤) «سألته - أيضا - عن التسليم في ركعتي الوتر فقال: نعم، وإن كانت لك حاجة فاخرج واقرأها ثم عد واركع ركعه»

و

موثق سليمان بن خالد (٥) عن الصادق (عليه السلام) «ثم الوتر ثلاث ركعات تقرأ فيها جميعا قل هو الله أحد، وتفصل بينهم»

و

موثق حنان (٦) عنه (عليه السلام) أيضا «كان النبي (صلى الله عليه وآله) يصلى ثمان ركعات - إلى أن قال -: وثلاث الوتر»

و

خبر البزنطي (٧) عن أبي الحسن (عليه السلام) «انه عقد بيده الزوال ثمانية - إلى أن قال -: و الوتر ثلاثا»

وفي المحكى

(٨) عن فقه الرضا (عليه السلام) «و ثلاث ركعات الوتر، وهي صلاة الراغبين».

و منها ما يفهم إرادته الثلاث منه بمعونه القرائن، كصحيحتي الحلبي (٩) و معاويه بن وهب (١٠) المتضمنتين لتفريق النبي (صلى الله عليه و آله) لصلواته ثلاث أوقات، وقتين للثمان، و وقت للوتر و ركعتي الفجر، و الأخبار المستفيضه الداله على

- ١-١ الوسائل - الباب - ٥٦- من أبواب القراءه فى الصلاه - الحديث ٢.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٥٦- من أبواب القراءه فى الصلاه - الحديث ٥.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٦.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٦.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧.
- ٨-٨ المستدرک - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٤.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.
- ١٠-١٠ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

جواز تقديم صلاة الليل و الوتر و تأخيرهما لذوى الأعذار، كصحيح سليمان بن خالد(١) و حسنه عبد الله بن سنان (٢) و روايه عمر بن يزيد(٣) و روايه أبى جرير القمى (٤) و روايه الحلبي (٥) و خبر يعقوب بن سالم (٦) و غيرها من الأخبار التى قبل فيها الوتر بصلاة الليل التى هى الثمان، أو وسطت بينها و بين ركعتى الفجر، فان المعلوم بقريته المقابله أن المراد بها الثلاث دون الواحد، فهذه الأخبار و ما فى معناها و جملتها خمسون حديثا أو أكثر قد تضمنت إطلاق الوتر على الركعات الثلاث و تحديده بها، و قد علم منها و من الروايات المتقدمه التى استعمل فيها الوتر فى الركعه الواحده وروده فيها بالمعنيين، و استفاضه النقل بهما، و ان كان استعماله فى الثلاث أكثر و أغلب، و قد اجتمع الأمران فى بعض الأخبار، كما انه ورد استعمال الوتر فى روايات العامه فى الواحده و الثلاث و الخمس و السبع (٧) و استفادوا منها كون الوتر هى صلاة الليل المقطوعه على وتر فى آخرها، و ربما احتمله بعض أخبارنا أيضا، و الأمر فى ذلك سهل.

انما الكلام فى تعيين المعنى الحقيقى للوتر شرعا بحيث إذا أطلق يحمل عليه، و قد اختلف فيه أصحابنا و غيرهم بعد الاتفاق من الجميع على نقله عن معناه الأصلى و وضعه للصلاه، و عدم خروجه من صلاة الليل على أقوال، أحدها و هو ظاهر الأكثر من علمائنا انه حقيقه فى الركعه الواحده التى هى آخر صلاة الليل، بل عن جمله من كتبهم تحديد الوتر بها و تحديدها به، بل قد سمعت فيما تقدم معقد صريح الإجماع و ظاهره من الصدوق و الشيخ و الفاضل و غيرهم مما هو صريح أو كالصريح فى انه حقيقه عندهم

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاه.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاه.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاه.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ من كتاب الصلاه.
 - ٧- ٧ صحيح النسائى ج ٣ ص ٢٣٨ المطبوع بالأزهر عام ١٣٤٨.

فى الركعه الواحده، و قد يشهد له مضافا إلى ذلك و إلى ما عرفته من الاستعمال فى كثير من الأخبار

قوله (صلى الله عليه و آله)(١): «الوتر ركعه من آخر الليل»

بل و

قوله (صلى الله عليه و آله): «إن الوتر صلاه واحده»

لكن بناء على ما عندنا من أن الثلاث صلاتان إذ لا يكون حينئذ و ترا إلا باعتبار انضمام إحدى الصلاتين إلى الأخرى، و بهذا الاعتبار يمكن صيرورتها و ترا مع جميع الصلوات التى قبلها، بل صيروره جميع الصلوات و ترا، و الظاهر من تسميه الوتر بهذا الاسم كونها و ترا بنفسها لا باعتبار أمر آخر كما هو واضح.

نعم لو قلنا بمقاله أبى حنيفه و من تابعه من أن الوتر ثلاث ركعات موصوله بتسليمه واحده أمكن حينئذ المناقشه فى الاستدلال بالخبر المزبور، لكنه فى غايه الضعف عندنا، للنصوص السابقه و غيرها مما يمكن دعوى تواترها فى ذلك، بل قد يقطع من لاحظها و ما اشتملت عليه من الأمر بإيقاظ الراقد و نفى البأس عن الكلام و الشرب و قضاء الحاجه و النكاح و نحو ذلك بين الركعتين و الركعه، و كثره السؤال عن ذلك بأن المراد منها التعريض بأبى حنيفه و أصحابه القائلين بالوصل، بل يمكن أيضا تحصيل الإجماع على خلافه، بل قد سمعت دعواه ممن تقدم.

و ربما يشهد له التبع، إذ لم نجد فيه خلافا من أحد إلا- من بعض متأخرى المتأخرين، فخير بين الفصل و الوصل جمعا بين الأخبار السابقه و بين

خبر كردويه الهمداني (٢) «سألت العبد الصالح (عليه السلام) عن الوتر فقال: صله»

بشهاده

خبر منصور (٣) عن مولى لأبى جعفر (عليه السلام) قال: «ركعتا الوتر إن شاء تكلم بينهما و بين الثالثه و إن شاء لم يفعل»

و صحيحتى معاويه بن عمار (٤) و

يعقوب بن

-
- ١- ١ صحيح النسائي- ج ٣ ص ٢٣٣ المطبوع بالأزهر- عام ١٣٤٨.
 ٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ١٨.
 ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ١٥.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٧.

شعيب (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التسليم في ركعتي الوتر فقال (عليه السلام): إن شئت سلمت و إن شئت لم تسلم».

و هو فى غاية الضعف، ضروره قصور الخبر الأول عن المقاومه لما تقدم من وجوه، خصوصا بعد موافقته لمذهب أبى حنيفه، و عدم صراحه الأمر بالوصل فيه فى عدم التسليم على الركعتين، و الجمع فرع المكافاه، على أن خبر التخيير الأول مع إرساله بل و إضماره فى وجه لا صراحه فيه أيضا بعدم التسليم، و أما الصحيحتان فقد حملهما الشيخ تاره على أن المراد بالتسليم فيهما قوله: السلام علينا و على عباد الله الصالحين دون السلام عليكم و رحمه الله و بركاته، لعدم وجوبهما معا فى الخروج من الصلاه، و أخرى على أن المراد به ما يستباح به من الكلام و غيره تسميه للمسبب باسم السبب، و ثالثه على التقيه، و لعله أولى من الأولين، و لا ينافيه وجوب الوصل عند أبى حنيفه لا التخيير، لعدم انحصار مذاهبهم فيه أولا، بل لعل مقتضى الحمل المزبور من الشيخ وجود قول لهم بالتخيير، و هو أعلم من غيره بهم، و إمكان منع اعتبار وجود قول لهم فى ورود الأخبار مورد التقيه ثانيا، كما ذهب اليه بعض الأفاضل، و يومى اليه

قوله (عليه السلام) (٢):

«أنا أوقعت الاختلاف بينكم كى لا تعرفوا فتؤخذوا»

أو لأن ذلك أقرب فى دفع التقيه من تعيين الفصل، فلعل المقام كان يمكن رفعه بذلك، فذكره (عليه السلام) و اقتصر عليه و لم يأمر بالوصل، أو غير ذلك، و إن أبيت ذلك كله فلا بد من الطرح قطعا، لوضوح الضعف عن المقاومه لبعض ما ذكرنا فضلا عن جميعه، و احتمال تأييده بالأخبار المعبره المستفيضه جدا المتضمنه لإطلاق الوتر على الثلاث باعتبار إشعارها

١-١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١٦.

٢-٢ علل الشرائع ج ٢ - باب - ١٣١ - «العله التى من أجلها حرم الله عز و جل الكبائر» الحديث ١٥.

بالوصل يدفعه- مع انها معارضه بالأخبار المتضمنه لإطلاقه على الواحده باعتبار إشعارها أيضا بالانفصال- انه لا تلازم بين الإطلاق على الثلاث و الوصل، إذ يمكن كون الوتر اسما للثلاثه المفصوله كما صرح به فى بعض الأخبار السابقه، و يمكن كونه اسما للثلاثه الموصوله، و يقوى فى ظنى أن كثره إطلاق الوتر على الثلاث فى تلك الأخبار و تحديده بها لإيهام الاتصال تقيه.

و منه يظهر ضعف دعوى انه حقيقه فى الثلاث، و هو القول الثانى كما فى المدارك و الذخيره و عن الفاضل البهائى و المدقق محمد بن الحسن بن الشهيد الثانى و غير واحد من شراح الحديث و أبى حنيفه و أصحاب الرأى، بل قيل: إنهم حكوا ذلك عن على (عليه السلام) و عمر و أبى و أنس و ابن مسعود و أبى أمامه و عمر بن عبد العزيز، لكثره الاستعمال، و لما

ورد(١)من طريق العامه و الخاصه «ان النبى (صلى الله عليه و آله) كان يوتر بثلاث ركعات»

و للتحديد بالثلاث فى النصوص السابقه، و فيه أن الكثره ليست من أمارات الحقيقه خصوصا بعد أن كان الداعى فى هذا الاستعمال ما ذكرناه من إيهام الاتصال تقيه، و منه يظهر ضعف الاستدلال بالآخرين.

و يؤيد ما ذكرنا مضافا إلى ما سمعت أنه لا إشكال فى أن الوتر فى عرف المشرعه اسم للركعه الواحده كما ظهر لك مما تقدم، و يشهد به استعمالهم الشائع المعروف زياده على نص الفقهاء منهم، فيكون فى عرف الشارع كذلك، و إلا لزم النقل المخالف للأصل و الظاهر أيضا، لاقتضائه هجر الحقيقه الشرعيه فى عرف المشرعه، و هو مستبعد جدا، فإن الحقائق الشرعيه حقائق فى عرف المشرعه، و لا يكاد يوجد شىء نقله

١ - ١ صحيح النسائى ج ٣ ص ٢٣٥- المطبوع بالأزهر عام ١٣٤٨ و مستدرک الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

الفقهاء إلى معنى آخر، وقد ذكر علماء الأصول في تحرير محل النزاع في الحقيقة الشرعية ان موضع الخلاف هي الألفاظ المتداوله على لسان المشرعه التي هي حقائق عندهم في معانيها الشرعيه، و مقتضى ذلك أن كل حقيقه شرعيه حقيقه في عرف المشرعه، فلو كان الوتر حقيقه في غير الواحده في عرف الشارع لزم أن يكون كذلك في عرف المشرعه، و المعلوم من حالهم خلاف ذلك.

فالأقوى حينئذ القول الأول، و دونه في القوه- و ان كان هو أقوى من الثاني إلا- أنه لم نجد قائلًا- به بخلاف الثاني- احتمال اشتراط لفظ الوتر بين الكل و الجزء، للاستعمال فيهما على وجه يمكن دعوى استفاده كونه حقيقه في كل منهما.

و كيف كان فأقوال أصحابنا منحصره في القولين و ان كانت الاحتمالات ثلاثه، نعم يحكى عن الزهرى من العامه انه في شهر رمضان ثلاث ركعات و في غيره ركعه واحده، و لا شاهد له من الأخبار، بل قيل و لم يوافقه على ذلك أحد من الفقهاء، و عن الشافعى و أحمد في إحدى الروايتين عنهما ان الوتر كل فرد من صلاه الليل من الواحده إلى الإحدى عشر، أقله الأول، و أكثره الثاني، و ما بينهما من الأفراد مترتب في الفضل، و أدنى الكمال هو الثلاث، و أفضل منه الخمس، ثم السبع، ثم التسع، ثم الإحدى عشر، و لا يجوز زياده عليها، استنادا إلى الجمع بين ما

روى (١) عنه (ص) انه قال: «الوتر حق على كل مسلم، فمن أحب أن يوتر بسبع فليفعل، و من أحب أن يوتر بخمس فليفعل، و من أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، و من أحب أن يوتر بواحد فليفعل»

و ما

روى (٢) أيضا «انه (ص) كان يوتر بأربع و ثلاث، و ست و ثلاث، و ثمان و ثلاث،

١- ١ رواه أبو داود في سننه- ج ٢ ص ٨٥- و ليس فيه جملة «فمن أحب أن يوتر بسبع فليفعل».

٢- ٢ سنن البيهقى- ج ٣ ص ٢٨.

و عشر و ثلاث، و لم يكن يوتر بأقص من سبع و لا بأكثر من ثلاث عشر»

و حملا للركعتين فى الخبر الثانى على سنه العشاء، فإنها عندهم ركعتان، أو افتتاح الوتر، و هى ركعتان خفيفتان، لما

روى (١) «انه (ص) كان يصلى فيما بين أن يفرغ من صلاه العشاء إلى الفجر إحدى عشره ركعه، يسلم بين كل ركعتين، و يوتر بواحدة»

و يحكى أيضا عن مالك بن أنس و ابن عباس فى إحدى الروايتين ان الوتر ركعه قبلها شفع منفصل عنها، أقله ركعتان، و لا حد لأكثره، ل

قوله (صلى الله عليه و آله) (٢): «صلاه الليل مثنى مثنى، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعه يوتر لك ما صليت»

و عن الثورى و إسحاق أنه ثلاث و خمس و سبع و تسع و أحد عشر لا ينقص عن الثلاث و لا يزيد على الإحدى عشر، استنادا إلى ما مر فى نفى الأكثر، و إلى ما

روى «انه (صلى الله عليه و آله) كان يوتر بثلاث»

فى نفى الأقل.

و يسهل الخطب ان هذه الأقوال الأربعة مع وضوح ضعفها لم يذهب إليها أحد من أصحابنا، بل هى أقوال العامه و رواياتهم، و موضع الخلاف تعيين المعنى الموضوع له الوتر شرعا، و قد عرفت التحقيق فيه، و الحمد لله.

[استحباب القنوت فى الشفع]

كما انك عرفت عدم الاشكال عندنا فى مفصوليه الشفع عن الوتر بالتسليم، و قضيته استحباب القنوت فى الركعه الثانيه منهما، لعموم ما دل (٣) على استحبابه فى كل صلاه فريضه و تطوع من نصوص و إجماعات، و خصوص

خبر رجاء بن الضحاک (٤) عن الرضا (عليه السلام) «انه كان يقنت فى الثانيه من الشفع قبل الركوع، قال: فإذا

١- ١ سنن البيهقى ج ٢ ص ٤٨٦.

٢- ٢ صحيح النسائى ج ٣ ص ٢٣٣ المطبوع بالأزهر عام ١٣٤٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب القنوت.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢٤ لكن رواه عن ابن أبى الضحاک و هو الصحيح.

سلم قام فصلى ركعه الوتر - إلى أن قال:- و قنت قبل الركوع و بعد القراءة، و يقول فى قنوته»

إلى آخره. المنجبر ضعفه بالعمل، بل قيل: إنه نص عليه أكثر الأصحاب، بل لم يعرف الخلاف فيه إلا من المحكى عن البهائي كما اعترف هو به، قال فى حاشيه مفتاح الفلاح: «القنوت فى الوتر انما هو فى الثالثه، و أما الأوليان المسماتان بالشفع فلا قنوت فيهما» و استدل على ذلك ب

صحيح ابن سنان (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «القنوت فى المغرب فى الركعه الثانيه، و فى العشاء و الغداه مثل ذلك، و فى الوتر فى الركعه الثالثه»

قال: «و هذه الفائدة لم ينبه عليها علماؤنا» و ربما تبعه عليه بعض متأخرى المتأخرين، بل عساه يفهم أيضا من مطاوى كلام سيد المدارك، إلا أنه لا ريب فى ضعفه، ضروره قصور الخبر عن معارضه ما سمعت من وجوه، خصوصا مع احتمال التقيه من أبى حنيفه و أتباعه، بل الظاهر ان ذلك منه (عليه السلام) إبهاما لدفعها، لا أن المراد عدم القنوت فى الثانيه، إذ لا ريب فى إشعاره باتصال الوتر و أن القنوت فى الثالثه، أو يكون المراد أن الوتر فيه قنوت فى الثالثه مع الثانيه بخلاف الصلوات الأول، فإن فيها قنوتا واحدا فى الركعه الثانيه، فيراد من الوتر حينئذ الركعات الثلاثه و إن كانت مفصوله، كما سمعته سابقا فى الإطلاقات السابقه، و خصه بالتنبيه دون القنوت فى الثانيه لخفائه باعتبار اشتهاً أن القنوت فى الركعتين، أو لبيان أن الركعه الثالثه صلاه مستقلة عن الأولين مفصوله عنهما، قيل أو يكون المراد الاخبار بالمغرب عن القنوت لا أنه ظرف لغو و كذا الوتر، فيكون التقدير القنوت فى المغرب لا فى غيرها حال كونه فى الثانيه، و القنوت فى الوتر لا فى غيرها حال كونه فى الركعه الثالثه، على قياس

قوله (عليه السلام) فى خبر وهب (٢): «القنوت فى الجمعه و العشاء و العتمه

١-١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب القنوت - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب القنوت - الحديث ٢.

و غيره من الأخبار، فيحمل حينئذ حصر القنوت في ذلك على التأكد أو على التقيه، ضروره ثبوته في جميع الصلوات، و هو كما ترى مع بعده لا يدفع ضيما، إذ أقصى المراد منه نفى الدلاله على عدم القنوت في ثانيه الوتر الذي مبناه حصر القنوت في الثالثه لو جعل خبرا له، و فيه انه مع ذلك هو دال بسبب التقييد بالحال المزبوره خصوصا مع عدم ذكره للثانيه المذكوره في الفرائض السابقه، فتأمل جيدا، أو يكون المراد إذا صلاها موصوله للتقيه يقنت في الثالثه لها أيضا، لأنه الكيفيه المنقوله عنهم في فعل الوتر، على أنه ربما نوقش في سند الخبر المزبور أيضا بأنه رواه في الاستبصار عن فضاله عن ابن مسكان، و هو لا يروى عنه، و ان ابن سنان و إن كان المنساق منه عبد الله إلا أنه يحتمل كونه محمدا باعتبار أنه لم يصرح به فيه.

و بالجمله لا ينبغي التأمل في ضعف ذلك، بل احتمال زياده القنوتات - على أن تكون ثلاثه في الثلاث ركعات كما حكى عن تصريح جماعه كثيره به منهم المصنف في المعبر، أو اثنان منهما في ثانيه الشفع، أحدهما قبل الركوع، و الآخر بعد الركوع، و الثالث في الركعه الثالثه كما عساه في بالي عن بعض الناس - أقرب من احتمال النقيصه و جعل القنوت واحدا فقط في الوتر، و إن كنا لم نعثر لهم على دليل واضح، و ما في بعض الأخبار (١) من الأمر بالدعاء قبل الركوع و بعده لا يستلزم القنوت الذي يراد منه الكيفيه الخاصه من رفع اليدين و نحوه لا المعنى اللغوي، لكن على كل حال فالقول باتحاد القنوت مع فرض أنهما صلاتان مستقلتان في غايه الضعف كما هو واضح، و قد يأتي لهذا تتمه إن شاء الله في بحث القنوت.

[صلاه الأعرابي]

و أما صلاه الأعرابي ففي السرائر «ان فيها روايه إن ثبتت لا تتعدى» إلى آخره.

و قد أرسلها

الشيخ فى المصباح (١) عن زيد بن ثابت قال: «أتى رجل من الأعراب إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: بأبى أنت و أمى يا رسول الله إنا نكون فى هذه البادية بعيدا من المدينة، و لا نقدر أن نأتىك فى كل جمعه، فدلنى على عمل فىه فضل صلاه الجمعه، إذا مضيت إلى أهلى خبرتهم به، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله): إذا كان ارتفاع النهار فصل ركعتين تقرأ فى أول ركعه الحمد مره و قل أعوذ برب الفلق سبع مرات، و اقرأ فى الثانيه الحمد مره واحده و قل أعوذ برب الناس سبع مرات، فإذا سلمت فقرأ آيه الكرسي سبع مرات، ثم قم فصل ثمانى ركعات بتسليمتين، و اقرأ فى كل ركعه منها الحمد مره و إذا جاء نصر الله و الفتح مره و قل هو الله أحد خمسا و عشرين مره، فإذا فرغت من صلاتك فقل: سبحان الله رب العرش الكريم و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم سبعين مره، فوالذى اصطفانى بالنبوه ما من مؤمن و لا مؤمنه يصلى هذه الصلاه يوم الجمعه كما أقول إلا و أنا ضامن له الجنة، و لا يقوم من مقامه حتى يغفر له ذنوبه و لأبويه ذنوبهما»

و ظاهره أنها عشر ركعات بثلاث تسليمات، و قال غير واحد: إنها كالصبح و الظهرين، فإن أراد به ما ذكرنا كان جيدا، و ان أراد بحيث يشمل التشهد الوسط فى الرباعيتين منها و نحوه كما يفهم من الروضه طو لب بدليل ذلك.

و كيف كان فقد أفتى بمضمون الخبر المزبور المشهور كما قيل، و فى مفتاح الكرامه قد استثنى جمهور الأصحاب، قلت: بل لا أجد أحدا أنكرها على البت، و لعله بذلك ينجر المرسل المذكور المعتضد بمرسل السرائر خصوصا مع التسامح فى أدله السنن، إذ احتمال المناقشه فيه هنا- بأنه انما يجرى فيما كان كليه مشروعا دون خصوصيته كالدعاء و الذكر و صلاه ركعتين فى وقت خاص أو مكان خاص أو نحو ذلك، فيكفى حينئذ

فى ثبوتها الضعيف و المرسل و نحوهما، لا إذا كان الأصل أيضا غير ثابت كما فى المقام- يدفعه إطلاق دليل التسامح، ك

قوله (عليه السلام)(١): «من بلغه»

و نحوه، نعم قد يناقش فيه بأنه خاص فيما لا يكون فى الأدله معارض له يقتضى الحرمة نحو ما نحن فيه، لما سمعته سابقا من الأدله على حرمة الزيادة على ركعتين فى النوافل، لكن قد يدفعها- بعد الإغضاء عما فيها نفسها، ضروره إمكان دعوى عدم اعتبار ذلك فى التسامح، لعموم دليله أو إطلاقه، فهو فى الحقيقه حينئذ الحاكم على دليل الحرمة، خصوصا مثل هذه الحرمة التى لا تزيد على حرمة التشريع، لا نفس الخبر الضعيف مثلا، فتأمل- عدم قصور الخبر المزبور بعد انجباره بما عرفت عن تقييد دليل الحرمة أو تخصيصه لو سلم وجود دليل هناك كذلك، و إلا لو قلنا إن الدليل فى المسأله السابقه عدم ثبوت مشروعيه الزائد و ان قصر عن الركعتين لا- ثبوت عدم و انه هو المنشأ للإجماع السابق ارتفع الاشكال من أصله، و كان تردد غير واحد من المتأخرين فيها فى غير محله، بل لعله الآن هو كذلك أيضا، إذ هو انما صدر ممن لا يرى التسامح المزبور، أو لا يرى العمل بالضعيف المنجبر بفتوى المشهور، أو لا- يرى العمل بأصل أخبار الآحاد، اللهم إلا أن يناقش فى تحقق شهره معتد بها بحيث تجبر الخبر المذكور.

و منه يعلم أن الأحوط ترك هذه الصلاه، و أولى منها فى ذلك غيرها من بعض الصلوات التى ذكرها الشيخ فى مصباحه و ابن طاوس فيما حكى عنه فى تتمات المصباح لترك المشهور استثناءها، فما عن الموجز و شرحه من استثناء صلاه إحدى عشره ركعه بتسليمه واحده ليله الجمعه، و صلاه أربع ركعات بتسليمه واحده ليلتها أيضا محل للنظر و التأمل، خصوصا و لم نقف للأولى على مستند أصلا، و عدم صراحه دليل الثانية،

إذ هو ما أرسله

الشيخ (١) في المصباح أيضا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) «من صلى ليله الجمعة أربع ركعات لا يفرق بينهن» إلى آخره.

ضروره احتماله عدم التفريق بالتعقيب ونحوه، و أما ما عن علي بن بابويه من أن صلاة العيد بغير خطبه أربع بتسليمه فستعرف ما فيه هناك إن شاء الله، على أنه ليست من النوافل الأصلية، كما أنك عرفت ما في المحكى عن ولده من أن صلاة التسييح أربع ركعات بتسليمه، لأنه كان مشروحا قبل المقام، والله أعلم و سنذكر و يذكر المصنف تفصيل باقى الصلوات فى مواضعها إن شاء الله فانتظر و ارتقب.

[المقدمه الثانيه فى المواقيت]

إشاره

المقدمه الثانيه فى المواقيت

[أما الأول فى مقاديرها]

[وقت الفرائض اليوميه]

[فضيله أول الوقت]

للصلوات الخمس و نوافلها، إذ هى من الواجب و المندوب الموقتين نضا و إجماعا، بل هو فى الفرائض من ضروريات الدين، و مما دل (٢) عليه الكتاب المبين، و تواترت فيه سنه سيد المرسلين (صلى الله عليه وآله) حتى ورد فيها من الحث على المحافظه على مواقيتهن ما فيه بلاغ للمؤمنين و شفاء للمتقين الذين هم على صلاتهم يحافظون و ليسوا من الساهين الغافلين (٣) و ان

«من أقام حدودهن و حافظ على مواقيتهن لقى الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة، و من لم يقم حدودهن و لم يحافظ على مواقيتهن لقى الله و لا عهد له، إن شاء عذبه و إن شاء غفر له (٤)

«ما من عبد اهتم بمواقيت الصلاه و مواضع الشمس إلا- ضمنت له الروح عند الموت و انقطاع الهموم و الأحزان و النجاه من النار(٥) كنا مره رعاه الإيل فصرنا اليوم رعاه الشمس،»

و

«ان الصلاه إذا

١-١ مصباح المتهجد للشيخ ص ١٨١.

٢-٢ سورة الإسراء- الآيه ٨٠.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٥-٥ البحار- ج ١٨- ص ٤٨ من طبعه الكمباني.

ارتفعت في أول وقتها رجعت إلى صاحبها و هي بيضاء مشرقه تقول: حفظتني حفظك الله، و إذا ارتفعت في غير وقتها بغير حدودها رجعت إلى صاحبها و هي سوداء مظلمه تقول: ضيعتني ضيعك الله (١)»

و ما من أهل بيت مدر و لا شعر في بر و لا بحر إلا و يتصفحهم ملك الموت في كل يوم خمس مرات عند مواقيت الصلاة، فيلقن من يواظب عليها عند مواقيتها شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله (صلى الله عليه و آله) و ينحى عنه جنود إبليس (٢) و

«ما من يوم سحاب يخفى فيه على الناس وقت الزوال إلا كان من الله للشمس زجره حتى تبدو، فيحتج على أهل كل قرية من اهتم بصلاته و من ضيعها (٣)»

و انه

«لا يزال الشيطان هائبا لابن آدم ذعرا منه ما صلى الصلوات الخمس لوقتتهن، فإذا ضيعهن اجتراً عليه فأدخله في العظام (٤)»

و انه

«لا ينال شفاعه رسول الله (صلى الله عليه و آله) غدا من آخر الصلاة المفروضة بعد وقتها (٥)»

و ان الصلاة عند المواقيت أحد الثلاثة التي يمتحن الشيعة بها (٦) و ان أحب الأعمال إلى الله الصلاة للمواقيت، ثم بر الوالدين، ثم الجهاد في سبيل الله (٧) و ان

«في الديك الأبيض خمس خصال من خصال الأنبياء: معرفته بأوقات الصلوات و الغيره و السخاوه و الشجاعه و كثره الطروقه» فتعلموها منه (٨)

و في

خبر زراره (٩) عن أبي جعفر (عليه السلام) المروى عن العلل «لا تحتقرن بالبول و لا تتهاون به و لا بصلاتك، فان رسول الله

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ و ٥ من كتاب الصلاة.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ من كتاب الصلاة.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢١ من كتاب الصلاة.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٦ من كتاب الصلاة.

- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٧ من كتاب الصلاة.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٨ من كتاب الصلاة.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧.

(صلى الله عليه و آله) قال عند موته: ليس منى من استخف بصلاته و لا يرد على الحوض لا و الله»

الحديث.

و الظاهر ان المراد تمام الوقت لا أوله مع احتمال بل تعينه فى بعض النصوص (١) و حمل ذلك على المبالغة فى تأكيد استحباب أول الوقت و كراهه التأخير عنه، و ربما جاء أعظم من ذلك فى ترك بعض المندوبات كغسل الجمعة الذى ورد فيه

«انه ملعون من تركه»

و غيره، و حينئذ ف

قول الصادق (عليه السلام) (٢): «إذا صليت فى السفر شيئاً من الصلوات فى غير وقتها فلا يضرك»

لا- يراد منه التأخير عن تمام الوقت لعذر فيصير قضاء كما حمله الشيخ، بل المراد منه أول الوقت الذى هو أفضل الوقتين، و ورد (٣) فى فضله أيضا من الأخبار عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام) ما يغنى عن تكلف الاعتبار و ما هو البشرى لأولى الأبصار، و ان الصلوات المفروضة فى أول وقتها إذا أقيم حدودها أطيب ريحا من قضيب الآس حين يؤخذ من شجره فى طيبه و ريحه و طراوته فعليكم بالوقت الأول (٤) و

قال الصادق (عليه السلام) (٥): «انه إذا دخل وقت صلاه فتحت أبواب السماء لصعود الأعمال، فما أحب أن يصعد عمل قبل عملى، و لا يكتب فى الصحيفة أحد أول منى»

و

«ان الله يحب من الخير ما يعجل» (٦)

و

«ان فضل الوقت الأول على الآخر خير للرجل من ولده و ماله» (٧)

و

«ان فضله عليه كفضل الآخرة على الدنيا» (٨)

و

«اوله رضوان الله كما أن الآخر عفو الله، و العفو

- ١-١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ من كتاب الصلاة.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١٤ من كتاب الصلاة.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١٥ من كتاب الصلاة.

لا يكون إلا عن ذنب»(١)

إلى غير ذلك.

مضافا إلى ما ورد في فضل انتظار الصلاة حتى يؤديها في أول وقتها،

فعن الصادق (عليه السلام)(٢)«انه كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يقول: من حبس نفسه على صلاة فريضه ينتظر وقتها فصلاها في أول وقتها فأتم ركوعها و سجودها و خشوعها ثم مجد الله عز و جل و عظمه و حمده حتى يدخل وقت صلاة أخرى لم يبلغ بينهما كتب الله له كأجر الحاج المعتمر، و كان من أهل عليين»

و

«ان الرجل إذا دخل المسجد فصلى و عقب انتظارا للصلاة الأخرى فهو ضيف الله، و حق على الله أن يكرم ضيفه»(٣)

و

«انه ما دام ينتظر في عباده ما لم يغتب»(٤)

و

«ان انتظار الصلاة بعد الصلاة كنز من كنوز الجنة»(٥)

و

قال (صلى الله عليه و آله): «و ان ترهب أمتي القعود في المساجد انتظار الصلاة بعد الصلاة»(٦)

و

قال (ص) أيضا: «يا أبا ذر ان الله يعطيك ما دمت جالسا في المسجد بكل نفس تتنفس فيه درجة في الجنة، و تصلى عليك الملائكة، و يكتب لك بكل نفس تنفست فيه عشر حسنات، و يمحي عنك عشر سيئات، يا أبا ذر أ تعلم في أى شىء نزلت هذه الآية(٧)«اصْبِرُوا وَ صَابِرُوا وَ رَابِطُوا وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»؟

قلت: لا، قال: في انتظار الصلاة خلف الصلاة»(٨)

الحديث.

إشاره

و كيف كان فيقع النظر في مقاديرها و أحكامها، أما الأول فما بين زوال الشمس الذي ستعرفه إلى غروبها وقت للظهر و العصر و إن كان يختص الظهر

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١٦ من كتاب الصلاة.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.
 - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاة.
 - ٧-٧ سورة آل عمران - الآية ٢٠٠.
 - ٨-٨ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

من أوله بمقدار أدائها بحيث لا يصح العصر فيه بحال من الأحوال و كذا العصر يختص من آخره بحيث لا يصح الظهر فيه بحال من الأحوال بمقدار أدائها و أما ما بينهما من الوقت ف مشترك بين الفرضين يصحان معا فيه، نعم يجب الترتيب بينهما فى بعض الأحوال كما ستعرف، كل ذلك على المشهور بين الأصحاب، بل لا خلاف فى كون الزوال مبدأ صلاة الظهر بين المسلمين كما عن المرتضى و غيره الاعتراف به عدا ما يحكى عن ابن عباس و الحسن و الشعبى من جواز تقديمها للمسافر عليه بقليل، و هو بعد انقراضه لا يقدر فى إجماع من عداهم من المسلمين ان لم يكن ضروريا من ضروريات الدين.

فما فى

صحيح الفضلاء عن الباقر و الصادق (عليهما السلام) (١) - من أن «وقت الظهر بعد الزوال قدما، و وقت العصر بعد ذلك قدما»

و

صحيح زراره (٢) عن الباقر (عليه السلام) «ان وقت الظهر بعد ذراع من زوال الشمس، و وقت العصر ذراعين من وقت الظهر، فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس»

بل عن

ابن مسكان (٣) انه قال: «حدثنى بالذراع و الذراعين سليمان بن خالد و أبو بصير المرادى و حسين صاحب القلانيس و ابن أبى يعفور و من لا أحصيه منهم»

و

خبر عبد الله بن سنان (٤) انه كان حائظ مسجدا رسول الله (صلى الله عليه و آله) قبل أن يظلل قامه، و كان إذا كان الفىء ذراعا و هو قدر مريض عنز صلى الظهر، فإذا كان ضعف ذلك صلى العصر»

و نحوه غيره، و

خبر إسماعيل الجعفى (٥) عن أبى جعفر (عليه السلام) «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) إذا كان فىء الجدار ذراعا صلى الظهر، و إذا كان ذراعين صلى

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

العصر، قلت: إن الجدار يختلف، بعضها قصير و بعضها طويل، فقال: كان جدار مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) يومئذ قامه»

و

خبر إسماعيل بن عبد الخالق (١) عن الصادق (عليه السلام) «ان وقت الظهر بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك إلا فى يوم الجمعة أو فى السفر، فان وقتها حين تزول الشمس»

و

مضمّر ابن أبى نصر (٢) «سألته عن وقت صلاه الظهر و العصر فكتب قامه للظهر و قامه للعصر»

و

خبر عمر بن سعيد ابن هلال (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال له: «قل لزراره: إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر، و إذا كان ظلك مثليكَ فصل العصر»

و

خبر سعيد الأعرج (٤) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «عن وقت الظهر أ هو إذا زالت الشمس؟ فقال:

بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك إلا فى السفر أو يوم الجمعة، فإن وقتها إذا زالت»

و

خبر ابن شبيب (٥) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن صلاه الظهر فقال: إذا كان الفى ء ذراعا، قلت: ذراعا من أى شى ء؟ قال: ذراعا من فيئك، قلت: فالعصر قال: الشطر من ذلك، قلت: هذا شبر قال: أو ليس شبر كثيرا؟»

و

خبر زراره (٦) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «وقت الظهر على ذراع»

و

خبر ذريح المحاربي (٧) قال: «سأل أبا عبد الله (عليه السلام) أناس و أنا حاضر- إلى أن قال:- فقال بعض القوم: إنا نصلى الأولى إذا كانت على قدمين، و العصر على أربعة أقدام، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): النصف من ذلك أحب إلى»

خبر أبى بصير(٨)عن الصادق (عليه السلام) «الصلاه فى الحضر ثمان ركعات إذا زالت الشمس ما بينك

- ١-١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاه.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ من كتاب الصلاه.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١١ من كتاب الصلاه.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١٥ من كتاب الصلاه.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١٦ من كتاب الصلاه.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١٧ من كتاب الصلاه.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢٠ من كتاب الصلاه.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢١ من كتاب الصلاه.

و بين أن يذهب ثلثا القامه، فإذا ذهب ثلثا القامه بدأت بالفريضة»

و

خبر عبيد بن زرارہ (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أفضل وقت الظهر قال: ذراع بعد الزوال، قال: قلت: في الشتاء و الصيف سواء قال: نعم»

و

خبر ابن بكير (٢) قال:

«دخل زرارہ على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال: إنكم قلتم لنا في الظهر و العصر على ذراع و ذراعين، ثم قلتم: أبردوا بها في الصيف، فكيف الإبراد بها؟ و فتح الراحه ليكتب ما يقول فلم يجبه أبو عبد الله (عليه السلام) بشىء فأطبق الراحه و قال: إنا علينا أن نسألکم و أنتم أعلم بما عليكم، و خرج و دخل أبو بصير على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال: إن زرارہ سألتني عن شىء فلم أجبه و قد ضقت من ذلك فاذهب أنت رسولى إليه فقل له: صل الظهر فى الصيف إذا كان ظلك مثلك، و العصر إذا كان مثليک، و كان زرارہ هكذا يصلى فى الصيف، و لم أسمع أحدا من أصحابنا يفعل ذلك غيره و غير ابن بكير»

إلى غير ذلك - محمول على إرادته الرخصه للمتأمل فى تأخير الظهر هذا المقدار، و انه لا يتوهم حرمة للنهى عن التطوع وقت الفريضة كما يرمى اليه الأمر بالظهر عند الزوال حيث لا تشرع النافله فيه كالسفر و يوم الجمعة، و فى

خبر زرارہ (٣) قال:

«قال لى: أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟ قال: قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة، لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يبلغ ذراعا، فإذا بلغ ذراعا بدأت بالفريضة و تركت النافله»

و فى

خبر محمد بن مسلم (٤) «و انما أخرت الظهر ذراعا من عند الزوال من أجل صلاة الأوابين»

لا- أن المراد أن ذلك وقت الظهر بحيث لو أعرض المكلف و أراد فعلها و ترك النافله لم يكن مجزيا، ضروره مخالفته لإجماع المسلمين و للكتاب المبين

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢٣ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣١ من كتاب الصلاة.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٨ من كتاب الصلاة.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

و للمتواتر من سنة سيد المرسلين (صلى الله عليه و آله).

و ما يفهم من

خبر عبد الله بن محمد (١) - من وقوع الخلاف فى ذلك قديما قال:

«كتبت اليه جعلت فداك روى أصحابنا عن أبى جعفر و أبى عبد الله (عليهما السلام) انهما قالوا: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أن بين يديها سبحة، إن شئت طولت و إن شئت قصرت، و روى بعض مواليك عنهما أن وقت الظهر على قدمين من الزوال، و وقت العصر على أربعة أقدام من الزوال، فان صليت قبل ذلك لم يجزك، و بعضهم يقول يجزئ و لكن الفضل فى انتظار القدمين و الأربعة، و قد أحببت جعلت فداك أن أعرف موضع الفضل فى الوقت، فكتب (عليه السلام) القدمان و الأربعة أقدام صواب جميعا»

- لا بد من حمله على ما لا يخالف ذلك من إرادته إيهام ما رووه ذلك، أو إرادته نفي الاجزاء فى الفضل، و إن كان قد ينافيه قوله بعده: «و بعضهم» إلى آخره أو غيره كما هو واضح.

بل قد يقال بوقوع الظهر فى وقت فضيلته لو صليت عند الزوال و ان استلزم ترك راجح آخر أى النافله، بخلاف ما إذا جاء بها ثم فعل الظهر على الذراع و الذراعين مثلا، فإنه جمع بين الراجحين حينئذ و الفضيلتين، و لا ينافيه الأمر المحمول على الفضل بإيقاع الظهر على الذراع مثلا، و لا إضافه الوقت إلى الظهر مرادا به الذراع، و لا فعل النبى (صلى الله عليه و آله) لها كذلك، و لا غير ذلك مما هو ظاهر فى أن ابتداء وقت الظهر الذراع المحمول كما عرفت على الفضيله، ضروره ابتداء ذلك كله على عدم ترك الناس النافله، و انه لا بد من فعلهم لها، بل فى عدم تعرض النصوص لفعل الظهر على تقدير عدم فعل النافله إشعار ظاهر بتأكد فعل النافله تأكيدا بليغا، و جعله كالمفروغ منه الذى لا ينبغى أن يفرض عدمه حتى يتعرض للحكم على تقديره، بل لعل قول

الصادق (عليه السلام) في خبر عبيد بن زراره ذراع بعد الزوال جواب سؤاله عن فضل وقت الظهر كذلك أيضا لا مطلقا، حتى أن من صلاها قبل ذلك بأن ترك نافله لم تقع منه في وقت فضيلتها، بل و كذا

قوله (عليه السلام) في مكاتبه محمد بن الفرج (١): «و أحب أن يكون فراغك من الفريضة و الشمس على قدمين»

إلى آخره غيره من الأخبار، فيكون حينئذ ابتداء فضيله الظهر من حين الزوال للمتأمل و غيره، كما هو ظاهر كثير من النصوص أو صريحها و الفتاوى، بل لم نقف على من جعل ابتداء وقت فضيله الظهر غيره.

بل لعل الجميع اتفقوا على أن أول الوقت الأول للظهر ذلك و ان اختلفوا بعد ذلك أن الوقت الأول للفضيله و الثاني للإجزاء، أو أن الأول للمختار و الثاني للمضطر ستعرف البحث فيه، و يشهد له ما دل (٢) من النصوص على أن أول الوقت أفضله، كاد يكون صريح بعضها، بل و نصوص القامه و المثل و غيرها، ضروره إرادته تحديد الوقت الأول منهما بأنه من أول الزوال حتى يبلغ الظل المثل أو القامه، لكن و مع ذلك كله فقد يناقش بأن ظاهر نصوص الذراع و القدمين و نحوهما على كثرتها أن ابتداء وقت الظهر الذراع أو قبله بحيث يحصل الفراغ منه على ذراع، إلا أنه لما انعقد الإجماع على جواز الإيقاع بعد الزوال بلا فصل حملنا تلك النصوص على إرادته الفضيله، مقتضاه ان الفضل إيقاع الظهر على ذلك المقدار من الوقت كما عساه صريح بعضها، و مكاتبه عبد الله بن محمد كالصريحه في ذلك، لأن جوابه (عليه السلام) انما كان بأن القدمين و الأربعة صواب جميعا، و الفرض ان الصوره الثانيه من السؤال انما هي في

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢٩ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

أفضليه الانتظار، بل ما دل (١) من النصوص على اقتطاع هذا المقدار من الوقت لمكان النافله دال عليه أيضا، ضروره أن المراد بذلك صيروره مثل هذا الوقت وقتا للنافله، كى لا يقال تطوع فى وقت الفريضة كما صرح به فى بعض النصوص (٢) ولا يتم ذلك بعد أن انعقد الإجماع على صحه الفريضة فيه إلا بأن يراد اقتطاعه من وقت الفضيله، و ان الفضيله انما يكون ابتداءها بعد هذا الزمان، فيصح أن يقال توسعا ان النافله ليست فى وقت الفريضة، لأن المدار على وقتها الفضيلى دون مطلق الصحه و ان لم تكن على وجه الفضل و الرجحان، نعم ينبغى أن يخص ذلك بمن تشرع منه النافله و خوطب بها و ان لم يكن عازما على فعلها لا مطلقا، لتصريح الأخبار (٣) فى المسافر و نحوه ممن لا نافله عليه بعد الزوال بأن وقت الظهر بالنسبه إليه عند الزوال، و لعل فيه إيحاء أيضا إلى محل البحث، فتأمل.

و كيف كان فلا ريب أنه الأحوط فى تحصيل الفضيله و إن كان فى تعيينه نظر، خصوصا مع استلزامه فوات فضيله المبادره و المسارعه، فتأمل جيدا فانى لم أجد من تصدى لتحرير المسأله على وجه شافى، نعم قد يظهر من الكاشانى فى الوافى و المدقق الشيخ حسن فى المنتقى على ما قيل الثانى كما عن صاحب الذخيره الأول، و عن الناصريات الإجماع على قول الناصر: أفضل الأوقات أولها كلها، بل نقل الإجماع غير واحد على ذلك عند ذكرهم المواضع المرخص فيها بالتأخير عن أول الوقت.

و أما أن آخره فى الجمله الغروب أو قبله بمقدار أداء العصر فلا خلاف معتد به

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت - الحديث ١١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب المواقيت - الحديث ١ و الباب ٨- الحديث ٩ و ١٥ من كتاب الصلاه.

فيه عندنا، و النصوص (١) متظافره به بل متواتره، و الكتاب ناطق به، و ما عساه يتوهم من بعض الأخبار من خروج وقته بالقامه (٢) أو بالذراع (٣) أو غير ذلك محمول على إرادته وقت الفضيله أو الاختيار قطعاً كما ستسمعه، لا أن المراد عدم قابليه الوقت بعد لأدائه أصلاً، و نحوه الكلام في العصر أيضاً، فأوله الزوال بناء على الاشتراك، أو ما بعد أداء الظهر بناء على الاختصاص بلا خلاف صريح أجده فيه، بل هو مجمع عليه تحصيلاً و نقلاً، و النصوص (٤) متظافره أو متواتره فيه، و الكتاب دال عليه، و ما عساه يظهر من بعض الأخبار أن ابتداء وقته القدمان (٥) كالعباره المحكيه عن الهدايه، أو الذراعان (٦) أو المثان (٧) أو نحو ذلك محمول على إرادته التأخير للنافله كما سمعته في الظهر، أو على إرادته الفضيله و إن لم يتنفل بناء على استحباب تأخيره إلى هذا المقدار و إن لم يتنفل كما هو أحد الوجهين في الظهر، و يأتي تحقيق البحث فيه.

و أما آخره في الجمله فهو الغروب بلا خلاف معتد به و لا إشكال لنحو ما سمعته في الظهر، انما البحث فيما ذكره المصنف ثانياً رفعا لما أوهمه أولاً. من اختصاص الظهر من أول الزوال بحيث لا يصح فيه العصر بحال من الأحوال كما هو المشهور نقلاً و تحصيلاً، بل في المختلف نسبه إلى علمائنا عدا الصدوق، بل عن المنتهى ذلك من غير استثناء، بل في السرائر انه قول المحصلين من أصحابنا الذين يلزمون الأدله و المعانى لا العبارات و الألفاظ، بل ربما يتوهم من موضع آخر فيها الإجماع، بل في ظاهر الغنيه أو صريحها دعواه عليه، بل عن الشيخ نجيب الدين انه نقل الإجماع عليه جماعه، بل

١-١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٣ و ٥ من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١١ من كتاب الصلاه.

لا- خلاف أجدده فيه سوى ما يحكى عن ظاهر الصدوقين من الاشتراك، مع انهما كما قيل لم يذكر شيئا سوى أن الأول منهما عبر بمضمون

خبر عبيد(١)المدال بظاهرة على الاشتراك «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أن هذه قبل هذه»

و الثانى رواه، و لعل من نسب اليه ذلك بناء على ما ذكره فى أول كتابه من العمل بما يرويه فيه، لكن- مع ظهور عدوله عنه فيه كما لا يخفى على الخبير الممارس- يمكن المناقشه فى دلالة على الاشتراك، كما يومى اليه ما حكى من ناصريات المرتضى الذى نذهب إليه انه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر بلا خلاف، ثم يختص أصحابنا بأنهم يقولون إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر معا إلا أن الظهر قبل العصر، قال:

و تحقيق هذا الموضوع أنه إذا زالت دخل وقت الظهر بمقدار ما يؤدي أربع ركعات، فإذا خرج هذا المقدار من الوقت اشترك الوقتان، و معنى ذلك أنه يصح أن يؤدي فى هذا الوقت المشترك الظهر و العصر بطوله، على أن الظهر مقدمه على العصر، ثم لا يزال فى وقت منهما إلى أن يبقى إلى غروب الشمس مقدار أداء أربع ركعات، فيخرج وقت الظهر و يخلص هذا المقدار للعصر كما خلس الوقت الأول للظهر، و لقد أجاد فى المختلف حيث قال: إنه بناء على هذا التفسير يزول الخلاف، قلت: بل و على غيره مما استسمعه فى معنى الروايه المزبوره.

و من العجيب انه حكى فى السرائر عن بعض الأصحاب و الكتب عبارته الاشتراك السابقه ثم أنكرها و جعلها ضد الصواب، و كأنه لم يعثر على النصوص المتضمنه لها، و لذا بالغ المحقق فى الإنكار عليه، و قال: كأنه ما درى أن ذلك نص من الأئمه (عليهم السلام) أو درى و أقدم، و قد رواه زراره(٢) و عبيد(٣) و الصباح بن سيابه(٤)

١- ١ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٤١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٢١ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

و مالك الجهني (١) و يونس (٢) عن العبد الصالح و عن أبي عبد الله (عليهما السلام) على أن فضلاء الأصحاب رووا ذلك و أفتوا به، فيجب الاعتناء بالتأويل لا الاقدام بالطعن أفتى انه لم يكن فيهم من يساوى هذا الطاعن فى الحذق، و يستفاد منه كثره من عبر بهذه العبارة من الأصحاب لا- خصوص ابن بابويه، و لعله عثر على ما لم نعثر عليه، أو يريد المحدثين من أصحابنا، و كيف كان فالمتبع الدليل.

[الوقت الاختصاصى للعصر]

و قد ذكر للأول مضافا إلى ما عرفت الأخبار (٣) المستفيضة فى أن الحائض انما يجب عليها صلاه العصر خاصه إذا طهرت وقت العصر، و

الصحيح (٤) «فى الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر أنه يبدو بالعصر»

و الصحيح (٥) المتضمن امتداد الوقت الاضطرارى للعشاءين إلى الفجر، و سيأتى مع ضميمه عدم القول بالفصل، و

القوى (٦) «قلت: فإن نسى الأولى و العصر جميعا ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس فقال: إن كان فى وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر، و ان هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخرها فتفوته، فيكون قد فاتاه جميعا، و لكن يصلى العصر فيما بقى من وقتها، ثم ليصل الأولى على أثرها»

و

الخبر (٧) «إذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة»

بضميمه عدم القول بالفصل، و

مرسله داود ابن فرقد (٨) المنجبره بما سمعت عن الصادق (عليه السلام) «إذا زالت الشمس فقد

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ١١ من كتاب الصلاه.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ من كتاب الصلاه.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض - الحديث ٣ و ٥ و ١٤.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٧ من كتاب الصلاه.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٨ من كتاب الصلاه.
 - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٩ من كتاب الصلاه.

٨-٨ ذكر صدرها في الوسائل في الباب ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ و ذيلها في الباب ١٢ منها- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقى وقت العصر حتى تغيب الشمس، و إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، و إذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب وبقى وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل»

و ظاهر خبر الشامة(١)و

قول النبي (صلى الله عليه و آله)(٢): «و أما صلاة العصر فهي الساعة التي أكل فيها آدم من الشجرة فأخرجه الله عز و جل من الجنة»

و

الرضا (عليه السلام)(٣)عن العلل التي رواها الفضل «و لم يكن للعصر وقت معلوم مشهور، فجعل وقتها عند الفراغ من الصلاة التي قبلها»

و أمور آخر واضحة الضعف كما لا يخفى على من لاحظها في المختلف و الذخير و غيرهما.

بل بعضها مبنى على توهم أن الاختصاص من لوازم الترتيب، و هو كما ترى، و آخر يقتضى الاختصاص حتى فى الوقت المشترك، و ثالث لا دلالة فيه أصلاً، و رابع غير معمول به كبعض أخبار الحائض (٤)الداله على أنها تصلى العصر ثم الظهر إذا كان قد اغتسلت فى وقت العصر، ضروره ظهوره فى إرادته الفضيله من وقت العصر فيه لا- مقدار أدائه، كما يومى اليه الأمر بصلاتها الظهر بعد ذلك، إذ لو أريد مقدار أداء العصر لم يجب عليها الظهر حينئذ على ما تقدم فى محله، فلا تكون حينئذ معمولاً بها عند المعظم، لوجوب تقديم الظهر عليها إذا فرض طهرها فى وقت فضيله العصر، نعم تتم

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الحيض- الحديث ١٤.

على ما يحكى من تهذيب الشيخ من استحباب الظهر لها إذا طهرت بعد ما مضى من الزوال أربعه أقدام، على أن تأخيره عن العصر عنده غير معلوم، لكن لعله لأن فعله قبله يكون من التطوع قبل الفريضة، مضافا إلى الخبر المذكور، و دعوى ان جميع ما ورد في الحائض من الأخبار تجرى فيه ما سمعته من الكلام حتى ما أشرنا إليه منها في الأدله يدفعها ملاحظه النصوص.

نعم قد يناقش بنحو ذلك في الصحيح السابق المذكور ثانی الأدله، لظهور إرادته وقت الفضيله من العصر فيه لا الاختصاصى، لندرته، و التعبير عنه بلفظ الدخول، فيكون حينئذ غير معمول به إلا على مذهب القائلين بأن للصلايتين وقتين اختياريا و اضطراريا و فرض تأخير الظهر عمدا، فإنه يتجه حينئذ عدم صلاه الظهر أداء بمجرد دخول وقت العصر، على أنه لا يخلو وجوب تعيين العصر سابقه على الظهر من إشكال، بل قضيه ترتب الأدائيه على القضاءيه خلافه، إذ احتمال اختصاص العصر بمقدار أدائها من أول وقتها بحيث لا يصح فيه الظهر و لو قضاء ضعيف لا تساعد عليه الأدله، و لا أظن قائلًا به من الأصحاب.

كما انه قد يناقش في الثالث بعده بأنه مبنى على امتداد وقت الاضطرار للعشائين إلى الفجر، و ثبوت الاختصاص فيه أيضا عند القائلين به، و هو محل نظر أو منع، إلا أن هذه المناقشات كلها بعد تسليمها لا تقدر في صحه الدعوى بعد سلامه غيرها مما عرفت من الأدله، و المناقشه فيها جميعها أو أكثرها كما وقع من صاحب الذخيره لا يلتفت إليها بعد وضوح ضعفها، خصوصا مناقشته في خبر داود بن فرقد بالضعف في سنده الذى قد عرفت انجباره بما سمعت، و بمتنه باحتمال إرادته الوقت المختص بالظهر عند التذكر من وقت الظهر فيه، و كذا العصر، إذ هي كما ترى في غايه الضعف أيضا، إذ مثل ذلك لا ينبغي ان يختص بمقدار الأربع، بل هو كغيره مما عداه من الوقت، ضروره عدم

صححه فعل العصر مطلقا قبل الظهر عند التذکر.

و أطرف من هذا قوله فيها أيضا: و بالجمله إبقاء هذا الخبر على ظاهره و ارتكاب التأويل فى معارضه فرع رجحانه عليه، و هو ممنوع، إذ من الواضح رجحانه عليه باعتضاده بما سمعت، و انجباره بما عرفت، و نصوصيته، بخلاف معارضه، إذ هو ليس إلا ما دل على دخول وقت الفريضة بمجرد الزوال من الآية(١) و الروايه كصحيحه زراره(٢) عن أبى جعفر (ع) و

ولده(٣) عن الصادق (عليه السلام) قال فى الأولى منهما:

«إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر، و إذا غابت دخل الوقتان المغرب و العشاء»

و

قال فى الثانية منهما: «صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه»

ك

خبره الآخر(٤) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «سألته عن وقت الظهر و العصر فقال: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعا إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت فى وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس»

و نحوهما غيرهما(٥) و إلا- إطلاق ما دل على صحه الصلاه الثانيه لو وقعت نسيانا قبل الأولى من غير فرق بين وقوعها فى المختص أو المشترك، و الثانى واضح المنع، لأن مورد الحكم هناك مخصوص بالناسى، و نسيان الأولى فى أول الوقت بعيد، على أنه مطلق كالأول يحكم عليه المقيد، بل لعل الاستثناء فى الأول يقتضى ثبوت الاختصاص و الاشتراك فيما عداه، كما يومى اليه فى الجمله قوله (عليه السلام): «ثم أنت فى وقت منهما» إلى آخره على أن يكون المعنى إلا- أن وقت هذه قبل وقت هذه على حذف مضاف، و مراد منه دخول الوقتين على التوزيع، و دفع ما يتوهم من أول التعبير، و هى عبارته مأنوسه

١- ١ سورة الإسراء- الآية ٨٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

فى إفاده هذا المعنى، و الترتيب فى سائر الوقت ليس محصورا دليه فى هذه الأخبار، و احتمال أن المراد كون هذه يجب فعلها قبل هذه، و ذلك لا- يقتضى وقوع الثانيه فى غير وقتها لو أتى بها فى أول الوقت، كما لو فرض وقوعها فى الوسط قبل الأولى خلاف ظاهر الاستثناء، فتأمل، لا- أقل من احتمال العبارة كلا منهما، فلا تصلح للاستدلال، بل يجب حملها على تلك الأدله الصريحه حتى لو كانت ظاهره فى ذلك أيضا، على أن التعبير بدخول الوقتين معا بزوال الشمس قد لا ينافى الاختصاص بعد فرض كون العصر متصله بها و مترتبه عليها كاتصال الركعه الثانيه بالأولى، خصوصا و لا وقت لها محدود كما نطق به خبر الفضل السابق (١) بل و

خبر زراره (٢) قلت لأبى جعفر (عليه السلام): «بين الظهر و العصر حد معروف، فقال: لا».

[الوقت الاختصاصى للظهر]

كما انه ليس للظهر مقدار من الوقت معين، بل أى وقت فرض وقوعها فيه أمكن فرضها فيما هو أقل منه، حتى ربما كانت الظهر تسبيحه واحده كصلاه شده الخوف، فيكون وقت العصر بعدها حينئذ، بل لو ظن الزوال و صلى ثم دخل الوقت قبل إكمال الظهر بلحظه صح فعل العصر بعدها، فيكون حينئذ فى أول الوقت إلا تلك اللحظه، فلا بأس حينئذ أن يقال إذا زالت الشمس دخل الوقتان، بل قد يدعى تعارف هذه العبارة فى كل فعلين مترتبين على نحو صلاه الظهر و العصر، و لا ينافيه اختصاص الأولى من أول الوقت و الثانيه من آخره، بل الظاهر ان هذه العبارة فى هذا المعنى من أخص العبارات و أحسنها، و بالجمله لا يتوقف صدق ذلك على صلاحيه الوقت الأول لفعلها فى بعض الأحوال، بل قد يقال يكفى فى الصدق دخول وقت المجموع

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

لا-الجميع، كما يومى اليه ما فى صحيح زرارہ(١)و غيره المتضمن لكون الزوال أول وقت الفرائض الأربعة: أى الظهرين و العشاءين الذى لا-وجه له إلا إرادته المجموع، فتأمل. و دعوى أن ذلك كله لا بد فيه من التجوز الذى لا ينبغى أن يرتكب مع التمكن من الحقيقيه يدفعها- بعد التسليم، و إلا- فقد صرح الشهيد الثانى بأنه حقيقه، و لعله كذلك- انه لا بأس به بعد قيام القرينه، و هى ما سمعته من الأدله السابقه، على أنه لازم أيضا على تقدير الاشتراك فى مثل صحيحه زرارہ السابقه، ضروره إرادته الوقت الواحد المشترك من لفظ الوقتين فيها، لعدم التعدد حقيقه، و رجحانه على المجاز فى إسناد الدخول على تقدير الاختصاص باعتبار شدة القرب بين دخولهما، و عدم الحد المعروف المنضبط بينهما، فكأنهما بالزوال يدخلان معا ممنوع، بل لعله أرجح منه من وجوه لا- تخفى، لا- أقل من التساوى، فلا تدل على الاشتراك كى تنافى ما دل على الاختصاص، بل لو قطع النظر عن تلك الأدله كان المتجه الوقوف فى إثبات التوقيت أولا و آخرا على موضع اليقين، و هو ما بعد القدر المختص من الأول بالنسبه إلى العصر، و ما قبله من الآخر بالنسبه إلى الظهر، إذ النصوص بل الضروره قاضيه بوجوب الصلاه فى وقت معين عند الشارع، و اشتراط صحتها به، فلا- جهه للتمسك بالأمر المطلق بالصلاه، بل البراءه اليقينييه من ذلك الشغل اليقيني موقوفه على ما ذكرنا و إن أجرينا الأصل فى شرائط العباده، فتأمل جيدا.

و قد ظهر لك من ذلك كله أنه لا مجال عن القول بالاختصاص، و أنه لا استبعاد فيه و إن لم يكن له حد معروف بالشرع، بل يختلف بحسب اختلاف المكلفين سفرا و حضرا، ضروره ظهور التحديد فى مرسله ابن فرقد و المبسوط و الإرشاد و غيرهما

بالأربع في الحاضر، وإلا فالمراد نصا وفتوى قطعاً مقدار أداء الظهر مثلاً كما عبر به في موضع آخر من السرائر، وذلك مختلف بالسفر والحضر والاختيار والاضطرار والسرعة والبطء الطبيعيين للمكلفين، بل وباعتبار سبق حصول بعض الأجزاء، كما لو صلى ظاناً دخول الوقت، بل والشرائط كرفع الحدث وإزالة الخبث وتحصيل المكان والساتر المباحين وعدمه ونحو ذلك، بناء على اعتبار زمانها مع الركعات، فإنه حينئذ ربما كان وقت الاختصاص لمكلف بسبب ثقل لسانه وبطء حركاته وتحصيل ساتره ومكانه وإزالة الحدث والخبث أكثر من الوقت المشترك، وربما كان لحظه، كما لو دخل عليه الوقت وهو في حال الخوف وكان متطهراً مستتراً ظاهر الثوب والبدن، إذ وقت الاختصاص له مقدار تسبيحتين بدلاً عن الركعتين، ولا يجب عليه الانتظار حتى يمضى مقدار أداء الأولى لغيره، وكذا لو نسي بعض الأفعال مما ليس بركن ولا يتدارك كالقراءة والأذكار لا يجب عليه تأخير الثانية بقدر الأجزاء المنسية، وربما قيل بالوجوب في ذلك كله، لورود التحديد بالأربع، لكنه في غايه الضعف، لانسياق إرادته مقدار الأداء من ذلك في النص والفتوى، كما أوامأت إليه بعض الأخبار (١) وصرح به بعضهم، بل هو معقد شهره جامع المقاصد وغيره، ومعقد إجماع الغنية، والمعروف من مذهب الأصحاب في المدارك، ولا ريب في ظهوره بشمول التامه والمقصوره كما اعترف به في كشف اللثام، بل صرح المصنف وأول الشهيدين بانتهاه القصر إلى تسبيحه، ونسيان بعض الأجزاء بعد أن جعل الشارع الصلاة حاله ما عداها لا نصيب له في الوقت قطعاً، بل هو حينئذ كغيره مما لا تعلق له بالصلاه، ومثله كل ما أسقطه الشارع لسفر أو خوف من الكم أو الكيف، بل هو أولى منه، نعم جزم في المقاصد العليه وحاشيه الإرشاد بوجوب تأخير الثانية عن فعل ما يتلافى من المنسى كالسجده والتشهد، وقد

يوهمه عباره الدروس، لأنه جزء للصلاه حقيقه، مع أنه منعه عليه الطباطبائي في مصابيح، لعدم ثبوت التوقيت، إذ القدر الثابت من نصيبه في الوقت إذا كان في محله، ووجوب المبادره بالمنسى في أول أوقات الإمكان إن اقتضى فساد الشروع في الثانيه فلاقتضاء الأمر بالشىء النهى عن الضد أو لغير ذلك، و هو خروج عما نحن فيه، وكذا الكلام في صلاه الاحتياط، بل لعل المنع فيها أولى، لقوه احتمال عدم جزئيتها، و أما سجدا السهو فينبغى القطع بعدم لزوم التأخير عنهما، لأن ليس لهما نصيب من الوقت و ان جزم به في حاشيه الإرشاد، بل إن كان فهو لوجوب المبادره بهما، مع أن فيه بحثا يأتى في محله، بل الظاهر المنساق إلى الذهن من الأربع و الأداء في النص و الفتوى إرادته مقدار ذلك مع جميع شرائط الصحه للفاقد لها في وقت الاختصاص، كما صرح به المحقق الثاني و الشهيد الثاني و الخراساني، بل ظاهر الأخير انه بعض دعوى القائلين بالاختصاص بل هو مفروغ منه عندهم، و كأنه أخذه من تصريح البعض مع دعوى ظهور الباقيين، و إلا فالأكثر على الظاهر عبروا بالأربع و بالأداء من غير تعرض لذلك، و لذا نسبه في كشف اللثام إلى القليل، بل قال: و فيه نظر، قلت: سيما لو احتاجت هي و الأداء إلى أكثر ما بين الزوال و المغرب، لقصور أدله الاختصاص عن إخراج مثله عن إطلاق ما يقتضى الاشتراك، لكن مع ذالاحتياط لا ينبغى تركه، هذا.

[ثمره الاختصاص]

و قد بان لك مما ذكرنا أن ثمره الاختصاص هي عدم صحه العصر مثلا لو وقعت فيه و إن كان سهوا، بخلاف الوقت المشترك، ضروره وقوع الأولى في غير وقتها، و النسيان غير عذر في مثل ذلك على الأصح كما ستعرفه في محله إن شاء الله، بخلاف الثانيه و ان فات الترتيب، إلا أنه قادح مع العمدا لا السهو، فمن صلى العصر حينئذ ناسيا و قد ذكر بعد الفراغ و كانت في المختص بطلت، و المدار في معرفته حينئذ على التقدير، و الظاهر مراعاة الوسط بالنسبه للسرعه و البطء الغير الطبيعيين، فلا يقدر غايه

الطول الحاصل بسبب مراعاة أكثر المستحبات مثلا، وإن كان من عادته ذلك، إذ هو حال فعله للظهر كذلك لا يحتسب له غير الوسط من الاختصاص، كما أنه لا- يقدر ضده أيضا بمراعاة الاختصار على أقل الواجب إن لم يكن معتادا عليه، أما إذا كان فيحتمل مراعاته، نظرا إلى أن وقت الاختصاص بالنسبة إلى ما لو فعل الظهر ذلك المقدار وإن قل فيقدر، ويحتمل الوسط، للفرق بين التقدير والفعل، إذ الأول يراعى فيه الوسط، كما في غالب التقديرات التي وردت فيها الروايات بخلاف الثاني، ولا ملازمه بين الاكتفاء به لو وقع وبين تقديره، ولعله لو وقع منه هذه المره لكان على خلاف عادته، ضروره عدم علم الإنسان بما يقع منه، فتأمل جيدا. و يكفي التقريبي في التقدير المزبور بالنسبة إلى الفساد، لتعذر التحقيق، ولو شك في التقدير بنى على الفساد، للشغل مع أصاله عدم دخول الوقت.

لو ذكر في أثناء الفريضة ففي البيان و المقاصد العليه عدل إلى الظهر، و فيه نظر ظاهر، لعدم قابليه الوقت لصحه ما سبق من فعله، فلا- يقاس على الواقع في الوقت المشترك، اللهم إلا- أن يكونا بنياه على عذريه النسيان في تقديم الفريضة على وقتها كما هو المحكى عن أولهما فيما يأتي إن شاء الله، نعم قد يكون له العدول لو فرض شروعه في العصر في الوقت المختص بوجه شرعى كالظن و نحوه في مقام اعتباره ثم دخل عليه المشترك في الأثناء ثم بان له بعد ذلك قبل الفراغ، لحصول الصحه بدخول المشترك، و لذا لو لم يتبين له حتى فرغ صحت له عصرا كما صرح به في البيان و في المقاصد أيضا، إذ لا يزيد المختص على ما قبل الوقت بالنسبة إلى الظهر، و احتمال أنه لا يصح فيه العصر كلا و لا بعضا بوجه من الوجوه، و انه فرق بينه و بين ما قبل الظهر أولا بالدليل، و ثانيا بأن المراد من الاختصاص عند التأمل ذلك، بخلاف ما قبل الوقت، فان الفساد فيه لعدم الاذن لا للنهي عن الإيقاع فيه بالخصوص ضعيف جدا لا يلتفت اليه.

و لو ظن الضيق إلا عن العصر فصلاها ثم بان السعه بمقدار ركعه أو أربع قيل لا إشكال فى صحه العصر، لأن المرء متعبد بظنه، و أما الظهر فيصلها أداء فيما بقى من الوقت بناء على الاشتراك، و قضاء فيه أو ينتظر خروج الوقت ثم يقضيها بناء على الاختصاص، على اختلاف الوجهين أو القولين، و فيه أن المتجه فعلها فيه بعد الجزم بصحه العصر حتى على الاختصاص، ضروره أن المنساق من النصوص و الفتاوى كونه وقت اختصاص للعصر إذا لم يكن قد أداها، و إلا فهو وقت صالح لأداء الظهر و قضاء غيره، نعم بناء على عدم صحه العصر - لفوات الترتيب الذى لم يعلم اغتفاره فى المقام، لاختصاصه بالسهو و النسيان كما ستعرفه فى محله، أو لاحتمال اختصاص الظهر من آخر الوقت كأوله أيضا بمقدار أدائها إذا لم يبق إلا مقدار العصر، كما حكاه فى كشف اللثام بلفظ القيل، مؤيدا له بترتبهما فى أصل الشرع، و هو ظاهر قواعد الشهيد أو صريحها - يتجه حينئذ عدم جواز فعل الظهر فيما بقى من الوقت، لأنه ينكشف ببقاء الأربع ركعات مثلا - خاصه من الوقت وقوع العصر فى وقت اختصاص الظهر، فتبطل، فتجب إعادة العصر فى وقت اختصاصه، قال فى القواعد: و يحتمل الاجزاء لتقارضهما، كأن العصر قد اقترضت من الظهر وقتها و عوضتها بوقت نفسها، و هو ضعيف، و إلا - لكان ينوى فى الظهر الأداء فى هذه الأربع، و ظاهرهم عدمه، و إنما ينوى القضاء لو قلنا باجزاء العصر.

قلت: لكن ظاهر النصوص و الفتاوى و معقد إجماع الغنيه اختصاص الظهر من أول الوقت خاصه، و الاشتراك بعده إلى أن يبقى مقدار الأربع، فيختص العصر بها، كما هو صريح مرسله ابن فرقد و غيرها، و كونهما مترتين بأصل الشرع لا يقتضى الاختصاص المزبور، و لعله الأقوى، للأصل و الإطلاق و غيرهما، بل فى ظاهر منظومه الطباطبائى أو صريحها الإجماع عليه، قال بعد ذكر الوقت للظهرين و العشاءين:

و خص الأولى من كلا الضربين بقدرها من أول الوقتين

و بالأخير منهما الأخرى تخص و شرك الباقي بإجماع و نص

فلا تبطل العصر حينئذ من هذه الجهة، و أما فوات الترتيب فالظاهر إلحاق نحو ذلك بالسهو و النسيان، و إلا فرض المثل فيهما، و حينئذ صح الإتيان بالظهر أداء لا- للاقتراض المذكور، بل لما قدمناه من أن المنساق إلى الذهن من ظاهر النص و الفتوى اختصاص العصر بذلك المقدار إذا لم يكن المكلف قد أداها، اقتصارا على المتيقن خروجه من إطلاق الأدله، و دعوى أن ظاهرهم نيتها فيه قضاء ممنوعه، و كأنه توهمه من إطلاقهم اختصاص العصر بذلك المقدار، و لا ريب أن المراد منه لمن لم يؤدها، و إلا- لو أريد جريان حكم الاختصاص عليه و إن كان قد أدى لم يصح فعل الظهر مطلقا لا أداء و لا قضاء، أما الأول فظاهر، و أما الثاني فلأن معنى الاختصاص عدم صحه الشريكه فيه قضاء، إذ هي لا تكون فيه إلا كذلك، ضروره خروج وقتها، فمن ترك العصر في وقت اختصاصه و أراد صلاه الظهر فيه قضاء لم يصح له، و إلا- مضت ثمره الاختصاص، و الفرض في المقام جريان حكم الاختصاص عليه، كما لو لم يكن قد أدى العصر، و احتمال أن المراد بالاختصاص عدم وقوع الشريك فيه أداء خاصه لا أداء و قضاء- فمن صلى الظهر حينئذ في وقت اختصاص العصر و الفرض انه لم يكن صلى العصر صحت ظهره قضاء بناء على عدم النهى عن الضد- يدفعه ظهور لفظ الاختصاص في غير ذلك، و ان الأدائيه و القضائيه ليست من القيود التي تكون موردا للنفي، ضروره عدم كونهما من المكلف، بل هي أوصاف من لوازم الفعل المكلف به من غير مدخليه للأمر، فلا يتوجه نفيه إليها، فتأمل جيدا فإنه دقيق، و إن كان بعد التأمل واضحا، كوضوح أن المراد باختصاص العصر بأربع من آخر الوقت عدم جواز ابتداء فعل الظهر فيه، لا عدم جوازه مطلقا كلا أو بعضا، فلو بقى حينئذ من الوقت مقدار

خمس ركعات مثلا- صلى الفرضين كما صرح به جماعه، بل فى الخلاف نفي الخلاف فيه و إن وقعت ثلاث منه فى وقت اختصاص العصر، لإطلاق

قوله (عليه السلام)(١): «من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت كله»

و غيره مما مر فى باب الحيض مفصلا، كما أنه قد مر هناك تمام الكلام فيه أيضا، و فى بعض عبارات الأصحاب التى ظاهرها الخلاف و غير ذلك، فلاحظ، بل قد ذكرنا هناك أيضا أن ما دل على الاختصاص المزبور قاصر عن معارضه تلك الأدله من وجوه.

كما انه لا- يعارض ما وقع من العصر فى وقت المغرب ما دل على اختصاصه من أول الوقت بثلاث، على أن الظاهر صيروره الوقت المختص بالمغرب حينئذ ما بعد ثلاث العصر، لما سمعت سابقا من أن وقت الاختصاص هو أول آتات إمكان أداء الفرض، فلا يكون ثلاث العصر حينئذ فى وقت اختصاص المغرب، و أيضا المراد بزمان اختصاص كل فريضه هو عدم جواز أداء شريكها فى الوقت فيه لا مطلق الفرض، و من هنا لم يكن للصبح وقت اختصاص، لعدم الشريك لها فى بعض وقتها، و انما هو فى خصوص الظهرين و العشاءين، فان البحث فى الأخيرين كالبحت فى الأولين، و لم يفصل أحد بينهما إلا- ما يظهر من المبسوط، فلم يثبته أولا- و لا آخرا، و هو مع ضعفه و ابتناؤه على انتهاء وقت المغرب الاختيارى بسقوط الشفق، و انه هو ابتداء وقت العشاء محجوج بما عرفت.

[الوقت الاختصاصى للمغرب و العشاء]

ولذا قال المصنف و كذا إذا غربت الشمس دخل وقت المغرب، و تختص من أوله بمقدار ثلاث ركعات إن كان المكلف جامعا لجميع الشرائط، و إلا اختص بمقدارها مع الركعات ثم يشاركها العشاء حتى ينتصف الليل، و يختص العشاء من آخر

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة و نصه « من أدرك ركعه من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

الوقت بمقدار أربع ركعات إن كان حاضرا، وإلا فركعتين كما عرفته سابقا في الظهرين مفصلا، ولا أظنك بعد الإحاطة بجميع ما ذكرنا تحتاج إلى إعادته البحث هنا بعد أن كانت المسألتان من واد واحد، فبجميع ما تقدم حينئذ منا هناك تقدر على إجرائه هنا بأدنى التفات، إذ أكثر الأدلة مشتركة بين المسألتين حتى الإجماع المحكى، و قال في المختلف: كل من قال باشتراك الوقت بعد الزوال بمقدار أداء الظهر بينها وبين العصر قبل الغيوبه بمقدار أداء العصر قال باشتراك الوقت بين المغرب والعشاء بعد مضي وقت المغرب إلى قبل انتصاف الليل بمقدار العشاء، والقول بالتفرقه خرق للإجماع.

لكن قد يتناقش فيه بأنه لا-خلاف هناك في اشتراك العصر مع الظهر فيما بعد أدائها من الوقت، وأنه لا وقت لها مخصوص ينتظر غير أداء الظهر، وإن كان ربما يوهمه بعض أخبار الذراع والذراعين والقامه والقامتين ونحوهما، إلا أنه لم يقل أحد بذلك كما سمعته سابقا، بخلافه هنا، لما حكى عن المقنعه والهداية والخلاف والمبسوط والمصباح ومختصره والنهاية والاقتصاد وكتاب عمل يوم و ليله والمراسم أن ابتداء وقته سقوط الشفق المغربى، بل عن المهذب البارع حكايته عن الحسن أيضا، نعم يحكى عن بعض هؤلاء جواز تقديمه قبل ذلك للمعذور، وسيجيء تمام البحث فيه عند تعرض المصنف له، كما انه سيجيء البحث أيضا في امتداد وقت العشاءين الاختيارى والاضطرارى، إنما المقصود هنا بيان أصل الاختصاص والاشتراك على قياس الظهرين، وإن كان انما يتم على تقدير عدم كون ابتداء وقت العشاء ذهاب الشفق، خصوصا بناء على أنه آخر وقت المغرب اختيارا أيضا، نعم قد يتصور فيه بالنسبه إلى اضطراريه واختيارى العشاء، فهل يختص حينئذ من أوله بمقدار أدائه أولا؟ كما انه يتصور أيضا في آخره الاضطرارى الذى هو ربع الليل عندهم، بمعنى أنه لو صلى العشاء نسيانا في آخر وقت المغرب الاضطرارى تقع صحيحه أولا، بل قد يتصور أيضا فيما قبل زوال

الشفق بناء على جواز فعل العشاء فيه لعذر لا اختيارا حتى بالنسبه إلى أوله، بأن نسي و صلى العشاء و كان فى الواقع قبل الغروب بر كعه مثلا و وقعت ثلاث ركعات منه فى أول المغرب، إلا أن يريدوا بتقديمه قبل الشفق لعذر ما لا يشمل أول الوقت، و كيف كان فلا- تنقيح فى شىء من كلماتهم لذلك، و يكفيننا مؤنه تنقيحه ظهور فساد هذه الأقوال كلها عندنا كما ستعرفه، نعم قد يقوى امتداد وقت العشاءين للاضطرار من النصف إلى الفجر، كما دل عليه الصحيح (١) كما سيأتى البحث فيه، و الظاهر ثبوت الاختصاص بالنسبه إلى الآخر كما دل عليه الصحيح المزبور، و أما أوله فمقتضى الإطلاقات عدمه، إلا أن يثبت التلازم بين الاختصاص آخرا و بينه أولا و لو بعدم القول بالفصل، و الله أعلم.

[وقت صلاة الصبح]

و ما بين طلوع الفجر الثانى الصادق الذى كلما زدته نظرا أصدقك بزياده حسنه و نحوه المستطير فى الأفق و المعترض المنتشر فيه الذى هو كالبطيخ البيضاء، و كنه سورى، لا الأول الكاذب المستطيل فى السماء المتصاعد فيها الذى يشبه ذنب السرحان على سواد يتراءى من خلاله و أسفله، و لا- زال يضعف حتى ينمحي أثره إلى طلوع الشمس فى أفق ذلك المصلى وقت فى الجملة لصلاه الصبح بلا- خلاف معتد به فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، و النصوص متظافره أو متواتره فيه، بل لعله من ضروريات مذهبنا، لكن اختلف فى أنه كذلك للمختار و المضطر أو للثانى خاصه، و ستعرف التحقيق فيه، نعم ينبغى التربص فيه حتى يتبين و يظهر، خصوصا فى ليالى البيض و الغيم، للاحتياط فى أمر الصلاه، و إيماء التشبيه بالبطيخ البيضاء و نهر

خبر ابن مهزيار(١)قال: «كتب أبو الحسن بن الحصين إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) معى جعلت فداك قد اختلف موالوك فى صلاه الفجر، فمنهم من يصلى إذا طلع الفجر الأول المستطيل فى السماء، و منهم من يصلى إذا اعترض فى أسفل الأفق و استبان، و لست أعرف أفضل الوقتين فأصلى فيه، فان رأيت أن تعلمنى أفضل الوقتين و تحده لى، و كيف أصنع مع القمر و الفجر لا يتبين معه حتى يحمر و يصبح؟»

و كيف أصنع مع الغيم؟ و ما حد ذلك فى السفر و الحضر؟ فعلت إن شاء الله، و كتب بخطه و قرأته الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض، و ليس هو الأبيض صعدا، فلا تصل فى سفر و حضر حتى تبينه، فان الله تبارك و تعالى لم يجعل خلقه فى شبهه من هذا، فقال (٢)«كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَيْثُ يَتَّبِعَنَّ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» فالخيط الأبيض هو المعترض الذى يحرم به الأكل و الشرب فى الصوم، و كذلك هو الذى توجب به الصلاة»

و على هذا يحمل

صحيح زراره(٣)عن أبي جعفر (عليه السلام) «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصلى ركعتين الفجر و هو الصبح إذا اعترض و أضاء حسنا»

و ما حكاها فى المكاتبه المزبوره من صلاه بعض الشيعة الصبح فى الفجر الأول، بل ظاهر السائل ان الجواز مفروغ عنه، و ان سؤاله عن الأفضليه لا يعد خلافا فى المسأله، و لذا لم يحكه أحد من أصحابنا هنا، و لعله (عليه السلام) أمر بعضهم به للتقيه أو غير ذلك أو كان يفعله لها و إن لم يأمره به أحد من أئمته (عليهم السلام) و الله أعلم.

[معرفة الزوال بزيادة الظل]

و يعلم الزوال الذى قد أنيطت الصلاة به المعبر عنه فى الكتاب العزيز ب الدلوک بأمر، أشهرها فتوى و روايه زياده الظل الحاصل للشاخص بعد

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ سورة البقره - الآيه ١٨٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

نقصانه أو حدوثه بعد عدمه كما في مكة و صنعاء و المدينة في بعض الأزمنه، و ذلك لأن الشمس إذا طلعت وقع لكل شاخص قائم على سطح الأرض بحيث يكون عمودا ظل طويل إلى جهة المغرب، ثم لا- يزال ينقص كلما ارتفعت الشمس حتى تبلغ وسط السماء فينتهي النقصان مع بقائه إن كان عرض المكان المنسوب فيه المقياس مخالفا لميل الشمس في المقدار، و لعدم الظل أصلا إن كان بقدره، و ذلك في كل مكان يكون عرضه مساويا للميل الأعظم للشمس أو أنقص، فإنه لعدم حينئذ عند ميلها بقدر ذلك العرض بحيث يكون موافقا لها في الجهه، أي مسامته لرؤوس أهله، ضروره أن الظل الباقي للشخص عند الزوال يختلف باختلاف البلاد و الفصول بحسب قرب الشمس من مسامته رأس الشخص و بعدها عنه، و لذا كان الباقي من الظل في فصل الشتاء و الخريف أطول منه في فصل الربيع و الصيف، لأن الشمس في الأولين في البروج الجنوبيه بخلاف الأخيرين، فإنها في البروج الشماليه، و هي أبعد عن مسامته الرأس منها، إذ كلما قربت الشمس من مسامته كان الظل أقصر إلى أن تحصل المسامته حقيقه، فيعدم الظل حينئذ أصلا، إلا أنه لا يكون في العراق و نحوها من النواحي الجنوبيه، لنقصان الميل عن عرضها، فلا يعدم الظل الشمالي فيها أصلا و ان اختلف قله و كثره باختلاف الأمكنه و الأزمنه بالنسبه إلى قرب المسامته و عدمها، كما يومی اليه

خبر عبد الله بن سنان (١) عن الصادق (عليه السلام) انه قال: «تزول الشمس في النصف من حزيران على نصف قدم، و في النصف من تموز على قدم و نصف، و في النصف من آب على قدمين و نصف، و في النصف من أيلول على ثلاثه أقدام و نصف، و في النصف من تشرين الأول على خمسه و نصف، و في النصف من تشرين الآخر على سبعة و نصف، و في النصف من كانون الأول على تسعه و نصف، و في النصف من كانون الآخر على سبعة و نصف،

و فى النصف من شباط على خمس و نصف، و فى النصف من آذار على ثلاثه و نصف، و فى النصف من نيسان على قدمين و نصف، و فى النصف من أيار على قدم و نصف، و فى النصف من حزيران على نصف قدم»

إذ الظاهر منه إرادته بيان اختلاف الظل الباقي عند الزوال بحسب الأزمنة كما اعترف به الكاشانى فى الوافى، و قال: الظاهر انه مختص بالعراقى كما قاله بعض علمائنا، لكن فى المعتمد توقف فيها، قال لتضمنها نقصانا عما دل عليه الاعتبار.

و كيف كان فمن المعلوم عدم انعدام الظل فى هذه النواحي، بل فى غالب الربيع المسكون، نعم قيل ينعدم فى أطول أيام السنه بيوم تقريبا فى مدينه الرسول (صلى الله عليه و آله) و ما قاربها فى العرض، لمساواته للميل الأعظم إلا بدقائق لا تكاد تظهر للحس، فلا ينعدم حينئذ فى غيره، إذ اليوم الثانى تأخذ فيه فى الهبوط و يعود الظل الشمالى الأول، و كذا يتفق فى مكه شرفها الله تعالى و ما قاربها فى العرض قبل الانتهاء بسته و عشرين يوما، و بعده كذلك، لنقصان عرضها عن الميل الأعظم، فينعدم فيه حينئذ فى يومين، الأول حال صعودها، و الثانى حال رجوعها، و كذا صنعاء و نحوه مما كان عرضها أنقص من الميل الأعظم، إلا أن اليومين فيها غيرهما فى مكه قطعا، بين البلدين من الاختلاف فى العرض على ما حكاه ثانى الشهيدين عن محققى هذه الصنعه كالمحقق نصير الدين الطوسى و غيره، قالوا: انما يكون فى صنعاء عند كون الشمس فى الدرجه الثامنه من برج الثور صاعده، ثم تميل عنه نحو الشمال و يحدث لها ظل جنوبى إلى أن تنتهى و ترجع إلى الدرجه الثالثه و العشرين من برج الأسد، بحيث يساوى ميلها لعرض البلد، و هو أربع عشر درجه و أربعون دقيقه، و أما فى مكه عند الصعود ففيما إذا كانت الشمس فى الدرجه الثامنه من الجوزاء، و عند الهبوط فى الدرجه الثالثه و العشرين من السرطان، لمساواه الميل فى الموضعين لعرض مكه، و فيما بين هاتين

الدرجتين من الأيام إلى تمام الانتهاء يكون ظل الشمس جنوبيا.

قلت: و من ذلك كله تعرف ما فى الذكري و غيرها تبعا للمحكى عن العلامه من التمثيل لانعدام الظل بأطول أيام السنه بمكه و صنعاء، إذ قد عرفت أنه يندم قبل الانتهاء بكثير خصوصا فى صنعاء، لنقصان عرضهما عن الميل الأعظم للشمس، فكيف يندم الظل فيهما فى ذلك اليوم، نعم هو فيه و فى غيره من أيام الهبوط و الصعود قبل صيروره الميل مساويا أو ناقصا عن العرض جنوبى، كما انه معدوم مع المساواه، و شمالي مع النقصان كما هو واضح محسوس، و من هنا قال فى الروضه بعد أن حكى ذلك عنهما:

«و انه من أقبح الفساد، و أول من وقع فيه الرافعى من الشافعيه، ثم قلده فيه جماعه منا و منهم من غير تحقيق المحل» إلى آخره. و أوضح فسادا منه ما حكاه فى الذكري عن بعضهم، و فى مفتاح الكرامه عن المنتهى و التذكره من استمرار الانعدام فيهما قبل الانتهاء بسته و عشرين يوما، و بعده إلى ستة و عشرين يوما آخر، فيكون مده ذلك اثنين و خمسين يوما، ضروره أنه يكون عند المسامته للرأس، و ليس هو إلا يوما واحدا فى الصعود، و آخر فى الهبوط، إذ الشمس لا يبطل سيرها فى آن من الآتات، اللهم إلا- أن يراد انعدام الظل الشمالى خاصه لا مطلق الظل، أو أن المراد بالانعدام ما يشمل القليل، خصوصا إذا لم يتضح ظهوره للحس فى أغلب الشواخص، مع إمكان المناقشه فى الأخير بمنع عدم وضوح الظهور للحس فى تمام هذه المده، نعم قد يكون هو كذلك بعد يوم المسامته أو قبلها ببعض الأيام، و لا ينافيه الاقتصار سابقا على الانعدام فى يومين، لأن المراد منه الانعدام الحقيقى الذى لا- يكون إلا- فى المسامته الحقيقيه، و ليس هو إلا- يومين، و ما عداهما لا بد فيه من زوال فى الجملة إذا اعتبره بمقياس مخروط محدد الرأس، ضروره لزومه لزياده الميل المتحقق فى غير يوم المسامته، كما هو واضح.

و كيف كان فمعرفة الزوال معه تكون بحدوث الظل، و تركه المصنف لندرته، على أن النصوص لم يذكر فيها إلا الزيادة، ففي مرفوعه سماعه (١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «جعلت فداك متى وقت الصلاة؟ فأقبل يلتفت يمينا و شمالا كأنه يطلب شيئا، فلما رأيت ذلك تناولت عودا فقلت: هذا تطلب، قال، نعم، فأخذ العود فنصب بحيال الشمس ثم قال: إن الشمس إذا طلعت كان الفىء طويلا، ثم لا يزال ينقص حتى تزول، فإذا زالت زاد، فإذا استتبت الزيادة فصل الظهر»

و فى

خبر على ابن أبي حمزه (٢) «ذكر عند أبي عبد الله (عليه السلام) - أيضا - زوال الشمس فقال أبو عبد الله (عليه السلام): تأخذ عودا طوله ثلاثة أشبار، و إن زاد فهو أبين، فيقام فما دام ترى الظل ينقص فلم تزل، فإذا زاد الظل بعد النقصان فقد زالت»

و فى

مرسل الفقيه (٣) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «تبيان زوال الشمس أن تأخذ عودا طوله ذراع و أربع أصابع، فتجعل أربع أصابع فى الأرض، فإذا نقص الظل حتى يبلغ غايته ثم زاد فقد زالت الشمس، و تفتح أبواب السماء و تهب الرياح و تقضى الحوائج العظام»

فلذلك اقتصر المصنف عليها تبعا للنصوص، على أن معرفه الزوال بالزيادة فيما لا ينعدم الظل فيه تستلزم معرفته بالحدوث بعد العدم ضروره، إذ ليست الزيادة إلا - من جهه ميل الشمس عن دائره نصف النهار الموهومه المتوسطه بين نقطتى الجنوب و الشمال، و هو كما انه سبب للزيادة المزبوره سبب للحدوث، بل الزيادة فى الحقيقه حدوث الظل، و الأمر فى ذلك سهل.

و هذه العلامه - مع أنها لا خلاف فيها بين الأصحاب، و دلت عليها النصوص السابقه، و يشهد بها الاعتبار - تامه النفع يتساوى فيها العامى و العالم، إذ ليس هى إلا

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

وضع مقياس فى الأرض بأى طور كان، و الأولى فىه ما سمعته فى الخبر، ثم يخط على آخر ظله و ينتظر هل ينقص أو يزيد، فان نقص لم تزل حتى يأخذ بالزياده، نعم عن الروض تقييد الظل بالمبسوط ليخرج الظل المنكوس، قال: «و هو المأخوذ من المقاييس الموازيه للأفق، فإن زيادته تحصل فى أول النهار و تنتهى عند انتهاء نقص المبسوط، فهو ضده، فلا بد من الاحتراز عنه» إلى آخره. و كأنه لمعلوميته ترك التقييد لإخراجه نصا و فتوى، لكن من المعلوم ان الزوال ليس عباره عن هذه الزياده و الحدوث، إذ هو ميل الشمس عن دائره نصف النهار إلى جهه المغرب، و هما فى الظل، فإطلاق الزوال عليهما توسع باعتبار دلالتهما عليه و استلزامهما له التى لا ينبغى الشك فيها، ضروره العلم بتحقيقه بتحققهما. أما أنهما يدلان على ابتدائيه الزوال بحيث لم يتحقق قبل ذلك فقد يناقش فيها، بل فى المقاصد العليه أن تحقق الزياده بعد انتهاء النقصان لا يظهر إلا بعد مضى نحو ساعه من أول الوقت، و من هنا قيل: إن الأولى من ذلك فى معرفته استخراج خط نصف النهار على سطح الأرض بنحو الدائره الهنديه (١) التى نص عليها غير واحد من الأصحاب أو الأسطربلاب، فإذا وصل ظل الشاخص اليه كانت الشمس على دائره نصف النهار لم تزل بعد، فإذا خرج الظل عنه إلى جهه المشرق فقد تحقق زوالها، و هو ميلها عن تلك الدائره إلى جهه المغرب، و كيفيه الأولى أن تساوى موضعا من الأرض مثلا بحيث يكون خاليا من الارتفاع و الانخفاض، و تدير عليه دائره بأى بعد شئت، و تنصب على مركزها مقياسا مخروطا محدد الرأس، يكون طوله قدر ربع الدائره تقريبا نصبا مستقيما بحيث يحدث عن جوانبه زوايا قوائم، و يعرف ذلك بأن يقدر ما بين رأس المقياس و محيط الدائره من ثلاثه مواضع، فان تساوت الأبعاد فهو عمود، ثم تنتظر وصول رأس الظل إلى محيط الدائره يريد الدخول فيها فتعلم عليه

علامه، ثم تنتظر خروجه بعد الزوال عن محيط الدائره فتعلم عليه عند إرادته الخروج من المحيط علامه، ثم تصل ما بين العلامتين بخط مستقيم، و تنصف ذلك الخط، ثم تصل ما بين مركز الدائره و منتصف ذلك الخط بخط، فهو خط نصف النهار، ضروره اتحاد زمان سير الشمس عند الدخول و الخروج، فإذا أردت معرفه الزوال فى غير يوم العمل تنظر إلى ظل المقياس. فمتى وصل إلى هذا الخط كانت الشمس فى وسط السماء لم تزل، فإذا ابتداء رأس الظل يخرج عنه فقد زالت.

و قال الكاشانى فى الوافى: ربما لا يستقيم هذا الطريق فى بعض الأحيان، بل يحتاج إلى تعديل حتى يستقيم، إلا أن الأمر فيه سهل، و الطريق الأسهل فى استخراج هذا الخط الذى لا- يحتاج إلى كثير آله ان يخط على رأس ظل الشاقول أى المقياس المزبور خطا عند طلوعها، و عند غروبها آخر، فان اتصلا خطا واحدا نصف ذلك الخط بخط آخر على القوائم، و إن تقاطعا نصف الزاويه التى حصلت من تقاطعهما بخط فالخط المنصف فى الصورتين هو خط نصف النهار، قلت: و يمكن استخراجها بغير ذلك، انما الكلام فى اعتبار مثل هذا الميل فى دخول الوقت بعد أن علقه الشارع على الزوال الذى يراد منه ظهوره لغالب الأفراد حتى انه أخذ فيه استبانته كما سمعته فى الخبر السابق، و أناطه بتلك الزيادة التى لا تخفى على أحد على ما هى عادته فى إناطه أكثر الأحكام المترتبة على بعض الأمور الخفيه بالأمور الجليه كى لا- يوقع عباده فى شبهه كما سمعته فى خبر الفجر، بل أمر بالتربص و صلاه ركعتين و نحوهما انتظارا لتحقيقه، فلعل الأحوط مراعاة تلك العلامه المنصوصه فى معرفه الزوال و إن تأخر تحققها عن ميل الشمس عن خط نصف النهار بزمان، خصوصا و الاستصحاب و شغل الذمه و غيرهما موافقه لها و الله أعلم.

[معرفه الزوال بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن]

و أما معرفه الزوال بالعلامه الثانيه التى ذكرها المصنف بقوله أو بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن مما يلى الأنف لمن يستقبل القبلة من أهل العراق فقد ذكرها

غيره من الأصحاب، بل في جامع المقاصد نسبتها إليهم، لكن مع التقييد بما سمعت، و لعله مراد المصنف كما صرح به في المعبر و إن أطلق هنا كالفاضل في الإرشاد، اعتماداً على الظهور أو على العهدية، لأنها قبلته، بل في المدارك و عن غيرها تقييده أيضاً بمن كان قبلته نقطه الجنوب منهم كأطرافه الغربية دون أوساطه و أطرافه الشرقية، فان قبلتهم تميل عن نقطه الجنوب، لكن عن شرح رساله أن هذه العلامه لأوساط العراق كالمشاهدين الشريفين على مشرفهما السلام و بغداد و الكوفه و الحله، و لعل الأولى جعل الضابط ما كان منها على نقطه الجنوب كما عن الفاضل الميسي، و إن كان مثل له أيضاً بأطراف العراق كالموصل و ما والاها، قال: «أما غيره فإنه و إن كان كذلك إلا أنه لا يعلم إلا بعد زمان كثير» و فيه أن المدار إذا كان على استقبال نقطه الجنوب فلا- يتفاوت الحال بين من كان قبلته عليها أو منحرفه عنها، و التمثيل بقبله العراق بناء على أنها عليها، و إلا فلا- خصوصيه لها كما أوماً إليه في الذكرى بقوله لمن يستقبل قبله العراق، ضروره ظهوره في أنه و إن لم يكن قبلته كأهل العراق، نعم قال المحقق الثاني:

«الظاهر أنه صحيح فيما يلي هذا الجانب من خط الاستواء» و لعله لعدم تمكن استقبال هذه النقطه من الجنوب لغيرهم، كما أن الظاهر مساواه غير أهل العراق لهم إذا أمكن معرفه قدر التفاوت بين القبليتين و انتظر ميل الشمس إلى ذلك المقدار كما أوماً إليه الفاضل فيما حكى عنه من أن قبله الشام يمكن تبيين الزوال بها إذا صارت الشمس في طرف الحاجب مما يلي الإذن.

لكن الانصاف كما اعترف هو به أيضاً أنها غير منضبطه، لعسر معرفه قدر التفاوت تحقيقاً، بل ربما قيل بعدم انضباط هذه العلامه لو جعل المدار على استقبال القبلة للعراقي، لا ما ذكرناه من استقبال نقطه الجنوب، لاتساع جهه البعيد عن القبلة،

بل فى حاشيه الإرشاد للمحقق الثانى كما عن الروض أنه لا يظهر له الميل إلا بعد زمن كثير، و لعله لذا قيد العلامه المزبوره فى المنتهى و النهايه بمن كان بمكه مستقبل الركن العراقى ليضيق المجال و يتحقق الحال، لكن فى فوائد الشرائع أنه إن كان المراد أن ذلك علامه لأول الزوال فليس كذلك، لاحتياجه إلى زمن كثير أيضا، و إن أراد أنه دليل على حصول الزوال فى الجمله فهو حق، إلا- أنه لا يختص بمكه، بل زاد فى جامع المقاصد أن الركن العراقى الذى فيه الحجر ليس قبله أهل العراق كما هو معلوم، بل قبلتهم الباب و المقام، فمن توجه اليه لم تصر الشمس على حاجبه الأيمن إلا بعد زمن كثير، و لعله لما حكى عن الروض من أنه أى الركن ليس موضوعا على نقطه الشمال حتى يكون استقباله موجبا لاستقبال نقطه الجنوب و الوقوف على خط نصف النهار، و انما هو بين المشرق و الشمال، فوصول الشمس اليه يوجب زياده ميل عن خط نصف النهار كما لا يخفى.

و أنت خير ان كثيرا من الكلام فى المقام مما ذكرناه و ما لم نذكره خارج عن الفائدة، بل يقرب أن يكون مناقشه فى عباره أو مثال مع العلم بالمراد، لما عرفت أن المدار فى هذه العلامه ميل الشمس من نقطه دائره نصف النهار المستخرج بالدائره الهنديه أو غيرها، فان كانت قبله أهل العراق عليه كما هو مقتضى بعض علاماتها الآتية تحقق الزوال بمجرد الميل عن القبلة، و يتحقق ذلك فى زمن قصير يقرب من زياده الظل بعد نقصه كما اعترف به ثانى الشهيدين فيما حكى عن روضه، و إلا كما يقتضيه البعض الآخر من علاماتها لم يتحقق، و لا يكون هو المدار، بل هو النقطه السابقه، و لا مدخليه لمن كان فى مكه أو بعيدا عنها بعد أن علمت أن المدار ما ذكرناه، و إن ذكر القبلة انما هو لأنها على النقطه السابقه، و وجه دلالتها على الزوال حينئذ واضح لتحقق انحراف الشمس عن دائره نصف النهار، مضافا إلى ظهور اتفاق الأصحاب عليها كما أوما إليه ثانى المحققين، بل فى المبسوط انه قد روى أن من يتوجه إلى الركن العراقى إذا استقبال و وجد الشمس

على حاجبه الأيمن علم أنها قد زالت، و هو مشعر بتعرض الأخبار لهذه العلامه و إن كنا لم نجد ذلك فيما حضرنا من الكتب المعده لها عدا ما رواه في

الوسائل (١) عن مجالسه مسندا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «ان رجلا- سأل النبي (صلى الله عليه و آله) عن أوقات الصلاه فقال: أتانى جبرئيل فأراني وقت الصلاه حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الأيمن»

و ليس فيها تقييد ذلك بالركن العراقى، و الأمر سهل بعد وضوح الحال، و كون المزاد معرفه الزوال بأى طريق يكون و لو ظنا إن قلنا باعتبارها، و إلا- فلا- بد من القطع كيف اتفق كما هو مقتضى الأصول و بعض النصوص (٢) و أدله الاحتياط، خصوصا فيما اشتغلت الذمه فيه، و لا ينافيه الأمر بالصلاه (٣) عند صياح الديك ثلاثا ولاء أو مطلقا بعد أن كان موردها يوم الغيم الذى يكتفى فيه بالظن كما ستسمع البحث فيه مفصلا إن شاء الله، و ربما كان طرق أخر أيضا لاستخراج الزوال، و المدار ما ذكرنا، و لا بأس بتفاوت علامات الزوال بالنسبه إلى معرفه أوله أو ما بعده فى الجملة، كما أنه لا بأس بتلازمها بعد اختلاف الناس فيما يتيسر له منها و فى إرادته معرفه أوله أو ما بعده فى الجملة، كما هو واضح.

[معرفه الغروب باستتار الشمس]

و يعلم الغروب أى غروب الشمس الذى هو أول وقت صلاه المغرب إجماعا فى الغنيه و الذكرى و كشف اللثام و عن الخلاف و نهايه الأحكام و كشف الالتباس، بل فى المعبر و عن التذكرة بإجماع العلماء، بل عن المنتهى انه قول كل من يحفظ عنه العلم، بل هو من ضروريات الدين باستتار نفس القرص خاصه عن نظر ذلك المكلف فيما يراه من الأفق الذى لم يعلم حيلولة جبل و نحوه بينه و بينه، كما هو المحكى عن الكاتب

١-١ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥٨- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

و الصدوق فى العلل و ظاهر الفقيه و ابن أبى عقيل و المرتضى و الشيخ و سلار و القاضى، و مال إليه جماعه من متأخرى المتأخرين كسيّد المدارك و الخراسانى و الكاشانى و المدقق الشيخ حسن و تلميذه فيما حكى عنهما و الأستاذ الأ-كبر، للنصوص المستفيضة غايه الاستفاضه و فيها الصحيح و غيره، بل ربما ادعى تواترها المتضمنه تعليق الصلاه و الإفطار على غيبوبه الشمس، و انه بذلك يدخل وقت المغرب، بل فى بعضها التصريح بغيبوبه القرص ك

صحيح عبد الله بن سنان (١) عن الصادق (عليه السلام) «وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها»

و

الصحيح الآخر الذى رواه المشايخ الثلاثة، بل الصدوق منهم بأسانيد متعدده عن زراره (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام) «وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاه و مضى صومك، و تكف عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً»

و غيرهما، بل فى بعضها التصريح بأن الذى علينا أن نصلى إذا غربت و إن كانت طالعه على قوم آخرين ك

خبر عبيد بن زراره (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «سمعتة يقول: صحبنى رجل كان يمسى المغرب و يغلس بالفجر، و كنت أنا أصلى المغرب إذا غربت الشمس، و أصلى الفجر إذا استبان لى الفجر، فقال لى الرجل: ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع؟ فإن الشمس تطلع على قوم قبلنا، و تغرب عنا و هى طالعه على آخرين بعد، قال: فقلت:

إنما علينا أن نصلى إذا وجبت الشمس عنا و إذا طلع الفجر عندنا، ليس علينا إلا ذاك، و على أولئك أن يصلوا إذا غربت عنهم»

بل فى آخر منها التصريح بأن الحد فى غيبوبتها عدم رؤياها لو نظرت ك

مرسل ابن الحكم (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) «انه سئل

١-١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ١٦ من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ١٧ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٢٢ من كتاب الصلاه.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٢٥ من كتاب الصلاه.

عن وقت المغرب فقال: إذا غاب كرسیها، قلت: و ما كرسیها؟ قال: قرصها، فقلت:

متى یغیب قرصها؟ قال: إذا نظرت الیه فلم تره»

فیکون الضمیر فی کرسیها راجعا إلى الشمس بمعنی الضوء، لإطلاقها علیه و علی الجرم و علیهما مشبها للقرص بالکرسی للضوء لتمکنه فیہ، بل

خبر الربیع بن سلیمان و أبان بن أرقم و غیرهما المروى (١) عن المجالس كالصریح فی نفی اعتبار الحمره، قالوا: «أقبلنا من مکة حتى إذا كنا بواد الأخضر إذا نحن برجل یصلی و نحن ننظر إلى شعاع الشمس فوجدنا فی أنفسنا فجعل یصلی و نحن ندعو علیه حتى صلی رکعه و نحن ندعو علیه، و نقول: هذا من شباب أهل المدینة، فلما أتیناه إذا هو أبو عبد الله جعفر بن محمد (علیهما السلام) فنزلنا فصلینا معه و قد فاتتنا رکعه، فلما قضینا الصلاه قمنا الیه فقلنا جعلنا فداک هذه الساعه تصلی، فقال: إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت»

و

خبر یحیی الخثعمی (٢) قال:

«سمعت أبا عبد الله (علیه السلام) یقول: کان رسول الله (صلی الله علیه و آله) یصلی المغرب و یصلی معه حی من الأنصار یقال لهم بنو سلمه، منازلهم علی نصف میل، فیصلون معه ثم ینصرفون إلى منازلهم و هم یرون مواضع نبیهم»

و یقرب منه ما دل (٣) علی النهی عن صعود الجبل لتبین سقوط الشمس، خصوصا

خبر الشحام (٤) قال: «صعدت مره علی جبل أبی قیس أو غیره و الناس یصلون المغرب فرأیت الشمس لم تغب، انما توارت خلف الجبل عن الناس، فلقت أبا عبد الله (علیه السلام) فأخبرته بذلك فقال لی: و لم فعلت ذلك؟ بئس ما صنعت، انما تصلیها إذا لم ترها خلف الجبل

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقیت - الحدیث ٢٣ من کتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب المواقیت - الحدیث ٥ من کتاب الصلاه لکن رواه عن محمد بن یحیی الخثعمی.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب المواقیت - الحدیث ١ من کتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب المواقیت - الحدیث ٢ من کتاب الصلاه و لیس فیہ کلمه «أو غیره».

غابت أو غارت ما لم يتجللها سحاب أو ظلّمه تظّلها، و انما عليك مشرقك و مغربك»

إلى غير ذلك من النصوص.

[معرفة الغروب بذهاب الحمرة من المشرق]

وقيل بذهاب الحمرة من المشرق و هو الأشهر بل فى كشف اللثام انه مذهب المعظم، بل هو المشهور نقلا و تحصيلا فتوى و عملا شهره عظيمه سيما بين المتأخرين، بل فى الرياض أن عليه عامتهم إلا من ندر، بل فى المعتمد أن عليه عمل الأصحاب كما عن التذكرة، بل عن السرائر الإجماع عليه، بل فى شرح المقدس البغدادي أن عليه أكثر المتقدمين و عامه المتأخرين، بل كاد يكون فى سواد الإمامية ضروره يعرفون بها، بل فى المحكى عن السيد الداماد أن عليه العمل عند أصحابنا و عند أساطين الإلهيين و الرياضيين من حكماء يونان كما ستسمع كلامه بتمامه عند الفراغ من البحث فى الأقوال المتعلقة فى الظهرين، بل لعله مذهب ابن أبى عقيل أيضا و إن ظن خلافه، لقوله فيما حكى عنه: «أول وقت المغرب سقوط القرص، و علامه ذلك أن يسود أفق السماء من المشرق، و ذلك إقبال الليل، و تقويه الظلمه فى الجو، و اشتباك النجوم» بل لعله مذهب الإسكافى أيضا، لأنه قال فيما حكى عنه: أول وقت المغرب وقوع اليقين بغيوبه قرصها عن النظر، لما ستعرفه من أن اعتبار المشهور ذهابها للدلاله على غيوبه القرص نفسه عن تمام أفق الأرض المستويه، و إلا فالجميع اتفقوا على دخول وقت المغرب بغيوبه الشمس، و لعله يريد بقوله عن النظر نظر الجميع بحيث يشمل من لم يكن حائلا بينه و بين الأفق، و من ذلك يعلم أنه لا صراحه فى المحكى عن هدايه الصدوق و المرتضى أيضا و سلار و القاضى فى المهذب و شرح الجمل، لأنهم إنما عبروا بذلك خاصه، بل حكى فى التنقيح عن المفيد و المرتضى و سلار و الشيخ القول المشهور، و لعله أخذه من غير مقام، و إلا فالإنصاف أنه لا صراحه فى العبارة بأحد الأمرين، خصوصا الأول، سيما و لم يقيدوا ذلك عن النظر كما فعل الإسكافى، بل و لا ظهور عند التأمل، نعم صرح المرتضى

منهم فيما حكى من كلامه بعدم اعتبار النجوم الثلاثة فى دخول الوقت، و نحن نقول به و إن كان اعتبارها لازما للقول بذهاب الحمرة أو قريبا منه، و منه يعلم حينئذ أنه مذهب الصدوقين فى الرساله و المقنع، لاعتبارهما فيما حكى عنهما ذلك، بل لعل ذلك قرينه على عبارته فى الهدايه، و لم يتعرض فى فقيهه كما قيل سوى انه ذكر أخبار دخول المغرب بغيوبه الشمس خاصه، و هو لا- صراحه فيه، بل و لا- دلاله إلا- بمعونه ما ذكره فى أول كتابه الذى قيل إنه عدل عنه، على أنه أورد هنا خبر بكر بن محمد^(١) الآتى الذى هو كالصريح فى عدم اعتبار غيوبه القرص، بل لعله صريح فى اعتبار الحمرة كما ستعرف، بل عن بعض الاستدلال به عليها.

و أما الشيخ فعن ظاهر السرائر انه موافق للمشهور فى جميع كتبه، بل فى مفتاح الكرامه أنه صريح الاستبصار و إن نسب إليه جماعه الخلاف فيه، و كأنهم لم يلحظوا تمام كلامه فيه، و نحوه فى الرياض، و لا صراحه فى مبسوطه بالخلاف، بل لعله إلى المشهور أقرب، خصوصا إن قلنا إن الاحتياط فى عبارته للوجوب كما هى عادته فى الاستدلال به فى العبادات، فيقلّ الخلاف صريحا حينئذ، بل ينحصر بين القدماء فى المحكى عن علل الصدوق، و لم يحضرنا عبارته فيها، و ليس النقل كالعيان، و هو نادر بينهم كندرته من عرفته من متأخرى المتأخرين بينهم، على أنهم أو أكثرهم ممن لا يبالي بالشهره كائنه ما كانت فى جنب الخبر الصحيح، كما يشهد له ما فى هذا المقام الذى قارب أن يكون ضروريا فى زماننا، بل لعله كذلك، بل يمكن دعواها الزمن السابق أيضا كما يومى اليه خبر الربيع و ابن أرقم السابق^(٢) بل سواد المخالفين يعرفون ذلك منا فضلا عن الموافقين، كما أن سوادنا بالعكس حتى أنهم إذا أرادوا معرفه الرجل من أى الفريقين امتحن بصلاته و إفطاره، فالعجب من هؤلاء المتأخرين كيف أعرضوا

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢٣ من كتاب الصلاة.

عن ذلك و مالوا إلى القول الآخر مستندين إلى كثره أخباره و صحتها عكس القول الآخر، و لم يعلموا أن ذلك في الحقيقة و النظر الصحيح شاهد عليهم لا- لهم، لأن أمر التقيه في المقام يقضى بورود أكثر من تلك النصوص، ضروره كونه من الأمور الظاهره التي تتكرر في كل يوم، و لا يسع التخفى فيها، فحفظوا أنفسهم و شيعتهم بذلك، فكثرت النصوص فيه دون الآخر أكبر شاهد على ما قلنا، و خصوصا و قد كان في الشيعة سابقا من لا يحافظ على التقيه، و يفضح نفسه و إخوانه و إمامه، و لقد تأذى الصادق (عليه السلام) منهم حتى ألجأوه إلى التقيه في قوله و فعله،

قال (عليه السلام) في خبر جارود(١): «يا جارود ينصحون فلا يقبلون، و إذا سمعوا بشي ء نادوا به، أو حدثوا بشي ء أذاعوه، قلت لهم: مساو بالمغرب قليلا فتركوها حتى اشتبكت النجوم، فأنا الآن أصليها إذا سقط القرص»
على أنهم (عليهم السلام) لم يألوا جهدا هنا في إظهار الحق و بيان الواقع تصريرا و كنايه.

و من الغريب ما عن بعض الناس من دعوى قله أخبار المشهور و ضعفها حتى أنه تعجب ممن أمر بالاحتياط أو غيره لكثرة الأخبار الداله على المشهور، إذ لا يخفى على من لاحظ الوافي و الوسائل في المقام و في الحج و الصوم بلوغها إلى أول العقود أو أزيد، و فيها الصريح و الصحيح أو الموثق و غيرهما، ف

في موثق يونس بن يعقوب (٢) كما في شرح المقدس البغدادي أو صحيحه كما في مفتاح الكرامه «قلت للصادق (عليه السلام):

متى الإفاضه من عرفات؟ قال: إذا ذهبت الحمرة من هاهنا، و أشار بيده إلى المشرق»

و في

صحيح زراره(٣) «سئل الباقر (عليه السلام) عن وقت إفطار الصائم فقال:

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ١٥ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفه- الحديث ٢ من كتاب الحج.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك- الحديث ٣.

حين يبدو ثلاثه أنجم»

ضروره مناسبه لذهاب الحمره دون القرص، ك

صحيح بكر بن محمد(١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «سأله سائل عن وقت المغرب قال:

إن الله يقول في كتابه لإبراهيم (عليه السلام)(٢) «فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا» فهذا أول الوقت، و آخر ذلك غيبوبه الشفق»

و

صحيح إسماعيل بن همام (٣) قال: «رأيت الرضا (عليه السلام) و كنا عنده لم نصل المغرب حتى ظهرت النجوم، قال: فصلى بنا على باب دار ابن أبي محمود»

و كونه حكاية فعل فعله (عليه السلام) فعل ذلك لعذر لا لأنه وقت موظف قد يدفعه - بعد أصاله عدم العذر خصوصا مع عدم ذكر الراوى - ظهور نقل الراوى عنه ذلك فى الثانى، و يؤيده ما ستمعه من فقه الرضا (عليه السلام)(٤) و

خبر محمد بن على (٥) قال: «صحب الرضا (عليه السلام) فى السفر فرأيته يصلى المغرب إذا أقبلت الفحمة من المشرق يعنى السواد»

فان استمراره (عليه السلام) عليه ظاهر فيما قلناه، كما انه يدفع احتمال تأخيره للاستحباب ما ستعرفه إن شاء الله عن قريب، و

مرسل ابن أبى عمير(٦) الذى هو بقوه المسند عن الصادق (عليه السلام) «وقت سقوط القرص و وقت الإفطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة و تتفقد الحمره التى ترتفع من المشرق، فإذا جازت قمه الرأس إلى ناحيه المغرب فقد وجب الإفطار و سقط القرص»

و

مرسل ابن أشيم (٧) عنه (عليه السلام)

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ سورة الأنعام - الآية ٧٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ المستدرک - الباب - ١٣ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

أيضا قال: «سمعتة يقول: وقت المغرب إذا ذهبت الحمرة من المشرق، أو تدرى كيف ذلك؟ قلت: لا، قال: لأن المشرق مظل على المغرب هكذا، و رفع يمينه فوق يساره، فإذا غابت من هاهنا ذهب الحمرة من هاهنا»

و

خبر يزيد بن معاوية (١) عن الباقر (عليه السلام) الذي رواه الكليني و الشيخ بغير واحد من الأسانيد، بل فى بعضها من أصحاب الإجماع الذين لا يلتفت إلى من بعدهم فى وجهه، بل لعل التأمل فيه يورث الفقيه الماهر قطعا بصحته بالمعنى القديم، لكثرة القرائن الداله على ذلك، قال: «إذا غابت الحمرة من هذا الجانب يعنى من ناحيه المشرق فقد غابت الشمس من شرق الأرض و غربها»

و

موثق عمار الساباطى (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) المروى فى التهذيب بل و مستطرفات السرائر عن كتاب محمد بن على بن محبوب قال:

«إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلى المغرب حين زالت الحمرة من مطلع الشمس، فجعل هو الحمرة التى من قبل المغرب، و كان يصلى حين يغيب الشفق»

و

خبر محمد بن شريح (٣) بل فى المعتبر أنه رواه جماعه منهم محمد بن شريح عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألته عن وقت المغرب فقال: إذا تغيرت الحمرة فى الأفق و ذهب الصفرة»

و

خبر يعقوب ابن شعيب (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قال لى: مسوا بالمغرب قليلا، فان الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا»

و

خبر أبان بن تغلب (٥) قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «أى ساعه كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يوتر؟»

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٣ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

فقال: على مثل مغيب الشمس إلى صلاة المغرب»

و المحكى عن

فقه الرضا (عليه السلام) (١) «أول وقت المغرب سقوط القرص إلى مغيب الشفق - إلى أن قال -: والدليل على غروب الشمس ذهاب الحمرة من جانب المشرق، وفي الغيم سواد المحاجر، وقد كثرت الروايات في وقت المغرب و سقوط القرص، والعمل من ذلك على سواد المشرق إلى حد الرأس»

قيل: و أراد بسواد المحاجر سواد الأفق أعلاه و أسفله مع سائر جوانبه، من حيث أن ذلك انما يكون بزوال الحمرة من جانب المشرق بالكلية و ميلها إلى جانب المغرب، و يدل عليه

قوله (عليه السلام) بعد ذلك: «و العمل من ذلك على سواد المشرق إلى حد الرأس»

و

خبر عبد الله بن وضاح (٢) قال: «كتبت إلى العبد الصالح (عليه السلام) يتوارى القرص و يقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعا و تستر عنا الشمس و ترتفع فوق الليل حمرة و يؤذن عندنا المؤذنون، فأصلى حينئذ و أفطر إن كنت صائما أو انتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الليل؟ فكتب إلى أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ بالحائط لدينك»

ضروره أن قوله (عليه السلام): «أرى» إلى آخره. إما لعلمه بابتلاء السائل بها أو لأنه (عليه السلام) اتقى من الأمر به، لا للاحتياط، و إلا- فالإمام لا- يأمر عند السؤال عن الحكم الشرعى بالاحتياط، إذ هو طريق الجاهل بالحكم لا الامام (عليه السلام) كما هو واضح، على أن الاحتياط هنا في فراغ الذمه المشغولة بيقين مع استصحاب النهار، و هو واجب لا يجوز تركه.

على أنه قد يمنع صراحه لفظ الاحتياط بالاستحباب بل ظهوره، لأن ذلك انما هو بالاصطلاح المتأخر بين الأصحاب، و إلا فالاحتياط هو الاستظهار و الأخذ بالأوثق، بل قيل هو كذلك في كلمه متقدمى الأصحاب، فاستفاده استحباب التأخير إلى زوال

١- ١ المستدرک- الباب- ١٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ١٤ من كتاب الصلاة.

الحمرة من هذا الخبر - حتى جعل هو، و

خبر شهاب بن عبد ربه (١) عن الصادق (عليه السلام) انه قال: «يا شهاب انى أحب إذا صليت المغرب أن أرى فى السماء كوكبا»

شاهدا للجمع بين النصوص بحمل الأولى على دخول الوقت، و الثانية على استحباب التأخير إلى زوال الحمرة - كما ترى، على أن خبر شهاب - مع ضعف سنده، و عدم صراحته فى ذلك، و احتمال أن إظهاره ذلك بعنوان المحبة للتقيه و غير ذلك - غير مقبول الشهادة على إرادته الاستحباب من تلك النصوص المعترضة بما عرفت من الأصل و الشغل و الشهره العظيمه و الموافقه لما سمعت من آى الكتاب، و المخالفه للعامه، و المشتمله على التعليل بكون المشرق مطلا على المغرب، و بأن الشمس تغيب عندكم قبل أن تغيب عندنا، بل بعضها كالمشتمل على التعليل المزبور و نحوه غير قابل للحمل عليه، بل لعل الجميع كذلك، نظرا إلى ما دل على ضيق وقت المغرب، و أنه ليس لها إلا وقت واحد، و نحو ذلك كما سيمر عليك بعضه إن شاء الله مما هو ظاهر أو صريح فى فضل صلاه المغرب بأول دخول وقتها.

بل فى بعض النصوص (٢) لعن من أخر صلاه المغرب طلبا لفضلها، و إن كان قد يقال: إن ذلك تعريض بأبى الخطاب و أصحابه الذين أفسدوا أهل الكوفه، و قد تظافرت النصوص بلعنهم، ففى

خبر القاسم بن سالم (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال: «ذكر أبا الخطاب فلعنه، و قال: إنه لم يكن يحفظ شيئا حدثته، ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) غابت له الشمس فى مكان كذا و كذا و صلى المغرب بالشجره و بينهما سته أميال فأخبرته بذلك فى السفر فوضعه فى الحضر»

و فى

خبر زراره (٤)

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاه.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاه.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٧ من كتاب الصلاه.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢٣ من كتاب الصلاه.

عنه (عليه السلام) قال فى حديث: «أما أبو الخطاب فكذاب- وقال:- إني أمرته أن لا يصلى هو وأصحابه المغرب حتى يروا كوكب كذا يقال له القيدانى والله ان ذلك الكوكب ما أعرفه»

وفى

مرسل سعيد بن جناح (١) عن الرضا (عليه السلام) «ان أبا الخطاب قد كان أفسد عامه أهل الكوفه، و كانوا لا يصلون المغرب حتى يغيب الشفق، و انما ذلك للمسافر و الخائف و لصاحب الحاجه»

وفى

خبر الشحام (٢) قال:

«قال رجل لأبى عبد الله (عليه السلام): أؤخر المغرب حتى تشتبك النجوم فقال:

خطايه، ان جبرئيل نزل بها على محمد (صلى الله عليه و آله) حين سقط القرص»

إلى غير ذلك مما سيمر عليك بعضه إن شاء الله.

و كيف كان فمن الواضح بعد حمل هذه النصوص على الاستحباب إن لم يكن فساده، و أولى منه بمراتب حمل أكثر تلك النصوص على ما أشارت إليه هذه النصوص من أن ذهاب الحمره علامه على غيبوبه القرص من تمام الأفق، و به تخرج حينئذ عن أصل المعارضه، بناء على أنها كالمجمل و هذه كالمبين، و إلا كانت من المطلق و المقيد، و كأن الذى ألجأهم صلوات الله و سلامه عليهم إلى كثرة التعبير به لأصحابهم هو الجمع بين الواقع و بين ما تتأدى به التقيه مع بيان كذب أبى الخطاب و شدة افتراءه اعتمادا على ما ذكره من تمام التفصيل فى النصوص الأخر، مضافا إلى الاعتبار، ضروره عدم بقاء الحرمة المشرقيه مع فرض سقوط قرص الشمس عن الأفق، لأنه إن كان يبقى للشمس شعاع بعد سقوطها عن الأفق فهو فى مقابلها من جهه الغرب لا الشرق، و احتمال أن العبره بسقوطها عن أفق الناظر لا تمام الأفق مقطوع بعدمه، خصوصا بعد قوله

(عليه السلام): «فإنها تغيب عندكم قبل ما تغيب عندنا»

و قوله (عليه السلام):

«فإنها تغيب من شرق الأرض و غربها»

على أن المنساق من الغروب سقوطها عن تمام

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٨ من كتاب الصلاة.

الأفق، و هو انما يكون متأخرا عن خفائها عن العين بسبب اختلاف الأرض و كرويه الماء كما صرح به فى المقاصد العليه، و ما فى الذخير- من أن غيبوبه الشمس عن الأفق الحقيقى فى الأرض المستويه حسا انما يتحقق بعد غيبوبتها عن الحس بمقدار دقيقه تقريبا، و هو أقل من ذهاب الحمرة، فكيف يناط به- يدفعه بعد تسليمه أنه لا قائل بالفصل، و انه قدر مجهول غير منضبط لا- يمكن إحاله عامه المكلفين عليه، و سيما العوام منهم، على أنك ستعرف إن شاء الله أن الحمرة علامه لليقين بالمغرب لا أن زوالها غروب، فتأمل.

و قوله (عليه السلام) فى خبر الشحام السابق: «انما عليك مشرقك و مغربك»

لا بد من تنزيهه على أمر آخر من التقيه و نحوها عندنا و عند الخصم، ضروره عدم اكتفائه فى سقوط القرص بمجرد عدم رؤياها و ان علم ان هناك حائلا- يحتمل استنارها به أو يعلم، و لعل تعنيف الشحام على صنعه و تجسسه الذى هو مثار الفتنة، بل قد يومية صدره إلى ذلك، على أنه يمكن نهيته له عن التجسس بعد زوال الحمرة كما يومية اليه

قوله (ع):

«و انما عليك مشرقك و مغربك»

إذ لو كان المراد ذهاب القرص لم يكن لذكر المشرق ثمره، و احتمال أنه ذكره لصلاه الفجر بعيد.

و أما مرسل ابن الحكم السابق فهو- مع أنه لا جابر له، و محتمل لإرادته أنك إذا لم ترها و لا أثرها كالحمره و نحوها أو لم ترها إذا لم تحتمل الحائل بينك و بين الأفق أو غير ذلك- محمول على التقيه كالخبرين اللذين بعده، خصوصا بعد إنكار الجماعه السابقين على أبى عبد الله (عليه السلام) ذلك، و خصوصا بعد ما قيل من روايه العامه نحو خبر الخثعمى عن جابر(١) عن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، على أن قضيتها كغيرها من بعض النصوص دخول الوقت بزوال القرص عن النظر و إن بقى ضوءه

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٢٠ من كتاب الصلاه لكن رواه فى الوسائل عن عمرو بن شمر عن جابر.

على الجدران و المناره و الجبال و نحوها، و هو و إن كان صريح المبسوط انه مما يتفرع على هذا القول، بل فى الرياض أنه هو القول المقابل للمشهور و ان ما عداه محدث، إلا أنه مع كونه خلاف ما يظهر من بعض أهل هذا القول أيضا كالخراسانى بالنسبه إلى العمران فى غايه الوضوح من الفساد، و إلا- لزم اختلاف الوقت باختلاف أمكنه الناظرين سفلا و علوا من البئر إلى المناره، على أن من المقطوع به عدم صدق غيبتها عن النظر مع رؤيه ضوئها على قتل الجبال كما هو واضح.

و منه يعلم حينئذ تعين قول المشهور بناء على أن المقابل له هذا القول الذى هو واضح الفساد، و ان اعتبار بعض المتأخرين ذهاب الشعاع قول محدث، فتأمل جيدا.

كما أن منه يعلم إمكان الاستدلال على المختار أيضا ب

خبر الهاشمى (١) عن الصادق (عليه السلام) و ان استدل به للأول قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصلى المغرب حين تغيب الشمس حيث يغيب حاجبها»

لأن المراد بالحاجب الضوء كما قيل، و فى بعض النسخ «حاجبها» من دون الموحد، قال الكاشانى: «لعل المراد بحاجبها ضوءها الذى فى نواحيها، فان حجاب الشمس يقال لضوئها، و حاجبها لنواحيها» إلى آخره.

فظهر لك من ذلك كله ان تلك النصوص بين ما هو فى الحقيقه لنا لا علينا، و هو المتضمن دخول الوقت بغيوبه القرص، و لعله الأكثر، لما عرفت من أن المراد به عن تمام الأفق، و لا يكون إلا بعد ذهاب الحمره كما صرحت به النصوص السابقه، و بين ما لا جابر لسنده و محمول على التقيه.

فلا- ريب حينئذ فى رجحان هذه النصوص عليها من وجوه لا تخفى، بل كان المسأله من القطعيات و إن كنا قد أطنبنا الكلام فيها، لميل بعض الأعظم ممن قارب عصرنا إلى ذلك القول النادر لبعض ما تقدم الذى قد عرفت ما فيه، و لأنه لو

اعتبرت الحمرة المشرقيه من حيث دلالتها على زوال القرص فى الغروب لاعتبرت المغربيه بالنسبه إلى الطلوع المعلوم خلافه، و فيه أولا- ما قيل من أنه لا يرد على من التزم ذلك كثنائى الشهيدين فى المقاصد العليه، قال: و انما كان زوال الحمرة علامه على الغروب لأن الاعتبار فى طلوعها و غروبها لما كان بالأفق الحقيقى لا المحسوس، و كان طلوعها يتحقق قبل بروزها بزمن طويل غالبا، و من ثم اعتبر لها أهل الميقات مقدارا فى الطلوع يعلم به و ان لم يشاهدها، فكذلك القول فى غروبها، لعدم الفرق، لكنك خير أنه لا- صراحه فى كلامه بأن ظهور الحمرة فى المغرب علامه على طلوعها بحيث تقع الصلاه بعد ذلك قضاء، بل أقصاه الحكم بالطلوع قبل البروز للعين، لا أن علامه ذلك ظهور الحمرة، نعم فى كشف اللثام عند بيان آخر وقت الصبح «ثم إذا كان زوال الحمرة من المشرق علامه غروب الشمس فالظاهر أن ظهورها فى المغرب علامه طلوعها، و قد روى (١) ذلك عن الرضا (عليه السلام)» و كأنه أشار إلى ما فى المحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) من أن آخر وقت الفجر أن تبدو الحمرة فى أفق المغرب، و قد رخص للعليل و المسافر و المضطر إلى ما قبل طلوع الشمس، و هو مع عدم حججه عندنا محمول على إرادته الكراهه فى شدة التأخير، بل رخصته لمن عرفت دليل على بقاء الوقت، و نحوه ما فى المحكى عن

دعائم الإسلام (٢) عن الصادق (عليه السلام) «ان آخر الوقت أن يحمر أفق المغرب، و ذلك قبل أن يبدو قرن الشمس بشىء»

قال فى البحار: اعتبار احمرار المغرب غريب، و قد جرب انه إذا وصلت الحمرة إلى أفق المغرب يطلع قرن الشمس.

و ثانيا إمكان الفرق بين الحمريتين، خصوصا بعد

قوله (عليه السلام): «إن المشرق مظل على المغرب»

فإنه قد يكون ذلك سببا لدلاله الحمرة على عدم الغروب بخلاف الطلوع، فلعل الحمرة المغربيه حينه كالحمره المشرقيه الحاصله قبل الطلوع بزمان كثير

١- ١ المستدرک- الباب ٢٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ المستدرک- الباب ٢٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

مرتفعه عن الأفق التي هي أشبه شىء بالشفق المغربى الحاصل بعد غروب الشمس و إن تفاوتتا فى طول الزمان و قصره من جهه ظهور المشرق و انخفاض المغرب. و ثالثا أنه اجتهد فى مقابله النص، فلعل الشارع لم يعتبر ذلك الطلوع فى صلاه الفجر، و اعتبره فى المغرب، و المنع من عدم اعتباره فى الفجر- لخبر الرضا (عليه السلام) و لأن الشارع علق الحكم على الطلوع المتحقق بظهور الحمرة، و لم يصرح بأن المراد رؤيه نفس القرص- يدفعه- مع أن ذلك المعاصر لا يقول به- عدم اعتبار ما أرسله عن الرضا (عليه السلام) فى قطع الاستصحاب و غيره، و القطع بعدم اكتفاء الشارع فى هذا المعنى الذى ينساق إلى الذهن خلافه بمثل هذه العباره من غير إشاره فى شىء من النصوص الوارده فيه اليه كالتاوى، بل تركهم له فيه بعد ذكرهم إياه فى المغرب كالصريح فى عدم اعتباره، لا أنه قرينه على إرادته كما هو واضح، و رابعا ما فى الرياض من أن ذهاب الحمرة من المشرق علامه على تيقن الغروب الذى هو المعيار فى صحه الصلاه، و انقطاع استصحاب عدم الغروب، و المفرغ للذمه بيقين لا- أنه نفس الغروب، فلا- يرد النقض حينئذ بظهور الحمرة المغربيه بالنسبه للطلوع، إذ أقصاه حصول الشك بذلك فى طلوع الشمس على الأفق المشرقى، و هو لا يقطع يقين الوقت، بل لا يقطعه إلا الطلوع الحسى، إذ الأمر فيه على العكس من الأول، و هو جيد لولا ظهور النصوص و الفتاوى بكون الحمرة علامه للغروب نفسه لا- يقينه، نعم هو على كل حال مؤيد بالأصل و الاحتياط، بل مقتضاهما و مرسل ابن أبى عمير السابق (١) و الرضوى (٢) التأخير حتى تذهب الحمرة إلى أن تجاوز سمت الرأس كما صرح به ثانى الشهيدین و الفاضل الهندى بل و الكلينى

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ١٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

و الميسى فيما حكى عنهما، و ربما يومى اليه خبر أبان بن تغلب (١) و خبر محمد بن شريح (٢) بل لعله ظاهر كل ما دل على اعتبار ذهاب الحمرة من المشرق، ضروره إرادته ربع الفلك منه، فيعتبر حينئذ ذهابها منه تماما من غير فرق بين ما يكون أمام المستقبل أو على جانبه، و لا ريب فى أنه أحوط، بل لعل الاحتياط التأخير أيضا فى بعض أيام الغيم عن ذهاب الحمرة التى تعلق ما كان منه فى جانب الشرق إذا احتمل أنها من شعاع القرص، و الله أعلم.

[لكل صلاة وقتين إلا المغرب]

هذا كله فيما يتحقق به زوال الشمس و غروبها و ذكر مواقيت الصلوات على الاجمال، أما التفصيل فالمشهور نقلا- كما فى المفاتيح و عن غيرها و تحصيلا أن لكل صلاة وقتين، بل الظاهر انه مجمع عليه، بل عن ناصريات المرتضى دعواه عليه و إن قيل إنه حكى القاضى عن بعض أصحابنا قولاً بأن للمغرب وقتا واحدا عند الغروب، ل

صحيح الشحام (٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن وقت المغرب فقال: إن جبرئيل (عليه السلام) أتى النبى (صلى الله عليه و آله) لكل صلاة بوقتين غير صلاة المغرب، فان وقتها واحد، و إن وقتها وجوبها»

و

صحيح أديم بن الحر (٤) «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إن جبرئيل أمر رسول الله (صلى الله عليه و آله) بالصلوات كلها، فجعل لكل صلاة وقتين إلا المغرب، فإنه جعل لها وقتا واحدا»

و عن الكافى (٥) انه رواه زراره و الفضيل، قالوا: «قال أبو جعفر (عليه السلام): إن لكل صلاة وقتين غير المغرب، فان وقتها واحد، و وقتها وجوبها، و وقت فوتها سقوط الشفق»

و غيرها من النصوص.

- ١-١ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ من كتاب الصلاة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١١ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

إلا- أنه قول نادر بين الطائفة مجهول القائل يجب على الفقيه طرحه و عدم الالتفات إليه إن أراد باتحاد وقتها عدم وقت آخر لها في جميع الأحوال الاختياريه و الاضطراريه، إذ هو- مع مخالفته لخصوص ما دل على تشنيه الوقت للمغرب كخبر ذريح (١) و لعموم ما دل عليها لكل صلاه الذى يقصر حكم هذا الخاص عليه بسبب اعتضاده بظاهر الكتاب و السنه و الفتاوى و غيرها- مخالف لخصوص المستفيضه أو المتواتره الداله على صحه فعلها فى الجملة بعد الوقت المزبور، بل و كذا إن أريد بالاتحاد المذكور عدم اتساع الوقت الأول الذى هو للفضيله أو للمختار، و انه ليس إلا مقدار أدائها من أول الغروب، إذ ظاهر النصوص و الفتاوى أيضا امتداده إلى ذهاب الحمره المغربيه المسماه بالشفق، ففى

خبر إسماعيل بن جابر (٢) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن وقت المغرب قال: ما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق»

و فى

خبر إسماعيل بن مهرا (٣) عن الرضا (عليه السلام) «ان وقت المغرب ضيق، و آخر وقتها ذهاب الحمره و مصيرها إلى البياض فى أفق المغرب»

إلى غير ذلك من النصوص التى مرت عليك بعضها، و يمر عليك آخر إن شاء الله.

نعم لا سعه فيه كالظهيرين لما عرفته من أن ابتداء زوال القرص أو ذهاب الحمره المشرقيه إلى ما يسامت الرأس، و آخره ذهاب الشفق، قال الكلينى فى الجمع بين روايتى الاتحاد و التشنيه فى المغرب: «أنه لأن المغرب يحصل بذهاب الحمره إلى ما يسامت الرأس، و الشفق هو الحمره المغربيه، و ليس بين هذين الازمان إلا قدر ما يصلى المغرب و نوافلها بتؤده، و قد تفقدت ذلك غير مره» قيل و لذا تجوز فى التعبير عنه بالاتحاد، و هو جيد

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢٩ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

بناء على أن متعلق التثنيه فى غيرها الفضيلى كما يومى اليه بعض النصوص المتضمنه لمجى ء جبرئيل (ع) بالوقتىن كى يصح حينئذ استثناءؤها بالخصوص من هذا الحكم لا هو و الاجزائى كما هو ظاهر الفتاوى، بل هو صريح بعضهم، و من هنا قال الأستاذ الأ-كبر بعد نقله الكلام المزبور عن الكلينى: قضيه قوله هذا أن المغرب بعد سقوط الشفق لا وقت لها أصلا كما سننقله عن الخلاف و غيره، و أما على طريقه الأصحاب فلا يتمشى هذا التوجيه، لأن المغرب وقتا بعد سقوط الشفق قطعا، سواء قلنا إنه وقت أجزاء أو اضطرار، إلا- أن يقال: إن سائر الصلوات لها ثلاث أوقات: وقت الفضيله و وقت الاجزاء و وقت الاضطرار، بخلاف المغرب، فان لها وقتين: وقت الفضيله و الا-جزاء، و كان وقت الاضطرار ليس بوقت حقيقه، قلت: و هو كما ترى بعيد مخالف لظاهر الأ-كثر، و لعله لذا حمل بعضهم هذه النصوص على استحباب المبادره إلى فعلها، و هو غير الأول، لكن فيه أنه لا وجه حينئذ لاستثناءها من بين الفرائض، ضروره اشتراك الكل فى هذا المعنى، اللهم إلا أن يراد أنها أشد من غيرها طلبا بالنسبه إلى إيقاعها فى الفضيلى من الوقتين، و ان إرادته المبادره إليها بالسرعه إلى أدائها أكد من غيرها باعتبار ضيق وقتها الفضيلى و عدم سعته.

و كيف كان فالأمر سهل بعد وضوح الحال لديك،

[تحديد أواخر أوقات الصلوات]

انما الكلام فى تحديد أواخر أوقات الصلوات، إذ قد عرفت مبتدأه فيها جميعها، و التحقيق امتداده للمختار فى الظهرين إلى غروب الشمس، بناء على الاشتراك، و إلا فالظهر خاصه إلى ما قبله بأربع ركعات، و فى العشاءين إلى انتصاف الليل كذلك، و فى الصبح إلى طلوع الشمس كما هو المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا قديما و حديثا فتوى و عملا من السواد و العلماء، بل استقر المذهب عليه فى هذه الأزمنه، بل ستعرف أن الخلاف فيه لفظى و إن توهم أنه معنوى، بل فى الغنيه و عن السرائر الإجماع عليه، بل عن الناصريات

ذلك أيضا في الجملة، للأصل في وجهه، وقوله تعالى (١) «أَقِمِ الصَّلَاةَ» سواء فسر الدلوک بالزوال كما هو مستفاد من النصوص (٢) بل حكى عن تصريح جماعه من أهل اللغة أيضا، بل في الذخيره أن أكثر التابعين و المفسرين عليه، و نحوه في التنقيح، فيكون حينئذ دالا على التوسعه المزبوره في الأربع بناء على أن الغسق النصف لا أول الظلمه، و إلا كان دالا على الظهرين خاصه، و على كل حال فالمراد الدلاله و لو بضميمه عدم القول بالفصل المحكى عن المنتهى، إذ لا مجال لاحتمال انتهاء الوقت مثلا بالمثلين، لعدم صدق توسعه الوقت للمجموع حينئذ من الدلوک إلى غسق الليل، ضروره توقفه على قابليه تمام الوقت لواحد من أجزاء المجموع، و هو لا يكون في الظهرين مثلا إلا بتوسعتهما معا أو العصر خاصه إلى المغرب، و يتم بعدم القول بالفصل، أو فسر بالغروب، لدلالته حينئذ على التوسعه في المغرب و العشاء أو الأخير خاصه من غير تقييد بالضروره، هذا كله مع قطع النظر عن ملاحظه تفسيره بما في

صحيحى زرارہ (٣) و عبيد ابنه (٤) عن الباقر و ولده الصادق (عليهما السلام) قال في الثاني منهما: «ان الله افترض أربع صلوات أول وقتها زوال الشمس إلى انتصاف الليل، منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه، و منها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه».

و النصوص المستفيضه بل هي متواتره معنى في الدلاله على ذلك، منها ما ورد في أفضليه الوقت الأول الظاهر في جواز غيره، و إن كان فيه ترك الأفضل، و الدال منها

١-١ سورة الإسراء- الآية ٨٠.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١ و ٤ و ١٠ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

على المطلوب على اختلافها في الدلالة يقرب من اثني عشر خبرا، بل في بعضها التصريح بذلك، ك

صحيح زراره (١) قال: «قال أبو جعفر (عليه السلام): أحب الوقت إلى الله عز و جل أوله حين يدخل وقت الصلاة، فصل الفريضة، فان لم تفعل فإنك في وقت منهما حتى تغيب الشمس»

و ما في وافي الكاشاني من أنه لا دلالة لأن ما يفعله المختار أفضل مما يفعله المضطر أبدا، و كما أن العبد بقدر التقصير متعرض للمقت من مولاه كذلك بقدر حرمانه عن الفضائل مستوجب للبعد عنه، نعم إذا كان الله هو الذي عرضه للحرمان فلا يعاقبه عليه، لأن ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر- بعد الإغضاء عما في دعوى أفضليه فعل المختار على المضطر مع عدم زياده له اختياريه، بل هو محض اتفاق اختص به عن المضطر الذي كان اضطراره من أمر سماوى مثلا و عما في تشبيهه الحرمان بالتأخير- يدفعه انه خلاف ظاهر إطلاق الأفضليه المقتضيه اتحاد حالتى المكلف كما في غيره من المستحبات، على أن الغرض من هذه النصوص الحث و الترغيب في فعل الصلاة في الوقت الأول من حيث أن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في الوقت الآخر، و لا يتصور ذلك في شأن المعذور، لأن عذره يمنعه عن إدراك الوقت الأول، فلا ريب حينئذ في بعد الاحتمال المزبور.

كما ان احتمال إرادته أول الوقت من الأفضليه المزبوره- ضروره اتساع الوقت الأول في الجملة، لإتمام الوقت الأول بالنسبه إلى الآخر الذي هو الاجزاء عند المشهور كما يومى اليه التعليل في بعضها (٢) بمحبه الله تعالى من الخير ما يعجل، و نحوه، بل يشهد له أيضا إضافه الأول إلى الوقت في بعضها لا وصف الوقت به كى يراد به الأفضليه بالنسبه إلى الوقت الآخر ليثبت المطلوب، بل قد يشهد له نصوص (٣) إشاره جبرئيل

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب المواقيت- الحديث ١٢ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ و ٨ و ١٢ من كتاب الصلاة.

على النبي (صلى الله عليه و آله) بالأوقات، ضروره ظهورها خصوصا بمعونه خبر زراره(١) منها المشتمل على اختلافه مع حمران فى إرادته ما جاء به للنبي (صلى الله عليه و آله) فى اليوم الأول بالوقت الأول، و ما جاء به فى اليوم الثانى بالوقت الثانى، و هو انما جاءه فى اليوم الأول حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر، و فى اليوم الثانى حين زاد الظل قامه، و العصر فى اليوم الأول بثنائى وقت الظهر، و فى اليوم الثانى حين زاد الظل قامتين، و المغرب فى اليومين بوقت واحد، و العشاء عند سقوط الشفق و عند ذهاب ثلث الليل، و الصبح حين طلوع الفجر و حين تنوره، ثم قال: ما بينهما وقت، و نحوه غيره، لكن بإبدال القامه بالذراع، و آخر مع إبدال القامه و قامتين بالقدمين و الأربعة - يدفعه ملاحظه النصوص، خصوصا المتضمنه تنبيه الوقت للصلاه، و ان أفضلهما أولهما، و التعليل بمحبه الله التعجيل كما ينطبق على أول الوقت الأول بالنسبه إلى آخره و غيره من الأوقات ينطبق أيضا على تمامه بالنسبه إلى الوقت الثانى، فيستفاد منه حينئذ الحث على المواظبه على أوائل الأوقات و الأوقات الأوائل كما اعترف به الكاشانى فى الوافى، فلا- تنافى الإضافه حينئذ أيضا، لظهورها أيضا فى مفضوليته غير أول الوقت الأول و غيره من أوائل الوقت الثانى و غيره، كما يشهد له

صحيح زراره(٢) قال:

«قلت لأبى جعفر (عليه السلام): أصلحك الله وقت كل صلاه أول الوقت أفضل أو وسطه أو آخره، فقال: أوله، إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: إن الله يحب من الخير ما يعجل».

على أن بعض النصوص التى أضيف الأول فيها إلى الوقت يمكن كونها من إضافه الصفه إلى موصوفها، بل ربما كان فيه ما يشهد لذلك ك

خبر عبد الله بن سنان (٣) عن

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت الحديث ١٢ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت الحديث ١٣ من كتاب الصلاه.

أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «سمعتة يقول: لكل صلاة وقتان، و أول الوقت أفضله، و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا إلا في عذر من غير عله»

و أخبار إشاره جبرئيل لا دلالة فيها على تحديد أواخر الأوقات الأواخر، بل أقصاها تحديد أواخر الأوائل بأوائل الأواخر، على أن الخصم يوافق على سعه الوقت للمضطر، و من هنا قال بعض من وافقهم على تثنيه الوقت للمختار و المضطر لا للفضل و الاجزاء بعد ذكره هذه النصوص: انما اقتصر فيها على بيان أوائل الأوقات و لم يتعرض لأواخرها، لأن أواخر الأوقات الأوائل تعرف من أوائل الأوقات الأواخر، و أواخر الأواخر كانت معلومه من غيرها، أو نقول لم يوث للأواخر بتحديد تام، لأنها ليست بأوقات حقيقه، و انما هي رخص لذوى الأعذار كخارج الأوقات لبعضهم، و انما أتى بأوائلها ليتبين بها أواخر الأوائل التى كان بيانها من المهمات، و أهمل أواخرها لأنها تضيع للصلاه كما يأتى فى الأخبار، و على الثانى لا خفاء فى قوله (ع):

«و ما بينهما وقت» أو «ما بين هذين الوقتين وقت» و أما على الأول فلا بد من تأويل بأن يقال يعنى بذلك أن ما بينهما و بين نهايتهما وقت، و بالجملة لا تستقيم هذه الأخبار إلا بتأويل، و هو فى غاية الجوده، و ان كان احتمال الثانى فيه ما لا يخفى.

و منها مرسل داود بن فرقد المتقدم سابقا(١) و منها

خبر معمر بن يحيى (٢) قال: «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: وقت العصر إلى غروب الشمس»

و منها

خبر عبيد بن زراره(٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن وقت الظهر

١- ١ ذكر صدرها فى الوسائل فى الباب- ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ و ذيلها فى الباب ١٧ منها- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١٣ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

و العصر فقال: إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين الظهر و العصر جميعا إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس»

و منها

خبره الآخر (١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه»

و منها

خبر داود الصرمي (٢) قال: «كنت عند أبي الحسن الثالث (عليه السلام) يوما فجلس يحدث حتى غابت الشمس ثم دعا بشمع و هو جالس يتحدث، فلما خرجت من البيت نظرت و قد غاب الشفق قبل أن يصلى المغرب، ثم دعا بالماء فتوضأ و صلى»

و منها

خبر عمر بن يزيد (٣) قال في أحدهما: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أكون مع هؤلاء و أنصرف من عندهم عند المغرب، فأمر بالمساجد فأقيمت الصلاة فإن أنا نزلت أصلى معهم لم أتمكن من الأذان و الإقامة و افتتاح الصلاة، فقال: ائت منزلك و انزع ثيابك، و إن أردت أن تتوضأ فتوضأ و صل، فإنك في وقت إلى ربيع الليل»

و منها

صحيح زراره (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال:

«وقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس»

و منها ما دل (٥) على جواز تأخير الصائم الصلاة في الصورتين المشهورتين، و منها

الموثق أيضا (٦) عن الصادق (عليه السلام) «لا تفوت الصلاة من أراد الصلاة، لا تفوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس،

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٢٤ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ و ١١ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب آداب الصائم- من كتاب الصوم.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

و لا صلاة الليل حتى يطلع الفجر»

و

خبر ربيعى (١) عن الصادق (عليه السلام) «إنا لنقدم و نؤخر، و ليس كما يقال من أخطأ وقت الصلاة فقد هلك، و انما الرخصه للناسى و المريض و المدنف و المسافر و النائم»

بناء على انه كله من مقول القول المنفى، و منها النصوص (٢) المتضمنه تحديد العشاء إلى نصف الليل، إلى غير ذلك من النصوص المرويّه فى الكتب المعتمده المنجبره بالفتوى و العمل التى منها الوارده فى الحائض (٣) و غيرها الممنوع إرادته الخصوصيه منها للعذر كما لا يخفى على من لاحظها و سياقها، و منها

خبر أبى بصير (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): لولا أنى أخاف أن أشق على أمتى لأخرت العشاء إلى ثلث الليل، و أنت فى رخصه إلى نصف الليل، و هو غسق الليل، فإذا مضى الغسق نادى ملكان من رقد عن صلاة المكتوبه فلا رقدت عيناه»

و

خبره الآخر (٥) عن أبى جعفر (عليه السلام) «لو لا أن أشق على أمتى لأخرت العشاء إلى نصف الليل»

و

المرسل (٦) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «إذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخره إلى نصف الليل»

و

الآخر (٧) عن أبى جعفر (عليه السلام) «ملك موكل يقول من نام عن العشاء الآخره إلى نصف الليل فلا أنام الله عينيه»

و فى

خبر عبيد بن زراره (٨) عنه (عليه السلام) أيضا «وقت الصلاتين إلى نصف الليل»

إلى غير ذلك من النصوص

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الحيض - الحديث ٧ و ١٠ و ١١ و ١٢.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٢٤ من كتاب الصلاة.

التي هي أكثر من أن تحصى، و في كثير منها(١)الدلالة على عدم اعتبار ذهاب الشفق المغربى فى وقت العشاء، كما ان فى جملة منها التصريح بذلك، ك

خبر زراره(٢)«سألت أبا جعفر و أبا عبد الله (عليهما السلام) عن الرجل يصلى العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق فقال: لا بأس»
و غيره مما ستسمعه إن شاء الله.

و لكن مع ذلك كله قال آخرون و هم الشيخ فى المبسوط و المحكى عن خلافه و جملة و سلار فى المراسم و ابن حمزه فى الوسيله و القاضى ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شىء مثله وقت للظهر للمختار، و للعصر من حين يمكن الفراغ من الظهر حتى يصير الظل مثليه للمختار أيضا دون المعذور و المضطر، فيمتد الوقت لهما إلى الغروب، قال فى المبسوط: «و الأعدار أربعة أقسام: السفر و المطر و المرض و أشغال يضر به تركها فى باب الدين أو الدنيا، و الضرورات خمس: الكافر إذا أسلم و الصبى إذا بلغ و الحائض إذا طهرت و المجنون إذا أفاق و كذلك المغمى عليه» و الأولى تفسير الضروره بما لا يتمكن معه من الصلاه فى الوقت الأول، و العذر ما تضمن جلب نفع أو دفع ضرر، سواء تعلق بأمر الدين أو الدنيا، لأصالة عدم كون غير الوقت المزبور وقتا للمختار المقطوعه ببعض ما سمعته فضلا عن جميعه، و ل

صحيح ابن سنان (٣)عن الصادق (عليه السلام) فى حديث «لكل صلاه وقتان، و أول الوقتين أفضلهما، و لا ينبغي تأخير ذلك عمدا، و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سهى أو نام، و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا إلا من عذر أو عله»

و نحوه صحيحه الآخر(٤)عنه

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١٣ من كتاب الصلاه و فيه «إلا فى عذر من غير عله» كما تقدم فى ص ١٢٧.

(عليه السلام) مع حذف قوله (عليه السلام): «و لا ينبغي» إلى قوله (عليه السلام):

«و ليس» منه، و

النبوى (١) الذي أرسله الصدوق عن الصادق (عليه السلام) أيضا «أوله رضوان الله، و آخره عفو الله، و العفو لا- يكون إلا عن ذنب»

و

خير الساباطى (٢) المروى عن المجالس عنه (عليه السلام) أيضا فى حديث «و من صلاها بعد وقتها من غير عله فلم يقم حدودها رفعها الملك سوداء مظلمه، و هى تهتف به ضيعتنى ضيعك الله كما ضيعتنى، و لا رعاك الله كما لم ترعنى»

و

المروى (٣) عن تفسير على بن إبراهيم مرسل عن الصادق (عليه السلام) فى قول الله عز و جل (٤) «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» قال: «تأخير الصلاة عن أول الوقت لغير عذر»

إلى غير ذلك، بناء على أن المراد بأول الوقت الوقت الأول، و انه للظهر بلوغ الظل المثل، و للعصر المثليين، ل

صحيح أحمد (٥) «سألته عن وقت صلاة الظهر و العصر فكتب قامه للظهر، و قامه للعصر»

و

زراره (٦) «سألته أبا عبد الله (عليه السلام) عن وقت الصلاة الظهر فى القيظ فلم يجبنى، فلما أن كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن هلال: إن زرارته سألنى عن وقت صلاة الظهر فى القيظ فلم أخبره فخرجت من ذلك، فاقرأه منى السلام و قل له: إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر، و إذا كان ظلك مثلك فصل العصر»

و

خير محمد بن حكيم (٧) قال: «سمعت العبد الصالح (عليه السلام) و هو يقول: إن

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١٦ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١٧ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٢٠ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ سورة الماعون - الآية ٤ و ٥.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١١ من كتاب الصلاة و فيه « قال لعمر بن سعيد و هو سهو و الصحيح لعمر بن سعيد كما في الاستبصار.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢٧.

أول وقت الظهر زوال الشمس، و آخر وقتها قامه من الزوال، و أول وقت العصر قامه، و آخر وقتها قامتان، قلت: في الشتاء و الصيف سواء قال: نعم»

و

أحمد بن عمر(١) عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن وقت الظهر و العصر فقال:

وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه، و وقت العصر قامه و نصف إلى قامتين»

و موثق معاويه بن وهب (٢) المتضمن إشاره جبرئيل بالأوقات، و أما الامتداد للعدر فلبعض ما ورد(٣) في الحائض إذا طهرت قبل المغرب، و قوله (عليه السلام) فيما تقدم: «من غير عذر و عله» و إطلاق باقى النصوص المنزله على ذلك بعد معارضتها بما سمعت.

و فيه- مع قصور أدلته عن المقاومه لبعض ما عرفت فضلا عن جميعه سندا و عددا و دلالة و سماحه و سهوله، و موافقه الكتاب، و مخالفه للعامه العمياء، و الشهره العظيمه فتوى و عملا- التى كادت تكون إجماعا، بل عرفت دعواه من المرتضى و الحلبي و الحلبي فيما حكى عنهم، و غير ذلك، و مع الإغضاء عن معارضتها بأخبار الأذرع و الأقدام- انه لا دلالة فى صحيحه الأول، بل فى الأفضليه المذكوره فيه و لفظ «لا ينبغى» ظهور فى عدمه، و احتمال إرادته عدم الجواز منه لا المرجوحه بقريته قوله:

«و ليس» فيه بأولى من العكس، بل لعله هو قريته على صحيحه الآخر و إن لم يكن فيه إلا لفظ «ليس» و المنساق إلى الذهن من مرسل الصدوق لو قلنا بأن تتمته من الامام لا- من الصدوق إرادته المبالغه فى مرجوحه التأخير لا المعصيه التى يستحق عليها العذاب، و انه بحيث يستحق إطلاق اسم الذنب عليه ك ما ورد(٤) فى ترك النافله أنه

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الحيض.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ١.

معصيه، فالعفو حينئذ لترك الأولى كما في قوله تعالى (١) «عَفَا اللَّهُ عَنْكَ» و الذنب له أيضا كما في قوله تعالى (٢) أيضا «لِيُعْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ» قيل: و يمكن حمل الحديث على إرادته السببيه للرضوان و العفو، بناء على قاعده التكفير كما ذهب إليه أصحابنا، فلا- يكون حجه لهذا القول، بل يكون بالدلاله على خلافه أشبه، ضروره كون المراد حينئذ منه أن الصلاه في أول الوقت سبب لرضوان الله من العبد و تكفير المعاصي، و في آخره ليست إلا سببا للعفو عن المعاصي التي اقرتها العبد سابقا، و لا يترتب عليها رضوان، مضافا إلى ما ستسمعه من التهذيب، و إلى أنه لا جابر له، كخبر المجالس المحتمل لإرادته ما خرج من الوقت من قوله (عليه السلام): «بعد» فيه و لترتب ما ذكر فيه على عدم إقامه الحدود، على أن بعض ما ورد في المرجوحات أعظم من ذلك، و مرسل على بن إبراهيم مع عدم الجابر له و ورد مثله في بعض المكروهات قد يراد به من يعتاد تأخيرها تساهلا بأمرها و استخفافا بما وعد لها و توعدها، كل ذلك بعد الإغضاء عما في إرادته مقدار المثل من أول الوقت، و عن غيره مما هو واضح، و صحيح أحمد- مع ابتئاته كغيره من أخبار القامه على إرادته المثل و المثليين المخالف لظاهر ما دل على أنها الذراع

و الذراعان- لا دلالة فيه على أن ذلك لفضيلته أو لاختياريه، و خبر زراره- مع أن سنده ليس بتلك المكانه، لأن الناقل له عمرو بن سعيد، و دال على الأمر بوقوع الصلاه بعد بلوغ المثل لا- أنه الغايه كما هو المدعى، و فيه تأخير البيان عن وقت الحاجه أو السؤال- خاص بالقيظ، و الظاهر أنه صدر منه (عليه السلام) ذلك تفسيرا للإيراد الوارد بها كما يومى اليه

خبر زراره (٣) المروى عن كتاب الكشى

١- ١ سورة التوبه- الآيه ٤٣.

٢- ٢ سورة الفتح- الآيه ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣١ من كتاب الصلاه.

قال: «دخل زرارہ علی ابي عبد الله (عليه السلام) قال: إنكم قلتُم لنا صلوا الظهر و العصر علی ذراع و ذراعین، ثم قلتُم أبردوا بها فی الصیف، فكيف الإبراد بها؟»

و فتح الراحه ليكتب ما يقول فلم يجبه أبو عبد الله (عليه السلام) بشي ء، فأطبق الراحه فقال: إنما علينا أن نسألکم و أنتم أعلم بما عليكم، و خرج و دخل أبو بصير علی ابي عبد الله (عليه السلام) فقال: إن زرارہ سألتني عن شي ء فلم أجبه و قد ضقت من ذلك فاذهب أنت رسولي إليه، فقل له: صل الظهر فی الصیف إذا كان ظلك مثلك، و العصر إذا كان مثليک، و كان زرارہ هكذا یصلی فی الصیف، و لم أسمع أحدا من أصحابنا یفعل ذلك غیره و غیر ابن بکیر»

و هو ظاهر فی أن زرارہ لم یکن مراده بسؤاله حد الإجزاء لصلاه الظهر، و فی هذا الخبر دلالة علی تفسیر الأمر بالإبراد الوارد فی بعض النصوص (١) عن النبي (صلى الله عليه و آله) بما عرفت، خلافا للمحكي عن الصدوق من تفسیره بإرادته الاستعجال بها من البرد، و خبرا محمد و أحمد- مع ما فیهما أيضا من بعض المناقشات السابقه و مخالفتها لما یقوله الخصم- لا صراحه فیهما، بل و لا ظهور فی الاختیاری خاصه، بل إرادته الفضیلی منهما أولى من وجوه، و كذا خبر إشاره جبرئیل (عليه السلام) مع دلالته علی الفعل بعد القامه، و أما قوله (عليه السلام) فيه: «و ما بينهما وقت» مشعرا بعدم الوقت فی غیره لا بد من تأويله عندنا و عند الخصم، و حمله علی الفضيله أولى من الاضطرار كما هو واضح.

كل ذلك مع ما فی تعداده العذر و الضروره من الإجمال الذي لا ینبغی توقيت مثل الصلاه به، بل لو أنصف المتأمل فيما ورد من النصوص الداله علی جواز التأخیر لأحد أفراد العذر و الضروره لعلم منه نفسه فضلا عن غیره أن ذلك وقت للصلاه أيضا، إلا أنه لشده أمرها و أنها عمود الأعمال لا ینبغی تأخیرها عن وقتها الفضیلی إلا لعذر

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقیت- الحدیث ٣ و ٤ من کتاب الصلاه.

أو ضروره. لا- أن الوقت قد انقضى، و هذا توقيت آخر لهذا الصنف من المكلفين، و إلا لوجب على الشارع تفسير العذر و الضروره التي يسوغ تأخير الصلاة لأجلها، و تحديد الوقت و ضبطه، و لشاع ذلك و ذاع، لتكرار الصلاة و عظم أمرها و وجود الداعي لمعرفه موافقتها، لا- أنه يكتفى في ذلك بمثل هذه العبارات المجمله التي لا يكتفى فيها بالنسبه إلى الأقل من الصلاة فضلا عنها، بل المستفاد من الأخبار الاكتفاء بأدنى عذر في التأخير، فعند التأمل الصادق ذلك هو الدليل على المطلوب، لأن مطلق الواجب فضلا عن الصلاة لا- يسوغ تفويته إلا- لضروره، بل ظني أن المخالف مراده ذلك أيضا، و إن عبر بما يقرب من مضامين النصوص لقدمه و معروفه التعبير في تلك الأوقات بمثل ذلك.

و يؤيده ما في التهذيب قال: «إذا كان أول الوقت أفضل و لم يكن هناك منع و لا عذر فإنه يجب فعلها فيه، و من لم يفعلها فيه استحق اللوم و التعنيف، و هو مرادنا بالوجوب، و لم نرد به هاهنا ما يستحق بتركه العقاب، لأن الوجوب على ضرور عندنا منها ما يستحق تاركه العقاب، و منها ما يكون الأولى فعله و لا يستحق بالإخلال به العقاب و ان كان يستحق به ضرب من اللوم و العتب» و قال في المبسوط في آخر الفصل:

«إن الوقت الأول أفضل من الوسط و الآ-خر غير انه لا- يستحق عقابا و لا ذما و إن كان تاركا فضلا إذا كان لغير عذر» و من العجيب بعد ذلك نسبه هذا القول إلى الشيخ في جميع كتبه، و قال فيما حكى من نهايته: «لا يجوز لمن ليس له عذر أن يؤخر الصلاة من أول وقتها إلى آخره مع الاختيار، فإن آخرها كان مهملا لفضيله عظيمه و إن لم يستحق العقاب، لأن الله تعالى قد عفا له عن ذلك» قيل: و نحوه عن القاضي في شرح الجمل، و قال فيما حكى عن عمل يوم و ليله أيضا: «لا ينبغي أن يصلى آخر الوقت إلا عند الضروره، لأن الوقت الأول أفضل» و هي كما ترى صريحه فيما ذكرنا، و لعل

المراد من غيرها ذلك أيضا وإن عبر بلفظ لا يجوز و يجب و نحوهما، و لقد أجاد الطباطبائي في قوله:

و الكل منها فله وقتان للأول الفضل و يجزى الثانى

حال اختيار و الخلاف قد وقع فى ظاهر اللفظ و فى المعنى ارتفع

على أنا لم نقف فى النصوص على التصريح بتمام التفصيل المزبور من أنه إلى المثل وقت للمختار و بعده وقت للمضطر و المعذور، و ان العذر و الضروره عبارته عما عرفت، و لعله لذا كان المحكى عن الخلاف و الجمل و القاضى إطلاق تحديد الوقت بالمثل من غير تقييد بالمختار، و ظاهرهما خروجه بذلك مطلقا، و هو و إن كان أضعف من سابقه إلا أنه ربما يوافق ظاهر بعض النصوص.

و من العجيب بعد ذلك كله ترجيح بعض متأخرى المتأخرين القول المذكور بصراحه أخباره، و أنه لا معارض لها إلا الإطلاقات التى يمكن إرادته تحديد مطلق الوقت للمضطر و المختار منها، ضروره صدق اسم المجموع وقتا للفريضه بهذا الاعتبار، كما يشهد له

خبر إبراهيم الكرخى (١) «سألت أبا الحسن موسى (عليه السلام) - إلى أن قال - فقلت متى يخرج وقت العصر؟ فقال: وقت العصر إلى أن تغرب الشمس، و ذلك من عله، و هو تضييع»

الحديث. إذ أنت خبير أن ذلك متجه لو حصلت المكافاه، و قد عرفت عدمها من وجوه، بل يمكن دعوى خروج المسأله من حيز الظنيات و دخولها فى قسم القطعيات، و لقد كان الحرى بنا ترك التعرض لسائر الخلافات الواقعه فى تحديد الأوقات، خصوصا بعد ما عرفت من تلك العبارات، على أنه قليل الفائده جدا، إذ هى إما نيه الأداء و القضاء، و الحق عندنا عدم لزوم التعرض لهما، بل لو قلنا

به فالظاهر عدمه هنا، لما فى المصاييح من أنه لا-خلاف فى أنه لو صلى المختار فى الوقت الثانى كان مؤديا للصلاه إلا من العمانى، و أما العقاب فى التأخير فقد قيل أيضا: إنه لا خلاف فى سقوطه عنه بالفعل فى الوقت الثانى إلا من العمانى أيضا، نعم إن كانت فهى فى مجرد استحقاق العقاب بالتأخير و إن عفى عنه و عدمه، و فيما لو اخترم فى الوقت الثانى قبل أدائها، فيعصى حينئذ عليه دون المختار، و نحو ذلك، إلا أنه لما ذكرها المصنف و جب التعرض لها و لو على الإجمال.

[كيفيه اعتبار المثل]

و كيف كان ف المماثله المتقدمه المعتبره غايه للاختيار أو الفضيله انما هى بين الفى ء الزائد و بين ما بقى من الظل الأول عند الشيخ فى التهذيب و فخر المحققين فيما حكى عن إيضاحه، بل نسبه إلى كثير من الأصحاب و إن كنا لم نتحققه و قيل بل بلوغ الفى ء الزائد مثل الشخص المنصوب مقياسا للوقت، و القائل الأكثر كما فى المعتبر و جامع المقاصد و عن غيرهما، بل المشهور كما فى الذكرى و كشف اللثام و المصاييح

للنبوى المرسل (١) الذى رواه العلامة على ما قيل قال (صلى الله عليه و آله):

«جاءنى جبرئيل (عليه السلام) عند الباب مرتين، فصلى بى الظهر حين زالت الشمس، و صلى بى العصر حين كان كل شى ء بقدر ظله، فلما كان الغد صلى بى الظهر حين كان كل شى ء بقدر ظله، و صلى بى العصر حين كان ظل كل شى ء مثليه، ثم التفت إلى فقال: يا محمد (ص) هذا وقت الأنبياء من قبلك، و الوقت فيما بين هذين الوقتين»

و لقوله (عليه السلام) فى الموثق (٢) و

الخبر (٣) السابقين «إذا كان ظلك مثلك»

إذ احتمال إرادته ذلك الذى حصل بعد زياده مثل ظلك عند انتهاء النقصان كما ترى، على أنه

١- ١ المستدرک- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١٤ من كتاب الصلاه مع اختلاف يسير.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣١ من كتاب الصلاه.

فى

بعض النصوص (١) «ظل مثلك»

بالإضافة، و الاحتمال المزبور فيه ممتنع، بل هو كذلك فى الأول أيضا، خصوصا بناء على ما قيل من موافقه هذه النصوص للمعتبره المستفيضه الداله على تحديد الوقت الأول للظهر بالقامه و للعصر بالقامتين، ك

خبر أحمد ابن عمر منها (٢) عن أبى الحسن (عليه السلام) الذى فيه «وقت الظهر إذا زالت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه» الحديث. و

خبر يزيد بن خليفه (٣) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إن عمر بن حنظله أتانا عنك بوقت، فقال (عليه السلام):

إذن لا- يكذب علينا قلت: ذكر أنك قلت: إن أول صلاه افترضها الله عز و جل على نبيه (ص) الظهر، و هو قول الله تعالى «أَقِمِ الصَّلَاةَ» الآية. فإذا زالت لم يمنعك إلا سبحتك، ثم لا تزال فى وقت الظهر إلى أن يصير الظل قامه، و هو آخر الوقت، فإذا صار الظل قامه دخل وقت العصر، فلم تزل فى وقت العصر حتى يصير الظل قامتين، و ذلك المساء»

و

خبر معاويه بن وهب (٤) المتضمن مجىء جبرئيل للنبي (صلى الله عليه و آله) بالمواقيت، قال فيه: «ثم أتاه حين زاد الظل قامه، فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد الظل قامتين، فأمره فصلى العصر»

و غيرها، و المراد بالقامه فيها قامه الإنسان كما هو المنساق من لفظ القامه دون قدر الذراع و الذراعين و إن ورد تفسيرها به فى بعض الأخبار، ك

خبر ابن حنظله (٥) قال: «قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): القامه و القامتان الذراع و الذراعان فى كتاب على (عليه السلام)»

و

خبر على بن أبى حمزه (٦) عنه (عليه السلام) أيضا قال له أبو بصير: «كم القامه فقال ذراع، إن قامه رحل

١- ١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب المواقيت - الحديث ١٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ من كتاب الصلاة.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٤ من كتاب الصلاة.

رسول الله (صلى الله عليه وآله) كانت ذراعا»

إلا أنه لا تصلح لدفع ذلك الانسباق الحاصل منها في تلك النصوص، خصوصا مع تضمن الخبر المتقدم أن آخر القامتين هو وقت المساء، و مع ما

في بعض النصوص (١)«ان حائط مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان قدر قامه، و إذا كان الفى ء ذراعا صلى الظهر، و إذا كان ذراعين صلى العصر»

و المراد قامه الإنسان قطعاً.

فيعلم منه أنه ليس عرفاً مشهوراً في ذلك الوقت و إن كان ذلك كله لا يخلو من نظر تعرفه، على أن الشائع في الشاخص الذى يجعل مقياساً لمعرفة الوقت أن يكون قدر ذراع تقريباً، و قد أشير إليه في بعض النصوص (٢)السابقه فى معرفه الزوال، فلو أريد بالقامه و القامتين الذراع و الذراعان كما ورد به التحديد كان مرجع التحديد بهما إلى المثل و المثلين للشخص كما ذكرنا.

و لاستلزام (٣)الأول عدم الوقت مع انعدام الظل و قصره على وجه يقطع بعده، كما لو كان الباقي منه يسيراً جداً لا يسع الفرض فضلاً عنه و عن نافلته، و شدة التفاوت بينه و بين باقى النصوص المستفاد منها تحديد آخر الوقت، و الاختلاف الفاحش فى الوقت بحسب اختلاف الباقي فى الأزمنة و الأمكنه، و هو- مع أنه لا معنى للتوقيت بغير المنضبط، و لعله لذلك أو غيره قال فى فوائد القواعد فيما حكى عنه: إنه قول شنيع- مناف لظاهر الأدله، و لصريح خبر محمد بن حكيم (٤)المساوى بين الشتاء و الصيف، بل فى المصايح انه لم يقل أحد بالفرق بين الأزمنة فى تحديد الأوقات،

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ لا يخفى ان كلمه « و لاستلزام» عطف على قوله: «للبوى المرسل» المتقدم فى الصحيفه ١٣٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢٧ من كتاب الصلاة.

و دعوى رفع الاختلاف المزبور بأن القليل الباقي مثلا في الصيف يساوى الكثير الباقي في الشتاء من جهة البطء و السرعه يشهد الوجدان بخلافها، مع أنها لا ترفع الاختلاف في الأمكنه كما هو واضح.

و لاستبعاد(١)إرادته الشارع مثل ذلك مع عدم ضبط الباقي الذى قد عرفت اختلافه و عدم التعبير عنه بعبارته صريحه أو ظاهره كالصريحه فضلا عن التعبير عنه بما عرفت، و دعوى استفادته مما فى بعض النصوص(٢) - و كثير من الفتاوى من التقدير بصيروره ظل كل شىء مثله، لعود الضمير فيه إلى الظل لا الشىء، و من

مرسله يونس(٣)«سألت الصادق (عليه السلام) عما جاء فى الحديث ان صل الظهر إذا كانت الشمس قامه و قامتين و ذراعا و ذراعين و قدما و قدمين من هذا و من هذا؟ فمتى هذا؟ و كيف هذا؟ و قد يكون الظل فى بعض الأوقات نصف قدم، قال: انما قال: ظل القامه و لم يقل قامه الظل، و ذلك أن ظل القامه يختلف، مره يكثر، و مره يقل، و القامه قامه أبدا لا تختلف، ثم قال: ذراع و ذراعان و قدم و قدما، فصار ذراع و ذراعان تفسير القامه و قامتين فى الزمان الذى يكون فيه ظل القامه ذراعا و ظل قامتين ذراعين، فيكون ظل القامه و قامتين و الذراع و الذراعين متفقين فى كل زمان معروفين مفسرا أحدهما بالآخر مسددا به، فإذا كان الزمان يكون فيه ظل القامه ذراعا كان الوقت ذراعا من ظل القامه و كانت القامه ذراعا من الظل، فإذا كان ظل القامه أقل أو أكثر كان الوقت محصورا بالذراع و الذراعين فهذا تفسير القامه و قامتين»

و ذلك لأن السائل

١- ١ لا يخفى ان كلمه « و لاستبعاد» عطف على قوله: «للبوى المرسل» المتقدم فى الصحيحه ١٣٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣٢ من كتاب الصلاه.

لما سأل عن اختلاف الراويه فى تحديد الظهر و العصر و أنه جاء من هذا القبيل مره، و من هذا القبيل مره أخرى فى أى وقت يكون هذا؟ و كيف يمكن أن يكون هذا فى وقت يتفق فيه كون الظل الباقي نصف قدم؟ و امتداده إلى القامه و القامتين يفضى إلى توسعه كثيره فى الوقت، أو أن المراد «من هذا» بالفتح على معنى «ما» كما اعترف المجلسى بكثرة استعمالها فى ذلك، أو على معنى من صاحب الحكم الأول و من صاحب الحكم الثانى؟ و كيف كان فأجابه (عليه السلام) بأن المراد ظل القامه لإقامه الظل، أى أطلق القامه فى الخبر المسؤول عنه و أريد منها الباقي من ظلها عند الزوال مجازاً، سواء كان ذراعاً أو أقل أو أكثر، و التحديد حينئذ انما هو بصيروره الفىء الزائد مثل الظل الباقي المعبر عنه بالقامه، و حاصل المعنى أنه إذا كانت الشمس مقدار القامه فصل الظهر، و مقدار القامتين فصل العصر، و اختلاف الأخبار حينئذ بالذراع و الذراعين و القدم و القدمين انما هو لاختلاف ذلك الباقي من الظل المعبر عنه بالقامه، فتاره يكون قدماً، و تاره يكون ذراعاً، و تاره يكون أزيد، و تاره يكون أقل، و لذا اختلفت الأخبار فى هذا التقدير، فهى فى الحقيقه تفصيل لذلك المجل - يدفعا - مع انه خلاف المنساق من مرجع الضمير، خصوصاً مع قرب لفظ الشىء إليه، و وضوح المعنى على تقديره من غير حاجه إلى تقدير بخلافه على الأول - ضروره توقف صحه المعنى على إرادته بصيروره ظل كل شىء الحادث مثل الظل الباقي عند الزوال، مع انه قد لا يبقى ظل أصلاً، و مرسله يونس - مع إرسالها و إجمالها بل إشكالها من حيث أنه ليس فى الخبر ذكر الظل أصلاً - بإضافته إلى القامه و لا بالعكس، فقوله: «انما قال ظل القامه» إلى آخره. غير منطبق، و من انه لم يتضح وجه تعجب السائل من كون الظل فى بعض الأوقات نصف قدم هو ما سمعته، أو لأن التقدير بصيروره الفىء مثل الظل يقتضى قصراً فاحشاً فى الوقت، أو لما قيل من أن ذلك يقتضى الاختلاف فى وقت الفضيله،

خصوصا إذا قلنا: إن السائل فهم من القامه و نحوها بلوغ مجموع الظل الحادث و الباقي قامه، و لذا جاء الإشكال فى الجمع بينه و بين أخبار الذراع و القدم، و فى اختلاف وقت الفضيله حيثئذ اختلافًا فاحشا، و من أن ما ذكره إن تم فى بعضها فلا يتم فى قوله أخيرا:

«فإذا كان» إلى آخره. بل هو ظاهر أو صريح فى خلافه، و غير ذلك، و من عدم تعارف إطلاق لفظ القامه على ذلك الظل، بل هى إما قامه الإنسان كما قلناه سابقا، أو مقدار الذراع كما هو مضمون الأخبار السابقه، و من غير ذلك - لا تدل على مطلوبه، ضروره كونها فى بيان أول الوقت الأول، و المطلوب آخره.

و من ذلك و غيره قد يسلك فى تفسيرها طريق آخر، و حاصله أنه قد تقرر كون قامه كل إنسان سبعة أقدام بإقدامه، و ثلاث أذرع و نصف بذراعه، فلذلك يعبر عن السبع بالقدم، و عن طول الشاخص الذى يقاس به الوقت بالقامه و إن كان فى غير الإنسان، و قد جرت العاده بأن تكون قامه الشاخص الذى يجعل مقياسا لمعرفة الوقت ذراعا كما أشارت إليه بعض النصوص (١) فلأجل ذلك كثيرا ما يعبر عن القامه بالذراع، و عن الذراع بالقامه، و ربما يعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشاخص بالقامه أيضا، و كأنه كان اصطلاحا معهودا، و بناء هذا الحديث على إرادته هذا المعنى أى الشاخص الذى هو ذراع كما ستطلع عليه.

ثم ان كلا من هذه الألفاظ قد يستعمل لتعريف آخر وقتى فضيلتهما كما فى بعض النصوص (٢) و كلما يستعمل لتعريف الأول فالمراد به مقدار سبعى الشاخص، و كلما يستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار تمام الشاخص، ففى الأول يراد بالقامه الذراع، و فى الثانى بالعكس، و ربما يستعمل لتعريف الأخير لفظه ظل مثلك و ظل

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

مثليڪ، و يراد بالمثل القامه، و الظل قد يطلق على ما يبقى عند الزوال خاصه، و قد يطلق على ما يزيد بعد ذلك فحسب الذى يقال له الفى ء، من «فاء يفى ء» إذا رجع، و قد يطلق على مجموع الأمرين، و إن كان ربما قيل نقلا عن إرشاد الجعفرية إن الظل ما يكون من أول النهار إلى زوال الشمس، و الفى ء من حين الزوال إلى الغروب، و إليه يرجع ما فى حواشى الشهيد من أن الظل ما تنسخه الشمس، و الفى ء ما ينسخ الشمس، إلا أن الانصاف عدم التزام ذلك فى الإطلاقات كما لا يخفى، بل لا يبعد أنه فى العرف للأعم منهما.

ثم ان اشتراك هذه الألفاظ بين هذه المعانى صار سببا لاشتباه الأمر فى المقام، و حينئذ فيكون مراد السائل أنه ما معنى ما جاء فى الحديث من تحديد أول وقت الظهر و العصر تاره بصيروره الظل قامه و قامتين، و أخرى بصيرورته ذراعا و ذراعين، و أخرى قدما و قدمين، و جاء من هذا القليل مره، و من هذا أخرى؟ فمتى هذا الوقت الذى يعبر عنه بألفاظ متباينه المعانى؟ و كيف يصح التعبير عن شى ء واحد بمعانى متعدده، مع أن الظل الباقي عند الزوال قد لا يزيد على نصف القدم؟ فلا بد من مضى مده مديده حتى يصير مثل قامه الشخص، فكيف يصح تحديد أول الوقت بمضى مثل هذه المده الطويله من الزوال، فأجاب (عليه السلام) بأن المراد بالقامه التى يجد بها أول الوقت التى هى بإزاء الذراع ليس قامه الشخص الذى هو شى ء ثابت غير مختلف، بل المراد مقدار ظلها الذى يبقى على الأرض عند الزوال الذى يعبر عنه بظل القامه، و هو يختلف بحسب الأزمنه و البلاد، مره يكثر، و مره يقل، و انما يطلق عليه القامه فى زمان يكون مقداره ذراعا، فإذا زاد الفى ء أعنى الذى يزيد من الظل بعد الزوال بمقدار ذراع حتى صار مساويا للظل فهو أول الوقت للظهر، و إذا زاد ذراعين فهو أول الوقت للعصر، و أما

قوله (عليه السلام): «فإذا كان ظل القامه أقل أو أكثر»

إلى آخره. فمعناه أن الوقت انما يضبط حينئذ بالذراع و الذراعين خاصه دون القامه و قامتين، و أما

التحديد بالقدم فأكثر ما جاء فى الحديث فإنما جاء بالقدمين والأربعه، و هو مساو للتحديد بالذراع والذراعين، و ما جاء نادرا بالقدم والقدمين فإنما أريد بذلك تخفيف النافله و تعجيل الفريضه طلبا لفضل أول الوقت فالأول، و لعله (عليه السلام) لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب لما استشعر من السائل عدم اهتمامه بذلك، و انه انما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامه و طلب العله فى تأخير أول الوقت إلى ذلك المقدار، و حينئذ لا يكون فى الخبر غبار و لا إجمال و لا شىء مما يرد على تفسير الشيخ له و إن رده غير واحد من الأصحاب لذلك، نعم يصير جزئيا مختصا بزمان خاص و مخاطب مخصوص، و لا بأس بذلك.

فان قيل: اختلاف وقتى النافله فى الطول و القصر بحسب الأزمنه و البلاد و تفاوت حد أول وقتى الفريضتين التابع لذلك لازم على أى التقادير، لما هو معلوم من سرعه تزايد الفىء تاره، و بطئه أخرى، فالذراع حيث يكون الباقى من الظل قليلا غيره إذا كان كثيرا، قلنا: نعم ذلك كذلك و لا بأس به، لأنه تابع لطول اليوم و قصره كسائر الأوقات فى الأيام و الليالى، كما انه لا يكون هذا الخبر حينئذ منافيا للمختار بوجه من الوجوه، ضروره كونه حينئذ كأخبار الذراع و نحوه مما هو وارد فى تحديد أول الوقت الأول لا آخره كى ينافى المثل و المثيلين كما ستعرفه مفصلا.

و كيف كان فابتداء التقدير انما هو من أول الفىء الحادث لا منه و من الظل الباقى، بل لم يقل أحد بذلك، بل عن الخلاف نفى الخلاف فى ذلك، نعم ربما ذكره بعضهم احتمالا معترفا بعدم القائل به فى قولهم: «يصير ظل كل شىء مثله» و فيه انه يلزم عليه الاضطراب و الاختلاف المترتبان على قول الشيخ أيضا كما هو واضح، بل قد يدفع بعض الاختلاف المترتب على كلام الشيخ بأن قصر الظل فى بعض الأماكن

و طولہ فی آخر لا يتفاوت بالنسبہ إلى صيرورہ الفی ء مثله، ففي مقام يكون مثل الظل القصير يكون كذلك في المقام الآخر، ضرورہ كون المتجدد كالباقى، بخلاف هذا القول، و على كل حال فهو واضح الضعف بالنسبہ إلى المختار، فينبغى إرصاد رأس الظل الباقى عند الزوال حتى لا يختلط السابق و الحادث.

[آخر وقت الظهرين للمختار و المعدور]

و أما بقیہ الأقوال فی أصل المسأله التي وعدنا بذكرها على الاجمال فمنها ما أشار إليه المصنف أيضا بقوله و قيل: أربعة أقدام للظهر، و ثمان للعصر، هذا للمختار، و ما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوى الأعدار و إن كنا لم نقف على قائله مصرحا بجميع ذلك، بل و لا من نسب إليه فى الكتب المعده لمثله، نعم حكى عن مصباح السيد و النهايه و عمل يوم و ليله و موضع من التهذيب تحديد وقت الظهر خاصه للمختار بذلك من غير تصريح بالعصر أصلا، بل و لا من السيد منهم بامتداد وقت العذر فى الظهر إلى المغرب، و ردد فيما حكى من مصباح الشيخ و مختصره و الاقتصاد بين ذلك و بين المثل للمختار، و هو عند التحقيق راجع إلى القول بالمثل، فيجرى فيه ما عرفته، لكن على كل حال لا يخفى عليك ضعفه بعد ما سمعته سابقا من النصوص و غيرها، بل يمكن دعوى تحصيل القطع بخلافه من ملاحظه الفتاوى و النصوص على اختلافها، و من الغريب انه على كثرتها و شدة اختلافها لم نعثر على ما يدل منها على تمام هذا القول، نعم

خبر الكرخى (١) منها و غيره يدل على خصوص الظهر قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام): متى يدخل وقت الظهر؟ قال: إذا زالت الشمس، فقلت: متى يخرج وقتها؟ فقال: من بعد ما يمضى من زوالها أربعة أقدام، و ان وقت الظهر ضيق ليس كغيره، قلت: فمتى يدخل وقت العصر؟ فقال: إن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر، فقلت: متى يخرج وقت العصر، فقال: وقت العصر إلى أن تغرب الشمس،

و ذلك من عله، و هو تضييع، فقلت له: لو أن رجلا صلى الظهر بعد ما يمضى من زوال الشمس أربعه أقدام أ كان عندك غير مؤد لها؟ فقال: إن كان تعمد ذلك ليخالف السنه و الوقت لم تقبل منه، كما لو أن رجلا أخر العصر إلى قرب أن تغرب الشمس متعمدا من غير عله لم يقبل منه، إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قد وقت للصلوات المفروضات أوقاتا و حدودا فى سنته، فمن رغب عن سنه من سننه الموجبات كان كمن رغب عن فرائض الله تعالى»

و

خبر الفضل بن يونس (١) «سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) المرأه ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاه؟ قال: إذا رأته الظهر بعد ما يمضى من زوال الشمس أربعه أقدام فلا تصلى إلا العصر، لأن وقت الظهر دخل عليها و هى فى الدم، و خرج الوقت و هى فى الدم».

و الأول- مع الطعن فى سننه بجهاله إبراهيم، و اشتماله على ما اتفق الأصحاب على خلافه من أن أول وقت العصر آخر وقت الظهر، و عدم تضمنه تمام الدعوى، بل فيه ما يخالفها، و ظهوره فى عدم صحه صلاه الظهر للمعذور أيضا بعد الوقت المزبور، لتخصيصه ذلك بالعصر، و قصوره عن معارضه غيره من وجوه- غير صريح فى ذلك خصوصا بعد اعتباره فى عدم القبول تعمد التأخير بقصد مخالفه السنه فى الوقت لا- بقصد الرخصه فى التأخير، و بعد التعبير عنه فى ذيله بكونه سنه من سنن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فلا- يبعد حينئذ حمل الخبر المزبور على إرادته الوقت الفضيلى من أوقات الفضيله، ضروره تفاوتها فى الدرجات. و أما الثانى- فمع أن سننه ليس بتلك المكانه، و مخالفته للمعروف من مذهب الخصم، بل المجمع عليه ظاهرا من امتداد الوقت للعدر الذى أحد أفراده الحيض كما عرفت، و ما يحكى عن التهذيبيين من التصريح بمضمون الخبر المذكور لا يقدر فى الاتفاق ظاهرا، خصوصا فى مثل الكتابين، و احتمال كون المراد

منه و إن بعد خروج وقت الظهر و بقاء وقت اختصاص العصر، و عدم اشتماله على تمام الدعوى، بل لا يدل على خصوص الظهر، إذ لعل للحائض خصوصيه، و معارضته بخصوص موثقه عبد الله بن سنان (١) و غيرها مما دل على وجوب الفرضين عليها إذا طهرت و كان الوقت يسعهما الذى هو أرجح منها من وجوه، أحدها الاعتضاد بالمشهور شهره عظيمه، و لذا لم يصح الجمع بينهما بالحمل على الاستحباب و إن مال اليه بعض متأخرى المتأخرين بعد أن قدم رجلا و آخر أخرى و اضطرب أشد اضطراب، و ما ذاك إلا للخلل فى الطريقه- قاصر عن معارضه ما عرفته من الأدله من وجوه لا تخفى بعد الإحاطه بما تقدم.

و منها ما فى المقنعه من أن وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يرجع الفىء سبعى الشاخص، و العصر إلى أن يتغير لون الشمس باصفرارها للغروب، و للمضطر و الناسى إلى الغروب، و لم أعرف له دليلا من الأخبار على كثرتها و شدة اختلافها، بل فى كثير منها- كثره تقرب إلى حد التواتر معنى، بل لعلها كذلك- ما يقتضى خلافه، و أخبار الذراع و القدمين- مع أن ظاهرها وقوع الفريضه بعد مضيها لا أنهما الآخر كما هو ظاهر أول عبارته فيها، نعم كلامه بعد ذلك ظاهر أو صريح فى إرادته الأول- كادت تكون صريحه فى إرادته بيان أول الوقت للمتأمل، بل فى جملة منها التصريح بذلك، كما أن فى بعضها التصريح بالأفضليه، نعم يحكى عن الفقه الرضوى (٢) الذى لم تثبت حججه عندنا فضلا عن صلاحيته لمعارضه مثل المقام ما يوافقه بالنسبه إلى الظهر، كما انه فى كشف اللثام عن الهدايه روايته مرسلا عن الصادق (عليه السلام) (٣) و لعله توهمه من أخبار الذراع و القدمين، و أما ما دل (٤) على موتوريه من آخر العصر حتى تصفر

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الحيض- الحديث ١٠.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الهدايه ص ٢٩ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٧.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١ و ٧ و ١٠ من كتاب الصلاه.

الشمس من النصوص فمع أنه لا دلالة فيه على تمام المدعى فهي في الدلالة على خلاف المطلوب أظهر، إذ الموتور كما فسر في هذه النصوص من ضيع ماله و أهله في الجنة، فيبقى يتضيف فيها و لا أهل و لا مال عنده، و هو انما يناسب ترتيبه على فوات الفضيله لا على المعصيه، كما هو واضح.

و احتج له في

المختلف بالصحيح (١) عن الفقيه (عليه السلام) «آخر وقت العصر ستة أقدام و نصف»

قال: و هو إشاره إلى الاصفرار، لأن الظل إلى آخر النهار ينقسم سبعة أقسام، و هو كما ترى، و من ذلك كله يظهر ما في القول المنسوب إلى الحسن بن عيسى الذي هو أحد الأقوال في المسألة أيضا من أن أول وقت الظهر زوال الشمس إلى أن ينتهي الظل ذراعا واحدا أو قدمين من ظل قامته بعد الزوال، فان تجاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر، و ان العصر يمتد وقتها إلى أن ينتهي الظل ذراعين بعد زوال الشمس، فإذا جاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر، ضروره اتحاده مع قول المفيد بالنسبه إلى الظهر، و ترديده بين الذراع و القدمين لا يصلح فارقا بعد معلوميه اتحادهما، و يتأتى عليه بالنسبه إلى العصر نحو ما ذكرناه في الظهر.

و كذا يظهر لك مما قدمناه سابقا ما في المنسوب إلى النهايه و التهذيب من أن آخر وقت الظهر للمعذور اصفرار الشمس، على أنه لا دليل عليه، بل لعل مراده منه الغروب كما يرمى اليه استدلاله عليه في التهذيب بأخباره، و أما ما يحكى عن أبي الصلاح- من أن آخر وقت المختار الأفضل للظهر أن يبلغ الظل سبعي القائم، و آخر وقت الاجزاء أن يبلغ الظل أربعة أسباعه، و آخر وقت المضطر أن يصير الظل مثله- فهو مع مخالفته لنصوص التشبيه بمكانه من الضعف و منافاه للنصوص، بل يمكن تحصيل الإجماع على خلافه بالنسبه للشق الثالث من دعواه، كما أنه يمكن دعوى تواتر النصوص بخلاف

الشق الأول منها، لما عرفت من دلالة كثير منها على أن ابتداء فضيلته للمتفل ذلك لا انتهاءه، و أما الشق الثاني فهو و إن دل عليه خبر الكرخي (١) وغيره مما عرفته دليلاً للقول المذكور في المتن، إلا أنه يجرى فيه ما سمعته سابقاً، و مثله في الضعف ما يحكى عن السيد من امتداد العصر للمختار حتى يصير الظل ستة أقدام، و إن كان قد يشهد له

قول الصادق (عليه السلام) في خبر سليمان بن خالد (٢): «العصر على ذراعين، فمن تركها حتى تصير على ستة أقدام فذلك المضيع»

و في

خبر أبي بصير (٣) «صل العصر يوم الجمعة على ستة أقدام»

لكنه لا يقاس في جنب ما يدل على خلافه، بل خبره الثاني مع اختصاصه في يوم الجمعة الذي لا نافله فيه يقضى بوقوع الصلاة فيه على الستة، لا- أنها الغاية، بل خبره الأول الدال على أن المؤخر مضيع ظاهر في عدم إرادته الحتم و الإلزام، خصوصاً مع ملاحظه ما دل من باقى النصوص على أن جزء المضيع صيرورته موتور الأهل و المال في الجنه.

و كيف كان فالظاهر امتداد وقت الا-جزاء اختياراً أو اضطراراً إلى دخول وقت صلاة المغرب، و هو عندنا كما عرفت سقوط الحمرة المشرقيه لا القرص، للأصل في وجهه، و ظاهر الآيه و النصوص التى تقدم بعضها الداله على الامتداد إلى الغروب، بناء على ما سمعته هناك من أنه انما يتحقق بزوال الحمرة، لا- أنه مقدمه لليقين كما عرفت البحث فيه، بل و على تقديره أيضاً، ضروره جريان الاستصحاب مع الشك في حصول مصداق الغايه، بل الظاهر أنا في غنيه عن ذلك، لظهور بعض النصوص المزبوره في أن المراد من الغروب الذى هو غايه العصر أول وقت صلاة المغرب، فلا مجال حينئذ لاحتمال إرادته سقوط القرص فيه دون الحمرة، كى يبقى ما بين السقوطين واسطه بين

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣٠ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

الصلاتين، و لقد أجاد السيد الداماد فيما حكاه عنه في بحار الأنوار، حيث قال: «إن ما في أكثر رواياتنا عن أئمتنا المعصومين (عليهم السلام) و ما عليه العمل عند أصحابنا رضی الله تعالى عنهم إجماعا هو أن زمان ما بين الفجر إلى طلوع الشمس من النهار و معدود من ساعاته، و كذلك زمان غروب الشمس إلى ذهاب الحمرة من جانب المشرق، فان ذلك إماره غروبها في أفق المغرب، فالنهار الشرعى في باب الصلاة و الصوم و سائر الأبواب من طلوع الفجر إلى ذهاب الحمرة المشرقيه، و هذا هو المعبر و المعول عليه عند أساطين الإلهيين و الرياضيين من حكماء يونان» انتهى.

[آخر وقت المغرب للمختار و المعذور]

و أما المغرب فقد عرفت البحث في أوله، كما أنك عرفت ما يدل على أن آخره الانتصاف من غير تقييد بالاضطرار من الآيه و النصوص (١) و الإجماع المحكى المؤيده بالشهره العظيمة التي كادت تكون إجماعا، بل لعلها كذلك، و بمخالفه العامه و موافقه السهوله و السماحه، و المناقشه في بعضها بإرادته امتداد مجموع الصلاتين إلى الانتصاف الذى يكفى في صدقه امتداد العشاء- مع انها خلاف الظاهر سيما في المشتمل منها على قوله (عليه السلام): «إلا أن هذه قبل هذه» بل كادت تكون خلاف صريح البعض كمعتبره داود بن فرق (٢) - يمكن دفعها بعدم القول بالفصل، إذ لم يقل أحد بامتداد وقت العشاء اختيارا إلى ذلك دون المغرب، و منه حيثئذ ينقدح الاستدلال بما دل عليه في العشاء متمما بما عرفت، كما أنه يمكن الاستدلال عليه أيضا بما عرفته في الظهرين من امتداد وقتها اختيارا إلى الغروب، بناء على عدم القول بالفصل بينهما و بين العشاءين كما عن المصنف و الفاضل دعواه، بل و بما عرفته سابقا أيضا من النصوص (٣) الظاهره

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ و الباب ١٦ - الحديث ٢٤ و الباب ١٩ - الحديث ٣ و المستدرک - الباب ١٤ منها الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

فى جواز تأخير المغرب عن الشفق اختيارا. و لبعض الأعدار التى لا- يصلح تأخير الواجب عن وقته لأجلها متمما بأنه متى ثبت ذلك إلى النصف، إذ لا قائل بجواز تأخيره عنه اختيارا و عدم امتداده اليه، خلافا للمحكى عن الهدايه و الناصريات و الخلاف و المصباح للشيخ و الجمل و عمل يوم و ليله و المراسم، فأخره غيوبه الشفق المغربى، و الظاهر إرادتهم بالنسبه إلى المختار لا مطلقا، كما قيده به فى المحكى عن المقنعه و المبسوط و التهذيب و الوسيله و الكاتب و الكافيين و الاستبصار و مصباح السيد و الإصباح و الاقتصاد و النهايه، أما المضطر فالى ربع الليل كما فيما عدا الأول و الأخير، أما فيهما فالإقتصار على ذكر المسافر، و لعلهما أراد المثال، فيتحد حينئذ مع سابقهما، للجمع بين ما دل صريحا أو ظاهرا على أن آخره سقوط الشفق من النصوص المستفيضة (١) التى فيها الصحيح و غيره المؤيده بما دل (٢) على أن غايته اشتباك النجوم، و بين ما دل على أن آخره الربع، كخبر عمر بن يزيد (٣) و غيره بشهاده جملة من النصوص، ك

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر عمر بن يزيد (٤) أيضا «إذا كان أرفق بك و أمكن لك فى صلاتك و كنت فى حوائجك فلك أن تؤخرها إلى ربع الليل، قال: قال لى و هو شاهد فى بلده»

و فى

خبره الآخر (٥) «وقت المغرب فى السفر إلى ربع الليل»

و

الرضا (عليه السلام) فى جواب مكاتبه إسماعيل بن مهران (٦) «ذكر أصحابنا أنه إذا زالت الشمس دخل

١-١ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ و ٣ و ٤ و ١٤ و غيرها من كتاب الصلاة.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب المواقيت - الحديث ١١ من كتاب الصلاة.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٦-٦ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب - ١٧- من أبواب المواقيت - الحديث ١٤ و ذيله فى الباب ١٨ منها - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

وقت الظهر و العصر، و إذا غربت دخل وقت المغرب و العشاء إلا أن هذه قبل هذه في السفر و الحضر، و ان وقت المغرب إلى ربع الليل، فكتب كذلك الوقت غير أن وقت المغرب ضيق، و آخر وقتها ذهاب الحمره و مصيرها إلى البياض في أفق المغرب»

بناء على أن المراد من قوله (عليه السلام): «كذلك» جميع ما في سؤال الكاتب، و أن المراد بقوله: «غير» التنبيه على وقت اختياريه، فتأمل. و بشهادة النصوص (١) الكثيره جدا المتضمنه تخصيص الرخصه في تأخيره عن الشفق في العذر و العله و السفر و الحاجه و نحو ذلك و إن لم يذكر فيها الغايه أنها الربع أو الأ-كث، لأن الظاهر تنزيلها على الربع الذي تضمنته النصوص السابقه (٢).

و فيه- مع استلزامه طرح النصوص (٣) المتضمنه للنصف و الثلث، ضروره عدم العمل بشي ء منها في شي ء من الأقوال السابقه التي ذكرناها، نعم في البحار عن المنتهى انه حكى عن الشيخ و مصباح السيد امتداد وقت المضطر إلى ما قبل النصف بأربع ركعات- انه لا يخفى رجحان ما تقدم من الأخبار (٤) بالموافقه لظاهر الكتاب و للشهره العظيمه و الإجماع المحكى المؤيد بما عرفته فيما تقدم، و بالمخالفه للعامه و بسهوله المله و سماحتها و غير ذلك عليها، خصوصا مع ملاحظه اختلافها بالربع و الثلث و اشتباك النجوم و عدم

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١٩ و الباب ١٩ الحديث ١٣ و ١٥ من كتاب الصلاه.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ و ٥ و ٨ و ١١ من كتاب الصلاه.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٢٤ و الباب ١٩ الحديث ١ و ٣ من كتاب الصلاه.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

تقدير الضروره فيها، بل تاره يذكر فيها العله، و أخرى العذر، و أخرى الحاجه، و أخرى السفر، بل فى تضمنها نفسها بعض الأعدار التى لا تصلح أن تكون سببا لتأخير مطلق الواجب عن وقته- فضلا عن مثل الصلاه، و فضلا عن مثل صلاه المغرب- أقوى دلالة على المطلوب، إلى غير ذلك من القرائن و الأمارات التى يمكن أن تشرف الفقيه على القطع، بل قد عرفت فى الظهريين ما يدل على المطلوب بوجهه، بل عرفت ما يمكن بسببه جعل النزاع لفظيا، و أن مرادهم من الوجوب شدة الاستحباب، و من عدم الجواز شدة الكراهه، إذ لا- ينبغى أن ينكر أن الأولى لصاحب الدين السالك مسلك المتقين عدم التأخير لغير عذر أصلا، إذ ليس هو حيثئذ إلا- من المتساهلين فى سنه سيد المرسلين (صلى الله عليه و آله) خصوصا فى صلاه المغرب التى بتأخيرها لغير عذر يشبه أبا الخطاب و أصحابه لعنهم الله الذين أفسدوا أهل الكوفه، و استفاضت النصوص (١) بلعنهم و البراءه منهم، إذ كانوا لا يصلون المغرب حتى تشتبك النجوم و يغيب الشفق.

[بيان وقت العشاء]

و أما العشاء فقد مر فيما سبق ما يدل (٢) على دخول وقته قبل ذهاب الشفق المغربى، و عدم اعتباره فيه، سواء قلنا بالاشتراك أو بالاختصاص، بل أدله الطرفين من تلك حجه على من اعتبره فيه، مضافا إلى ما سمعته سابقا من المختلف و إلى إجماعى الغنيه و السرائر كما حكى عن ثانيهما المؤيدين بالشهره العظيمه، بل هى إجماع من المتأخرين، بل لعله كذلك عند المتقدمين أيضا، بناء على ما سمعته فى الظهريين من تعبيرهم عن الاستحباب المؤكد بالوجوب، و إن حكوه هنا عن الشيخين و سائر بل

١- ١ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١٢ و ١٧ و ١٩ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

و الحسن فى أحد النقلين، بل فى خلاف ثانى الشيوخين الإجماع عليه لكن فى غير المعذور فيقدم، كما حكى عن الشيخين منهم التصريح به، و لعله للنصوص المستفيضة^(١) التى هى حجه على من عداها ممن أطلق، كسلار و الحسن كما حكى و إن جعله أولهما فى المراسم روايه، بل على الثانى منهما فى الكتاب الذى أطلق فيه المتضمنه نفي البأس عن تقديمه فى السفر و الليله المظلمه و الريح و المطر، و ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) و غيره من الأئمه (عليهم السلام) فعل ذلك، إذ طرحها رأسا كما يوهمه إطلاق من أطلق لا وجه له، فيحمل حينئذ ما يستفاد من النصوص المستفيضة الأخر^(٢) من أن ابتداء وقتها ذهاب الشفق، كخبر مجىء جبرئيل (عليه السلام) إلى النبى (صلى الله عليه و آله) و غيره من الأخبار على غير المعذور.

لكنه كما ترى يرد عليه أيضا ذلك بنفسه، ضروره انه و إن قلنا بالتفصيل المزبور يستلزم الاعراض عن الأدله الكثيره جدا، بل لعل النصوص منها متواتره، مع تأيدها بالشهره العظيمه و ظاهر الكتاب و مخالفه العامه و غير ذلك، بل مستلزم أيضا طرح بعض الأخبار التى هى ظاهره، بل بعضها صريح فى جواز التقديم من غير عذر، كخبر زرار^(٣) و غيره^(٤) بل لعل ما ورد^(٥) فى الرخصه بالجمع يدل عليه أيضا، إذ حملة على وقوع المغرب قبل الذهاب و العشاء بعده لا دليل عليه، بل لعل شدة الحث على أول وقت المغرب يدل على خلافه، و قال الحلبيان فى

الموثق^(٦) «كنا نختصم فى الطريق فى الصلاه صلاه العشاء الآخره قبل سقوط الشفق، و كان منا من يضيق

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٢- من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

بذلك صدره، فدخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) فسألناه عن صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق فقال: لا بأس بذلك، قلنا: و أي شيء الشفق؟ قال: الحمرة»

و قوله فيه: «فى الطريق» بعد أن كان ظرفاً للتخاصم، و إطلاق السؤال لا يفيد التقييد بالسفر، و

سأل إسحاق بن عمار (١) الصادق (عليه السلام) أيضاً فى الموثق «عن الجمع بين المغرب و العشاء فى الحضر قبل أن يغيب الشفق من غير عله فقال: لا بأس»

بل حكى

زراره (٢) فى الموثق عن الصادق (عليه السلام) أيضاً «ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) صلى بالناس المغرب و العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير عله فى جماعه، قال: و انما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته»

و حملها على ما يحكى عن تهذيب الشيخ من جواز الدخول فيه إذا علم غيبوبه الشفق فى الأثناء كما ترى، و ليس بأولى من حمل تلك النصوص على الفضل خاصة فى التأخير، أو مع كراهه التقديم كما عن المصنف و جماعه، بل هو أولى من وجوه لا تخفى، أو التقية من المحكى عن الجمهور كافه.

فلا ريب حينئذ فى وضوح ضعف القول المزبور و وضوح لا يحتاج إلى إكثار من الأدله، كوضوح ضعف القول بأن آخره الثلث مطلقاً كما هو مقتضى إطلاق المحكى عن الهدايه و المقنعه و الخلاف و المصباح و مختصره و الجمل و الاقتصاد و عمل يوم و ليله و القاضى، و إن جعل الأخير النصف قولاً، و الشيخ فيما عدا الأخير روايه، أو للمختار خاصه، و للمضطر النصف كما عن ثقه الإسلام و الشيخ فى كتابى الحديث و المبسوط و الطوسى فى الوسيله أو آخره للمضطر الثلث كما عن النهايه من غير تحديد للمختار، أو الربع للمختار خاصه من غير تحديد للمضطر كما عن الحسن بن عيسى، أو مع التحديد له بالنصف كما عن التقى، و فى

مضمرة معاويه بن عمار (٣) «ان وقت العشاء الآخرة إلى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

ثلث الليل»

و

الحلبى (١) عن الصادق (عليه السلام) «العمه إلى ثلث الليل أو إلى نصف الليل، و ذلك التضييع»

و

«جاء جبرئيل (عليه السلام) للنبي (صلى الله عليه و آله) فى اليوم الثانى حين ذهب ثلث الليل و قال: ما بينهما وقت» (٢).

لكن لا يخفى عليك أنه لا يسوغ للفقهاء الالتفات إلى هذه فى مقابله ما دل على النصف من النصوص التى يمكن دعوى تواترها، بل هى كذلك، و الكتاب و الإجماع المحكى المؤيد بالشهره العظيمه التى يمكن دعوى بلوغها حد الإجماع، بل لعلها كذلك، خصوصا بعد ما عرفت سابقا من ظهور عبارات القدماء فى غير الوجوب المصطلح، بل كثيرا ما يوافق تعبيرهم ما فى النصوص، فيتعين مرادهم بالمراد من الخبر، فأفضل أحوال هذه الأخبار الحمل على الندب و نحوه، كما يومى اليه ما فى

جمله من النصوص (٣) من أنه «لو لا أنى أخاف أن أشق على أمتى لأخرت العمه إلى ثلث الليل»

و ما أبعد ما بين هذه الأقوال و بين ما حكاه فى ظاهر الرياض عن بعضهم تبعا للمفاتيح من امتداد وقت العشاءين اختيارا إلى طلوع الفجر و إن كنا لم نعرف قائله إلا ما ستسمعه من بعض عبارات الشيخ، نعم ظاهر المحكى عن الفقيه الامتداد للمضطر فى الفرضين كما اعتمده فى موضع من المدارك، و جعله فى خصوص النائم و الناسى و جها قويا فى آخر، و استحسنة الكاشانى، بل جزم به بعض علمائنا المعاصرين، بل هو ظاهر المحكى من بعض عبارات الخلاف أيضا، فإنه بعد أن ذكر سابقا أن الأظهر من مذهب أصحابنا أن آخر وقت العشاء الآخره إذا ذهب ثلث الليل و قد روى نصف الليل، و قد روى إلى طلوع الفجر قال: «إذا أدرك بمقدار ما يصلى فيه خمس ركعات قبل الغروب لزمه الصلاتان بلا خلاف

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ٧ و ١٠ و ١٢ من كتاب الصلاة.

و إن لحق أقل من ذلك لم يلزمه الظهر عندنا، و كذلك القول في المغرب و العشاء الآخر قبل طلوع الفجر» بل ظاهره كما ترى نفى الخلاف فيه، و لعل الشهيد في الذكرى أراد هذا فيما حكاه عن موضع من الخلاف من أنه لا خلاف بين أهل العلم في أن أصحاب الأعدار إذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعه لزمه العشاء الآخر، و قال فيما حكى عن المبسوط بعد أن ذكر أن وقت الضرورة يمتد في المغرب إلى ربع الليل، و في العشاء الآخره إلى نصف الليل، و في أصحابنا من قال إلى طلوع الفجر قال:

«إذا لحق قبل الفجر مقدار ما يصلى ركعه أو أربع ركعات صلى العشاء الآخره، و إذا لحق مقدار ما يصلى خمس ركعات صلى المغرب معها استحباباً، و انما يلزمه وجوباً إذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلى فيه أربع ركعات أو قبل أن يمضى ربه مقدار ما يصلى معه ثلاث ركعات» و الموجود فيما حضرني من نسخته «فأما من يجب عليه القضاء من أصحاب الأعدار و الضرورات فانا نقول هاهنا عليه القضاء إذا لحق قبل الفجر» إلى آخر ما سمعت، و هي كما ترى، و قال المصنف في المعتمر: «وقت الضرورة في العشاء من النصف إلى طلوع الفجر».

و كيف كان فالقول به لا يخلو من قوه، ل

قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح (١):

«إن نام الرجل و لم يصل صلاه العشاء و المغرب أو نسي فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلى كليهما فليصلهما، و إن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخره»

و

خبر عبد الله بن سنان (٢) «إذا طهرت المرأه قبل غروب الشمس فلتصل الظهر و العصر، و إن طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب و العشاء»

و نحوه خبرا الدجاجي (٣) و عمر

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الحيض - الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الحيض - الحديث ١١ و في الوسائل «الزجاجي» كما في الاستبصار و لكن في النسخه الأصلية من الاستبصار المقروه على شيخنا الحجه المجلسي عليه الرحمه «الدجاجي» كما أشير إليه في الاستبصار ج ١ ص ١٤٣ في التعليقه ١ من طبعه النجف.

ابن حنظله (١) مؤيدا ب

خبر عبيد بن زراره المتقدم (٢) «لا تفوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاة الليل حتى يطلع الفجر، ولا صلاة الفجر حتى يطلع الشمس»

و حمل هذه النصوص على الاستحباب كما سمعته من المبسوط لا شاهد عليه، نعم ربما قيل بالاختصار على مضامينها من غير تجاوز إلى مطلق المضطر والمعدور فضلا عن آخر ذلك عمدا، اللهم إلا أن يقال بمعونه ما سمعته من نفي الخلاف من الشيخ وخبر عبيد، وملاحظه ما ورد في غيره من المضطرين بناء على القول به، واستبعاد التوقيت لخصوص بعض الأحوال، ولما سمعته من مذهب أهل الاضطرار في غير المقام، ونحو ذلك يقوى الظن بعدم الفرق بين المضطرين، بل يقوى أنه لو آخر عمدا أيضا يصلى أداء كما سمعته سابقا من القائلين بالاضطرار.

بل ربما يستفاد من جملة من نصوص الانتصاف المشتملة على دعاء الملك على النائم بعدم رقاد عينيه (٣) وعلى أنه يصبح صائما عقوبه له (٤) ونحو ذلك كراهيه التأخير إلى ما بعد الانتصاف كراهيه شديده، لغلبه التعبير بنحو ذلك عن المكروهات، و من هذا وغيره يظهر لك وجه ما عرفته من القول السابق الذى قلنا إننا لم نتحقق قائله.

لكن ومع ذلك كله فالحكم من أصله لا يخلو من إشكال، لمعارضه هذه النصوص - بعد ضعف سند الأخير منها، واحتمال إرادته دخول وقت صلاة الليل

١-١ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض - الحديث ١٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ و ٧ و الباب ٢٩ - الحديث ٥.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

و فواتها منه، كاحتمال إرادته القضاء من أخبار الحائض (١) خصوصا بناء على المضايقة، و احتمال الصحيح الأول ما قبل النصف و إن كان بعيدا جدا- بما دل (٢) على أن لكل صلاه وقتين، الظاهر في نفي الثالث، و دعوى أن هذا ليس من التوقيت بل هو رخصه لخصوص هؤلاء- و لذا لا- يجوز تعمد التأخير إليه إجماعا، و لو كان وقتا مضروبا كالوقتين لجاز التأخير إليه مثلهما، يدفعها أنه لا معنى للتوقيت إلا صحه الفعل فيه أداء و لو في بعض الأحوال، فكونه لا يجوز التأخير إليه عمدا لا ينافي وقتيته، كما هو ظاهر القائلين بأن الوقت الثاني في غيره للمضطرين، فإنهم لا يجوزون التأخير إليه عمدا و إن كان هو وقتا عندهم، نعم هو كذلك عند خصوص القائلين بأن الثاني إجرائي. و بالآية و النصوص (٣) المتكثرة التي جعلت الغايه النصف، بل في المرفوعه (٤) منها التصريح بالقضاء لمن نام عن صلاه العشاء إلى النصف، و في

خبر سهل بن المغيرة (٥) «أنه يصبح صائما عقوبه له»

و دعوى إرادته ما يتناول الأداء من القضاء فيها لا- شاهد لها، مضافا إلى موافقه تلك النصوص للفقهاء الأربعة كما حكاها في الروض عنهم، و إن اختلفوا في أنه وقت اختيار أو اضطرار، فظهر حينئذ ضعفها عن مقاومه تلك الأدله من وجوه.

و من هنا جزم في الرياض تبعا لغيره من المحققين بعدم العمل بها، بل لعله ظاهر كل من اقتصر على النصف و ما دونه في الغايه من الأصحاب، و هم الأكثر، و منه ينقدح حينئذ مضعف آخر لهذه النصوص، و هو الإعراض، إذ الذي عمل بها

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ و ١١ و ١٣ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ و ٤ و ٦ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ من كتاب الصلاه لكن رواه عن عبد الله بن المغيرة و هو الصحيح.

آحاد من بعض الأعصار على وجل و ريبه، فلا ريب أن الأحوط عدم التعرض لنيه الأداء و القضاء، كما أن الأحوط عدم التأخير عما بعد النصف إلى الصبح و إن قلنا بالمواسعه في القضاء.

[وقت للمغرب و العشاء و الصبح]

و أما الصبح فقد عرفت أوله سابقا، كما أنك عرفت في أول البحث ما يدل على امتداده للمختار إلى طلوع الشمس، كما هو المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا شهره عظيمه، بل قد عرفت دعوى أبي المكارم و تلميذه الإجماع التي يشهد لها التسع، و هو الحجج، مضافا إلى ما تقدم من تلك النصوص عموما و خصوصا، بل قد تضمن جملة منها كخبر الأصبع (١) و

موثق الساباطي (٢) «انه متى أدرك ركعه وجبت الصلاة تامه»

و إن كان في دلالة على المطلوب نظر، إذ للخصم تسليمه مع تخصيصه بصوره الاضطراب، و احتمال التمسك بإطلاقها يدفعه أنه لا بد من حمل هذه النصوص على إرادته الاضطراب، ضروره عدم جواز التأخير إلى مقدار الركعه اختيارا عند القائلين بامتداد وقت الأجزاء، لظهور الأدله في فعل تمام الصلاة في الوقت لا بعضها، مع إشعار لفظ «أدرك» في الاضطراب، نعم الظاهر تناولها للمؤخر عمدا، فيصلى حينئذ أداء و إن أتم بالتأخير، فلا تدل حينئذ على التوسعه اختيارا إلى طلوع الشمس، اللهم إلا أن يدعى ظهورها في أن المشروع للاضطراب تنزيل خارج الوقت منزله الوقت بسبب إدراك الركعه، فيعلم منه أن إدراك الركعتين قبل طلوع الشمس إدراك لها في وقتها، بل ذلك كاد يكون صريح قوله: «من الوقت» فيه، فتأمل جيدا.

على أنا في غنيه عن ذلك كله بما عرفت من الأدله السالمه عن معارض معتد به، إذ ليس هو إلا

قول الصادق (عليه السلام) في صحيحى ابن سنان (٣) و الحلبي (٤).

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

و اللفظ للأول «لكل صلاه وقتان، و أول الوقتين أفضلهما، و وقت صلاه الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء، و لا ينبغي تأخير ذلك عمدا، و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سهى أو نام»

و فى

الموثق (١) «فى الرجل إذا غلبته عينه أو عاقه أمر ان يصلى المكتوبه من الفجر إلى أن تطلع الشمس»

و

خبر يزيد بن خليفه (٢) «وقت الفجر حين يبدو حتى يضىء»

و

خبر أبى بصير (٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال: إذا كان الفجر كالقبطيه البيضاء، قلت: فمتى تحل الصلاه؟ فقال: إذا كان كذلك، فقلت: أأست فى وقت من تلك الساعه إلى أن تطلع الشمس؟ فقال: لا، انما نعدھا صلاه الصبيان، ثم قال: إنه لم يكن يحمد الرجل أن يصلى فى المسجد ثم يرجع فينبه أهله و صبيانه»

و هى كما ترى ظاهره فى رجحان المبادره و مرجوحه التأخير، لتصريحه فى الصحيحين بالأفضليه، و التعبير بلفظ «لا ينبغي» و «لم يكن يحمد» و إطلاق الشغل و نحوها، فهى نفسها أدله على المطلوب عند الانصاف مع قطع النظر عما يعارضها، فلا ريب حينئذ فى ضعف ما عن المبسوط و التهذيب و النهايه و الخلاف و الاستبصار و الوسيله من أنه إلى ظهور الحمره المشرقيه، و منها إلى طلوع الشمس للمضطر إن أراد الوجوب حقيقه، كالمقول عن الشافعى و جميع أصحابه إلا الاضطخلى، فقال: بفوات الوقت رأسا إذا أسفر.

و قد ظهر لك مما ذكرناه كله شرح قول المصنف و كذا من غروب الشمس إلى ذهاب الحمره للمغرب، و للعشاء من ذهاب الحمره إلى ثلث الليل للمختار، و ما زاد عليه حتى ينتصف الليل للمضطر، و قيل إلى طلوع الفجر، و ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الحمره للمختار فى الصبح، و ما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس للمعذور فلا حاجه

١-١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

إلى الإعادة، ثم قال و عندى أن ذلك التحديد كله الذى خصوا به المختار فى الظهرين و العشاءين و الصبح للفضيله لا أنه ينتهى أصل الوقت بانتهائه، و هو ظاهر فى تعدد وقت الفضيله بالنسبه إلى الظهرين، لأنه قد ذكر اختلاف التحديد فيهما.

[وقت فضيله الظهر و العصر]

و تحقيق البحث فى جميع ذلك عندنا أن منتهى فضيله الظهر المثل، و العصر المثان، للصحاح المستفيضه (١) الداله على تحديد الوقت الأول للظهر بالقامه، و للعصر بالقامتين التى بينا وجه دلالتها فيما تقدم من قول المصنف: «و المماثله بين الفى ء الزائد» إلى آخره. بل و ذكرنا هناك أيضا غير ذلك مما يدل على المطلوب من أخبار المثل (٢) و غيرها المحموله على الفضل كما عرفت، و ما فى

خبر أحمد بن عمر (٣) عن أبى الحسن (عليه السلام) «سأله عن وقت الظهر و العصر فقال: وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه و نصف إلى قامتين»

محمول على إرادته بيان وقت الفرضين، و إن لم يذكر العصر فى الجواب اعتمادا على السؤال، أو أن المراد بالقامه فيه الذراع، أو غير ذلك، و إلا كان مطرحا.

ثم لا- فرق فى الوقت المزبور بين القيظ و الشتاء و إن اختص السؤال فى موثق زراره (٤) بالأول، إلا أن إطلاق الجواب و عدم القائل بالفرق و بعض أخبار القامه (٥) المصرحه بالتسويه بين الشتاء و الصيف تدل على عدم الفرق بينهما، نعم يستفاد من جمله

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ و ١٠ و ٢٧ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ و ٣١ من كتاب الصلاة و المستدرک- الباب ٩ منها- الحديث ١٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ و نصه « وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه، و وقت العصر قامه و نصف إلى قامتين».

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢٧ من كتاب الصلاة.

من النصوص (١) المرويه في طرفنا و طرفهم استحباب الإبراد بها في الصيف، و احتمال حمل جميع أخبار المثل و القامه على التقيه ممكن، بل قوى، بل مال إليه في البحار، و لعله لاشتهار ذلك بينهم، و إشعار تأخيره (عليه السلام) الجواب لزراره، و إسناد القامه و القامتين إلى فعل رسول الله (صلى الله عليه و آله) بأمر جبرئيل (عليه السلام)، بل كان تعبيرهم (عليهم السلام) بها مع تفسيرهم لها بالذراع و الذراعين و أن ذلك في كتاب على (عليه السلام) كالصريح في إرادته الإيهام عليهم بالتعبير بها، و إلا فالمراد منها الذراع، و إشعار

قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي خديجه (٢) لما سأله إنسان عن صلاه بعض الأصحاب الظهر، و الآخر العصر في وقت واحد: «أنا أمرتهم بهذا، لو صلوا على وقت واحد عرفوا فأخذوا برقابهم»

و ظهور أمره (عليه السلام) لزراره (٣) بالصلاه للمثل و المثلين في ذلك، إذ لم يقل أحد إن الفضل فيهما، بل أقصاه أنهما نهايه الفضل، بل لعل ما قبلهما أفضل منهما كما ستسمع، و

قول الراوى (٤) لخبر زراره: «إني لم أسمع أحدا من أصحابنا يفعل ذلك غيره و غير ابن بكير»

و ظهور

خبر ابن أبي عمير (٥) المروى عن رجال الكشى عن الصادق (عليه السلام) في أن أمره لزراره بذلك كان لبعض المصالح التي هو يعلمها، قال: «دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال: كيف تركت زراره؟ فقلت: تركته لا- يصلى العصر حتى تغيب الشمس، قال: فأنت رسولى إليه فقل له: فليصل في مواقيت أصحابه، فإني قد حرقت،

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ و ٤ و المستدرك الباب ٧ منها - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣١ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣١ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ رجال الكشى ص ٩٥ و قطعه في الوسائل في الباب ٩ من أبواب المواقيت الحديث ١٤ من كتاب الصلاه.

قال: فأبلغته ذلك فقال: أنا والله أعلم أنك لم تكذب عليه، ولكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه»

قال فى البحار: النسخ هنا مختلفه، ففى بعضها بالحاء المهمله و الفاء على البناء على المجهول من التفعيل، أى غيرت عن هذا الرأى، فانى أمرته بالتأخير لمصلحه، و الآن قد تغيرت المصلحه، و يؤيده أن فى بعض النسخ صرفت بالصاد المهمله بهذا المعنى، و فى بعضها بالحاء و القاف كناية عن شدة التأثر و الحزن، أى حزنت لفعله ذلك، و فى خبر آخر (١) من أخبار زراره «فخرجت» من الحرج و هو الضيق، و على التقادير الظاهر أن قول الراوى حتى تغيب الشمس مبنى على المبالغة و المجاز أى شارفت الغروب، إذ كان يصلحها للمثلين اللذين هما المساء، و كان المصلحه فى أمر زراره و ابن بكير بذلك هى رفع تهمة (عليه السلام) بخلاف ما هم عليه من الوقت، لاشتهارهما فى صحبه الصادق (عليه السلام) و معروفتهما من بين أصحابه بمعرفة أقواله.

لكن الشهره العظيمة بين الأصحاب - سيما مع ما قيل من أن الحمل على التقيه إذا تعذر غيرها من الاحتمالات، لاستبعاد خفائها على الخاصه و البطانه التى كانوا يعرفونها بمجرد نقل بعض الرواه لهم خبرا حتى قالوا له: أعطاك من جراب النوره، و كون الحكم استجابيا و غير ذلك - يقتضى المصير إلى الأول، و على كل حال فالظاهر رجحان ما قبله عليه خصوصا فى غير أيام الصيف، بل و فيها، لعدم اقتضاء الإبراد المثل، و لكن مع ذلك فالإنصاف أن الثانى قوى جدا كما ستعرف، بل قبله بكثير يتحقق.

و من هنا كان ظاهر المصنف و غيره تعدد وقت الفضيله، بل هو صريح المجلسى و إن كان ذكره بصوره الاحتمال، قال: و المثل و المثان وقت للفضيله بعد الذراع و الذراعين: أى إذا أخرت الظهر عن الأربعة أقدام فينبغى أن لا يؤخر عن السبعه التى هى المثل، و إذا أخرت العصر عن الثمانية فينبغى أن لا تؤخر عن الأربعة عشر

أعنى المثليين، فالأصل من الأوقات الأقدام، لكن لا- بمعنى أن الظهر لا- يقدم على القدمين، بل بمعنى أن النافلة لا- توقع بعد القدمين، وكذا نافله العصر لا يأتي بها بعد الأربعة أقدام، فأما العصر فيجوز تقديمها قبل مضي الأربعة إذا فرغ من النافلة قبلها، بل التقديم فيهما أفضل، و أما آخر وقت فضيله العصر فله مراتب: الأولى ستة أقدام، والثانية قدمان و نصف، و الثالثة ثمانية أقدام، و الرابعة المثلاثين على احتمال، فإذا رجعت إلى الأخبار الواردة في هذا الباب لا يبقى لك ريب في تعيين هذا الوجه في الجمع بينها، و مما يؤيده مرسله يونس (١) المتقدمه سابقا في المماثلة، و هو جيد و إن كان فيما ذكره من الترتيب مناقشه في الجملة، لكن لا ريب في تفاوت وقت الفضيله، و به يجمع حيثئذ بين النصوص، ضروره ظهور التنافي بينها في ذلك، و احتمال عدمه- بدعوى حمل أخبار التحديد بالذراع و الذراعين و القدمين و الأربعة و بأداء النوافل طالت أو قصرت على إرادته

بيان أول الوقت الأول للمتأمل لا آخره كما يومى إليه ما دل من النصوص (٢) على اقتطاع ذلك للنافله، و انه يتنفل إلى أن يبلغ الفىء ذلك فيتركها و يصلى الفريضة المؤيد باستبعاد كون الوقت الأول للظهر مقدار أربع ركعات من آخر القدمين أو بعدهما، و العصر كذلك من آخر الأقدام الأربعة أو بعدها- يدفعه ظهور بعضها أو صراحته في خروج الوقت أيضا بذلك، ك

قوله (عليه السلام) في خبر الكرخى (٣): «آخر وقت الظهر الأربعة»

و

بعض أخبار مجىء جبرئيل (عليه السلام) (٤) إلى النبي (صلى الله عليه و آله) بحدود الأوقات «فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد في الظل قدمان فأمره فصلى العصر، ثم

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣٢ من كتاب الصلاة

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ و ١٨ و ٢٥ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣٠ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

أتاه فى الغد حين زاد فى الظل قدمان فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد فى الظل أربعه أقدام فأمره فصلى العصر، ثم قال: ما بينهما وقت»

و غيرهما المحموله على الفضل و الاستحباب فى الوقت الأول و غيرهما، بل هو إن تم فى البعض خاصه لا-الجميع كما لا يخفى على من لاحظ النصوص.

فالأولى حينئذ الجمع بين النصوص بما ذكرنا، إذ الاستفادة من بعضها الاستحباب فى أول الوقت، ك

قول الباقر (عليه السلام)(١): «أحب الوقت إلى الله عز و جل أوله حين يدخل وقت الصلاة»

و

الرضا (عليه السلام)(٢): «إذا دخل الوقت عليك فصلهما فإنك ما تدرى ما يكون»

و غيرهما مما اشتمل على محبه الله التعجيل (٣) و نحوه، بل فى

خبر أبى بصير(٤)منها ذكر أبو عبد الله (عليه السلام) «فقلت: كيف أصنع بالثمانى ركعات؟ قال: خفف ما استطعت»

و اليه أشار العلامة الطباطبائى بقوله:

و الفضل فى الأول للمعجل و فى الأخير لمدانى الأول

إذ المراد بالأول و الأخير فى كلامه الوقت الأول و الوقت الأخير و من آخر(٥)بعد الفراغ من النافله طالت أو قصرت، لكن فى

خبر زراره(٦)منها «أكره لك أن تتخذة وقتا دائما»

و لعله لخصوص زراره، و يقرب من هذه الأخبار ما ورد(٧)من التحديد بالقدم للظهر و قدم للعصر، بل

فى بعضها(٨)«أن ذلك أحب إلى»

و من ثالث(٩)الذراع و الذراعان و القدمان و الأربعة من زوال الشمس على وجه لا على أنه البدايه فقط، بل

فى بعضها(١٠)«إنى أحب أن يكون فراغك من

١-١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت- الحديث ١٢ من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٩ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب المواقيت- الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣٢.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢٠.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢.
- ١٠-١٠ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢٩ من كتاب الصلاة.

الظهر و الشمس على قدمين و العصر على أربعه»

و من رابع (١) الذراع للظهر، و شطره للعصر، و من خامس (٢) أربعه أقدام للظهر، و من بعدها للعصر، و من سادس أن نهايه الفضل فى الظهر المثل، و منه إلى المثليين فصل العصر، و به صرح العلامة الطباطبائى فى منظومته، فقال:

و الحد فى الظهر لوقت الفضل إلى بلوغ الظل قدر المثل

و منه للمثليين وقت العصر على الأحق عندنا بالنصر

بل صرح فيما بعد كالروضه و غيرها بأنه لا فضل فى تقديمه على المثل، و سسمع تمام البحث فيه إن شاء الله، و من سابع (٣) أن آخر وقت العصر سته أقدام و نصف، و من ثامن (٤) أن من تركها إلى الستة فذلك المضيع، لكن

فى أكثر النصوص (٥) «انه من تركها حتى تصفر أو تغيب»

و

فى بعضها (٦) «ما خدعوك فيه من شىء فلا يخذعونك فى العصر، صلها و الشمس بيضاء نقيه»

و

فى آخر (٧) المروى عن المجالس عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «صلوا بهم العصر و الشمس بيضاء حيه فى عضو من النهار حين يسار فيها فرسخان»

هذا.

و قد يحتمل أن منتهى الفضل الذراع و الذراعان بسبب تظافر أخبارهما أو تواترها، و ظهور قصدهم (عليهم السلام) التعريض بما عليه العامه العمياء من تأخير العصر كثيرا، و أنهم أخطأوا فى فهم القامه و القامتين، لأنهما الذراع و الذراعان فى

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١٦ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣٠ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١ و ٧ و ١٠ من كتاب الصلاة.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٧.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت - الحديث ١٣ لكن رواه عن نهج البلاغه.

كتاب على (عليه السلام)، فيطبق ما كان يفعله النبي (صلى الله عليه وآله) بالقياس في جدار المسجد، و بسبب ما سمعته عند ما حكيناه عن المجلسي، و ان الأخبار (١) الواردة في أن المدار على الفراغ من السبحة مقصود منها ما هو الغالب المتعارف من الفراغ منها قبل الذراع و الذراعين، و أنه لا ينبغي تأخير الصلاة انتظار الذراع و الذراعين كما يفهم من سياق بعضها، لا أن المقصود منها كون المدار على الفراغ من النافله و ان تجاوز هذا المقدار حتى بلغ المثل و المثليين، و كيف و قد سمعت الحث على فعل العصر قبل الستة أقدام، و أن من أخرها إليه هو المضيع، و من ذلك كله و غيره يظهر لك قوه ما سمعته من المجلسي، و الله أعلم.

و للمغرب إلى غيبوبه الشفق، و دونه إلى الربع، و دونه إلى الثلث، و دونه إلى النصف، و للعشاء من سقوط الشفق إلى الربع، و دونه الثلث، و دونه النصف، و المراد بالشفق الحمره المغرييه، و ليس الضوء و البياض منه، و إلا- لكان إلى ثلث الليل تقريبا، و للصبح عند طلوع الفجر الذي تشهده ملائكه الليل و النهار، و يمتد من أول طلوعه إلى أن يتجلل الصبح السماء و يتحقق الاسفار و يتأكد الغلس بها كما صرحت به النصوص (٢) و هو أول طلوع الفجر،

قال الصادق (ع) بعد أن سئل عن أفضل المواقيت (٣) في الفجر مع طلوع الفجر، إن الله تبارك و تعالى يقول (٤) «إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» صلاة الفجر تشهدها ملائكه الليل و ملائكه النهار، فإذا صلى العبد صلاة الصبح

١-١ الواسائل - الباب - ٥- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

٢-٢ الواسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ و الباب ٢٨ الحديث ٣ و المستدرک - الباب ٩ منها - الحديث ١.

٣-٣ الواسائل - الباب - ٢٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٤-٤ سورة الإسراء - الآية ٨٠.

مع طلوع الفجر أثبتت له مرتين، أثبتها ملائكة الليل و ملائكة النهار»

و فى

خبر الخلقانى (١) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «كان يصلى الغداه بغلس عند طلوع الفجر الصادق أول ما يبدو قبل أن يستعرض، و كان يقول: و قرآن الفجر»

إلى آخره.

و ما فى المحكى عن

دعائم الإسلام (٢) عن الصادق (عليه السلام) «أن أول وقت صلاه الفجر اعتراض الفجر فى أفق المشرق، و آخر وقتها أن يحمر أفق المغرب، و ذلك قبل أن يبدو قرن الشمس من أفق المشرق بشىء، و لا ينبغى تأخيرها إلى هذا الوقت لغير عذر، و أول الوقت أفضل»

محمول على إرادته بيان وقت الاجزائى لا الفضيلى كما يومى اليه ما فى آخره، و قال فى البحار: اعتبار احمرار المغرب غريب، و قد جرب أنه إذا وصلت الحمرة إلى أفق المغرب يطلع قرن الشمس، و منه يظهر ما فى المحكى عن

فقه الرضا (عليه السلام) (٣) من أن «أول وقت الفجر اعتراض الفجر فى أفق المشرق، و هو بياض كيباض النهار، و آخر وقت الفجر أن تبدو الحمرة فى أفق المغرب، و قد رخص للليل و المسافر و المضطر إلى قبل طلوع الشمس»

و كيف كان فقد عرفت التحقيق و كان الأصحاب استفادوا من الاسفار و التجلل و نحوهما ظهور الحمرة المشرقيه، فجعلوها هى الغايه فى وقت الفضيله و إن لم نجدها فى النصوص، و الأمر سهل.

[الجمع بين أخبار الظهرين]

و أما الجمع بين أخبار الظهرين بإرادته الذراع من القامه لما عرفته سابقا من النصوص المتضمنه لذلك، أو بأن المراد مثل الباقي من الظل، و هو مختلف، و لذا اختلفت النصوص فى التقدير المزبور ففيهما ما عرفته سابقا مفصلا، بل الثانى منهما مقطوع بفساده كما لا يخفى على من لاحظ ما تقدم عند قوله: «و المماثله» إلى آخره. مع أن الأول منهما لا يجمع سائر ما سمعته من الاختلاف، و لا يتم فى بعض النصوص المعلوم

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ المستدرک- الباب ٢٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٣-٣ المستدرک- الباب ٢٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

إرادته قامه الإنسان منها، نعم ربما جمع بينها بحمل هذا الاختلاف على الاختلاف في أداء النافلة بحسب البطء و السرعة الطبيعيين و التخفيف و التطويل بشهادته ما دل على اقتطاع هذا الوقت من الفريضة لها، و انه إذا زالت الشمس لم يمنعك من صلاة الظهر إلا سبحتها طالت أو قصرت، و كذلك العصر، و ستعرف تمام الكلام فيه، و يقرب منه حمل ما جاء بالمثل على من أراد التطويل بكثره الدعاء و نحو ذلك، و بالقدمين على من يريد التخفيف، و نحوه ما عساه يقال من أن هذا الاختلاف لاختلاف الاعتبارات و الجهات و المصالح و الضمانم الراجحه، فتأمل جيدا.

هذا كله في وقت الفرائض

[وقت النوافل اليوميه]

اشاره

و أما وقت النوافل اليوميه

[وقت نوافل الظهرين]

ف للظهر من حين تحقق الزوال و تبينه، و عليه يحمل خبر الأصبغ (١) إلى أن يبلغ زياده الفى ء قدمين أى سبعمى الشاخص و للعصر أربعة أقدام أى أربعة أسباعه، و هما الذراع و الذراعان كما هو معلوم، و يومى اليه

صحيح زراره (٢) عن الباقر (عليه السلام) «سألته عن وقت الظهر فقال: ذراع من زوال الشمس، و وقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس»

و ربما كان بينهما تفاوت ما، و لعله لذا جمع بينهما أبو على فيما حكى عنه، فقال: يستحب للحاضر أن يقدم بعد الزوال و قبل فريضه الظهر شيئاً من التطوع إلى أن تزول الشمس قدما أو ذراعاً من وقت زوالها و قيل و القائل السيد أبو المكارم و الحلبي فيما حكى عنه و الفاضلان و العليان على ما حكى عن الميسى منهما، و مال اليه الشهيدان، بل هو صريح الثانى منهما، بل هو ظاهر المبسوط و التهذيب و المحكى عن الإصباح، إذ فى الأول و الثالث الامتداد إلى أن يبقى إلى آخر الوقت قدر أداء الفريضه، و الظاهر إرادتهما وقت المختار، فيكون حينئذ عين المحكى

١- ١ المستدرک- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

عن الجمل و العقود و المهنذب و الجامع، بل فى ظاهر الغنيه الإجماع عليه ما دام وقت الاختيار أو الفضل على القولين باقيا و هو المثل و المثلان و قيل و القائل غير معروف باسمه و نسبه كما اعترف به جماعه يمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة للاجزاء، و لعله الحلبي فى الكافى كما قيل، لكن المحكى عنه كما عرفته أن آخر وقت الظهر عنده للمضطر المثل، و لغيره أربعة أقدام.

و على كل حال ف الأول أشهر بل هو المشهور فتوى و روايه نقلا و تحصيلا، بل قد يشعر بعض ما حكى من عبارات الخلاف الإجماع عليه، للنصوص (١) المستفيضه غايه الاستفاضه، بل لعلها متواتره، بل فى

صحيح ابن مسكان عن زواره (٢) عن الباقر (عليه السلام) بعد أن ذكر الذراع و الذراعين «أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله، فإن لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى الفى ء ذراعا، فإذا بلغ فيئك ذراعا من الزوال بدأت بالفريضة و تركت النافله، و إذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافله»

و نحوه غيره، و

فى التهذيب قال ابن مسكان: «و حدثنى بالذراع و الذراعين سليمان بن خالد و أبو بصير المرادى و حسين صاحب القلانص و ابن أبى يعفور و من لا أحصيه منهم»

و كان المراد أنه أمر بفعل الفريضة دون النافله، أو من غير تأخير إذا بلغ الفى ء ذراعا أو ذراعين، لثلا- يفعل النافله فى وقت الفريضة، أو أنه أمر بتأخير الفريضة ذراعا مثلا- لثلا- يكون وقت النافله وقتا للفريضة، فيلزم فعلها فى وقتها، أو الأمران معا، أو أن المراد أنه جعل ذلك وقتا للنافله كى لا يكون فعلها فيه من التطوع وقت الفريضة، كما يومى اليه

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١٨ و ٢٥ و ٢٦ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

خبر إسحاق بن عمار(١)«و انما جعل الذراع و الذراعان لثلا يكون تطوع فى وقت الفريضة»

و ان احتمال أيضا أحد الوجوه السابقه، بل يمكن تنزيل ما فى

موثق إسماعيل الجعفى (٢)عن الباقر (عليه السلام) أيضا «أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟

قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة لثلا يؤخذ من وقت هذه و يدخل فى وقت هذه»

على ما ذكرنا أيضا إذا جعل الإشاره فيه للفريضة و نافلتها، فيكون المعنى حينئذ أنه لا يجوز تأخير نوافلهما إليهما لثلا يؤخذ من وقت الفريضة للنافله، أو أنه آخر وقتهما إلى المقدارين لتقع النوافل قبل وقتهما، و إن أمكن أن يراد منه أن التحديد بين الفريضتين للتمايز لثلا يؤخذ من وقت إحداهما و يدخل فى وقت الأخرى، أو أنه لا ينبغى تقديم الفريضتين لثلا يقعا فى وقت النافله، لكنهما كما ترى غير صالحين أن يكونا حكمه و عله لذلك.

و كيف كان فالنصوص ظاهره و صريحه فى التحديد المزبور، بل فى بعضها تصريح بالمنع عن النافله بعد ذلك كما سمعت و تسمع فيما لو زاحمت النافله الفريضة، فالأقوى حينئذ الاقتصار فى توقيتهما على ذلك، و بناء صحه فعلهما و لو قضاء على ما ستعرفه من حكم التطوع فى وقت الفريضة.

و أما القول بالامتداد للمثل و المثليين فلم نجد له شاهدا سوى الإجماع المحكى فى الغنيه الذى هو مع شهاده التبع بخلافه لا يحصل منه الظن، لمعارضته بما هو أقوى منه، و سوى إطلاق الأمر بالنوافل الذى لا يدل عليه بالخصوص، و يجب الخروج عنه بما عرفت، و سوى النصوص (٣)المستفيضة الداله على أن المدار على فعل النافله طالت

١-١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢٦ من كتاب الصلاه لكن رواه عن إسحاق عن إسماعيل الجعفى.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٩ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

أو قصرت، بل

قال الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظله و منصور بن حازم في خبر ابن مسكان (١) عنهم جميعا: «كنا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع، فقال لنا أبو عبد الله (عليه السلام): ألا أنبئكم بأبين من هذا؟ قال: قلنا: بلى جعلنا فداك، فقال: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها سبحة، و ذلك إليك إن شئت طولت و إن شئت قصرت»

و نحوه غيره: بل

في خبر أحمد بن محمد بن يحيى (٢) التصريح بعدم اعتبار الأقدام، قال: «كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن (عليه السلام) روى عن آبائك القدم و القدمين و الأربع و القامة و القامتين و ظل مثلك و الذراع و الذراعين، فكتب (عليه السلام) لا القدم و لا- القدمين، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين و بين يديها سبحة، و هي ثمان ركعات إن شئت طولت و إن شئت قصرت ثم صل الظهر»

و هي كأول أيضا لا- تدل على خصوص المثل و المثلين، بل قضيتها و إن زاد، فالأولى حملها على إرادته بيان المتعارف في وقوع النافله، و أن ما ورد من التحديد بالقدمين و الأربعة لأطول ما تقع فيه، فيكون المقصود منه رفع ما يوهمه التحديد المزبور من لزوم الانتظار حتى لو فرغ منها قبل ذلك، لا أن المراد الأذن في تطويلها زائدا على ذلك.

و لقد أجاد الشيخ بعد نقله هذه المكاتبه في قوله: «إنما نفى القدم و القدمين لئلا يظن أن ذلك وقت لا يجوز غيره» على أنها معارضة ب

مكاتبه عبد الله بن محمد (٣) «جعلت فداك روى أصحابنا عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام) انهما قالا: إذا زالت

١- ١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة، و جملة «قال: قلنا: جعلنا فداك» ليس في الوسائل و الكافي و انما ذكرت في الاستبصار.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب المواقيت - الحديث ١٣ لكن رواه عن محمد بن أحمد بن يحيى.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢٨ من كتاب الصلاة.

الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أن بين يديها سبحة، إن شئت طولت و إن شئت قصرت، و روى بعض مواليك عنهما أن وقت الظهر على قدمين من الزوال، و وقت العصر على أربعة أقدام من الزوال، فان صليت قبل ذلك لم يجزك، و بعضهم يقول: يجزئ و لكن الفضل في انتظار القدمين و الأربعة أقدام، و قد أحببت جعلت فداك أن أعرف موضع الفضل في الوقت، فكتب القدمان و الأربعة صواب جميعاً»

و هو كالصريح فيما ذكرنا من أن المقصود بتلك الأخبار رفع توهم لزوم مراعاة الحد المزبور، كما يومى إليه ما فى الخبر الأول «كنا نقيس الشمس بالمدينه بالذراع»

و ما فى هذا الخبر أيضا حيث نقل عن بعض مواليه أنه لا يجزئ التقديم على القدمين.

و سوى (١) ما فى المعتبر من الاستدلال عليه بما فى

خبر زراره (٢) و عبد الله ابن سنان (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «كان حائط مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) قامه، فإذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر، و إذا مضى من فيئه ذراعان صلى العصر»

بناء على أن الحائط كان ذراعاً، قال: فحينئذ ما روى من القامه و القائمين جار هذا المجرى، للنصوص (٤) الداله على إرادته الذراع من القامه، و بهذا الاعتبار يعود كلام الشيخ لفظياً، و فيه منع أن الحائط كان مقدار ذراع، بل فى ذيل هذا الخبر لفظ «من» و لفظ «من» فى صدره ما يدل (٥) بظاهره على خلاف ذلك و انه كان قامه إنسان كما صرح به فى المحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) (٦) و يومى إليه زياده على ذلك ذكر استحباب ذلك فى أحكام المساجد تأسيا بالنبي (صلى الله عليه و آله)،

١-١ قوله قدس سره: «و سوى ما فى المعتبر» إلخ عطف على قوله: «سوى الإجماع».

٢-٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢٥ من كتاب الصلاة.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٨ من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٤.

٥-٥ هكذا فى النسخه الأصلية و الأولى أن يكتب لفظ «مما يدل» بدل «ما يدل».

٦-٦ فقه الرضا عليه السلام ص ٣.

و إطلاق لفظ القامه مرادا بها الذراع فى بعض الأحوال لا يقتضى حملها عليه و مخالفه ما هو المنساق منها أينما وقعت.

و لقد أجاد فى الذكرى حيث قال: «و من أين يعلم أن هذه القامه مفسره لتلك القامه؟ و الظاهر تغايرهما بدليل قوله: «فإذا مضى من فيئه ذراع» و لو كان الذراع نفس القامه لم يكن للفظ «من» هنا معنى» قلت: بل ياباه

خبر إسماعيل الجعفى (١) أيضا عن أبى جعفر (عليه السلام) المسؤول فيه عن اختلاف الجدار قصرا و طولا بعد التحديد بالذراع من فيئه و الذراعين، فقال: «كان جدار مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) يومئذ قامه»

و هو كما ترى بعيد عن حمل القامه على الذراع كما أشرنا إليه سابقا، على أن ذلك بعد التسليم يقتضى أفضليه وقوع الظهر للمثل و العصر للمثلين من غيرهما من الأوقات، لاستمرار مواظبه النبى (صلى الله عليه و آله) عليه، و كأنه مقطوع بعدمه بملاحظه نصوص الأقدام (٢) و غيرها التى لا تنطبق على ما ذكره، مع أنها واضحه الانطباق على الذراع و الذراعين كما عرفته سابقا، بل هو كذلك بالنسبه إلى الظهر.

و سوى ما فى الروضه من أن المنقول من فعل النبى و الأئمه (عليهم السلام) و غيرهم من السلف فعل نافله صلاه العصر قبل الفريضه متصله بها، و على تقدير الأقدام لا يجتمع فعل صلاه العصر فى وقت فضيلتها الذى هو بعد المثل، و فعل النافله متصله بها، بل لا بد من الانفصال، ثم قال: و المروى (٣) ان النبى (صلى الله عليه و آله) كان يتبع الظهر من سنه العصر و يؤخر الباقي إلى أن يريد صلاه العصر، و ربما أتبعها بأربع و ست و آخر الباقي، و هو السرفى اختلاف المسلمين فى أعداد نافلتيهما، و لكن

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٢٠ و ٢٨ و ٢٩ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

أهل البيت (عليهم السلام) أدري بما فيه، وفيه مع اختصاصه ببعض نافله العصر منع اعتبار التأخير عن المثل في فضيله العصر، بل ظاهر نصوص الأذرع والأقدام وغيرهما خلافه، وان النبي (صلى الله عليه وآله) كانت عادته فعلها بالأربعة أقدام من قامه الإنسان، ونصوص القامه مع موافقتها للمحكي عن الشافعي وأصحابه يمكن أن يراد منها الذراع كما كشفت عنه النصوص الأخرى، وانه كان متعارفاً إطلاقاً على الذراع من ظل قامه الإنسان، بل هو كاد يكون صريح مرسله يونس الطويله (١) ودعوى ضعف النصوص المتضمنه لذلك، فلا يخرج بسببها عن المنساق إلى الذهن عند الإطلاق يدفعها شهاده القرائن بصحتها كذكرها في الكتب المعتمده وتعددتها، وروايه أمثال هؤلاء الأعيان لها، وفيهم بعض من روى القامه والقامتين كعمر بن حنظله، ومعروفه قصد التعريض بها على العامه حيث فهموا من القامه خلاف ذلك، على انها انما تضمنت بيان الموضوع الذي يكتفى فيه بالظن أو ما هو حكمه حكم الموضوع، و

قوله (ع) في بعض أخبار القامه والقامتين (٢): «وذلك المساء»

مشيراً إلى القامتين لا يستلزم إرادته قامه الإنسان، لمنع عدم صدقه مع مضى الذراعين، وكون الشاخص الذي يقاس به الوقت في ذلك معروفاً بالذراع - فإذا أريد من القامه ذلك رجع إلى المثل والمثلين أيضاً - يدفعه عدم ظهور في أخبار القامه، بل ولا إشعار بإرادته التقدير بها بالنسبه إلى مثل هذا الشاخص، إذ يمكن إرادته التقدير بها بالنسبه إلى ظل الإنسان، و

قوله (عليه السلام) في خبر أبي بصير (٣): «كم القامه؟» فقال: ذراع، إن قامه رحل رسول الله (صلى الله عليه وآله) كانت ذراعاً»

لا دلالة فيه على التقدير بها من ظل الرحل، بل أقصاه

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٤ من كتاب الصلاة.

الدلالة على إرادته ذراع من لفظ القامه، و تأخير النبي (صلى الله عليه و آله) بعض نافله العصر إلى أن يريد صلاتها لا يقتضى أنه (صلى الله عليه و آله) كان يصلها بعد المثل حتى يستلزم وقوعها بعد المثل، بل لعله كان يؤخر العصر إلى بلوغ الظل أربعه أقدام، ضروره زياده هذا الوقت على فعل النافله، إذ الظاهر انه كان يبلغ ساعه نجوميه تقريبا، كما أن القدمين الأولين كذلك، و ستمتع إن شاء الله تمام البحث فى ذلك.

و سوى ما يقال: من إن الحكمه فى توسعه الفضل إلى المثل و المثلين بسبب النافله كى يمتد وقتها، و فيه منع واضح، بل هو قول بغير علم، و تقول على الشارع بغير إذن.

و من ذلك كله يظهر لك ضعف القول الثالث، أى امتداد وقت النافله بامتداد وقت أجزاء الفريضة و إن مال إليه فى الذخير، إذ هو- مع أنه مجهول القائل كما قيل، و لعله كذلك، لأنه لم ينسب إلا إلى الحلبي، و قد عرفت أنه انما قال بالامتداد إلى آخر الوقت، و إن آخر الوقت عنده الأربعه للمختار، و المثل للمضطر، و لعله لذا نفى الخلاف فى المحكى عن السرائر عن خروج وقت النافله إذا صار المثل و المثلان- لا شاهد له، بل الشواهد على خلافه، و الأخبار^(١) الداله على كون النافله بمنزله الهديه، فكل وقت صالح لها- مع قصورها عن المقاومه لغيرها من وجوه، و مقطوعيه عدم العمل على ظاهرها مطلقا- يمكن تنزيلها على إرادته عدم سقوط النافله بخروج وقتها، بل غيره صالح لفعلها كالفرائض و لو قضاء، لأنها بمنزله الهديه، و ليست هى كباقي النوافل الموقته التى تذهب بذهاب وقتها، لا- أن المراد منها صلاحيه سائر الأوقات لأدائها، و كيف و النصوص يمكن دعوى تواترها فى كونها موقته، و أن وقتها غير ذلك، و من العجيب استفاده جواز تقديم النوافل على أوقاتها من هذه الأخبار التى وصفها فى المعبر بالندره،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ و ٧ و ٨ من كتاب الصلاه.

و فى الذكرى بعدم الشهره كما ستسمعه إن شاء الله. و أما ما فى

موثق سماعه(١) عن الصادق (عليه السلام) - الذى ذكره بعض الأصحاب فى مسأله التطوع وقت الفريضة «و الفضل إذا صلى الإنسان وحده أن يبدأ بالفريضة إذا دخل وقتها، فيكون فضل أول الوقت للفريضة، و ليس بمحظور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت إلى قريب من آخر الوقت»

قيل: و كذا رواه فى

الكافى (٢) بتفاوت ما، و فيه «موسع أن يصلى الإنسان فى أول دخول وقت الفريضة بالنوافل إلا أن يخاف فوت الفريضة»

- فمع احتمال إرادته وقت الفضل لا الاجزاء كما يومى اليه صدره ظاهر أو صريح فى خروج ذلك عن التوظيف الذى هو محل النزاع، بل أقصاه الدلاله على جواز التطوع فى وقت الفريضة و لو على جهه القضاء للنوافل، أو صلاه غير الرواتب، و هى مسأله أخرى تسمع الكلام فيها إن شاء الله و فيما يعارض هذا الخبر و الترجيح بينهما.

ثم ان ظاهر أكثر النصوص إن لم يكن جميعها اختصاص النافله بالقدمين و الأربعة بمعنى فعل الفريضة بعد القدمين و الأربعة، لا أنه يستثنى منها مقدار فعلهما أيضا حتى يكون القدمان وقتا للظهر و نافلتها، و الأربعة كذلك، نعم يستفاد من النصوص (٣) استحباب تعجيل النافله و تخفيفها ما استطاع محافظه على أول الوقت، و مكاتبه عبد الله ابن محمد (٤) سؤلها يدل على استحباب انتظار القدمين و الأربعة لا جوابها، كما أن قوله فى

مكاتبه محمد بن الفرج (٥) المضمرة «إذا زالت الشمس فصل سبحتك، و أحب أن يكون فراغك من الفريضة و الشمس على قدمين، ثم صل سبحتك، و أحب أن يكون فراغك من العصر و الشمس على أربعة أقدام»

محمول على إرادته عدم الزيادة لا النقصه،

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥ و ٣٧ من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢٨ من كتاب الصلاه.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٢٩ من كتاب الصلاه.

وإلا- فهي أشد جبا كما يظهر من النصوص الأخرى (١) و مواظبه رسول الله (صلى الله عليه و آله) على ذلك كما يظهر من أخبار الجدار (٢) وغيرها لعلها كانت لحكمه أخرى من اجتماع الناس أو قصد إظهار التوسعه أو غير ذلك مما هو (صلى الله عليه و آله) و الله أعلم به، هذا على المختار من التقدير بالأقدام.

أما على المثل فعن المبسوط استثناء قدر الفريضتين كما فى معقد إجماع الغنيه و ما حكى عن المهذب و غيره، و كأنه متعين بناء على أنهما غايه المختار، ضروره عدم جواز تأخيرهما عنهما اختيارا، اللهم إلا أن يجعللا لابتداء تضييقه، و هو خلاف ظاهرهم هناك، لكن فى المسالك أن ظاهر الأصحاب أن الوقت بأجمعه للنافله، و يحتمل استثناء قدر الفريضة، و فى الذكرى و غيرها ردا على ما سمعته عن المبسوط أن الأخبار لا تساعد، لكنهما معا محل للنظر، نعم فى مفتاح الكرامه أن الشيخ فى المبسوط و الجمل و الإصباح لم يستثن قدر فريضة العصر من المثل، قال فى المبسوط: «و نوافل العصر ما بين الفراغ من فريضة الظهر إلى خروج وقت المختار» قلت: يمكن منع ظهور العبارة فيما ذكر، و لو سلم حكم عليها غيرها من عباراته، و كذلك النصوص أيضا إن كانت مثلها، خصوصا بعد ما كان فى

قويه سماعه (٣) منها «و ليس بمحذور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت إلى قريب من آخره»

و الأمر عندنا سهل بعد أن عرفت ضعف تحديد النوافل بذلك، و الله أعلم.

[مزاحمه النافله الفريضة لو تلبس بها فى الوقت]

و على كل حال فان خرج وقت النافله و قد تلبس منها أى النافله و لو بركعه زاحم بها الفريضة و أتمها فى وقتها أداء كما فى الدروس و الذكرى و البيان تنزيلا لها منزله صلاه واحده أدرك ركعه واحده منها مخففه جمعا بين الحقين و محافظه على

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

أول الوقت للفريضة الذى من أجله أمر بالتخفيف ما استطاع حال عدم المزاحمة فضلا عنها، و المراد بتخفيفها هنا الاقتصار فيها على أقل المجزئ كالحمد و تسبيحه واحده فى الركوع و السجود كما عن جماعه التصريح به، بل مر سابقا فى

بعض النصوص (١) الأمره بركعتين خفيفتين بين المغرب أنه قيل: يا رسول الله «ما معنى خفيفتين؟ قال:

يقرأ فيهما الحمد وحدها»

كما انه ورد ذلك فى صلاه الليل (٢) أيضا، بل ربما حكى عن بعض المتأخرين إيتار الصلاه جالسا لو تأدى التخفيف به، و كأنه مال إليه فى المدارك و إن كان فيه نظر، و لذا تأمل فيه فى المسالك، بل ربما تأمل بعض الناس فى أصل اعتبار التخفيف، لإطلاق النص و بعض الفتاوى، و فيه أنه يمكن إشعار القدم و نصفه فى الموثق (٣) بالتخفيف، على أن فيه مسارعه إلى فعل الواجب، هذا كله بناء على عدم حرمة التطوع وقت الفريضة و على عدم حرمة تأخير الفريضة عن الوقت الأول، و إلا فعليهما يتعين القول بالتخفيف، خصوصا على الأول اقتصارا على المتيقن، سيما مع قصور الموثق عن المقاومه لو كان فيه دلالة.

[فى ابتداء بالفريضة لو لم يتلبس بالنافله فى وقتها]

و إن لم يكن صلى شيئا بدأ بالفريضة و ترك النافله بلا خلاف أجده فيه سيما بين المتأخرين، بل عن مجمع البرهان الإجماع عليه، ل

قوله (عليه السلام) (٤): «من أدرك من الوقت ركعه فقد أدرك الوقت كله»

و النهى عن التطوع وقت الفريضة (٥) و لما يأتى فى مزاحمه صلاه الليل الصبح، و لما فى

موثق الساباطى (٦) عن أبى عبد الله (عليه السلام)

١- ١ المستدرک- الباب- ١٥- من أبواب بقیه الصلوات المندوبه- الحدیث ٢ من کتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٦- من أبواب المواقیت- الحدیث ١ من کتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب المواقیت- الحدیث ١ من کتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب المواقیت- الحدیث ٤ مع اختلاف فى اللفظ.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب المواقیت من کتاب الصلاه.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب المواقیت- الحدیث ١ من کتاب الصلاه.

«للرجل أن يصلى الزوال ما بين زوال الشمس إلى أن يمضى قدماً و إن كان قد بقى من الزوال ركعه واحده، أو قبل أن يمضى قدماً أتم الصلاة حتى يصلى تمام الركعات، و إن مضى قدماً قبل أن يصلى ركعه بدأ بالأولى و لم يصل الزوال إلا بعد ذلك، و للرجل أن يصلى من نوافل الأولى ما بين الأولى إلى أن يمضى أربعه أقدام، فإن مضت الأربعة أقدام و لم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلى النوافل، و إن كان قد صلى ركعه فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلى العصر، و قال: للرجل أن يصلى إن بقى عليه شىء من صلاه الزوال إلى أن يمضى بعد حضور الأولى نصف قدم، و للرجل إذا كان قد صلى من نوافل الأولى شيئاً قبل أن يحضر العصر فله أن يتم نوافل الأولى إلى أن يمضى بعد حضور العصر قدم، و قال: القدم بعد حضور العصر مثل نصف قدم بعد حضور الأولى فى الوقت سواء»

الحديث.

و المناقشه فى سنده بعد انجباره و اعتضاده لا يلتفت إليها، خصوصاً بعد كونه من قسم الموثق الذى هو حجه عندنا، و سهوله الأمر فيما تضمنه، إذ هو إما محافظه على سنه لم يتضيق وقت فريضتها، أو نهى عن التطوع وقت الفريضه مما هو مستفاد من غيره، كما أن اشتماله على تسميه ما قبل الظهر من النوافل بالزوال و ما بعدها بنوافل الأولى - و الظاهر إرادتها منها، و على ما لم نعثر على من أفتى به كما اعترف به فى الذكرى و ان استحسنة هو فيها من اشتراط المزاحمه بأن لا- يمضى بعد القدمين أو الأربعة أقدام نصف (١) قدم أو قدم، بناء على أن حضور الأولى عباره عن القدمين، و حضور العصر عباره عن الأربعة بقريه ما تقدم فى البعض، و ربما احتمل المثل و المثان معهما أيضاً، و على تعليق المزاحمه على صلاه شىء من النوافل مما يشمل الأقل من ركعه المصرح به فى جامع المقاصد كظاهر غيره بعدم اعتبار غيرها حتى الركوع الذى ربما

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصحيح «إلا نصف قدم أو قدم».

قيل بتحقيق مسماها به، و إن كان التحقيق خلافه كما أشبعنا الكلام فيه في بحث الخلل، فلاحظ. و على قوله (ع): «أو قبل أن يمضى قدما» مما لم يتضح معناه - غير قادح أيضا بعد ظهور المقصود منه و إن ساء التعبير كما هو الغالب فيما يرويه عمار، و بعد صراحته في العصر، و لا قائل بالفرق، و إمكان استفاده المطلوب من قوله (ع) فيه بعد: «و إن مضى قدما» إلى آخره. كما يومی اليه ما في المدارك من دعوى صراحه الخبر المزبور بسبب اقتضاره في نقله له على هذه الشرطيه دون قوله: «فإن بقى» و الاجمال منها مع أنه إن لم يكن ترديدا منه أو سهوا من الأقلام و ان العبارة «صلی» مكان «بقی» و يكون «أو» سهوا يمكن أن يكون المراد أنه إن بقى من الزوال: أى ما قبل فرض الظهر من النوافل قدر ركعه، أو الزوال هنا الوقت من الزوال إلى قدمين، و على التقديرين قوله (عليه السلام): «أو قبل أن يمضى» تعبير عنه بعبارة أخرى للتوضيح.

و الظاهر كما في الذكرى و الدروس و غيرهما اختصاص المزاحمه بغير الجمعة، لكثرة الأخبار (١) بضيقها، و لظهور خبر عمار الذى هو الأصل في المقام في غيرها، لكن هل يختص بذلك الجمعة أو الصلاة يوم الجمعة؟ احتمالان ذكرهما في الروض، قال:

و يدل على الأول خبر زراره (٢) عن الباقر (عليه السلام) و ظاهر خبر إسماعيل بن عبد الخالق (٣) الثانى، و هو في محله، كما أن ما فيه و جامع المقاصد من أنه لو ظن ضيق وقت الفضيله فصلى الفرض ثم تبين بقاؤه فالظاهر أن وقت النافله باق كذلك أيضا، لإطلاق الأدله، و ظهور عدم اعتبار السبق في كونها أداء و إن كان هو معتبرا في نفسها، و مثله الناسى و غيره ممن كان معذورا في تقديم الفرض مع فرض بقاء وقت النافله، إلا أن الأولى نيه القربه المطلقه، بل قيل بأولويه عدم فعلها أصلا، حيث يكون فعل

١-١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة الجمعة من كتاب الصلاة.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة الجمعة - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة الجمعة - الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

فريضه، كنافله الظهر لأنه من التطوع وقتها حينئذ، والاستثناء مختص بحكم التبادر من النص و الفتوى بفعلها فى وقتها قبل فريضتها و إن كان لا يخلو من نظر.

[فى عدم جواز تقديم نوافل الظهرين على الزوال]

و لا- يجوز تقديمها أى النوافل على الزوال لظهور النصوص و الفتاوى فى توقيتها بذلك كما عن كشف اللثام الاعتراف به، فيقتصر عليه، ضروره أن الصلاه وظيفه شرعيه فيقف إثباتها على مورد النقل، و المنقول فعلها بعده، و ل

صحيح ابن أذينه(١) عن عده أنهم سمعوا أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يصلى من النهار حتى تزول الشمس، و لا من الليل بعد ما يصلى العشاء حتى ينتصف الليل»

و

صحيح زراره(٢) عنه (عليه السلام) أيضا «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) لا- يصلى من الليل شيئا إذا صلى العتمه حتى ينتصف الليل، و لا يصلى من النهار حتى تزول الشمس»

لكن فى خبر ابن مسلم (٣) المروى فى الكافى و التهذيب عن الباقر (عليه السلام) جواز تعجيل نافله الزوال صدر النهار إذا علم انه يشتغل عنها فيه، و

خبر عمر بن يزيد(٤) عن الصادق (عليه السلام) «اعلم ان النافله بمنزله الهديه، متى أتى بها قبلت»

و نحوه

خبر ابن عذافر(٥) عنه (عليه السلام) أيضا مع زياده «فقدم منها ما شئت و آخر منها ما شئت»

و يقرب منهما

خبر على بن جعفر(٦) عن أخيه المروى عن قرب الاسناد «نوافلكم صدقاتكم، فقدموها أنى شئتم»

و

قال إسماعيل بن جابر(٧) لأبى عبد الله (عليه السلام): «انى أشغل قال: فاصنع كما نضع، صل ست ركعات إذا كانت الشمس فى مثل موضعها من صلاه العصر، يعنى

- ١-١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٣٠ من كتاب الصلاة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ من كتاب الصلاة.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٩ من كتاب الصلاة.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

ارتفاع الضحى الأكبر، واعتد بها من الزوال»

و

القاسم بن الوليد الغساني (١) قال له (ع) أيضا: «جعلت فداك صلاة النهار صلاة النوافل في كم هي؟ قال: ست عشره في أى ساعات النهار شئت أن تصلبها صليتها إلا أنك إذا صليتها في مواقيتها أفضل»

و في

مرسل ابن الحكم (٢) عنه (عليه السلام) أيضا قال لى: «صلاة النهار ست عشره ركعه أى النهار شئت، إن شئت فى أوله و إن شئت فى وسطه و إن شئت فى آخره»

و

خبر عبد الأعلى (٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن نافله النهار قال: ست عشره ركعه متى ما نشطت، إن على بن الحسين (عليهما السلام) كانت له ساعات من النهار يصلى فيها، فإذا شغله ضيعة أو سلطان قضاها، إنما النافله مثل الهدية متى أتى بها قبلت»

و في

صحيح زراره (٤) عن أبى جعفر (عليه السلام) «ما صلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) الضحى قط، قال: فقلت له: أ لم تخبرنى أنه كان يصلى فى صدر النهار أربع ركعات؟ قال: بلى أنه كان يجعلها من الثمان التى بعد الظهر»

و المراد بالظهر هنا الزوال، و فى

خبر أبى البخترى (٥) المروى عن كتاب التوحيد عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) فى حديث «ان أمير المؤمنين (عليه السلام) فى صفيين نزل فصلى أربع ركعات قبل الزوال»

الحديث. و فى

خبر معاوية بن وهب (٦) قال: «لما كان يوم فتح مكة ضربت على رسول الله (صلى الله عليه و آله) خيمه سوداء من شعر بالأبطح، ثم أفاض عليه الماء من جفنه يرى فيها أثر العجين ثم تحرى القبلة ضحى، فركع ثمان ركعات لم يركعها رسول الله (صلى الله عليه و آله) قبل ذلك و لا بعد».

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاة.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

لكن الأخير و سابقه كما ترى لا- دلالة فيهما على الراتبه، بل ما فى صحيح زراره يدل على أن ذلك من التى ليست صلاه الضحى أيضا، كما أن كون أمير المؤمنين (عليه السلام) فى صفتين مسافرا و لم يعلم نيه الإقامه منه شاهد آخر على أن الأربعة ليست من نوافل الزوال أيضا، بل لعل ما فى صحيح زراره من اعتداد النبى (صلى الله عليه و آله) بالأربعة من نافله الزوال محمول على يوم الجمعة أو الاستغناء بها عنها لبعض العوارض، لا أنها هى مقدمه بقرينه ظهور لفظ «كان» فيه فى الاستمرار الذى يشهد باقى النصوص المتضمنه لفعله (صلى الله عليه و آله) بخلافه، على أنه لا ريب فى مرجوحته على تقدير جوازه، و لا يستمر عليه، و خبر عبد الأعلى يحمل إن لم يكن ظاهره على إرادته القضاء كما يشهد له ما حكاه من فعل على بن الحسين (عليهما السلام)، إذ احتمال إرادته مطلق الفعل من القضاء بعيد و لا داعى اليه، و منه حيثئذ يعلم أن مرادهم (عليهم السلام) فى التشبيه لها بالهديه بيان الحكمه فى قضائها، أو بيان صلاحيه مطلق الوقت لماهيه النافله، لا أن صاحبه الوقت منها تقدم على وقتها لذلك، و أخبار ابنى يزيد و عذافر و على بن جعفر (عليهما السلام) لا- تأبى الحمل على ذلك، ضروره عدم صراحتها بل و لا ظهورها فى الرواتب، خصوصا الأول و الثالث، و إلا لجاز فعل الراتبه فى كل وقت حتى الليل، و هو معلوم البطلان، و خبر ابن مسلم محمول على ما عرفت أيضا من إرادته صلاه مقدار الراتبه إذا علم اشتغاله عنها فى وقتها عوضا عنها، كما يشعر به لفظ «من» فى خبر ابن جابر، بناء على إرادته البدليه منها، بل الظاهر إرادته فعل هذا المقدار من النافله المطلقه التى يستحب للإنسان فى كل وقت فعلها من البدليه، لا أنه بدل مشروع بالخصوص بحيث لا يصح معه الإتيان بالمبدل عنه إذا اتفق ارتفاع المانع مثلا، ضروره كون المراد ما فى أيدى الناس من الاشتغال بطاعه عند فوات طاعه أخرى، فالبدليه فيها عرفيه لا شرعيه، و لهذه المناسبه مع التماثل فى الصوره سميت نافله زوال مقدمه.

كل ذلك لقوه تلك الأدله على أن النوافل من الموقت المعتضده بالفتاوى بحيث لا يصلح ما سمعت لمعارضته بوجه من الوجوه، خصوصا بعد عدم الفتوى به من أحد، نعم ظاهر التهذيب العمل بخبر ابن مسلم السابق، و جعل فى الذكرى و الدروس جوازه مطلقا وجها، و عن المقدس الأردبيلى استظهاره، و كأنه مال اليه تلميذه و الأستاذ الأكبر فى حاشيته على المدارك، بل فى الذكرى، و لا- ينافى ذلك حديث الاشتغال، لإمكان إدراك ثواب فعلها فى الوقت مع العذر لا مع عدمه، و التحقيق ما عرفت، و به ينكشف المراد من تلك الأخبار التى بسببها مالوا إلى ذلك، سيما خبر الغشاني و مرسل ابن الحكم منها، للتصريح بالأفضليه فى أولهما و التخيير فى ثانيهما، و لو لا أن الحكم من الضروريات عندنا أو قريب منها و تطويل البحث فيه صرف للعمرفى غير ما أعد له لأكثرنا من الشواهد على فساد ذلك، و الله أعلم.

و لا- فرق فيما ذكرنا بين الأيام كلها إلا يوم الجمعة فيجوز التقديم، أو يرجح لما ستعرفه فى محله إن شاء الله و تعرف أيضا انه يزداد فى نافلتها أربع ركعات، اثنتان منها للزوال فيكون المجموع عشرين ركعه، و الله الموفق.

[فى بيان وقت نافله المغرب]

و نافله المغرب أربع ركعات بعدها كما عرفته مفصلا، و يمتد وقتها من بعد المغرب فى المشهور بين المتأخرين كما فى الدروس إلى ذهاب الحمرة المغربيه بمقدار أداء الفريضة المسماه بالشفق، بل فى البيان و الذخيره دعوى الشهره عليه من غير تقييد، بل فى المدارك هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا، بل فى المعتبر نسبته إلى علمائنا، بل فى ظاهر الغنيه و صريح بعض شروح الجعفرية، كما عن المنتهى الإجماع عليه، لأنه المعهود من فعلها من النبى (صلى الله عليه و آله) و غيره، و المنساق مما ورد فيه من النصوص (١) بل قد عرفت فيما مضى التصريح فى غير واحد من الأخبار بضيق

وقت المغرب، و أنه يخرج بذهاب الحمرة فضلا عن نافلتها، و لعله إلى ذلك كله أو بعضه أشار في المعبر في استدلاله على المطلوب بأن ما بين صلاة المغرب و ذهاب الحمرة وقت يستحب فيه تأخير العشاء، فكان الإقبال فيه على النافلة حسنا، و عند ذهاب الحمرة يقع الاشتغال بالفرض، فلا يصلح للنافله، إلى آخره. قيل و يدل عليه أيضا أو يشهد له الأخبار(١)الناطقه بأن المفيض من عرفات إذا صلى المغرب في المزدلفه يؤخر النافلة إلى ما بعد العشاء، كما انه استدل عليه أيضا بالنهي عن التطوع في وقت الفريضة.

و نوقش في الأخير بأن المراد ضيق وقت الفريضة، و بأن الرواتب مستثناه من ذلك، و إلا لامتنع فعلها هنا قبل ذهاب الحمرة، بناء على دخول وقت العشاء بعد مضي ثلاث ركعات من الغروب، كما أنه قد يناقش في الأول أيضا بأن ذلك لعله لاستحباب الجمع فيها المفسر بعدم توسط التطوع، و بمعارضته ب

صحيح أبان بن تغلب (٢)قال: «صليت خلف أبي عبد الله (عليه السلام) المغرب بالمزدلفه، فلما انصرف أقام الصلاة فصلى العشاء الآخرة لم يركع بينهما، ثم صليت معه بعد ذلك بسنه فصلى المغرب ثم قام فتنفل بأربع ركعات، ثم أقام فصلى العشاء الآخرة»

بل قيل

و خبر رجاء بن أبي الضحاك (٣)«ان الرضا (عليه السلام) إذا صلى المغرب و سلم جلس في مصلاه يسبح الله و يحمده و يكبره و يهلله ما شاء الله ثم يسجد سجدتي الشكر ثم يرفع رأسه فلم يتكلم حتى يقوم و يصلى أربع ركعات بتسليمتين»

و كأنه لذلك كله أو بعضه مال في المدارك تبعا للشهيد في الذكرى و الدروس إلى امتداد وقتها بامتداد وقت الفريضة، لأنها تابعة لها كالوتيره، و ان كان الأفضل المبادره بها، و استجوده في كشف اللثام، لكنه

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الوقوف بالمشعر من كتاب الحج.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٥ من كتاب الحج.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢٤ من كتاب الصلاة.

كما ترى، بل قد عرفت نفى الخلاف عن عدمه فى الظهرين، و لا قائل بالفصل كما اعترف به فى الرياض، و استثناء الرواتب مطلقا من إطلاق النهى عن التطوع وقت الفريضة مخالف لظاهر النصوص (١) و الفتاوى، كدعوى إرادته وقت ضيق الفريضة، و القول بأنه لولا- ذلك لما جازت الراتبه فى مثل الظهرين و المغرب بناء على دخول وقت العشاء قبل ذهابها بمكانه من الفساد، ضروره عدم استلزام استثناء خصوص هذا الوقت من ذلك الجواز مطلقا خصوصا فى مثل العشاء الذى قد عرفت مرجوحه وقوعه جدا قبل الذهاب، فكان وقته الذى ينسب اليه و ينساق إلى الذهن من إطلاق الإضافة ما عدا ذلك، على أنك قد عرفت فيما مضى النصوص (٢) المعمله لضرب أوقات نوافل الظهرين بأنه لئلا- يكون تطوع فى وقت الفريضة، و حاصله أنه بضرب الشارع هذا الوقت للنافله صار كأنه لا يقال له تطوع فى وقت الفريضة، فتأمل جيدا. و صحيح أبان لا صراحه فيه، بل و لا ظهور بأن فعله (ع) النافله كان بعد ذهاب وقتها، و لا بأنه فعلها أداء، بل لعله فعلها قضاء بناء على عدم الحرمة، على أنه معارض بغيره، و يأتى إن شاء الله عند ذكر الأمكنه التى يستحب فيها الجمع و الأزمنه ما يفيد فى المقام، كما انه ستعرف إن شاء الله تمام البحث فى الحرمة و الكراهه، إنما البحث هنا و نظائره من حيث التوظيف المجرد عن الحرمة أو الكراهه الذى لا ريب فى عدم ثبوته هنا زائدا على ذهاب الحرمة، فلا يتوهم بناء ما هنا على ذلك على كل حال، و الله أعلم.

و حينئذ فإن بلغ ذلك و لم يصل النافله أجمع و لا ركعه منها بل و لا ابتدأ بها تركها و بدأ بالفريضة و إلا كان من التطوع وقت الفريضة، ضروره صيرورتها

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ و ١٨ و ١٩ و ٢٥ و ٢٦ و الباب ٣٥ منها من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١٩ و ٢٥ و ٢٦ من كتاب الصلاة.

قضاء على المختار، فيجرب فيها ما تسمعه في المسألة الآتية، أما لو كان قد شرع في ركعه من الأربع قبل خروج الوقت فخرج فعن ابن إدريس إتمام الأربع، و لعله للقياس على نوافل الظهرين، و هو مع انه حرام عندنا مع الفارق، لمزاحمه كل منهما فريضة لا- فريضة أخرى، و فيه زياده على الأصل بناء على تعليق المزاحمه هناك على الركعه، و هنا على مجرد الشروع، و من هنا قيل إنه لا وجه له إلا أن يكون إجماعاً، و هو ضعيف جداً، لاشتغال خلافه بين الأصحاب كما في الذخيره و ان اختلفوا في إطلاق الحكم كما هنا و القواعد و الإرشاد و التحرير و المنتهى، أو تقييده بما إذا لم يكن شرع في ركعتين منها، و إلا فيكملهما خاصه، أولتين كانتا أم أخيرتين كما ذكرهما الشهيدان و غيرهما، و لعل وجه النهي عن إبطال العمل، و في الرياض هو حسن إن قلنا بتحريمه مطلقاً، و إن خصصناه و قلنا بكرهته في النافله كما عليه الشهيد الثاني رحمه الله أو مطلقاً كما عليه هؤلاء الجماعه أشكال الاستثناء، لعموم أدله تحريم النافله في وقت الفريضة، و الابطال لا- يستلزم غير الكراهه، و هى بالإضافه إلى التحريم مرجوحه بل منفيه لاختصاصها بما إذا لم يعارضها حرمه، و قد عارضها في المسألة لعموم الأدله على الحرمة، إلا أن يمنع و يدعى اختصاصها بحكم التبادر بابتداء النوافل في وقت الفريضة لا عدم وقوعها فيه مطلقاً و هو غير بعيد، فما قالوه حسن سيما على المختار من عموم تحريم الابطال للنوافل أيضاً، ثم قال: و ربما يشكل لو علم قبل الشروع فيها بمزاحمتها الفريضة في الأثناء، لقوه شمول أدله حرمه النافله في وقت الفريضة لمثل هذا، و فيه أنه لا- وجه للجزم بحسنه بناء على التحريم، ضروره حصول التعارض بين ما دل على حرمه الابطال و بين ما دل على حرمه التطوع في وقت الفريضة، و لا ريب في رجحان الثاني إن لم نقل بعدم صلاحية الأول لمعارضته، ضروره اقتضائه البطلان، فلا إبطال، فتأمل. و أما ترجيح الأول بظهور الثاني في ابتداء النوافل فيه لا في نحو المقام فبعد تسليمه يقتضى عدم الفرق بين حرمه

الابطال و كراهته، بل و يقتضى عدم الإشكال أيضا فيما ذكره أخيرا من أنه لو علم قبل الشروع إلى آخره. إذ علمه بعد عدم شمول الأدله له غير مؤثر قطعاً، فالتحقيق بناء المسألة على شمول أدله حرمة التطوع أو كراهته له و عدمه، فعلى الأول يتجه البطلان، و على الثانى فإن قلنا بحرمة الابطال اتجه الإتمام، و إلا- فمخير بين الأمرين، و لعل الإتمام أولى له، لأن الكراهه فيه بمعنى أقلية الثواب، فتأمل جيداً.

و على كل حال فذلك يقتضى الاقتصار على خصوص ما تلبس فيه من الركعتين، و ليس هو من المزاحمه و تحصيل وظيفه النافله بشىء، فما فى المدارك- بعد أن استضعف دليل عدم المزاحمه و ذكر ذلك عن الشهيد و استحسنته ثم قال: و أحسن منه إتمام الأربع بالتلبس بشىء منها كما عن ابن إدريس، و أولى من الجميع الإتيان بالنافله بعد المغرب متى أوقعها المكلف، و عدم اعتبار شىء من ذلك- كما ترى مبنى على مختاره السابق الذى عرفت ما فيه، لكن الانصاف بعد ذلك كله أن القول بالمزاحمه و تحصيل وظيفه بإدراك الركعه لا يخلو من قوه، ل

عموم قوله (عليه السلام): «من أدرك من الوقت ركعه فقد أدرك الوقت كله»

و لامتداد وقت فضيله العشاء، بل لعل تأخيرها أرجح و أولى، و لشده التأكيد فى الأربع، و انه لا تتركها و لو طلبتك الخيل، و لمشروعيه المزاحمه فى غيرها من النوافل، و لإشعار بعض النصوص التى يقف عليها المتتبع به زياده على ما ذكره الخصم، و لغير ذلك، هذا كله مع مراعاة الوقت، أما لو اعتمد على استصحاب بقاء الشفق و صلى فلا إشكال فى الجواز، ضروره عدم اشتراط المشروعيه بالعلم ببقاء الوقت الذى لا يقوم الاستصحاب مقامه كما هو واضح، و الله أعلم.

[فى بيان وقت نافله العشاء]

و الركعتان المسماتان بالوتيره اللتان ذكرنا أنهما يصليان من جلوس حتماً أو استحباباً يفعلان بعد صلاه العشاء حتى لو فعلت فى آخر وقتها و من هنا قال المصنف كغيره، بل لعله لا خلاف فيه، بل فى ظاهر المعبر و صريح بعض شروح

الجعفريه كما عن المنتهى الإجماع عليه يمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة لإطلاق الأدله من غير معارض، لكن قد يقال باعتبار البعديه العرفيه، لأنه المنساق، بل و المعهود، فلا يجوز صلاه العشاء مثلا فى أول الوقت و تأخير الوتيره من غير اشتغال بناقله إلى النصف مثلا- أو إلى الطلوع، بناء على امتداد الوقت اليه، أو اعتبار الاضطرابى له، و قلنا به فيه تمسكا بالإطلاق الذى مقتضاه أوسع من ذلك، نعم لا بأس بتأخيرهما عن العشاء بما لا يخرج عن مسمى البعديه عرفا، و خصوصا إذا أراد الاشتغال بعد العشاء ببعض النوافل الموظفه مثلا- فى بعض الليالى الخاصه، لتطافر النصوص (١) باستحباب البيتوته على وتر حتى أن فى بعضها (٢) اشتراط الايمان بذلك، و ليس المراد الوتر من صلاه الليل قطعا كما لا يخفى على من لاحظها، على أن الوتر المزبور لا بيتوته معه غالبا، لاستحباب وقوعه فى آخر الليل، اللهم إلا أن يقال بعدم استلزام البيتوته النوم، بل المراد الفعل فى الليل، كما أن ظل للفعل بالنهار، بل عن المصباح المنير عن الليث ان من قال: بات بمعنى نام فقد أخطأ، ألا ترى أنك تقول بات يرمى النجوم، و معناه ينظر إليها، و كيف ينام من يراقب النجوم، و قال ابن القطاع و غيره: بات يفعل كذا إذا فعله ليلا، و لا يقال بمعنى نام، و قال الأزهري: قال الفراء: بات الليل إذا سهر الليل كله فى طاعه أو معصيه، قلت: و لعل منه قوله تعالى (٣) «وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا».

لكن الإنصاف ان ذلك كله مخالف للعرف، كما أن ما ذكروه لها أيضا من أنها بمعنى صار حتى جعلوا منه

قوله (عليه السلام) (٤): «لا يدري أين باتت يده»

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب أعداد الفرائض من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب أعداد الفرائض من كتاب الصلاه.

٣- ٣ سورة الفرقان - الآية ٦٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الوضوء - الحديث ٣.

و قول الفقهاء: بات عند امرأته ليله أى صار سواء نام فيها أم لا كذلك مخالف للعرف، و لقد أجاد المجلسى (رحمه الله) حيث قال: و الحق ان بات فى غالب الاستعمال يعتبر فيه النوم لا السهر، كما يظهر من الشيخ الرضى و غيره، و قال الرضى: و أما مجىء بات بمعنى صار ففيه نظر، فتأمل جيدا. فيكون المراد حينئذ من المبيت على وتر النوم بعد وقوعه، و هو ليس إلا الوتيره، و يومى اليه أيضا زياده على ما عرفت ما فى بعض الأخبار^(١) من تعليل ترك النبى (صلى الله عليه و آله) الوتيره أنه كان يعلم عدم انقضاء أجله، و أنه يجلس و يصلى و ترا، بخلاف غيره ممن لا يعلم ذلك فقد يموت فى نومته، فتأمل جيدا.

و ظهر من ذلك كله انه كما قال المصنف تبعا للمحكى عن الشيخين و أتباعهما ينبغى له أن يجعلهما خاتمه نوافله لكن فى المدارك أنى لم أقف على مستند لاستحباب جعلها خاتمه النوافل التى يريد صلاتها تلك الليله، نعم

روى زواره^(٢) عن أبى جعفر (عليه السلام) «و ليكن آخر صلاتك و تر ليلتك»

و هو لا- يدل على المدعى، و فيه ما عرفت، و ان الدليل غير منحصر بهذا الخبر الذى يمكن دعوى ظهوره فى الوتر من نوافله الليل، و الله أعلم.

[فى بيان وقت صلاة الليل]

و وقت صلاة الليل بعد انتصافه بلا- خلاف محقق أجده، إذ ما حكى عن الهدايه من أن وقتها الثلث الأخير محتمل لإرادته الأفضل، كالنصوص الموقته لها بالآخر^(٣) أو السحر^(٤) أو الثلث الباقي^(٥) أو نحو ذلك جمعا بينها و بين ما دل

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٢- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

على النصف (١) بشهاده ما فى بعضها (٢) من أن أحب صلاه الليل إليهم (عليهم السلام) آخر الليل، و نحو ذلك، فلا بأس حينئذ بدعوى الإجماع فى المقام كما فى المعتبر و المدارك و عن المرتضى و الخلاف و المنتهى و غيرها، لشهاده التتبع له، و هو الحجه بعد النصوص المعتبره المستفيضه، منها المتضمن (٣) لفعل النبى (صلى الله عليه و آله) و أمير المؤمنين (عليه السلام) الذين يجب التأسى بهما، و أنهما ما كانا يصليان بعد العتمه شيئاً حتى ينتصف الليل، و منها الصريحه و الظاهره (٤) بأن وقتها انتصاف الليل أو بعد انتصافه أو ما بين نصف الليل إلى آخره، بل فى

خبر محمد (٥) «انه كان زراره يقول: كيف تصلى صلاه لم يدخل وقتها، انما وقتها بعد نصف الليل»

و منها النصوص (٦) المستفيضه جدا المتضمنه وقت الوتر مع تميمها بالإجماع على عدم الفصل بينه و بين غيره من صلاه الليل، و على أن ليس وقته خاصه الأخير فقط، و يؤيد ذلك كله ما استفاض من النصوص فى مدح النصف الثانى من الليل، و أنه فيه الساعه التى يستجيب الله من عباده ما سألوه فيها، و أنها كما فى خبر النيشابورى (٧) ما بين النصف إلى الثلث الباقي، و فى بعضها (٨) أنها فى السادس الأول من النصف الباقي، و فى آخر (٩) إذا مضى نصف الليل، لكن فى كشف اللثام بعد خبر النيشابورى انه لعل هذه الساعه الساعه التى

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٤ و الباب ٣٦ الحديث ٥ و ٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٥٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٢ و ٤ و ٥ من كتاب الصلاه.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الدعاء - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٨- ٨ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الدعاء - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٩- ٩ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الدعاء - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

يصل فيها كف الخضيب إلى سمت الرأس من السماء، و كان في ليله السؤال و ما بعدها إلى آخر ليالى حياه السائل وقوعه بين النصف الأول و الثلث الباقي، فلا يخالف ما مر من الأخبار، و مراده أخبار الثلث، و أنه هو الذى يستجاب فيه الدعاء، فيكون وجه الجمع حينئذ أن خبر النيشابورى منزل على تلك الحال، إذ هي كما ستعرف من الأحوال التى يستجاب فيها الدعاء، كهبوب الرياح و نحوه من الأحوال، و أخبار الثلث أو الربع أو الساعه الأخيره منهما على وقت استجابته الدعاء، كشهري رمضان و غيره. فتأمل جيدا.

و منها الأخبار الآتية (١) المجوزة لفعالها قبله لعله و نحوها، إذ هي كالصريحه فى أن ذلك رخصه فى تقديمها على وقتها، لا أنه وقت لها كما يتوهم من الموثقين

«لا بأس بصلاته الليل من أوله إلى آخره إلا أن أفضل ذلك إذا انتصف الليل» كما فى أحدهما (٢)

و

فى الثانى (٣) «عن وقت صلاه الليل فى السفر، فقال من حين تصلى العتمه إلى أن ينفجر الصبح»

و

خبر محمد بن عيسى (٤) «كتبت إليه أسأله يا سيدى روى عن جدك أنه قال: لا بأس بأن يصلى الرجل صلاه الليل فى أول الليل، فكتب فى أى وقت صلى فهو جائز»

و غيره من الأخبار، بل و ما تقدم فى أخبار الهديه (٥) و حيث كانت قاصره عن المقاومه من وجوه اتجه حملها على ما عرفت من الرخصه فى التقديم للضرورة كما أشار إليه جماعه، منهم الصدوق فيما حكى عنه، قال: و كلما روى من الإطلاق فى صلاه الليل من أول الليل فإنما هو فى السفر، لأن المفسر من الأخبار يحكم على المجمل، و زاد فى التهذيب «ما لو غلب على ظن الإنسان أنه إن لم يصلها فاتته أو يشق عليه القيام فى آخر الليل و لا يتمكن من القضاء فحينئذ يجوز تقديمها و لا بأس به» و ربما يرشد

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١٤ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ و ٧ و ٨ من كتاب الصلاه.

الخبر(١) «كتبت إليه في وقت صلاة الليل فكتب عند الزوال و هو نصفه أفضل، فإن فات فأوله و آخره جائز»

إذ هو مع تضمنه التوقيت بالزوال في جواب السؤال و التعبير بلفظ الفوات صرح بالأفضليه الظاهره في الاشتراك، فلا يبعد إرادته ما لا ينافي الأول منها.

إذ احتمال العكس و هو تنزيل أخبار التنصيف (٢) على الفضيله، و الموثقين و غيرهما على التوقيت بتمام الليل ضعيف جدا مخالف لقواعد الفقه، بل و لما هو كالمقطوع به، خصوصا بعد ما سمعت من الإجماعات، بل في

خبر أبي الجارود(٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) المروى عن تفسير علي بن إبراهيم «اعلموا أنه لم يأت نبي قط إلا خلا بصلاه الليل، و لا جاء نبي قط بصلاه الليل في أول الليل»

و المراد بقوله: «إلا- خلا» أى مضى من الدنيا مواظبا عليها، و يحتمل أن يكون من الخلوه: أى أوقعها في الخلوه، و ما عن بعض النسخ «إلا- أول الليل» زياده من النساخ، أو يكون المراد أنه كان وقت صلاتهم مخالفا لوقتها في هذه الشريعة، بل يمكن الاستدلال بآيه المزمّل (٤) على المطلوب بناء على بعض الوجوه فيها، بل لعله أوجه ما قيل فيها، و يشهد له بعض الأخبار(٥) الواردة في تفسيرها و غيره، و ذكر تمام الكلام فيها يقضى بإطنا ب تام و خروج عن مقتضى المقام، لأنها من الآيات المتشابهه التى لا- يعلم تفسيرها إلا- الله و الراسخون في العلم كما اعترف به المجلسى في البحار، بل لا يخفى على من لاحظ الكشاف و البيضاوى و تفسير الرازى و آيات الأحكام للأردبيلي و غيرها صعوبه الحال فيها،

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١٣ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

٣- ٣ تفسير علي بن إبراهيم سورة المزمّل - الآيه ٢٠.

٤- ٤ سورة المزمّل - الآيه ٣.

٥- ٥ تفسير الصافي سورة المزمّل - الآيه ٤.

فلا- مناص حينئذ عن حمل تلك الأخبار على ما عرفت، بل قد يقال فيها بنحو ما سمعته في نافله الزوال و إن بعد من أن هذه النافله المقدمه عوض عن صلاه الليل التي يغلب على ظنه عدم فعلها في وقتها، و عدم قضائها على حسب العوضيه التي قررناها هناك، و المراد بالأفضليه حينئذ في الصنفين لا الشخص في الوقتين، و الله أعلم.

و كلما قرب من الفجر كان أفضل بلا- خلاف معتد به، بل في المعتبر و عن الناصريه و الخلاف و المنتهى و ظاهر التذكرة الإجماع عليه، للأمر بها في آخر الليل (١)المحمول على الفضيله كما عرفت، و ل

قوله (عليه السلام) في بعضها(٢)«ان أحب صلاه الليل إليهم (ع) آخر الليل»

و الأمر بها في الثلث الأخير(٣)فضلا عما ورد(٤)فيه من فضله و استجابته الدعاء فيه بالمغفره و غيرها، و الأمر بها في السحر أيضا(٥)كالمحكى من فعلهم (ع) لها فيه، مضافا إلى

ما ورد في تفسير قوله تعالى (٦)«وَالْمُسِيءَاتِ تَغْفِرِينَ بِالْأَشْجَارِ» بالمصلين وقت السحر كما رواه الرضا عن أبيه (٧)عن أبي عبد الله (عليهم السلام) كما عن مجمع البيان

، و قوله تعالى أيضا(٨)«وَالْأَشْجَارِ هُمْ يَسْتَعْفِرُونَ» كما عن

تفسير العياشى عن المفضل بن عمر(٩)قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك تفوتنى صلاه الليل فأصلى الفجر فلى أن أصلى بعد صلاه الفجر ما فاتنى من صلاه

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٢٣ من كتاب الصلاه.

٦- ٦ سورة آل عمران- الآية ١٥.

٧- ٧ مجمع البيان- سورة آل عمران- الآية ١٥- ص ٤١٩ من طبعه صيدا.

٨- ٨ سورة الذاريات- الآية ١٨.

٩- ٩ المستدرک- الباب- ٤٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

- إلى أن قال:- فقال: نعم، و لكن لا تعلم به أهلك فيتخذونه سنه، فيبطل قول الله تعالى وَ الْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ

و ان كان لا صراحه فيهما بكون الاستغفار الصلاه، لأن حمل المشتق على المشتق لا يقتضى حمل المبدأ على المبدأ، لكن الظاهر أن وجه تفسير المستغفرين بالمصلين مصاحبه الاستغفار للصلاه، لوقوعه فيها أو عقيبتها، لعدم وقوع الاستغفار بالسحر ممن لا يصلى فيه غالباً، فان الناس يقومون بالأسحار للصلاه، و يقع الاستغفار منهم تبعاً للصلاه، و هذا المقدار كاف في المطلوب.

[استحباب الاستغفار فى السحر]

فلا بأس حينئذ بإرادته المعنى الحقيقى من لفظ الاستغفار فى الآيتين كما هو مختار أكثر المتأخرين من أئمه التفسير كالزمخشري و الرازى و النيشابورى و غيرهم على ما قيل، للأصل و الأخبار المستفيضه، كصحيح معاويه بن عمار(١) و موثق أبى بصير(٢) و المرسلين عن هدايه الصدوق(٣) و مجمع البيان(٤) و غيرها، و قد ذكرنا فى أول البحث عن صلاه الليل استحبابه فى نفسه بالسحر من دون الوتر، و إن كان هو فيه له فضل آخر، بل الظاهر استحبابه فى جميع الأوقات، فإن من أعطى الاستغفار لم يحرم المغفره، و

ما علم الله العباد الاستغفار إلا و هو يريد أن يغفر لهم كذا فى الحديث (٥)

و فيه «إن للقلوب صداء كصداء النحاس فاجلوها بالاستغفار»(٦)

و

«إذا أكثر العبد الاستغفار رفعت صحيفته و هى تتلأأ»(٧)

و يتأكد فى الأسحار كما عرفت، و فى ليالى الجمع طول الليل (٨) و فى كل يوم مائه مره أو سبعين فهو غفران سبعمائه(٩)، و فى

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب القنوت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب القنوت- الحديث ٩ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الهدايه ص ٣٥ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٧.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذكر- الحديث ١٠ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذكر- الحديث ١٢ من كتاب الصلاه.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذكر- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الذكر- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٨- ٨ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب صلاه الجمعه من كتاب الصلاه.

الغداه و العصر سبعين (١) و فى المجلس خمساً و عشرين (٢) و عند استيلاء الهموم (٣) و تعسر الرزق و جدوبه الأرض و حرمان الولد (٤) كل ذلك للنص كما قيل، و الأصل فى الاستغفار الندم و التوبه و إصلاح الباطن، فالمستغفر من الذنب المصر عليه كالمستهزئ بربه كما فى الخبر (٥)

و فيه «ان أمير المؤمنين (عليه السلام) قال لمن قال بحضرتة:

أستغفر الله: ثكلتك أمك، أ تدرى ما الاستغفار؟ إن الاستغفار درجة العليين، و هو اسم واقع على سته معان: أولها الندم على ما مضى، و الثانى العزم على ترك العود عليه أبداً، و الثالث أن تؤدى إلى المخلوقين حقوقهم حتى تلقى الله ليس عليك تبعه، و الرابع أن تعمد إلى كل فريضه ضيعتها تؤدى حقها، و الخامس أن تعمد إلى اللحم الذى نبت على السحت فتذيبه بالأحزان حتى يلصق الجلد بالعظم، و ينشأ بينهما لحم جديد، و السادس أن تذيب الجسم ألم الطاعه كما أذقتة حلاوه المعصيه، فعند ذلك تقول:

أستغفر الله» (٦)

و الله أعلم.

و مضافاً إلى ما ورد (٧) فى مدح السحر فى نفسه مما يناسب وضع الصلاه فيه، لأنه لا إشكال فى أنه من الأوقات المضروبه لجمله من الطاعات، و أن فيه فضيله الإيثار و الاستغفار طول العام، و وقت السحور و الدعاء المأثور فى شهر الصيام، و هو أفضل الأوقات و أشرفها و أحسن الساعات و أطفها، و كم لله فيه من نفعه عطره يمن بها على

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب التعقيب - الحديث ١٥ و الباب ٢٧ منها من كتاب الصلاه.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤- من أبواب الذكر - الحديث ١ من كتاب الصلاه.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الذكر - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الذكر - الحديث ١٠ من كتاب الصلاه.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٨٦- من أبواب جهاد النفس - الحديث ٨ من كتاب جهاد.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٨٧- من أبواب جهاد النفس - الحديث ٤ من كتاب جهاد.
 - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب الدعاء من كتاب الصلاه.

من يشاء، و جائزه موفره يخص بها من أخلص فى الدعاء، و كم من عباده فيه هبت عليها نسمات القبول، و دعوه من ذى طلبه مشفوعه ببلوغ المأمول، و مشكل من مسائل اتضح بمصاييح الهدايه، و عويص من المطالب افتتح بمفاتيح العنايه، فهو وقت للعلماء و العاملين و العرفاء و المتعبدين، و السعيد من سعد بإحياء هذا الوقت الشريف، و استدر به أخلاف الكرم من الجواد اللطيف، و جاء فى جنبه للقيام بين يدى الجبار، و واظب فيه على الإنابه و الاستغفار مما اجترح فى آناء الليل و النهار، و قد وقع الالتباس لكثير من الناس فى هذا الوقت، فمنهم من توسع فيه حتى أتى بأعماله بعد العشاء متى شاء، أو تربص بها حتى مضى نصف الليل أو ثلثاه بلا مستند من الشرع و لا شاهد من اللغه أو العرف، و من حق العمل الموقت واجبا كان أو مندوبا مراعاة وقته المقدر له شرعا، فان ترك العمل من أصله أهون من الإتيان به فى غير وقته، لمشاركته الترك فى ترك المأمور به و زيادته عليه بالتشريع فى تقديمه أو تأخيره.

و تحديد السحر

من أحد طرفيه و هو الآخر معلوم، لاتصاله بالفجر بإجماع العلماء و أما طرفه الآخر و هو الأول المخالط لدجى الليل فرما اكتسى ثوب الاجمال، لعدم وقوع التصريح به من أكثر اللغويين و الأدباء كما قيل، غير أن المعلوم من كلماتهم و من محاورات أهل العرف و تتبع الاستعمالات الوارده بطلان ما ظن من التوسعه، و لعل أوسع ما قيل فى معناه ما عن جامع الشيخ الثقه أبى على الطبرسى و كشاف رئيس علماء اللغه و البلاغه جار الله الزمخشري و أبى حامد الغزالي و إحياء الفاضل القاسانى السدس الأخير من الليل، بل قال بعض المتبحرين: «إنى لم أجد لأحد من المعبرين تحديده بالأكثر من ذلك، بل ظاهر الأكثر أنه أقل منه، كما أنه ربما يقاربه أو ينطبق عليه قول البعض: أما الزيادة فلا» و كأنه أراد بقول البعض تفسيره بآخر الليل كما فى مجمع البحار، أو بقبيل الصبح كما فى المجمل و الصحاح، أو قبله من دون تصغير كما فى

القاموس، ثم قال: و يقال لطرف كل شىء، هذا، و لكن العرف يشهد بسعه وقت السحر كما ذكرناه، بل قيل: إن النصوص تشهد أيضا بذلك، بل بأنه الثلث الأخير، و يؤيده ما ورد من الأدعية و غيرها فيه على وجه يستلزم سعته عن ذلك أيضا، فتأمل. خصوصا فى شهر رمضان.

و كيف كان فما يعمل فيه طول العام الدعاء، إذ هو خير وقت يدعى فيه، و لذا أخر يعقوب (عليه السلام) بنيه فى الاستغفار إلى السحر، لأن دعاء السحر مستجاب، و منه إلى طلوع الشمس ساعه تفتح فيها أبواب السماء، و تقسم فيها الأرزاق، و تقضى فيها الحوائج العظام، و من قام آخر الليل فذكر الله تناثرت عنه الخطايا، فان تطهر و صلى ركعتين لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه، و من كانت له إلى الله حاجه فليطلبها فى ثلاث ساعات: ساعه فى يوم الجمعة، و ساعه تزول الشمس، و حين تهب الرياح، و تفتح أبواب السماء، و تنزل الرحمه، و ساعه فى آخر الليل عند طلوع الفجر، فان ملكين يناديان هل من تائب يتاب عليه، هل من مستغفر فيغفر له، هل من طالب حاجه فتقضى له، فأجيبوا داعى الله.

[الدعاء من أفضل العبادات]

و الدعاء فى الأصل مطلق الطلب، ثم خص فى العرف الشرعى بسؤال العبد ربه على وجه الابتهاال، و قد يطلق على التقديس و التمجيد و نحوهما، لكونه سؤالا بلطف و تعرضا للطلب بطريق خفى، و

منه (١) «خير الدعاء دعائى و دعاء الأنبياء من قبلى، و هو لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد، يحيى و يميت، و هو حى لا يموت، بيده الخير، و هو على كل شىء قدير»

قال بعض الأفاضل: قيل: سئل

١-١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفه - الحديث ٣ من كتاب الحج.

عطاء عن ذلك كيف سماه دعاء؟ و انما هو تمجيد و تقديس، فقال: هذا أميه بن الصلت يقول في عبد الله بن جذعان:

أذكر حاجتي أم قد كفاني حباءك؟ إن شيمتك الحباء

إذا اثني عليك المرء يوما كفاه عن تعرضه الثناء

أفيعلم ابن جذعان ما يراد منه بالثناء، و لا يعلم رب العالمين ذلك؟ و الدعاء من أفضل العبادات، و أدلها على العبودية المطلوبه من العباد، قال الله تعالى (١) «قُلْ مَا يَعْجُبُكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ» و قال عز و جل (٢) «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ، إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ» و

عن الباقر (عليه السلام) (٣) «ما من شىء أفضل عند الله من أن يسأل و يطلب ما عنده، و ما أحد أبغض إلى الله ممن يستكبر عن عبادته و لا يسأل ما عنده»

و

عنه (عليه السلام) (٤) «أفضل العباده الدعاء»

و في

الصحيح (٥) عن الصادق (عليه السلام) «في رجلين افتتحا الصلاه في ساعه واحده، فتلا هذا القرآن فكانت تلاوته أكثر من دعائه، و دعا هذا فكان دعاؤه أكثر من تلاوته، ثم انصرفا في ساعه واحده، أيهما أفضل؟ قال: كل فيه فضل، كل حسن، قلت: إنى قد علمت أن كلا- حسن و أن كلا- فيه فضل، فقال: الدعاء أفضل، أما سمعت قول الله عز و جل «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ، إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ» هي و الله العباده، هي و الله العباده، هي و الله أفضل، أليست هي العباده؟ هي و الله العباده، هي و الله العباده، أليست هي أشدهن؟

١- ١ سورة الفرقان- الآيه ٧٧.

٢- ٢ سورة المؤمن- الآيه ٦٢.

٣- ٣ ذكر صدره في الوسائل في الباب- ٣- من أبواب الدعاء- الحديث ٢ و ذيله في الباب- ١- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الدعاء- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب التعقيب- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

هي و الله أشدهن، هي و الله أشدهن»

و

عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) «أحب الأعمال إلى الله تعالى في الأرض الدعاء»

و

عنه (عليه السلام) (٢) «الدعاء مفاتيح النجاح، و مقاليد الفلاح، و خير الدعاء ما صدر عن صدر نقي و قلب شجي، و في المناجاة سبب النجاه، و بالإخلاص يكون الخلاص، فإذا اشتد الفزع فإلى الله المفزع».

و الأفضل من الدعاء ما صادف أفضل الأزمنة

كالسحر من الليل (٣) و الزوال منه (٤) و من النهار (٥) و أوقات الصلوات الخمس في اليوم و الليلة (٦) و الجمعة في الأسبوع (٧) و شهر رمضان في الشهور (٨) و يوم عرفه (٩) و ليلتي العيدين في السنة (١٠) و الأمكنه كالحطيم (١١) و المستجار (١٢) و الروضه (١٣) و جميع المساجد (١٤) و المشاهد (١٥)

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الدعاء- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الدعاء- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب الدعاء- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الدعاء من كتاب الصلاة.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الدعاء من كتاب الصلاة.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الدعاء- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.
 - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٤٠ و ٤١- من أبواب صلاة الجمعة من كتاب الصلاة.
 - ٨- ٨ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب أحكام شهر رمضان من كتاب الصوم.
 - ٩- ٩ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفه- الحديث ١ من كتاب الحج.
 - ١٠- ١٠ الوسائل - الباب - ١- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه و الباب ١٠ من أبواب الوقوف بالمشعر من كتاب الحج، و الإقبال للسيد ص ٢٧١ و ص ٤٢١.

١١- ١١ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

١٢- ١٢ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الطواف- الحديث ٩ من كتاب الحج.

١٣- ١٣ الوسائل - الباب - ٧- من كتاب المزار- الحديث ١.

١٤- ١٤ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب أحكام المساجد من كتاب الصلاة.

و الأحوال كحال الصوم (١) و الصلاة (٢) و التعقيب (٣) و القراءة (٤) و السجود (٥) و ما بين الأذنين (٦) و ما بين نزول الامام من المنبر يوم الجمعة إلى أن تقام الصلاة (٧) و عند الرقة (٨) و الدمعه (٩) و الغربه، و الاضطراب (١٠) و هبوب الرياح (١١) و التقاء الصفيين (١٢) و أول قطره من دم شهيد (١٣) و وصول كف الخضيب إلى وسط السماء، كل ذلك للنص كما قيل، و أحسن الأدعية القرآنيه، ثم الأدعية المأثوره عن النبي و الأئمه الطاهرين (صلوات الله عليهم أجمعين)، فهي شفاء لصدور العالمين، و نجاح المطالب العابدين، و هذا حديث عرض في البين ما أحببنا خلو الكتاب عنه، فلنعد لما نحن فيه.

و يدل على استحباب خصوص الوتر من صلاه الليل فيما يقرب من الفجر ما رواه

الشيخ في الصحيح عن معاويه بن وهب (١٤) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن

-
- ١- ١ أمالي الصدوق عليه الرحمه ص ١٥٩- المجلس ٤٥- الحديث ٤.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب التعقيب- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤ و ٥- من أبواب التعقيب من كتاب الصلاة.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الدعاء من كتاب الصلاة.
 - ٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب السجود- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
 - ٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الأذان و الإقامه من كتاب الصلاة.
 - ٧- ٧ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب صلاه الجمعة- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
 - ٨- ٨ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الدعاء- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
 - ٩- ٩ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب الدعاء- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
 - ١٠- ١٠ الصحيفه السجديه ص ٢٩٨- الدعاء ٥١ و نصه « أنت الذي أحببت عند الاضطراب دعوتى».
 - ١١- ١١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الدعاء- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
 - ١٢- ١٢ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الدعاء- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
 - ١٣- ١٣ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الدعاء- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
 - ١٤- ١٤ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة مع اختلاف فيه.

أفضل الساعات للوتر فقال: الفجر الأول»

و

سأل إسماعيل بن سعد الأشعري في الصحيح (١)أبا الحسن الرضا (عليه السلام) «عن ساعات الوتر فقال: أحبها إلى الفجر الأول»

و في

الذكرى عن ابن أبي قره عن زراره (٢)«ان رجلا- سأل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن الوتر أول الليل فلم يجبه، فلما كان بين الصبحين خرج أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى المسجد فنأدى أين السائل عن الوتر؟ نعم ساعات الوتر هذه، ثم قام فأوتر»

إلى غير ذلك، بل في المدارك أنه لو قيل باستحباب تأخير الوتر خاصة إلى أن يقرب الفجر دون الثمان ركعات كما يدل عليه صحيحه إسماعيل بن سعد المتقدمه كان وجهها قويا، ثم قال: و يؤيده أن

عمر بن يزيد (٣)سمع في الصحيح أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن في الليل ساعه لا يوافقها عبد مسلم يصلى و يدعو فيها إلا استجاب له، قلت: أصلحك الله فأى ساعه من الليل؟ قال: إذا مضى نصف الليل إلى الثلث الثاني»

و هو كما ترى لا صراحه فيه باستحباب صلاه الليل في هذا الوقت، ضروره أن ما فيه أعم من ذلك، فالأولى تأييده ب

خبر الحسين بن علي بن بلال (٤)قال: «كُتبت إليه في وقت صلاه الليل فكتب عند زوال الليل و هو نصفه أفضل، فإن فات فأوله و آخره جائز»

و

خبر سماعه (٥)عن أبي عبد الله (عليه السلام) «لا بأس بصلاه الليل من أول الليل إلى آخره إلا أن أفضل ذلك إذا انتصف الليل».

لكن بعد إعراض الأصحاب عنهما و الطعن في سنديهما و اشتمالهما على ما قد

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الدعاء- الحديث ١ من كتاب الصلاة و فيه «الباقي» بدل «الثاني».

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب المواقيت- الحديث ١٣ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

عرفت خلافه يجب طرحهما أو تأويلهما بما لا- ينافى ذلك من جعل الأفضليه للمجموع الذى يكفى فى صدقه رجحانه على الأول خاصه، أو على إرادته ابتداء الفضل، أو نحو ذلك، كما أن ما دل (١) من الأخبار على استحباب التفريق أربعاً وأربعاً وثلاثاً، وأنه كان النبي (صلى الله عليه وآله) هكذا يفعل، و عن ابن الجنيدي الفتوى به، وأنه كان (صلى الله عليه وآله) يقوم بعد ثلث الليل (٢) و فى الكافى فى حديث آخر (٣) انه كان يقوم بعد نصف الليل يجب حمله على كونه من خواص النبي (صلى الله عليه وآله) كما قيل، و إن كان يدفعه بعضها كما تقدم سابقاً، أو على أنه إن أريد فعلها دفعه كان أفضل الأوقات لها الآخر، و إن أريد فعلها متفرقه كان الأولى مراعاة فعله (صلى الله عليه وآله) للتأسى، أو على أن لكل من التفريق و الوقت فضلاً مختلفاً، و يختلف باختلاف الترجيح و الاعتبار، أو غير ذلك، كل ذلك مراعاة، لما سمعته من الأصحاب من دعوى الإجماع، و إن كان الإنصاف أن إثبات الكليه من النصوص لا يخلو من عسر كما اعترف به المجلسى و غيره، بل أقصى ما يستفاد استحباب السحر و الثلث الأخير، و هو المعبر عنه فى الأخبار بالثلث الباقي بالقاف، و ربما توهم فقرأ بالنون، و الله أعلم بحقيقه الحال.

[جواز تقديم صلاة الليل للمسافر و الشاب]

و على كل حال فقد ظهر لك فيما تقدم من الأصل و النص و الإجماع أنه لا يجوز تقديمها أى صلاة الليل على الانتصاف نعم يستثنى منه ما أشار إليه بقوله إلا- لمسافر يصدده جده، أو شاب يمنعه رطوبه رأسه عن فعلها فيما بعده، وفاقاً للأكثر، بل عن الخلاف الإجماع عليه، للنصوص المستفيضة (٤) فى الأول، و فيها الصحيح و المنجبر، و يتم فى الثانى بعدم القول بالفصل، مضافاً إلى صراحه ذيل

- ١- ١ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب المواقيت- الحديث ١ و ٢ من كتاب الصلاة.
- ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
- ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
- ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

خبر ابن وهب (١) المروى فى الكافى و التهذيب فيه، و اعتبار تضيع القضاء فيه فى ذلك كالمحكى عن المختلف و المنتهى لا يقدح فى المطلوب، خصوصا بعد انسياقه إلى إرادته المحافظه على الأفضل، و هو القضاء، لا اشتراط أصل الجواز، بل قد يدعى عدم إرادته معنى الشرطيه منه، بل ذكر تقريراً لما فى السؤال، فتأمل. و مضافاً إلى

خبر يعقوب الأحمر (٢) «سألته عن صلاه الليل فى الصيف فى الليالى القصار فى أول الليل، فقال:

نعم ما رأيت و نعم ما صنعت، ثم قال: إن الشاب يكثر النوم فانا آمرك به»

و هو صريح فى أن كثره النوم للشباب دون الشيخ ككلام الأصحاب و غيره من النصوص، و هو المتعارف، فما فى

خبر أبان بن تغلب (٣) من العكس يجب إرادته غير ذلك منه من النشاط و عدمه أو نحو ذلك، قال: «خرجت مع أبى عبد الله (عليه السلام) فيما بين مكه و المدينة و كان يقول أما أنتم فشاب تؤخرون، و أما أنا فشيخ أعجل، و كان يصلى صلاه الليل أول الليل»

و لعله لذا نص فى مصابيح الطبائى على أن الشيخوخه من الأعذار المسوغه للتقديم كالشباب و خائف البرد و الاحتلام و النوم و المسافر و المريض مستدلاً عليه بالنص و الإجماع، و منه بل و من خبرى يعقوب المزبور (٤) و ليث المرادى (٥) استفاد الاكتفاء بمطلق خوف الفوات فى الوقت، لقصر الليل أو شدة البرد أو خوف الجنابه، و لعله هو الذى أرادته المحقق الثانى فى حاشيته على الإرشاد حيث عد إرادته الجماع من الأعذار المسوغه للتقديم، بمعنى إرادتها آخر الليل، و يحتمل أن يريد إرادته الجماع فى أول الليل و كان يصعب عليه الغسل فيقدم حينئذ صلاه الليل

١-١ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١٧ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١٨ من كتاب الصلاه.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١٧ من كتاب الصلاه.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١٦ من كتاب الصلاه.

ثم يجنب كى لا تفوته، و الأولى عدهما من الأعذار، إذ الفرض الاكتفاء بأى عذر كان من الأعذار، بل

خبر أبى بصير(١)ظاهر فى ذلك أو صريح فيه، قال: «قال الصادق (عليه السلام): إذا خشيت أن لا تقوم آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصل صلاتك و أوتر من أول الليل»

بل لعل فى نصوص السفر(٢)إشعاراً بذلك، ضروره عدم الخصوصيه له، بل فى بعضها(٣)تعليق الحكم على خوف الجنابه فيه أو فى البرد، و هو صريح فى عطفه على السفر، و قرينه على المراد مما لم يعد فيه حرف الجر من غيره، لا أن المراد يخاف الجنابه فى السفر أو البرد فيه، و لعله لذا عمم الحكم بعض الأصحاب إلى مطلق العذر، بل هو معقد ما حكى من إجماع الخلاف، و يؤيده ما يستفاد من نصوص الهديه(٤)و غيرها مما يستفاد منه سهوله الأمر فى وقت النافله، نعم يكره أن يتخذ ذلك خلقاً كى لا يتوهم بدعيته.

[فى أن قضاء صلاه الليل أفضل من التقديم]

و من هنا كان قضاؤها فى النهار أفضل من التقديم المزبور اتفاقاً فى كشف اللثام و الرياض كما صرح بهما معا فى خبر محمد(٥)بل و خبر عمر بن حنظله(٦)و إن كان قد وقع فيه الأمر بالقضاء المحمول على الأفضليه بقرينه غيره من النصوص (٧)التي هى شاهد آخر على المطلوب، ضروره اقتضاء الأفضليه جواز الغير مرجوحاً، فمن العجيب استدلال القائل بالمنع مطلقاً كزراره و ابن إدريس فى المحكى عن سرائره و الفاضل فى المحكى عن تذكرته بمثل هذه النصوص أو المشتمل منها على النهى الذى قد عرفت حملة على الكراهه المصرح بها فيما سمعت، أو بالقاعده فى الموقت التى يجب

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٢ و ٣ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ و ٧ و ٨ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

الخروج عنها ببعض ذلك، بل نصوص الأفضليه المزبوره ظاهره فى عدم اعتبار تضييع القضاء فى جواز التقديم أيضا كما عن المنتهى و المختلف، و القاعده المزبوره المستثنى منها صورته تعذر القضاء محافظه على فعل السنن، و كأنه مال إليه فى كشف اللثام حيث قال بعد أن نقل عن المنتهى ذلك: و يمكن اختصاص أخباره بهذا الموضوع، و لا نصوصيه فى كون القضاء أفضل على جواز التقديم.

و يؤيد المنع

خبر مرزم (١) قال له (عليه السلام): «متى أصلى صلاه الليل؟

فقال: آخر الليل، قال: فانى لا أستنبه، فقال: تستنبه مره فتصليها، و تنام فتقضيتها، فإذا اهتمت بقضائها بالنهار استنبهت»

و

خبر معاويه بن وهب (٢) قال: «إن رجلا- من مواليك من صلحائهم شكى إلى ما يلقى من النوم و قال: إنى أريد القيام بالليل فيغلبنى النوم حتى أصبح، فرما قضيت الشهر المتتابع و الشهرين أصبر على ثقله، فقال: قره عين و الله قره عين و الله، و لم يرخص فى الصلاه أول الليل و قال: القضاء أفضل»

و هو كما ترى، و الخبران لا- دلالة فيهما على المنع خصوصا الأول بل و الثانى، بل قوله: «فيه أفضل» ظاهر فى الجواز الذى لا ينافيه قول الراوى: «و لم يرخص» الصادق مع سكوته (عليه السلام) عن الرخصه، نعم

فى ذيله الذى زيد فى الكافى و التهذيب (٣) دلالة على الاشتراط المزبور كما أشرنا إليه سابقا، قال: «قلت: فان من نساأنا أبقارا، الجاربه تحب الخير و أهله، و تحرص على الصلاه فيغلبها النوم حتى ربما قضت و ربما ضعفت عن قضائه، و هى تقوى عليه أول الليل فرخص لهن فى الصلاه أول الليل إذا ضعفن و ضيعن القضاء»

و قد عرفت الوجه فيه فيما تقدم.

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

ثم ان إطلاق التقديم فى النص و الفتوى يقضى بالجواز فى أول دخول المغرب قبل العشاءين فضلا عما بعدهما، و هو ظاهر الروض أو صريحه، لكن المنساق إلى الذهن حتى من قوله أول الليل فى بعضها(١) ما بعد وقت العشاء، بل فى موثق سماعه(٢) الآتى التصريح بذلك، بل لا- يبعد رجحان التأخير الممكن فى الجملة خصوصا إلى الثلث على التعجيل، و لعله إلى ذلك يشير

خبر على بن جعفر (عليه السلام)(٣) المروى عن قرب الاسناد للحميرى «سأل أخاه (عليه السلام) عن الرجل يتخوف أن لا يقوم من الليل أو يصلى صلاه الليل إذا انصرف من العشاء الآخرة؟ و هل يجزيه ذلك أم عليه قضاء؟

قال: لا صلاه حتى يذهب الثلث الأول من الليل، و القضاء بالنهار أفضل من تلك الساعه»

إذ لم يقل أحد باعتبار ذهاب الثلث فى رخصه التقديم، و هل ينوى الأداء إذا قدم للعدر كما يومى إليه ما فى

موثق سماعه(٤) من أن «وقت صلاه الليل فى السفر من حين تصلى العتمه إلى أن ينفجر الصبح»

أو التعجيل لأنه هو المستفاد من التدبر فى النصوص و الفتاوى، و لأنه لا قضاء أفضل من الأداء؟ وجهان، أقواهما و أحوطهما الثانى تبعاً للرياض، و لعله الظاهر من كشف اللثام، بل لولا اتفاق الأصحاب ظاهراً على أن هذه المقدمه صلاه ليل معجله لأمكن دعوى ما قلناه سابقاً فى نافله الزوال من أنها صلاه كصلاه الليل شرعت عند خوف عدم إدراكها، بل هى ليست بدلا حقيقه عنها بحيث لو انتبه فى الوقت لم يشرع له الفعل حينئذ، بل لعل ذكر الوجهين من بعض علمائنا المعاصرين (٥) فيما لو انتبه فى الوقت بعد أن قدمها أول الليل مشعر بذلك فى الجملة بل استظهر فى الروض الإعاده، و جعل عدمها احتمالا، ثم حكاها عن بعض فتاوى

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت- الحديث ١ و ٢ و ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ سيد الرياض و شيخنا فى شرح رساله منه رحمه الله.

فخر المحققين، و الظاهر تناول صلاه الليل لركعتي الفجر، لما عرفته هناك من تعارف دخولهما فيها لفظا و معنى كما يومى اليه تسميتهما بالدساتين، فما فى الروض من استثنائهما من رخصه التقديم لا- يخلو من نظر، أما الوتر فلا ينبغى الشك فيه، و فى جملة من نصوص المقام (١) التصريح به، بل فى بعضها (٢) الاقتصار عليه اعتمادا على أولويه غيره منه بذلك، أو على أن تقديمه مستلزم لتقديم غيره منها للترتيب.

و كيف كان فقد ظهر لك من جميع ما أسلفنا أن آخر وقتها أى صلاه الليل الأحد عشر ركعه طلوع الفجر الثانى الذى هو المنساق إلى الذهن من إطلاقه، بل هو الحقيقه و غيره المجاز، فما عن المرتضى - من جعله الغايه طلوع الفجر الأول الذى هو أول وقت ركعتي الفجر، و فى الغالب لا يدخل وقت صلاه حتى يخرج وقت أخرى - فى غايه الضعف، بل يمكن دعوى القطع بفساده بملاحظه الأصل و النصوص (٣) و الفتاوى و معاهد الإجماعات و غيرها، مضافا إلى ما ستعرف من عدم تخصيص كل من ركعتي الفجر و الوقت المزبور بالآخر، كيف و النصوص (٤) مستفيضه أو متواتره باستحباب وقوع الوتر خاصه فيه أو مع باقى صلاه الليل، على أنك قد سمعت فيما تقدم أن ركعتي الفجر من صلاه الليل، كل ذا مع خلو سائر النصوص عن الشهاده له إلا بالتأويل الذى ياباه الظاهر، مع أنه ليس حجه عندنا، و أما ما فى الغنيه و عن المهذب من جعل الغايه ما قبل الفجر فمع احتمال إرادتهما الفجر، ضروره عدم العبره بالآن الحكمى و التدقيق العقلى قال فى كشف اللثام: إنهما اعتبر الشروع فيها، و غيرهما الفراغ منها، على أن

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٢ و ٤ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

الإجماع المحكى على لسان جماعه إن لم يكن محصلا و ظاهر مجموع النصوص كاف فى ردهما إن لم ينزل كلامهما على ما ذكرنا.

[الاشتغال بركعتى الفجر بعد طلوعه]

ف حيثئذ إن طلع الفجر و لم يكن قد تلبس منها بشىء أصلا صلى ركعتى الفجر ثم الفريضة، و لا يصلى فى المشهور كما فى الذكرى شيئا من صلاه الليل قبلها، بناء على حرمه التطوع وقت الفريضة، و إلا- جاز له ذلك قضاء لا- أداء، لخروج الوقت نصا(١) و فتوى، بل فى الرياض نفى الخلاف فيه إلا- ممن ستعرف، فما فى جملة من النصوص (٢)- من الأمر بفعلها أجمع أو الوتر منها خاصة بعد الفجر قبل الفريضة و إن عمل بمضمونها الصدوق فى الجملة فيما حكى من كلامه و الشيخ و المصنف و غيرهما من متأخرى المتأخرين بعد أن حملوا الأمر فيها على الرخصة التى هى مجردة عن الفضل أبعد مجازاته بعد الإغضاء عن سند بعضها و دلالة آخر عليه، و معارضتها بما فى خبر إسماعيل(٣) من النهى عن الإيتار بعد ما يطلع الفجر الدال على أولويه ما قبله بذلك، و إن منعها فى الذخير، لكن منعه ممنوع، و غيره من الأخبار(٤) التى تسمع بعضها إن شاء الله، بل فى الرياض أنها فى غايه الاستفاضه، بل لعلها متواتره- إما هو من الأدله على عدم حرمه التطوع وقت الفريضة، فيكون المراد حيثئذ حتى من كلام الشيخ فعلها قضاء، أو يراد الفجر الأول فيها، أو قبل الفجر الثانى بقليل جدا بحيث صلى فيه أربع ركعات، و لا ينافيه ما فى بعضها(٥) من النهى عن اتخاذه عادة، إذ لعله لاقتضاء ضيق الوقت

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ و ٣ و ٨ و الباب ٤٧ الحديث ٢ و الباب ٤٨ الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٣ و ٥ من كتاب الصلاة.

عدم التوجه فيها ونحوه، أو يراد بما بعد الفجر بعد صلاته، أو التقييد بما إذا كان قد صلى أربعاً، أو غير ذلك، على أنها قاصره عن معارضه غيرها من وجوه لا- تخفى، منها الشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعاً كما فى الرياض، و منها كثره النصوص (١)المعارضه حتى ربما ادعى تواترها، و إن اختلفت فى الدلاله على المطلوب صراحه و ظهوراً بمفهوم الشرط و الغايه و الأولويه و نحوها، و منها المخالفه للعامه كما قيل بخلاف تلك، و منها الموافقه للاحتياط، و للنصوص المشهوره (٢)الناهيه عن التطوع وقت الفريضة، و للنصوص (٣)المبالغه فى المحافظه على صلاه الفجر فى وقتها، و منها عدم صراحتها فى الرخصه المزبوره كما ذكره الشيخ و من تبعه، أو مع عدم الاعتقاد كما عليه الصدوق و الحسن فى المنتقى فيما حكى عنهما، حتى

خبر عمر بن يزيد (٤)قلت لأبى عبد الله (عليه السلام):

«أقوم و قد طلع الفجر فإن أنا بدأت بالفجر صليتها فى أول وقتها، و إن بدأت فى صلاه الليل و الوتر صليت الفجر فى وقت هؤلاء، فقال: ابدأ بصلاه الليل و الوتر»

ضروره احتمالاه أيضاً بعض ما ذكرنا.

و إما غيره فكذا إذا تلبس منها ب دون الأربع ركعات و قد طلع الفجر بدأ بركعتى الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحمرة المشرقيه فيشتغل بالفريضة لأن حكم ما دونها حكم ما لم يتلبس بشىء منها كما هو صريح الذكرى و الدروس و جامع المقاصد و ظاهر غيرها ممن علق المزاحمه و عدمها على الأربع و عدمها، بل مقتضاه القطع

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ و ٣ و ٨ و الباب ٤٧ الحديث ٢ و الباب ٤٨ الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٥ و الباب ٢٨ منها من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

و الاشتغال بالفريضة و إن كان قبل رفع الرأس من السجده الأخيره فضلا عما قبل ذلك، بناء على توقف صدق تمام الركعه عليه، و لعله لخروج الوقت الموظف لها، و

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر المفضل بن عمر(١): «فإذا أنت قمت و قد طلع الفجر فابدأ بالفريضة، و لا تصل غيرها»

الحديث. و مفهوم الشرط فى خبر مؤمن الطاق (٢) و فحوى النصوص (٣) المسؤول فيها عن صلاه الليل مع تخوف طلوع الفجر، و غير ذلك، مضافا إلى النهى (٤) عن التطوع فى وقت الفريضة، لكن و مع ذلك كله ستسمع ما ينافى الجزم بالحكم المزبور، و أن فيه وجوهاً آخر.

ثم ان ظاهر المصنف جعل الغايه طلوع الحمره، و هو لا يخلو من إشكال، بناء على أنه غايه وقت فضيله الفريضة كما سمعته فيما تقدم، فالأولى حينئذ جعل الغايه ما قبل الطلوع بقدر أداء الفريضة، و لعل المراد ذلك نحو ما سمعته فى نافلتى الزوال و العصر من تحديد غايتهما عند من عرفت بالمثل و المثليين، فالكلام هنا كما هناك، و عساك تسمع تمام الكلام إن شاء الله فى البحث عن وقت ركعتى الفجر.

[تنميم صلاه الليل مخففه]

و أما ان كان قد تلبس بأربع ركعات منها ثم طلع الفجر تممها مخففه بالحمد أداء كما فى الدروس و لو طلع الفجر كما هو: أى الإتمام المشهور نقلا- و تحصيلا بل فى مصايح الطباطبائى الإجماع عليه، بل فى الرياض نفى الخلاف فيه حاكيا له عن بعض الأجله، لكن قيده بما إذا لم يخش فوات فضيله الفرض، و قد خلى عنه النص و كثير من الفتاوى، و كيف كان فالأصل فى الحكم المزبور

خبر مؤمن الطاق المنجبر

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٦ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

بما سمعت و بما عن المنتهى، و فى الذخيره من أن عليه عمل الأصحاب «إذا كنت صليت أربع ركعات من صلاه الليل قبل طلوع الفجر فأتم الصلاه طلع الفجر أو لم يطلع»^(١)

و

خبر يعقوب البراز^(٢) «قلت له: أقوم قبل الفجر بقليل فأصلى أربع ركعات ثم أتخوف أن ينفجر الفجر أبدأ بالوتر أو أتم الركعات، قال: لا بل أوتر و آخر الركعات حتى تقضيها فى صدر النهار»

- مع إضماره و ضعف سنده، و احتمال تنزيهه على ما إذا خاف الفجر خاصه لا ما إذا طلع الفجر عليه كما نحن فيه، و ربما يشهد له فى الجمله

صحيح محمد بن مسلم^(٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «سألته عن الرجل يقوم آخر الليل و هو يخشى أن يفجأه الصبح أ يتدئ بالوتر أو يصلى الصلاه على وجهها حتى يكون الوتر آخر ذلك؟ قال: بل يبدأ بالوتر، و قال: أنا كنت فاعلا ذلك»

- قاصر عن معارضه الأول المعتضد بما سمعت من الإجماع و عمل الأصحاب و غيره من النصوص^(٤) مما اشتمل على النهى عن الإيتار بعد الطلوع و نحوه و المحافظه على السنن، بل فى كشف اللثام و تبعه غيره أنه انما أمر فيه بتقديم الوتر ليدركه بالليل، لتظافر الأخبار بالايثار فيه، كما نطقت بأن من قام آخر الليل و لم يصل صلاته و خاف أن يفجأه الفجر أوتر، و القضاء فى صدر النهار أعم من فعلها قبل فريضه الصبح و بعدها، و إن كان فيما ذكره أخيرا نظر واضح.

لكن على كل حال فالجمع بينه و بين الأول بالتخير كما فى الذخيره و المعتبر، و استحسنه فى البحار، أو أفضليه التأخير كما صرح به الشيخ و المحقق الثانى، و كأنه مال إليه فى الذكرى لا يخلو من نظر، و لعل الجمع بحمل تقديم الوتر على ما إذا خشى انفجار الفجر و لم ينفجر بعد ليقع الوتر فى وقته، و الإتمام على ما إذا انفجر الفجر أولى منه

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ - من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

كما اعترف به المجلسي في البحار، و يمكن أن يريده كشف اللثام.

و أما الأمر بالتخفيف المفسر بقراءة الحمد وحدها فهو و إن كان قد صرح به المصنف و غيره و خلى عنه خبر مؤمن الطاق الذي هو الأصل في المسألة إلا أنه مناسب للجمع بين حقي الفريضة و النافله، و يدل عليه

خبر إسماعيل بن جابر (١) أو عبد الله ابن سنان «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أقوم آخر الليل و أخاف الصبح قال: اقرأ الحمد و اعجل و اعجل»

لأولويه ما بعد الصبح مما قبله، فتأمل. فلا يقدر حينئذ تضمن سؤاله لخوف الصبح الذي هو غير ما نحن فيه من طلوعه عليه متلبسا.

و تفصيل البحث في هذا أن المتنفل إن قام في آخر الليل فاما أن يظن في الوقت سعه تسع تمام الصلاة، أو يظن ضيقه على الإتيان بها أجمع، أو يشك في ذلك، فان ظن السعه صلى، فان انكشف فساد ظنه أتم صلاته إن كان صلى أربعاً لما عرفت، و كذا إن لم يكمل الأربع، و لكن قلنا بجواز ابتدائه بالصلاه بعد طلوع الفجر كما سمعته من الشيخ و المحقق، فإنه متى جاز الابتداء جازت الاستداه بطريق أولى، أما على المختار فقد قيل إن في المسألة احتمالات، أحدها الاستمرار، لأن الأخبار انما دلت على المنع من الشروع بعد الطلوع، و هو لا- يقتضى المنع عن الإتمام، و فيه منع اختصاص الأخبار بذلك، على أن جعل الغايه الطلوع في النص و الفتوى كاف في المنع، فظهور هذه النصوص في ذلك حينئذ غير قادح، و ثانيها أن يصلى الوتر و ركعتي الفجر و يؤخر الباقي، و لعله لخبر يعقوب البزاز المتقدم آنفاً، و فيه مع ما عرفت سابقاً أنه خارج عن موضوع المسألة من وجوه، ضروره كون المفروض طلوع الفجر و لما يكمل الأربع ركعات، و الأولى الاستدلال له ب

صحيح عبد الله بن سنان (٢) «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا قمت و قد طلع الفجر فابدأ بالوتر ثم صل الركعتين ثم صل الركعات إذا

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

أصبحت»

و إن كان خارجا عن موضوع المسأله، بل و معارضا أيضا بغيره خصوصا بالنسبه إلى الوتر المؤكد فعله فى الليل، و خصوصا مع عدم الفتوى به فيما أعلم من أحد، و احتمالاه الفجر الكاذب، فيكون حينئذ كغيره مما أمر فيه بالوتر بالليل مع ضيق الوقت عن غيره، و انه به يدرك صلاه الليل،

قال الصادق (عليه السلام) فى صحيح ابن وهب (١): «أما يرضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح فيوتر و يصلى ركعتى الفجر و يكتب له صلاه الليل»

و ثالثها أن يضيف إلى ما فعل ما يكمله و ترا و يقضى صلاه الليل كلها بعد الفريضة، ل

خبر على بن عبد الله بن عمران (٢) عن الرضا (عليه السلام) «إذا كنت فى صلاه الفجر فخرجت و رأيت الصبح فزد ركعه إلى ركعتين اللتين صليتهما قبل و اجعله و ترا»

بناء على أن لفظ الفجر فيه من النساخ، و إلا فالصواب الليل بدله، لكنه- مع جهاله سنده و معارضته بغيره و عدم مشهوريه العمل به- قاصر عن إفاده هذا الحكم المخالف لأصالة عدم النقل، خصوصا بعد الفراغ من الركعتين كما هو المفروض، اللهم إلا أن يدعى التسامح فى أمر النافله و انها صلاه واحده، فلا عدول حقيقه فيها من صلاه إلى أخرى، قال فى الذكري بعد الخبر المزبور: فيه تصريح بجواز العدول من النفل إلى النفل، لكن ظاهره بعد الفراغ كما ذكر مثله فى الفريضة، و يمكن حمل الخروج على رؤيه الفجر فى أثناء الصلاه، كما حمل الشيخ الفراغ فى الفريضة على مقاربه الفراغ، و استبعده فى البحار، قال: و يحتمل أن يكون المراد نافله الفجر: أى إذا أوقعت نافله الفجر و تركت صلاه الليل ثم خرجت فرأيت الصبح قد طلع فلا- تترك الوتر و أضف إليهما ركعه، ليصير المجموع و ترا، ثم صل بعد ركعتى الفجر، ثم صل الفجر، و عدول النيه فى النافله بعد الفعل لا دليل على نفيه كما أشار اليه، و يحتمل أن

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

يكون المراد بها فريضة الفجر: أى صلى الفريضة ظانا دخول الوقت: فلما خرج رأى انه أول طلوع الفجر، فعلم وقوع صلاته قبل الوقت، فأجاب (عليه السلام) بأن ما فعل ذلك يحسبها نافله، و يضيف إليها ركعه لتصير وتراً، ثم يصلى نافله الفجر و فريضته، و الجميع كما ترى، سيما الأخير. رابعها قطع الصلاة و الإتيان بها بعد الفريضة، لأن الوجه فى المنع عن ابتداء النافلة مزاحمه الفريضة، و هى حاصله من الإتمام، و لفحوى صحيحتى محمد بن مسلم (١) و ابن وهب (٢) و خبر إسماعيل أو عبد الله (٣) المتقدمه آنفاً، و هو أقواها إلا- أنه يمكن الرخصة له فى إتمام ما تلبس بهما من الركعتين إذا علم فى الأثناء، سيما إذا كان بعد أن فعل منهما ركعه فصاعداً كما سمعت نظيره فى المغرب، و قد أشار إليه هنا فى الرياض، و الله أعلم.

[حكم صلاة الليل مع ظن الضيق]

و إن ظن الضيق فإن قلنا بجواز الابتداء بعد الفجر فالأمر ظاهر، و إلا ففيه وجوه أيضاً: الأول جواز الابتداء بالصلاة على وجهها، لثبوت التوقيت، و انتفاء المزاحمه حال الشروع فيستمر، لاختصاص المنع بالشروع، و فيه ما عرفت، الثانى لا يصلى بل يؤخر الجميع حذراً من لزوم المزاحمه أو الفصل، و هو ضعيف جداً بل مقطوع بفساده. الثالث يصلى ما اتسع له الوقت، لانتفاء المانع، و يؤخر الباقي لمزاحمه الفريضة، و لإشعار الروايات بذلك، و فيه ما لا- يخفى إذا فرض إحراز الأربع. الرابع يوتر بالركعات الثلاثه كما فى الدروس و يصلى ركعتى الفجر و يؤخر صلاة الليل، لصحيحتى ابني مسلم و وهب، و هو جيد و أفتى به فى الدروس. الخامس التعجيل، لروايه إسماعيل ابن جابر أو عبد الله بن سنان المتقدمه، و لا بأس به أيضاً مع فرض إمكانه، أو يكون المراد اعجل و إن طلع الفجر، و لعله الظاهر كما صرح به العلامة الطباطبائي، بل عن

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

المنتهى جعل التخفيف بعد طلوع الفجر. السادس أن يصلى ما اتسع له الوقت، فإذا طلع الفجر عدل به إلى الوتر، لثبوت التوقيت بالأصل و العدول بروايه على بن عبد الله ابن عمران (١) وفيه ما عرفت. السابع أن يصلى ما اتسع له الوقت، فإذا طلع الفجر أوتر و آخر الباقي، ل

قويه المفضل بن عمر (٢) «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

أقوم و أنا أشك في الفجر، فقال: صل على شكك، فإذا طلع الفجر فأوتر و صل الركعتين، فإذا أنت قمت و قد طلع الفجر فابدأ بالفريضة و لا- تصل غيرها، فإذا فرغت فاقض مكانك، و لا يكون هذا عاده، و إياك أن تطلع على هذا أهلك فيصلون على ذلك و لا يصلون بالليل»

بناء على شمول الشك فيها للظن، كما أن الظاهر إرادته الإيتار فيما يقرب من طلوع الفجر على ما يومى إليه قوله (ع): «فإذا أنت» إلى آخره. الثامن يستمر على صلاته إن كان قد صلى أربعاً قبل الفجر، و إن لم يكن صلى أربعاً آخر الباقي، ل خبر مؤمن الطاق (٣) و هو جيد. التاسع التخيير له بين ما تضمنته هذه النصوص المعتبره و إن كان الأولى له اختيار ما فى الصحيحين المزبورين (٤) و لعله أقوى الوجوه.

و لو انكشف فساد ظنه صلى بقيه صلاه الليل، و فى إعادته الوتر حينئذ وجهان، من اقتضاء الأمر الاجزاء، و من أنه خاتمه النوافل، و انه تخيل الأمر،

قال على بن عبد العزيز (٥) للصادق (عليه السلام) فى خبر على بن الحكم: «أقوم و أنا أتخوف الفجر قال: فأوتر، قلت: فأنظر فإذا على ليل، قال: فصل صلاه الليل»

و قال أيضا فى

مرسل إبراهيم بن عبد الحميد (٦) أو مسنده: «إذا قام الرجل من الليل فظن أن

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ و ٣ من كتاب الصلاة.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ من كتاب الصلاة.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

الصباح قد أضاء فأوتر ثم نظر فرأى أن عليه ليلا قال: يضيف إلى الوتر ركعه ثم يستقبل صلاه الليل ثم يوتر بعد ذلك»

لكنه قاصر عن إثبات هذا النقل و العدول المخالف للأصل، سيما بعد الفراغ و مع اختلاف الهيئه، و قال فى الدروس و الذكرى: «لو ظن ضيق الليل اقتصر على الشفع و الوتر و ركعتى الفجر، فلو تبين بقاء الليل أضاف إلى ما صلى ستا و أعاد ركعه الوتر و ركعتى الفجر، قال المفيد و قال على بن بابويه: يعيد ركعتى الفجر لا غير» و فى المبسوط: «لو نسى ركعتين من صلاه الليل ثم ذكر بعد أن أوتر قضاهما و أوتر» انتهى معروف الوجه مما سمعت.

و أما إذا شك فى الضيق و السعه و لم يظن أحدهما جاءت الوجوه المذكوره بأسرها مختلفه بالقوه و الضعف، لكن قد سمعت قوى المفضل بن عمر (١) السابق، و لعل العمل به هنا لا يخلو من قوه.

[تحديد آخر الليل]

ثم من المعلوم أن جميع ما ذكرناه فى هذه المباحث مبنى على انتهاء الليل بطولع الفجر، و ان النصف انما يلاحظ بالنسبه إليه، سواء قلنا بأن ساعه الفجر من النهار و اليوم كما هو المعروف، أو واسطه بينه و بين الليل كما دلت عليه بعض النصوص (٢) التى تسمعهما إن شاء الله، و إن أمكن على بعد بناؤه أيضا على أنها من الليل حتى بملاحظه الانتصاف بدعوى دلالة الأدله على ذلك، و على امتداد وقت صلاه الليل إلى ذلك، إذ لا تلازم بين كونه منه و الامتداد إلى طلوع الشمس مثلا، لكن لما كان فى غايه البعد خصوصا الانتصاف بل المحكى عن بعضهم خلافه كما ستعرف اتجه بناء المسأله على الأول، على انه هو الحق الموافق لأكثر اللغويين و المفسرين و الفقهاء و المحدثين و الحكماء الإلهيين و الرياضيين كما سمعته من السيد الداماد فى البحث عن آخر وقت الظهرين،

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٤٩- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

بل الظاهر ان الخلاف فيه قد اضمحل و انعقد الإجماع بعده، نعم بعض أهل الحرف و الصناعات لما كان ابتداء عملهم من طلوع الشمس قد يطلقون اليوم عليه، و ذكره بعض أهل اللغة لذلك، و لعله كان قديما كذلك بحيث صار فيه حقيقه أيضا، كما ان المنجمين قد يطلقون اليوم على ما بين الطلوع إلى الغروب، و على ما بين الطلوع إلى الطلوع، و على ما بين الغروب إلى الغروب، و على ما بين الزوال إلى الزوال، و كذا النهار على المعنى الأول، و الليل على ما بين غروب الشمس إلى طلوعها.

لكن لا ينبغي أن يستريب عارف بلسان الشرع و العرف و اللغة ان المنساق من إطلاق اليوم و النهار و الليل فى الصوم و الصلاة و مواقف الحج و القسم بين الزوجات و أيام الاعتكاف و جميع الأبواب أن المراد بالأولين من طلوع الفجر الثانى إلى الغروب، و منه إلى طلوعه بالثالث كما قد نص عليه غير واحد من الفقهاء و المفسرين و اللغويين فيما حكى عن بعضهم، منهم الطبرسى فى مجمعه فى تفسير قوله تعالى (١) «وَإِعْدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً» و قوله تعالى (٢) «وَ سَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ» و قوله تعالى (٣):

«وَ النَّهَارَ مُبْصِرًا»* و عند نقل الأقوال فى الصَّلاةِ الوُسْطَى، و منهم الشيخ فى الخلاف، بل حكى فيه ذلك عن عامه أهل العلم، ثم قال بعد أن نقل القول بالواسطة عن طائفه، و القول بأنها من الليل بحيث لا يحرم الأكل و الشرب على الصائم إلى طلوع الشمس عن الأعمش و غيره، و انه روى عن حذيفه أن هذا الخلاف قد انقرض و أجمع المسلمون، فلو كان صحيحا لما انقرض، و منهم العلامة فى المنتهى فى باب الصلاة و الاعتكاف، بل قال فى الأول ردا على الأعمش و من تبعه: إنه اتفق المفسرون على أن المراد بطرفى النهار المأمور بقيام الصلاة عندهما صلاتى الصبح و العصر، و منهم المفيد و المرتضى و ابنا

١-١ سورة الأعراف- الآية ١٣٨.

٢-٢ سورة النحل- الآية ١٢.

٣-٣ سورة يونس عليه السلام- الآية ٦٨.

الجنيد و إدريس و أبو الصلاح، و إن تفاوتت بعض عباراتهم صراحه و ظهورا، و منهم الشهيد فى الذكرى، بل نسبه فيها إلى الكل إلا- الأعمش، ثم رده باستقرار الإجماع على خلافه، و بأن الشيخ قال: لم يختلفوا فى أن المراد بالطرفين صلاتا الصبح و العصر، و منهم العلامة فى التذكرة، بل نسبه فيها إلى عامه أهل العلم و إن حكى بعد ذلك خلاف الأعمش، و منهم الشهيد الثانى و سبطه، و منهم المصنف فى ظاهر الكتاب فى قسم الزوجات كغيره من الأصحاب و المعتمر، و منهم النيشابورى فى تفسيره ناسبا له إلى الشرع كالراغب الأصفهانى فى تفسيره، و منهم المقرئ كمصباح المنير و إن ذكر فيه أنه فى عرف الناس من طلوع الشمس إلى غروبها، لكن ظاهر كلامه بعد ذلك أنه أخذ من تعارف الإجاره، مع انه حكم فيه بحمله على الأول فيها أيضا، قيل و قال فى شمس العلوم: آخر الليل قبل الفجر، و منهم الرازى فى تفسيره و إن كان قد ذكره فى أثناء احتجاج القائل بأن الظهر الصلاة الوسطى أو العصر، لكن كلامه فى تفسير قوله تعالى (١) «فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ» و قوله تعالى (٢) «فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ» كالصريح فى انتهاء الليله بطلوع الفجر، و قريب منه كلامه كالبيضاوى فى تفسير قوله تعالى (٣) «بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ»* و منهم الزمخشرى فى ظاهر الأساس، و منهم الخليل بن أحمد فى كتاب العين الذى هو الأصل فى اللغه، و عليه المعول و المرجع، و منهم الطيبى فى شرح المشكاه، إلى غير ذلك من كلمات المفسرين و الفقهاء المتفرقه فى الآيات و المقامات المختلفه، كغسل يوم الجمعة و تراوح البئر و موقف الحج و نحوها.

و يؤيده مضافا إلى ذلك قوله تعالى (٤) «أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَ زُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ»

١- ١ سورة البقره- الآيه ١٩٤.

٢- ٢ سورة الروم- الآيه ١٦.

٣- ٣ سورة آل عمران- الآيه ٣٦ و سورة المؤمن- الآيه ٥٧.

٤- ٤ سورة هود عليه السلام- الآيه ١١٦.

فإنه و ان اختلف فى إرادته العصر أو المغرب من أحد الطرفين إلا أن إرادته الصبح من الطرف الآخر لا خلاف فيها بين المفسرين و لا إشكال، كما أنه لا إشكال فى دخول طرف الشىء فيه، فيتحقق حينئذ أن الفجر طرف النهار الأول، إذ احتمال إرادته طلوع الشمس منه و إطلاقه على زمان صلاه الصبح مجازا للقرب و المجاوره- كما أطنب فيه الإمام الرازى، بل لعله يكون شاهدا لمذهب أبى حنيفة من اعتبار التنوير فى صلاه الفجر الذى هو أقرب من غيره فى التجوز بإطلاق الطرف عليه، بل أولى منه، لأنه أقرب من احتمال إرادته المضيق من زمن صلاه الفجر مجازا أيضا للمجاوره بقريته الأمر الذى لا يتم إرادته الوجوب منه على التعيين إلا بذلك، و إثبات الصحة حينئذ فى غيره لدليل آخر- كما ترى، و مما سمعت تظهر الدلاله فى قوله تعالى (١) «وَمِنْ أَنْاءِ اللَّيْلِ فَسَبَّحْ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ» خصوصا مع ملاحظه المقابله، و أن المراد من التسبيح الصلاه، و قوله تعالى (٢) «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» كما اعترف به غير واحد من المفسرين، و هو المنساق، إذ احتمال جعل الغايه تقييدا لإخراج بعض الليله لا ينبغى أن يصغى اليه، و قوله تعالى (٣) «وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ. وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ» ضروره اقتضاء المقابله خروج الصبح عن مسمى الليل، مع أن الظاهر إرادته القسم بوقت واحد الذى هو إدبار الليل و إقبال الصبح، لتلازمهما أو ترادفهما، كما يومى اليه ما عن الرازى فى قوله تعالى (٤):

«وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَيْتَ عَسَى. وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ» فلاحظ و تأمل ليظهر لك أن الآيه الأخرى دليل آخر على المطلوب سواء أريد من «عسسى» الإقبال أو الادبار، و قوله تعالى (٥):

«قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ» لما استعرف

١- ١ سورة طه- الآيه ١٣٠.

٢- ٢ سورة القدر- الآيه ٥.

٣- ٣ سورة المدثر- الآيه ٣٧ و ٣٨.

٤- ٤ سورة التكوير- الآيه ١٧ و ١٨.

٥- ٥ سورة يونس عليه السلام- الآيه ٥١.

من أن البيوتته الزمان الذي نهايته طلوع الفجر، و لعله أراد ذلك الراغب الأصفهاني فيما حكى عنه من استدلاله بهذه الآية على أن النهار فى الشرع اسم لما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، قال: لأن بات فلان يفعل كذا موضوعه لما يفعل بالليل، و ظل لما يفعل بالنهار، إذ ذلك مجردا لا يدل على مطلوبه كما هو واضح، و قوله تعالى(١):

«أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ» * و «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»*(٢) و «لَيْلَةَ الصَّيَامِ»*(٣) «فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»*(٤) منضمًا إلى قوله تعالى (٥) «حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» و لأصله عدم النقل و التجوز من التقييد و غيره، و لا ينافيه قوله تعالى (٦):

«ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ» عند التأمل، فما ظنه بعضهم من أن «ثم و الإتمام» قرينه على أن ساعه الفجر ليست من النهار، و قد قرر ذلك بتكلف شديد و تعسف بعيد فى غير محله، فتأمل جيدا.

و قوله تعالى (٧) «قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نَضِمْهُ» إلى قوله تعالى «إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ» إلى آخره. إذ من المعلوم أن الواجب على النبى (صلى الله عليه و آله) القيام إلى الفجر و أنه هو الذى يلاحظ نصفه و ثلثه و ثلثاه كما دلت عليه الأخبار و اعترف به المفسرون كما قيل، و قوله تعالى (٨): «فَأَسِيرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ» - إلى قوله تعالى - «إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ، أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ؟» فان من لاحظ ما ورد فى القطع، و قوله تعالى (٩) «نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ» و قوله تعالى (١٠) «وَلَقَدْ صَبَّحَهُمُ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ» و ما ورد(١١) فى مخاطبه لوط مع الملائكة جزم بخروج ما بعد الفجر عن الليل، كالجزم

١- ١ سورة البقره- الآيه ١٨٠.

٢- ٢ سورة البقره- الآيه ١٨٠.

٣- ٣ سورة البقره- الآيه ١٨٣.

٤- ٤ سورة البقره- الآيه ١٩٢.

٥- ٥ سورة البقره- الآيه ١٨٣.

٦- ٦ سورة البقره- الآيه ١٨٣.

٧- ٧ سورة المزمل- الآيه ٢.

٨- ٨ سورة هود عليه السلام- الآيه ٨٣.

٩- ٩ سورة القمر- الآيه ٣٤.

١٠- ١٠ سورة القمر- الآيه ٣٨.

١١- ١١ سورة هود عليه السلام- الآيه ٨٣.

بالخروج أيضا للمقابلة في قوله تعالى أيضا (١): «وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ. وَ بِاللَّيْلِ أَوْ فَلَ تَعْقِلُونَ» و في قوله تعالى (٢) «فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَ جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا» ضروره ظهور المقابلة في الخروج عن المقابل الآخر، فتأمل. و قوله تعالى أيضا (٣) «وَ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: آمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ، وَ اكْفُرُوا آخِرَهُ، لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» إذ المراد بالايمان وجه النهار الصلاه في أوله التي ليست إلا الفجر، كما هو مستفاد مما ورد (٤) في سبب نزول هذه الآية من موافقه بعض اليهود النبي (صلى الله عليه و آله) صباحا لما رأوه يصلى إلى قبلتهم، فلما حوله الله إلى الكعبه و كان في أثناء صلاه الظهر أو العصر كفروا به، فلاحظ و تأمل.

قوله تعالى (٥) «وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» بمعونه ما ورد (٦) من الأخبار في تفسيرها من أنه تشهدا ملائكه الليل صاعده و النهار نازله، و غير ذلك مما يفيد الجزم بأن أول النهار الفجر، و قوله تعالى (٧) «وَ لَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ» فإنه أطلق على وقت عذابهم الصبح و البكره، و قد صرح بأن الأخيره عباره عن أول النهار، و الفرض وقوع عذابهم الفجر، و قوله تعالى (٨) «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَ الْأَصَالِ رِجَالٌ» لأن الظاهر كما عن أكثر المفسرين الاعتراف به إرادته صلاه الفجر من التسيح في الغداه، و قد صرح اللغويون كما قيل بأن الغداه من النهار، و قوله

١- ١ سورة الصافات- الآية ١٣٧ و ١٣٨.

٢- ٢ سورة الانعام- الآية ٩٦.

٣- ٣ سورة آل عمران- الآية ٦٥.

٤- ٤ تفسير الصافي سورة آل عمران- الآية ٦٥.

٥- ٥ سورة الإسراء- الآية ٨٠.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١ و ٣ من كتاب الصلاه.

٧- ٧ سورة القمر- الآية ٣٨.

٨- ٨ سورة النور- الآية ٣٦.

تعالى (١) «وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا» والكلام فى البكره كالكلام فى الغداه، وكذا التسيح فيها.

ومنه حينئذ يظهر وجه الدلاله فى قوله تعالى أيضا (٢) «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِبْكَارِ» وقوله تعالى (٣) «وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا. وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا» بل يزيد هذا بالمقابله المشعره بما ذكرنا، كقوله تعالى أيضا (٤) «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ. وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ» إذ لا ريب فى ظهوره فى أن التسيح قبل طلوع الشمس الذى يراد به صلاه الفجر فى غير الليل، بل وكذا قوله تعالى (٥) «وَالْفَجْرِ. وَلَيَالٍ عَشْرٍ. وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ» إلى غير ذلك من الآيات المشعره بالمطلوب بقربنه المقابله وغيرها، وتفصيل الكلام فيها بل وفيما ذكرناه من الآيات يفضى إلى إطناب تام لا يناسب وضع الكتاب، كما أنه لا يناسبه أيضا ذكر جميع ما يدل على ذلك أو يشعر به من النصوص، سيما وهى أكثر من أن تحصى وأوسع من أن تستقصى، وقد جمع المجلسى فى البحار شطرا منها يقرب إلى المائه من كتب متفرقه كالكافى و التهذيب و الفقيه و فقه الرضا (عليه السلام) و قرب الاسناد و دعائم الإسلام و الاحتجاج و العلل و الخصال و تفسير على بن إبراهيم و العياشى و معانى الأخبار و تحف العقول و إرشاد القلوب و ثواب الأعمال و عده الداعى و مجالس الصدوق و التوحيد و العيون و المصباح للشيخ و مسار الشيعة للمفيد و الإقبال و المقنعه و مجالس الشيخ و الخلاف له و المعبر و الذكرى و غياث سلطان الورى و مصباح الكفعمى و دعوات الراوندى و السرائر فى مقامات متشعبه، كالصلاه الوسطى و الصوم

١-١ سورة الأحزاب- الآية ٤١.

٢-٢ سورة المؤمن- الآية ٥٧.

٣-٣ سورة الدهر- الآية ٢٥ و ٢٦.

٤-٤ سورة ق- الآية ٣٨ و ٣٩.

٥-٥ سورة الفجر- الآية ١ و ٢.

و صلاة الليل و الحج و تفسير بعض الآيات و الأذان و القسم بين الزوجات و الأغسال للجمعه و العيدين و غير ذلك، و إن كان فى جملة مما تخيل دلالتة على المطلوب مناقشه، لكن فى الجملة الأخرى و وضوح الأمر مغناه.

خصوصا مع عدم دليل معتد به يشهد بخلاف ذلك، إذ ليس سوى ذكر بعض أهل اللغة له، و قد عرفت منشأه، سيما و الذاكر صاحب القاموس و نحوه ممن عاداته الخلط و الخبط، و سوى قوله تعالى (١) «يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ» إذ المراد من القلب جعل الفجر أولا- و بالعكس، و هو لا- يكون إلا- بدعوى دخول الحمرة ثم الصفرة ثم البياض المتصل بطلوع الشمس فى الليل، كى يكون ما وقع فى أوله من الحمرة المسماة بالشفق ثم الصفرة ثم البياض ثم السواد داخلا فى آخره، و كذا النهار، و فيه- مع أنه واضح التكلف و التعسف، بل و مناف لإيلاج الليل فى النهار و تكويره عليه كما قيل، و ليس هو تقريبا لتمام الليل و النهار بل لنصفهما- أنه ليس بأولى من أن إيراد المعاقبة بينهما بتقليبهما، أو نقصان أحدهما و زياده الآخر، أو تغير أحوالهما بالحر و البرد و الظلمة و النور، أو ما يعم ذلك، أو يقال إن كلا منهما مقلوب الآخر باعتبار أن ابتداء اليوم ظهور البياض، ثم يزداد إلى الزوال، ثم ينقص إلى الليل، و الليل ظهور الظلمة، ثم تزداد إلى الغسق، ثم تنقص إلى طلوع الفجر، بل ذلك أولى من وجوه، خصوصا الأخير، فتأمل.

و سوى قوله تعالى (٢) «وَ جَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً» إذ ليست هى إلا الشمس، و سوى

قول النبى (صلى الله عليه و آله) (٣): «صلاة النهار عجماء»

و

انه (صلى الله عليه و آله) كان يغلس بصلاة الفجر (٤) و قال: «صلها بغبش»

و الغلس

١- ١ سورة النور- الآيه ٤٤.

٢- ٢ سورة الإسراء- الآيه ١٣.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١٨- من أبواب القراءه فى الصلاة- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب القراءه فى الصلاة- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

و الغبش ظلمه آخر الليل كما عن بعض اللغويين النص عليه، و

خبر أبان الثقفي (١) المروى عن تفسير على بن إبراهيم المسؤول فيه الباقر (ع) عن الساعه التى هى ليست من الليل و لا من النهار، فقال: «ساعه الفجر»،

و سوى

المروى فى نهج البلاغه (٢) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) لما سئل عن مسافه ما بين المشرق و المغرب فقال: «مسيره يوم للشمس»

و سوى إطلاق نصف النهار على الزوال فى عده أخبار (٣) فى باب الصوم و غيره، بل و فى كلام اللغويين و الفقهاء و غيرهم، و سوى ما

ورد (٤) أيضا فى عده عنهم (عليهم السلام) «انه كان لا يصلى من النهار حتى تزول الشمس»

و سوى

خبر عمر بن حنظله (٥) «انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال له: زوال الشمس نعرفه بالنهار فكيف لنا بالليل؟ فقال: لليل زوال كزوال الشمس، قال: فبأى شىء نعرفه؟ قال: بالنجوم إذا انحدرت»

إلى غير ذلك.

و فيه انه لا توقف لصدق إضافه الآيه إلى النهار على استغراقها لجميع أجزائه، على أن الظاهر حصول الابصار و الضوء بسببها من أول طلوع الفجر و ان لم يظهر جرمها من الأفق للحس، و لهذا اختلفت أوقات المطالع بحسب الأقاليم، بل فى الذكرى منع أن الآيه الشمس بل نفس الليل و النهار، و هو من إضافه التبيين كإضافه العدد إلى المعدود، و الخبر- مع عاميته، بل عن الدار قطنى نسبتة إلى الفقهاء مشعرا بتردد ما فى

١- ١ المستدرک- الباب ٤٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاة لكن رواه عن عمر بن أبان الثقفى.

٢- ٢ نهج البلاغه ص ١٢١٨ الخطبه ٢٨٦ من ج ٦ المطبوع بطهران.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاة و الباب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم- الحديث ١ و ٢ من كتاب الصوم.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ و ٦ و ٧ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٥٥- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

سنده- محتمل لإيراده أغلب صلاة النهار، بل ينبغي القطع بإيراده ذلك بملاحظه الجمع بينه و بين غيره من الأخبار(١)خصوصا المسؤول فيها عن الجهر بالفجر مع أنها من صلاة النهار التي يخفت فيها، فأجاب (عليه السلام) بأنها لقربها من صلاة الليل أعطى حكمها، والغلس والغيش وإن فسرا بما سمعت يجب إرادته أول الفجر منهما مجازا و توسعا، وإلا فليس جميع ما بين الطلوعين يسمى غلسا و غبشا، و هو المدعى دخوله فى الليل، و خبر أبان و غيره محمول على إرادته بيان ذلك على مذاق السائل الذى هو من أهل الكتاب المصطلح عندهم اليوم من طلوع الشمس، و خروج ساعه الفجر عن الليل و النهار كما يحكى عن براهمه الهند خروج ما بين الغروب إلى غروب الشفق عنهما أيضا، و منه يظهر الجواب أيضا عن خبر النهج، لأن الغالب كون السائلين بهذه المسائل من أهل الكتاب، أو يحمل على إرادته سيرها من حين الخروج من الأفق و إن لم تظهر إلى الحس إلا- بعد حين كالغروب، أو على إرادته التقريب، و إلا ففى التحقيق مسيره أقل من يوم، كما كشف عنه

الخير الآخر المروى (٢) عن الاحتجاج قال: «سأل أبو حنيفة أبا عبد الله (عليه السلام) كم بين المشرق و المغرب؟ قال: مسيره يوم بل أقل من ذلك، فاستعظمه فقال له: يا عاجز لم تنكر هذا؟ إن الشمس تطلع من المشرق و تغرب فى المغرب فى أقل من يوم»

و إطلاق النصف مجاز شائع كما يومى اليه صدوره ممن يقول بابتداء النهار من طلوع الفجر، فلاحظ. و المراد أنه لا يصلى من نوافل النهار شيئا حتى تزول الشمس، لأنه كان يدس نافله الفجر فى صلاة الليل، و يؤيده سوق هذه الأخبار لبيان بدعيه صلاة الضحى، أو المراد من النهار جزؤه مجازا أو غير ذلك،

١-١ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب القراءة فى الصلاة.

٢-٢ الاحتجاج للطبرسى ص ١٩٨- المطبوع عام ١٢٦٩.

بل يمكن دعوى شهادته ذيل بعض هذه النصوص المتضمنه ذلك ك مرسل الصدوق (١) و خبر زراره (٢) للمطلوب فلاحظ و تأمل و خبر ابن حنظله مع الطعن فى سنده يمكن تنزيله على كواكب تنحدر فى منتصف ما بين الغروب و طلوع الفجر، على أنه أمر تقريبي، إذ تعيين كواكب مخصوصه كل ليله لا- يتيسر لأ-كثر الخلق، مع أن الانحدار لا- يتبين لهم إلا بعد مضى زمان من التجاوز عن دائره نصف النهار، و فى مثل ذلك لا يؤثر التقدم و التأخر بقدر ساعه أو أقل، بل الظاهر أن عمدته المقصود من هذه العلامه معرفه وقت أول صلاه الليل الذى لا ينبغى (٣) الاحتياط فيه لأصالة عدم دخوله، و يمكن أن يقال: إن أكثر الكواكب لا تظهر للأبصار إلا بعد مضى زمان من غروب الشمس، فإذا حملت على الكواكب التى كانت عند ظهورها على الأفق فهى تصل إلى دائره نصف النهار بعد مضى كثير من انتصاف الليل، و لو حملت على تقدير انها كانت عند الغروب على الأفق فهذا مما لا يهتدى إليه أكثر العوام بل الخواص أيضا، فلا- بد من حملها على ما كانت ترى فى البلدان فى بدو ظهورها فوق الأبنيه و الجدران، و الظاهر فى أمثالها أنها تصل إلى دائره نصف النهار قبل انتصاف الليل المعهود، فلذا اعتبر انحدارها بحيث يحصل منه الاطمئنان بصيروره النصف لا أنه يقدر لها انحدار يساوى بعدها عن الأفق فى أول طلوعها، لعسره على أغلب الناس بل جميعهم، و لا ينافيه التشبيه المزبور، إذ لا يجب أن يكون على التحقيق من جميع الوجوه حتى يلزم اعتبار الوسط فيه بين الغروب و الطلوع.

و منه يعلم الحال فى

خبر ابن محبوب (٤) عن الباقر (عليه السلام) «دلوك الشمس

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ١.

٣- ٣ ليس فى النسخه الأصلية لفظه «ترك» و انما كتبت فى هامشها و هو الصحيح لأن مقتضى أصالة عدم دخوله عدم ترك الاحتياط بالتأخير حتى يتيقن بالدخول.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

زوالها، و غسق الليل بمنزله الزوال»

و لعل هذا الوجه يرجع إلى ما ينساق إلى الذهن من هذا الخبر من أن المراد انحدار غالب النجوم لا كواكب مخصوصه، لأن الظاهر أن كثره النجوم تكون في النصف الأخير في جهة الغرب، هذا. و لكن في الرياض بعد أن نقل القول باعتبار طلوع الشمس في النصف عند البحث في صلاه الليل عن بعض الأصحاب، و استدل عليه بالخبرين و طعن في سندهما قال: إلا أنهما مناسبان لتوزيع الصلاه على أوقاتهم، و مع ذلك هو أحوط جدا، سيما مع وقوع التعبير عن الانتصاف بالزوال في غيرهما من الأخبار، و إن كان فيه أيضا قصور في السند، لاحتمال حصول الجبر بكثرة العدد، و كأنه يريد ذلك في خصوص صلاه الليل، و إلا- فليس هو أحوط مطلقا في جميع الأحكام المتعلقة على ذلك، كانهاء صلاه العشاء و نحوه، على أن في كلامه نظرا من جهات آخر لا تخفى، فتأمل.

و كيف كان فمما ذكرنا يظهر لك ما في الذكرى و تبعه عليه غيره من أن المراد انحدار النجوم الطوالع عند غروب الشمس، ثم قال: «و الجعفى اعتمد على منازل القمر الثمانية و العشرين المشهوره، فإنه قال: إنها مقسومه على ثلاثمائة و ستين يوما، لكل منزل ثلاثه عشر يوما، فيكون الفجر مثلا بسعه الأخيه ثلاثه عشر يوما، ثم ينتقل إلى ما بعده و هكذا، فإذا جعل القطب الشمالى بين الكتفين نظر ما على الرأس و بين العينين من المنازل، فيعد منها إلى منزله، ثم يؤخذ لكل منزله نصف سبع، و على هذا» إلى آخره.

قال: «و القمر يغرب في ليله الهلال على نصف سبع من الليل، ثم يتزايد كذلك إلى ليله أربعة عشر، ثم يتأخر ليله خمس عشر نصف سبع، و هكذا» و هذا تقريب، و هما معا ظهران في اعتبار طلوع الشمس في التنصيف، لكن قيل إنه ينبغي للشهيد مع ذلك اعتبار موافقه قوس نهار الكوكب لقوس ليل درجه الشمس من منطقه البروج أو قريبا منه، كالسماك الأعزل بالنسبه إلى بعض درجات أواخر الحمل، و إلا فهو لا يستقيم فى الآفاق المائله

عن خط الاستواء باعتبار قله ميل معدل النهار عن سمت الرأس و كثرته، و قرب مدارات الكواكب بالنسبه إلى المعدل و بعده عنه، ضروره اختلافه اختلافا فاحشا، إذ لو اتفق طلوع كوكب في أواسط المعموره غروب الشمس فریما وصل إلى انتصاف النهار قبل انتصاف الليل بساعه كفرد الشجاع، و بساعتین تقریبا كالشعراء الیمانیه، و ربما تأخر بساعه و نصف تقریبا كالسماک الرامح و رأس الجوزاء و فم الفرس، أو بساعتین تقریبا كالنسر الطائر و العیوق و نیر الفكه، أو بثلاث ساعات تقریبا كالنسر الواقع، أو أربع ساعات كالردف، بل ربما اتفق وصول بعض الكواكب القریبه من القطب الشمالی إلى نصف النهار بعد طلوع الشمس، فلا بد حینئذ من التخصیص المزبور الذی یرجع إلى تخصیص هذا الاعتبار بأفق خط الاستواء، إذ هو المنصف لمدارات الكواكب، على أن الكاشانی مع أنه موافق الشهد یراده الطوالع عند غروب القرص من النجوم المنحدره

لكن قال: فان قيل إنه قد تحقق أن ما بین طلوع الفجر إلى طلوع الشمس لیس من الليل، فلا یقع انحدار تلك النجوم إلا بعد مضی نصف ذلك الزمان من زوال الليل، قلنا: كما أن ما بین الطلوعین لیس من الليل كذلك لیس ما بین غروب القرص و ذهاب الشفق الشرقی منه، و لهذا تؤخر صلاه المغرب إلى ذهاب الشفق، فینتقص هذا من أول الليل كما ینتقص ذلك من آخره، و هو جواب آخر عن الخبر المزبور، و إن كان فیہ نظر واضح.

و أما الجعفی فحاصل كلامه یرجع إلى بناء استعمال زوال الليل تاره بمنازل القمر المعلومه بین العرب، و أخرى على غروب القمر و طلوعه، أما الأول فلأن العرب قسموا مدار القمر على ثمانیه و عشرين قسما، و ضبطوا حدود تلك الأقسام بكواكب و سموها منازل القمر، و هی شرطین و بطنین و غیرها من الأسماء المعروفه فی محلها، و مده قطع الشمس تلك المنازل ثلاثمائه و خمسہ و ستون یوما و شیء، فإذا قسمت على المنازل یقع بإزاء كل

منزل ثلاثه عشر يوما و شىء، فإذا حصل الاطلاع على منزل الشمس من تلك المنازل يمكن استخراج ما مضى من الليل و ما بقى منه بملاحظه الطالع و المنحدر و الغارب من تلك المنازل تقريبا بأدنى تأمل، إذ عند غروب الشمس يكون المنزل السابع من المنزل الذى فيه الشمس على نصف النهار، و السابع عشر على المشرق، و فى كل نصف سبع من الليل يتفاوت بقدر منزل، فيكون التفاوت فى ربع الليل بقدر ثلاثه منازل و نصف، و فى نصف الليل بقدر سبعة منازل، و هكذا القياس، و هذا أيضا تقريبي، لاختلاف مدار الشمس و القمر و جهات آخر، و لو حملنا الخبر عليه حملنا النجوم على نجوم المنزل الذى يكون مقابلا للمنزل الذى فيه الشمس.

و أما الثانى فضابطه أن يضرب عدد ما مضى من أول الشهر إلى الرابع عشر أو من الخامس عشر إلى الثامن و العشرين فى الستة، و قسمه الحاصل على السبعة، فالخارج فى الأول قدر الساعات المعوجه الماضيه من الليل إلى غروب القمر، و فى الثانى قدر الساعات المذكوره إلى طلوعه، مثاله إذا ضربنا الأربعة فى الستة حصل أربعة و عشرون، فإذا قسمناها على السبعة خرج ثلاثه و ثلاث أسباع، فيكون غروب القمر فى الليله الرابعه و طلوعه فى الثامنه عشر بعد ثلاث ساعات و ثلاثه أسباع ساعه، و كذا إذا قسمنا الحاصل من ضرب الخمسه فى الستة و هو الثلاثون على السبعة خرج أربعة و سبعان، فغروب القمر فى الليله الخامسه و طلوعه فى التاسعه عشر بعد أربع ساعات و سبعى ساعه، و هكذا، و هذا أيضا تقريبي، للاختلاف بحسب كثره الزمان بين خروج القمر من الشعاع و أول ليله الغره و قلته و غيرهما، هذا.

و عن بعض الأذكياء ذكر علامات لزوال الليل، فقال: علامته فى أول الحمل طلوع الردف، و فى أواسطه انحدار السماك الأعزل، و فى آخره طلوع النسر الطائر

و غروب الشعراء الشاميه و العيوق، و فى أوائل الثور انحدار السماك الرامح، و فى أواسطه غروب فرد الشجاع، و فى أواخره طلوع فم الفرس و انحدار نير الفكه و عنق الحيه و غروب قلب الأسد، و فى أوائل الجوزاء انحدار رأس الجوزاء، و فى أواسطه انحدار قلب العقرب، و فى أواخره إشراف النسرة الواقع على الانحدار، و فى أوائل السرطان انحدار النسرة الواقع، و فى أواسطه غروب السماك الأعزل، و فى أواخره انحدار النسرة الطائر، و فى أوائل الأسد طلوع العيوق و انحدار الردف، و فى أواسطه طلوع الثريا و غروب الرامح، و فى أواخره طلوع عين الثور و انحدار فم الفرس و غروب عنق الحيه، و فى أوائل السنبله إشراف نير الفكه على الغروب، و فى أواسطه غروب نير الفكه، و فى أواخره طلوع يد الجوزاء اليمنى و رجلها اليسرى، و فى أوائل الميزان غروب رأس الجوزاء، و فى أواسطه طلوع الشعراء اليمانيه، و فى أواخره إشراف النسرة الطائر على الغروب، و فى أوائل العقرب غروب النسرة الطائر، و فى أواسطه طلوع قلب الأسد و غروب النسرة الواقع، و فى أواخره طلوع فرد الشجاع، و فى أوائل القوس انحدار عين الثور و غروب فم الفرس، و فى أواسطه انحدار العيوق و رجل الجوزاء اليسرى و غروب الردف، و فى أواخره انحدار يد الجوزاء اليمنى، و فى أوائل الجدى انحدار اليمانيه، و فى أواسطه انحدار الشاميه و طلوع الرامح، و فى أواخره طلوع الأعزل و نير الفكه، و فى أوائل الدلو إشراف قلب الأسد على الانحدار، و فى أواسطه انحدار قلب الأسد و الفرد و طلوع العنق، و فى أواخره إشراف رجل الجوزاء اليسرى على الغروب، و فى أوائل الحوت طلوع الواقع و غروب رجل الجوزاء اليسرى، و فى أواسطه غروب عين الثور، و فى أواخره غروب اليمانيه و يد الجوزاء اليمنى، و هذا كله و إن كان مبنيًا على طلوع الشمس إلا أنه يسهل الخطب كونه تقريبًا، فلا تفاوت تفاوتًا فاحشًا، و الله أعلم.

[فى بيان وقت ركعتى الفجر]

و أما وقت ركعتى الفجر ف بعد طلوع الفجر الأول لأنه المتيقن

نصا(١)و إجماعا فى البراءة عن التكليف الاستجابى، و ل

خبر محمد بن مسلم (٢)«سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أول وقت ركعتى الفجر فقال: سدس الليل الباقي»

بناء على مساواته لطلوع الفجر الأول، خصوصا إن أريد النصف الثانى من لفظ الباقي فيه، و

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيحى ابن الحجاج (٣)و البزاز(٤): «صلهما بعد الفجر»

و المناقشه باحتمال عود الضمير إلى غير النافله يدفعها معروفه السؤال عنها فى النصوص، مع استبعاد بيان حكم غيرهما، سيما لمثل ابن الحجاج، كالمناقشه باحتمال إرادته الفجر الثانى كما هو المنساق عند الإطلاق، فيكونان محمولين على الرخصه أو التقيد، كما يومى اليه

خبر أبى بصير(٥)«قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): متى أصلى ركعتى الفجر؟ قال: فقال لى: بعد طلوع الفجر، قلت له: إن أبا جعفر (عليه السلام) أمرنى أن أصليهما قبل طلوع الفجر، فقال: يا أبا محمد إن الشيعة أتوا أبى مسترشدين فأفتاهم بمر الحق، و أتونى شكاكا فأفتيتهم بالتقيه»

و لعل من الشيعة ابنى الحجاج و البزاز، إذ يدفعها أيضا أن المجاز الأول فى غايه البعد، خصوصا بعد النهى عنهما بعده كما ستعرفه، بل هو غير جائز بناء على عدم جوازها بعد الفجر على ما يحكى عن بعضهم، و أصله عدم التقيه، و انه مهما أمكن تنزيل الخبر على غيرها قدم عليها، على أنه لو سلم كان خبر أبى بصير شاهدا للمطلوب، ضروره كون المراد بقبل الفجر فيه ما لا يشمل قبل الفجر الأول، لعدم انصراف إطلاقها لما يتناول مثل ذلك و إن كان هو و غيره من مصاديق القبليه.

بل يؤيده التعبير فى بعض النصوص (٦)المستفيضه المتضمنه للأمر بهما قبل

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٠ و ٥١- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

الفجر و بعده و معه بتصغير القبل و البعد، إذ هو باعتبار القله قطعاً، و الظاهر إرادته الفجر الثانى فيها لا الأول، لأنه المنساق منه عند الإطلاق، و لذا فهمه أبو بصير من إطلاق الصادق (عليه السلام) دون الكاذب المحتاج إلى التقييد به، أو القرينه كما فى الخبر السابق، فتكون حينئذ جميعها بل كل ما ذكر فيه أنهما قبل الفجر من النصوص شاهداً للمطلوب، خصوصاً المشتمل منها على التصغير، مضافاً إلى

مرسل إسحاق بن عمار(١) عنه (عليه السلام) قال: «صل الركعتين ما بينك و بين أن يكون الضوء حذاء رأسك، فإن كان بعد ذلك فابدأ بالفجر»

بناء على إرادته الفجر الكاذب من الضوء المزبور كما فهمه الشيخ، لأنه هو الذى يحاذى الرأس و إن استصوب بعضهم إرادته الأسفار الذى يكون بعد الفجر الثانى منه، و يجعل آخر وقتى الركعتين، أو يكون محمولاً على التقييد، كخبر ابن أبى العلاء(٢) المشتمل على صلاتهما عند التنوير، إلا أن الأول أولى منه، فتأمل. و مضافاً إلى موثق زراره(٣) و صحيح ابن عثمان(٤) المتضمنتين لإعادتهما قبل الفجر لمن فعلهما بعد صلاة الليل ثم نام، كما تسمعهما فيما يأتى، إذ لا ريب فى أن الإعادة لخصوصهما لحرمة وقتها كما ذكرنا نظيره فى مثل صلاة الليل التى تقدم على وقتها للسفر و نحوه إذا اتفق أنه استيقظ وقتها، و إلا لم يكن وجه للإعادة إذا فرض صدور الفعل فى وقته بعد كون الأمر للطبيعه، و النوم لو قدح لأمر بإعادة الجميع لا خصوصهما.

و لعله لهما قال المصنف و غيره

[فى استحباب إعادته ركعتى الفجر لو صلاهما قبله]

و يجوز أن يصليهما قبل ذلك، و الأفضل لمن صلاهما قبل الفجر الأول إعادتهما بعده إلا أنه كان عليه تقييده كالمحكى عن ابن فهد فى المحرر بما إذا نام بعد دسهما فى صلاة الليل و نحوه مما اشتملا عليه لا الإطلاق،

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب المواقيت- الحديث ٩ من كتاب الصلاة.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

اللهم إلا- أن يدعى فهمه منهما و إن كان موردهما خاصا، لكنه لا يخلو من تأمل، بل كان عليه أيضا عدم تقييد ذلك بما إذا فعلهما قبل الفجر، لإطلاق الخبرين المزبورين (١)و على كل حال هذا منه لا ينافي توقيتهما بالفجر الأول أولا، لأنه رخصه في التقديم لا توقيت، و فرق واضح بينهما، فالاستدلال حينئذ بهذين الخبرين و غيرهما من الأخبار (٢)المستفيضه الأمره بدسهما و حشوهما في صلاه الليل حتى لو فعلها في أول النصف الذي هو أول وقتها كما يشعر به جملة (٣)منها، بل في صريح صحيح زراره (٤)و ظاهر غيره انها من صلاه الليل على عدم توقيتهما بذلك و أنهما كصلاه الليل لا يخلو من تأمل، ضروره عدم الدلاله عليه بوجه، بل في الأمر بحشوهما و دسهما فيها إشعار بخلافه، بل لو أريد مشاركتها لصلاه الليل في الوقت المذكور لم يكن لاعتبار بعديه صلاه الليل في فعلهما كما يشعر به هذه النصوص وجه، بل لم يوجد خبر أمر فيه بفعلهما بعد النصف مثلا إن لم يختر المكلف لفعل صلاه الليل، بل لعل ذلك مناف لاضافتها للفجر، و كونهما نافله له أو لفريضته، بل لا نافله لوقت أو فريضه تقدم عليه كذلك غيرهما، و الحكم بأنهما من صلاه الليل- إن لم نقل بأن المراد فعلها في الليل لا بعد الطلوع تعريضا بالعامه كما يشعر به ذيل الخبر المزبور فلاحظ، و لم نقل بأن الأمر بهما مع صلاه الليل إذا صادفت طلوع الفجر الأول، لأنه الغالب و الأفضل فعل صلاه الليل خصوصا الوتر في مثل هذا الوقت- محمول على إرادته الدس و الحشو المزبورين، بل النظر الدقيق يعطى من هذه النسبه تطفلها عليهما، و أنها من التوابع و اللواحق لا أنه توقيت لهما

١- ١ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ و ٩ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١ و ٦ و ٨ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٩ و الباب ١٤ الحديث ١ و الباب ٤٣ من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

بذلك، فضلا عن الامارات الأخر من الحشو و الدس و الأمر بإعادتهما و اعتبار بعديه صلاه الليل فيهما و نحو ذلك.

فظهر لك حينئذ ان ما يحكى عن كاهه المتأخرين إلا النادر- بل قيل إنه المشهور بين الأصحاب من عدم توقيتهما بذلك، و أنهما بعد صلاه الليل، بل عن ظاهر السرائر فى موضعين و المعتبر و المنتهى و ظاهر الغنيه أو صريحها الإجماع عليه، و إن كان فى النقل عن المعتبر خلل، بل لعل غيره مثله لهذه النصوص و شبهها ردا على المحكى عن المرتضى و سلاار و الشيخ فى المبسوط من توقيتهما بذلك- فى غير محله، إلا- أن يكون هؤلاء الثلاثة و أتباعهم منعوا من التقديم و لو رخصه، أو يكون المتأخرون أثبتوا ذلك توقيتا، و ليس شىء منهما ثابتا، بل لعل الثابت خلافه فى البعض، إذ المحكى فى المدارك و غيرها عن الشيخ منهم و جماعه استحباب إعادتهما لو صلاهما قبل الفجر الأول، و هو صريح فى جواز فعلهما قبله، و منه تعرف أن فى تحرير جماعه هنا للنزاع بين الأصحاب خللا- واضحا، بل ربما يمكن دعوى لفظيه النزاع بناء على ما ذكرنا، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

[فى بيان آخر وقت ركعتى الفجر]

و كيف كان ف يمتد وقتها حتى تطلع الحمره ثم تصير الفريضة أولى خلافا للإسكافى و الشيخ فى كتابى الأخبار كما قيل، فمنعا من وقوعهما بعد الفجر، و لعله ل خبر أبى بصير السابق (١) و الأمر بهما قبل الفجر فى النصوص (٢) المستفيضه على وجه ظاهر فى المنع منهما بعده، خصوصا

صحيح زراره منها (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) الذى أفتى الشيعة فيما نحن فيه بمر الحق دون التقيه، قال: «سألته عن ركعتى الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر فقال: قبل الفجر، انهما من صلاه الليل، ثلاث عشره ركعه صلاه الليل، أ تريد أن تقايس لو كان عليك من شهر رمضان أ كنت تتطوع إذا دخل

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة»

بل فى بعضها(١)النهى عنهما بعد الفجر، بل يستفاد من خبر أبى بصير السابق تنزيل كلما جاء من الأمر بهما بعد الفجر خصوصا إذا كان من الصادق (عليه السلام) على التقيه، مع احتمال تنزيهه على الفجر الكاذب، كما يشهد له الصحيحان السابقان (٢)كى توافق غيرها من الأخبار.

لكن المشهور شهره عظيمه كادت تكون إجماعا، بل فى الرياض لعلها كذلك خلافهما، و فى مصابيح العلامه الطباطبائى أن المخالف شاذ بل لم نعلم الخلاف، للنصوص (٣)المستفيضه المرخصه فى فعلهما قبل الفجر و بعده و معه المستبعد حملها جميعها على الفجر الكاذب الذى ينساق إلى الذهن من إطلاقه غيره لو سلم كون اللفظ حقيقه فيه، أو التقيه التى هى خلاف الأصل فى أخبارهم، خصوصا و بعضها عن أبى جعفر (عليه السلام) الذى أفتى الشيعة هنا بمر الحق دون التقيه كما سمعته فى خبر أبى بصير، على أن المعروف من مذهب المخالفين أنهما لا يصليان إلا بعد طلوع الفجر لا جواز الثلاثه كما هو مضمون تلك النصوص، و دعوى إرادته التقيه على الفاعلين بالفعل دون اللفظ كما ترى لا ينبغى أن يصغى إليها هنا بعد أن ذكر فيها ما بعد الفجر منضمنا إلى الأمرين الآخرين لا منفردا، و خبر أبى بصير يراد به الأمر بهما بعد الفجر كما يقوله العامه، لا مطلق الاذن و لو على جهه المرجوحه المستفاده من النهى فى أخبار الخصم كما صرح بها الطباطبائى فى مصابيح، و خبر زراره و إن كان ظاهره الحرمة إلا- أنه ينبغى حمله على تعليم زراره من جهه غلبه بحثه مع المخالفين لطريق المقاييسه معهم و الإلزام لهم على مذاقهم لو ادعوا لزوم الإتيان بهما بعد الفجر قياسا على نوافل الظهرين مثلا، أو غير ذلك.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ و ٦ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

نعم قد يتوقف في الامتداد المزبور و إن كان مشهورا نقلا و تحصيلا، بل في ظاهر الغنيه أو صريحها كما عن السرائر الإجماع عليه، لكن لا دليل عليه إلا إطلاق البعديه الممنوع انصرافه إلى مثل ذلك، خصوصا مع التصغير في بعضها، و مرسل إسحاق بن عمار(١) السابق الذي قد عرفت احتمال حمل الضوء فيه على الفجر الكاذب، و

خبر ابن أبي العلاء(٢) الذي هو في غايه الظهور في التقية «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يقوم و قد نور بالغداة، قال: فليصل السجدين اللتين قبل الغداة، ثم ليصل الغداة»

و

خبر سليمان بن خالد(٣) الذي هو مع اضطراب متنه ادعى الشهيد ظهوره في الامتداد إلى آخر وقت الاجزاء، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الركعتين اللتين قبل الفجر قال: يتركهما»

و في الذكرى بخط الشيخ «يركعهما حين يترك الغداة انهما قبل الغداة» ثم قال: و هذا يظهر منه امتدادهما بامتدادها، و هو ليس ببعيد، و كأنه فهم أن المراد الاذن في فعلهما إلى حين تضيق الفريضة بحيث يؤدي فعلهما إلى تركها، و لعله هو المراد أيضا بناء على غير خط الشيخ و إن كان عليه أوضح، مع احتمال إرادته التقديم على الفجر على خط الشيخ، كاحتمال إرادته النهى عن تأخيرهما عن الفجر الثاني، و الأمر بتركهما إذا أدى فعلهما إلى ترك الغداة في أول وقتها أو وقت فضلها، على أن الموجود فيما حضرني من نسخه الوافي ما حكاه عن خط الشيخ لكن «حين تنزل» بالزاي المعجمه و اللام، قال: يعنى ابتداء نزولها، لأنها قبل صلاة الغداة، و عليه حينئذ لا دلالة فيه على الامتداد المشهور فضلا عما ذكره، إذ هو حينئذ كباقي الأخبار الداله على فعلهما حين الفجر، ك خبر الحضرمي (٤) الأمر بفعلهما حين

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.

يعترض الفجر، و هو الذى تسميه العرب الصديق، و غيره (١) من النصوص، كما أنه لا دلالة فيه أيضا على هذا التقدير مع تبديل «يركعهما» ب«يركعهما»، بل هو حينئذ دال على ما ذهب اليه الشيخ و الإسكافى من عدم فعلهما بعد الفجر، نعم هو صريح فى امتداد المشهور بناء على ما فى الذخير «يركعهما حتى تنور الغداة» بالنون و الراء المهملة.

فمن الغريب ميل الذكرى إلى هذا الامتداد لهذا الخبر المعارض بغيره مما عرفت هنا و فى بحث وقت نوافل الظهرين، و بخصوص

صحيحه ابن يقطين (٢) «سألت أبا الحسن (عليه السلام) الرجل لا يصلى الغداة حتى يسفر و تظهر الحمره و لم يركع ركعتى الفجر أ يركعهما أو يؤخرهما؟ فقال: يؤخرهما»

و ب

خبر إسحاق بن عمار (٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الركعتين اللتين قبل الفجر قال: قبيل الفجر و معه و بعده، قلت: و متى أدعهما حتى أقضيهما؟ قال قال: إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة»

و ما فى الذكرى من أن الأمر بتأخيرهما عن الاسفار و الإقامة جاز كونه لمجرد الفضيله لا- توقيتا تهجس من غير مقتضى، كاستدلالة على ما ادعاه أيضا بالخبر (٤) المشتمل على فعل النبى (صلى الله عليه و آله) لهما قبل الغداة فى قضاء الغداة، فالأداء أولى، إذ هو كما ترى- بعد تسليم صحه مثل ذلك الخبر المشتمل على ما عساه مناف لمرتبه النبوه- واضح المنع، ضروره عدم الأولويه، و لقد أجاد فى كشف اللثام بإنكاره وجهها لهذه الأولويه، كل ذلك مضافا إلى مزاحمه الفريضه فى وقت فضيلتها المؤكد كمال التأكيد على المحافظه عليه، و أنه تشهد ملائكه الليل و النهار، بل قد عرفت سابقا استحباب الغسل فيها، و من ذلك كله تعرف ما فى الامتداد المشهور أيضا، و لذا

١- ١ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

كان الأحوط فعلهما بعيد الفجر، و أحوط منه قبل الفجر، و الله أعلم.

[جواز التطوع وقت الفريضة]

و يجوز أن يقضى الفرائض الخمس فى كل وقت ما لم يتضيق وقت الفريضة الحاضره نسا و إجماعا و كذا يصلى بقيه الصلوات المفروضات لوجود المقتضى و ارتفاع المانع و تصلى النوافل ما لم يدخل وقت الفريضة و كذا قضاؤها بلا خلاف و لا إشكال، لإطلاق الأدله و عمومها، أما إذا دخل فالأقوى فى النظر جوازه أيضا وفاقا للشهيد و المحقق الثانى و الكاشانى و الخراسانى و ظاهر القاضى فيما حكى عنه و المدارك و ربما مال إليه فى كشف اللثام، بل لعله مذهب الكلينى و غيره ممن روى أخبار الجواز، بل فى الدروس أنه الأشهر، بل عن التذكرة نفى العلم بالخلاف عن عدم كراهيه التنفل قبل العصر و الصبح لمن لم يصلهما، و لعله من التطوع وقت الفريضة، بل قيل إنه قد يفهم ذلك من إجماع الخلاف هناك و شهره المنتهى القريبه من الإجماع، و ستمعه إن شاء الله، للأصل و إطلاق الأمر بها(١) و عمومات (٢) قضاء الرواتب منها متى شاء التى اعترف فى الرياض بتكررها كثره قريبه من التواتر، و أن فيها الصحاح و غيرها، و لإشعار التعريض (٣) بين النفل و الإتمام فى صلاه الاحتياط، بل قد تتمحض للأول كما إذا ظهر التمام فى أثنائها، و لكثير من النصوص المتفرقه فى الأبواب و كتب الأدعية فى خصوص بعض نوافل فى أوقات الفرائض، مثل الصلوات الوارده (٤) بين الظهرين خصوصا يوم الجمعة، و بين المغرب و العشاء مطلقا كالغفيله (٥) و غيرها مما عرفت،

١- ١ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب أعداد الفرائض من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٣ و ٢ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ مصباح المتهجد - ص ٢٦٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه من كتاب الصلاه.

أو في بعض الأزمنة كشهر رمضان (١) و ليالى الجمع (٢) وغيرها كثره يعسر استقصاؤها، و يبعد معها دعوى اختصاصها ككثير من النصوص المتقدمه سابقا في الرواتب، و مزاحمتها للفرائض، خصوصا مع اختلافها في تحديد أوقاتها و الأمر بها في أوقات الفرائض من دون تحديد بأمر منضبط صالح لإناطه الحرمة، و غير ذلك مما يظهر منه التسامح و التساهل فيه ظهورا تاما، ضروره عدم اعتيادهم (عليهم السلام) أمثاله في الحرمة، و لا الاكتفاء في بيانها بنحو ما ستعرفه مما هو في نفسه غير صالح لإفادتها، فضلا عنه بملاحظه معارضه، خصوصا مثل الحرمة في المقام التي ربما يستغربها أذهان العوام من جهة جواز تأخير الفريضة للاشتغال ببعض المباحات بل المكروهات و عدمه للاشتغال بالنوافل التي ورد (٣) الحث الشديد و الترغيب البالغ و التأكيد على فعلها أداء و قضاء، و أنها من الصلاه التي هي خير موضوع، و قره عين النبي (صلى الله عليه و آله) و خير العمل، و أفضل ما يتقرب به العبد، و غير ذلك مما إذا سمعه المكلف لم يخطر في باله المنع عنها بوجه من الوجوه، بل أذهان الخواص أيضا.

و لذا استدل في كشف اللثام على الجواز هنا بالأولويه، قال: و لجواز التأخير من غير اشتغال بصلاه، فمعها أولى، و إن كان في دعوى القطع بالأولويه المزبوره كى تكون مثمره نظر واضح، اللهم إلا- أن يدعى حصوله بملاحظه ما ذكرنا و غيره من القرائن الكثيره التي منها أنه لو كان الحكم كذلك لاشتهر بين جميع المشرعه الرواه و المتفقهم و المقلده و أتباعهم غايه الاشتهار، بل كانت الخطباء خطبت به على رؤوس المنابر، و حذرت منه، لأنه مظنه وقوع الناس فيه، بل من المقطوع به بسبب ما اشتهر

١-١ الوسائل- الباب-٧- من أبواب نافله شهر رمضان من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل- الباب-٤٥- من أبواب صلاه الجمعه من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل- الباب-١٧ و ١٨ و ١٩- من أبواب أعداد الفرائض.

من أمر الصلاة و الحث عليها كما هو واضح، ولأن

سماعه(١)سأل الصادق (عليه السلام) فى موثقه المروى فى الكتب الثلاثه «عن الرجل يأتى المسجد و قد صلى أهله أ يبتدىء بالمكتوبه أو يتطوع؟ فقال: إن كان فى وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة، و إن كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة، و هو حق الله، ثم ليتطوع بما شاء، الأمر موسع أن يصلى الإنسان فى أول دخول وقت الفريضة النوافل إلا أن يخاف فوت الفريضة، و الفضل إذا صلى الإنسان وحده أن يبدأ بالفريضة إذا دخل وقتها، ليكون فضل أول الوقت للفريضة، و ليس بمحظور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت إلى قريب من آخر الوقت»

و هو دال على المطلوب من وجوه حتى صدره مع التأمل، فلا يقدر فيه حينئذ احتمال كون قوله (عليه السلام): «و الفضل» إلى آخره من الكلينى، مع أنه خلاف الظاهر.

و

ابن مسلم فى الحسن كالصحيح (٢)قال الصادق (عليه السلام) أيضا: «إذا دخل وقت الفريضة أتفعل أو أبدأ بالفريضة قال: إن الفضل أن تبدأ بالفريضة»

الحديث.

و المناقشه فيه بأن الفضل يجمع الوجوب إذ هو غير الأفضل كما ترى، و

قال (عليه السلام) أيضا فى خبر عمار(٣): «إذا أردت أن تقضى شيئا من الصلاة مكتوبه أو غيرها فلا تصل شيئا حتى تبدأ فتصلى قبل الفريضة التى حضرت ركعتين نافله، ثم اقض ما شئت»

و ل

خبر منهال (٤)قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوقت الذى لا ينبغى لى إذا جاء الزوال- أى نافلته كما أطلق كذلك فى غيره- قال: ذراع أو

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦١- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاة و فيه «الذراع الى مثله».

«مثله»

فان فى قوله فيه «لا ينبغى» إشعارا بالجواز مع تقرير الامام (عليه السلام) إياه، بل و فى ترديده (عليه السلام) بين الذراع و المثل، و إن قال فى الوافى: أراد به ما يقرب منه، فإنه يتفاوت بتطويل النافله و تقصيرها، و مثله

صحيح عمر بن يزيد(١)سأل الصادق (عليه السلام) «عن الروايه التى يروون أنه لا ينبغى أن يتطوع فى وقت فريضه ما حد هذا الوقت؟ قال: إذا أخذ المقيم فى الإقامه، فقال له: إن الناس يختلفون فى الإقامه، قال: المقيم الذى تصلى معه»

بل مقتضاه أن أصل الروايه بلفظ «لا ينبغى» أو بمعناه المشعر بعدم الحرمه، و ليس المراد من قوله: «يروون» العامه، إذ الظاهر كما يستفاد من غيره من الأخبار عدم وجود روايه لهم بهذا المعنى، على أن فى تحديد ذلك ك خبر إسحاق بن عمار(٢)المتقدم فى ركعتى الفجر بما إذا أخذ المقيم المختلف غايه الاختلاف كما اعترف به السائل إيماء ظاهرا إلى عدم الحرمه، بل و فى جوابه (عليه السلام) أخيرا بأنه المقيم الذى تصلى معه، و هو غير مضبوط أيضا فى نفسه باعتبار الأحوال و الأوقات، مع اقتضائه اختلاف التحديد بحسب اختلاف المكلفين فيمن يصلون معه.

و ل

موثق إسحاق بن عمار(٣)«قلت: أصلى فى وقت فريضه نافله، قال: نعم فى أول الوقت إذا كنت مع إمام يقتدى به، فإذا كنت وحدك فابدأ بالمكتوبه»

بناء على إرادته وقت فضيله الفريضه بعد مضى وقت النافله كما هو المعهود من هذا الإطلاق فى غيره من النصوص، بل ينبغى الجزم بها هنا بملاحظه تفصيله فى الجواب، أو يريد

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

نافله غير الراتبه كما يومى اليه تنكيرها، و ل

موثق أبى بصير(١)عن الصادق (عليه السلام) «إن فاتك شىء من تطوع النهار و الليل فاقضه عند زوال الشمس، و بعد الظهر عند العصر، و بعد المغرب، و بعد العتمه، و من آخر السحر»

بل لعله قرينه على إرادته التطوع من صلاه النهار أيضا فى

صحيح ابن مسلم (٢)«سألته عن الرجل تفوته صلاه النهار قال: يقضيها إن شاء بعد المغرب، و إن شاء بعد العشاء»

و

الحسن كالصحيح (٣)«سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل فاتته صلاه النهار متى يقضيها؟ قال: متى شاء، إن شاء بعد المغرب، و إن شاء بعد العشاء»

بل ينبغى الجزم به بناء على المضايقه فى قضاء الفرائض و ترتب الحواضر عليها، للقطع حينئذ بعدم إرادته منهما، على أن فى ترك الاستفصال فيه كفايه، و ل

خبر على بن جعفر(٤)المروى عن قرب الاسناد عن أخيه موسى (عليهما السلام) «سألته عن رجل نسى صلاه الليل و الوتر و يذكر إذا قام فى صلاه الزوال قال: ابتداء بالظهر، فإذا صلى صلاه الظهر صلى صلاه الليل، و أوتر ما بينه و بين صلاه العصر أو متى أحب»

و ل

صحيح سليمان بن خالد(٥)«سألته أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل دخل المسجد و افتتح الصلاه فبينما هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن و أقام الصلاه قال: فليصل ركعتين، ثم ليستأنف الصلاه مع الامام، و لتكن الركعتان تطوعا»

و

للصحيح (٦)عن الصادق (عليه السلام) «إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين فى صلاتهم فان كانت الأولى فليجعل الفريضة فى الركعتين الأولتين، و إن كانت العصر فليجعل الأولين نافله و الأخيرتين فريضة».

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب المواقيت- الحديث ١٠ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٥٦- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

قال فى كشف اللثام: فان هذه النافله إما قضاء أو ابتداء، فإذا جاز ابتداء النافله وقت الفريضة ففرضاؤها أولى، ثم قال: و فيه أنه لإدراك فضيله الجماعه مع التجنب عن التنفل بعد العصر لكراهته، ثم النافله ليست إلا الفريضة المعاده، لكن قد يناقش بإطلاق الخصم المنع، و كراهه العباده لا- تقدم على الحرمة، و كون النافله ليست إلا- الفريضة المعاده- لأن الفرض بقاء العصر على المسافر و قد جعلها فى الركعتين الأخيرتين، فما صلاه من الركعتين الأولين نفلا ليس إلا الفريضة المعاده، لعدم صلاحية الجماعه فى غيرها، و إلا- كان من الشواذ التى يجب طرحها- لا يقتضى تخصيصا لأدله حرمة التطوع فى وقت الفريضة بعد أن أطلقت الفتوى بمضمونها، و ما فى الرياض- من أنه لا- ربط لهذا الصحيح فى المقام بناء على إرادته الفريضة المعاده، كما لا ربط للصحيح الذى قبله به أيضا، لكن هذه النافله مستثناه إجماعا كما سيأتى فى محله إن شاء الله- يدفعه أنه لا إجماع قطعا على خصوص مضمون الصحيح المزبور، و ضروره أن ما ذكره فى بحث الجماعه من استحباب الإعادة لمن صلى وحده أعم من ذلك و مما لا يستلزم تطوعا فى وقت فريضه، كما إذا كان قد صلى الفرضين، أو أنه جعل ما فعله منفردا نافله على أحد الوجهين المذكورين هناك، أو غير ذلك، على أنك قد عرفت إطلاق المانع، و عدم إشعار فى كلامه باستثناء مثل ذلك، كما أنه لا إشعار فى الأدله الداله على الجواز كهذين الصحيحين (1) و غيرهما به أيضا، فجعلهما مخصصين ليس بأولى مما ستسمعه من حمل النهى عن التطوع على بيان المرجوحه و نحوها مما لا- ينافيهما، بل هذا أولى قطعا، كما أن تلك النصوص الداله على مشروعيه جملة من النوافل فى أوقات الفرائض التى أشرنا إليها فى أول البحث كذلك أيضا، فما فى الرياض- من أنها لا ربط لها بالمقام أيضا، لأنه

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١ و الباب ١٨ الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

ارتضاها الأصحاب و استثنوها بالخصوص - كما ترى، على أن أكثرها لم يتعرض لها الأصحاب في كتب الفقه، و ما تعرضوا له كالغفيله ربما شكك فيها بعضهم، على أن خلو هذه الأدلة و غيرها- مع تعددها و كثرتها عن الإشارة بوجه من الوجوه إلى التخصيص، و انه مستثنى من تلك الكليه- أكبر شاهد عند الفقيه الماهر على عدمه و عدم إرادته المنع من هذا النهى و النهى، خصوصا مع عدم صراحه شىء مما ذكر فى أدله المنع فيه كى يرتكب لأجله أمثال ذلك، إذ هو ليس إلا أخبار(١) الذراع و الذراعين المتقدمه فى نوافل الزوال التى لا صراحه فيها فى الحرمه، لاحتمال كون التقدير لرفع الكراهه، و للجمع بين فضيلتى الفريضه و النافله، و مفهوم قوله فى بعضها(٢):

«فان لك» إلى آخره. مع أنه ضعيف جدا يمكن إرادته الرخصه المجرده عن تفويت فضيله أول وقت الفريضه و عن المرجوحه منه، و إلا بعض النصوص المتقدمه فى ركعتى الفجر التى قد عرفت معارضته فيها بما هو أقوى منه، و أنه لم يفت به هناك إلا النادر، بل هى عند التأمل الجيد شاهده للمختار هنا، ضروره موافقه مضمونها للنصوص المذكوره هنا حتى فى معظم الألفاظ ك قوله (عليه السلام)(٣): «لا صلاه نافله حتى تبدأ بالمكتوبه»

و غيره من أمر المقايسه و نحوها، و الفرض إرادته الكراهه منها هناك حتى من الخصم، إذ لم يحك الفتوى بها إلا من الإسكافى و الشيخ، بل قد عرفت أن الطباطبائى نفى الخلاف هناك أصلا، فليكن المراد الكراهه هنا كذلك.

و منه يعلم حال استدلالهم هنا

بالمروى (٤) عن جبل المتين و غيره الموصوف

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ و ١٨ و ١٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه و ليس فيه لفظه «فان».

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ المستدرک - الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

بالصحة و إن لم نتحققها عن زرارہ قال: «قلت لأبى جعفر (عليه السلام) أصلى نافله و علىّ فريضه أو فى وقت فريضه قال: لا، إنه لا- يصلى نافله فى وقت فريضه، أ رأيت لو كان عليك صوم من شهر رمضان كان لك أن تتطوع حتى تقضيه؟ قال: قلت: لا، قال: فكذلك الصلاه، قال: فقائسى و ما كان يقائسى»

إذ هو مثل صحيحه المتقدم فى ركعتى الفجر الذى قد عرفت تنزيله على غير الحرمه عند أكثر الأصحاب، و أن المقائسه تعليما لزراره كيفيه البحث معهم لو أرادوا إنكار المرجوحيه، أو أرادوا لزوم الإتيان ببعض النوافل فى أوقات الفرائض كنافله الفجر، أو نحو ذلك، بل لعله هو ذلك الخبر، و رواه هؤلاء بالمعنى كما يومى اليه عدم وجوده فى الكتب الأربع، فدعوى صراحه هذين الصحيحين فى الحرمه من جهه المقائسه و التنظير بما هى معلومه فيه- بل فى الرياض الإجماع عليها فيه على وجه لا- يمكن حملها على الكراهه- فى غايه الغرابه بعد أن وافق فى ركعتى الفجر اللتين ورد فيهما أحد هذين الصحيحين على جواز وقوعهما بعد الفجر، خصوصا و المعلوم أن المراد بهذا القياس الذى بطلانه من ضروريات مذهبهم مجرد الإلزام به، و أن مقتضاه الحرمه على مذاقهم، بل لعل المراد التبيكيت به فى بادئ النظر، و إلا فالمقيس النافله فى وقت الفريضه الظاهره فى الحاضره سيما مع قرينه السؤال، و المقاس عليه التطوع بالصوم لمن عليه قضاء شهر رمضان، و كان الذى ينبغى قياس الشق الأول من السؤال عليه، اللهم إلا أن يريد به من دخل عليه نفس شهر رمضان كما فهمه فى الذخيره مع حمل القضاء فيه على مطلق الفعل و التأديه على ما هو المعروف فى النصوص لا المقابل للأداء المشهور فى لسان المشرعه، لكن فيه حينئذ أنه أيضا غير تام باعتبار عدم التمكن من الجمع بين النفل و الفرض فى أيام شهر رمضان بخلاف ما نحن فيه من الصلاه، و من هنا يعلم كون المراد منه الإلزام فى بادئ النظر، و الله أعلم.

موثق ابن مسلم (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «قال لى رجل من أهل المدینه: يا أبا جعفر مالى لا أراك تتطوع بين الأذان والإقامه كما يصنع الناس؟»

فقلت: إنا إذا أردنا أن نتطوع كان تطوعنا فى غير وقت فريضه، فإذا دخلت الفريضه فلا تطوع»

و هو- مع قراءه ما بعد «لا» فعلا لا اسما منصوبا كما يشهد له السياق- لا صراحه فيه بالحرمة، بل ولا ظهور، بل لو قرئ اسما كان المراد منه بمعونه السياق أيضا ذلك، مضافا إلى تعارف هذا التركيب فى نفي الكمال، و إلى إرادته من دخول الوقت شروع المؤذن فى الأذان، و هو لا- يقول به الخصم، كما أنه لا- يقول فى شمول النهى لمثل الرواتب التى هى المراد على الظاهر بهذا الخبر قبل مضى أوقاتها، و ليس هو المانع هنا، بل شروع المؤذن فى الأذان، مع أنه جعل الحد لركعتى الفجر فى خبر إسحاق ابن عمار المتقدم (٢) قول المؤذن: «قد قامت الصلاه» فتأمل جيدا. و سوى بعض النصوص (٣) التى ستعرف حالها فى التطوع لمن عليه فاتته.

و من ذلك كله يعلم الحال فى

خبر أبى بكر (٤) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) «إذا دخل وقت صلاه مفروضه فلا تطوع»

بل و

خبر أديم بن الحر (٥) عن الصادق (عليه السلام) «لا- يتنفل الرجل إذا دخل وقت فريضه- إلى أن قال:- إذا دخل وقت فريضه فابدأ بها»

إذ هما مع قصور سنديهما غير صريحين أيضا، فلا بأس بحمل النهى و الأمر فيهما و فى غيرهما كصحيحى زراره (٦) أيضا المرويه أحدهما فى مستطرفات

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٢- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦١- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ و الباب ٦١ الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

السراير خصوصا بقريته ما ذكرناه من الأدله على الكراهه و الندب الذين هما من أشهر المجازات فيهما، بل ادعى مساواتهما للحقيقه، و يكون الحاصل ترجيح مراعاة فضل أول الوقت للفريضة الذى هو كفضل الآخره على الدنيا، بل خير للمؤمن من ماله و ولده، بل لا يقبله شىء أبدا، مع أنه لا بدل له، إذ غيره إما أدنى منه فضلا، أو لا فضل فيه أصلا على النافله التى لها بدل، و هو القضاء، بل لعله أرجح منها ببعض الاعتبارات التى لا تنافى قاعده رجحان الأداء على القضاء، و لهذا أمر

أبو جعفر (عليه السلام) نجبه بهما(١)قال: «قلت له: تدركنى الصلاه فأبدأ بالنافله فقال: لا، و لكن ابدأ بالمكتوبه و اقض النافله»

و لعل هذا و شبهه هو السر فى النهى عن التطوع فى أوقات الفرائض كما صرح به فى الجملة موثق سماعه المتقدم (٢)بل يومى اليه ظهور نصوص المنع أو أكثرها فى إرادته الوقت الفضيلى من وقت الفريضة لا ما يشمل الاجزائى، و هو مضعف آخر لدالاتها على ما يقول الخصم.

بل قد يومى اليه زياده على ذلك و على خبر نجبه المتقدم آنفا

خبر زياد بن أبى عتاب (٣)قال: «سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: إذا حضرت المكتوبه فابدأ بها، فلا يضرك أن تترك ما قبلها من النوافل»

إذ الظاهر منه إرادته إمكان جبر ضرر الترك بالقضاء، بخلاف عدم البدء بالمكتوبه فى أول الوقت، فإنه ضرر لا جابر له، بل لعل فى هذا التعليل فى الخبر المزبور إشعارا أيضا بالمختار، بل ما

عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٤)فى النهج «لا قربه بالنوافل إذا أضرت بالفرائض»

و

قوله (عليه السلام) (٥)أيضا: «إذا أضرت النوافل بالفرائض فافرضوها»

مبنى على ذلك أو نحوه.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

فمن العجيب بعد ذلك كله المبالغه فى الإنكار من فاضل الرياض لهذا القول، فتاره بدعوى الإجماع الممنوع أشد المنع عليه على خلافه، مع أنه لم يدعه أحد قبله، نعم ظاهر المعبر نسبته إلى علمائنا مشعرا به، مع أن الظاهر عدم إرادته منه ذلك، بل مقصوده ذكر الشيخين و ابنى حمزه و إدريس إياه، كما حكى عنهم غيره ذلك أيضا، و زاد نسبته له و للفاضل فى أكثر كتبه، و من المعلوم عدم بلوغ ذلك حد الشهره فضلا عن الإجماع كما هو واضح، و أخرى بحمل نصوصه على التقيه مستتبطا لها من صحيحى المقايسه (١) و موثق ابن مسلم (٢) المتقدمه التى هى فى غايه البعد بالنسبه إلى أخبارهم كما اعترف هو بذلك فى ركعتى الفجر، و أنها لا ترتكب إلا عند الضرورات، مع إمكان دعوى قرائن هنا تنفيها أيضا، و أنهم (عليهم السلام) لم يستعملوا التقيه كما أوماً إليه موثق ابن مسلم المزبور، إما لظهور القياس الذى يمكن أن يفحم به الخصم أو لغيره، على أنه يمكن كون مذهبه فى ذلك الجواز من غير كراهه، و أنه لا فرق بينهما فى وقت الفريضة و عدمها، فتأبى حينئذ الحمل عليها، ضروره صراحه بعضها و ظهور آخر بخلافه، و ثالثه بدعوى القصور فى أسانيد البعض الذى هو غير قادح مع التعاضد المزبور و كفايه البعض الآخر، و رابعه بدعوى عدم مقاومتها لأدله المنع من وجوه كالشهره و نحوها، و قد عرفت أنها أولى منها بعدم المقاومه من وجوه لا تخفى عليك بعد الإحاطه بجميع ما ذكرنا أو بعضه، لا أقل من اقتضاء العمل بتلك طرح هذه أو كالطرح بخلاف العكس، فإن الكراهه مجاز شائع.

[فى جواز التطوع لمن عليه فائته]

كما أنه لا يخفى عليك أولويه جواز التطوع لمن عليه فائته بناء على الموسعه من

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه و المستدرک - الباب ٤٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

الحاضره، بل لعل الجواز ظاهر المتن و القواعد، بل صرح به الصدوق فى ركعتى الصبح الفائتة مع الفريضة، بل حكاه فى الذخيرة عن ابن الجنيد و الشهيدين، بل لعله ظاهر الكليني أيضا و غيره ممن روى أخبار نوم النبى (صلى الله عليه و آله)، خصوصا مع قوله كالصدوق فيما حكى عنهما أن الله أنام النبى (صلى الله عليه و آله) عن صلاة الصبح رحمه للأمة، بل لعله ظاهر الأكثر أيضا كما اعترف به فى كشف اللثام، حيث اعتبروا فى الرخصة عدم دخول وقت الفريضة الذى هو ظاهر فى الحاضره، بل لعل أكثر النصوص كذلك، فيستفاد منها حينئذ و لو بالمفهوم جوازه فى غيرها، مضافا إلى بعض الأدلة التى مرت عليك سابقا، كعمومات القضاء فى أى ساعه و غيرها، و إلى خصوص

خبر أبى بصير(١)سأل الصادق (عليه السلام) «عن رجل نام عن الصلاة حتى طلعت الشمس فقال: يصلى الركعتين ثم يصلى الغداة»

و الأخبار(٢)المشتملة على رقاد النبى (صلى الله عليه و آله) عن صلاة الصبح و نافلتها، و أنه قضاها ما مقدما للنافله على الفريضة، سيما

صحيح زراره(٣)عن أبى جعفر (عليه السلام) منها المشتمل على قصته مع الحكم ابن عتيبه و أصحابه، و أنه لما ذكر له قضاء النبى (صلى الله عليه و آله) كذلك قال له:

نقضت حديثك الأول مشيرا به إلى ما رواه زراره لهم أيضا عن أبى جعفر (عليه السلام) «إذا دخل وقت صلاة مكتوبه فلا صلاة نافله حتى تبدأ بالمكتوبه» فحكى ذلك لأبى جعفر (عليه السلام) فقال له: «أ لا أخبرتهم أنه قد فاتة الوقتان جميعا، و أن ذلك كان قضاء من رسول الله (صلى الله عليه و آله)».

و المناقشه فى هذه الأخبار باحتمال كون الركعتين اللتين صلاهما النبى (صلى الله عليه و آله)

١- ١ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٢ من كتاب الصلاة و المستدرک - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

فريضه فائته لا- نافله، و بمنافاتها لمرتبته النبوه يدفعها ظهور بعضها أو جميعها بل صراحه آخر فى التطوع، و عدم إحاطه العقل بحكم ذلك و مصالحه، و قد ذكرنا بعض الكلام فيه فى باب القضاء، و لعله لذا لم أقف على راد لها من هذه الجبهه كما اعترف به فى الذكري، و نحوها المناقشه فيه و فى سابقه أيضا باحتمال حملها على منتظر الجماعه المغتفر له ذلك بالنسبه إلى الحاضره فضلا عن الفائته، ضروره عدم إشعار فى خبر أبى بصير بذلك، بل لعل ظاهره خلافه، لعدم تعارف انعقاد الجماعه للقضاء، خصوصا عند طلوع الشمس، و التأخير فى هذه النصوص من النبى

(صلى الله عليه و آله) لا من المأمومين، و فى استحبابه لانتظار الجماعه كالمأمومين نوع تأمل و إن نص عليه بعضهم فيما يأتى، إلا أنه على كل حال فالتأخير فى نفسه مستحب، و هو غير التنفل، كما هو مضمون هذه النصوص، بل فى بعضها انه هو (صلى الله عليه و آله) أمرهم بصلاه الركعتين، لكن فى الرياض بعد أن اعترف أن ظاهر النافع و غيره من الجماعه الجواز قال: «إن الأشهر الأظهر عدم الفرق و انه يحرم عليه أيضا ذلك- إلى أن قال:- و بالجملة لم يعرف قائل بالفرق بين المسألتين فيما أجده» و فيه أنه و إن كان المتجه على مذهبه من المضايقه عدم الجواز، بل و أولى من الحاضره، إلا أن ظاهر دعواه عدم الفرق، و الفارق بين المسألتين حتى على الموسعه تبعا للشهيد الثانى فى الروض محل منع، و إن كان القول بعدم الجواز أيضا من القائلين بعدمه فى الحاضره ممكنا أيضا، بل حكى عن النهايه و المنتهى و التذكره التصريح به، بل عن حواشى الشهيد فى بحث القضاء سأله أى فخر المحققين على الظاهر هل هنا خلاف أى فى عدم جواز النافله لمن عليه فريضه؟ فقال: لا، لعموم لا صلاه لمن عليه صلاه، بل عن جماعه كثيرين التصريح أيضا فى بحث القضاء بأن من تلبس فى نافله ثم ذكر أن عليه فريضه أبطلها و استأنف، بل قيل: إنه يظهر من القواعد الإجماع على ذلك.

و لعله يومى إلى المنع أيضا صحيح زراره(١)المشتمل على المقاييسه، بل قد يدعى إيماء الجواب فيه إلى تناول لفظ وقت الفريضة للفائته أيضا، و

خبر آخر(٢)له أيضا «لا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلها»

و

المرسل(٣)«لا صلاة لمن عليه صلاة»

و

خبر يعقوب بن شعيب (٤)سأل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل ينام عن الغداه حتى تبرز الشمس، أ يصلى حين يستيقظ أو ينتظر حتى تنبسط الشمس؟ فقال: يصلى حين يستيقظ، قال: يوتر أو يصلى الركعتين؟ قال: يبدأ بالفريضة»

لكن قد عرفت الكلام فى صحيح زراره، بل قد عرفت إمكان اختصاص الثانى منهما فضلا عن الأول بالحاضره كما مال إليه فى الذخيره، قال: وقوله فيه: «علّى فريضه» و إن كان ظاهره عموم القضاء و الأداء لكن وقوع الروايه على هذا الوجه غير معلوم لمكان التردد، و على هذا يكون المراد من شهر رمضان الأداء و إن كان فيه نظر واضح، لظهوره فى أن «أو» فيه لتقسيم المسؤول عنه لا للترديد فى السؤال، فالأولى حينئذ دعوى اختصاص الجواب بالحاضره كما سمعته منا سابقا، و أما خبره الآخر فمع معارضته بغيره، خصوصا ما دل على افتتاح القضاء بركعتين تطوعا ك موثق سماعه(٥)المتقدم سابقا، و جريان بعض ما ذكرنا فى الحاضره فيه يمكن إرادته الفعل من لفظ القضاء فيه، كما أنه يمكن حمل النفى فيه على إرادته الكمال من جهه شده استحباب المبادره إلى الفائته.

و منه يعلم الحال فى المرسل الذى بعده، سيما مع عدم القائل بعمومه، و طعن فيه فى الروض بأنه لم يثبت الأصحاب من طريقهم، و انما أورده الشيخ فى المبسوط و الخلاف

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٤٦- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

و لم يذكره فى كتابى الأخبار، بل و يعلم الحال أيضا فى خبر يعقوب بن شعيب، و لا ينافيهما وقوع ذلك من النبى (صلى الله عليه و آله)، ضروره اختلاف ذلك باختلاف المرجحات، فتاره يرجح مثلا المبادره، و أخرى التطوع لمكان انتظار الجماعه مثلا، أو غيرها من المرجحات الأخرى، و على هذا يمكن التوقف فى الكراهه هنا فضلا عن أصل الجواز، و إن ذكرها غير واحد من الأصحاب حملا لهذا النهى و النفى عليها، إلا أنه يمكن استفاده عدمها من صحيح زراره المشتمل على قصه الحكم بن عتيبه، ضروره ظهور كلام الامام (عليه السلام) بل صراحته فى عدم اندراج حكم الفائته فى الحاضره، و الفرض أن حكمها الكراهه على المختار، فليس إلا نفيها هنا، كى يتجه الفرق بينهما، إذ احتمال الشده و الضعف فى غايه البعد، و الأمر سهل، خصوصا فى مثل هذه الكراهه المتعلقة بالعباده، هذا.

و ينبغى القطع بانتفائها فضلا عن الحرمة فى التطوع لمن كان عليه قضاء للغير بإجاره، لانصراف الأدله عدا المرسل الذى لم يجسر على الفتوى بمجردة إلى غيره، خصوصا بعد ما عرفت من شده المبالغه فى أمر التطوع و الحث عليه، على أن مقتضاه ذلك أيضا فى كل من اشتغلت ذمته بصلاه بنذر أو أمر سيد أو والد أو إجاره على عمل اشترط صحته بها، أو تعارف دخولها فيه، أو غير ذلك، و هو فى غايه الإشكال، خصوصا إذا أريد من الصلاه المنفيه ما يشمل الرواتب فى مواقيتها، اقتصارا فيها على مزاحمتها لخصوص فرائضها دون غيرها، و الاعتماد فى جميع ذلك على عموم مثل هذا المرسل كما ترى، بل هو أشبه شىء بدعوى جريان جميع ما ذكرناه من البحث فى غير الصلاه من التطوعات مما هو معلوم خلافه، اعتمادا على نفيه الشامل لجميع الأفراد فى وقت الفريضة.

[عدم الفرق فى الحكم بين الرواتب و غيرها]

نعم لا ينبغى الفرق فى الحكم المزبور كراهه أو تحريما بين ذوات الأسباب و غيرها كما صرح به فى الروضه، و لا بين الرواتب و غيرها كما صرح به فى غيرها إلا

فى الوقت الذى اقتطعه الشارع لها من وقت الفريضة، لتواتر الأخبار(١) به بل كاد يكون من الضروريات، و لعله هو الذى يريد به البعض فى استثناء الرواتب من هذا الحكم لا مطلقاً، ضروره صيرورتها فى غيره قضاء، فيندرج فى تلك الأدله المزبوره السالمه عن المعارض المذكور فيه، بل فى كثير منها أو بعضها إرادته الرواتب، و إلا كان من الأقوال الغريبه، و ما أبعد ما بينه حينئذ و بين ما يحكى عن البعض هنا من ترجيح فعل الفريضة فى أول الوقت على فعل النافله، تمسكا ببعض النصوص (٢) السابقه الأمره بفعل الفريضة فيه و قضاء النافله بعد ذلك و إن اشتركا معا فى الغرابه، أما الأول فلما عرفت، و أما الثانى فلتواتر النصوص (٣) عنهم (ع) فعلا- و قولا- بخلافه، كالسيره القطعيه و فتاوى علماء المله الحنيفيه، فيكون المراد حينئذ من أول الوقت المزبور بالنسبه إلى المتفل ما بعد وقت النافله كالذراع و الذراعين و نحوهما، و الله أعلم.

و لو نذر التطوع أو وجب عليه بسبب من الأسباب خرج عن موضوع المسأله، لتغير الوصف الذى هو المدار، إذ احتمال الاكتفاء بما كان عليه قبل الوصف من التطوع فى غايه البعد، نعم ينبغى تقييد النذر مثلاً بما إذا لم يقيد فى وقت ما هو متلبس به من الحاضره أو الفائته، بل نذره مطلقاً و إن كان قد صدر النذر منه فى وقت خطابه بهما إلا أنه أوقعه مطلقاً، و احتمال الاجتزاء به حتى مع التقييد المزبور لتغير الوصف أيضا يدفعه منع تأثير النذر لزومه كى يتبدل الوصف، لاشتراطه بالمشروعيه قبل النذر، و هى مفقوده فى المقيد ضروره بناء على الحرمه، فتأمل جيداً.

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ و ١٨ و ١٩ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ و ١٨ و ١٩ من كتاب الصلاه.

[و أما النظر فى أحكامها]**إشاره**

و أما النظر فى أحكامها أى المواقيت الذى هو أحد شقى المقدمه الثانيه فففيها مسائل

[المسأله الأولى فى لزوم الأداء لو أدرك ركعه من الوقت]

قد تقدم الكلام مفصلا فى باب الحيض فى معظم ما يتعلق ب الأولى و هى إذا حصل للمكلف أحد الأعذار المانعه من التكليف ب الصلاه كالجنون و الحيض و الإغماء و نحوها و قد مضى من الوقت مقدار أقل الواجب من الطهاره المكلف بها فى مثل ذلك الوقت خاصه أو هى مع سائر الشرائط و مقدار أداء الفريضة (١١) كذلك و لم يكن قد فعل و جب عليه قضاؤها (١٢) بلا خلاف و لا إشكال و يسقط القضاء إذا كان دون ذلك على الأظهر (١٣) الأشهر، بل المشهور بل المجمع عليه نقلا إن لم يكن تحصيلا، خلافا للمحكى عن ظاهر ابنى الجنيد و بابويه و المرتضى، و لا فرق فى ذلك بين أول الوقت و أثنائه بمعنى أنه لو أفاق المجنون مثلا- فى الأثناء ثم جن أو أغمى عليه فى الوقت اعتبر فى وجوب القضاء عليه اتساع زمن الإقامه لإدراك الصلاه و الطهاره أو سائر الشرائط و لو زال المانع فإن أدرك (١٤) من آخر الوقت ما يسع الطهاره (١٥) خاصه أو مع سائر الشرائط على القولين و (١٦) مسمى ال ركعه من الفريضة (١٧) الذى يحصل برفع الرأس من السجده الأخيره على الأصح كما تسمع الكلام فيه فى مبحث الخلل من الكتاب لزمه أداؤها (١٨) و فعلها لعموم «من أدرك» و غيره مما هو مذكور فى باب الحيض، فلاحظ و يكون (١٩) بذلك مؤديا (٢٠) لا- قاضيا و لا ملفقا على الأظهر (٢١) الأشهر بل المشهور، بل عن الخلاف الإجماع عليه، و هو الحجه بعد كون الصلاه على ما افتتحت عليه، و بعد وجود خاصيه الأداء فيه. ضروره ظهور نص إدراك الركعه و غيره مما دل على الحكم المزبور فى ذلك، أقصاه صيروره الخارج وقتا اضطراريا، و فى أنه بمنزله الاختيارى المقتضيه بإطلاقها المشاركه فى الأحكام التى منها نيه الأداء، و إنكار ظهور النص المزبور فيما ذكرنا مكابره، بل يكفى فيه أن إدراك القضاء لا يشترط فيه إدراك

الركعه، و أن أخبار القضاء(١) لا- تشملها، بل و لا صالحه لتناوله بالخصوص، كما يشهد له القطع حتى من الخصم بعدم جريان جميع أحكام القضاء عدا النيه عليه أو أكثرها، بخلاف ما لو أدرك أقل من ركعه فإنها جميعها من الترتيب على الفائته السابقه و غيره جاريه عليها، إذ لا خلاف عندنا كما فى كشف اللثام فى كونها حينئذ قضاء.

خلافاً للمحكى عن المرتضى فقضاء، لأن خروج الجزء يوجب خروج المجموع، و لأن الركعه المدركه وقعت فى وقت الركعه الثانيه عند التحليل، و لصدق عدم فعلها فى الوقت مع ملاحظه التمام، بل بها يصدق الفوات أيضاً، و للمحكى عن غيره فركبها منهما، نظراً إلى كونها كذلك فى الواقع، فهو مقتضى العدل فيها، فيجدد النيه حينئذ فى الركعه الثانيه، أو يكتفى بالتوزيع فى ابتداء النيه، و هما معا ضعيفان، لما عرفت من ظهور الأدله فى أن دخول هذا الجزء موجب لدخول الجميع لا العكس، و الأولى و الثانيه وقعتا فى الوقت و ما هو بمنزله شرعا، فلا يقدر الصدق المزبور بعد كون المراد منه الوقت حقيقه لا ما يشمل ما كان بمنزله، و إلا كان كاذبا، و من ذلك ظهر فساد التلقيق المزبور، بل يمكن دعوى عدم مشروعيه مثله، ضروره كون المستفاد من الأدله إما قضائيه و إما أدائيه، لكن يسهل الخطب فى ذلك عدم فائده معتد بها عدا الالتزام بيمين و نحوه معلقا على الأداء و القضاء، إذ التعرض فى النيه لأحد الأمرين غير واجب عندنا، و ترتب الفائته السابقه عليها كما فى كشف اللثام و الذكري و حواشى الشهيد الثانى على القواعد مقطوع بعدمه و إن قلنا إنها قضاء، للإجماع كما فى المدارك على تقديم المدرك من وقتها ركعه عليها على كل حال.

و حينئذ ف لو أهمل و لم يفعل مع الإدراك المذكور و لم يطرأ فى الوقت المسقط من الجنون أو الحيض قضى واجبا على الأقوال الثلاثه، و وجهه واضح،

و لو أدرك قبل الغروب أو قبل انتصاف الليل إحدى الفريضتين لزمته تلك لا- غير لاستحاله التكليف بهما معا فى وقت لا يسعهما، ولأن المختار عندنا اختصاص الوقت من الأخير فى الأخيره، فلو أدرك قبل الغروب مقدار أربع ركعات خاصه فى الحضر أو ركعتين فى السفر وجبت العصر خاصه عندنا، و هو مع وضوحه منصوص (١) وللشافعى فيما حكى عنه قول بوجوبهما إذا أدرك ركعه من العصر، و آخر إذا أدرك ركعه و تكبيره، و آخر إذا أدرك الطهاره و ركعه، و الكل باطل عندنا و إن كان ربما توهم بعض النصوص (٢) و بوجوبهما بإدراك شىء من اليوم، و حملت على إدراك وقتها، و كان إطلاق المصنف إحداها ظاهر فى القول بالاشتراك، بناء على مشروعيه التخيير له بين الفرضين على هذا التقدير، إلا أن يريد إحداها المعينه، لكن هى الأولى على الاشتراك كما جزم به فى المدارك لسبقها، و توقف صحه الثانيه عليها عند التذكر، و الثانيه على الاختصاص، فالإطلاق حينئذ يتأتى على المذهبين.

و إن أدرك الطهاره و خمس ركعات قبل المغرب لزمته الفريضتان لعموم (٣)

«من أدرك»

و غيره مما مر فى باب الحيض، لكن مقدار الأربع من الخمس فى الأصل للظهر، أو مقدار ما عدا الأولى للعصر و إن زاحمها الظهر فيها وجهان كما فى القواعد و غيرها من الخلاف السابق، إذ على القول بأداء الجميع يكون مقدار ثلاث وقتا اضطراريا للظهر، و على الآخرين للعصر، قيل: و تظهر الفائده فى المغرب و العشاء، فعلى الأول يجبان معا لو أدرك أربع ركعات من الانتصاف كما عن بعض العامه التصريح به، مخرجا له على أنه إذا أدرك خمسا من الظهرين مثلا تكون الأربع للظهر لسبقها، و جوب تقديمها عند الجمع، و لأنه لو لم يدرك سوى ركعه لم يجب الظهر، و لو أدرك أربعة معها

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الحيض- الحديث ٦ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الحيض- الحديث ٧ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

وجبت، فدل على أن الأربيع لها، و عارضوه بأن الظهر هنا تابعه للعصر فى الوقت و اللزوم، فإذا اقتضى الحال إدراك الصلاتين وجب أن يكون الأكثر فى مقابله المتبوع و الأقل فى مقابله التابع، فيكون الأربيع للعصر.

و لا يخفى عليك أن هذه الخرافات لا تناسب مذهب الإماميه المهتدين بأنوار الأئمه الهداه (ع)، و كان الحرى بأصحابنا عدم ذكرها منسوبه إليهم فى كتبهم فضلا عن ذكرها فيما لهم من الاحتمالات، أما أولا- فلأن ما دل على اختصاص العصر بأربيع للحاضر مثلا- يجب أن لا يخرج ذلك الوقت عن الوقتيه باعتبار ما، و وقوع شىء من الظهر فيه لا يصيره وقتا له، كما فى ثلاث العصر و واحده الصبح بعد طلوع الشمس، ففى الفرض أدرك ركعه من آخر وقت الظهر فاستتبع ثلاثا من وقت العصر، لقوله (عليه السلام): «من أدرك» كما أن العصر استتبع ثلاثا من وقت المغرب لذلك و لعله هو الذى يريد فى المدارك بقوله: «إن الحكم بتقديم الأولى يستدعى كون ذلك القدر من الزمان الواقعه فيه وقتا لها قطعاً، و إن كان بعضه وقتا للعصر لولا إدراك الركعه، لا- أنه يريد كون مقدار الأربيع للظهر مثلا- محافظه على الوقت المضروب لها شرعا، إذ التحقيق كما عرفت أن الأربيع الأخيره للعصر و إن زاحمها الظهر بثلاث منها، فصار فى حكم وقتها، مضافا إلى نصهم (عليهم السلام) (١) على ذلك فيه فى العشاء، و منه استفاد اختصاص العصر بها أيضا، مع أنه منصوص (٢) أيضا.

و أما ثانيا فلأنه لو سلمنا أن الأربيع للظهر مثلا فلا ريب أيضا فى اشتراطه ببقاء ركعه، أما فى مثل أربعه العشاء فلم يبق للمغرب شىء كى يحتمل كون الثلاث لها، نعم بناء على اشتراك الوقت يمكن دعوى وجوبهما معا حينئذ، لتمكنه منهما معا أداء على

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

المختار و عدمه (١)و إن بقى الاشتراك، لأنهما إن صليتا صار العشاء قضاء أو مركبه أو مؤخره إلى الوقت الاضطرارى اختيارا، و لا ريب فى حرمة، و احتمال أن التأخير اضطرارى، لمكان المغرب الذى يجب على المكلف أداؤها مع إمكانه يدفعه أنه لا دليل على وجوبها فى هذا الحال كى يكون عذرا فى التأخير، لعدم اندراجه فى عموم «من أدرك ركعه» قطعا و فيه أنه يكفى دليل أصل وجوبها سابقه على العشاء مع صلاحية الوقت بل يمكن دعوى وجوبها دون العشاء بناء على الاشتراك فيما لو بقى ركعه فضلا عن الأربع، فالمتجه حينئذ عليه وجوب الفرضين دون الاختصاص، فبناء المسألة على ذلك أولى من بنائها على ما عرفت.

و أما ثالثا فلعدم التلازم بين القول بالأدائيه و بين القول بكون الأربع للظهر أصاله، إذ هى تأتى على ذلك و على كونه بمنزله الوقت شرعا، كما أنه لا-تلازم بين القول بالقضائيه أو التركيب و بين القول بكونها للعصر أصاله، إذ لعله يخص ذلك فى المدرك خمسا بالأخيره التى صار إدراك وقتها بسبب الركعه، لا-الأولى التى أوجبها أصل الأمر بها دون إدراك ركعه من وقتها، فيكون اختصاص العصر عنده بالأربع إذا بقى من الوقت مقدارها خاصة، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

[المسألة الثانية فى حكم الصبى لو بلغ فى أثناء الصلاة]

المسألة الثانية الصبى المتطوع بوظيفه الوقت بناء على شرعية أفعاله إذا بلغ فى أثناء صلاته أو بعد الفراغ منها بما لا يبطل الطهاره كالسن و الوقت الذى يتمكن من أداء الفعل فيه و لو اضطرارا باق استأنف صلاته على الأشبه الأشهر، بل فى المدارك نسبتته إلى خلاف الشيخ و أكثر الأصحاب، للعمومات التى لم يخرج عن مقتضاها بفعله الأول الذى هو مقتضى أمر آخر غيرها، ضروره عدم كون المراد بشرعية أفعاله أن الأمر فى قوله تعالى (٢)«أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»* و نحوه

١- ١ أى عدم وجوبهما.

٢- ٢ سورة المزمل - الآية ٢٠.

مما هو ظاهر في المكلفين مراد منه الندب بالنسبه اليه، و إلا كان مستعملا في الحقيقه و المجاز، بل المراد استحباب متعلقه بأمر آخر غيره، فيكون اللذان تواردا على الصبي في الفرض أمرين نديبا و إيجابيا، و من المعلوم عدم إجزاء الأول عن الثاني، بل لو كان حتميا كان كذلك أيضا، لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب، خصوصا في مثل المقام الذي منشأ التعدد فيه اختلاف موضوعين، كل منهما تعلق به أمر، و هما الصبي و البالغ، فما يحكى عن ظاهر المبسوط من الاجتزاء بالإتمام عن الاستيناف ضعيف جدا.

و أضعف منه احتجاجه له في المختلف بأنها صلاه شرعيه يجب إتمامها للآيه، و إذا وجب سقط الفرض بها، لاقتضاء الأمر الاجزاء، و فيه أولا إمكان منع شرعيتها باعتبار كون المصحح لها سابقا أنها نافله و قد انقطع ذلك هنا، ضروره دوران نفلتها على الصبا، فشرعيتها حينئذ بالنسبه إلى ذلك كتمرينيتها تنقطع بالبلوغ، و إن احتمل المحقق الثاني و تبعه غيره إتمامها على التمرينيه أيضا عند عدم معارضه الصلاه لها، نظرا إلى أن صورته الصلاه كاف في صيانتها عن الابطال، و إلى أنها افتتحت على حاله لم يتحقق الناقل عنها كما هو الفرض، فيستصحب ما كان، و

افتتاحها غير مندوبه لا ينافى إتمامها مندوبه بعد أن كان المانع من نديتها قبل عدم التكليف، و قد زال ببلوغه، و صار التمرين ممتنعا، فإتمامها لا يكون إلا مستحبا، و هو كما ترى، و ثانيا إمكان منع عموم الآيه للنافله لما ستعرفه من النزاع فيه في محله، و ثالثا إمكان منع إنه إبطال، بل أقصاه كونه بطلانا، و رابعا أن امثال الأمر يقتضى الاجزاء عن خصوص الأمر بالإتمام لا أمر الصلاه، و هما متغايران قطعاً.

فالأولى الاستدلال له بما أو مانا إليه سابقا من إمكان دعوى اتحاد المكلف به و ان اختلفت صفته في الوجوب و الندب في الحالين، و إن كان هو ممنوعا عليه كما عرفت، و بالحمل على من بلغ في الحج قبل الموقف و إن كان هو قياسا على المنصوص، مع الفارق

من الإجماع والحرص وانفراد كل من الأفعال بالحج، ولذا يجب انفراده بنيه، و عليه لا فرق حينئذ بين الأثناء و ما بعد الفراغ، بخلاف ما ذكره العلامة دليلاً و ما ذكرناه نحن ثانياً، فإنه خاص بالأول، لكن يسهل الخطب في ذلك ضعف هذا الخلاف، بل لعل الشيخ غير مخالف، إذ لم يحك عنه سوى إيجاب الإتمام على البالغ في الأثناء، و هو كما ترى أعم من ذلك، اللهم إلا أن يكون أوجب الإتمام عليه و إن اقتضى عدم التمكن بعد من الاستيناف لضيق الوقت، إذ لا يتم حينئذ إلا على الاجتزاء به عن الاستيناف، مع إمكان دعوى أن الإتمام للنهي عن الإبطال لا للاجتزاء، أقصاه دوران الأمر عند البلوغ بين قطع ما هو متلبس به من النافله، و الفرض حرمة، و بين ترك الصلاة، و لا ريب في تعيين الثاني عليه، لاشتراط وجوبها بالتمكن المفقود، إذ الممنوع شرعاً كالممنوع عقلاً، اللهم إلا أن يقال إن امتناع الصلاة عليه موقوف على النهي عن الإبطال سابقاً على فعل الصلاة، و ليس، ضروره اتحاد زمان توجه الأمر و النهي إليه بالبلوغ الذي هو سبب تعلق هذه الخطابات و نحوها به، فمقتضى القاعده التخيير إن لم يحصل إماره معتد بها شرعاً تعيين أحدهما، و لعلها هنا بالنسبه إلى الصلاة، نظراً إلى الأهميه و غيرها، و إلا فالتخيير، لكنه عند التأمل مما يقتضى وجوده عدمه، إذ متى فرض جواز قطع النافله له وجبت الصلاة، لعدم المانع حينئذ، إلا- أن يكون المراد بالتخيير ما هو في التكليف لا- المكلف به، بناء على عدم حصر ذلك في تعارض الأخبار خاصه، بل هو كتخيير الحائض في تحيضها بالسبعه و الثلاثه مثلاً من الشهرين، أو يقال إن التخيير ما أثبتناه إلا بعد رفع مقتضى كل من الأمر و النهي مما تضادا فيه، فالإذن بالقطع ثبت مع الاذن بترك الصلاة دفعه، فان اقتضى ذاك وجوب الصلاة فليقتض الاذن بتركها تعيين وجوب الإتمام، لعدم المقتضى حينئذ للقطع، و لتتمام البحث في المسأله و نظائرها مقام آخر، لكن على كل حال ليس في المحكى عن الشيخ تصريح بالاجتزاء،

بل و لا- ظهور، كما أنه لا- ظهور فى الأمر بالاستيناف بمجرده من المصنف و الفاضل و غيرهما بالقطع مع السعه، بل و لا مع الضيق، بل أقصاه بيان عدم الاجتزاء بفعله عن الإعاده مع التمكن و لو بإدراك ركعه مع الطهاره مثلا.

نعم قد يستفاد ذلك من قول المصنف و إن بقى من الوقت دون الركعه بنى على نافلته وجوبا على المحكى عن المبسوط، لأنها الصلاه عنده، أو على القول بحرمة قطع النافله بناء على أنها نافله و إن بلغ فى أثنائها، و ندبا بناء على عدم الحرمة، أو على التمرينيه فى وجه سمعته من جامع المقاصد و غيره فيما تقدم و على كل حال إلا على المحكى عن المبسوط لا يجدد نيه الفرض حيث حصر البناء على النافله الذى هو بمعنى عدم القطع فيما لو بقى دون الركعه، و مقتضاه عدم البناء عليها إذا كان الباقى ركعه مثلا، و هو عين ما ذكرناه من مسأله التعارض، و يكون اختياره القطع حينئذ ترجيحاً للأمر بالصلاه على النهى عن الإبطال، أو لعدم حرمة قطع النافله، أو لأن ضيق الوقت يكشف عن وقوع النافله فى غير وقتها، فيكون عدم انعقاد أصلاً لا بطلاناً فضلاً عن الإبطال، كمن ظن سعه الوقت من المكلفين فشرع فى نافله ثم تبين له فى أثنائها ضيق الوقت، فإنه لا ريب فى وجوب الشروع فى الصلاه عليه، كما أنه لا ريب فى عدم كونها من موضع التعارض، لكن قد يناقش فى الأخير بوضوح الفرق بين المكلف المشتبه و بين من حدث تكليفه الذى لا اشتباه فيه و لا تبين خطأه.

ثم لا- يعتبر فى الاستيناف أزيد من إدراك الركعه إذا فرض إحرازه الطهاره كما عن التذكرة التصريح به هنا، أو هى مع باقى الشرائط على القول الآخر، و لا- يجب عليه استيناف الطهاره بناء على المعنى المعروف من شرعيه عباداته، لارتفاع الحدث بالطهاره المندوبه عندنا كالواجبه، نعم هو متجه بناء على التمريين، لعدم تأثيرها حينئذ،

و لعله لذا اعتبر في كشف اللثام سعة الوقت لإدراك الركعه و الطهاره و إن كان متطهرا سابقا، وفاقا لما حكاه عن البيان و الذكري و التحرير و المنتهى و جامع المقاصد و غيرها، كما أن القول بالاستيناف متجه عليه أيضا، سواء في ذلك الأثناء أو ما بعد الفراغ، بل و على الشرعيه أيضا لو كان البلوغ في الأثناء بما هو مبطل كالانزال، و الوجه في الجميع واضح، كوضوح مساواه الصبيه للصبى في ذلك كله، و الله أعلم.

[المسأله الثالثه في عدم جواز التعويل على الظن في الوقت]

المسأله الثالثه إذا كان له طريق إلى العلم بالوقت مشاهده كان أو غيرها لم يجز التعويل على الظن لأصالة حرمة العمل به حيثند المشهوره في ألسنه العلماء المستفاده من النهى عن اتباعه كتابا(١) و سنه(٢) وغيره، و إليها أشار الطباطبائي بقوله في منظومته:

و كل من أمكنه العلم فلايين على الظن لأصل أصلا

و لتوقف نيه القربه و البراءه عن الشغل و الحكم باندراجه في المطيعين الممثلين لأوامر رب العالمين و أوليائه الغر الميامين (ع) عليه، و للإجماع المحكى على لسان غير واحد إن لم يكن المحصل المعتضد بالشهره العظيمه، بل بعدم الخلاف فيه فيما أجد كما اعترف به غير واحد أيضا سوى ما يحكى عن ظاهر الشيخين من إطلاق الاجتزاء به، مع أن المنساق منه حال عدم التمكن، بل إطلاق المفيد منهما غير مساق لذلك، كما أن إطلاق الطوسى في نهايته التي هي غالبا متون أخبار و غير معده للفتوى ظاهر في إرادته بيان انحصار صحه الصلاه في العلم و الظن، و أنها بدونهما لا تصح و إن كان اعتبار الثانى إذا لم يتمكن من الأول، لا أنه يكفى الحاصل منهما على كل حال، و لتظافر النصوص (٣).

١- ١ سورة الحجرات- الآيه ١٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صفات القاضى- الحديث ٤٠ و ٤٢ من كتاب القضاء.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١ و ٤١- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

أو تواترها بالمحافظة على معرفه المواقيت و ملاحظتها و كيفية معرفتها و طرق العلم بصيرورتها على وجه ظاهر فى إرادته العلم بصيرورتها، بل هو صريح بعضها، خصوصا الوارد فى الفجر و الزوال الناهى عن الصلاة قبل التبين (١)، كآية (٢) الذى هو بمعنى العلم، بل لعل الآيه شاهده بضميمه عدم القول بالفصل بين الصوم و الصلاة فى ذلك، و لإشعار موثق سماعه (٣) الآتى به أيضا، و ل

خصوص خبر على بن جعفر (٤) عن أخيه (عليهما السلام) «فى الرجل يسمع الأذان فيصلى الفجر و لا يدري أطلع الفجر أم لا غير أنه يظن لمكان الأذان أنه طلع قال: لا يجزيه حتى يعلم أنه طلع»

إلى غير ذلك مما يعسر حصره.

فما عساه يستفاد من إطلاق بعض نصوص (٥) الديكه و المؤذنين، و خبر إسماعيل بن رياح (٦) من الاجتزاء به مطلقا يجب تقييده بعدم التمكن، لما سمعت و تسمع، و إن تردد فى الذخيره فى المسأله ل

خبر ابن رياح (٧) عن الصادق (عليه السلام) الذى لم يسق إطلاقه لذلك، قال: «إذا صليت و أنت ترى أنك فى وقت و لم يدخل الوقت فدخل و أنت فى الصلاة فقد أجزأت عنك»

بل مع التأمل لا ظهور فيه أصلا، ضروره صدقه فى صورته كفايه الظن، فلعل المراد بيان حكمه، نعم ربما كان فيه إشعار ضعيف لا يعبأ به هنا قطعا، بل ربما يسلم إذا لم يكن صورته للظن معلومه الجواز، و إلا كانت هى المنساقه من مثل هذا الإطلاق، فدعوى إرادته الظن حينئذ من لفظه «ترى»

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ و ٣ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ سورة البقره - الآيه ١٨٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب القبلة - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب المواقيت - و الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامه من كتاب الصلاة.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

لكونه معناه أو لعدم انطباق الحكم المزبور في الخبر إلا عليه غير مجديه، و كذا تردده فيها في أول كلامه في التعويل على أذان الثقة الذي يعرف منه الاستظهار، بل لم يستبعده بعد ذلك، كما أنه جزم به في المعتبر، لأن الغرض من شرعيته الاعلام، و ل

قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح (١): «صل الجمعه بأذان هؤلاء، فإنهم أشد شىء مواظبه على الوقت»

و

خبر محمد بن خالد القسرى (٢) قال له أيضا: «أخاف أن أصلى الجمعه قبل أن تزول الشمس، فقال: انما ذلك على المؤذنين»

و

قول على (عليه السلام) في خبر الهاشمى (٣): «المؤذن مؤتمن»

كالنبوى (٤) «المؤذنون أمناء»

و إيماء النهى (٥) عن الاعتماد على أذان ابن أم مكتوم، و الأمر به على أذان بلال، و غير ذلك.

لكن الاعتماد عليها- مع ما فى سند بعضها، و عدم اشتغال شىء منها على تمام ما ذكرناه، بل فى بعضها ما يخالفه، و معارضتها بخبر على بن جعفر المتقدم و غيره من تلك الأدله المعترضه بما سمعت من اتفاق الأصحاب نقلا- إن لم يكن تحصيلا، و احتمالها العذر و حصول العلم به، خصوصا إذا كان المراد منه الاطمئنان التام المسمى عند أهل العرف بالعلم، و من الصلاه بسماعه التهيؤ لها بفعل الوضوء و نحوه مما يقطع الإنسان بدخول الوقت بعد فعله، ضروره كون السبق إن كان فهو قليل جدا، و لعل هذا هو المراد بالاعلام المقصود من شرعيه الأذان، أو المراد التنبيه لذوى الأعذار أو لمراعاة الوقت لغيرهم- مما لا يليق بالفقيه الماهر.

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الأذان و الإقامه- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الأذان و الإقامه- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الأذان و الإقامه- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الأذان و الإقامه- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الأذان و الإقامه- الحديث ٢ و ٣ و ٤ من كتاب الصلاه.

ثم لا يخفى ظهور بعض هذه النصوص فى الاكتفاء به فى الزوال، أو هو مع العصر، و لعله لغلبه كون المؤذنين فى تلك الأزمان من المخالفين المتفقين معنا فيه دون الصبح مثلا و إن وافقنا بعضهم فيه، و لعل المصنف كالخراسانى يريدان ذلك أيضا و إن أطلقا، كما أنهما يريدان من الثقة الموثوق به لا العدل الشرعى، لعدم نصبه للأذان فى تلك الأزمان غالبا، فتأمل.

و أما شهادة العدلين فى الذخيره أن ظاهر أكثر الأصحاب الاكتفاء بها، و لعله لعموم ما دل (١) على قبولها و إن كان لم يحضرنى شىء من ذلك بحيث يكون شاملا لما نحن فيه من حيث أنها شهاده، و إلا فالاستناد إلى أدله خبر الواحد يقضى بعدم اختصاصها بذلك، اللهم إلا أن يحتج بها لها، ثم استفاده التعدد مما دل على اعتباره فى كل شهاده، مع دعوى أن المقام منها، فحينئذ لا يكتفى بالعدل الواحد كما استظهره فى الذخيره أيضا، قال: لفقد الدليل، و مفهوم آيه التثبيت (٢) غير ناهض، و فيه - بعد إمكان منع عدم نهوضه، و إلا لم يكن دليل للشهاده أيضا - أن المقام باعتبار عموميه المخبريه، و عدم تعلقه بخاص أقرب إلى اندراجه فى قسم الاخبار من الشهاده، نعم قد يومى إلى عدم اعتباره اشتهاً عدم التعويل على أذان العدل العارف للمتمكن، كما أنه قد يومى إلى اعتباره صحيح زواره (٣) الآتى المتضمن للاخبار لمن غره القمر فصلى بليل، بناء على عدم الفرق فى قبوله بين الوقت و خارجه، بل فى الوسائل استدلل بخبر القزوينى (٤) المروى عن العيون الذى ستسمعه فيما يأتى، لكن فيه أنه مع التعذر عن

١ - ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٤ من كتاب التجاره و الباب ٦١ من أبواب الأطمعه المباحه - الحديث ٢ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٢ - ٢ سوره الحجرات - الآيه ٦.

٣ - ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٤ - ٤ الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

العلم بالحس، و على كل حال لا ريب فى أن الأحوط إن لم يكن الأقوى اعتبار العلم و عدم الاكتفاء بالشهادة فضلا عن الخبر، و الله أعلم.

و كيف كان فان فقد طرق العلم بالوقت لغيم و نحوه اجتهد، فان لم يحصل له ظن بل كان شاكا آخر حتى يعلم أو يظن كما صرح به فى البيان، بل هو ظاهر الجميع أيضا، و وجهه واضح و إن غلب على ظنه دخول الوقت صلى و لا- يجب عليه التأخير حتى يعلم، للأصل و الحرج و تعذر اليقين و الإجماع المحكى فى التنقيح و غيره على قيام الظن مقام العلم عند التعذر، و لقبح التكليف بما لا يطاق مع فرض عدم سقوط الخطاب بالصلاة فى أول الوقت، و لنصوص (١) الأذان السابقه، و

للمرسل المشهور على ألسنه الفقهاء «المرء متعبد بظنه»

و نصوص الديكته التى يظهر من روايه الفقيه و غيره لها الاعتماد عليها، ف

فى حسن الفراء(٢) منها الذى هو كالصحيح، قال: «قال رجل من أصحابنا للصادق (عليه السلام): إنه ربما اشتبه علينا الوقت فى يوم غيم، فقال: تعرف هذه الطيور التى تكون عندكم بالعراق يقال لها الديوك فقال: نعم، قال:

إذا ارتفعت أصواتها و تجاوبت فقد زالت الشمس، أو قال: فصله»

و

مرسل ابن المختار(٣) عنه (عليه السلام) أيضا المروى فى الفقيه و الكافى بلا إرسال «قلت له:

إنى رجل مؤذن، فإذا كان يوم الغيم لم أعرف الوقت فقال: إذا صاح الديك ثلاثه أصوات ولاء فقد زالت الشمس و دخل وقت الصلاة»

و ينبغى القطع به إذا علم من عاده الديك ذلك، بل فى كشف اللثام إمكان استفاده العلم منه، كما أنه ينبغى القطع بعدم اعتباره إذا علم من عادته الكذب بحيث لا يفيد ذلك منه ظنا، أما إذا لم يعلم شىء من الحالين فلا يبعد اعتباره لهذه النصوص.

١-١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الأذان و الإقامه من كتاب الصلاة.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

و لقد أجاد فى الذكرى فى قوله: «و نفى ذلك فى التذكرة بالكليه محجوج بالخبرين» فما فى المدارك من أن ضعف سندها يمنع من التمسك بها فى غير محله، و ل

موثق سماعه(١)«سألته عن الصلاة بالليل و النهار إذا لم تر الشمس و لا القمر و لا النجوم فقال: تجتهد رأيك و تعتمد القبلة جهدك»

و لما يشعر به لفظ التوسعه فى

خبر إسماعيل بن جابر(٢)المروى عن تفسير النعمانى عن الصادق عن أمير المؤمنين (عليهما السلام) «إن الله تعالى إذا حجب عن عباده عين الشمس التى جعلها دليلا على أوقات الصلاة فموسع عليهم تأخير الصلوات ليتبين لهم الوقت بظهورها، و يستيقنوا أنها قد زالت»

و الاكتفاء به فى القبلة، و لخبر إسماعيل بن رباح (٣)المتقدم سابقا، و

موثق ابن بكير(٤)المروى فى التهذيب و مستطرفات السرائر عن الصادق (عليه السلام) أيضا قال: «قلت: إني ربما صليت الظهر فى يوم غيم فانجلت فوجدتني صليت حين زوال النهار، فقال: لا تعد و لا تعد»

ضروره عدم وقوع الصلاة منه بيقين بل و لا بقطع، لبعده فى الفرض فى الغايه، و منه يظهر وجه دلاله

صحيح زراره(٥)أيضا عن أبى جعفر (عليه السلام) «وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيتك بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاة و مضى صومك»

الحديث. و

خبر أبى الصباح الكنانى(٦)«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت و فى السماء عله فأفطر ثم ان السحاب

١- ١ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب القبلة- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ١٦ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب المواقيت- الحديث ١٧ من كتاب الصلاة.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٥١- من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك الحديث ٣ من كتاب الصوم.

انجلي فإذا الشمس لم تغب، قال: قد تم صومه و لا يقتضيه»

بناء على عدم الفرق و الفارق بين الصلاة و الصوم كما فى ظاهر الذخير، و

خبر أحمد بن عبد الله القزوينى (١) عن أبيه المروى عن العيون قال: «دخلت على الفضل بن الربيع و هو جالس على سطح، فقال لى: ادن منى فدنوت منه حتى حاذيته، ثم قال لى: أشرف إلى البيت فى الدار فأشرفت، فقال لى: ما ترى فى البيت؟ قلت: ثوبا مطروحا، فقال: انظر حسنا فتأملتته و نظرت فتيفقت فقلت: رجل ساجد- إلى أن قال:- فقال لى: هذا أبو الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام)، إنى أتفقده الليل و النهار فلم أجده فى وقت من الأوقات إلا على الحاله التى أخبرك بها، إنه يصلى الفجر فيعقب ساعه فى دبر صلاته إلى أن تطلع الشمس، ثم يسجد سجده فلا يزال ساجدا حتى تزول الشمس، و قد وكل من يترصد له الزوال، فلست أدرى متى يقول له الغلام قد زالت الشمس إذ وثب فيبتدىء الصلاة من غير أن يحدث وضوء، فأعلم أنه لم ينم فى سجوده و لا أغفا، و لا يزال إلى أن يفرغ من صلاه العصر، فإذا صلى العصر سجد سجده فلا يزال ساجدا إلى أن تغيب الشمس- إلى أن قال:- فلست أدرى متى يقول الغلام: قد طلع الفجر إذ وثب هو لصلاه الفجر، فهذا دأبه منذ حول إلى»

إلى غير ذلك مما هو معتضد بالشهره العظيمه التى كادت تكون إجماعا، إذ لم نقف على مخالف فيه إلا من الإسكافى، و ربما مال إليه فى المدارك، فاعتبرا العلم و لو بالتأخير حتى يحصل، و ان كان يفهم من بعض متأخرى المتأخرين نسبتته إلى المرتضى أيضا، لكنه فى غير محله، إذ نزاعه على الظاهر فى صحه الصلاة و عدمها إذا انكشف فساد الظن و كان قد دخل عليه الوقت و هو فى أثناء الصلاة، كما لا- يخفى على من لاحظ كلامه المحكى عنه فى المختلف، و هو أعم مما نحن فيه، بل لعله يستلزم الموافقه فيه، و من هنا حكى بعض الأفاضل خلافه، و من تبعه كالأفاضل فى

المختلف فيها لا هنا، فلاحظ و تأمل، و لذا قال الطباطبائي:

و الظن كاف لذوى الأعذارو يوم غيمه غيمه يوارى

نعم يمكن التأمل فى استفاده هذه الكليه المزبوره فى المتن و غيره مما سمعته من الأدله إن لم يكن إجماعا، إذ ليس فى المعتمد منها ظهور أو صراحه فى عدم الفرق فى ذلك بين الغيم و العمى و الحبس فى ظلمه و غيرها، و لا بين الفرائض و النوافل، و لا بين الزوال و غيره، و لا بين الأذان و صياح الديك و غيرها من أمارات الظن كالورد من الدرس و الصنعه و شبههما، و الإجماع المحكى فى التنقيح الذى ذكرناه سابقا يظهر من حاكيه عدم إرادته المحصل المثمر منه، لكلام ذكره بعد ذلك، فلاحظ.

و بالجملة ليس فى شىء منها عموم على وجه يكون قاعده يرجع إليها فى سائر ما يندرج تحتها، خصوصا بناء على ما يظهر من بعضهم من أن من أفرادها الأعمى، و أنه لا يكلف بتحصيل الخبر المحفوف بالقرائن أو المتواتر، و فيه أن الظاهر كون المراد بذل الجهد كما يومى اليه موثق سماعه^(١) المتقدم سابقا، فان لم يحصل إلا الظن اكتفى به، لا أنه يجتزئ به مطلقا و إن أمكن له تحصيل العلم بالتواتر و نحوه كما يقتضى به إطلاق الكركى فى الجعفرية و غيره جواز تقليد الأعمى و شبهه غيره، ضروره منافاه ذلك لقولهم: لا يجوز التعويل على الظن مع التمكن من العلم، و اشتراطهم اعتباره بتعذر العلم بغير التأخير، بل و مناف أيضا لإيجاب الاجتهاد، و لذا قال فى البيان: «و يجب أى على المعذور الاجتهاد مع إمكانه» بل هو ظاهر غيره من الأصحاب ممن أطلق اعتبار الاجتهاد عند تعذر العلم من غير تفصيل فى أسباب العذر بين العمى و الحبس و الغيم و غيرها، بل ربما كاد يكون صريح بعضهم، لكن ظاهر الدروس و صريح الذكري

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

الفرق بين الأعمى و غيره، فيقلد الأول و يجتهد الثانى، و أن فى الأعمى العامى الذى لا يعرف الوقت و المحبوس و غيره، بل ظاهره كل ممنوع يمانع غير عام لسائر الخلق كالغيم و نحوه، بل كان خاصا به من العمى و الحبس و عدم المعرفة و نحوها، فإنه يقلد حينئذ، بخلاف ما إذا كان المانع عاما فيجتهد حينئذ، و فيه - مع أنه مناف لإطلاقهم اعتبار الاجتهاد أو الظن مع تعذر العلم من غير فرق بين أسباب التعذر - انه لا - دليل على هذا التفصيل، بل ظاهر الأدله السابقه خلافه، و الاعتماد على قول الغير مع انحصار طرق الظن فيه نوع من الاجتهاد لا تقليد، و بالجملة لا أجد فرقا بين سائر المكلفين فى ذلك، فمن تمكن من العلم منهم و جب، و إلا اجتزى بما يحصل له من الاجتهاد، فقد يجتزى باخبار العدل عن علم بأذان أو غيره، بل ربما يجتزى باجتهد مجتهد آخر أعرف منه، و ليس ذا من التقليد فى شىء، بل انحصار إماره الظن بذلك و نحوه كما هو الفرض.

لكن فى الذكري «أنه لو تعذر العلم فأخبره عدل عن علم بأذان أو غيره فالظاهر أنه كالممنوع من عرفانه، فيكتفى بقوله: و يمكن المنع، لأن الاجتهاد فى حقه ممكن، و هو أقوى من التقليد، أما لو أخبره عدل عن اجتهاد لم يعتد بقوله قطعا، لتساويهما فى الاجتهاد، و زياده اجتهاد الإنسان على غيره بالنسبه إلى ما يجده من نفسه، و لو قدر رجحان اجتهاد غيره فى نفسه أمكن العدول إلى الغير، لامتناع العمل بالمرجوح مع وجود الراجح، و يمكن التربص ليصير ظنه أقوى من قول الغير، و هو قوى، بخلاف القبله، لأن التربص فيها غير موثوق فيه باستفاده الظن، فيرجح هناك ظن رجحان اجتهاد غيره، بل يمكن وجوب التأخير للمشتبه عليه الوقت مطلقا حتى يتيقن الدخول، و لا - يكفيه الاجتهاد و لا التقليد، لأن اليقين أقوى، و هو ممكن، أما لو كان الصبر لا يحصل منه اليقين فلا إشكال فى جواز الاجتهاد و التقليد، لأنه معرض بالتربص لخروج الوقت، و الوجه عدم وجوب التربص مطلقا لأن مبنى شروط العبادات و أفعالها

على الظن في الأكثر، و البقاء غير موثوق به، و هذا الفراغ جزئى من جزئيات صلاه أصحاب الأعدار مع التوسعه أو مع الضيق، و سيأتى» انتهى كلامه بلفظه.

و الظاهر إرادته من كان فرضه الاجتهاد ممن تعذر عليه العلم لغيم و نحوه، و حينئذ احتمال التقليد فيه مقطوع بعدمه، لما عرفته من الأدله السابقه خصوصا الموثق الأمر فيه بالاجتهاد، اللهم إلا أن ينحصر أمارات اجتهاده فى قول الغير، لكن على ذلك ينبغى عدم الفرق بين المخبر عن اجتهاد أو علم، و أما احتمال وجوب الصبر عليه كى يكون ظنه أقوى فهو كما ترى، و بالجمله هذا الكلام منه بعد أن ذكر سابقا مسأله الاعتماد على الظن عند تعذر العلم لا يخلو من تشويش ما، و قد عرفت أن التحقيق عدم الفرق فى أسباب التعذر بين العمى و غيره، لإطلاق النص و الفتوى، و أن مبنى قبول خبر العدل بالوقت على الاكتفاء بخبر العدل، أو لا بد من الشهاده، أو لا يجوز شىء منهما بل لا بد من العلم، و قد ذكرنا البحث فى هذه المسأله سابقا، و كذا عرفت أن المدار على مطلق حصول الظن عند التعذر من غير فرق بين أسبابه.

نعم قد يقال بوجوب الترجيح على المجتهد هنا بين الامارات و تمييز القوى من الضعيف و نحو ذلك مما هو معلوم فى الاجتهاد فى الأحكام الشرعيه المكلف فيها أولا بالعلم، لتوقف أصل حصول الظن على ذلك عند التأمل، لكن السيره و الطريقه و إطلاق الفتاوى و بعض النصوص و خبر القزوينى و العسر و الحرج تأبى ذلك، فلا- يجب عليه انتظار إماره قويه إن حصل له بعض الامارات و لو كانت ضعيفه، و هو المناسب لأصل مشروعيه هذا الحكم من التخفيف، و لأنه لو وجب عليه انتظار القوى لانتظر حصول العلم، و الاحتياط لا يترك، كما أنه لا ينبغى أن يترك أيضا لو فقد العلم بغير التأخير أصلا، خروجاً من شبهه الخلاف، و استظهاراً فى البراءه عن الشغل اليقيني، و موافقه

لمحبه الصادق (عليه السلام)

قال في خبر الحسن العطار(١): «لأن أصلى الظهر في وقت العصر أحب إلى من أن أصلى قبل أن تزول الشمس»

و مخافه من

قوله (عليه السلام) في خبر أبي بصير(٢): «من صلى في غير وقت فلا صلاه له»

و لذا قال الطباطبائي بعد البيت السابق.

و الأفضل التأخير حتى يعلموا بالوجوب قال بعض العلماء

و الله أعلم.

فإن انكشف له فساد الظن حتى بان أن صلاته تماما وقعت قبل دخول الوقت استأنف الصلاه إجماعا محصلا و منقولا و خصوصا،
منها مضافا إلى ما سبق

صحيح زراره(٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) «في رجل صلى الغداه بليل غره من ذلك القمر و نام حتى طلعت الشمس فأخبر أنه
صلى بليل قال: يعيد صلاته»

بناء على عدم الفرق بين انكشاف فساد الظن و بين الجهل المركب، و على انه تبين له ذلك بحيث علم أن صلاته وقعت بليل، و
إلا فلا عبره بالشك في مثل الوقت بعد الفراغ بل و لا الظن، اللهم إلا أن يدعى أن خبر العدل فضلا عن شهاده العدلين كاف في
ذلك مع فرض كون المخبر في الفرض عدلا، و كيف كان فما نحن فيه لا إشكال فيه بوجه من الوجوه، لما عرفت مما يخص به
قاعده الـجزاء إن قلنا إن المقام من مواردھا، و الظاهر وقوعها حينئذ باطله حتى لو كان الانكشاف في أثنائها قبل الدخول في
ركوع الثالثه لعدم نيتها نافله، بل افتتحت على أنها فريضه، و عن الفاضل التصريح به، فما في الذكرى- من احتمال صيرورتها
نافله لو كان الانكشاف قبل الدخول في ركوع الثالثه، بل و لو بعده أيضا بناء على صيرورتها أيضا كإعادة اليوميه نفلا، لعموم
النهى عن الابطال، و لايماء

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

ركعات الاحتياط - ضعيف جدا كدليله، و ليس له حينئذ العدول إلى فائته بالأولى كما صرح به في الدروس ضروره فسادها، نعم في الذكرى لو عدل بها قبل انكشاف الخطأ صح قطعاً، مع أنه لا يخلو من تأمل أيضاً، و من الغريب احتمالها فيها جواز العدول بها إلى فائته في الصوره الأولى حتى على تقدير القول بوقوعها باطله لا نافله كما هو الظاهر من عبارته، فلاحظ و تأمل.

و إن كان قد انكشف فسادها و الوقت الذى تصح فيه لا كوقت اختصاص الظهر للعصر قد دخل عليه و هو متلبس بها و لو قبل التسليم أو فيه بناء على أنه من الصلاه لم يعد على الأظهر الأشهر، بل المشهور بل لا أعرف فيه خلافاً إلا من المرتضى، و تبعه بعض متأخرى المتأخرين و الفاضل فى المختلف فى أول كلامه، و تردد فيه فى آخره، للتردد فى حال إسماعيل بن رباح، كظاهر المصنف فى المعبر، و أما الإسكافى فهو و إن كان قد حكى موافقته له هنا أيضاً، لكن قد عرفت أنه لا يجوز الدخول بغير اليقين أصلاً، اللهم إلا أن يتكلف و يفرض له صورته القطع عوض الظن التى تجامع التخلف، نعم ربما يستشعر من المحكى عن ابن أبى عقيل موافقته أيضاً، و فيه تأمل، فمن العجيب نسبة المرتضى ما ذهب إليه إلى محققى أصحابنا و محصلهم.

و على كل حال فلا ريب فى أن الأول أقوى، لقاعده الإجزاء المستفاده من الأمر بالعمل بالظن هنا نصاً و فتوى، خرج منها الصوره الأولى بالإجماع، و بقى الباقي، و احتمال عذريه هذا الأمر فيحكم بالصحة ما لم ينكشف الخلاف خلاف الظاهر و أضعف منه احتمال تعدد الأمر ظاهراً و واقعا، و أن الأول لا يجزئ عن الثانى بعد انكشاف الحال، بل هو معلوم الفساد بأدنى تأمل، مضافاً إلى أصالة البراءة لو فرض ظهور الحال له بعد الفراغ، و ل خبر إسماعيل بن رباح (١) المنجبر بالشهره، و بهما معا يخرج عما يفهم

من تلك الأدلة السابقة من اعتبار وقوع تمام الصلاة في الوقت، و أن من صلى قبله فلا صلاة له إن قلنا بظهور مثل الأخير فيما يشمل المقام، و إلا- لو حمل على إرادته إيقاع تمام الصلاة، أو أنه قصد الوقوع قبل الوقت لم نحتج إلى التخصيص كما هو واضح، و إن أطنب فيه الفاضل في مختلفه، و في كثره الأدلة للمرتضى (رحمه الله) التي لا ترجع إلى محصل، إذ هي بين ممنوع و مسلم يجب تخصيصه أو تقييده بما عرفت، فلاحظ و تأمل و دعوى المرتضى (رحمه الله) ورود روايات في مختاره لم نتحققها، اللهم إلا أن يريد إطلاقات الأمر بالصلاة للوقت و النهي عنها قبله و نحوها مما يجب الخروج عنها بما سمعت.

نعم الظاهر الاقتصار على صورته الظن، أما القطع حال عدم تعذر اليقين كما لو اعتمد على خبر محفوف بقرائن، أو زعم التواتر فيه، أو نحو ذلك ففي جريان الحكم المزبور عليه بحيث يحكم بالصحة لو فرض دخول الوقت عليه و هو متلبس بها إشكال، و لعل مقتضى القاعدة العدم، إذ لا أجزاء، ضروره كونه من تخيل الأمر لا أمر حقيقه، و خبر ابن رباح و إن كان الذي فيه «تري» لكن الذي صرح به غير واحد إرادته الظن منه، اللهم إلا أن يراد منه خلاف اليقين كما يومى اليه تعليلهم ذلك بالتخلف الممتنع في اليقين، فيجرى عليه حكم الظن، بل هو منه، و لعل لفظ «تري» أقرب إليه من الظن، بل يمكن دعوى القطع بعدم الفرق بينهما في ذلك إذا كان المقام مما يحصل فيه الظن لأغلب الناس لعله في السماء و نحوها إلا أنه اتفق القطع له بالنظر من جهة تعدد الامارات ثم انه انكشف الخطأ بعد دخول الوقت عليه و هو متلبس في الصلاة، إذ احتمال مدخلية الظن في الحكم المزبور مقطوع بعدمه، بل لعله هو أولى منه به.

نعم لو كان المقام مما يمكن تحصيل اليقين فيه بالمشاهده و نحوها مما تمنع تجويز الخطأ من المعتقد و غيره، و اعتمد هو على ما يحصل منه القطع الذي لم يجوز المعتقد نفسه احتمال الخلاف فيه و إن جوزه غيره فاتفق خطأه و دخول الوقت عليه في الأثناء أمكن

المناقشه فى جريان الحكم المزبور عليه، مع احتمالاه أيضا قويا للخبر المذكور، اللهم إلا أن يدعى عدم جواز الاعتماد على القطع مع التمكن من اليقين بالمشاهده مثلا، و هو كما ترى، ضروره مساواته لليقين فى اعتقاد المعتقد و إن افترقا بتجوز الخطأ من الغير و عدمه.

و ما يقال- من أن الفرض المزبور من الجهل الذى نص المصنف و غيره بل نسب إلى الأكثر على بطلان الصلاه معه حيث قال و لو صلى قبل دخول الوقت عامدا أو جاهلا- أو ناسيا كانت صلاته باطله دخل الوقت فى أثناء الفعل أو لا، بل هو المعروف بالجهل المركب- يدفعه- مع أن المحكى عن كافى أبى الصلاح التصريح بالصحه فى الجهل إن صادف شيئا من الوقت، و احتمال إرادته الفراغ منها جميعا قبل الوقت- إمكان إرادته الجاهل بالحكم منه من شرطيه الوقت، أو وجوب مراعاته، أو غيرهما كما صرح به العلامة الطباطبائى حيث قال:

و لا كذاك عامد و ناس و جاهل بالحكم ذو التباس

و غير القاطع بالدخول و عدمه و لو كان ظانا فى حال عدم اعتبار الظن فان وجه البطلان فى الجميع واضح، ضروره وجوب التعلم، و عدم الدليل على إخراج الجهل الشرط عن كونه شرطا، و إلى ذلك كله أو بعضه أشار فى الذكرى قال: يمكن تفسير الجاهل بجاهل دخول الوقت، فيصلى لأماره على دخوله أو لا لاماره بل بتجوز الدخول، و بجاهل اعتبار الوقت فى الصلاه، و بجاهل حكم الصلاه قبل الوقت، فإن أريد الأول فهو معنى الظان، و قد مر، و إن أريد باقى التفسيرات فالأجود البطلان، لعدم الدخول الشرعى فى الصلاه، و توجه الخطاب على المكلف بالعلم بالتكليف، فلا يكون جهله عذرا، و إلا لارتفع المؤاخذة على الجاهل، بل الظاهر البطلان فى الثانى حتى لو صادف الوقت بتمام الصلاه أيضا، لعدم إمكان نيه التقرب منه، و لعل هذا هو الذى يريده الطباطبائى بقوله:

و لا صلاه قبل وقت مطلقا و لا لمن لم يرعه و اتفقا

أما لو فرض تصورهما منه فان الظاهر حينئذ الصحة، لاندراجة حينئذ في مقتضاها كتابا و سنه، إذ احتمال اعتبار سبق العلم بدخول الوقت فيها لا دليل عليه، بل ظاهر إطلاق الأدله خلافه، و انه مطلوب مقدمه للحصول في الوقت، أما الجاهل بالحكم ففي الصحة و عدمها مع المصادفه للواقع خلاف معروف، و يقوى في النظر الصحة، للسيره القطعيه، و الحرج الشديد، و ما يظهر من استقراء أسئله النصوص و غير ذلك مما ليس هنا محل ذكره، على أنه يمكن في المقام و شبهه من الساتر و المكان و نحوهما دعوى ظهور خصوص أدلته في أن المراد الصلاه للوقت و لو مصادفه مع فرض نيه القربه كالساتر و المكان و نحوهما، بل يمكن تنزيل عبارته من أفتى بفساد صلاه الجاهل بالوقت أو بالحكم هنا و إن صادفت على الصوره التي تتعذر معها نيه القربه، كما لو كان متفظنا لوجوب العلم و البحث و قصر، و ربما يشهد له بعض تعليلاتهم له.

و منه ينقدح لفظيه النزاع بحمل كل من العبارتين على صوره، قال في الذكري:

تنبيه لو صادف الوقت صلاه الناسي أو الجاهل بدخول الوقت أو الحكم ففي الإجزاء نظر، من عدم الدخول الشرعي، و من مطابقه العباده ما في نفس الأمر، و الأول أقوى، و أولى بالبطلان تارك الاجتهاد مع القدره عليه، أو تارك التقليد مع العجز عن الاجتهاد، لعصيانهما، و لو لم يتذكر الاجتهاد و التقليد فكالأول، فإن الدخول الذي ليس بمشروع ظاهر في الصوره المزبوره كما يومی اليه ما في كشف اللثام، قال:

و لو صادف الوقت جميع صلاته فالوجه الاجزاء إذا لم يكن دخل فيها لمجرد التجويز مع علمه بوجوب تحصيل العلم به أو الظن، فإنه دخول غير مشروع، و إن أمكن تعميمه بقريته ذكر الناسي معه للصورتين على معنى إرادته غير المأمور به بالخصوص من غير المشروع، و كيف كان فالأقوى ما ذكرنا.

و منه يعلم وجه الصحه فى الناسى مع المصادفه بتمام صلاته وفاقا للدروس و كشف اللثام، سواء كان نسيانه للمراعاة أو للشرطيه أو لغيرهما، و خلافا لما سمعته من الذكري، لعدم الدخول الشرعى، لانحصاره فى العلم و الظن مع تعذره دون الغفله، و فيه أنهما يعتبران حال عدم الغفله لا- معها، نعم لو تنبه فى أثناء صلاته لعدم مراعاة الوقت و لم يمكنه معرفته حينئذ توجه القطع و الاستيناف بعد المراعاة، ضروره شرطيه الوقت لكل جزء من الصلاه مع احتمال الإتمام، ثم إن بان أنها وقعت تماما فى الوقت صحت، و إلا فلا، للنهى عن الابطال و مشروعيه دخوله، و عدم احتياجه إلى ما عدا الاستداهه على حكم النيه الأولى، بل و عدم تناول ما دل على اعتبار العلم بالوقت لمثل هذا البعض من الصلاه، و أصاله البراءه من وجوب القطع و الاستيناف، لكن و مع ذلك فالاحتياط بالإتمام ثم الاستيناف لا ينبغى تركه.

أما لو صلى قبل دخول الوقت نسيانا فدخل عليه فى أثناءها فالمتجه البطلان، وفاقا للمشهور، بل عن التذكرة الإجماع عليه، لعدم ثبوت عذريه النسيان فى رفع شرطيه الوقت المستفاده من نحو خبر أبى بصير(١) السابق و غيره، ك

قوله (عليه السلام)(٢): «لا تعاد الصلاه»

و شبهه، فتبقى أصاله الشغل حينئذ بحالها، إذ رفع النسيان معناه رفع الإثم، و تنزيل إدراك البعض منزله إدراك الكل مطلقا ممنوع، كمنع دخول الفرض فى خبر ابن رباح، و مصادفه بعض الأجزاء للوقت لا تثمر فى المركبات التى يكفى فى فسادها فساد بعضها لا- صحتها صحته، فما فى البيان و عن الكافى و ظاهر النهايه و المهذب من الحكم بالصححه لذلك ضعيف جدا، نعم يمكن القول بها لو فرض

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الوضوء- الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

صوره النسيان تندرج فى خبر ابن رباح على إشكال أيضا من الإجماع المحكى وغيره.

و من ذلك كله ظهر لك أنه لا إشكال فى بطلان صلاه العامد و إن دخل عليه الوقت و هو فيها، بل هو من الضروريات، و إلا خرج الوقت عن كونه شرطا، فليس ما نواه حينئذ من الصلاه المختصه بذلك الوقت. و لا مما يمكن التقرب به إلى الله تعالى، لكن فى كشف اللثام و قد يوهم الصحه النهايه و المهذب و إن كانت ليست مراده قطعا، كما هو واضح، و إلا كان من المقطوع بفساده.

و لو صلى المقلد بالتقليد فى الوقت فانكشف الفساد فى الذكرى «أن الأقرب كونه كالظان، فيلحقه أحكامه، لتعبده بذلك، و لو عارضه أخبار آخر بعدم الدخول فان تساويا أو كان الأول أرجح فلا التفات، و إن كان الثانى أرجح فحكمه حكم التعارض فى القبله» و هذا منه بناء على الفرق بين المعذورين بالتقليد و الاجتهاد، و أما على ما ذكرنا فهو من أفراد الظن فحكمه شامل له، و إلا أشكل مساواته له فى ذلك، كما أنه يمكن عدم الالتفات إلى المخبرين بعد البناء على التقليد، إذ لا ينافيه إخبار غير من قلده بعدم حصول الوقت، و ليس مداره على الترجيح، فتأمل.

ثم ان الظاهر من إطلاق الفتاوى اعتبار الظن عند التعذر عدم الفرق فى ذلك بين وقتى الفريضه و النافله، بل يمكن جريان حكم الظن من الصحه لو دخل الوقت و هو فيها و عدمها عليها أيضا، و إن كان المنساق من النص و الفتوى الفريضه، و كذا الظاهر أيضا أنه كما يعتمد عليه فى الدخول يعتمد فى الخروج أيضا، فليس حينئذ له استصحاب ما حصل بالظن من الوقت لو فرض انه ظن خروجه، تنزيلا للظن هنا فى قطع الاستصحاب منزله العلم، و لو دخل بالظن فصادف خروج الوقت صحت صلاته كالعكس، لعدم وجوب نيه الأداء و القضاء عندنا، و عدم قدح نيه كل منهما فى الآخر، بل و على القول باعتبار نيتهما أيضا، كما هو ظاهر الذكرى و الدروس، لأنه إنما نوى فرضه من

غير فرق في ذلك بين الفراغ والأثناء، نعم ذكر الإعادة في الجميع احتمالا، ولا ريب في ضعفه، والله أعلم.

[المسألة الرابعة في الترتيب بين قضاء الفرائض اليومية]

المسألة الرابعة التي قد أشبعنا الكلام فيها في مبحث القضاء من الكتاب، وهي أن الفرائض اليومية مرتبه في القضاء السابقه فواتا فالسابقه فلو دخل في فريضه فذكر أن عليه سابقه عدل بنيته ما دام العدول ممكنا، وإلا استأنف المرتبه فلاحظ و تأمل جيدا.

[المسألة الخامسة في كراهه النوافل المبتدأه عند الطلوع والغروب]

إشاره

المسألة الخامسة يكره النوافل المبتدأه عند طلوع الشمس و عند غروبها كما هو المشهور بين الأساطين من المتقدمين و المتأخرين شهره عظيمه كادت تكون إجماعا، بل هي كذلك في الغنيه و المحكى عن الخلاف و ظاهر التذكرة، بل في جامع المقاصد و المحكى عن المنتهى أنه مذهب أهل العلم، ل

صحيح ابن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) «يصلى على الجنازه في كل ساعه، انها ليست بصلاه ذات ركوع و سجود، و انما يكره الصلاه عند طلوع الشمس و عند غروبها التي فيها الخشوع و الركوع و السجود، لأنها تغرب بين قرني شيطان، و تطلع بين قرني شيطان»

و

المرسل (٢) المنجبر بما عرفت الشاهد مع ذلك لصدق الصحيح السابق أيضا، قال: «قال رجل لأبي عبد الله (عليه السلام): الحديث الذي روى عن أبي جعفر (عليه السلام) ان الشمس تطلع بين قرني شيطان قال: نعم إن إبليس لعنه الله اتخذ عرشا بين السماء و الأرض، فإذا طلعت الشمس و سجد في ذلك الوقت الناس قال إبليس لشياطينه: إن بنى آدم يصلون لى»

و

حديث المناهى (٣) المروى عن المجالس و غيرها مسندا عن جعفر بن محمد عن آبائه

١-١ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

٢-٢ فروع الكافي ج ١- ص ٢٩٠ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٧.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

(عليهم السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها و عند قيامها»

و فى

خبر طويل (١) رواه الصدوق بإسناده عن الحسن (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) مشتمل على أسرار الفرائض «و أما صلاة الفجر فان الشمس إذا طلعت تطلع على قرن شيطان، فأمرنى ربي عز و جل أن أصلى قبل طلوع الشمس صلاة الغداة، و قبل أن يسجد لها كافر، لتسجد أمتى لله عز و جل»

و

خبر سليمان بن جعفر الجعفرى (٢) المروى فى الوسائل و البحار عن العلل «سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: لا ينبغي لأحد أن يصلى إذا طلعت الشمس، لأنها تطلع على قرنى شيطان، فإذا ارتفعت وصفت فارقتها، فتستحب الصلاة ذلك الوقت و القضاء و غير ذلك، فإذا انتصف النهار قارنها، فلا ينبغي لأحد أن يصلى فى ذلك الوقت، لأن أبواب السماء قد غلقت، فإذا زالت الشمس و هبت الريح فارقتها»

و

النبوى (٣) المروى عن المجازات النبويه مرسلًا «إذا طلع حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تبرز، و إذا غاب حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تغيب»

سواء أريد بالحاجب أول ما يبدو أو يغيب منها، أو الشعاع الذى يكون بين يديها فى الحالين.

بل لعل بعض النصوص الداله على الكراهه فى الثالث و الرابع و الخامس و هو عند قيامها و بعد صلاة الصبح و بعد صلاة العصر داله عليهما أيضا، ك

خبر الحسين ابن مسلم (٤) «قلت لأبى الحسن الثانى (عليه السلام): أكون فى السوق فأعرف الوقت و يضيق على أن أدخل فأصلى، قال: إن الشيطان يقارن الشمس فى ثلاثه أحوال:

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٣٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

إذا ذرت و إذا كبدت و إذا غربت، فصل بعد الزوال، فان الشيطان يريد أن يوقعك على حد يقطع بك دونه»

ضروره ظهوره فى نفسه بقربنه الأمر بها بعد الزوال فضلا عن ملاحظه ما تقدم فى إرادته عدم إيقاع الصلاه فى أحوال مقارنه الشيطان لها الثلاثه، عند كونها فى الكبد أى الوسط، و هو معنى قيامها، و إذا ذرت أى طلعت، و إذا غربت، أى صل بعد الزوال و الطلوع و الغروب، و إن اقتصر فيه على الأول كما هو واضح، و لا يقدح فى ذلك ظهور سؤاله فى الفريضة بعد ظهور الجواب فيما يشمل ما نحن فيه، و ك

خبر الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، فان رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: إن الشمس تطلع بين قرني شيطان، و تغرب بين قرني شيطان، و قال: لا صلاة بعد العصر حتى تصلى المغرب»

إذ لا- ريب فى ظهوره بقربنه التعليل بل و بدونه فى دخول الغايه فى حكم المغيا، و هو المراد بقولنا عند طلوع الشمس، و أما الغروب فمن الواضح استفادته من الأخير بعد جعل الغايه صلاه المغرب، و مثله

خبر ابن عمار (٢) عن الصادق (عليه السلام) «لا صلاة بعد العصر حتى تصلى المغرب، و لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس»

و

المرسل عن الجعفى «كان الصادق (عليه السلام) يكره أن يصلى من طلوع الشمس إلى أن ترتفع، و بعد العصر حتى تغرب»

إلى غير ذلك.

اللهم إلا أن يقال إن النهى عن الصلاه فى هذه الأخبار عن النافله من حيث تعقيها لصلاه الفجر و العصر حتى أنه لو فرض عدم فعلهما لم ينه عنها لا- من حيث الطلوع و الغروب، كما يومى إليه أيضا جعلهما كما قبلهما مما هو بعد الصلاتين من الزمان فى هذا الحكم، بل هو يومى إلى ذلك و إن لم نقل بكون النهى من حيث الفعل، بل كان المراد

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

النهى عنها بعد زمان صلاتى الصبح و العصر، ضروره عدم إرادته خصوص وقتى الطلوع و الغروب من ذلك، و إلا لم يشرك معهما غيرهما بلفظ «حتى» و «إلى» و فيه أن الأول خلاف ظاهر بعضها كالمشتمل على التعليل بطلوع الشمس بين قرنى الشيطان و نحوه، بل و غيره و إن كان هو خلاف المشهور، بل فى كشف اللثام أن الأصحاب قاطعون به، و لعله ظاهر الشهيد حيث حكى ظاهر خبر الحلبي و غيره عن بعض العامه خاصه، بل عن الخلاف الإجماع صريحا على تعلقها بالفعل دون الوقت، بل عن التذكرة أنه لا يعلم خلافا فيه بينهم فيطول حيثئذ وقت الكراهه و يقصر بتعجيل الفريضة و عدمه، و الثانى لا ينافى استفادته النهى عنهما أيضا، إذ لا مانع من تعدد الجبهه فى ذلك.

نعم يمكن إنكار دلالتها على المطلوب بأن المراد بالطلوع الذى نيطت الكراهه به ذهاب الحمره كما عن المقنعه، أو أنه يمتد الكراهه منه إلى أن ترتفع الشمس و يقوى سلطانها كما فى الروضه و الروض و المحكى عن كشف الالتباس مع زياده ذهاب الحمره فى أول الثلاثه و فى الذكرى فى

الخبر المروى (١) عن النبى (صلى الله عليه و آله) «حتى ترتفع»

و عن الحسن بن عيسى جعل الغايه الزوال، و بالغروب ذهاب الصفره كما عن المقنعه، و غياه فى الذكرى بذهاب الشفق المشرقى، قال: و يراد به ميلها إلى الغروب و هو الاصفراء حتى يكمل الغروب، و لعله هو مراد من عبر بكمال الغروب، كما أنه قد يشهد له أيضا

ما رووه عن عامر بن عقبه (٢) نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن الصلاه فى ثلاث إلى أن قال: و إذا تضيفت

أى الشمس للغروب، أى مالت، و منه الضيف، و الذى جعل غايه فى النصوص السابقه لكراهه الصلاه بعد العصر

١-١ سنن النسائى ج ١ ص ٢٨٠ المطبوعه بالأزهر.

٢-٢ تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٠١ المطبوع بمصر عام ١٣٤٦ لكن رواه عن عقبه ابن عامر و هو الصحيح لعدم وجود عامر بن عقبه فى كتب التراجم.

و الصبح بشهادة التبادر نفس طلوع القرص و غروبه، إذ هو المعنى الحقيقي لهذا اللفظ، فلا تدل حينئذ هذه النصوص على حكم الوقتين المزبورين، بل ربما كان في جعلهما غاية شهادة على نفيها قبل ذهاب الحمرة و الارتفاع و قوه السلطان، فتكون منافيه لا شاهده.

و فيه منع الفرق بينهما، ضروره اتحاد اللفظ بالنسبه إلى معناه في المقامين، بل في المروى (١) عن المجازات النبويه المتقدم آنفا ظهور في ذلك، و ان اعتبار تلك الأمور الزائده لا بد و أن يكون مستفادا من دليل آخر ك مرسل الذكرى (٢) و خبر العلل (٣) السابق و غيرهما، لا من تلك العبارة، و حينئذ لا ينافى استفاده الكراهه حال الطلوع من هذه النصوص، و الزيادة مما عرفت، و به يخرج عن مفهوم الغايه إن قلنا برجحانه عليه، و إلا- كانت الكراهه مخصوصه بحال الطلوع و الغروب، بل عن المهذب التصريح بإرادته غروب نفس القرص احترازا عن الغروب الشرعى الذى هو ذهاب الحمرة، و إن كان قد يناقش فيه بأن نصوص الغروب الشرعى كشفت عن عدم تحقق الغروب قبل ذهاب الحمرة لا أنه أمر زائد اعتبره الشارع.

و كيف كان فقد ظهر لك دليل الحكم فى المقامات الخمسه، مضافا إلى النصوص الأخر، خصوصا بالنسبه إلى الثلاثه الأخيره المشهور فيها الحكم أيضا كالسابقين شهره عظيمه أيضا نقلا- و تحصيلا فتوى و روايه، بل فى الغنيه و عن الخلاف و ظاهر التذكرة الإجماع عليه، و به و بالإجماعات السابقه فى الأولين و بالتصريح بها فى الصحيح الأول (٤) و المرسل (٥) و إشعار لفظ «لا ينبغى» بها فى خبر العلل، بل هو المنساق من النصوص

١- ١ المستدرک- الباب- ٣٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ سنن النسائي ج ١ ص ٢٨٠ المطبوعه بالأزهر.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

٥- ٥ فروع الكافى ج ١ ص ٢٩٠ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٧.

كلها بملاحظه التعليل و نحوه مما يصلح غالبا للكراهه، و عموم استحباب السجود و الركوع لله و الذكر، و أن الصلاه خير موضوع يخرج عن مقتضى ظاهر النهى من الحرمة، مضافا إلى النصوص (١) الكثيره المتضمنه لفعل رسول الله (صلى الله عليه و آله) الركعتين بعد صلاه العصر، و أن ذلك كانت عادته، بل فى

خبر أبى بكر بن عبد الله بن قيس (٢) عن أبيه عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) «من صلى البردين دخل الجنة يعنى بعد الغداء و بعد العصر»

و قال الصدوق بعد إيراد هذه النصوص: مرادى بإيراد هذه الأخبار الرد على المخالفين، لأنهم لا يرون بعد الغداء و بعد العصر صلاه، فأحبت أن أبين أنهم قد خالفوا رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى قوله و فعله، و هو ظاهر أو صريح فى اختصاص المخالفين بالحرمة، و أن القول بها فى غايه الضعف، لكن الظاهر أن هذه النصوص عاميه كما هو مقتضى توسط عائشه فى كثير منها، و به صرح فى كشف اللثام.

لكن على كل حال القول بالحرمة فى غايه الضعف، و إن حكى الفتوى بها عن المرتضى فى الثلاثه الأول مدعى عليها الإجماع و عن ظاهر الناصر و الحسن و الكاتب، بل و الصدوق فى العلل فيها و فى الرابع، و عن الأولين خاصه فيها و فى الخامس، بل قيل إنه قد يظهر من تعبير الأول منهما بلفظ عندنا الإجماع عليها أيضا، لكن الجميع كما ترى، ضروره كون خلافه مظنه الإجماع، بل فى المختلف رد المرتضى بمخالفه الإجماع، كما عن كشف الرموز نفى التحريم بالاتفاق، و من هنا احتمل بعضهم إرادته صلاه الضحى كى يكون دعواه الإجماع فى محلها، و ربما يؤيده أن المحكى عنه ما نصه، و مما انفردت الإماميه به كراهيه صلاه الضحى، فان التنفل بالصلاه بعد طلوع الشمس إلى الزوال

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ و ١١ و ١٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب المواقيت - الحديث ١٣ من كتاب الصلاه.

محرمه إلا- يوم الجمعة خاصه، و هو ظاهر فى ذلك، كما أنه يمكن إرادته الكراهه فيه أيضا من نفى الجواز و من النهى، و نحوه فى عبارات بعض أولئك.

و على كل حال فما أبعد ما بينه على تقدير الحرمة و بين الصدوق فى نفى الكراهه أصلا عنها عند الطلوع و الغروب، و ربما تبعه عليه بعض متأخرى المتأخرين، بل هو ظاهر المحكى عن المفيد فى كتابه المسمى بكتاب افعال و لا تفعل، و لعله

للتوقيع (١) الذى رواه الصدوق و غيره، بل قال الأول: إنه رواه لى جماعه من مشايخنا، و هو مشعر باستفاضته «و أما ما سألت عن الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها فلئن كان كما يقول الناس: إن الشمس تطلع بين قرنى شيطان و تغرب بين قرنى شيطان فما أرغم أنف الشيطان بشىء أفضل من الصلاة فصلها و أرغم أنف الشيطان»

بل يستفاد منه أيضا حمل نصوص النهى على التقية التى ربما ترجح على الحمل على الكراهه، و لذا جزم بقربه فى الوسائل و غيره، إلا أنه لا يخفى عليك ما فيه بعد ما عرفت خصوصا بعد التسامح فى الكراهه، مع احتمال إرادته التعريض بهم فى التعليل لا المرجوحيه، و من هنا بالغ المفيد فيما حكى عنه فى الإنكار عليهم بذلك، قال: لأنهم كثيرا ما يخبرون عن النبى (صلى الله عليه و آله) بتحريم شىء و بعله تحريمه، و تلك العله خطأ لا يجوز أن يتكلم بها النبى (صلى الله عليه و آله) و لا يحرم الله شيئا، فمن ذلك ما أجمعوا عليه من النهى عن الصلاة فى وقتى طلوع الشمس و غروبها، فلولا أن عله النهى أنها تطلع بين قرنى شيطان لكان ذلك جائزا، فإذا كان آخر الحديث موصولا بأوله، و آخره فاسد فسد الجميع، و هذا جهل من قائله، و الأنبياء (ع) لا تجهل، فلما بطلت هذه الروايه بفساد آخر الحديث ثبت أن التطوع جائز فيهما، و لعله يريد بذلك نفى الحرمة

لا- الكراهه، و مع احتمال كونه كلام العمري لا القائم (عليه السلام)، إذ المروى فى الفقيه بإسناده عن أبى الحسين محمد بن جعفر الأسدى أنه ورد عليه فيما ورد من جواب مسائله من محمد بن عثمان العمري، و كأنه هو الذى فهمه فى المعبر حيث أسند مضمون التوقيع السابق إلى بعض فضلائنا، لكن فيه أن المحكى عن إكمال الدين و إتمام النعمه و الاحتجاج التصريح بكون الجواب من صاحب الدار (عليه السلام)، هذا. و المراد بطلوع الشمس و غروبها بين قرنى شيطان الكنايه عن شدة تسلط الشيطان على بنى آدم فى هذين الوقتين حتى أغواهم فجعلهم يسجدون لها، نحو ما ورد فى بعض الأراضى أنها مطلع قرن الشيطان، و قال الطيبي فيما حكى عنه من شرح المشكاه أن فيه وجوها:

أحدها انه ينتصف قائما فى وجه الشمس عند طلوعها ليكون طلوعها بين قرنيه أى فوديه، فيكون مستقبلا لمن يسجد للشمس، فتصير عبادتهم له، فنهوا عن الصلاه ذلك الوقت مخالفه لعبده الشيطان، و ثانيها أن يراد بقرينه حزباه اللذان يبعثهما لإغواء الناس، و زاد فى كشف اللثام أو حزباه المتبعون له من عبده الشمس من الأولين و الآخرين، أو أهل المشرق و المغرب، أو أهل الشمال و الجنوب، و عبر عن طلوعها و غروبها بين قرون عبدتها بهما بين قرنى الشيطان، و ثالثها أنه من باب التمثيل شبه الشيطان فيما يسول لعبده الشمس، و يدعوهم إلى معانده الحق بذوات القرون التى تعالج الأشياء و تدافعها بقرونها، و رابعها أن يراد بالقرن القوه من قولهم أنا مقرن له أى مطيق، و معنى التشبيه تضعيف القوه، كما يقال ما لى بهذا الأمر يد و لا يدان: أى لا قدره و لا طاقه، و زاد فى الكشف أيضا التعليل بأن قوه ذى القرن بقرنه و ذى اليد فى يديه، و منه (١) «وَمَا كُنَّا لَهُ مُّقْرِنِينَ» انتهى. و لعل التأمل فى بعض النصوص يشعر ببعض ما ذكرنا، فتأمل. و عن بعض العامه أن الشيطان يدنى رأسه من الشمس فى هذه الأوقات ليكون

الساجد للشمس ساجدا له، و ربما يومى اليه

ما رووه (١) عن النبي (صلى الله عليه و آله) «ان الشمس تطلع و معها قرن الشيطان»

الحديث. و على كل حال فالأمر سهل.

نعم كان على المصنف

استثناء يوم الجمعة

اشاره

من الثالث كما فعل غيره، بل هو المشهور، بل فى جامع المقاصد نسبتبه إلى أكثر أهل العلم، بل فى الغنيه و عن الانتصار و الناصريه و الخلاف و ظاهر المنتهى الإجماع عليه، بل فى كشف اللثام و عن مجمع البرهان كأنه لا خلاف فيه، و لعله ل

صحيح على بن جعفر (٢) عن أخيه موسى (عليهما السلام) «سألته عن ركعتى الزوال يوم الجمعة قبل الأذان أو بعده قال: قبل الأذان»

و فى

صحيح ابن سنان (٣) «لا صلاه نصف النهار إلا يوم الجمعة»

و عن بعض الشافعيه استثناءه من الأولين أيضا، لما فى

بعض الأخبار «ان جهنم تسعر فى الأوقات الثلاثه إلا يوم الجمعة»

و عن

احتجاج الطبرسى (٤) «إن صاحب الزمان (عليه السلام) لما سألته محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عن أفضل أوقات صلاه جعفر قال: أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة، و فى أى الأيام شئت و فى أى وقت صليتها من ليل أو نهار فهو جائز»

بل قد يفهم منه استثناء صلاه جعفر مطلقا، كما يشهد له أيضا

خير أبى بصير (٥) عن أبى جعفر (عليه السلام) «صل صلاه جعفر فى أى وقت شئت من ليل أو نهار»

لكن قد يقال بأن صلاة جعفر من ذوات الأسباب على ما ستعرفه

- ١-١ تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٠١ المطبوع بمصر عام ١٣٤٦.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب صلاة الجمعة- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب صلاة الجمعة- الحديث ٦ من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب صلاة جعفر عليه السلام- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب صلاة جعفر عليه السلام- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

من بعضهم من أنه ما اختص بوضع من الشارع لا- ما يفعله المكلف من النافله، أو يقال إن ذلك لا ينافى الكراهه المراد بها هنا أقلية الثواب في أحد الوجوه لا عدم الانعقاد، و إن احتمله في المحكى عن التذكرة و نهايه الأحكام إلا أنه في غايه الضعف، بل هو قول بالحرمة في المعنى، ضروره إرادته التشريعيه أو كالتشريعيه منها.

قال في الذكرى: و عليه يبنى نذر الصلاه في هذه الأوقات، فعلى قولنا ينعقد، و على المنع جزم الفاضل بعدم انعقاده، لأنه مرجوح، و لقائل أن يقول بالصحة أيضا، لأنه لا يقصر عن نافله لها سبب، و هو عنده جائز، و لأنه جوز إيقاع الصلاه المنذوره في مطلق هذه الأوقات، قلت: و يمكنه الفرق، هذا.

و قد يعتذر للمصنف من عدم استثنائه بأن تفصيل الكلام في الجمعه مؤخر في محله، أو بأن المستفاد من الصحيح الأول صلاه ركعتي الزوال خاصه، و هي من ذوات الأسباب، أقصاه أنها تقدمت على سببها، و البحث في غيرها كما ستعرف، و لعل الصحيح الثاني منزل على ذلك أيضا، نعم لو استثنى مطلق الصلاه في هذا الوقت منها كان على المصنف استثنائه، و فيه أن إطلاق الاستثناء نسا و فتوى و أصاله الاتصال فيه يقتضى ذلك، إلا أن يدعى انسياقه إلى المعروف المعهود، و هو الركعتان، قال في المحكى عن التذكرة: إن عللنا ذلك بغلبه النعاس و مشقه المراقبه و عدم العلم بدخول الوقت جاز أن يتنفل بأكثر من ركعتين، و إلا اقتصرنا على المنقول، و لا يخفى عليك ما في التعليل المزبور كما اعترف به في جامع المقاصد، ثم قال: الذي يقتضيه النظر أن النص إن اقتضى حصر الجواز في ركعتين اقتصر عليهما، و إلا فلا، و قد عرفت أن الأولى الثاني، هذا. و لكن ظاهر الرياض أن المراد من الاستثناء في عبارته من استثنى نوافل يوم الجمعه مطلقا لا خصوص الركعتين منها، قال بعد أن ذكر الاستدلال على ذلك:

«لا خلاف أجده فيه إلا من إطلاق نحو العباره، و ليس نسا بل و لا ظاهرا في المخالفه،

سيما مع إمكان إدراجها فى النوافل الراتبه المستثناه، فإنها منها، لكونها النوافل النهاريه قدمت على الجمعه، و زياده الأربع ركعات فيها لا يخرجها عن كونها راتبه» انتهى.

و هو جيد لو أن نوافل الجمعه كلها وظيفتها الوقوع فى وقت قيام الشمس فى الوسط كى يحتاج إلى هذا الاعتذار، أما إذا كان ما عدا الركعتين منها تقع فى محل تكون الشمس فيه فى محل العصر كما ستعرفه فى محله فهو فى غنيه عن ذلك، و الأمر سهل.

[فى استثناء ما له سبب عن النوافل المبتدأه]

و كيف كان ف لا- بأس بما له سبب كصلاه الزياره و الحاجه و قضاء النوافل المرتبه وفاقا للمشهور نقلا و تحصيلا، بل فى الرياض أن عليه عامه المتأخرين، بل ظاهر «عندنا» فى المحكى عن الناصريه الإجماع عليه، بل فى المحكى عن الخلاف الإجماع صريحا عليه، لكن فيما كره للفعل أى بعد الفجر و العصر، و عن المنتهى تاره الإجماع على أنه يصلى صلاه الطواف المندوب فى أوقات النهى، و أخرى الإجماع على عدم كراهه قضاء الرواتب بعد العصر، بل فيه أيضا، و فى المحكى عن التحرير و السرائر و ظاهريه الناصريه و التذكرة الإجماع على قضاء الفرائض، بل لعله ظاهر كل من حكاه على ما يقتضى التضييق، كما أن فيه نفى الخلاف بين علماء الإسلام فى عدم كراهه صلاه الكسوف فى الأوقات الخمسه، و فيه و فى المحكى عن التذكرة إجماع علماء الإسلام على عدم كراهه صلاه الجنازه بعد العصر و بعد الصبح، و إجماعنا على عدم كراهتها فى الأوقات الثلاثه الأخر، إلى غير ذلك، بل لعله مفروغ منه بالنسبه إلى ما عدا التطوع من الفرائض كما لا- يخفى على من لاحظ نصوص المقام، و خبر عبد الرحمن (١) و غيره مما يدل على الكراهه فى صلاه الجنازه و غيرها محمول على التقيه أو غيرها لا الكراهه، كأخبار المنع فى البعض و إن حملناه فى غيره عليها، لوضوح الفرق بين المقامين بالشهره و عدمها، فلا- بأس حينئذ فى سائر الفرائض حتى المنذوره مثلا قبل حصول سبب الكراهه مع

عدم تقييد النذر به، و لعله ينزل عليه ما يحكى عن المنتهى أيضا من أنه قد يظهر منه الإجماع على عدم كراهه المنذوره مطلقا، أما المنذور حاله فلا يخلو من إشكال، أفرغنا البحث فيه فى مقام آخر، انما الكلام فيما له سبب من التطوع.

و يدل عليه مضافا إلى ما عرفت و إلى الأصل خصوص ما ورد(١) مستفيضا فى قضاء النوافل منها و فى ركعتى الطواف الذى يمكن دعوى مساواته للزيارة، فيستفاد حينئذ من ركعتيه ركعتاها و الإحرام و صلاه الغدير و التحيه مما هو ظاهر أو صريح فى عدمها سيما بالنسبه إلى ما يتعلق بالفعل مع ضميمة عدم القول بالفصل، و من الغريب ما فى الذخيره من إنكار ظهور هذه النصوص فى نفي الكراهه، بل قال: إن بينها و بينها تعارض العموم من وجه، و الترجيح محتاج إلى دليل، إذ لا يخفى على من لاحظها خصوصا المشتمل على التعليل بأنه من سر آل محمد (صلى الله عليه و آله) المخزون و نحوه مما هو صريح فى التعريض بالمخالفين ظهورها إن لم يكن صراحتها فى إرادته نفي ذلك، و إن كانت مشتمله على الأمر بالفعل و نحوه فقط، فلاحظ و تأمل، و إطلاق ما دل على شرعيه ذوات الأسباب عند حصول أسبابها الشامل لهذه الأوقات و غيرها، فان التعارض بينه و بين دليل الكراهه السابق و إن كان من وجه لكن لا-ريب فى رجحانه عليه بالأصل، و ما دل على رجحان أصل الصلاه، و الشهره العظيمه و الإجماع المحكى و الكثره، و خصوص نصوص بعض أفراده من قضاء النوافل و نحوها مما يوهن به عموم الكراهه أيضا، لتخصيصها بتلك قطاعا، لكون التعارض بينها بالخصوص مطلقا لا من وجه، بل يمكن استفاده استثناء مطلق ذات السبب من خصوص

مكاتبه ابن بلال (٢) «فى قضاء النافله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، و من بعد العصر إلى أن تغيب الشمس،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

فكتب إلى لا يجوز ذلك إلا للمقتضى، فاما لغيره فلا»

بناء على أن المراد من قضاء النافله مطلق تأديتها و فعلها، و ان المراد من المقتضى مطلق السبب مقابل غير ذات المقتضى و هي المبتدأه، فيكون حينئذ صريحا في المطلوب، و أما احتمال إرادته القضاء من المقتضى فيه فيبعده عدم تعارف هذه اللفظه في هذا المعنى أولا، و عدم حسن الجواب على هذا التقدير ثانيا، ضروره إرادته المقابل للأداء من القضاء في السؤال حينئذ لا مطلق الفعل، إذ هو أولى من لفظ المقتضى في ذلك، فتأمل. أو احتمال إرادته مطلق الداعي و المرجح لفعل المكروه، لمخالفته حينئذ لفتوى الأصحاب كما اعترف به في كشف اللثام، و من

قول الرضا (عليه السلام) في الجمله في العلل التي رواها الفضل (١) عنه (عليه السلام):

«انما جوزنا الصلاه على الميت قبل المغرب و بعد الفجر لأن هذه الصلاه انما تجب في وقت الحضور و العله، و ليست هي موقته كسائر الصلوات، و إنما هي صلاه تجب في وقت حدث، و الحدث ليس للإنسان فيه اختيار، و انما هو حق يؤدي، و جائز أن يؤدي في أى وقت كان إذا لم يكن الحق موقتا»

و من النهى عن التحرى في

النبوى «لا يتحرى أحدكم بذات السبب هذه الأوقات»

إذ لا ريب في إشعاره بعدم البأس إذا لم يتحر، و من هنا حكى عن التذكرة و جامع المقاصد التصريح بكراهه التحرى المزبور للمرسل المذكور، ثم قال في الأخير كما عن نهايه الأحكام: و لو تعرض بسبب النافله في هذه الأوقات كما لو زار مشهدا أو دخل مسجدا لم يكره لصيرورتها ذات سبب، قلت: و ليس هو من التحرى بها قطعا، مضافا إلى ما عرفت من البحث في الجمله في أصل دليل الكراهه، و أن ظاهر النهى فيه كالتعليل موافق للعامه، و أن الشهره هي التي أقامت تلك الأخبار و نزلتها على الكراهه، فينبغى أن يدور الأمر مدارها، هذا أقصى ما يقال في وجه الاستثناء المزبور و إن كان فيه ما فيه، خصوصا مع ملاحظه

ما دل على الكراهه، و إطلاقه إطلاقاً ظاهراً في عدم الفرق بين النوافل، سيما المشتتمل على التعليل بالطلوع و الغروب بين قرنى شيطان، و بأن صلاه الجنازه ليست ذات ركوع و سجود، بل في المحكى عن

كتاب الاستخارات لابن طاوس انه روى أحمد بن محمد بن يحيى (١) عن الصادق (عليه السلام) في الاستخاره بالرقاع «فتوقف إلى أن تحضر صلاه مفروضه فقم فصل ركعتين كما وصفت لك، ثم صل الصلاه المفروضه، أو صلها بعد الفرض ما لم يكن الفجر أو العصر، فأما الفجر فعليك بالدعاء بعدها إلى أن تنبسط الشمس ثم صلها، و أما العصر فصلها قبلها ثم ادع الله بالخيره» و هو ظاهر في عدم الفرق كظهور غيره أو صراحته من النصوص الوارده في الطواف، فلاحظ.

و من ذلك كله و غيره قال في كشف اللثام تاره: إن الاقتصار على ما نص على جواز فعله في هذه الأوقات أو نص فيه على التعميم حسن إلا- أن يثبت الإجماع الذى فى الناصريات، و أخرى انه إن قيل إن ذوات الأسباب ان كانت المبادره إليها مطلوبه للشارع كالقضاء و التحيه لم تكره و إلا- كرهت كان متجهها، و قال فى الحدائق: إن الاشكال باق فيما عدا القضاء من ذوات الأسباب و ركعتى الطواف و صلاه الإحرام، و كأنه لم يلتفت إلى ما ورد فى صلاتى الغدير (٢) و التحيه (٣) لعدم نصه على شىء من الأوقات بالخصوص، كالمحكى عن مجمع البرهان، قال: الظاهر إما عدم الكراهه مطلقاً، لعدم صحه الدليل الخاص، أو الكراهه مطلقاً سوى الخمس المذكوره فى الخبر أى

خبر أبى بصير (٤) و نحوه «خمس صلوات يصلين فى كل وقت: صلاه الكسوف

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٢- من أبواب أحكام المساجد من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

و الصلاة على الميت و صلاة الإحرام و الصلاة التي تفوت و صلاة الطواف من الفجر إلى طلوع الشمس و بعد العصر إلى الليل»
أو

صحيح ابن عمار(١)«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: خمس صلوات لا تترك على كل حال: إذا طفت بالبيت و إذا أردت أن تحرم و صلاة الكسوف و إذا نسيت فصل إذا ذكرت و صلاة الجنازة»

و هما بمعنى، و عليهما اقتصر في المحكى عن الهدايه و المصباح و الوسيله و الجمل و العقود و الجامع عدا الأخير، فزاد تحيه المسجد، و في الفقيه على ما في

صحيح زراره(٢)«أربع صلوات يصلها الرجل في كل ساعه: صلاة فاتتك فمتى ما ذكرت أديتها، و صلاة ركعتي طواف الفريضة، و صلاة الكسوف، و الصلاة على الميت، هذه يصلهن الرجل في الساعات كلها».

و يمكن إرادته ما يعم الفرض و النفل من الفائته في هذه الأخبار، خصوصا الأول، و خصوصا مع ملاحظه باقى النصوص، ك

مكاتبه محمد بن يحيى بن حبيب (٣) للرضا (عليه السلام) «تكون على الصلاة النافله متى أفضيها؟ فكتب في أى ساعه شئت من ليل أو نهار»

و

خبر سليمان بن هارون (٤) عن الصادق (عليه السلام) سأله «عن قضاء الصلاة بعد العصر فقال: إنما هي النوافل فاقضها متى ما شئت»

و غيرهما حتى صحيح ابن أبي يعفور(٥) و حسن الحسين بن أبى العلاء(٦) المشتملين على الأمر بقضاء صلاة النهار فى أى وقت شاء من ليل أو نهار، مع إمكان دعوى تناول لفظ صلاة النهار لهما، بل يمكن دعوى ظهوره فى النفل خاصه، فتأمل. فيتجه حينئذ

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت - الحديث ١١ من كتاب الصلاة.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت - الحديث ١٢ من كتاب الصلاة.
 - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت - الحديث ١٣ من كتاب الصلاة.

استثناؤها من الكراهه فى هذه الأوقات لذلك و لغيره مما تقدم.

فما عن النهايه من الحكم بكراهته أيضا عند الطلوع و الغروب مع تصريحه سابقا باستثناء الخمس التى فى خبرى أبى بصير(١)و معاويه بن عمار(٢)لا يخلو من نظر، كالمحكى عن المفيد مما هو نحو ذلك، قال: «لا بأس أن يقضى الإنسان نوافله بعد صلاه الغداه إلى أن تطلع الشمس، و بعد صلاه العصر إلى أن يتغير لونها بالاصفرار، و لا يجوز ابتداء النوافل و لا قضاء شىء منها عند طلوع الشمس و لا عند غروبها- قال:-

و يقضى فوائت النوافل فى كل وقت ما لم يكن وقت فريضه أو عند طلوع الشمس أو عند غروبها، و يكره قضاء النوافل عند اصفرار الشمس حتى تغيب- قال:- و من حضر بعض المشاهد عند طلوع الشمس و غروبها فليزر و يؤخر صلاه الزياره حتى تذهب حمرة الشمس عند طلوعها، و صفرتها عند غروبها» و مثله فى ذلك أيضا الشيخ فيما حكى من خلافه، فإنه فرق أيضا بين الكراهه للفعل و بينها للوقت، فنخص الأولى بالمبتدأه بخلاف الثانيه، فإن الأيام و البلدان و الصلوات فيها سواء، قال: إلا يوم الجمعة، فله أن يصلى عند قيامها النوافل، و وافقنا الشافعى فى جميع ذلك، و استثنى من البلدان مكه، فأجاز الصلاه فيها فى أى وقت شاء، و من الصلوات ما لها سبب، و فى أصحابنا من قال الصلوات التى لها سبب مثل ذلك، و لا يخفى عليك ما فى الجميع بعد الإحاطه بما تقدم، و أنه لا ينبغى التأمل فى البعض كالقضاء و نحوه.

و أغرب منه ما عن الجعفى «و كان يكره يعنى الصادق (عليه السلام) أن يصلى من طلوع الشمس حتى ترتفع، و نصف النهار حتى تزول، و بعد العصر حتى تغرب، و حين يقوم الامام يوم الجمعة إلا لمن عليه قضاء فريضه أو نافله من يوم الجمعة» كما ان ما عن الحسن - من أنه لا نافله بعد طلوع الشمس إلى الزوال، و بعد العصر إلى أن

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت - الحديث ٥ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

تغيب الشمس إلا- قضاء السنه، فإنه جائز فيهما، و إلا يوم الجمعة- لا يخلو إطلاقه النهى عن النافله بعد الطلوع إلى الزوال من غرابه فى الجمله أيضا، نعم قد عرفت أن استفاده استثناء جميع ذوات الأسباب من النصوص محل للنظر بل المنع، و كيف و لم يعرف التعبير بلفظ ذات السبب و المبتدأه كالحكم إلا فى لسان الفقهاء، لكن الأمر بعد أن كان فى الكراهه و عدمها سهل.

و المنساق من ذات السبب الصلاه التى شرعت بسبب آخر غير رجحانها نفسها كصلاه الحاجه و الاستسقاء و الاستخاره و الإحرام و غيرها حتى لو كان بفعل المكلف كدخول مسجد أو مشهد، بل قال الشهيد و غيره فيما حكى عنهم: لو تطهر فى هذه الأوقات جاز أن يصلى ركعتين و لا يكون هذا ابتداء، للحث على الصلاه عقيب الطهاره، و لأن

النبي (صلى الله عليه و آله) كما روى (١) انه قال لبلال: «حدثنى بأرجى عمل عملته فى الإسلام فإنى سمعت دق نعليك بين يدي فى الجنة قال: ما عملت عملاً أرجى عندى من أننى لم أتطهر طهوراً فى ساعه من ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور، ما كتب لى أن أصلى، و أقره النبي (صلى الله عليه و آله) على ذلك»

و فى كشف اللثام ليسا من النص فى ذلك على شىء لاحتماهما الانتظار إلى زوال الكراهه، و فيه أنه يكفى النص على التعميم كما اعترف به هو سابقاً، على أنه يمكن أن يكون مراد الشهيد إثبات أنها من ذوات الأسباب بذلك، فيثبت الحكم حينئذ و لو من غير هذين، لا ان المراد إثبات الحكم بهما، بل لعل ذلك هو الظاهر من عبارته، فلاحظ و تأمل.

نعم قد يناقش بأنه لا دلالة فى الحث على نفي الكراهه، و إلا لنفاها بالنظر إلى أصل النافله التى ورد فيها أنها خير موضوع، و ان صلاه ركعتين تدخل الرجل الجنة، إلى غير ذلك، و بما فى الحدائق من أن الخبر المزبور عامى و كذب صريح، لتضمنه

دخول بلال الجنه قبل النبي (صلى الله عليه وآله)، و قد بينا ما فيه من المفاسد فى مقدمه كتاب السلاسل، فعدها حينئذ من ذوات الأسباب لذلك لا يخلو من نظر.

و على كل حال فما عن جامع المقاصد و فوائد القواعد من أن حاصل المراد بالسبب هو ما خصه الشارع بوضع و شرعيه خلاف ما يحدثه المكلف من مطلق النافله- و لعل الذى حملة عليه المقابله بالمتدأه التى يصعب إن لم يمنع اندراج مثل ذلك فيها أيضا- فهو محل للتأمل، ضروره عدم معرفيه السبب بهذا المعنى، و إن كان عليه يندرج فى الاستثناء كثير من النوافل، كصلاه جعفر و غيرها، بل يمكن دعوى دخول إعاده المنفرد الصبح و العصر جماعه فيها، و الركعتين اللتين حصلا من المسافر إذا اتم بالحاضر فى مثل العصر، إذ هو مخير بين جعل الأولتين الفريضة و الأخيرتين نافله و العكس كما عن الذكرى التصريح بهما معا، و إن ناقشه فيهما فى الحدائق، و زاد الأخير إشكالا بعدم الجماعه فى النافله، و هذا ليس من المواضع المستثناه، لكن الذى يهون الخطب خلو النصوص عدا ما سمعت من النبوى العامى على الظاهر عن هذين اللفظتين كى يحتاج إلى البحث عن المراد بهما، إنما العمده النظر إلى دليل الاستثناء، فان شمل مثل ذلك أخرج عن الكراهه و إن قلنا بظهور ذات السبب فى غيرها، و إلا دخلت و إن كانت من ذات السبب، و قد عرفته، فلاحظ و تأمل، اللهم إلا- أن يقال إنه و إن خلت النصوص عنهما، لكنهما فى معقد الإجماع و فى فتاوى الأصحاب التى هى العمده فى المقام من جهه جبر الأخبار بالشهره و عدمها.

ثم ان المنساق من الأدله كراهه الشروع فى النافله فى هذه الأوقات، أما لو دخل عليه أحد الأوقات و هو فى الأثناء لم يكره إتمامها كما صرح به بعضهم فيما حكى عنه، حتى لو علم من أول الأمر دخوله عليه كذلك، بل الظاهر أنه المراد من مثل ما فى القواعد، و يكره ابتداء النوافل عند كذا و كذا إلا ما له سبب، لظهور الاتصال فى

الاستثناء، إذ لو لم يكن المراد من لفظ الابتداء الشروع كان منقطعاً، أو كان لفظ ابتداء مستدركا كما هو واضح.

و لا يندرج مطلق السجود فى الصلاة المنهى عنها قطعاً، و لذا صرح الفاضل فيما حكى من تذكرته بعدم كراهه سجده الشكر و سجده التلاوه معللاً ذلك بأنهما ليستا بصلاه، و بأن لهما أسباباً، و قد يشكل بالنظر إلى الكراهه فى الوقت بشمول التعليل المزبور، و بأنه لا- دليل على خروج كل ذى سبب، إذ قد عرفت ما فيه فى النافله فضلاً عن غيرها، على أن مقتضاه الكراهه فى الابتدائى من السجود، و بأن الموجود فى روايه عمار(١) النهى عن فعل سجود السهو حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها، و إن كان العمل به لا يخلو من إشكال بناء على الفوريه فى السجود، و لأنه موافق للعامه.

[المسأله السادسه ما يفوت من النوافل ليلا يستحب تعجيله]

المسأله السادسه ما يفوت من النوافل ليلا يستحب تعجيله و لو فى النهار، و ما يفوت نهاراً يستحب تعجيله و لو ليلاً و لا ينتظر بها النهار هنا كما لا ينتظر الليل هناك على المشهور بين الأصحاب نقلاً و تحصيلاً، للأمر بالمسارعه(٢) و ثبوت ذلك فى الفرائض على الوجوب أو الندب إن لم نقل بشمول بعض النصوص لهما، و

خبر محمد ابن مسلم(٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «ان على بن الحسين (عليهما السلام) كان إذا فاته شىء من الليل قضاها بالنهار، و إذا فاته شىء من اليوم قضاها من الغد أو فى الجمعه أو فى الشهر، و كان إذا اجتمعت الأشياء عليه قضاها فى شعبان حتى يكمل له عمل السنه كلها كامله»

و

خبر أبى بصير(٤) قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إن قويت

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ سورہ آل عمران- الآيه ١٢٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٩ من كتاب الصلاه.

فافض صلاة النهار بالليل»

و

خبر إسحاق بن عمار (١) المروى فى الذكري «لقيت أبا عبد الله (عليه السلام) بالقادسيه عند قدومه على أبى العباس فأقبل حتى انتهينا إلى طرانا باد (٢) فإذا نحن برجل على ناقته يصلى و ذلك عند ارتفاع النهار، فوقف عليه أبو عبد الله (عليه السلام) و قال: يا عبد الله أى شىء تصلى؟ فقال: صلاة الليل فاتتنى أقضيها بالنهار، فقال: يا معتب حط رحلك حتى نتغدى مع الذى يقضى صلاة الليل بالنهار، فقلت: جعلت فداك تروى فيه شيئاً قال: حدثنى أبى عن آباءه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): إن الله يباهى بالبعد يقضى صلاة الليل بالنهار، يقول: يا ملائكتى انظروا إلى عبدى كيف يقضى ما لم أفرضه عليه، أشهدكم انى قد غفرت له»

و

خبر جميل (٣) المروى عن تفسير على بن إبراهيم عن الصادق (عليه السلام) أيضاً قال: «قال رجل: ربما فاتتنى صلاة الليل الشهر و الشهرين و الثلاثة فأقضيها بالنهار أ يجوز ذلك؟ قال: قره عين لك و الله ثلاثاً، إن الله يقول (٤) «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا» فهو قضاء صلاة الليل بالنهار، و هو من سر آل محمد (عليهم السلام) المكنون»

إلى غير ذلك من النصوص المشتمله على تفسير الآيه المزبوره بذلك، بل فى

المرسل (٥) عن الصادق (عليه السلام) الاحتجاج بها، قال: «كل ما فاتك من صلاة الليل فافضه بالنهار، قال الله تعالى «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ» الآيه. يعنى أن يقضى الرجل ما فاته بالليل بالنهار،

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٥ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ كذا فى النسخه الأصلية، و فى الوسائل و الذكري «طرنا باد» و فى معجم البلدان ج ٦ ص ٧٩ «طيزنا باد».

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٦ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ سورة الفرقان - الآيه ٦٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ و ٥ من كتاب الصلاة.

و ما فاته بالنهار بالليل، فافض ما فاتك من صلاه الليل أى ساعه شئت من ليل أو نهار ما لم يكن وقت فريضه، قال: وقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): إن الله ليباهى ملائكته بالعبد يقضى صلاه الليل بالنهار، فيقول: يا ملائكتى انظروا إلى عبدى يقضى ما لم أفترضه عليه، أشهدكم انى قد غفرت له»

و

المرسل (١) الآخر الذى أرسله الحسن عنهم (عليهم السلام) «وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (٢)» أى يديمون على أداء السنه، فان فاتتهم بالليل قضاها بالنهار، و إن فاتتهم بالنهار قضاها بالليل».

و لو لا- الشهره الجابره لهذه النصوص سندا و دلاله لأمكن أن يناقش فى الأول بأنه حكاية فعل لا عموم فيه، مع أن قوله فيه: «قضاء من الغد» قد ينافى ذلك، بل لعل ذيله أيضا عند التأمل كذلك، و بإرادته الإباحه من الأمر الواقع فى مقام توهم الحظر كما لا يخفى على من لاحظ النصوص، ضروره ظهور أسئلتها بل و أجوبتها فى ذلك، كالاتجاج بالآيه، و ما فى بعضها انه «من سر آل محمد (عليهم السلام) المكنون» و قول السائل: «أيجوز» و لا أقل من استبعاد وقوع صلاه الليل فى النهار و بالعكس و نحو ذلك، على أن الأمر به لا يقضى بعدم رجحان غيره، فلعلهما متساويان فى الفضيله، كما يشهد له

خبر ابن أبى العلاء (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال: «اقض صلاه النهار أى ساعه شئت من ليل أو نهار، كل ذلك سواء»

فيكون الأمر حينئذ بأحدهما على أنه أحد الفردين، و باحتمال كون المباهاه بأصل القضاء كما يومى اليه عدم ذكر لفظ النهار فى قول الله للملائكه، لا أنها بالكون فى النهار، اللهم إلا أن يدعى أن هذا القول من الله حال وقوع القضاء بالنهار كما هو ظاهر الخبر المزبور، و بأن مقتضى الأخير

١- ١ المستدرک- الباب- ١٧- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ١ و لكنه عن فقه الرضا عليه السلام.

٢- ٢ سورة المؤمنون- الآيه ٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب المواقيت- الحديث ١٢ من كتاب الصلاه.

الاستحباب من حيث النهار و ان لم يستلزم التعجيل، بل لعل ذلك هو مقتضى غيره من النصوص عند التأمل، و هو خلاف ظاهر فتوى الأصحاب، خصوصا مثل عبارته المتن، و باضطراب المرسل الأول، و بإرادته مطلق القضاء من المرسل الثاني، و بغير ذلك، لكن الانصاف بقاء شك في النفس مع الشهره أيضا سيما بعد صراحه أدله اعتبار المماثلة التي اعتبرها المفيد و الكاتب فيما حكى عنهما، و نسبه في الروضه إلى جماعه إلا أنى لم أجد غيرهما كما اعترف به شيخنا في مفتاح الكرامه، نعم قال فيه تبعهما صاحب المفاتيح.

و كيف كان فيدل عليه

صحيح معاويه بن عمار(١) قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): اقض ما فاتك من صلاه النهار بالنهار، و ما فاتك من صلاه الليل بالليل، قلت: أقضى و ترين في ليله قال: نعم اقض و ترا أبدا»

و

خبر إسماعيل الجعفي (٢) قال أبو جعفر (عليه السلام): «و أفضل قضاء النوافل قضاء صلاه الليل بالليل، و صلاه النهار بالنهار، قلت: و يكون وتران في ليله واحده قال: لا، قلت: و لم تأمرني أن أوتر وترين في ليله فقال: أحدهما قضاء»

و

صحيح زراره(٣) سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قضاء صلاه الليل قال: اقضها في وقتها الذي صليت فيه، فقال: قلت: يكون وتران في ليله قال: ليس هو وتران في ليله، أحدهما لما فاتك»

و

خبر إسماعيل بن عيسى (٤) سأل الرضا (عليه السلام) «عن الرجل يصلى الأولى ثم يتنفل فيدركه وقت من قبل أن يفرغ من نافلته فيبطئ بالعصر يقضى نافلته بعد العصر أو يؤخرها حتى يصلها في وقت آخر قال: يصلى العصر و يقضى نافلته في يوم آخر».

١-١ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاه.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١٨ من كتاب الصلاه مع اختلاف كثير.

لكن قد يقال ليس شىء ما سوى خبر الجعفى نصا فى الفضل، فيجوز إرادته الإباحه فيها لتوهم المخاطب أن لا وترين فى ليله، أو لزوم قضاء نافله اليوم فى يومه، كما أنه يمكن أن يراد بخبر إسماعيل و إن بعد أن الأفضل قضاء صلاه الليل فى ليلها، و صلاه اليوم فى يومها، و لا يكون قول السائل: «فيكون وتران فى ليله» سؤالا متفرعا على قضاء صلاه الليل بالليل، بل مبتداء، مضافا إلى ما فى الحدائق عن بعض متأخرى المتأخرين من حمل هذه الأخبار على التقيه، قال: و لا يحضرنى الآن مذهب العامه، فإن كان كذلك اتجه الحمل المزبور، و إلا كانت المسأله محل إشكال، قلت:

قد حكى فى التذكره عن الشافعى المماثله فى القضاء، لكن فى بالى أن بعض العامه منع أيضا من تعدد الوتر فى ليله واحده و لو قضاء، و مقتضاه مخالفه هذه النصوص للعامه لا الموافقه، فتترجح حينئذ على الأولى من هذه الجهه، كما أنه ترجح عليها أيضا بأنها أصرح دلالة منها، بل يمكن دعوى عدم معارضتها لها كما هو ظاهر الذكرى، إذ ليس فى الأولى إلا الفضل من جهه المسارعه أو غيرها، و هو لا ينافى أفضليه غيره.

و لعل الأوجه بملاحظه مجموع الأدله و المرجحات من الشهره و غيرها أن يقال باستحباب كل منهما من جهتى المماثله و المسارعه و إن كانت الجهه الأولى أولى من حيث اقتضاؤها رجحانا ذاتيا بخلاف الثانيه، فإن المسارعه جهه خارجيه لا مدخلية لها هنا بالخصوص استأهلت إطلاق الأفضليه عليها فى الخبر المزبور، نعم لو قلنا بأن المخالفه من حيث كونها مخالفه جهه مرجحه كما يمكن دعواه من النصوص أمكن حينئذ مساواه الجهتين، و كان مقتضاهما التسويه فى الفضل كما هو مضمون الخبر السابق، و إن كان لكل جهه، و الأمر فى ذلك كله سهل بعد ثبوت الجواز بل الاستحباب، و أما

عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس و هو فى سفر كيف يصنع؟ أ يجوز له أن يقضى بالنهار؟ قال: لا يقضى صلاه نافله و لا فريضه بالنهار، و لا يجوز له، و لا يثبت له، و لكن يؤخرها فيقضيها بالليل»

فهو من شواذ الأخبار و غرائبها المخالفه للكتاب و المستفيض من السنه، و لا غرو بعد أن كان راويه مثل عمار المعروف بنقل أمثال ذلك، و ربما حمل على خصوص المسافر، لاحتمال أن يكون الأفضل له التأخير إلى الليل، لعدم تيسر القضاء له غالبا فى النهار إلا على الراحله أو الدابه أو ماشيا، مضافا إلى كثره شواغل البال عن التوجه و الإقبال، و الله أعلم بحقيقه الحال.

و الظاهر اتحاد كيفيه القضاء فى الفرائض و النوافل، فيجهر فيما يجهر فيه منها، و يخفت فيما يخفت فيه منها، بل لعل ذلك هو الموافق لمعنى القضاء، عند التأمل، و من هنا حكى عن الخلاف التصريح بالجهر بالليليه فى النهار، و بالإخفات بالنهاريه فى الليل ناقلا للخلاف فيه عن بعض العامه، مشعرا بعدم الخلاف فيه منا، و لعله كذلك، و الله العالم.

[المسأله السابعه الأفضل فى كل صلاه أن يؤتى بها فى أول وقتها]

المسأله السابعه الأفضل فى كل صلاه أن يؤتى بها فى أول وقتها إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا أو متواترا كالنصوص (٢) التى تقدم الإشاره إليها، و إلى أنه ربما ظن منها الوجوب، مضافا إلى ما دل على المسارعه للخير و تعجيله من الكتاب (٣) و السنه (٤) أيضا، بل و العقل فى الجملة إلا المغرب و العشاء الآخره ل خصوص من أفاض من عرفات، فإن تأخيرهما إلى المزدلفه بكسر اللام، و هى المشعر الحرام

١-١ الوسائل - الباب - ٧٥- من أبواب المواقيت - الحديث ١٤ من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٣-٣ سوره آل عمران - الآيه ١٢٧ و سوره المائده - الآيه ٥٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١٠ و ١٢ من كتاب الصلاه.

أولى و لو صار إلى ربع الليل اتفاقا كما في كشف اللثام، بل بإجماع أهل العلم كما عن المنتهى، و للنصوص (١) بل في

صحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) النهى عن الصلاة قبل ذلك و لو إلى ثلث الليل قال: «لا تصلى المغرب حتى تأتي جمعا و إن ذهب ثلث الليل»

و إلا العشاء الآخرة أيضا مطلقا، فإن الأفضل تأخيرها حتى يسقط الشفق الأحمر للنصوص (٣) السابقة أيضا التي قد ظن منها أنه أول وقتها، و أنه لا يجوز فعلها قبله، و

في بعضها (٤) «لو لا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل»

و

في آخر (٥) «لو لا نوم الصبي و عيله الضعيف لأخرت العتمه إلى ثلث الليل»

و ربما يستفاد منهما استحباب التأخير إلى الثلث إلا أنه لم أجد أحدا أفتى به كما اعترف به العلامة الطباطبائي في مصابحه، و لعله لأن التعليق على ما ليس بمطلوب يدل على عدم الطلب، قيل: و يؤيده ورود هذا المضمون إلى النصف مع ما في الصحيح (٦) أن ذلك هو التضييع، لكن قد يشكل بفهم أهل العرف من مثل هذه العبارة الندب بعد أن يكون المعلق الوجوب، لكن قد يمنع هنا، كما أنه يمنع احتمال فهم الندب على تقدير أن يكون هو المعلق أيضا، فتأمل جيدا، و كيف كان فما في

خبر العمري (٧) عن صاحب الزمان (ع) «ملعون ملعون من أخر العشاء إلى أن تشتبك النجوم»

يراد منه المغرب قطعا تعريضا بأبي الخطاب و أصحابه كما يكشف عنه باقى

١- ١ الوسائل- الباب- ٥ و ٦- من أبواب الوقوف بالمشعر من كتاب الحج.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الوقوف بالمشعر- الحديث ١ من كتاب الحج.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاة، و فيه «و غلبه» بدل «و عيله».

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٩ من كتاب الصلاة.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

النصوص (١) بل في بعضها (٢) هذا اللفظ بعينه مع تبديل العشاء بالمغرب، أو غير ذلك.

وإلا- المتنفل فإن الأفضل له أن يؤخر الظهر و العصر حتى يأتي بنافلتيهما بلا خلاف أجده فيه نصا و فتوى، بل هو المعلوم من سيره السلف و الخلف، نعم ظاهر المتن اختصاص ذلك بالمتنفل دون غيره، فلا يستحب له التأخير عن أول الوقت أصلا، و هو أحد الوجهين أو القولين اللذين مر البحث فيهما سابقا في أول المواقيت، كما أن ظاهره أيضا أن غايه التأخير الإتيان بالنافلتين سواء زاد ذلك عن التقدير بالأقدام و الأذرع أو نقص، و إن كان بقرينه ما تقدم منه سابقا ينبغي تنزيله و على مراعاة الأقدام، أو يكون التحديد بها فيما مضى لبيان أقصى الأذن في فعل النافلة، و إلا فالمدار على الفراغ منها و إن لم يبلغ الظل القدمين أو الأربعة، أو لبيان أن النافلة غالبا لا يطول فعلها أزيد من القدمين، أو غير ذلك.

و بالجمله لا- إشكال في استحباب تأخير الظهر للمتنفل بمقدار النافلة أو إلى القدمين، و أما العصر فالذى يظهر من ملاحظه النصوص و ما تضمنته من انتظار الصلاة بعد الصلاة (٣) و من إضافه الوقت فيها إلى العصر (٤) و ان لكل صلاة وقتين (٥) و ان المواقيت خمس (٦) و تأخير المستحاضه (٧) و المسافر الظهر إلى وقت العصر (٨) و ان

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ و ١٢ و ١٧ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ و ٢٠ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ و ١١ و ١٣ من كتاب الصلاة.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ١- من أبواب المواقيت- الحديث ١٤ من كتاب الصلاة.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه- الحديث ١.

٨- ٨ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

الجمع رخصه للسفر أو العله أو الجمعة(١) أو نحو ذلك مما لا يخفى على من استقرأ جميع نصوص الباب الواردة في الكتب الأربعة و غيرها أنها تؤخر عن أول الوقت، و ان لها وقتين اجزائين سابق و لاحق كالعشاء، بل ظاهر خبر عمر بن حنظله(٢) و خبر أحمد بن أبي نصر(٣) و خبر أحمد بن عمر(٤) و خبر زرارة(٥) و خبر ابن وهب(٦) و خبر ابن ميسرة(٧) و خبر الفضل بن شاذان(٨) المروى عن العلل و العيون المشتمل على علل المواقيت، و خبر المجالس(٩) المشتمل على تعليم محمد بن أبي بكر لما ولى مصر، و ما فى نهج البلاغه(١٠) و غير ذلك مما لا يسع الفقيه تعداده و إحصاؤه، لكن بناء على إرادته قامه الإنسان من القامه فى بعضها لا الذراع كون التأخير إلى المثل الذى هو منتهى فضيله الظهر، و يؤيده محافظه العامه على هذا الوقت، إذ الظاهر أنهم أخذوها يدا عن يد إلى النبى (صلى الله عليه و آله)، و أنهم لم يغيروا سنته فى ذلك، لعدم تعلق غرض لهم به، و لأن أمر الصلاه مشهور بين كافه الناس، و لأن ترويح أمرهم كان بملازمتهم للصور التى كانت من النبى (صلى الله عليه و آله) حتى إذا وجدوا فرصه انتهزوها، و إلا فهم فى أول أمرهم فى غايه الإظهار لاتباع النبى (صلى الله عليه و آله) و الاقتداء بسنته المشهوره المعروفه، و من هنا ورد الأمر بالصلاه بأذانهم و أنهم أشد

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب المواقيت- و الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعة.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١٠ من كتاب الصلاه.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.
 - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.
 - ٨- ٨ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاه.
 - ٩- ٩ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١٢ من كتاب الصلاه.
 - ١٠- ١٠ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١٣ من كتاب الصلاه.

الناس مواظبه على الوقت، إلا أن أئمتنا صلوات الله و سلامه عليهم لما رأوا إلزام العامه العمياء بالوقت المخصوص، و أنه لا يجوز ما عداه على الاختيار، و كان فى ملازمه النبى (صلى الله عليه و آله) و السلف لهذا الوقت تشبث تام لهم لم يألوا جهدا فى الإكثار من القول الدال على عدم وجوبه و عدم إلزامه، و إن اختلفت طرق التأديه لذلك باعتبار اختلاف إرادتهم بيان النافله مع ذلك و عدمه، مضافا إلى ملاحظتهم (عليهم السلام) أن لا يعرفوا الشيعة بوقت خاص لهم كى لا يعرفوا فيؤخذوا، فتاره ذكروا أنه إذا زالت الشمس دخل الوقتان، و أخرى جعلوا المدار على الأقدام، و ثالثه على الأذرع، و رابعه على الفراغ من النافله طالت أو قصرت، إلى غير ذلك مما ذكره مما يفيد جواز الجمع صريحا أو ظاهرا.

و الغرض من الجميع عدم الإلزام الذى عند القوم، و ربما توهم من غلبه مداومه النبى (صلى الله عليه و آله) عليه لا بيان أفضل أوقات العصر، و لذلك لم يصرح به فى أكثرها، بل و لا يظهر منه، و إن أمر به بعد الذراعين أو الفراغ من نافلته مثلا، لكنه ظاهر فى الاذن و الإباحه بعد أن عرفت أنه فى مقام توهم الحظر كما يومى اليه الإنكار و العجب فى بعض النصوص من الجمع و عدم التفريق بالزمان، فصل بالنافله أولا، و ما

فى بعضها(١) - انه «كان جدار مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) قامه، فإذا بلغ ذراعا صلى الظهر، و إذا بلغ ذراعين صلى العصر»

بعد تسليم إرادته قامه الإنسان من القامه فيه - محمول على إرادته اتفاق وقوع ذلك من النبى (صلى الله عليه و آله) لا الدوام أو الاستمرار و ان كان ظاهر «كان» ذلك، أو يراد منه أنه لا يصلى العصر

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاه مع اختلاف فى اللفظ.

إلا بعد الذراعين، فيصدق وإن أخرها إلى المثل، أو يقال إنها لا تنافى ما هو الأرجح في النظر من أنه (صلى الله عليه وآله) كان يفرق زمانا بين الظهرين إلا أن مقدار التفرقه لم يعلم.

فالنصوص (١) السابقة تقضى بالمثل، و أخرى (٢) بالذراعين و الأربعة أقدام، بل في بعضها (٣) أن تأخيرها إلى الستة أقدام التضييع، و في آخر تعريض بما عليه العامة و أنه لا ينبغى صلاه العصر في وقتهم،

قال أبو جعفر (عليه السلام) في خبر أبي بصير (٤):

«ما خدعوك فيه من شىء فلا يخدعونك في العصر، صلها و الشمس بيضاء نقيه، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: الموتور أهله و ماله من ضيع صلاه العصر، قيل:

و ما الموتور أهله و ماله؟ قال: لا يكون له أهل و لا مال في الجنة، قال: و ما تضييعها؟

قال: يدعها و الله حتى تصفر أو تغيب الشمس»

و نحوه غيره في تفسير التضييع بذلك، لكن المعروف الآن بين العامة عدم تأخيرها إلى ذلك، فعمل المراد سوادهم، و كفى بهذه النصوص على كثرتها و استفاضتها دلالة على معروفية التفريق زمانا قديما، ضروره أنه هو المناسب حينئذ للحث عليها و عدم تضييعها و نحوهما، و مع ذلك لم يأمرؤا بجمعها مع الظهر كما هو المتعارف الآن.

فلا- يبعد استحباب التفريق زمانا بينهما و ان اختلف، فتاره يكون إلى المثل، و تاره يكون إلى الذراعين، و ربما كان أزيد أو أنقص، و أما الفصل بالنافله فقط فلا يحصل به ثواب التفريق المفهوم من النصوص، و نصوص (٥) الفصل بالنافله لا دلالة فيها

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ و ٣١ من كتاب الصلاة و المستدرک- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١ و ٢ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أعداد الفرائض- الحديث ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و غيرها.

على الفضل و الاستحباب، بل أقصاها الدلالة على الجواز، بل في بعضها ظهور في أن هذه الكيفية من أداء الظهرين لم تكن معروفة في الزمن السابق لا- من النبي (صلى الله عليه و آله) و لا- من الصحابه و التابعين، و ما يحكى عن المصنف- في جواب تلميذه يوسف ابن حاتم الشامى لما سأله أن النبي (صلى الله عليه و آله) إن كان يجمع بين الصلاتين فلا حجه إلى الأذان للثانيه، إذ هو للاعلام، و للخبر(١) المتضمن انه عند الجمع بين الصلاتين يسقط الأذان، و إن كان يفرق فلم ندبتم إلى الجمع و جعلتموه أفضل، من أن النبي (صلى الله عليه و آله) كان يجمع تاره، و يفرق أخرى، و ان الجمع يستحب عندنا مع الإتيان بالنوافل، لأنه مبادره إلى تفريق من الفرض- لم نتحققه، بل المعروف من غالب أحوال النبي (صلى الله عليه و آله) التفريق.

و لقد أجاد الأستاذ الأكبر في حاشيه المدارك حيث قال: و إذا كانت المبادره مستحبه فلا وجه لاختيار النبي (صلى الله عليه و آله) في بعض الأوقات التفريق مع انه مشقه ظاهره منضمه إلى ترك فضيله، و جواز التفريق المرجوح حينئذ يتأتى بالقول، كيف و غالب الأوقات كان (صلى الله عليه و آله) يفرق، و ما كان يجمع إلا نادرا كما يظهر من الأخبار و يعضدها الاعتبار الحاصل من الآثار، قلت: و منه يعلم حال ما في المدارك لما حكى عن الذكرى الجزم باستحباب التفريق بين الفرضين، لأنه معلوم من حاله (صلى الله عليه و آله) و لأنه كما علم من مذهب الإماميه جواز الجمع بين الصلاتين مطلقا علم منه استحباب التفريق بشهاده النصوص و المصنفات، ثم استحسنه إلا أنه قال:

يتحقق التفريق بتعقيب الظهر و فعل نافله العصر، إذ هو كما ترى بعيد عن النصوص و المصنفات، بل بعض منها لا يقبل ذلك كما اعترف به الأستاذ الأكبر في الحاشيه المزبوره أيضا، بل هو غير خفى على كل من له أدنى دريه و معرفه بحال السلف

نعم لا- يعتبر في التفريق المثل كما سمعته و إن اعتبره الشهيدان و المحقق الثاني و الفاضل المقداد و العلامة الطباطبائي في منظومته، بل ربما نسب للمصنف و العلامة حيث أنهما حملا- على الفضل و الاستحباب بعض النصوص (١) المتضمنه إشاره جبرئيل (عليه السلام) على النبي (صلى الله عليه و آله) بالأوقات مما هو دال على المطلوب، بل نسب أيضا للمفيد و أبي علي، بل حكى شهره المتأخرين عليه، لكن الإنصاف أنه غير لازم و ان شهدت له بعض النصوص (٢) إلا أنه ينبغي حملها على إرادته بيان بعض صور التفريق لا أنه هو لا غير.

و كيف كان يكون للعصر حينئذ وقتان إجرائيان سابق و لاحق كالعشاء، و لكن قد يدعى أفضليه أولهما على الآخر، لما فيه من المسارعه، و لما تقدم في الأبحاث السابقه، بل لعل لذلك تختلف أجزاء الأول أيضا كغيره من أوقات الفضيله و الاجزاء، خلافا لما عساه يظهر من منظومه الطباطبائي فأطلق الفضل في الاجزائي المدانى وقت الفضيله، و هو و إن كان لا يخلو من وجه إلا أنه يمكن أن لا يريد ما يشمل ذلك، و الأمر سهل.

و إلا- المستحاضه الكبرى، فإنها تؤخر الظهر و المغرب إلى آخر وقت فضلهما، ثم تغتسل لتجمع به العصر و العشاء كما تقدم البحث فيه في باب الحيض، بل ذكرنا هناك أنه ربما قيل بوجوب ذلك، لظاهر الأمر به في النصوص (٣) المحمول على إرادته الرخصه، و إلا فلا ريب في جواز غسلها في أول الوقت للظهر، ثم غسل آخر

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٥ و ٨ و ١٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ و ٣١ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- الحديث ١ و ٤ و ٥.

للعصر إذا أرادت فعلها في وقتها الفضيلي كما ذكرنا البحث فيه مفصلاً، بل منه و مما ذكرناه هناك أيضاً من عدم جواز إيقاعهما بغسل واحد مع التفريق يشكل الاستحباب المزبور حينئذ و إن ذكره غير واحد من الأصحاب، فلاحظ و تأمل.

ثم من المعلوم أن المصنف كالفاضل في القواعد لم يريد حصر الاستثناء فيما ذكره، ضروره ثبوته أيضاً في غيره كتأخير ذوى الأعذار مع رجاء الزوال، بل قيل بوجوبه، كتأخير من عليه القضاء على ما سيأتى في محله إن شاء الله، و الصائم الذى تتوق نفسه إلى الإفطار، أو كان له من ينتظره، و الطالب للإقبال فى العباده، إلا- أنه لا- ينبغى أن يتخذة عادة كما أوأنا إليه سابقاً، بل قد ذكرنا نوع تأمل فيه، و منتظر الجماعه لكن بشرط أن لا يصل بذلك حد الإضاعه، و فى التنقيح و المتمكن من استيفاء الأفعال و المندوبات، و بالجمله كل من تعذر عليه كمال الصلاه و يرجو

حصوله يستحب له التأخير، و المريبه للصبي التى قد ذكرنا البحث فيها سابقاً، و أنها تؤخر الظهرين كى يحصل لها بغسل واحد الفرائض الأربع، و مدافع الأخبثين، بل كل مانع إلى أن يرفعه، و المرخص له بالدخول فى الوقت بالظن للغيم إلى أن يحصل له العلم، و ربما أوجه بعضهم كما سمعته سابقاً، و المسافر المستوفز، و تأخير الظهر للأمر بالإبراد بها فى صحيحى معاويه ابن وهب (١) و زاراه (٢) و دعوى الصدوق إرادته الإسراع و التعجيل منه من البريد غير ثابتة يشهد بخلافها اللغه و العرف، و قرائن الأحوال و الأقوال فى الخبرين (٣).

نعم فى كشف اللثام ان الفاضل احتمل فى نهايه الأحكام ما يعطيه الوسيله و الجامع من كون التأخير لذلك رخصه، فان احتملها و صلى فى أول الوقت كان أفضل، و فيه أن حمل الأمر على الندب أولى و إن استلزم التخصيص، خصوصاً بعد فتوى غير واحد

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ و ٤ من كتاب الصلاه.

من الأصحاب به، و الظاهر تحديد غايه الإبراد بها إلى المثل كما فى صحيح زراره لا أن ذلك هو الحد، بمعنى أن فاعلها قبله لم يأت بوظيفه الإبراد كما فهمه زراره و ابن بكير و تفردا به من بين الشيعة، و كان اختصاص الظهر بذلك فى الفتاوى دون العصر مع أن فى صحيح زراره الإبراد بهما معا لتعارف التفريق فى ذلك الزمان المقتضى لحصول الإبراد بها، بل لعل الإبراد بالظهر مقتضى لحصوله فيها أيضا، و من هنا اقتصر عليه، كما أنه ينبغى قصر الحكم فيها على شدة الحر للبلاد أو لغيره، فلا يندب تأخيرها فى البلاد الباردة، و لذلك قيده به بعضهم، و كأنه فهمه من نفس الأمر بالإبراد، و لأن النبى (صلى الله عليه و آله) الأمر بذلك كانت بلاده شديده الحر، و لغير ذلك، مضافا إلى الاقتصار على المتيقن فى الخروج عن فضل أول الوقت الذى هو كالضرورى، بل قيد أيضا بما إذا صليت فى المسجد جماعه لذلك أيضا، لكنه لا يخلو من إشكال، هذا. و فيه بعد ذكر استثناء الإبراد و ذوى الأعذار و من عليه القضاء و الغيم قال:

و زيدت مواضع يمكن إرجاعها إلى المذكورات، و كأنه أوماً إلى ما فى الروضه من أن أول الوقت أفضل من غيره إلا- فى مواضع ترتقى إلى خمسة و عشرين ذكر أكثرها المصنف فى النفلية، و حررناها مع الباقي فى شرحها، و لعل قوله فيها من غيره دون خصوص التأخير ليدخل فيه استثناء تعجيل عصرى الجمعه و عرفه كما تعرفه إن شاء الله فيما يأتى، و لقد تبعه المحدث البحرانى فى حدائقه فى تعدادها، و ذكر الأدله لكل واحد منها، إلا أنه أنهاها إلى أربعة و عشرين، و نظر فى ثبوت الاستحباب فى بعضها، كما انه جعل موضوع البحث أعم من الفرض و الندب، فلعل من التأمل فيما ذكرناه هنا و فى الأبحاث السابقه كتأخير صلاه الليل و غيرها تعرف الوجه فى كثير مما ذكرا استثناءه، بل لعل بانضمام بعض الاعتبارات ترداد على المذكور هنا، و لذلك و غيره تركنا الإطناب فى تحرير الأدله على ذلك، و إن كان المقام محتاجا اليه، لعدم جريان قاعده التسامح فيه،

لأن المستثنى منه على الظاهر مع كونه مستحبا أيضا أدلته في غايه الوضوح و المعلوميه، فتخصيصها حيثئذ محتاج إلى دليل معتبر، مع احتمال الاجتزاء بما يندرج في دليل التسامح الذى يستغنى باعتباره عن اعتبار خصوص المعارض، و الله أعلم.

[المسأله الثامنه فى العدول من العصر إلى الظهر]

المسأله الثامنه قد علم من النصوص (١)المستفيضه أو المتواتره و الإجماع بقسميه ترتب الفرائض الحاضره فى الأداء، بمعنى عدم جواز تقديم العصر على الظهر و العشاء على المغرب لكن مع التذکر لا- الغفله و النسيان، ف لو ظن أو قطع انه صلى الظهر فاشتغل بالعصر فان ذکر و هو فيها و لو قبل التسليم بناء على انه منها و لو مستحبا كما صرح به غير واحد، لكن قد يشكل باحتمال النص و الفتوى إرادته قبل الفراغ من الواجب لا- الأعم منه و من الندب، ضروره صدق أنه صلى على الأول، و يدفع بالظهور، و صدق «فى الصلاه» فى صحيح زراره (٢)«و هو يصلى» فى حسن الحلبي (٣)مضافا إلى الاستصحاب، و على كل حال عدل بنيته إلى الظهر وجوبا إجماعا محكيا فى حاشيه الإرشاد و عن غيرها إن لم يكن محصلا، ل

حسن الحلبي (٤)سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل أم قوما فى العصر فذكر و هو يصلى أنه لم يكن صلى الأولى قال: فليجعلها الأولى التى فاتته، و يستأنف بعد صلاه العصر، و قد قضى القوم صلاتهم»

و

صحيح زراره (٥)عن أبى جعفر (عليه السلام) «فان نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت فى الصلاه أو بعد فراغك منها فانوها الأولى ثم صل العصر، فإنما هى أربع مكان أربع»

و غيرهما، و ما عن المنتهى من أنه لا نعلم خلافا بين أصحابنا فى جواز العدول يمكن إرادته الوجوب من الجواز فيه، لأنه

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب أعداد الفرائض من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦٣- من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

يمكن أن يقال بعد وجوب الترتيب أنه متى جاز وجب.

و العشاء ان كالظهيرين فى هذا الحكم بلا خلاف أجده فيه، بل هو من معقد محكى الإجماع لكن بشرط أن يكون ذكره قبل تجاوز محل العدول، و هو الدخول فى ركن كما هو المشهور أو واجب على ما تعرفه إن شاء الله فى مبحث القضاء، و

خبر الصيقل (١) مع جهل الراوى و الاعراض عنه يمكن تأويله- و إن بعد، قال فيه: «سألت الصادق (عليه السلام) عن رجل نسى الأولى حتى صلى ركعتين من العصر، قال: فليجعلها الأولى و يستأنف العصر، قال: قلت: فإنه نسى المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر قال: فليتم صلاته ثم ليقض بعد المغرب، قال: قلت له: جعلت فداك قلت حين نسى الظهر ثم ذكر و هو فى العصر يجعلها الأولى ثم يستأنف، و قلت لهذا يتم صلاته بعد المغرب ثم يستأنف، فقال: ليس هذا مثل هذا، إن العصر ليس بعدها صلاة، و العشاء بعدها صلاة»

- بما فى كشف اللثام من نصب بعد المغرب: أى فليتم صلاته التى هى المغرب بعد العدول إليها، ثم ليقض العشاء بعد المغرب، و لذا قال السائل:

قلت لهذا يتم صلاته بعد المغرب، و السائل إنما سأل الوجه فى التعبير بالقضاء هنا و الاستيناف فى العصر، فأجاب (عليه السلام) بأن العصر صلاة منفردة لا تتبعها صلاة، ثم قال: و يجوز ابتداء الخبر على خروج وقت المغرب إذا غاب الشفق و عدم دخول وقت العشاء قبله، فإذا شرع فى العشاء لم يعدل إلى المغرب بناء على عدم وجوب العدول من الحاضره إلى الفائته، فىكون بعد مضموما، و المغرب منصوبا مفعول ليقض، و كلام السائل قلت لهذا يتم صلاته و قلت بعد المغرب، و الجواب بيان العله فى استمرار الظهر إلى قريب انقضاء وقت العصر دون المغرب إلى قريب انقضاء وقت العشاء، و الحمل على ضيق وقت العشاء بعيد جدا، قلت: ما ذكره أيضا أبعد منه أو مساو له،

فالأولى رد الخبر إلى أهله كما أمرنا به.

ثم ان إطلاق المتن وغيره كصريح المدارك و كشف اللثام وغيرهما عدم الفرق بين وقت الاختصاص و الاشتراك، و لعله لإطلاق الأدله، و لأنها بالنه انكشف كونها ظهرا في وقت اختصاصه لا أنها عصر صارت من حين العدول ظهرا حتى يشكل بأن الركعات الأولى وقعت باطله في الواقع بوقوعها في غير وقتها، فالعدول بها إلى الظهر غير مجد، مع احتمال استنادا في ذلك إلى إطلاق الأدله المزبوره الذى يكون الاستبعاد معه اجتهادا في مقابله الدليل، اللهم إلا أن يجعل ذلك سببا للشك في شمول الدليل له، و مثله يجرى فيمن صلى العصر قبل الوقت فدخل عليه وقت اختصاص الظهر قبل الفراغ، ثم ذكر انه لم يكن قد صلى الظهر فعدل به إلى الظهر، بل هو أقوى إشكالا من الصوره الأولى، خصوصا مع تصريح بعضهم في تلك المسأله باشتراط الصحه بدخول الوقت و هو في الأثناء بما إذا لم يكن وقت اختصاص الظهر، لكن لعل المراد هناك عدم صحتها بذلك عصرا، و انه ليس من محل العدول، لعدم فرض ما ذكرناه من المثال الذى يمكن دعوى اختصاص العدول في نحوه لا فيما يشمل من شرع في العصر فظهر له فساد ما فعله من صلاه الظهر، ضروره كونه على خلاف الأصل، فيقتصر فيه على المتيقن، اللهم إلا أن ينقح مناطا للمسألتين بالإجماع، أو بدعوى ظهور النصوص في إرادته الأعم من الغافل عن الفعل أصلا أو فساده، فإنهما معا لم يصليا صلاه صحيحه، بل يصدق سلب اسم الصلاه عن الثانى بناء على وضع اسم العباده للصحيح، و بالجمله المدار على من دخل في العصر مثلا دخولا مشروعا ثم ظهر له بقاء شغل ذمته بالظهر، فتأمل جيدا.

و كيف كان ف ان لم يذكر حتى فرغ من صلاته، فان كان صلى في أول وقت الظهر أى المختص به أعاد بعد أن يصلى الظهر على الأشبه الأشهر

من ثبوت وقت اختصاص له، إذ ثمرته عدم صحه العصر فيه نسيانا، و به يقيد حينئذ إطلاق ما دل على الصحه من النصوص الآتية، خصوصا مع ندره الفرض كى يشملها إطلاقها، و ليس له أن ينوى بها الظهر، لأن الصلاة على ما نويت لا تنقلب إلى غيرها بالنيه بعد إكمالها، و لو لم تكن النصوص و الإجماع على انقلابها فى الأثناء لم نقل به، و لم نعرف فى ذلك خلافا إلا من نادر لا يقدر خلافه، و لذا حمل الشيخ و غيره ما فى صحيح زراره (١) السابق على القرب من الفراغ و إن كان ضعيفا كما فى كشف اللثام، قال: و يمكن حمله على كونه فى نيه الصلاة أو بعد فراغه من النيه، و يقربه قوله متصلا به:

«و إن ذكرت أنك لم تصل الأولى و أنت فى صلاة العصر و قد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين، و قم فصل العصر»

و كذا

خبر ابن مسكان عن الحلبي (٢) «سأله عن رجل نسى أن يصلى الأولى حتى صلى العصر قال: فليجعل صلاته التى صلى الأولى، ثم ليستأنف العصر»

بمعنى دخوله فى صلاة العصر، و يجوز فيهما أن يكون المصلى ابتداء بالظهر ثم نسى فى أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها أنه نوى الظهر ثم ذكر أنه كان ابتداء بالظهر فليجعلها الظهر، فإنها على ما ابتداء به، و كل من الظهر و العصر أربع، بخلاف ما إذا نسى أنه نوى المغرب فذكر بعد الفراغ من العشاء، فإنها لا تكون إلا العشاء، و احتمال بعض الأصحاب العمل على ظاهر الخبرين، و وقوع العصر عن الظهر إذا لم يتذكر إلا بعد الفراغ، و هو نادر، قلت: إلا أنه لا يخلو من قوه، لظاهر الخبرين اللذين من الواضح ضعف التأويلات المزبورات فيهما، مضافا إلى ما فى ذيل عبارته كشف اللثام، و لعل الأولى منها حملهما على إرادته أنه صلى ناويا ما فى ذمته معجلا، لكن كان يزعم أنه العصر، أو على غير ذلك، أما على القول بعدمه و أنهما معا على الاشتراك من دلوك الشمس إلى غسق الليل فالمتجه الصحه، لاختصاص

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

اشتراط الترتيب عندنا في العمدة، بل في كشف اللثام اغتفرت مخالفه الترتيب نسيانا بالنصوص (١) والإجماع ولأصل و الحرج و رفع النسيان و إن كان بعضه كما ترى، و إن كان قد ذكر و هو في الوقت المشترك أو دخل و هو فيها أجزاءه و أتى بالظهر لما عرفته من عدم اشتراط الترتيب في هذا الحال، و لما تقدم سابقا من صحه ما وقع قبل الوقت باذن شرعيه ثم دخل الوقت عليه قبل الفراغ و قبل التنبه، و في

صحيح زراره (٢) «إن كنت صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم و صل المغرب»

و في

صحيح صفوان (٣) و قد سأله عن رجل نسي الظهر حتى غربت الشمس و قد كان صلى العصر «إن أمكنه أن يصلها قبل أن يفوته المغرب بدأ بها، و إلا صلى المغرب ثم صلاها»

إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى ذكره بعد وضوح المسأله، و الظاهر عدم اعتبار ما يعتبر في أصل النيه من القربه و نحوها في نيه العدول هنا، بل يكفي قصد ما فعله و بقى للظهر مثلا، نعم لا يجوز له أن يوقع شيئا من الأفعال قبل هذه النيه، كما هو واضح بحمد الله.

[المقدمه الثالثه في البحث عن القبله]

اشاره

المقدمه الثالثه في البحث عن القبله و يقع النظر في أربعة: ماهيه القبله و المستقبل بالفتح و ما يجب له و أحكام الخلل.

[الأول في بيان ماهيه القبله]

اشاره

أما الأول فعن القاموس أن القبله بالكسر التي يصلى نحوها، و الجهه، و الكعبه،

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاه و الباب - ٦٣- الحديث ١ و ٥ و المستدرک-

الباب - ٤- من أبواب المواقيت - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٢- من أبواب المواقيت - الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

و كل ما يستقبل، و ما له فى هذا قبله و لا دبره بكسرهما أى وجهه، و هو كما ترى على عادته من الخلط و الخبط، و الأولى أنها الاستقبال على هيئته، أو الحاله التى عليها الإنسان حال استقبال الشىء، و عرفا المستقبل و هو عند التحقيق المكان الواقع فيه البيت شرفه الله الممتد من تخوم الأرض إلى عنان السماء لا نفس البناء، كما يومى اليه

خبر عبد الله بن سنان (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «سأله رجل قال:

صليت فوق جبل أبى قبيس العصر فهل يجرى ذلك و القبلة تحتى؟ قال: نعم انها قبله من موضعها إلى السماء»

و لذا لو أزيلت البنيه أو نقلت إلى مكان آخر و جب استقبال ذلك الفضاء و لم تصح الصلاة إلى نفس البناء كما هو واضح، و الظاهر اتحاد المعنى المنقول إليه بشهادته عرف المتشرعه الذين لا يعرفون غير الكعبه قبله، حتى أنهم يلقنون بذلك موتاهم، بل هو من الضروريات عندهم، فيكون عند الشرع كذلك، إذ هو العنوان لمثله كما حرز فى الأصول، فاحتمال تعدده- فيكون مشتركا لفظيا بينها و بين المسجد و الحرم- فى غايه الضعف، كاحتمال الاشتراك معنى بين الثلاثه المزبوره مخالف للاستعمال عرفا و سنه، و إطلاق القبلة على الجهه عرفا على ضرب من التجوز باعتبار احتمال وجود القبلة فيها كما لا يخفى على من دقق النظر فى استعمالات العرف.

و من ذلك تعرف ما فى القول بأن القبلة هى الكعبه لمن كان فى المسجد و المسجد لمن كان فى الحرم، و الحرم لمن خرج عنه و إن قال المصنف انه كذلك على الأظهر وفاقا للمبسوط و الخلاف و المصباح و الجمل و العقود و المحكى عن الإصباح و المهذب و المراسم، بل فى المسالك نسبتته إلى كثير، بل فى الذكرى و الروضه إلى الأكثر، بل فى المحكى عن مجمع البيان نسبتته إلى أصحابنا، بل فى الخلاف الإجماع

عليه، وربما حكى عن المفيد و أبي المكارم أيضا، لكن ما وصل إلينا- من مقنعه الأول «القبلة هي الكعبة ثم المسجد قبله من نأى عنها، لأن التوجه إليه توجه إليها- ثم قال بعد أسطر:- و من كان نائيا عنها خارجا من المسجد الحرام توجه إليها بالتوجه إليه» و من غنيه الثاني «القبلة هي الكعبة الحرام، فمن كان مشاهدا لها وجب عليه التوجه إليها، و من شاهد المسجد الحرام و لم يشاهد الكعبة وجب عليه التوجه إليه، و من لم يشاهده توجه نحوه بلا خلاف»- لا يطابق الحكاياه، إذ لم يذكر فى شىء منهما الحرم، بل هما إلى القول بأن الكعبة القبلة عينا أو جهة أقرب من ذلك قطعا، كما أن المحكى عن ابن شهر آشوب من نفي الخلاف عن استقبال المسجد على من بعد عنه لا ينافيه أيضا، ضروره اتحاد جهه الكعبه و المسجد للبعيد، و منه يعلم أن الآية لا تنافى القول بأن الكعبة القبلة، لأن موردها البعيد، و جهه المسجد و ناحيته هي ناحيه الكعبه و جهتها.

و كيف كان فلم نعرف حجه لهذا القول بعد الإجماع المعتضد بما عرفت إلا

مرسل الحجال (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «ان الله تعالى جعل الكعبة قبله لأهل المسجد، و جعل المسجد قبله لأهل الحرم، و جعل الحرم قبله لأهل الدنيا»

و نحوه خبر بشر بن جعفر الجعفى (٢) و مرسل الصدوق (٣) بل لعل الأخير هو أحدهما للمعلوم من عادته، و أصاله عدم التعدد، فينحصر الاستدلال حينئذ بالخبرين، نعم يؤيدهما بعض النصوص (٤) المشتمله على تعليل استحباب اليسار بما يقتضى كون الحرم قبله، و أما

خبر أبي غره (٥) عن الصادق (عليه السلام) «البيت قبله المسجد، و المسجد قبله مكة، و مكة قبله الحرم، و الحرم قبله الدنيا»

فلم أجد من عمل به، مع أنه كان المتجه

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب القبلة- الحديث ١ من كتاب الصلاة.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب القبلة- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب القبلة- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب القبلة- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب القبلة- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

لأهل القول المزبور تقييد الإطلاق الأول به، لكنه قد يخرج مؤيدا أيضا في الجملة، و زاد في الخلاف بأنه لو كلف التوجه إلى عين الكعبة لوجب إذا كان في صف طويل خلف الامام أن يكون صلاتهم أو صلاه أكثرهم إلى غير القبلة، أو يلزمهم أن يصلوا حول الامام دورا كما يصلى في جوف الكعبة، و كل ذلك باطل بالإجماع، و ليس لهم أن يقولوا إنما كلف الجبهه هربا من ذلك، لأن جهات القبلة غير منحصره، بل جهه كل واحد من المصلين غير جهه صاحبه، و لا يمكن أن يكون الكعبة في الجهات كلها، فالسؤال لازم لهم، و لا- يلزمننا مثل ذلك، لأن الفرض التوجه إلى الحرم، و الحرم طويل يمكن أن يكون كل واحد من الجماعه متوجها إلى جزء منه.

إلا- أن الأقوى مع ذلك كله كون القبلة الكعبة خاصه عينا للمتمكن من ذلك و لو بواسطه ما لا- يشق تحمله من المقدمات كالصعود إلى مرتفع و نحوه، و جهه لغيره، و فاقا لأكثر المتأخرين أو عامتهم، إذ المصنف و إن خالف هنا لكنه وافق في النافع، و للمحكي عن الكاتب و السيد في المصباح و الجمل و الحلّى من غيرهم، بل ربما نسب إلى الأكثر أو المشهور من غير تقييد للنصوص المستفيضة^(١) و منها الصحيح و غيره الداله على أن القبلة الكعبة بأنواع الدلاله حتى أن في

المروى^(٢) عن قرب الاسناد منها عن الصادق (عليه السلام) كمال التصريح بذلك، قال: «إن لله عز و جل حرمت ثلاث ليس مثلهن شىء: كتابه، و هو حكمه و نور، و بيته الذى جعله قياما للناس و أمنا لا يقبل من أحد توجها إلى غيره و عتره نبيكم (ع)»

و الذى حضرني الآن منها خمسة عشر خبرا فلا بأس بدعوى تواترها، بل قد عرفت أن ذلك من الضروريات الذى تلقن بها الأموات و تكرر الأحياء فى كل يوم، بل يعرفه الخارج عن الإسلام كاليهود و النصارى من أهله فضلا عنهم، و لا ينافى ذلك عدم التصريح فى كثير من النصوص المزبوره

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب القبلة من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب القبلة- الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.

بالتفصيل المذكور، مع أن بعضها صريح أو كالصريح فيه،

كالنبوي المروي عن احتجاج الطبرسي (١) بإسناده إلى العسكري (عليه السلام) قال فيه: «فلما أمرنا أن نعبده بالتوجه إلى الكعبة أطعنا، ثم أمرنا بعبادته بالتوجه نحوها في سائر البلدان التي تكون بها فأطعناه، فلم نخرج في شيء من ذلك عن أمره»

و كأن عدم التعرض في أكثرها لذلك استغناء عنه بالأمر باستقبال الكعبة، و كونها قبله، ضروره ظهوره في إرادته الجبهه من غير المتمكن و العين من المتمكن تحصيلًا للصدق فيهما، فلا وجه للتوقف في ذلك من هذه الجبهه.

فمن الغريب بعد ذلك كله وقوع النزاع فيه، و لعله لفظي، إذ أقصى ما يتصور من الثمره بين القولين هو جواز استقبال غير الكعبة من المسجد أو الحرم لمن كان متمكنًا منها على الأول و عدمه على الثاني، و وجوب استقبال المسجد و الحرم لغير المشاهد على الأول و وجه الكعبة على الثاني، و يدفع الأولى ما عن جماعه ممن عرفت الخلاف منهم كالشيخ في مبسوطه و جملته و مصباحه و القاضي في مهذبته و الكيدري في إصباحه و أبي الصلاح في الكافي من التصريح بوجوب استقبال العين لمن كان متمكنًا منها، قال في الأول: «المكلفون على ثلاثه أقسام، منهم من يلزمه التوجه إلى نفس الكعبة، و هو كل من كان مشاهدًا لها بأن يكون في المسجد الحرام، أو في حكم المشاهد بأن يكون ضريرًا أو يكون بينه و بين الكعبة حائل، أو يكون خارج المسجد بحيث لا تخفى عليه وجه الكعبة» و قال في الثاني: «القبله على ثلاثه أقسام، فالكعبة قبله من كان مشاهدًا لها أو في حكم المشاهد، و المسجد قبله من لم يشاهد الكعبة و شاهده أو غلب في ظنه جهته ممن كان في الحرم، و الحرم قبله من نأى عنه عن الحرم (٢)» إلى غير ذلك،

١-١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب القبلة - الحديث ١٤ من كتاب الصلاة.

٢-٢ هكذا في المبيضة و لكن ليس في المسوده لفظ «عنه» و هو الصحيح أو لا بد من واو العطف بأن يكون هكذا «عنه و عن الحرم».

و لعله لذا استدل في المعتبر عليه بإجماع العلماء، و في التذكرة «الكعبة القبلة مع المشاهدة إجماعاً» و عن النهاية «إجماعنا على ذلك» و في المحكى من شرح الشيخ نجيب الدين «القبلة عين الكعبة المشرفة لمن أمكنه علمها بالإجماع كأهل مكة» و في كنز العرفان «الإجماع عليه أيضاً» و قد سمعت نفي الخلاف عنه في الغنية، بل في الرياض انه قد يفهم أيضاً من الذكرى و جملة ممن تبعه حيث اكتفوا في احتمال لفظية النزاع باحتمال أن ذكر المسجد و الحرم إشارة إلى الجهة مشعرين بانحصاره ثمره النزاع في الثانية، و إلا لم يكتف في لفظيته بالاحتمال المزبور، لما عرفت من اقتضاء ظاهر عبارته الخصم كالنصوص الثمرة الأولى أيضاً، فلا يرتفع الخلاف بذلك إلا بعد فرض وفاقهم على عدم جواز استقبال غير الكعبة للمشاهد و من بحكمه.

و من ذلك يعرف اندفاع الثانية أيضاً، ضروره احتمال إرادته الجهة من المسجد و الحرم، و أنهم انما ذكروا ذلك على سبيل التقريب إلى الأفهام، إظهاراً لسعه الجهة حتى المصنف منهم، لما تسمعه منه فيما يأتي «و أهل كل إقليم» إلى آخره. ضروره عدم انطباقه إلا- على الجهة، نعم قد أبى ذلك خصوص عبارته الخلاف السابقة و ما شابهها التي يرد عليها مثل ما أورده على جهة الكعبة حرفاً بحرف فيما لو استتال الصف لمتحدى العلامه من إقليم بحيث يقطع زيادته عن الحرم، فإنه لا استقبال حينئذ لجزء منه، إذ من المعلوم سعه سمتهم على مساحة الحرم، و كذا لو استتال في الحرم بحيث خرج عن مساحة المسجد، و دعوى منع ذلك لكرويه الأرض أو غير ذلك مما يعارض الوجدان غير مسموعه، على أنها قد تقابل أيضاً بما في الذكرى من أن الجرم الصغير كلما ازداد القوم عنه بعدا ازدادوا له محاذاه، و إن كان الظاهر أن ذلك لا يقتضى استقبال العين، إذ لو أخرجت خطوط متوازيه من مواقف البعيد المتباعده المتفقه الجهة على وجه يزيد على جرم الكعبة لم تتصل الخطوط أجمع بالكعبة، و إلا لخرجت عن كونها متوازيه،

لكن و إن صدق استقبال العين للبعيد بذلك الاستقبال الصورى إلا أنه لا يتوقف على الموازاة المزبوره، بل الظاهر تحققة و إن لم يعلم، بل و إن علم العدم، و به يظهر الفرق بين العين و الجبهه كما تسمعه محررا إن شاء الله، هذا. و إن أبيت عن قبول كلامهم لشيء مما ذكرنا فلا ريب فى قبول النصوص الاحتمال المزبور، خصوصا مع معارضتها بما عرفت من النصوص، بل الضروره، على أنها بنفس هذا اللفظ مرويه من طرق العامه، و إلى بعض ذلك أشار العلامة الطباطبائى بقوله:

و قيل بل يستقبل النائى الحرم و من به فالمسجد الحرام أم

و من به فالبيت للروايهو أولت للنص و الدرايه

و من ذلك كله تعرف ما فى إجماع الشيخ، إذ هو فى مفروض الثمرتين مقطوع بعدمه أو مظنون، و الآيه (١) إن لم تدل على المختار فلا تدل على عدمه، ضروره صراحتها أو ظهورها فى جهه المسجد و ناحيته مما هو مخالف لوجوب استقبال عين الحرم الذى هو مذهب الخصم فى مثل مورد الآيه، نعم قد يقضى عموم الآيه باستقبال جهه المسجد و إن تمكن من مشاهد الكعبه، و من هنا قال فى المدارك بعد أن حكى عن المعتبر إجماع العلماء كافه على استقبال العين للقريب: إنه إن تم كان هو الحجبه، و إلا أمكن المناقشه فيه، إذ الآيه الشريفه انما تدل على وجوب استقبال شطر المسجد، و الروايات خاليه من هذا التفصيل.

لكن قد يقال: إن المراد من الآيه تعميم أماكن البعيد، لمعلوميه الحال فى القريب، و لو قيل بإراد الكعبه من المسجد الحرام و لو بمعونه ما عرفت لم يرد عليه شيء من ذلك، أما لو أريد من الشطر الجانب فمعلوم أيضا إراد جهته فى نحو مفروض الآيه من البعيد، و قد عرفت اتحاد جهته مع جهه الكعبه، و بالنسبه إلى القريب يمكن

إرادته الجانب الذي ينطبق على عين الكعبة، وبالجملة لا- يكاد يخفى على من له أدنى تأمل انه ليس المراد من الآية كون المسجد نفسه قبله، وإلا لجرى الكلام و البحث فى الصلاة فى وسطه كالصلاة فى جوف الكعبة، و من المعلوم ضروره خلافه، كل ذلك مع قطع النظر عن المراد بالآيه الثانيه(١) وإلا لو قلنا بإرادته ما يشمل القبلة من القيام فيها كانت حينئذ مفسره لهذه الآيه و نسا فى المطلوب، و عن اختلاف المسجد زياده و نقصا بحيث لا يعلم مقداراه وقت نزول الآيه، و عن الاحتياط المطلوب فى مثل الصلاة، و هو منحصر باستقبال الكعبة، بل لعله متعين هنا و إن قلنا بالتمسك بالأصل فى نفى ما شك فى شرطيته لكن المقام بعد التنزل من إجمال الشرط لا من الشك فيه فالواجب الاقتصار فيه حينئذ على المتيقن، كما هو واضح.

و منه يعلم عدم جواز استقبال شىء من الحجر و إن قال فى الدروس: «المشهور انه من البيت» و فى المحكى عن التذكرة «عندنا أنه من الكعبة» و عن نهايه الأحكام «يجوز أن يستقبله، لأنه كالكعبة عندنا، و قيل إنه من الكعبة» و فى الذكرى «ظاهر كلام الأصحاب أن الحجر من الكعبة بأسره و قد دل عليه النقل، و انه كان منها فى زمن إبراهيم و إسماعيل على نينا و آله و عليهما السلام إلى أن بنت قريش الكعبة فأعوزتهم الآلات فاختروها بحذفه، و كان ذلك فى عهد النبى (صلى الله عليه و آله)، و نقل عنه (صلى الله عليه و آله) الاهتمام بإدخاله فى بناء الكعبة، و بذلك احتج ابن الزبير حيث أدخله فيها، ثم أخرجها الحجاج بعده و رده إلى مكانه، و لأن الطواف يجب خارجه، و للعامه خلاف فى كونه من الكعبة بأجمعه أو بعضه أو ليس منها، و فى الطواف خارجه، و بعض الأصحاب له فيه كلام أيضا مع إجماعنا على وجوب إدخاله فى الطواف، و انما الفائدة فى جواز استقباله فى الصلاة بمجردده، فعلى القطع بأنه من الكعبة يصح، و إلا امتنع،

لأنه عدول عن اليقين إلى الظن» قلت: و أين حصول القطع مع ما فى

الصحيح (١) ان معاوية بن عمار سأل الصادق (عليه السلام) «عن الحجر أ من البيت هو؟ فقال:

لا و لا قلامه ظفر، لكن إسماعيل (عليه السلام) دفن أمه فيه فكره أن يوطأ، فجعل عليه حجرا، و فيه قبور أنبياء (ع)»

و

قال (عليه السلام) فى خبر آخر له (٢): «دفن فى الحجر عذارى بنات إسماعيل»

و فى

خبر أبى بكر الحضرمى (٣) «ان إسماعيل دفن أمه فى الحجر، و حجر عليها لثلا يوطأ قبر أم إسماعيل»

و

سأله يونس بن يعقوب (٤) فقال: «إنى كنت أصلى فى الحجر، فقال رجل: لا تصل المكتوبه فى هذا الموضع فان الحجر من البيت فقال: كذب، صل فيه حيث شئت»

و فى المحكى عن

السرائر عن نوادر البنظى (٥) «أن الحلبي سأله (عليه السلام) عن الحجر فقال: إنكم تسمونه الحطيم، و إنما كان لغنم إسماعيل مراحا دفن فيه أمه و كره أن يوطأ قبرها فحجر عليه، و فيه قبور أنبياء (عليهم السلام)»

و فى كشف اللثام بعد أن حكى عن الذكرى ما سمعته قال: «و ما حكاه إنما رأيناه فى كتب العامه، و يخالفه أخبارنا» قلت: و هو كذلك، نعم

أرسل فى الكافى و الفقيه (٦) «انه كان طول بناء إبراهيم (عليه السلام) ثلاثين ذراعا»

و هو قد يعطى دخول شىء من الحجر فيها، لأن الطول الآن خمس و عشرون ذراعا، كالمحكى عن التذكرة من أن البيت كان لاصقا بالأرض و له بابان شرقى و غربى، فهدمه السيل قبل مبعث النبى (صلى الله عليه و آله) بعشر سنين، و أعادت قريش عمارته على الهيئه التى هو عليها اليوم، و قصرت الأموال الطيبه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الطواف - الحديث ١ من كتاب الحج.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الطواف - الحديث ٤ من كتاب الحج.

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الطواف - الحديث ٢ من كتاب الحج.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٥٤- من أبواب المساجد - الحديث ١ من كتاب الصلاة.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الطواف - الحديث ١٠ من كتاب الحج.
- ٦-٦ فروع الكافي ج ٢ - ص ٢١٧ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٧.

و الهدايا و النذور عن عمارته، فتركوا من جانب الحجر بعضا، و قطعوا الركنين الشاميين من قواعد إبراهيم (عليه السلام)، و ضيقوا عرض الجدار من الركن الأسود إلى الشامى الذى يليه، فبقى من الأساس شبه الدكان مرتفعا، و هو الذى سمي الشاذروان، لكن فى الحدائق الظاهر أن هذه الروايه

من طرق المخالفين، فإنهم رووا عن عائشه (١) أنها قالت: «انى نذرت أصلى ركعتين فى البيت فقال النبى (صلى الله عليه و آله): صل فى الحجر، فان فيه سته أذرع من البيت».

و على كل حال فلا ريب فى اقتضاء الاحتياط المزبور عدم استقبال شىء منه، و إدخاله فى الطواف لعله ل

ما أرسله فى الفقيه (٢) عن النبى و الأئمه (عليهم السلام) قال: «صار الناس يطوفون به لأن أم إسماعيل دفنت فى الحجر، ففیه قبرها، فطيف كذلك لئلا يوطأ قبرها»

أو لغير ذلك، و كأن ما سمعته من النهايه من تعليل جواز استقباله بأنه كالكعبه أخذه من الطواف به، و فيه ما عرفت، لكن المحكى فى كشف اللثام عنها نحو عبارته التذكرة، و الله أعلم، و لقد أجاد العلامة الطباطبائى بقوله مشيرا الى بعض ما ذكرناه:

و ما من البيت مكان الحجر كلا و لا قلامه من ظفر

فلا تصل نحوه و إن دخل كالبيت فى الطواف فى بعض العلل

و صل فيه الفرض مطلقا بلاحجر و فى الكعبه منع قد جلا

فظهر حينئذ أن الأقوى و الأحوط عدم استقبال شىء من الحجر، كما أنه ظهر لك سابقا أن الأقوى و الأحوط أيضا كون الكعبه خاصه القبلة للقريب و البعيد،

١- ١ رواه فى المغنى - ج ٣ - ص ٣٨٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الطواف - الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

و كيفية استقبالها أمر عرفى لا مدخله للشرع فيه، و الظاهر تحقق الصدق و إن خرج بعض أجزاء البدن التى لا مدخله لها فى صدق كون الشخص مستقبلا و حالته استقبالا من غير فرق فى ذلك بين القريب و البعيد، لكن فى القواعد انه «لو خرج بعض بدنه عن جهه الكعبه بطلت صلاته» بل قيل إنه كذلك فى نهايه الأحكام و التحرير و التذكرة و الذكرى و البيان و الموجز و كشف الالتباس و جامع المقاصد و فوائد القواعد، و فى كشف اللثام فى شرح عباره المزبوره «و لو خرج بعض بدنه عن جهه الكعبه كإحدى يديه أو رجليه أو بعض منهما بطلت صلاته لوجوب الاستقبال بجميع البدن، قطع به هنا و فى التحرير و النهايه و التذكرة و كذا الشهيد، و هو أحد وجهى الشافعى، لأن المراد فى الآيه كما فى المجمع و روض الجنان بالوجه الذات، و بتوليه الوجه توليه جميع البدن، و تخصيص الوجه لمزيد خصوصيه له فى الاستقبال و استتباعه سائر البدن، و يؤيده قوله تعالى (١) «فَلتَوَلَّيْنِكَ قِبَلَهُ تَرَضَاهَا» و

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر عبد الله ابن سنان (٢): «و بيته الذى جعله قياما للناس، لا يقبل من أحد توجهها إلى غيره»

و

قول حماد (٣) «انه (عليه السلام) فى بيان الصلاه: استقبل بأصابع رجليه جميعا لم يحرفهما عن القبلة»

و ثانى وجهى الشافعى الاجتزاء بالاستقبال بالوجه» و هو كما ترى صريح فى عدم الفرق فى ذلك بين القريب و البعيد، ضروره كونه مورد خبر حماد بل و غيره من الأدله المسطوره فى البعيد، و سمعت لفظ الجبهه فى عباره القواعد، لكن فى المحكى عن فوائد القواعد المراد بالجبهه عين الكعبه، لأن الجبهه انما تعتبر فى البعيد، و لا يتصور فيها خروج بعض البدن عنها دون بعض، قيل: و يؤيده أنه صرح فى التذكرة

١-١ سورة البقره- الآيه ١٣٩.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب القبلة- الحديث ١٠ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب أفعال الصلاه- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

و نهايه الأحكام و التحرير و الذكري و الموجز و شرحه فى المسأله بالمشاهد لها، و فى جامع المقاصد فى شرح عبارته المزبوره ينبغى عود هذا إلى جميع ما سبق من عند قوله:

«و المشاهد لها» أى لو خرج بعض بدن كل واحد من هؤلاء أعنى المشاهد لها و المصلى فى وسطها و لو بعد انهدامها إلى آخره بطلت صلاته، لفوات الاستقبال حينئذ، إلا أن قوله: «عن جهه الكعبه» قد يشعر باختصاص الحكم بالمصلى على جبل أبى قبيس.

قلت: لا ريب فى تصور خروج بعض أجزاء البدن عن الجهه التى ستعرف أن ضابطها الامارات المزبوره، فلو صلى منحرف الوجه أو القدم مثلا إلى المشرق أو المغرب لم يصدق عليه استقبال الجهه بالجزء المزبور قطعاً، انما البحث فى اعتبار ذلك شرطاً بعد فرض صدق الاستقبال بالمجموع الذى لا ينافيه شىء مما سمعته من كشف اللثام، و قول حماد كان فى بيان الصلاه الكامله بالاشتمال على أكثر المندوبات كما لا يخفى على من لا يحظه، و ربما يرمى إلى ما ذكرنا فى الجمله ما حكى عن جماعه فى مسأله تحريم الاستقبال بالبول و الغائط من أنه لو انحرف عنها ببعض بدنه أو بفرجه لا يكفى فى رفع الحرمة، و كذا ما تسمعه فيما يأتى إن شاء الله مما ظاهرهم الاتفاق عليه إلا النادر فى القواطع من كراهيه الالتفات بالوجه يمينا و شمالا، اللهم إلا أن يدعى فى الأول أن المراد بالاستقبال فيه ما لا ينافيه الانحراف بالبعض، بخلاف استقبال الصلاه، و فى الثانى أن كراهيه الالتفات المزبور لا تنافى الاشتراط فى ابتداء الصلاه، و هما معا كما ترى.

و التحقيق عدم اشتراط ما يزيد على صدق الاستقبال، للأصل و إطلاق الأدله و السيره القطعيه فى استقبال الجهه، و دعوى توقف الصدق المزبور على الاستقبال بجميع أجزاء البدن يكذبها الوجدان فيما لم يذكر فيه متعلق الأمر بالاستقبال جميع البدن بل اقتصر على قوله استقبال و نحوه كما هو واضح بأدنى تأمل، بل قد يشكل المراد بالاستقبال باليد و نحوه من الأجزاء، إلا أنه و مع ذلك فالاحتياط لا ينبغى تركه، لتسالم من

عرفته من أجلاء الأصحاب على الحكم المذكور من غير تردد أو توقف من أحد منهم.

و كيف كان فلا ريب في توقف صدق الاستقبال للشيء عرفا على حصول المقابلة له من المستقبل، و إلا لم يكن مستقبلا له قطعا، و الظاهر اعتبار ذلك فيما نحن فيه أيضا من غير فرق بين القريب و البعيد في ذلك، نعم لا يعتبر في الصدق المزبور وقوع خط المستقبل حال استقباله على المستقبل بالفتح مطلقا، ضروره تحققة عرفا في المشاهد من الأجرام من بعد و إن قطعنا بعدم اتصال جميع الخطوط بها، و من أراد معرفه ذلك فليعتبر بالأنجم و النقط الموهومه لقطب الجنوب و الشمال و غيرها من الأجرام التي تشاهد من بعد، و يصدق استقبالها على الأشخاص الكثيره القائمه على خط مستو زائد على عرضها أضعافا مضاعفه، فان اتصال جميع الخطوط به حينئذ محال كما هو واضح، و لقد أومأ إلى ذلك ما سمعته من الذكري تبعا للمحكي عن نهايه الأحكام من أن الجرم الصغير كلما ازداد بعدا ازداد محاذاه، ضروره عدم إرادته ذات اتصال الخطوط من المحاذاه.

و من ذلك ينقح أن من بعد عن الكعبه بعدا لا تغيب عن مشاهدته لا يعتبر في استقباله العلم باتصال خط موقفه بها، و لا ينافيه تسالم الأصحاب على وجوب استقبال العين للمشاهد أو القريب، إذ الظاهر أن مدارهم في ذلك على الصدق المزبور من غير مدخله للمشاهده و القرب النسبي و عدمهما، فمن كان قريبا منها بحيث ينتفى عنه اسم الاستقبال بمجرد عدم اتصال خط موقفه بها وجب عليه مراعاة الاتصال المزبور، و من لم يكن كذلك بل كان يصدق عليه انه مستقبل لها و إن لم يعلم اتصال خط موقفه بل و إن علم العدم لم يعتبر فيه ذلك، ضروره أنه ليس في الأدله إلا الأمر بالاستقبال الذي قد فرض صدقه، فالمشاهده و عدمها لا مدخله لها قطعا، و دعوى أنه ليس صدقا حقيقيا بل هو مسامحه عرفيه يكذبها الوجدان و العمل، كدعوى أن ذلك مسلم مع المشاهده

للجزم من بعد، أما مع غيبوته عن البصر بسبب زياده البعد فلا مقابله صوريه يتحقق بها صدق الاستقبال عرفا، إذ من الواضح أن المقابله المزبوره ليست وهميه محضه تحصل بسبب الابصار و اتصال شعاع البصر، بل هي شىء متحقق فى نفس الأمر يحصل تصوره مع فرض قطع النظر عن الابصار أصلا، فيكفى فى الصدق عرفا تقدير الابصار، بمعنى أنها تصدق المقابله بمجرد فرض فضاء الكعبه المتصل إلى عنان السماء مما يرى و يشاهد، كما هو واضح بأدنى تأمل، بل ربما ادعى إمكان مشاهدته من جهه علوه و ارتفاعه و اتصاله بعنان السماء، إلا أنه لا يشخص لاشتباهه فى غيره، فوضعت هذه العلامات لتمييزه من بينها و لو على جهه الظن، فهو حينئذ كالمشاهد المستقبل من بعد و إن كان فيها ما فيها.

و على كل حال فليس المدار حينئذ فى القريب و البعيد إلا استقبال الكعبه التى لم يقبل الله من أحد توجهها إلى غيرها، نعم لما كان البعيد بسبب زياده البعد و غيبوبه المستقبل عن المشاهده لم يكن له طريق إلى إحراز هذه المقابله أى مقابله البعيد من حيث كونها مقابله بعيد التى قد عرفت عدم اعتبار اتصال الخطوط فيها إلا باستعمال الامارات الهيئيه، لانحصار حصول الظن الواجب مراعاته بعد انتفاء العلم بسبب الأمر بتحرى القبلة على حسب الجهد و الطاقه غالبا بها، فهى حينئذ بالنسبه إلينا لا تفيد إلا الظن فى حصول الجبهه بمعنى المقابله المزبوره، و لعلها كذلك لأهلها أيضا، ضروره توقفها على إرصاد و إعمال لا يأمن الخطأ فيها مستعملها، نعم ربما يحصل العلم للمتوغل فى معرفتها الآمن على نفسه الخطأ فى كيفية الاستعلام بها، كما أنه ربما يحصل العلم بالجبهه المزبوره بفعل المعصوم المعلوم تنزيهه عن الخطأ فى تحصيل الجبهه المذكوره، لما فيه من النقص المنفر للطباع عنه، كالتحير فى تحصيل القبلة، و يكفى فى النقص عليه معرفه خطأه فى ذلك و لو عند علماء الهيئه العارفين فى تحصيل الجبهه، و كيف يجوز عاقل قصور سلطان الخلق عن معرفه بعض ما عند رعيته، و ربما أدى ذلك إلى السخرية عليه و الاستخفاف

به عند أهل الفن المزبور، خصوصاً إذا أخطأ بالاستدبار و نحوه.

فمن الغريب تخيل بعض الناس جواز الخطأ عليه في ذلك و أنه ممن هو مكلف باستعمال الأمارات الظنيه، كتكليفه بالحكم بالبينه و اليمين و الشاهد و غيرهما من الأحكام الظاهرية، ضروره و ضوح الفرق بين ما كان خطأه فيه لقصور في معرفه العلم المؤدى لذلك و بين ما لا- يكون كذلك، فان النقص الواجب تنزيهه عنه متحقق في الأول بخلاف الثاني، فإنه لا نقص عليه بذلك حتى لو علم بالعلم الإلهي الخارج عن طريق البشر خلاف ما حكم به، فان الظاهر عدم تكليفهم (عليهم السلام) بالعلم المزبور، لما ثبت (١) متواترا انهم كانوا عالمين بجميع ما وقع عليهم قبل وقوعه لكنه بالطريق الإلهي الخارج عن مقتضى الطاقه البشريه التي هي مدار التكليف، و بالجمله لا- ريب في حصول النقص بالخطأ المذكور، و لعله من هنا ذكر غير واحد من الأصحاب أن محراب المعصوم (عليه السلام) الثابت نصبه منه أو صلاته فيه من غير انحراف مثلا بالتواتر و نحوه مما يفيد العلم، بل أرسله إرسال المسلمات، و هو كذلك لما عرفت، لكن المراد العلم بحصول الجبه بالمعنى المذكور أى مقابله البعيد للكعبه من غير اعتبار اتصال الخطوط، ضروره عدم التكليف بذلك بنص الآيه و الروايه، و ليس هو من الأحكام العذريه، بل بناء التكليف من أول الأمر على ذلك، فلا بأس بصلاه المعصوم (عليه السلام) في أمكنه متعدده متساويه في الحظ أوسع من عرض الكعبه بحيث يقطع بعدم اتصال الخطوط بها بعد حصول المقابله المزبوره، و ما ورد (٢) في محراب المدينه من أنه زويت له (صلى الله عليه و آله)

١- ١ أصول الكافي ج ١ ص ٢٦١ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٤.

٢- ٢ تاريخ المدينه للسمهوى ج ١ ص ٢٦١- و الدرر الثمينه ص ٣٥٧.

الأرض حتى نصبه بإزاء الميزاب - مع إمكان حمله كما فى جامع المقاصد على إرادته المقابله المزبوره لا المحاذاه المعتر فيها اتصال الخطوط - غاية علمه (صلى الله عليه و آله) بالعين، و لا يدل على وجوب توجهه (صلى الله عليه و آله) إليها فضلا عن غيره، فما فى القواعد من أن المصلى بالمدينه ينزل محراب رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى مسجدھا منزله الكعبه لا يريد به وجوب استقباله حيث يشاهد، و بطلان صلاه من لم يحاذه، لفساده ضروره، بل بمعنى انه دليل قطعى على حصول مقابله الكعبه بالمعنى المذكور، بحيث لا يجوز فيه الاجتهاد يمينا و شمالا كباقي المحاريب المنصوبه بالأمارات الهيئيه المحتمل تطرق الخطأ إليها، و مثله باقى ما ثبت بالتواتر مثلا - من محاريبهم (عليهم السلام)، أو القبور التى وضعها أحدهم، و قد تسمع إن شاء الله التعرض لبعضها.

فظهر من ذلك كله حيثئذ أن المكلف به من غير فرق بين القريب و البعيد المقابله المزبوره التى مع تعذر العلم بها ينتقل إلى الظن، فإن أراد الأصحاب بالجبهه المذكوره فى كلامهم للبعيد فى مقابله العين المذكوره للقريب ذلك فمرحبا بالوفاق، و إلا كان للنظر فيها تفسيراً و دليلاً مجال، و قد ذكروا فى تعريفها عبارات مختلفه، ففى المعتر أنها سمت الذى فيه الكعبه، ثم قال: و هذا متسع يوازى جهه كل مصل، و به عرفها فى كشف اللثام، ثم قال: و محصله سمت الذى يحتمل كل جزء منه اشتماله عليها، و يقطع بعدم خروجها عن جميع أجزائه، و قد يناقش بأنه لا - مدخله للاحتمال و القطع المزبورين فى الجبهه بالمعنى الذى ذكرناه، ضروره حصوله مع القطع بخروج نفس الكعبه عن بعض الخطوط كما فى الصف المستطيل المتصل بمحراب النبى (صلى الله عليه و آله)، بناء على أنه منصوب على الميزاب، فإنه لا ريب فى حصول القطع بعدم كون الكعبه فى خطوط مواقف المصلين فيما يزيد على مقدار الميزاب إلى الآخر، و من المعلوم ضروره صحه صلاه الجميع، و ليس هو إلا لحصول الاستقبال و المحاذاه للبعيد من حيث كونه بعيداً

التي قد عرفت عدم توقف الصدق فيها على اتصال الخطوط، و لو أريد بالاحتمال المنشئيه و نحوها ارتفعت المناقشه، و انطبق على ما ذكرنا، لكن يكون الاقتصار حينئذ على ما فى المعبر أجود منه، لخلوه من الإبهام المزبور، و مراده بكون الكعبه فى السمى بقرينه قوله و هذا متسع إلى آخره أنها فى خط من خطوطه و إن خلا منها الباقي، إلا أن الاستقبال يتحقق قطعاً أو ظناً، و هو عين ما ذكرناه.

[تعريف الجبهه]

و من ذلك تعرف دفع ما حكى عن الروض من الاعتراض عليه بأنه إن أراد بالسمى المعنى اللغوى و رد عليه صلاه الصف المستطيل و صلاه أهل إقليم واحد بعلامه واحده، و إن أراد المعنى الاصطلاحى و هو النقطه من دائره الأفق إذا واجهها الإنسان كان مواجهها للكعبه فالطريق الموصل إليها تقريبيه لا يتحقق معها نفس الكعبه، لأنها مأخوذه من طول البلد و عرضها، و معلوم أن مقدار الفرسخ و الفرسخين يؤثر فى اختلاف ذلك تأثيراً بينا بحيث يترتب عليه سمى آخر، و حينئذ يلزم من استخراج السمى بذلك الطريق على طرف فرسخ كون الصلاه على ذلك السمى فى الطرف الآخر غير صحيحه، لعدم كون الكعبه فيه، و لا يخفى ما فيه بعد الإحاطه بما سمعت من تنزيل كلام المحقق على ما ذكرنا الذى عنه هذا الكلام بمعزل، بل منه يعلم ما فى المحكى من نهايه الأحكام من تعريف الجبهه بأنها ما يظن به الكعبه حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح، و ما فى التذكرة من أنها ما يظن أنه الكعبه حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح، و إن فرق بينهما فى المحكى عن الروض، و قال: إن أولهما قريب مما فى المعبر، و قد حكى فى جامع المقاصد عن التذكرة ما سمعته، و نظره بوجهين: أحدهما ما عرفته من صلاه الصف المستطيل المتصل بمحراب النبى (صلى الله عليه و آله)، و الثانى أن البعيد لا يشترط فى صحه صلاته ظنه محاذاه الكعبه، لأن ذلك لا يتفق غالباً، فان البعد الكثير يخل بظن محاذاه الجرم اللطيف، فيمتنع اشتراطه فى الصلاه، قلت: يمكن على بعد إرجاعه إلى

ما ذكرنا من إرادته أنه بسبب صورته استقباله لها يترأى له حتى يظن أى يحتمل أن الكعبة فى كل خط من خطوطه فى نفسه و حد ذاته، و إلا فقد يقطع بالعدم من جهه أمر خارجى و إن بقى صورته الاستقبال المورث للاحتمال لولا سبب العلم من خارج، فتأمل.

و كذا الكلام فى تعريفها فى الذكرى، و المحكى عن الجعفرىه من أنها السمت الذى يظن كون الكعبة فيه لا مطلق الجبهه.

و أغرب ما وقع فى تفسير الجبهه ما يحكى عن المقداد و المحقق الثانى فى شرح الألفيه، قال أولهما: «جهه الكعبه التى هى القبلة للنائى خط مستقيم يخرج من المشرق إلى المغرب الاعتداليين، و يمر بسطح الكعبه، فالمصلى حينئذ يفرض نظره خطا يخرج إلى ذلك الخط، فان وقع عليه على زاويه قائمه فذاك هو الاستقبال، و إن كان على حاده و منفرجه فهو إلى ما بين المشرق و المغرب» و فيه أنه لا يصدق عليه استقبال الكعبه عرفا و لا شرعا، إذ هذا الخط ليس كعبه كى يكون استقباله استقبالها، و قال ثانيهما: «إنها ما يسامت الكعبه عن جانبيها بحيث لو خرج خط مستقيم من موقف المستقبل تلقاء وجهه وقع على خط جهه الكعبه بالاستقامه بحيث يحدث عن جنبيه زاويتان قائمتان، فلو كان الخط الخارج من موقف المصلى واقعا على خط الجبهه لا باستقامه بحيث يكون إحدى الزاويتين حاده و الأخرى منفرجه فليس مستقبلا لجهه الكعبه» و ظنى أن الذى أوقع هؤلاء الفضلاء فى مثل هذا الوهم التعبير بلفظ الجبهه، و لو أنهم عبروا بما فى النصوص من أنه يجب على كل أحد استقبال الكعبه، و أنه لا يقبل الله من أحد توجهها إلى غيرها، و أنها هى قبله المسلمين لم يقع أحد منهم فى هذا الوهم، ضروره كون المدار على صدق الاستقبال و إن اختلفت أفراده و مصاديقه بحسب القرب و البعد، و ليس استقبال الجبهه بالمعنى المزبور منها قطعاً، ضروره اجتماعها مع فرض كون الكعبه

على اليمين و الشمال للبعيد من حيث كونه بعيدا، كما هو واضح بأدنى تأمل.

و أما ما فى الروضه و عن غيرها من تعريفها بأنها القدر الذى يجوز على كل جزء منه أن الكعبه فيه، و يقطع بعدم خروجها عنه لأماره شرعيه فقريب الانطباق على ما ذكرنا بعد إرادته المنشئيه بسبب الاستقبال الصورى من التجويز و القطع، و به يندفع ما يورد على طرده بفاقد العلامات أصلا، لتجويزه على كل جزء من جميع الجهات أنه الكعبه، فينبغى اكتفاؤه بصلاه واحده إلى أى جهه شاء، و كذا من قطع بنفى جهه أو جهتين و شك فى الباقي، فإنه يصدق عليه التعريف المزبور و ليس بجهه القبله، ضروره أنه بناء على إرادته ما ذكرنا لا- يرد عليه شىء من ذلك، بل و لا يرد عليه أيضا أنه يجتمع فيه العلم و الاحتمال فى محل واحد، ضروره اختلاف المتعلق، فان محل العلم حيث لا يكون مشخصا بدلاله معصوم و نحوه الفرد المنتشر على البدل، و الاحتمال الجميع.

و أقرب انطباقا منه على ما ذكرنا ما فى جامع المقاصد، حيث أنه بعد أن ذكر ما فى التذكره و الذكرى و أورد عليهما ما سمعته قال: «و الذى ما زال يختلج بخاطرى أن جهه القبله هى المقدار الذى شأن البعيد أن يجوز على كل بعض منه أن يكون هو الكعبه بحيث يقطع بعدم خروجها عن مجموعها، و هذا يختلف سعه و ضيقا باختلاف حال البعيد» و هو ظاهر فيما قلناه، لكنه قال: «فان قلت: يرد عليه المصلى بعيدا عن محراب المعصوم بأزيد من سعه الكعبه، فإنه لا يجوز على ذلك السمته أن يكون فيه، لأن المحراب يجب أن يكون إلى الكعبه، لاستحاله الغلط على المعصوم (عليه السلام).

قلت: لما كانت قبله البعيد هى الجهه تعين أن يكون محراب المعصوم إليها بحيث لا يحتمل الانحراف أصلا و لو قليلا، أما كونه محاذيا لعين الكعبه فليس هناك قاطع يدل عليه، فيبقى التجويز المعتبر فى تعريف الجهه بحاله» و لا يخفى عليك أنه لو أراد ما ذكرنا كان فى غنيه عن تكلف الجواب المزبور، فان القطع بخروج العين عن الخط لا ينافى المنشئيه

الحاصله من الاستقبال الصورى بسبب البعد، خصوصا و قد اعترض بمثل هذا سابقا على ما فى التذكرة، بناء منه على أن محراب المدينة إلى الميزاب عينا لا جهه، و جوابه لا يدفع ذلك عنه، و كون قبله البعيد الجهه لا ينافى نصب المحراب إلى عين الميزاب و إن لم يكن ذلك واجبا، كما أنه لا- حاجه أيضا إلى الجواب بأنه خبر واحد لا يفيد القطع، فالتجوز قائم، أو أن المراد جهه الميزاب لا عينه، إذ قد عرفت أنه لا ينافى الجهه بالمعنى المزبور على الفرض المذكور فضلا عن هذه الاحتمالات.

و لقد عثرت على رساله فى القبله لولد المحقق المزبور، قال فيها بعد أن حكى تعريف الذكري الموافق لما فى التذكرة و ما اعترض به والده من الوجهين: و مختار والدى و ذكر التعريف المزبور، ثم قال: «و عندى أنها السمت الذى يظن محاذاه الكعبه فيه حسا، و اليه يرشد كلام العلامة فى النهايه حيث قال: فان الجرم الصغير كلما ازداد بعدا ازداد محاذاه، لامتناع ذلك فى المحاذاه الحقيقيه، فلا يرد إخلال البعد بظن المحاذاه، إذ هو مؤكد له حينئذ، و لا خروج بعض الزائد طوله على مقدار الكعبه، لأن ذلك انما هو فى المحاذاه الحقيقيه، و من أراد التنبيه لذلك فليعتبر بالأنجم بل بالنقط الموهومه كما فى القطب الجنوبي و الشمالى» و هو إلى هنا كالنص فيما قلناه، لكن قال بعد ذلك:

«و أما الاستقبال فيكفى فى تحققه من القريب كون العمود الخارج من قدام مارا بالكعبه سواء كان عمودا عليها أو مائلا يحدث عن جنبيه زاويتان، إحداهما أكبر من الأخرى، و أما البعيد فان قلنا: إن قبلته الجهه كما هو المختار و جب فى تحققه منه كون العمود الخارج من قدامه عمودا على الخط المار بالكعبه أيضا، و ذلك لما قررناه من اعتبار ظن المحاذاه الحسيه فى الجهه، فعند تحصيل السمت بالعلامات التى تفيد ظنا به يمتنع جواز الانحراف عليه و لو يسيرا، إذ مع البعد الكثير و عدم المشاهده لا يؤمن الانحراف الفاحش فى الحس أيضا بالقليل منه، فيفوت الظن المعبر تحققه شرعا، و إن قلنا:

إن قبلته العين كان تحقق الاستقبال منه على نحو ما مر في القريب» وقد يظن مما ذكره في كيفية استقبال البعيد مخالفه ما قدمنا، إلا أنه يمكن أن يقال مع عدم سلامه النسخة المزبوره من الغلط: إن مراده المرور الحسى لا الحقيقى بمعنى أنه بسبب البعد يظهر للحس مرور العمود بالكعبه، لما هو عليه من الاستقبال الصورى، كما يكشف عنه أول كلامه و آخره، و لقد أجاد فيما ذكره أخيرا من الضرر بالانحراف اليسير لما فيه من تفويت الظن بالاستقبال الصورى، إذ لعله كما نجده الآن من الانحراف عن النجوم و بعض النقاط، و حينئذ فالأولى جعل المدار فيما لا يجوز من الانحراف على المفوت للظن المزبور القائم مقام العلم بعد تعذره، و لعله غير المستفاد من الأدله مما ستعرفه من تفاوت العلامات المزبوره، و مما يؤكد إرادته ما ذكرنا في كيفية استقبال البعيد ما عثرنا عليه من كلامه أيضا في شرح الإرشاد، فإنه بعد أن حكى عن والده الاعتراض الأول المزبور على تعريف التذكرة قال: «قلت: قد يحمل المحاذاه على الحسيه، بل ذلك هو المتعارف على لسان أهل الشرع على نحو ما اشتهر بينهم من أهل العراق مثلا و إن طالت صفوفهم و استوت مواقفهم يجعلون الجدى بحذاء المنكب الأيمن على نحو واحد، و من المعلوم امتناع ذلك بحسب نفس الأمر، لاختلاف أشخاصهم فيه، و إنما يمكن تحقيقه بحسب الحس، فعلى هذا ليس البعد مخلا بظن المحاذاه، بل كلما ازداد اتسع السميت الذى تظن هى فيه» و هو صريح فيما ذكرنا أولا و آخرا، على أن ذلك كله منا مما شاه لبعض الأذهان التى تستوحش من التفرد بالقول، و لم تنفطن إلى أن الوحشه من الباطل و إن كثر القائل به، و الانس بالحق و إن قل.

و ربما كان أيضا بعض ما يحكى عن روض الشهيد الثانى إشاره إلى ما قلناه، فإنه بعد أن اعترض على التذكرة بما سمعته من المحقق الثانى من الصف المستطيل قال:

فان قيل: القطع بخروج بعض الصف متعلق بأفراد المجموع على الإشاعه لا على التعيين،

فلا ينافيه ظن كل واحد على التعيين أنه مستقبل، و أجاب بأن الظن لا بد من استناده إلى أماره شرعيه، و هذا القطع ينافيه، ثم قال: و لو قيل بأن هذا لا يتحقق مع البعد، لأن الجرم الصغير كلما ازداد الإنسان عنه بعدا اتسعت جهه المحاذاه، فيمكن محاذاه العشره للشخص الواحد، فليكن الصف المستطيل كذلك، و أجاب بأن هذا تحقيق أمر الجهه دون المعنى الذى ذكره، إذ التحقيق أن محاذاه القوم للجرم الصغير عن موقفهم ليست إلى عينه و إن أوهم ذلك، لأننا نفرض خطوطا خارجه من موقفهم نحوه بحيث تخرج متوازيه فإنها لا تلتقى أبدا و إن خرجت إلى غير النهايه، و العلامات المنصوبه من الشارع تقضى بعدم ذلك، إذ هو خصوصا قوله: إن هذا تحقيق أمر الجهه كالصريح فيما قلناه الذى منه يعرف ما فى المحكى عن البهائى فى رسالته التى أفردتها فى ذلك من أن الجهه أعظم سمت يشتمل على الكعبه قطعا أو ظنا بحيث تتساوى نسبه أجزائه إلى هذا الاشتمال من دون ترجيح، قال: «و انما اعتبرنا أعظم سمت لثلا ينتقض طرده بأجزاء الجهه، و لم نقتصر على الظن لثلا ينتقض عكسه بالسمت الذى يقطع بعدم خروج الكعبه عنه، و لا على القطع لثلا ينتقض بالجهه المظنون كون الكعبه فيها عند العجز عن تحصيل القطع بذلك، و أما قيد الحيشه فلا خراج سمت يكون اشتمال بعض أجزائه على الكعبه أرجح، إذ الحق أن الجهه ليست مجموع ذلك سمت، بل بعضه أعنى الأجزاء التى يترجح اشتمالها على الكعبه بشرط تساوى نسبه الرجحان إلى جميعها، فلا يجوز للمصلى استقبال الأجزاء المرجوحه الاشتمال عليها، خلافا للمستفاد من جماعه».

و أنت خبير بأن المهم بيان حقيقه الجهه المذكوره فى كلامهم بحيث ينطبق على الأدله الشرعيه لا هذه الاحترازا، و قد عرفت أنه لا مدخله للقطع و الظن و الاحتمال فيها، بل هى أمور تتعلق بها، بل ليس المراد منها إلا المقابله و المحاذاه الحسيه للبعيد من حيث كونه بعيدا، نعم يختلف كيفيه معرفه ذلك، فتاره بالعلم، و أخرى بالظن

كمراعاه هذه العلامات، و لقد استراح من عرفها بذلك كالأردبيلى و العلامه الطباطبائى، قال الثانى منهما:

و للبعيد الجبهه المعينهما لها من آيه مبينه

فمحراب المعصوم (عليه السلام) و هذه الامارات و غيرها انما هى أدله على الجبهه كما نص عليه المحقق الثانى فى فوائد الشرائع لا- العين، ضروره عدم معقوليه دلالتها عليها بالخطوط المستويه مع اشتراك الإقليم الواحد بها فيما يقطع بعدم مقابلته العين حقيقه، لسعه عرضه عليه أضعافا متعدده، و كرويه الأرض لا مدخليه لها فى ذلك قطعا، كما أن كون أهل الأرض مستديرين حول الكعبه كذلك، إذ ليس استدارتهم كمحيط الدائره كما اعترف به المحقق الثانى فى فوائد الشرائع و إلا- ما صلى المتوسطون فى الجبهه إلى سمت واحد، ثم ان دلالتها على الجبهه مختلفه، فالمحراب و نحوه مما يفيد القطع بها، لما عرفت و تعرف من منافاه الخطأ فى ذلك العصمه، و غيره يفيد الظن بها، لاحتمال الخطأ فى تحصيل القبله(١)المقابله بها كما أوضحناه سابقا، و نص عليهما معا المحقق الثانى هنا فى فوائده.

فمن الغريب ما وقع لبعض الأعلام كالشهيد فى الذكرى و المحقق البهائى من أن هذه الامارات تفيد الظن الغالب بالعين و القطع بالجبهه، كما أنه من الغريب ما وقع لبعض علماء العصر من الإنكار على ما وقع من غير واحد من الأصحاب، بل ظاهرهم الاتفاق عليه من أن محراب المعصوم (عليه السلام) مما يفيد العلم بالقبليه قائلًا ليس تكليف المعصوم (عليه السلام) مع البعد إلا تكليف غيره من الاستقبال إلى الجبهه، و لذا كان يصلى قطعا فى أمكنه متعدده يقطع بسعه عرضها على الكعبه من دون انحراف منه، فكيف يكون محرابه مما يفيد العلم بالقبليه، إذ لا يخفى ما فيه بعد الإحاطه بما ذكرناه سابقا

١-١ ليس لفظ «القبليه» فى النسخه الأصلية المسوده لكنه موجود فى المبيضه و لا يخفى ان وجوده مخل بالعباره.

من أن المراد إفادته العلم بالجهه بالمعنى الذى ذكرناه: أى المقابله الحسيه لو كانت الكعبه مرئيه لا العين، و تجويز الخطأ عليه فى ذلك نفى لعصمته، لما فيه من النقص، إذ هو أجل من أن يقصر عن علماء الهيئه كما أوضحناه سابقا.

و لقد طال بنا الكلام حتى خرجنا عن وضع الكتاب إلا أنه كان المقام حقيقا به فإنه قد خفى فى هذا العصر المراد بالجهه حتى أنه التجأ متفقهته للجهل بها إلى ما أحدثه الأردبيلى، و تبعه عليه بعض الناس مما هو مخالف لإجماع الأصحاب بقسميه من عدم اعتبار هذا التدقيق فى أمر القبله، و أنه أوسع من ذلك، و ما حاله إلا كأمر السيد عبده باستقبال بلد من البلدان النائيه التى لا ريب فى تحقق امتثال العبد له بمجرد التوجه إلى جهه تلك البلد من غير حاجه إلى رصد و علامات و غيرها مما يختص بمعرفته أهل الهيئه المستبعد أو الممتنع تكليف عامه الناس من النساء و الرجال خصوصا السواد منهم بما عند أهل الهيئه الذى لا يعرفه إلا الأوحدي منهم، و اختلاف هذه العلامات التى نصبوها- و خلو النصوص عن التصريح بشىء من ذلك سؤالا و جوابا عدا ما ستعرفه مما ورد(١) فى الجدى من الأمر تاره بجعله بين الكتفين، و أخرى بجعله على اليمين مما هو مع اختلافه و ضعف سنده و إرساله خاص بالعراقى مع شده الحاجه لمعرفه القبله فى أمور كثيره، خصوصا فى مثل الصلاه التى هى عمود الأعمال، و تركها كفر، و لعل فسادها و لو بترك الاستقبال كذلك أيضا، و توجه أهل مسجد قبا فى أثناء الصلاه لما بلغهم انحراف النبى (صلى الله عليه و آله)، و غير ذلك مما لا يخفى على العارف بأحكام هذه المله السهله السمحه- أكبر شاهد على شده التوسعه فى أمر القبله، و عدم وجوب شىء مما ذكره هؤلاء المدققون، قال فى المدارك: «و اعلم أن للأصحاب اختلافا كثيرا فى تعريف الجهه، و لا يكاد يسلم تعريف منها من الخلل، و ليس لهم فى هذا الاختلاف

دليل نقلى يصلح للاستناد اليه، ولا اعتبار عقلى يعول عليه، والمستفاد من الأدله الشرعيه الاكتفاء بالتوجه إلى ما يصدق عليه عرفاً أنه جهه المسجد و ناحيته، كما يدل عليه قوله تعالى (١) «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ»* و

قوله (عليه السلام) (٢): «ما بين المشرق و المغرب قبله»

و

«ضع الجدى فى قفاك و صل» (٣)

و خلو الأخبار مما زاد على ذلك مع شده الحاجه إلى معرفه هذه العلامات لو كانت واجبه، و إحالتها على علم الهيئه مستبعد جداً، لأنه علم دقيق كثير المقدمات، و التكليف به لعامه الناس بعيد من قوانين الشرع، و تقليد أهله غير جائز، لأنه لا يعلم إسلامهم فضلاً عن عدالتهم، و بالجملة التكليف بذلك مما علم انتفاؤه ضروره» و زاد فى الحدائق بأنه مما يؤيد ذلك أوضح تأييد ما عليه قبور الأئمه (عليهم السلام) فى العراق من الاختلاف مع قرب المسافه بينها على وجه يقطع بانحراف القبله مع استمرار الأعصار و الأدوار من العلماء الأبرار على الصلاه عندها و دفن الأموات و نحو ذلك، و هو أظهر ظاهر فى التوسعه، كما أنه فى غيرها زياده الإشكال فى التعويل على قواعد علم الهيئه بأنها مبنيه على كرويه الأرض، و ما ذكره فى إثبات ذلك لا يثمر ظناً فضلاً عن القطع، خصوصاً بعد عدم موافقه الفقهاء لهم على ذلك، بل ظاهر الكتاب العزيز بخلافهم، قال تعالى (٤) «الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا» و قال تعالى (٥) «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا» و قال تعالى (٦):

«وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ» إلى غير ذلك مما لفته أتباع المقدس المزبور مما هو معلوم المخالفه لما أجمع عليه الأصحاب قديماً و حديثاً قولاً و عملاً منهم و من مقلدتهم

١- ١ سورة البقره- الآيه ١٣٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب القبله- الحديث ١ و ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب القبله- الحديث ١.

٤- ٤ سورة البقره- الآيه ٢٠.

٥- ٥ سورة النيا- الآيه ٦.

٦- ٦ سورة الغاشيه- الآيه ٢٠.

فى سائر الأعصار و الأمصار، و لما هو المستفاد من الكتاب و السنه، بل الضروره من الدين من استقبال الكعبه للقريب و البعيد الذى لا- يتحقق عرفا إلا- باستقبالها حقيقه الذى منه استقبال الجهه بالمعنى الذى ذكرناه سابقا، لا الجهه العرفيه المبنيه على التسامح و عدم الاستقبال حقيقه، و أمر السيد عبده بسبب قرائن الأحوال محمول عليها، بل هو عند التحقيق مراد منه جهه الجهه، و إلا فلو فرض عدم القرينه على ذلك و جب بذل الجهد فى تحصيل الاستقبال حقيقه.

و احتمال أن الشارع مراده هذا التسامح يدفعه عدم القرينه على ذلك كى يحمل عليه الخطاب المزبور، ضروره عدم كون المسامحات العرفيه حقائق تحمل الألفاظ عليها بدونها، و ثانيا أن ملاحظه الفتاوى و ما تسمعه من النصوص-(١) التى فيها التفرقه بين طريق الحج و غيره بوضع الجدى على اليمين و القفا مع سهوله التفاوت بينهما، و فيها(٢) انه المراد من قوله تعالى(٣) «و بِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» و فيها(٤) جعل ما بين المشرق و المغرب قبله لخصوص المخطئ و المتحير، و فيها(٥) الأمر بالتحرى لغير المتمكن من العلم، و بالصلاه لأربع لفاقدهما، و فيها غير ذلك- تشرف الفقيه على القطع بعدم إرادته هذا التسامح الذى يقتضى عدم الاستعداد له بعلامه أصلا، و عدم إشكال الحال على السائل المسافر، بل ستسمع ما فى المروى(٦) عن رساله المحكم و المتشابه منها ما يزيد ذلك كله تأكيدا.

نعم لما كان استعداد الناس و فطانتهم مختلفه أشد اختلاف حتى أن منهم من

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب القبلة - الحديث ٢.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب القبلة - الحديث ٣.
 - ٣- ٣ سورة النحل - الآيه ١٦.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب القبلة من كتاب الصلاه.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ١.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ٤.

يصل إلى كثير من نتائج العلوم المدونه من غير حاجه إلى أهلها و مقدماتها، و منهم من ليس له إلا قابليه التقليد ناط الشارع هنا التكليف بالعلم مع التمكن منه بلا عسر و حرج، كما يتيسر لكثير من أفراد الناس الممارسين المتنبهين من أهل البادية و القرى، بل لعل اتفاق ذلك في الأولين أكثر، و مع عدم التمكن فالتحرى، و مع عدمهما فالأربع جهات، فلا عسر و لا حرج في ذلك على عامه المكلفين، إذ لم يكلفهم بمعرفه قواعد علم الهيئه الذى هو دقيق المقدمات، و لا يعرفه إلا أوحى الناس، بل إنما أمر بالعلم بحصول الاستقبال للمتمكن كما هو القاعده فى كل موضوع، و بالظن لغيره، و بالعلم الإجمالى لفاقدهما، فمن كان حسن الفطنه يتمكن من حصول العلم بسبب معرفته فى علم الهيئه أو بغير ذلك و جب عليه، و إلا أخذ بالأحرى فالأحرى على حسب استعداده أيضا، و ما يتيسر له من أسباب الظن إلى أن يصل إلى التقليد و أدون.

و لعل هذا موافق للقاعده المعلومه، و هى قيام الظن مقام العلم عند التعذر فى موضوعات الأحكام، خصوصا فى المقام الذى يقطع فيه بعدم سقوط الصلاه، و بعدم سقوط الاستقبال فيها، و بعدم حرمة السكنى فى المواضع التى يتعذر فيها حصول العلم، و بعدم التكليف بفعل سائر الأفراد المحتمله، تحصيلا لليقين، و بقبح التكليف بما لا يطاق عندنا فان الرجوع هنا حينئذ إلى الظن متعين كما هو واضح و اختلاف العلامات المنصوبه للقبله اختلاف يسير لا يقدح فى تحصيل القطع باستقبال الجبهه فضلا عن الظن، أو يقتصر فى العفو على مثله، لا أنه يتعدى إلى غيره، على أن هذا الاختلاف يمكن أن يكون لاختلاف الأنظار فى بعضها، فلا يقدح، أو لغير ذلك مما ستعرفه، و بيان الموضوعات التى لا تتوقف على النيه ليست وظيفه الشرع قطعا و إن مست الحاجه إليها، و لذا يرجع إلى قول اللغوى و النحوى و الصرفى و أصاله العدم و أصاله البقاء و القرائن الظنيه و قول أهل الخبره فى الأرش و أمثاله و قول الطيب و غير ذلك من الظنون، انما على الشارع

بيان الحكم، و يرجع فى موضوعه إلى الطرق المعروفة فى تحصيله، مع أن النصوص هنا غير خاليه عن ذلك كما ستعرف، بل لعل جل العلامات المنصوبه مستفاده منها و لو بالمقاييسه للمنصوص فيها، كما يعرف عموم التعرف بالجدى لسائر الأصقاع بالمقاييسه للثابت فيها من كونه علامه للعراقى، و الضعف و الإرسال هنا غير قادح بعد الانجبار بالفتاوى، و بالموافقه للقواعد البرهانيه، و توجه أهل مسجد قبا- مع إمكان وجود العارف الخبير الممارس فيهم، بل الغالب فيهم فطنه ذلك، لكثرة أسفارهم، و قرب الكعبه منهم، و كثره ترددهم إليها- انما كان لأن تكليفهم فى ذلك الوقت ليس إلا- ذلك، إذ الفرض أنهم فى أثناء الصلاه، فيلزمهم حينئذ الرجوع إلى الجبهه العرفيه مع فرض تعذر الاماره الشرعيه كما صرح به العلامه الطباطبائى فى منظومته بقوله:

و يكتفى بالجبهه العرفيه من فقد الأماره الشرعيه

و سهوله المله و سماحتها لا- تقتضى التساهل فى أحكامها المستفاده من خطاباتها التى مدار التكليف عليها، فان ذلك فى الحقيقه تسامح و تساهل فيها و العياد بالله لا أنها هى سمحه سهله، و قد عرفت أن العقل و النقل يقتضى استقبال الجبهه بالمعنى الذى ذكرناه، و هو المصداق العرفى الحقيقى لا التسامحى للآيه التى مرجعها إلى صدق استقبال الكعبه كما أوضحناه سابقا، و نصوص ما بين المشرق و المغرب ما كان منها قابلا لإرادته الموافق لوضع الجدى علامه كما ستعرفه ممن جعل ذلك من جمله العلامات لا- دلالة فيه على التوسعه، و ما كان منها ظاهرا أو صريحا فى إرادته التوسعه بجعل أى جزء منه قبله مراد منه تحديد قبله فى جميع الأحوال، أو يراد منه خصوص المخطئ و المتحير كما هو صريح أو ظاهر بعضها، بل قوله فيها: «قبله» الظاهر فى إرادته التنزيل كالصريح فى كون قبله غيره، و إلا كانت مخالفه للضروره من المذهب، فضلا عن باقى الأدله القطعيه و الظنيه نصا و ظاهرا بحيث لا يحتاج من له أدنى درايه إلى جمعها و تنقيحها، و كان إطناب الأستاذ

الأكبر فى ذلك فى شرحه على المفاتيح لزياده التشنيع على من استدل بها على التوسعه المزبوره و نحوها، كما أن الأخذ بإطلاق وضع الجدى فى القفانم الصلاه معلوم البطلان بالضروره، و من هنا نزل على العراق و ما سامتها.

و حيث عرفت و تعرف إن شاء الله قيام الظن هنا مقام العلم عقلا و نقلا لم يكن بأس فى الرجوع إلى القواعد الهيئه، و لا بتقليد أهلها فى ذلك، بل ربما استفاد الماهر فيها العلم بالاستقبال، كما أنه لا ريب فى حصول الظن به منها، بل الظاهر أنه أقوى من غيره، و لذا عول أصحابنا عليها، و وضعوا كثيرا من العلامات بمراعاتها كما اعترف به بعضهم، فمن الغريب دعوى عدم استفاده شىء من العلم أو الظن من كلامهم، مع أن أكثره كما قيل ثابت بالبراهين القطعيه و الدلائل الهندسيه التى لا يتطرق إليها شبهه، و لا يحوم حولها و صممه ريب، و عدم الوثوق بإسلامهم فضلا عن عدالتهم لا يمنع حصول الظن، كما لا يمنع من حصوله فى غيره من اللغه و الصرف و النحو و الطب و غير ذلك الذى من المعلوم ضروره الرجوع اليه، و ليس المراد التقليد فى الحكم الشرعى المشترط فيه ذلك، بل المراد حصول الظن الذى لا ينبغى إنكاره و لا التعويل عليه، و إن أظن فى بيان ذلك المحقق البهائى فى حبله، و تبعه الأستاذ الأكبر فى شرحه، لكننا بحمد الله فى غنيه عنه، إذ هو من الواضحات المسلمات عندنا، خصوصا بعد ما تعرفه إن شاء الله منا و من غيرنا من العمل بالظن من قول الكافر و نحوه إذا لم يكن ظن أقوى منه، فالتكليف به حينئذ مع فرض كونه الأخرى و عدم العسر فى تحصيله ثابت بالضروره لا منفى، و دعوى عدم استفاده الظن من الأدله على كرويه الأرض التى هى مبنى العلم المزبور واضح المنع عند أهل الفن، كدعوى إنكار أهل الشرع كرويتها، إذ ليس لهم فى ذلك كلام محرر، بل المحكى عن العلامه منهم فى كتاب الصوم من التذكره التصريح بكرويه الأرض مفرعا عليها جواز رؤيه الهلال فى بلد دون آخر، لأن حديه

الأرض مانعه عن ذلك، بل قال: قد رصد ذلك أهل المعرفة، و شوهد بالعيان خفاء بعض الكواكب الغربيه لمن جد فى السير نحو المشرق و بالعكس، و كذا حكى عن ولده فخر المحققين، و كونها فراشا و مهادا و مسطحه لا ينفى كونها كرويه باعتبار عظم حجمها بحيث يحصل ذلك فيها و ترى مسطحه كما عن الزمخشري التصريح ببعض ذلك فى آيه الفراش، بل هو المحكى عن المرتضى (رحمه الله) أيضا، و دعوى اختلاف قبور الأئمه (عليهم السلام) مع قربها اختلافا لا يتسامح فيه فى استقبال البعيد و لو ظنا مع استمرار السير القطعيه على إيقاع ما يشترط فيه الاستقبال على ذلك ممنوعه أشد المنع على مدعيها، و كان المسأله بحمد الله من الواضحات التى لا تحتاج إلى إقامه الأدله و البينات، و لو لا سريان هذه الشبهه إلى جماعه من أهل هذا العصر لكان ما صدر منا من الكلام فضلا عن الزيادة عليه من تضييع العمر فى الفضولات، و الله أعلم بحقيقه الحال.

و كيف كان فهذا كله فى تحقيق الجهه التى أمر أصحاب البعيد باستقبالها، و قد تطلق الجهه فى كلامهم على غير ذلك كقول المصنف و جهه الكعبه هى القبلة لا البنيه فلو زالت البنيه صلى إلى جهتها كما يصلى من هو أعلى موقفا منها أو أسفل، ضروره كون مراده بالجهه هنا القضاء الذى حوت بعضه البنيه، و شغل الأرض بعضا آخر منه، و بقى الثالث متصلا إلى عنان السماء، لا الجهه بالمعنى المزبور، و من هنا لم يعرف خلاف بين العلماء كما اعترف به فى المدارك فى كون المدار فى القبلة على ذلك، و خلاف شاذان فى غير ذلك كما ستعرف الحال فيه، مع أنه على تقديره لا- يعبا به، إذ الآجر و الجص و التراب مما ينقل و يضمحل، و

قد سئل الصادق (عليه السلام) فى خبر عبد الله بن سنان (١) «عن رجل صلى فوق أبى قبيس العصر، و الكعبه تحته فهل تجزئ؟ فقال:

نعم انها قبله من موضعها إلى السماء»

ك

قوله (عليه السلام) أيضا (٢): «لا بأس»

١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب القبلة - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب القبلة - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

لما سأله خالد أبو إسماعيل عن الرجل على أبي قبيس يستقبل القبلة، وكذلك الحال في المصلى في سرداب مثلا نازل عن بناء الكعبة، وقد تقدم، ويأتى الإشارة إلى ذلك كله، مع أنه بوضوحه مستغن عن كثره الكلام، كما انه تقدم سابقا وجوب العلم بتحقيق صدق الاستقبال للمتمكن وإن توقف على صعود إلى سطح أو جبل أو نحوهما من المقدمات التي لا حرج على المكلف في تحصيلها على ما هو مقتضى القواعد المقررة التي شهد لها العقل والنقل، فما في المدارك - من أنه لا يكلف الصعود إلى الجبال ليرى الكعبة للخرج بخلاف الصعود إلى السطح، وأوجب الشيخ والعلامة في بعض كتبهما صعود الجبل مع قدره، وهو بعيد - فيه ما لا يخفى، اللهم إلا أن يريد بقرينه تعليله ما فيه الحرج، لكن من المستبعد إيجاب الشيخ والفاضل عليه ذلك معه، لعدم الدليل، بل المعلوم من أصول هذه الملة سقوط ما فيه الحرج من سائر أحكامها، وظنى أن الخلاف لفظي، ثم قال في المدارك بعد الكلام المزبور: «وإن قلنا بالاكْتفاء باستقبال الجبهة مطلقا سقط هذا البحث من أصله» وفيه أنك قد عرفت مما تقدم سابقا عدم قائل بذلك، بل لا مجال لاحتماله، إذ وجوب استقبال العين لمن كان مشاهدا لها من الضروريات، ولا يكفيه استقبال جهة العين بمعنى الفضاء المتصل بها يمينا وشمالا، إذ هو ليس استقبالا للكعبة قطعا، بل هو غير مجز للبعيد فضلا عن القريب على ما عرفته مفصلا، وإن أراد بالجبهة غير ذلك لم يكن وجه لسقوط هذا البحث من أصله، ومن ذلك يعرف ما في مناقشته للمعتبر في شرح المتن السابق كما تقدم لنا ما يزيده وضوحا وتفصيلا، فلاحظ وتأمل إن شئت.

وإن صلى في جوفها مختارا ومضطرا فريضه أو نافله جاز واستقبل أى جدرانها شاء لكن على كراهيه فى الفريضه بلا خلاف أجده فيه فيما عدا الأول، بل الإجماع بقسميه عليه، بل لعله من المسلمين، وهو الحجة بعد المحكى من فعل النبى

(صلى الله عليه و آله) فى

صحيح معاويه بن عمار(١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «لا تصل المكتوبه فى جوف الكعبه، فإن النبى (صلى الله عليه و آله) لم يدخل الكعبه فى حج و لا عمره و لكنه دخلها فى الفتح فتح مكه، و صلى ركعتين بين العمودين، و معه أسامه بن زيد»

و غيره من النصوص، بل صرح الشيخ و الفاضل كما عن غيرهما باستحباب النافله فيها، بل فى المنتهى لا نعرف خلافا فيه بين العلماء إلا ما نقل عن محمد ابن جرير الطبرى، بل عن المعتمر و الروض و ظاهر التذكرة الإجماع عليه، نعم فى كشف اللثام أنى لم أظفر بنص على استحباب كل نافله، و انما الأخبار باستحباب التنفل لمن دخلها فى الأركان و بين الأسطوانتين، و لكنه يتأتى بفعل الرواتب اليوميه و نحوها فيها، و ربما تسمع تمام البحث فى ذلك إن شاء الله فى مكان المصلى، مضافا إلى ما علم من نصوص الفرقه المحقه و إجماعاتهم من عدم سقوط الصلاه بحال.

و منه الاضطرار إلى الفريضه فى الكعبه لو قلنا بعدم جوازها اختيارا فيها، مع أن الأقوى الجواز وفاقا للأكثر، بل المشهور نقلا و تحصيلا، بل عن السرائر الإجماع عليه، بل لم أجد فيه خلافا إلا من المحكى عن الشيخ فى الخلاف و التهذيب و حج النهايه و القاضى فى المذهب ل

موثق يونس بن يعقوب (٢) قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «حضرت الصلاه المكتوبه و أنا فى الكعبه فأصلى فيها، قال: صل» المؤيد بظاهر قوله تعالى (٣) «طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَ الْعَاكِفِينَ وَ الرُّكَّعِ السُّجُودِ»

لضعف المناقشه فى دلالتها، و بما يشعر به

صحيح ابن مسلم (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) «لا تصلح صلاه المكتوبه فى جوف الكعبه»

بل رواه فى الوسائل بطريق آخر بإسقاط «لا» بل قال: لفظه «لا» غير موجوده فى النسخه التى قوبلت بخط الشيخ، و بأن

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب القبلة - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب القبلة - الحديث ٦.

٣- ٣ سورة البقره - الآيه ١١٩.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب القبلة - الحديث ٤.

قولهم (عليهم السلام): «الكعبة قبله»

بعد تعذر إرادته المجموع بعدم إمكان استقباله، ضروره كون المصلى خارجها انما يستقبل ما يحاذيه منها لا كل جزء منها من غير فرق بين المقاطر له حال كونه خارجا و غيره، و دعوى صدق استقبال الكعبة بالأول خاصه دون الثانى قد تمنع، إذ لا ريب فى عدم إرادته المجموع بشرط الاجتماع من الكعبة فى قوله: «الكعبة قبله» ضروره كونها اسما للفضاء من تخوم الأرض إلى عنان السماء، فمن استقبال الجزء المقاطر منها ليس مستقبلا للكعبة: أى تمامها قطعاً، و ليس ذلك كضرب زيد المتحقق بضرب البعض، على أن البحث فى قوله: «الكعبة قبله» لا- استقبال الكعبة، بل خبر عبد الله بن سنان المتقدم المتضمن نفى البأس عن الصلاة على أبى قبيس و الكعبة تحته معللا ذلك بأنها قبله من موضعها إلى السماء كالصريح فى تحقق القبلة باستقبال البعض دون البعض، فيعلم حينئذ منه أن المراد كل جزء من أجزاء الكعبة قبله من نحو التركيب المزبور، و تخصيصه بالمقاطر دون غيره لا دليل عليه، بل الدليل على خلافه، بل لو سلم عدم ظهوره أمكن دعواه و لو بملاحظه الشهره العظيمه التى لم يعرف خلافها إلا ممن عرفت، بل المحكى عن الشيخ فى باقى كتبه موافقه الأصحاب و منه يعلم ترجيح ما عن السرائر من الإجماع على إجماعه الموهون بما عرفت، كالصحيح المستدل به له

عن أحدهما (عليهما السلام) «لا تصل المكتوبه فى الكعبة»

المتعين لما سمعته للحمل على الكراهه، خصوصا مع اتحاد الراوى فيه و راوى الصحيح المزبور، و نحوه صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) المتقدم سابقا، بل هو أولى منه بذلك، ضروره عدم صلاحية التعليل للحرمه، إذ ترك النبي (صلى الله عليه و آله) أعم من ذلك، بل ربما يستدل بما فى ذيله من صلاه الركعتين المعلوم جوازها فى الكعبة كما عرفت على المطلوب، بناء على عدم جواز فعل النافله لغير قبله مع الاستقرار و الاختيار كما تسمع البحث فى ذلك إن شاء الله محررا، و لعله إليه أشار العلامه فى

التذكرة فى استدلاله على الجواز بأن كل بقعه جاز أن يتنفل فيها جاز أن يفترض كالمسجد.

و من الغرب وسوسه بعض المتأخرين فى الحكم المزبور لصحة سند المعارض و تعدده و تأييده بأصالة الشغل و إجماع الخلاف و ما تسمعه من النص (١) على منع الصلاة على السطح قائما، و

ما أرسله الكلينى من أنه «روى أنه يصلى فى أربع جوانبها إذا اضطر إلى ذلك»

إذ هو مع اشتماله على الشرط المزبور مشعر بكون القبلة المجموع لا كل جزء كما اعترف به فى الذكرى، و

خبر عبد الله بن مروان (٢) «إذا حضرته صلاة الفريضة و هو فى الكعبة و لم يمكنه الخروج منها استلقى على قفاه، و يصلى إيماء»

و احتمال الموتق الضروره أو التقيه، و بأن الأمور به توليه الجهه التى لا تتحقق مع الصلاة فى الجوف، و بحصول الاستدبار لو صلى فيها، و بغير ذلك، و فيه أن الشهره أولى بالترجيح كأولويه إجماع السرائر الذى يشهد له التبع من إجماع الشيخ، و الكراهه فى النهى المشهور فيه ذلك من الضروره أو التقيه، خصوصا و المحكى عن مالك و أحمد و إسحاق جواز النافله دون الفريضة على حسب مضمون الصحيح السابق، و شغل الذمه ينقطع بظاهر الدليل، و مرسل الكلينى و الخبر لا عامل بهما، بل الإجماع بقسميه على استقبال أى جدرانها شاء حيث يصلى فيها كما عرفت سابقا، بل و على استقبال الباب أيضا إلا من شاذان بن جبريل من أصحابنا فيما حكى عنه من رسالته المسماه بإزاحه العله فى معرفه القبلة، فلم يجوز الصلاة إلى الباب المفتوح، و هو معلوم الضعف بمعلوميه كون القبلة موضع البيت لا البنيه، و لذا لو نقلت آلاتها إلى غير موضع لم يجز الصلاة إليها،

١-١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب القبلة - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب القبلة - الحديث ٧ لكن رواه عن محمد ابن عبد الله بن مروان.

و لا يسقط وجوب الاستقبال، بل يستقبل الفضاء المزبور و صحت صلاته كالمرتفع و المنخفض عنهما كما تقدم الإشارة إليه، و استدبار البعض بعد استقبال الآخر غير قاذح، إذ الشرط استقبال القبلة، و قد حصل، و المانع الاستدبار المفوت للاستقبال، فلا ريب أن الأقوى الجواز لكن على كراهه، و الله أعلم.

و مما ذكرنا يعلم انه لا إشكال فى جواز الصلاة على سطحها، ف لو صلى حينئذ على سطحها جاز لكن أبرز بين يديه شيئاً منها أى ما يصلى إليه ليستقبله فى جميع أحوال الصلاة المشترط فى كل جزء منها الاستقبال، فلو سجد على نقطه الانتهاء بطلت، لعدم الاستقبال حينئذ، نعم يقوى عدم اشتراط اتحاد المستقبل فى جميع الأحوال، فلو استقبل شيئاً من الفضاء حال القيام بحيث لو ركع و سجد من غير تأخر عنه خرج عن القبلة إلا أنه عند الركوع و السجود تنحى حتى حصل له ما يستقبله حالهما صح، للأصل من غير معارض.

و قيل و القائل الصدوق فى الفقيه و الشيخ فى الخلاف و النهايه و القاضى فى المهذب و الجواهر على ما حكى عنهم يستلقى المصلى على السطح على ظهره و يصلى إلى البيت المعمور فى السماء الثالثة أو الرابعة على الخلاف فيه كما فى المبسوط، و فيه أيضاً أنه يعرف بالضراح بالضاد المعجمه، بل عن ظاهر الأولين جواز ذلك اختياراً، بخلاف الباقي فقيده بحال الضروره و لا ريب أن الأول أصح وفاقاً للمشهور بين الأصحاب شهره كادت تكون إجماعاً، بل عن روض الجنان الإجماع عليه، لبعض ما سمعته سابقاً، ضروره عدم مدخلية البناء فى القبلة، بل هما عند التحقيق من واد واحد، إذ لو اتفق ارتفاع أرض الكعبه حتى صار السطح الآن جوفها كان من المسأله قطعاً، فحينئذ كل ما استدل به هناك يمكن جريانه فى المقام و لو باتحاد طريق المسألتين،

أو غيره من الفحوى و نحوه، فما فى

خبر الحسين بن زيد (١) عن الصادق عن آباءه (عليهم السلام) فى حديث المناهى قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن الصلاة على ظهر الكعبه»

محمول على الكراهه، بل لا يخلو ما قبله و ما بعده من الاشعار بذلك، لكن الشيخ منعه من الصلاة فى جوفها اختيارا، و جوزها هنا، كما أنه و القاضى واقفا الأصحاب على الظاهر هناك فى الصلاة و لو اضطرارا من غير استلقاء بخلاف ما هنا.

و لعل ذلك بعد الإجماع المدعى فى الخلاف ل

خبر عبد السلام بن صالح (٢) عن الرضا (عليه السلام) فى الذى تدركه الصلاة و هو فوق الكعبه قال: «إن قام لم يكن له قبله، و لكن يستلقى على قفاه و يفتح عينيه إلى السماء، و يعقد بقلبه القبلة التى فى السماء البيت المعمور و يقرأ، فإذا أراد أن يركع غمض عينيه، فإذا أراد أن يرفع رأسه فتح عينيه، و السجود على ذلك»

و نسبه فى المبسوط إلى روايه أصحابنا، و هو مع احتمال اختصاصه بمن كان فوق حائط الكعبه بحيث لا يمكنه التأخر عنه و لا إبراز شىء أمامه ضعيف عن مقاومه ما سمعته من الأدله السابقه، و ما دل على لزوم الأفعال الواجبه من القيام و الركوع و غيرهما، و لا جابر، إذ إجماع الشيخ موهون بمصير الأكثر إلى خلافه، بل هو نفسه فى المبسوط جوز الصلاة على السطح قائما، بل لعل مراده الوجوب كما عن المحقق الجزم به، لأن القيام شرط مع الإمكان، فمتى جاز و جب، و إن كان يمكن أن يقال إنه بناء على أن القبلة مجموع الكعبه كما هو خيره الشيخ فى تلك المسأله فعند القيام يفوته الاستقبال، و عند الاستلقاء القيام و الركوع و السجود و الرفع منهما، فيجوز عند الضروره التخيير بينهما و أن لا يتعين شىء منهما، لتضمن كل منهما فوات ركن، لكن فيه كما فى الرياض أن الاستقبال المأمور به كتابا و سنه فائت على التقديرين، فيتعين

١-١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب القبلة - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب القبلة - الحديث ٢.

القيام و الركوع و السجود حينئذ للتمكن منها، و فيه أن مبنى المسأله على كون القبلة بالنسبه إليه البيت المعمور الذى لا يحصل استقباله إلا بالاستلقاء، فلا ريب حينئذ فى حصول التعارض المزبور، نعم قد يقال إنه بناء عليه يمكن أولويه المحافظه على ذلك من الاستقبال، و يقال أيضا إن الشيخ فى المبسوط ممن جوز الصلاه فى الجوف على كراهه، و مقتضاه كون القبلة عنده البعض مطلقا، فلا يتجه له هذا التعارض، و إن كان نظره إلى الخبر المزبور وجب العمل بظاهره من الوجوب لا الجواز.

و على كل حال فلا ريب فى أن الأقوى الجواز اختيارا، و انه كالصلاه فى جوف الكعبه، كما أن المتجه بناء على فوات الاستقبال أو الأفعال الاقتصار فى الجواز على الضروره، كما عن الجامع و المهذب النص عليه، اللهم إلا أن يدعى ظهور الخبر المزبور و لو بترك الاستفصال فيه فى صحه الكيفيه المزبوره اختيارا بل وجوبها، لكنك خبير بقصور الخبر المزبور عن إثبات مثل هذا الصنف من التكليف المقتضى هدم كثير من الأدله القطعيه فى غير الفرض.

و قد ظهر لك من ذلك انه لا يحتاج عندنا إلى أن ينصب بين يديه شيئا حال الصلاه، للأصل و إطلاق الأدله، و لأن القبلة عندنا القضاء، و الفرض أنه أبرز بين يديه شيئا منه، خلافا للشافعى فأوجهه، و لا ريب فى ضعفه و كذا لا إشكال لو صلى فى وسطها أو خارجها إلى بابها و هو مفتوح مع العتبه و دونها إجماعا بقسميه، و خلاف شاذان من أصحابنا و الشافعى من غيرهم غير قاذح فيه، على أن الأدله مع قطع النظر عن الإجماع و افيه بالمقصود كما عرفت بالإشاره إليها سابقا، بل لا يخفى على المتأمل فى كلام شاذان فى رسالته المحكيه بتمامها فى البحار أنه ليس خلافا فيما نحن فيه، بل الظاهر إرادته الكراهه من عدم الجواز كما فى غير الكعبه من الأبواب المفتوحه، لأنه قد صرح بجواز الصلاه فى العرصه مع فرض زوال البنيان، و صرح

بجوازها على السطح سواء كان بين يديه ستره من نفس البناء أو لا، و غير ذلك مما هو كالصريح فيما ذكرنا، فلاحظ و تأمل.

و لو استطل صف المأمومين فى المسجد الحرام مثلا حتى خرج بعضهم عن سمت الكعبة بطلت صلاه ذلك البعض عندنا، قربوا من الكعبة أم بعدوا، خلافا للحنفيه مطلقا و الشافعية فى الأخير، و يأتى فى بحث الجماعه إن شاء الله كيفية الصلاه جماعه بالاستداره، فلاحظ و تأمل و كيف كان ف أهل كل إقليم أى صقع من الأرض، و لعله ليس عربيا كما عن ابن الجواليقى، لكن عن الأزهرى أحسبه عربيا، قال: و كأنه سمي إقليما لأنه مقلوم من الإقليم الذى يتاخمه أى مقطوع عنه يتوجهون إلى سمت أى ما يسامت الركن الذى على جهتهم لكن على حسب ما قررناه من مسامته البعيد التى لا يعتبر فيها اتصال الخطوط، نعم قد يناقش بأنه لا يوافق مختاره سابقا من كون قبله البعيد الحرم، و يدفع بأن ذلك منه شاهد على إرادته سعه الجبهه منه كما ذكرناه سابقا، أو يقال لا- فرق بين جهه الركن و الحرم من بعد، و احتمال إرادته عين الحرم لا جهته كما سمعته من خلاف الشيخ بعيد، إلا أن يحمل على إرادته مقابله البعيد للحرم نحو ما ذكرناه سابقا فى الكعبة، و حينئذ يظهر فرق بين الجهتين، ضروره اختلافهما بذلك ضيقا و سعه، و الأمر سهل بعد الإحاطه بما عرفت، و من المعلوم إرادته ما بين الركنين من الركن فى كلامه لا الركن بنفسه، ضروره عدم وجوب ذلك و عدم مسامته جميع البلدان له، كما هو واضح، فما فى المدارك- من أنه قد تقدم أن المعتبر عند المصنف فى البعيد استقبال الحرم، و عند آخرين الجبهه، و هما أوسع من ذلك، فلا يتم الحكم بوجوب التوجه إلى سمت الركن نفسه- لا يخلو من نظر إن أراد بذلك المناقشه فى الركن نفسه، بل و كذا إن أراد المناقشه فيما يوهمه لفظ السمته، لما عرفت، فقله متصلا بما سمعت منه- انه قال فى المعتبر: و كل إقليم

يتوجهون إلى سمت الركن الذي يليهم، لما بيناه من وجوب استقبال الكعبة ما أمكن، و الذي يمكن أن يستقبل أهل كل إقليم الركن الذي يليهم، و هو غير جيد أيضا، إذ الذي سبق منه وجوب استقبال جهة الكعبة للبعيد لا- نفس الكعبة- في غير محله أيضا، للقطع بعدم إرادته اتصال الخطوط بالعين من ذلك، بل المراد جهة الركن الذي يليهم دون غيره من الأركان، لعدم تمكنهم منه، فهو في الحقيقة بيان ما هم عليه في الواقع.

و كيف كان فأهل العراق و من شاركهم إلى العراقى و هو الذى فيه الحجر و كذا أهل الشام إلى الشامى، و المغرب إلى المغربى، و اليمن إلى اليمانى بلا- خلاف أجده فى شىء من ذلك، لكن فى كشف اللثام عن بعض من عاصره أنه وضع آله يستعلم بها نسبه البلاد إلى جهات الكعبة، فاستعلم منها أن الحجر الأسود إلى الباب فى جهة بعض بلاد الهند، كهلوازه، و الباب فى جهة بعضها الآخر كدهلا و اكره و بافرس و الصين و تهامه و منصوره سند، و من الباب إلى منتصف هذا الضلع فى جهة الأحساء و القطيف و البحرين و قندهار و كشمير و ملتان و بست و سجستان و كرمان و بدخشان و تيب و خانبالق و شيراز و بلخ و فارياب، و منه إلى السدس الرابع جهة هراه و ختن و بيش بالق و يزدومر و قراقوم و ترشين و نون و سمرقند و كاشغر و سرخس و كش و خجند و بخارا و رامهرمز و طوس و بناكت و المالتق و سبزوار، و منه إلى السدس الخامس جهة أصفهان و البصره و كاشان و الأستراباد و كركانج و قم و رى و سارى و قزوین و ساوه و لاهيجان و همدان، و السدس الأخير المنتهى إلى الشامى جهة كوما مدينة روس و شماخى و بلغار و باب الأبواب و بردعه و تفليس و أردبيل و تبريز و بغداد و الكوفه و سر من رأى، فخطأ الأصحاب قاطبه فى قولهم: إن ركن الحجر قبله أهل العراق، و زعم أن قبلتهم الشامى و أنه العراقى أيضا، و هو خلاف المعروف بين الأصحاب قديما و حديثا.

و عن إزاحه العله في معرفه القبلة للشيخ أبي الفضل شاذان بن جبريل القمي، و هو من أجلاء فقهاءنا كما في الذكرى أن أهل العراق و خراسان إلى جيلان و جبال الديلم و ما كان في حدوده مثل الكوفه و بغداد و حلوان إلى الرى و طبرستان إلى جبل سابور و إلى ما وراء النهر إلى خوارزم إلى الشاش و إلى منتهى حدوده و من يصلى إلى قبلتهم من أهل المشرق يتوجهون إلى المقام و الباب، و أن أهل البصره و البحرين و اليمامة و الأهواز و خوزستان و فارس و سجستان إلى تبت إلى الصين يتوجهون إلى ما بين الباب و الحجر الأسود، قال في كشف اللثام: «و لا- ينافى اتفاق هذه البلاد في جهه القبلة اختلافها في العروض و الأقاليم، فإن الكل في سمت واحد» و فيه منع اتحاد السمات بعد الاختلاف في الطول المصرح به من أهل الخبره، ثم قال: نعم أورد عليه بعض المعاصرين أنها لو كانت كذلك لم يكن سمت قبله العراق أقرب إلى نقطه الجنوب منه إلى مغرب الاعتدال، بل كان الأمر بالعكس، و هو إنما يرد لو كانت هذه البلاد أقل عرضاً من مكه أو مساويه لها، و فيه أن المؤثر في ذلك اختلاف الطول الثابت في أكثر العراق.

ثم أجاب عما خطأ به جميع الفقهاء بأن العراق و ما والاها لما ازدادت على مكه طولاً و عرضاً فلهم أن يتوجهوا إلى ما يقابل الركن الشامى إلى ركن الحجر، و بالجمله إلى أى جزء من هذا الجدار من الكعبه فبأدنى تياسر يتوجهون إلى ركن الحجر، و هو أولى بهم من أن يشرفوا على الخروج عن سمت الكعبه خصوصاً و سيأتى أن الحرم في اليسار أكثر، ثم ان تقليل الانتشار مهم، فإذا وجدت علامه تعم جميع ما في هذا السمات من الكعبه من البلاد كانت أولى بالاعتبار عن تمييز بعضها من بعض تيامنا و تياسرا، فلذا اعتبروا علامه توجه الجميع إلى ركن الحجر، و إن كان يمكن اعتبار علامه في بعضها تؤديه إلى الشامى أو ما يقرب منه، قلت: هو جيد لو أن اعتراض

المعتزض مجرد الإمكان، أما إذا كان المراد أن أهل العراق بعلامتهم المشهوره لهم لا يحصل لهم إلا استقبال الركن الشامى، بل لو أرادوا أن يستقبلوا غيره لم يكن لهم علامه يطمئن بتحصيلها لذلك، بخلاف ما يقوله الفقهاء من أن استقبالهم ركن الحجر فلا يجدى هذا الجواب كما هو واضح، فتأمل.

[قبله أهل العراق]

و كيف كان ف أهل العراق و من والاهم و سامتهم إذا أرادوا معرفه القبله يجعلون الفجر على المنكب الأيسر، و المغرب على الأيمن، و الجدى بإسكان الدال المهمله، و هو نجم معروف، قيل و يصغره أهل الهيئه فرقا بينه و بين البرج، و عن ابن إدريس إنكار تصغيره، و انه سأل إمام اللغه فى بغداد عن ذلك فقال: لا يصغر، و على كل حال فالمراد جعله محاذى خلف المنكب الأيمن، و عين الشمس عند زوالها على الحاجب الأيمن، و القمر ليله السابع عند الغروب، و إحدى و عشرين عند الفجر و سهيل عند طلوعه مقابل المنكب الأيسر، و تفصيل ذلك أن يعلم أولاً أن أكثر العلامات المذكوره فى كتب الأصحاب أو جميعها مستخرجه من علم الهيئه، إذ لم نعرف نصاً فى شىء منها سوى

خير محمد بن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) «سألته عن القبله قال: ضع الجدى فى قفاك و صل»

و

مرسل الصدوق (٢) قال لرجل للصادق (عليه السلام): «إنى أكون فى السفر و لا أهدى إلى القبله بالليل فقال: أ تعرف الكوكب الذى يقال له جدى؟ قلت: نعم قال: اجعله على يمينك، و إذا كنت فى طريق الحج فاجعله بين كتفيك»

و

صحيح زراره (٣) عن الباقر (عليه السلام) «لا صلاه إلا إلى القبله، قال: قلت: أين حد القبله؟ قال: ما بين المشرق و المغرب قبله

- ١-١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب القبله - الحديث ١.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب القبله - الحديث ٢.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب القبله - الحديث ٢.

«كله»

و

خبر إسماعيل بن زياد^(١) المروى عن تفسير العياشى عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): وَ بِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ قال: هو الجدى، لأنه لا يزول، و عليه بناء القبلة، و به يهتدى أهل البر و البحر»

و

آخر^(٢) مروى عنه أيضا عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قوله تعالى^(٣):

«وَ عِلَامَاتٍ وَ بِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» قال: «ظاهر و باطن الجدى، عليه تبنى القبلة، و به يهتدى أهل البر و البحر، لأنه نجم لا يزول»

و

المروى^(٤) عن رساله المحكم و المتشابه عن تفسير النعمانى بسنده إلى الصادق (عليه السلام) فى قوله تعالى^(٥):

فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ*، قال: «معنى شطره نحوه إن كان قريبا، و بالدلائل و الأعلام إن كان محجوبا، فلو علمت القبلة لوجب استقبالها و التولى و التوجه إليها، و لو لم يكن الدليل عليها موجودا حتى تستوى الجهات كلها فله حينئذ أن يصلى باجتهاده حيث أحب و اختار حتى يكون على يقين من الدلالات المنصوبه و العلامات المثبوتة، فإن مال عن هذا التوجه مع ما ذكرناه حتى يجعل الشرق غربا و الغرب شرقا زال معنى اجتهاده و فسد حال اعتقاده، قال: و قد جاء عن النبى (صلى الله عليه و آله) خبر منصوص مجمع عليه أن الأدله المنصوبه إلى بيت الله الحرام لا تذهب بكليتها حادثه من الحوادث منا من الله تعالى على عباده فى إقامه ما افترض عليهم»

و ما عساه يظهر من سؤال موثق سماعه^(٦) عن الصلاة بالليل و النهار إذا لم ير الشمس و لا القمر و لا النجوم

١-١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب القبلة - الحديث ٣ لكن رواه فى الوسائل عن إسماعيل ابن أبى زياد و هو الصحيح.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب القبلة - الحديث ٤ لكن رواه فى الوسائل عن إسماعيل ابن أبى زياد و هو الصحيح.

٣-٣ سورة النحل - الآية ١٦.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ٤.

٥-٥ سورة البقره - الآية ١٣٩.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ٢.

الذى قد أمر فى جوابه باجتهد الرأى و تعمد القبله منتهى الجهد، و غير ذلك.

لكن لا- يخفى إجمال الجميع و قصوره عن إفاده الواقع تفصيلا، نعم يمكن تنزيل الخبر الأول بقريته بلد السائل فيه و موافقته لمقتضى قانون الهيئه على العراقى بعد إرادته المنكب من القفا فيه بقريته المرسل الآخر، أو خصوص ما يكون فيه على القفا من العراق كالموصل و نحوه، أو يبنى على التسامح فى ذلك، أو على أن كلا منهما محصل للمحاذاه من بعد، أو غير ذلك، كما أن المرسل أيضا ينبغى تنزيهه كذلك، للقطع بعدم إرادته إطلاقه، خصوصا و المخاطب فيه خاص، و الاشتراك فى التكليف فرع المشاركة فى الموضوع، فتأمل جيدا. و صحيح زواره يجب حمله على إرادته بيان أن ذلك منتهى القبله و لو فى بعض الأحوال، لا أنه يجزئ استقبال أى نقطه من ذلك اختيارا كما هو مقتضى لفظ «كل» فيه، لبطلانه سنه و كتابا و إجماعا بل و ضروره من المذهب إن لم تكن من الدين، و لو لا- لفظ «كل» المزبور أمكن حمله على إرادته بيان العلامه الأولى بعد حمل لفظ الحد فى السؤال على إرادته معرف القبله للعراقى بقريته السائل أيضا، و لعل لفظ «كل» فيه لتعميم اجزاء ما بين المشرق و المغرب، لاستطاله السميت فيه، أو لتعميم المشرق و المغرب كما تسمعه إن شاء الله، أو غير ذلك مما لا ينافى ما ذكرنا. و من الغريب ما فى الذكرى من أن هذا الصحيح نص فى الجبهه، ضروره أنه لا ينطبق ظاهره على كل حال، إذ من قال بالجبهه لا يتوسع فيها إلى هذا الحد، و لئن كان فالضروره حجه عليه كما هو واضح، فلا ريب فى أولويه ما ذكرناه من ذلك، بل لعله هو مراد الشهيد أيضا لا التوسعه المزبوره، فيوافق حينئذ إطلاق المصنف و غيره من الأصحاب كونهما علامه.

خلاف لجماعه فقيدهما بالاعتداليين، و لعله لشده التفاوت فيهما باختلاف الفصول المقتضى لعدم كون العلامه مطلق المشرق و المغرب، و لو كان كل منهما من فصل تفاوت

ذلك أشد تفاوت، و ربما أدى إلى الانحراف إلى المشرق أو أزيد من ذلك، و تخصيصهما بما يوافق وضع الجدى للعراقى يوجب سقوط فائده العلامه، و لعل هذا هو مراد الشهيد الثانى فى الروضه بقوله: «إنه إن أريد منهما الجهتان العرفيتان انتشر الفساد كثيرا بسبب الزيادة فيهما و النقصان الملحق لهما تاره بعلامه الشام، و أخرى بالعراق، و ثالثه بالزيادة عليهما، أو يريد المتسامح فيهما من العرفيتين» لكن قد يدفع ذلك كله بدعوى كون المتبادر مشرق كل يوم و مغربه، فلا يقدر حينئذ فيهما اختلاف الفصول، لاتفاق الجميع حينئذ على استقبال نقطه الجنوب، لكن فيه انها قبله بعض العراق، بل النادر، بل قيل لم يوجد، و من هنا جزم والد البهائى فيما حكاه ولده عنه بأن إطلاق الأصحاب أولى من التقييد المزبور، لما فيه من تعميم الفائدة بخلافه، إذ لا يعرف الاعتدالى منهما فى سائر الأوقات إلا الأوحدى من الناس القادر على استخراج خط الاعتدال، و مع ذلك فليس هو أضبط مما سمعت إلا مع تدقيق تام، لأن استخراجها بالدائره الهنديه و نحوها تقريبي لا بتناؤه على موازاه مدارات الشمس للمعدل، و هذا التقريب قريب من ذلك، فلا داعى إلى التقييد، و لا ريب فى جودته إن كان لا يختلف ذلك باختلاف الفصول.

نعم قد يشكل ذلك كما لو أريد منه الاعتدالى أو الجهتان المصطلح عليهما، و هما المتقاطعان لجهتى الجنوب و الشمال بخطين بحيث يحدث عنهما زوايا قوائم بأنه مخالف لمفاد العلامه الثانيه، ضروره اقتضاؤها الانحراف عن نقطه الجنوب إلى المغرب، بخلاف ما نحن فيه المقتضى لاستقبال نقطه الجنوب، و مقتضاه كون الجدى حينئذ بين الكتفين، لأنه حال استقامته يكون على دائره نصف النهار الماره بنقطتى الجنوب و الشمال، فجعل المشرق و المغرب على اليمين و اليسار يوجب جعل الجدى بين الكتفين قضيه للتقاطع، و دعوى اغتفار التفاوت المزبور لا شاهد عليها، و فى كشف اللثام أن

العلامه جعل الفجر فجر الاعتدال كما فى السرائر أو غيره على المنكب الأيسر: أى بإزائه خلفه، و المغرب مغرب الاعتدال أو غيره على المنكب الأيمن قدامه، و العبره بكون الجدى عند غايه ارتفاعه أو انحطاطه بحذاء المنكب الأيمن: أى خلفه، فبذلك يتقدر تأخر الفجر و تقدم المغرب، و لا يتفاوت فى الصحه أن يراد الاعتداليان منهما و الأعم، و ماله إلى ما ذكره فى الروض من أن المراد جانب المشرق المائل عن نقطه الاعتدال نحو الجنوب، و المغرب المائل عن نقطه اعتداله نحو الشمال، فتساوى العلامتان.

إلا أن الجميع كما ترى غير حاسم للإشكال الوارد على ظاهر عبارات الأصحاب، لكنه أولى من القول بأنه علامه فى الجمله و لو لبعض أهل العراق كالموصل و ما سامتها المساويه لمكه طولاً- كما جزم به بعضهم، لأن أكثر بلاد العراق منحرفه عن نقطه الجنوب نحو المغرب و إن اختلفت فى الزياده و النقصان، أما ما سامت منه نقطه الجنوب فهو نادر قليل لا يكاد يدخل فى مسمى العراق كموصل و سنجار، فلا تحمل عليه، على أن النص انما ورد بالعلامه الثانيه، فحملها حينئذ عليها مع الإمكان أولى، بل لعل ذلك وجه جمع بين الخبرين المزبورين بناء على إرادته العلامه الأولى من الصحيح منهما، و يمكن الجمع بين العلامات الثلاث باغتفار هذا التفاوت، أو أنه لا- يقدر فيما ذكرناه من الجهه بالمعنى المزبور، أو غير ذلك، لكن الاحتياط الموافق لما ذكرناه سابقاً فى الجهه الاقتصار على المعلوم إفادته الظن بها مع الإمكان لا المظنون أو المحتمل منه.

و أما العلامه الثانيه التى ذكرتها النصوص كما عرفت فلا خلاف أجده فيها بين الأصحاب، نعم قيده جماعه منهم بما إذا كان الجدى فى غايه الارتفاع و الانخفاض، بمعنى صيرورته إلى الأرض و الفرقدين إلى السماء أو بالعكس، لا إذا كان أحدهما فى المشرق أو فيما بين المشرق و المغرب، و لعله لأنه حينئذ يكون فى دائره نصف النهار الماره بالقطين محاذياً للنجم الصغير المسمى بالقطب، لشده قربه منه، بخلافه فى غير

الحالين، فإنه منحرف مشرقاً أو مغرباً، فجعله في الحال الأول على المنكب الأيمن ينطبق على القبلة، لاقتضائه الانحراف عن نقطه الجنوب إلى الشمال (١) بما هو مقتضى التفاوت بين طولى البلدين الذى هو المدار فى القبلة.

و من هنا كان المعروف بينهم أن الأوثق منه فى الحالين المزبورين و المتعين للعلامه فى غيرهما نجم خفى فى وسط الأنجم- التى فى صوره الحوت لا يدركه إلا حديد البصر، حوله أنجم دائره فى أحد طرفيها الفرقدان، و فى الآخر الجدى، و بين ذلك أنجم صغار ثلاثه من فوق، و ثلاثه من أسفل- يسمى بالقطب، لأنه أقرب الكواكب اليه، يدور حوله كل يوم و ليله دوره لطيفه لا تكاد تدرك، فهو العلامه للقبلة حينئذ، ضروره كون المدار على الانحراف عن نفس القطب، فالقريب إليه أولى بالعلامه، فلو علم كان أوثق من الجدى فى الدلاله، إلا أنه صرح غير واحد منهم انه يجعل حينئذ خلف الأذن اليمنى لا المنكب، لكن لخفائه على أكثر الناس و سهوله التفاوت بين دائرته و دائره الجدى فى الحالين المزبورين أقيم الجدى مقامه فى تعرف القبلة، و لعله للتفاوت المزبور بينهما تفاوتت كيفية وضعهما للدلاله، بناء على إرادته مجمع العضد و الكتف من المنكب، و إلا فلا تفاوت معتد به كما ستعرف، فما فى المدارك من التخالف بين الكلامين فى غير محله.

نعم قد يناقش فى ذلك بما حكاه الأردبيلي عن خاله الذى لم يسمح الزمان بمثله بعد نصير المله و الدين من أن الجدى أقرب إلى القطب من تلك النجمه كما برهن عليه فى كتب الهيئه، بل قال المقدس المزبور: إنا وضعنا قصبه و رأينا منها الجدى فى أول الليل مثلاً- و علمنا على تلك النجمه علامه تحاذيها ثم نظرنا بعد نصف الليل بكثير رأينا من تلك القصبه و رأينا تلك النجمه خرجت عن محاذاه تلك العلامه بكثير تقريباً أكثر

١-١ هكذا فى النسخه الأصلية لكن الصحيح أن يكون «المغرب» بدل «الشمال».

من ثلث دائره، ثم نظرنا قريب الصباح ما رأيناها منها وقد وصلت تلك إلى نصف دائره كبيره تقريبا، و هو واضح لمن جرب و تأمل، و بما حكاها هو أيضا عن خاله من أنه ليس الجدى حال الاستقامه على القطب الشمالى، بل له أوضاع متعدده، و هو انما يكون على القطب و خط نصف النهار حال كونه مائلا إلى المغرب كثيرا و هو أيضا معلوم بالبرهان و الأسطلاب و غيره، قال: و يؤيده أنهم يجعلونه حال الاستقامه و عكسها محاذيا للمنكب، فيلزم كون قبله العراق خط نصف النهار، مع أنه معلوم العدم، و هم صرحوا بأنها مائله عنه إلى الغرب، و استخرجه سلمه الله تعالى فى الكوفه و النجف الأشرف، قال: إنها مائله عنه باثنى عشر درجه تخميناً.

لكنك خبير بضعف الظن من كلام هذين المقدسين فى مقابله كلام أولئك الأساطين، خصوصا دعوى أن الجدى حال الاستقامه ليس على القطب، و من الغريب تأييده بما سمعت المقتضى للانحراف فى القبلة لا ما ذكره، نعم يمكن دعوى العبره بالجدى من غير تقييد بما عرفت، لإطلاق النصوص السابقه و المحكى من فتاوى كثير من الأصحاب كالشيوخين و شاذان و بنى حمزه و إدريس و سعيد و الفاضل و الشهيد و غيرهم، إما للتسامح فى هذا التفاوت، أو لغير ذلك، إلا أن الأحوط مراعاته، و الله أعلم.

قيل: و المراد بالمنكب مجمع العضد و الكتف كما فى الصحاح و القاموس و حاشيه النافع و الروض و المقاصد العليه و آيات الأردبيلى و مجمعه و المدارك و شرح رساله صاحب المعالم، بل فى الآيات المذكوره أن كون الكتف منه لا دليل عليه من اللغه و الشرع، قلت فيما حضرنى من مختصر النهايه الأثيريه انه ما بين الكتف و العنق، بل هو كصريح جامع المقاصد، بل قيل إنه الظاهر من نهايه الأحكام و التنقيح و إرشاد الجعفرىه أيضا، و ربما يؤيده أيضا ما عرفت من تصريح غير واحد منهم بوضع القطب بحذاء الاذن اليمنى، و الفرض أنهم صرحوا بمحاذاه الجدى له فى الحالين اللتين يكون عندهما علامه،

و الجمع بإرادته الجزء المحاذى للأذن من المنكب بناء على تفسيره بما عرفت أولى مما ذكرناه سابقاً، فحينئذ ليس العلامة وضعه على أى جزء من المنكب، بل الجزء الخاص منه كما صرح به فى جامع المقاصد، و الإطلاق محمول على ذلك أو على المسامحة فى مثله أو على غيرهما.

كما أنه يجب حمل إطلاق هذه العلامة على أواسط العراق كالكوفة و بغداد و نحوهما مما يناسبه هذا الانحراف عن نقطه الجنوب، أما ما لا- انحراف فيه لمساواته لمكه فى الطول كالموصل أو ما احتاج إلى انحراف أكثر من ذلك كالبصره فلا معنى للعلامة المزبوره فيه، بل يضعه فى الأول بين المنكبين، لأن قبلته نقطه الجنوب، و فى الثانى مقابل الأذن اليمنى، و لقد أشار إلى ذلك كله العلامة الطباطبائى بقوله:

فاجعله خلف المنكب الأيمن فى أواسط العراق مثل النجف

و كربلاء و سائر المشاهدو ما يدانيها و لم يباعد

و اجعله فى شقيه كالبصره فى الأذن اليمنى ففيه النصرة

و بين كتفيك برأى أعدل فى الجانب الغربى نحو الموصل

قلت: و من ذلك يعلم أن ما ذكره غير واحد من الأصحاب بل ربما نسب إليهم مشعرا بدعوى الإجماع عليه من مساواه خراسان للعراق فى القبلة فى غير محله، لما قيل من كونه أطول من العراق، و عليه المدار فى شدة الانحراف و عدمه كما ستعرف إن شاء الله، اللهم إلا أن يراد بعض العراق كالبصره فإن الظاهر تقاربهما، و إن كان التحرير التام كما قيل يقتضى لهم زياده انحراف يسير نحو المغرب كانه انحراف البصره بالنسبه إلى بغداد، لكن لا يصل إلى حد منتصف القوس التى بين نقطه الجنوب و الشمال، و أما احتمال بناء الإطلاق على اغتفار التفاوت المزبور و إن لم يحصل به الجبهه بالمعنى الذى ذكرناه فإنه و إن كان ممكنا و قد ذكرناه سابقاً لكنه لا دليل يقطع العذر عليه، كما انه قد يبعد

احتمال بنائه على أن هذا التفاوت لا- يقدح في حصول الجبهه بالمعنى المزبور أن البعيد كلما بعد بأدنى انحراف يخرج عن المسامته و المقابله الحسيين كما هو المشاهد في نحو الجدى و غيره من الأجسام البعيده المشاهده، فلا ريب في أن الأحوط مراعاة الانحراف المزبور قدر الإمكان، للقطع بحصول الظن بالمقابله معه بخلاف غيره، و قد عرفت سابقا أن المدار على ذلك.

و منه يعرف الكلام في العلامه الثالثه التى مبناهما استخراج الزوال بغير مراعاة القبلة حتى تكون علامه لها، و هى كالعلامه الأولى لا تنطبق إلا على من كان قبلته من العراق نقطه الجنوب كالموصل و نحوه لا أواسطه، ضروره أن الشمس انما تزول عن محاذاه القطب الجنوبي، و حينئذ انما تكون على الحاجب الأيمن لمن تكون قبلته نقطه الجنوب، و ليس هؤلاء كذلك، لما عرفت من انحرافهم عنها إلى المغرب، و إلا- لجعلوا الجدى بين الكنفين، و انما تصير الشمس على حاجبهم بعد الزوال بمدته، و احتمال إرادته ذلك من نحو العبارة لا أول الزوال كما ترى، خصوصا بعد تصريح جماعه بالأول، و بعد عدم تقرير المزبوره المتوقف معرفه العلامه عليها، و كذا احتمال إرادته الطرف الأيمن من الحاجب الأيسر فى العبارة و ما ضاهاها، للقطع بإرادته الجميع و إن اختلفوا فى التعبير فى الجمله وضع الشمس أول الزوال على الطرف الذى يلي الأنف من الحاجب الأيمن، فلا بد من حمله على ما عرفت من اغتفار هذا التفاوت، أو عدم القدح بالجبهه بالمعنى الذى ذكرنا، أو أن المراد كونها علامات للعراق فى الجمله، لاختلاف طول بلدانه المقتضى لاختلاف قبلته، أو غير ذلك مما عرفته مفصلا، و الله أعلم.

و من ذلك يعلم أن كل من شارك العراقى فى استقبال هذا الركن و كان أطول منه بلايدا احتاج إلى زياده انحراف نحو المغرب، لكن عن إزاحه العله لشاذان أن أهل البصره و البحرين و اليمامة و الأهواز و خوزستان و فارس و سجستان إلى الصين

يتوجهون إلى ما بين المغرب و الجنوب، و لكنهم إلى الغروب أميل منهم إلى الجنوب، و علامتهم جعل النسر الطائر إذا طلع بين الكتفين، و الجدى إذا طلع: أى ارتفع على الخد الأيمن، و الشوله إذا نزلت للمغيب بين عينيه، و المشرق على أصل المنكب الأيمن، و الصبا على الأذن اليمنى، و الشمال على العين اليمنى، و الدبور على الخد الأيسر، و الجنوب بين العينين، ثم قال: «و ممن يتوجه إليه أيضا من قبلته أقرب إلى المغرب من أولئك، و هم أهل السند و الهند و ملتان و كابل و قندهار و جزيره سيلان و ما وراء ذلك، و علامتهم جعل بنات نعش إذا طلعت على الخد الأيمن، و كذا الجدى إذا ارتفع، و الثريا إذا غابت على العين اليسرى، و سهيل إذا طلع خلف الأذن اليسرى، و المشرق على اليد اليمنى، و الصبا على صفحه الخد الأيمن، و الشمال مستقبل الوجه، و الدبور على المنكب الأيسر، و الجنوب بين الكتفين، و منهم من قبلته ما بين المغرب و الشمال، و هم أهل سومنان و سرانديب و ما فى جهتهما، و هم يتوجهون إلى جنبه هذا الركن إلى اليماني، و علامتهم كون الجدى و بنات نعش على الخد الأيمن» و ظاهره اتفاق البلدان المزبوره فى الطول أو تقاربها، كما أن ظاهره عدم بلاد قبلته المغرب كما اعترف به فى كشف اللثام، و هم أدرى بذلك كله.

لكن الذى وصل إلينا من المحكى عن أرباب هذا الفن أن الأقاليم السبعه المسكونه و ما فيها كلها فى النصف الشمالى فى الأرض بعد خط الاستواء القاسم للأفق نصفين شمالى و جنوبى، و النصف الجنوبى غير مسكون لاستيلاء الحراره و الماء عليه، و النصف الشمالى المعمور فيه أيضا انما هو نصفه المتصل بخط الاستواء، و هو الذى فيه الأقاليم السبعه، و النصف الآخر خراب لشده البرد، و قد أثبتوا لهذه الأقاليم طولاً و عرضاً، فالطول عبارته عن طرف العماره من جانب الغرب، و هو ساحل البحر من

جزائر الخالدات إلى متنهاها من جانب الشرق، و جملة ذلك مائه و ثمانون جزءا نصف دائره من دوائر الفلك، لأن كل دائره منها مقسومه بثلاثمائه و ستين جزءا و تسمى هذه الأجزاء درجات، و العرض من خط الاستواء في جهه الجنوب إلى منتهى الربع المعمور في جهه الشمال، و ذلك تسعون جزءا ربع دائره عظمى، و حينئذ فطول البلد عباره عن بعدها عن منتهى العماره من جانب الغربى، و عرض البلد عباره عن بعدها عن خط الاستواء، و على هذا فإذا ساوى طول البلد طول مكه فإن كان عرضها أكثر كموصل و سنجار فقبله تلك البلد نقطه الجنوب، و إن كان أقل فنقطه الشمال، فهما غيان بذلك عن العلامات كالمساويين لها بالعرض دون الطول، فان قبلتهما نفس المشرق أو المغرب، و ربما فرق بين المساوى طولاً فقط و المساوى عرضاً فقط، فيحتاج الثانى إلى العلامات دون الأول بما لا محصل له عند التأمل، فالمحتاج حينئذ إلى العلامات فى تحصيل سمت القبلة أقسام أربعة لما فيها من الميل عن النقط المعلومه، و هى ما إذا زادت مكه طولاً- و عرضاً، فان سمت القبلة حينئذ بين نقطتى المشرق و الشمال، و إن نقصت فيهما فهو بين نقطتى الجنوب و المغرب، و إن زادت طولاً- و نقصت عرضاً فهو بين نقطتى الجنوب و المشرق، و إن انعكس فبين نقطتى المغرب و الشمال.

و أكثر البلدان على الانحراف، و من المنحرف عن نقطه الجنوب إلى المغرب بلاد البحرين بسبع و خمسين درجه و ثلاث و عشرين دقيقه، و الحساء بتسع درجات و ثلاثين دقيقه، و البصره بثمان و ثلاثين درجه، و واسط بعشرين درجه و أربع و خمسين دقيقه، و الأهواز بأربعين درجه و ثلاثين دقيقه، و الحلّه باثنى عشر درجه، و المدائن بثمان درجات و ثلاثين دقيقه، و بغداد باثنى عشر درجه و خمس و أربعين دقيقه، و الكوفه باثنى عشر درجه و إحدى و ثلاثين دقيقه، و سرمن رأى بسبع درجات و ست و خمسين دقيقه، و كاشان بأربع و ثلاثين درجه و إحدى و ثلاثين دقيقه، و قم بإحدى

و ثلاثين درجه و أربع و خمسين دقيقه، و ساوه بتسع و عشرين درجه و ست عشره دقيقه، و أصبهان بأربعين درجه و تسع و عشرين دقيقه، و قزوین بتسع و عشرين درجه و أربع و ثلاثين دقيقه، و تبریز بخمس عشره درجه و أربعين دقيقه، و مراغه بست عشره درجه و سبع عشره دقيقه، و استراباد بثمان و ثلاثين درجه و ثمان و أربعين دقيقه، و طوس و المشهد الرضوى (عليه السلام) بخمس و أربعين درجه و ست دقائق، و نيسابور بست و أربعين درجه و خمس و عشرين دقيقه، و سبزوار بأربع و أربعين درجه و اثنين و خمسين دقيقه، و شیراز بثلاث و خمسين درجه و ثمان و عشرين دقيقه، و همدان باثنين و عشرين درجه و ست و عشرين دقيقه، و تون بخمسين درجه و ثمان و عشرين دقيقه، و طبس باثنين و خمسين درجه و خمس و خمسين دقيقه، و أردبیل بسبع عشره درجه و ثلاث عشره دقيقه، و هراه بأربع و خمسين درجه و ثمان دقائق، و قائن بأربع و خمسين درجه، و سمنان بست و ثلاثين درجه و سبع عشره دقيقه، و دامغان بثمان و ثلاثين درجه، و بسطام بتسع و ثلاثين درجه و ثلاث عشره دقيقه، و لاهجان بثلاث و عشرين درجه، و آمل بثلاثين درجه و ست و ثلاثين دقيقه، و قندهار بخمس و سبعين درجه، و الری بسبع و ثلاثين درجه و ست و عشرين دقيقه، و کرمان باثنين و ستين درجه و إحدى و خمسين دقيقه، و تفلیس بأربع عشره درجه و إحدى و أربعين دقيقه، و شیروان بعشرين درجه و تسع دقائق، و کذا الشماخی، و سجستان بثلاث و ستين درجه و ثمان عشره دقيقه، و طالقان بتسع و عشرين درجه و ثلاث و ثلاثين دقيقه، و بلخ بستين درجه و ست و ثلاثين دقيقه، و بخاری بتسع و أربعين درجه و ثمان و ثلاثين دقيقه، و بدخشان بأربع و ستين درجه و تسع دقائق، و سمرقند باثنين و خمسين درجه و أربع و خمسين دقيقه، و کاشغر بثمان و خمسين درجه و ست و ثلاثين دقيقه، و تبت بست و ثلاثين درجه و ست و عشرين دقيقه، و هر موز بأربعه و سبعين درجه، و أبهر بأربع و عشرين درجه،

و كازران ياحدى و خمسين درجه و ست و خمسين دقيقه، و جزبادقان بثمان و ثلاثين درجه، و خوارزم بأربعين درجه.

و أما الانحراف من الجنوب إلى المشرق فالمدينه المشرفه منحرفه قبلتها عن نقطه الجنوب إلى المشرق بسبع و ثلاثين درجه و عشرين دقيقه، و مصر بثمان و خمسين درجه، و قسطنطينيه بثمان و ثلاثين درجه و سبع عشره دقيقه، و موصل بأربع درجات و اثنين و خمسين دقيقه، و بيت المقدس بخمس و أربعين درجه و ست و خمسين دقيقه.

و أما الانحراف من الشمال إلى المغرب فأكره بتسع و ثمانين درجه، و سر أنديب بسبعين درجه و اثني عشر دقيقه، و چين بخمس و سبعين درجه، و سومنات بخمس و سبعين درجه و أربع و ثلاثين دقيقه.

و أما ما كان من الشمال إلى المشرق فصنعاء بدرجه و خمس عشره دقيقه، و عدن بخمس درجات و خمس و خمسين دقيقه، و جرمي دار ملك الحبشه بسبع و أربعين درجه و خمس و عشرين دقيقه، و سائر البلاد القريبه تعرف من تلك البلاد المتوسطه بالمقاييسه، و قد ذكر جميع ذلك أو أكثره المجلسي في البحار ناقلا له عن المحققين من علماء الهيئه، و من ذلك يعرف ما في المحكي عن إزاحه العله.

لكن قال في الحدائق: «لا يخفى على من عرف ما عليه هذه البلدان من القبلة في جميع الأزمان فإنه لا يوافق شيئا مما ذكر في هذا المكان مع استمرار السلف و الخلف عليها من العلماء الأعيان، و من ذلك قبله البحرين و القطيف و الأحساء، فإنها نقطه المغرب، و هكذا جميع البلدان، و لقد اتفق في هذه السنين التي مضت لنا مجيء رجل من الفضلاء يسمى الشيخ حسين ممن يصلى الجمعه و الجماعة في بلده بهبهان فانحرف عن قبله مساجد بها، بناء على الضابطه التي ذكرها علماء الهيئه، و صلى إلى تلك الجبهه التي هي موافقه لكلام علماء الهيئه، و حمل الناس على الصلاه إليها، فتناولته الألسن من كل

مكان، و كثر الطعن عليه في جميع البلدان حتى كأنه ممن أبداع بالدين و افترى على الملك الديان» قلت: لعل الإنكار عليه لبعده إصابته و خطأ جميع من تقدم مع معرفتهم بالأمارات الهيئية، و لو جوزنا له نفسه الاجتهاد يمينا و شمالا لشده معرفته ما كنا لنجوز لغيره تقليده و رفع اليد عما عليه الناس في تلك الأزمنة، كما ستعرف تمام البحث فيه عند تعرض المصنف له، و ليس إنكارهم عليه لأنه أخذ بمقتضى علم الهيئه من حيث أنه كذلك، و إلا كان الإنكار منكرا عليهم، ضروره جواز الأخذ به، بل بناء القبلة في سائر البلدان عليه، لكن على وجه التقريب و المسامحه لا المداقه كما عرفته من النصوص و الفتاوى، و الله أعلم.

و عليهما مبنى العلامه الرابعه و الخامسه، فإن الظاهر عدم كون القمر كذلك على وجه التحقيق و التدقيق في جميع الفصول، فذكر العلامه له في التذكرة و التحرير مبنى على ذلك قطعا، و لذا حكى عنه في بعض كتبه التعبير بقرب القبلة، و يؤيده إشعار سؤال موثق سماعه (١) بإمكان تعرف القبلة بالقمر، بل يمكن للعارف بمنازل القمر و تفاوت ما بينها تعرف القبلة بغير ذلك، و أما الرياح فمن الواضح بناء التعرف بها على التقريب، و أنها أضعف الامارات، لاضطراب هبوبها، و المعول عليه منها أربع: أولها الجنوب، و محلها ما بين مطلع سهيل إلى مطلع الشمس في الاعتدالين، و ثانيها الصبا، و محلها ما بين مطلع الشمس إلى الجدى، و ثالثها الشمال، و محلها ما بين الجدى إلى مغرب الشمس في الاعتدال، و تمر إلى مهب الجنوب، كما أن الجنوب تمر إلى مهب الشمال، و رابعها الدبور، و هي من مغرب الشمس إلى سهيل، و هي مقابله الصبا، و لا يخفى معرفه كيفية ملاقاه مهبها للعراقى و الشامى و غيرهما بعد معرفه سمت كل منهم، و لعل معرفتها نفسها مع فرض عدم معرفه القبلة و عدم العلم بمطلع الشمس و مغربها مثلا تحصل برطوبه بعضها

و عدمه فى آخر، و إثارته التراب و عدمه، و حصول الغيم به و عدمه، و غير ذلك، فحينئذ يجعل مهيب كل منها على ما علم من حال العراقى إن كان عراقياً، و الشامى إن كان شامياً، لكن الحق انه لا- يعرف ذلك إلا- آحاد فى الناس كما اعترف به فى المسالك و غيرها، و لقد أجاد العلامة الطباطبائى بقوله:

و فى الرياح بالجهات الأربع شواهد لعارف مطلع

و أما سهيل فالظاهر تعرف القبلة به عند غايه ارتفاعه، فإنه حينئذ يكون مسامتا لنقطه الجنوب كما فى غايه ارتفاع كل كوكب، و حينئذ كيفيه العلم به عكس الجدى، ضروره كونه حينئذ فى أواسط العراق مقابلاً للمنكب الأيسر، و فى شرقيه للخد الأيسر، و فى غريبه بين العينين كما هو واضح، و اليه أشار فى المنظومه بقوله:

و فى سهيل ما يزيح العلهعكس الجدى فى بيان القبلة

إلى غير ذلك من الامارات التى يمكن استنباطها و لو بالمقاييسه للمنصوص منها، قال فى كشف اللثام: «الجدى وضعه الشارع إماره لسمت من السموت، و لكنها تفيد أمارات لسائر السموت بمعاونه الحس و القواعد الرياضيه المستنده إلى الحس» قلت: لعله لذا اشتهر فى ألسنه الأصحاب إطلاق الأمارات الشرعيه على العلامات المذكوره فى كتبهم للعراقى و غيره، و إلا فقد عرفت أن الموجود فى النصوص منها الجدى و المشرق و المغرب فى وجه، نعم ربما كان فيها إشعار بأن النجوم و الشمس و القمر و نحوها علامات للقبلة فى الجملة، و لعله اعتماداً على معرفه الناس فى ذلك الوقت لم يذكر كيفيه الاستدلال بها، أو لأن ذلك ليس وظيفته (عليه السلام)، بل هو موضوع يرجع إلينا فى كيفيه الاستدلال به على القبلة، أو لاغتفار التسامح بما يخشى الخطأ منه، أو لغير ذلك، و ربما كان الأخير لا- يخلو من قوه، لما عرفت من اختلاف مؤدى الامارات السابقه مع إطلاق النصوص و الفتاوى، و ما ذاك إلا للتسامح.

و ربما يشهد له أيضا ما ذكره المصنف وغيره، بل هو المشهور نقلا و تحصيلا من أنه يستحب لهم أى العراقيين التياسر إلى يسار المصلى منهم قليلا ضروره أنه لولا التسامح المزبور أمكن الإشكال على هذا الحكم بما عن أفضل المحققين نصير المله و الدين لما حضر مجلس درس المصنف يوما و اتفق الكلام فى هذه المسأله من أن التياسر أمر إضافى لا يتحقق إلا بالإضافة إلى صاحب يسار متوجه إلى جهه، فإن كانت تلك الجهه محصله لزم التياسر عما وجب التوجه اليه، و هو حرام، لأنه خلاف مدلول الآيه، و إن لم تكن محصله لزم عدم إمكان التياسر، إذ تحققه موقوف على تحقق الجهه التى يتياسر عنها، فكيف يتصور الاستحباب، بل المتجه حينئذ وجوب التياسر المحصل لها، إذ التحقيق فى جوابه بناء على كون القبلة الكعبه للبعيد لا الحرم، و على أن الحكم استحباب لا وجوب أن المراد استحباب التياسر عن الجهه المدلول عليها بالعلامات التقريبيه حينئذ، و لعله لأنه أكمل فى المحاذاه المعتره التى قد سمعت تفسير الجهه بها، ضروره عدم دوران الأمر بين حصول المعتر من المحاذاه و عدمه كى يتجه الاشكال المزبور، و دعوى معلوميه انعدام حصول المحاذاه فى البعيد بأدنى انحراف يدفعا بعد إمكان منعها انه كذلك فى المحاذاه التحقيقه لا التقريبيه.

نعم قد يشكل ذلك بأنه مخالف للنصوص الوارده فى المقام التى هى مستندهم لهذا الحكم بحسب الظاهر، ك

خبر المفضل بن عمر (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التحريف لأصحابنا ذات اليسار عن القبلة، و عن السبب فيه، فقال: إن الحجر الأسود لما أنزل به من الجنه و وضع فى موضعه جعل أنصاب الحرم من حيث يلحقه النور نور الحجر، فهى عن يمين الكعبه أربعه أميال، و عن يسارها ثمانيه أميال، كله اثنى عشر ميلا، فإذا انحراف الإنسان ذات اليمين خرج عن حد القبلة، لقله أنصاب

الحرم، و إذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد القبلة»

و

مرفوع على بن محمد (١) قيل لأبي عبد الله (عليه السلام): لم صار الرجل ينحرف في الصلاة إلى اليسار؟

فقال: لأن الكعبة ستة حدود، أربعة منها على يسارك، و اثنان منها على يمينك، فمن أجل ذلك وقع التحريف على اليسار»

و لا منافاه بينه و بين سابقه بعد إرادته الأميال الثمانية و الأربعة من الحدود الأربعة و الاثنان فيه، و

المحكى (٢) عن فقه الرضا (عليه السلام) «إن أردت توجه القبلة فتياسر مثل ما تتيامن، فان الحرم عن يمين الكعبة أربعة أميال، و عن يسارها ثمانية أميال»

ضروره ظهور الجميع في أن التياسر للوقوع في الحرم، و من هنا بنى المصنف هذا الحكم في رسالته المعموله في هذه المسألة التي أعرضها على المحقق المزبور فاستحسنها و تبعه غيره على القول بأن القبلة للبعيد الحرم لا الكعبة، فيتجه حينئذ رده أو التوقف فيه ممن لا يقول بذلك، بل و ممن قال به، لضعف المستند، و لما عرفته من الاشكال السابق، و لاقتضاء التعليل استحباب التيامن للمقابل للعراقى جهه للاستظهار المزبور، و لم نعرف أحدا صرح به، بل ظاهرهم اختصاص العراقى بذلك، مع أنه يقتضى رجحان التياسر على التيامن لا الاعتدال، و منه و سابقه يقوى حينئذ احتمال كون الأمر بالتياسر فيها لما قيل من غلبه التيامن في قبله العراقى في ذلك الزمان من المخالفين حتى في مسجد الكوفة كما هو مشاهد، فأمروا بالتياسر تحصيلا للاعتدال، لكن ذكروا التعليل المزبور تخلصا من شرهم، و لغير ذلك، و للأول أو الثانى توقف فيه في ظاهر النافع و المعبر و كشف الرموز و التذكرة و المنتهى و التنقيح على ما حكى عن البعض، بل رده في ظاهر أو صريح السرائر و جامع المقاصد و فوائد الشرائع و حاشية الميسى و الروض و المسالك و فوائد القواعد و إرشاد الجعفرية و المدارك

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب القبلة - الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٣ - من أبواب القبلة - الحديث ١.

و المفاتيح على ما نقل عن جملة منها، بل هو صريح بعضها كالمحكي عن فخر المحققين، بل قيل: إنه لم يتعرض له أصلا الصدوق و أبو الصلاح و أبو المكارم و غيرهم، فقد ضعفت دعوى الشهره على الاستحباب، بل هو يضعف أيضا لعدم الجابر حينئذ لنصوصه السابقه.

و قد يدفع بعد كون الحكم استحبابا بأن دليل التياسر غير منحصر فى التعليل المزبور، بل ظاهر هذه النصوص معلوميه الحكم فى ذلك الزمان، مع أنه يمكن توجيهها بناء على أن القبلة الكعبه لا الحرم بما عرفته سابقا من أن الخارج لا يجوز له التوجه إلى غير الحرم، للعلم بخروجه حينئذ عن سمت الكعبه لا لكون قبلته الحرم، كما أنه قد يناقش فى حملها على التقية بأن مراعاة التقية على تقدير ثبوت بناء محاريب المساجد على التيامن تقتضى أمر الشيعة متابعه قبله هؤلاء الفجره كى لا يعرفوا فيقتلوا لا أن يؤمروا بالمخالفه لهم فيؤخذ برقابهم، خصوصا فى المخالفه لهم فى الصلاه إلى غير قبلتهم، اللهم إلا- أن يكون التياسر قليلا ممن لا يتفطن له، خصوصا فى البعيد عن المحراب، لكن على كل حال احتمال ذلك فيها لا- ينافى الاستدلال بها على الحكم الاستحبابى المعلوم التسامح فيه، سيما بعد قبول كثير من الأصحاب لها، حتى ادعى الشيخ فى الخلاف الإجماع عليه، و إن كان ظاهر عبارته فيه الوجوب حيث قال: «على أهل العراق» كالمحكي عن النهايه و الجمل و الوسيله، بل فى المبسوط «و يلزم أهل العراق» لكن المراد الندب على الظاهر، و إلا- كان ضعيفا، للأصل و إطلاق ما دل على الأمارات المزبوره من نص و إجماع، و موهوبيه إجماعه بمصير الأكثر إلى خلافه، و ضعف النصوص السابقه سندا و دلاله عن إثبات الوجوب حتى الرضوى المشتمل على الأمر منها، إلا أنه ليس حجه عندنا، و لا يخلو من إجمال بالنسبه إلى تشبيهه.

فظهر لك حينئذ من ذلك كله أن الحكم بالاستحباب لا يخلو من قوه، و أن التحقيق في الجواب عن الاشكال عليه ما عرفت لا ما قيل من منع الحصر، لأن حاصل السؤال أن التياسر إما إلى القبلة فيكون واجبا لا مستحبا، وإما عنها فيكون حراما، و الجواب منه الحصر، بل التياسر عنها إليها، و جاز اختصاص بعض جهات القبلة بمزيد الفضيله على بعض، أو حصول الاستظهار بالتوسط بسبب الانحراف، خصوصا على ما سمعته من بعض معاصري الفاضل الهندي من أن قبله الكوفه و بغداد الركن الشامى و العراقى، فيتياسر استظهارا، اللهم إلا أن يريد هذا المجيب ما ذكرناه، بل يمكن المناقشه عند التأمل فيما أجاب به المصنف أيضا، إذ كون القبلة الحرم لا- يقتضى ذلك، خصوصا بناء على إرادته جهه الحرم لا عينه، ضروره الخروج عن المحاذاه للبعيد بأدنى انحراف، كما هو مشاهد فى استقبال الأجرام البعيده، أما لو أريد المحاذاه الحقيقه للحرم كما هو ظاهر أو صريح بعض القائلين بذلك على ما عرفت سابقا أمكن الإشكال بأنه لا- يعلم اتصال الخطوط إلا- بالتياسر دون غيره، مع أن مقتضاه حرمة الغير و وجوب التياسر لا استحبابه المقتضى لجواز غيره حتى التيامن القليل، فلا بد فى الجواب من ملاحظه تقريبيه العلامات المزبوره، و أن التياسر عنها لعله أدخل فى حصول المحاذاه كما ذكرناه سابقا، و هو لا يخص القول المزبور، بل يتجه على المختار أيضا، و من هنا أفتى به العلامه و غيره ممن مذهبه استقبال الكعبه لا الحرم، فتأمل جيدا.

ثم إن صريح أكثر الفتاوى اختصاص ذلك بالعراقى كظاهر خبر المفضل (١) و هو كوفى، بل غالب الرواه عنهم (عليهم السلام) عراقيون، لكن فى الذكرى التعبير بأهل المشرق، و لعله يريد العراقيين منهم، خصوصا مع قوله بعد ذلك: «فرع: إذا قلنا بهذا التياسر فليس بمقدر، بل مرجعه الى اجتهاد المصلى، و من ثم جعلنا المسأله من

مسائل الاجتهاد، و لا ريب فى اختلاف ذلك بحسب اختلاف بلدان المشرق، و لعل البالغ فى المشرق الى تخومه يسقط عنه هذا التياسر، بل لا- يجوز له للقطع بأنه يخرج عن العلامات المنصوبه لهم، و الخبران لا- يدلان على غير أهل العراق، لأن المفضل كوفى، و غالب الرواه عراقيون» و هو كما ترى ظاهر فى الاختصاص.

هذا كله فى الركن العراقى،

[قبله أهل الشام]

و أما الركن الثانى من ركنى الباب فهو لأهل الشام و غيرهم، و قد ذكروا لأهل الشام و ما سامته منهم علامات متعددة: أحدها جعل بنات نعش حال غيبوبتها خلف الأذن اليمنى بلا خلاف أجده فيه و المراد بغيبوبتها غايه انحطاطها إلى جهه المغرب كما عن جماعه التصريح به، و لعل اليه يرجع ما عن حواشى الشهيد من أنه حال مجاورتها البحر، لكن عن فوائد القواعد و المقاصد العليه أن المراد بغيبوبتها ميلها عن دائره نصف النهار لا- الغيبويه المتعارفه، و هو نهايه انحطاطها و خفاؤها على تقديره، لأنها حينئذ تميل عن قبله الشامى و عن مسامته الأذن كما لا يخفى، و الذى يراد جعله خلف الأذن اليمنى إما الموضع الذى تدنو فيه من الغروب أو وسطها تقريبا، لكن فى كشف اللثام و عن غيره جعل كل من بنات نعش الكبرى، و لعله لاختلاف وقت مغيبها، و الأمر سهل.

ثانيها وضع الجدى على حساب ما مر فى العراقى خلف الكتف اليسرى، و ربما عبر بالمنكب، و الأول أولى، لأن انحراف الشامى كما فى الروضه أقل من العراقى المتوسط، و بالتحريز التام ينقص الشامى عنه جزءين من تسعين جزء مما بين الجنوب و المشرق أو المغرب، و ذلك لأن بين نقطه الجنوب و المشرق تسعين جزء، و بينها و بين نقطه المغرب تسعين جزء أيضا، و انحراف الشامى نحو المشرق أحد و ثلاثون جزءا من التسعين، و انحراف العراقى نحو المغرب ثلاثه و ثلاثون جزءا فينقص الشامى عن العراقى جزءين، لأن الكتف أقرب إلى ما بين الكتفين من المنكب، فيتفاوت بهما

الانحراف، و يمكن إرادته الكتف من المنكب هنا، فيتجه الجميع حينئذ، أو هو مبنى على التسامح في ذلك كالتسامح في ذكر هذه العلامات لأهل الشام، و لا ريب في تفاوتهم، إذ الشرقيون منهم المجاورون للعراق لا يحتاجون الى انحراف غيرهم، و ربما يعلم ذلك مما سمعته في العراق، و بنات نعش معروفه سبعة كواكب، أربعة نعش و ثلاثه بنات، و لعل التقييد بالكبرى من بعضهم لإرادته الأولى أو الثانيه.

ثالثها وضع سهيل عند طلوعه بين العينين، و عليه يحمل إطلاق اللمعه كونه علامه بين العينين، و المتبادر من الطلوع أول ما يبدو و يرى في الأرض المستويه من الشام، لكن عن الحواشى المنسوبه إلى الشهيد أن المراد به الانتهاء في الصعود، و فيه مع أنه لا قرينه على إرادته ذلك من الطلوع أنه لا يوافق ما قيل من أنه إذا طلع يكون منحرفا عن نقطه الجنوب إلى جانب المشرق، و كلما أخذ في الارتفاع مال الى المغرب، فيكون مغربا عن قبله الشامي.

رابعها جعل مغيبه على العين اليمنى، و ربما أشكل ذلك بأنه إن أريد به المعنى المعبر في غيبوبه بنات نعش خالف غيره من العلامات، لأن جعله حينئذ على العين اليمنى يوجب استقبال نقطه الجنوب، و هو لا يطابق قبله الشامي، لأنها مائله نحو المشرق، و إن اعتبرت غيبوبته المقابله لطلوعه، و هو نهايه انحطاطه نحو المغرب و خفاؤه أو قربه خرج عن مسامته العين، خصوصا مع مراعاة طلوعه بين العينين، فان المراد به أول بروزه عن الأفق في الأرض المعتدله في بلاد الشام ليطلق سمت قبلتها، قلت: لعل المراد بغيبوبته وصوله إلى دائره نصف النهار، لأن وقت غيبوبته إذا بلغ نصف النهار، و حينئذ يكون بين كتف اليمنى و على العين اليمنى للشامي.

خامسها و سادسها كون مهب الصبا على الخد الأيسر و الشمال على الكتف، و هما

كغيرهما من الرياح السابقه لا ينبغي التعويل عليها إلا عند فقد غيرها من الامارات التى هى أقوى منها فى الدلاله، و فى كشف اللثام أنه زاد شاذان جعل المشرق على العين اليسرى، و الدبور على صفحه الخد الأيمن، و الجنوب مستقبل الوجه، و ذكر أنها علامات لعسفان و ينبع و المدينه و دمشق و حلب و حمص و حماه و آمد و أريد و ميفارقين و افلاذ الى الروم، و سماوه و الحوران الى مدين شعيب و الى الطور، و تبوك و الدار و بيت المقدس و بلاد الساحل كلها، و ان قبلتهم من الميزاب الى الركن الشامى، و أن التوجه من مالطه و سمساط و الجزيره إلى الموصل و ما وراء ذلك من بلاد آذربايجان و الأبواب الى حيث يقابل الركن الشامى إلى نحو المقام، و علامتهم جعل بنات نعش خلف الأذن اليسرى، و سهيل إذا نزل للمغيب بين العينين، و الجدى إذا طلع بين الكتفين، و المشرق على اليد اليسرى و المغرب على اليمنى، و العيوق إذا طلع خلف الأذن اليسرى، و الشمال على صفحه الخد الأيمن، و الدبور على العين اليمنى، و الجنوب على العين اليسرى.

[قبله أهل اليمن]

الركن الثالث الذى هو ثانى ركنى جدار الشام لأهل المغرب، و علامتهم جعل الثريا حال طلوعها على اليمين، و العيوق كذلك على اليسار، و الجدى حال استقامته أو مطلقا كما جزم به فى كشف اللثام على صفحه الخد الأيسر، قيل و المراد بالمغرب بعضهم كالحبشه و النوبه لا المغرب المشهور كقرطبه و رذيله و تونس و قيروان و طرابلس، فان قبلته تقرب من نقطه المشرق، و بعضها تميل عنه نحو الجنوب يسيرا، و عن شاذان أن أهل المغرب أيضا يجعلون الشوله إذا غابت بين الكتفين، و المشرق بين العينين، و الصبا على العين اليسرى، و الجنوب على اليمنى، و الدبور على المنكب الأيمن، و ذكر أنها علامات للصعيد الأعلى من بلاد مصر و بلاد الحبشه و النوبه و البجه و الزعارة و الدمانس و التكرور و الزيلع و ما وراءها من بلاد السودان، و أنهم يتوجهون الى حيث يقابل

ما بين الركن الغربى و اليمانى، و أن بلاد مصر و الإسكندريه و القيروان الى تاهرت الى البربر الى السوسى الأقصى و إلى امروم و إلى البحر الأسود يتوجهون الى ما بين الغربى و الميزاب، و علامتهم جعل الصليب إذا طلع بين العينين، و بنات نعش إذا غابت بين الكتفين، و الجدى إذا طلع على الأذن اليسرى، و الصبا على المنكب الأيسر، و الشمال بين العينين، و الدبور على اليد اليمنى، و الجنوب على العين اليسرى.

و الركن الرابع اليمانى الذى أحد طرفيه ركن المغرب، و ثانيه أحد ركنى الباب، و علامتهم جعل الجدى وقت ارتفاعه: أى وصوله إلى دائره نصف النهار بين العينين، و سهيل وقت غيوبته التى تحصل عند بلوغه نصف النهار فى الارتفاع بين الكتفين، و مهب الجنوب على أسفل الكتف اليمنى، و عن شاذان زياده جعل المشرق على الأذن اليمنى، و الصبا على صفحه الخد الأيمن، و الشمال على العين اليسرى، و الدبور على المنكب الأيسر، و ذكر أنها علامات نصيبين و اليمن و التهائم و صعده إلى صنعاء و عدن الى حضرموت، و كذلك الى البحر الأسود، و انهم يتوجهون الى المستجار و الركن اليمانى، هذا. و فى اللمعه أن اليمن مقابل الشام، و لازم هذه المقابله أن أهل اليمن يجعلون سهيلا بين الكتفين مقابل جعل الشامى له بين العينين، و أنهم يجعلون الجدى محاذيا لأذنه اليمنى بحيث يكون مقابلا للمنكب الأيسر، فإن مقابله يكون إلى مقدم الأيمن، و هو مخالف لما عرفت مما صرح به غير واحد من الأصحاب، و هو يقتضى مقابله العراقى فى الجملة لا الشامى، لكن فى الروضه أن التحقيق أن المقابل للشام من اليمن هو صنعاء و ما ناسبها، و هى لا تناسب شيئاً من هذه العلامات، و إنما المناسب لها عدن و ما والاها، و لعله لذا قال العلامة الطباطبائى فى بيان تعرف القبلة بالجدى لأهل هذا الركن:

و بين عينيك بأطراف عدن و الأذن اليمنى لصنعاء اليمن

هذا. و يمكن معرفه القبله أيضا بطرق أخر مستفاده من المهاره فى علم الهيئه، و لعل أولاهها ما ذكره بعض علمائنا مختارا له من بين الطرق، و هو طريقان: الأول ما أورده سلطان المحققين نصير المله و الدين فى التذكره قال: «ما نصه أن الشمس تكون تاره بسمت رأس مكه شرفها الله تعالى حين كونها فى الدرجه الثامنه من الجوزاء، و الدرجه الثالثه و العشرين من السرطان وقت انتصاف النهار، و الفضل بين نصف نهارها و نصف نهار سائر البلدان أن يكون بقدر التفاوت بين الطولين، فليؤخذ التفاوت و يؤخذ لكل خمسه عشر جزء منه ساعه، و لكل جزء أربع دقائق، فيكون ما اجتمع ساعات البعد عن نصف النهار، و ليرصد فى ذلك اليوم ذلك الوقت قبل نصف النهار إن كانت مكه شرفها الله تعالى شرقيه، أو بعده إن كانت غربيه قسمت الظل حينئذ سمت القبله» انتهى. قيل و وجه مرور الشمس حال كونها فى كل من الدرجتين المذكورتين فى سمت رأس مكه ما ثبت من أن ميل كل منهما عن المعدل بقدر عرضها، و وجه مساواه الفضل المذكور لما بين الطولين إلى آخر ما قاله أن ما بين الطولين قوس من المعدل واقع بين دائرتى نصف نهار البلدين، و لما كانت أجزاء المعدل ثلاثمائه و ستين، و كل منها ستون دقيقه، و كان زمان الدوره أعنى اليوم بليلته أربعاً و عشرين ساعه مستويه، كل منها دقيقه كان حصه كل خمسه عشر جزءاً ساعه واحده، و حصه كل جزء أربع دقائق، فإذا أخذنا لما بين الطولين حصته من الساعات و الدقائق كان المجتمع زمان ما بين انتصاف النهار بمكه و انتصافه بغيرها، فإذا بقى أو مضى من انتصافه فيه بقدر ذلك الزمان يكون الشمس على سمت رأس مكه و ظل المقياس حينئذ مسامتا للقبله، لمرور دائره ارتفاع الشمس بسمت رأس مكه، فإذا جعل المصلى خطابين قدميه و سجد عليه متوجها الى المقياس يكون متوجها الى القبله، لأنه يكون قد سجد على قوس من عظيمه أرضيه ماره بما بين قدميه و موضع سجوده و مكه شرفها الله تعالى،

ثم لا يخفى عليك اختصاص هذه الطريق في البلدان المخالفه لمكه في الطول.

الطريق الثانى و هو المشتهر بالدائره الهنديه و العمل فيه بعد تسويه الأرض و رسم الدائره و استخراج خطى الاعتدال و الزوال القاسمين لها أرباعا على ما مر فى بحث المواقيت أن يقسم كل ربع منها تسعين قسما متساويه، ثم تعد من نقطه الجنوب أو الشمال بقدر ما بين الطولين إلى المغرب إن زاد طول البلد على طول مكه شرفها الله تعالى، و إلى المشرق إن نقص، و من نقطه المشرق أو المغرب بقدر ما بين العرضين إلى الشمال إن نقص عرضه، و إلى الجنوب إن زاد عليه، و يخرج من منتهى الأجزاء الطويله خطا موازيا لخط الزوال، و من منتهى الأجزاء العرضيه خطا موازيا لخط الاعتدال، فيتقاطع ذلك الخطان داخل الدائره غالبا فصل بين مركزهما، و نقطه التقاطع بخط منتهى محيطها، فهو على صوب القبله، و لا- يخفى أيضا أن هذا الطريق فى المخالفه لمكه طولًا- و عرضا خاصه، فهو أقل من سابقه ثمره، بل ربما نوقش فى اقتضائه التوجه الى العين تحقيقا، نعم انما هو تقريبي، لكن قيل إنه كذلك بالنسبه إلى العين كما هو مشرب علماء الهيئه، و أما بالنظر الى إفادتها الجبهه كما هو مذهب الفقهاء قدس الله أرواحهم فتحقيقه، و لذا لم يلتفتوا الى تعديلها بما يقربها الى التحقيق فى زعم أولئك، و فيه نظر يعرف مما قدمناه سابقا، و لعله الى هذين الطريقين أشار العلامة الطباطبائى بقوله:

و تعلم القبله فى بحر و برفى غير مسطور بشىء مستطر

و الله أعلم.

[الثانى فى أحكام المستقبل]

إشاره

الثانى فى أحكام المستقبل بالكسر و هى كثيره، منها أنه يجب عليه الاستقبال فى الصلاه الواجبه و الذبح كذلك وجوبا شرعيا على الأصح من وجوب المقدمه، و لخصوص الأدله لا شرطا خاصه مع العلم بجبهه القبله لما دل على وجوب الطاعه و الانقياد من العقل

و النقل (١) و يحصل العلم باخبار المعصوم (عليه السلام) و بصلاته التي يعلم خلوها عن التقيه بناء على ما ذكرنا سابقا من منافاه الإمامه الخطأ في جهه القبلة، و بنصبه محرابا، و لذلك ذكر غير واحد من الأصحاب بل ظاهرهم الاتفاق عليه أن المحراب الذي نصبه المعصوم (عليه السلام) أو صلى فيه مما يفيد العلم بذلك، و وجهه ما ذكرنا لكن بشرط القطع بصلاته فيه من غير تيامن و لا- تياسر و أنه لا تقيه، نعم يصعب ثبوت محراب عندنا الآن كذلك، إذ أقربها الى ذلك محراب النبي (صلى الله عليه و آله)، لكونه مأخوذا يدا بيد، مع أن المحكى عن الشيخ نجيب الدين أنه قال: وقع في محرابه (صلى الله عليه و آله) بالمدينه بعض تغيير، و أما مسجد الكوفه فإنه و إن ذكر جماعه معلوميه نصب أمير المؤمنين (عليه السلام) له، و صلاه الحسن و الحسين (عليهما السلام) فيه، و أنه لذلك لا يجوز الاجتهاد فيه يمينا و يسارا، بل في المحكى عن آيات الأردبيلي أن الأصحاب يقولون: إن قبله الكوفه يقينيه، كما أن المحكى عن مجمعه نقل حكايه التواتر أيضا، لكن في

خبر الأصبغ بن نباته (٢) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «ويل لبانيك بالمطبوخ المغير قبله نوح (عليه السلام)»

و

خبر محمد بن إبراهيم النعماني (٣) في حديث عنه (عليه السلام) «أما أن قائمنا (عليه السلام) إذا قام كسره و سوى قبلته»

و

مرسل الصدوق (٤) «إن حد مسجد الكوفه آخر السراجين، قيل له من غيره؟

قال: أول ذلك الطوفان، ثم غيره أصحاب كسرى، ثم غيره زياد بن أبي سفيان»

و قد سمعت سابقا أن المجلسي (رحمه الله) قال: الوجه في استحباب التياسر أو وجوبه لأهل

١- ١ سورة النساء- الآية ٦٢.

٢- ٢ البحار- ج ١٣ ص ١٨٦.

٣- ٣ البحار- ج ١٣ ص ١٩٤.

٤- ٤ الفقيه ج ١- ص ١٤٩ الرقم ٦٩٢- طبعه النجف.

العراق أن قبله مسجد الكوفة متيامنه، و بقيه المساجد تابعه له، و التقيه منعت عن التصريح بذلك، فورد الأمر بالتياسر لأهل العراق على ذلك بأحسن وجه، و قد ذكر بعض الأصحاب أيضا أنه لا يوافق المشاهد الآن من قبلته العلامات المعلوم نصبها من الشارع، كوضع الجدى على الكتف، اللهم إلا- أن يدفع ذلك بأنه بعد فرض معلومته يكون هو الشاهد على وضع الجدى لا العكس، و من هنا أيد بعضهم القول بأن العلامه وضع الجدى على المنكب الأيمن بمعنى مجمع عظم العضد و الكتف بموافقته للمشاهد الآن لقبله مسجد الكوفه، إلا- أن الانصاف عدم وصول تواتره إلينا بطريق قطعى، بل أقصاه الطريق الظنى باعتبار نقل جماعه من أجلاء الأصحاب، و فى جريان أحكام المقطوع به عليه باعتبار ثبوته بطريق شرعى إشكال بل منع، ضروره صلاحيه معارضته بظن آخر أقوى من ذلك، و أولى منهما فى عدم ثبوت التواتر غيرهما من المساجد، كمسجد سرمن رأى و طوس و البصره و المدائن و غيرها من المساجد المدعى فيها القطع بنصب معصوم لمحاريبها أو صلاته فيها على وجه لا تيامن و تياسر فيه، بل و كذا قبور الأئمه (عليهم السلام)، فإنه و إن كان الثابت عندنا أن المعصوم (عليه السلام) لا يقبره غير المعصوم إلا أن قبورهم (عليهم السلام) قد تغيرت بسبب وضع الشباييك و الصناديق و الحضرات و نحوها، و بها حصل التغيير.

و من هنا قال بعض مشايخنا: إن الحضرة الشريفه فى سرمن رأى و شباكها و السرداب الشريف على خلاف الجبهه قطعا، و ما ذاك إلا للتصرف المزبور، و هذا كلام عرض بالبين، و إلا فوظيفه الفقيه إناطه الحكم بعلم الجبهه من غير تعرض لأسباب العلم، ضروره اختلافه باختلاف الناس، فقد يستفاد أيضا من تواتر الجبهه و شياعها و أخذها يدا بيد، و اتفاق أهل النظر، و غير ذلك، قيل و من ذلك استعمال العلامات المفيده لذلك كالجدى و نحوه على بعض الوجوه، و قد عرفت فيما مضى أنه ذكر غير واحد

من الأصحاب حصول العلم بالجهد من سائر الأمارات الرياضيه التي هي عندهم تدل على العين، و أنه لا يخلو من نظر، لا لأن الوضع المراد غير متيسر باعتبار البعد، ضروره إرادته الظاهر للحس منه لا النصب الحقيقي المتعذر، و إلا لم يكن علامه، بل لأن دلالتها على الجهد عندنا منحصره فيما لا- يفيد إلا- الظن، و الإجماع على العمل بوضع الجدى مثلا المستفاد بمقايسته باقى العلامات لا يفيد القطع بالجهد، ضروره عدم التلازم بينهما، و من هنا قال فى القواعد: «يجب الاستقبال مع العلم بجهد القبله، فإن جهلها عول على ما وضعه الشرع إماره، و القادر على العلم لا يكفيه الاجتهاد المفيد للظن» و هو كالصريح فى استفاده الظن بذلك، و كذا كشف اللثام و غيره، نعم هي كالعلم شرعا فى وجوب العمل، بل لا يبعد فى النظر عدم وجوب تقديم العلم حسا عليها، لإطلاق دليل العمل بها و ظهور اتفاق الأصحاب على إرادتها من العلم بالمأمور به للقبله و العلم القطعى بعدم الحرج على من كان فى زمن التمكن من استعمال المعصوم (ع) فى العمل بهذه العلامات، و لغير ذلك مما يظهر بأدنى تأمل.

و من هنا يقوى الظن بإرادته المصنف من قوله فان جهلها عول على الأمارات المفيده للظن غير الأمارات الشرعيه التي قد عرفت عدم تقييد العمل بها على الظاهر بعدم العلم القطعى بالجهد، بدليل عدم ذكره الاجتهاد بعد ذلك، فيعلم منه حينئذ إرادته من هذه العبارة، و لا- ريب فى توقف اعتباره على انتفاء العلامات الشرعيه، و ان استعمالها ليس من الاجتهاد فى شىء، إذ هو فى الغالب لتحصيل الجهد التي كانت تستفاد منها، و إطلاق الاجتهاد على الحاصل منها فى بعض العبارات لضرب من التجوز، و من هنا عمم العلم للحسى و الشرعى فى كشف اللثام فى شرح قول الفاضل السابق: «و القادر على العلم لا يكفيه الاجتهاد المفيد للظن» لكن ظاهره أو صريحه فى شرح ما قبل ذلك اشتراط جواز العمل بها بعدم التمكن من العلم الحسى الحاصل من إخبار معصوم

أو محرابه، و هو و إن كان لا يخلو من وجه إلا أن خلافه أيضا لا يخلو من وجه، لما عرفت.

نعم هي لا- عبره بها لو خالفت ما اتفق علم المكلف به من الجبهه بقول معصوم مثلا أو فعله، لا أنه يشترط جواز العمل بها بعدم التمكن من سؤاله مثلا، و لعل عبارته المتن و القواعد المذكوره سابقا و ما ضاهاها لا تنافي ذلك، ضروره خلوها عن الاشتراط المزبور، بل يمكن إرادته ما يشملها من العلم في نحو قولهم: لا- يجوز التعويل على الظن في القبله مع التمكن من العلم، و أن المراد الاجتهادى من الظن فيها لا مثل الظن الحاصل منها الذى قد عرفت الدليل من النص و الإجماع على العمل به، فتأمل. و من ذلك يعرف ما فى المحكى عن فوائد القواعد فى تفسير عبارتها المذكوره سابقا من أن المراد بالعلم بها للبعيد استفادتها من محراب المعصوم أو قوله، و مع تعذره يرجع إلى ما نصبه الشارع علامه و إن كان بعضه مفيدا للعلم، إلا أنه لا يرجع إليه حينئذ مطلقا، لما تحقق من عدم جواز الاجتهاد بتلك العلامات بما يخالف محراب المعصوم، فان فيه نظرا من وجوه، و كذا ما فى جامع المقاصد فى شرح العبارة المزبوره أيضا من أن أكثر ما سبق من العلامات يفيد القطع بالجبهه فى الجمله، فكان حق العبارة أن يقول فان جهلها عول على ما يفيد القطع من العلامات، ثم على ما يفيد الظن، ثم قال: و يمكن أن يقال العلامات المذكوره و إن أفاد بعضها القطع بالجبهه فى الجمله إلا أنها بالإضافة إلى نفس الجبهه انما تفيد الظن، لأن محاذاه الكواكب المخصوصه على الوجه المعين مع شدة البعد انما يحصل به الظن، فيندرج الجميع فيما وضعه الشارع إماره، بل و ما فى فوائد الكتاب فى شرح المتن من أن المراد من جهلها على وجه لا يستطيع معرفتها بالعلامات المثمره لليقين، كمحاذاه الجدى و المشرق و المغرب مثلا، فان هذه محصله لليقين فى الجمله و إن لم يحصل بها نفس السميت يقينا، ثم قال: و المراد بالأمارات المفيده للظن نحو الضوء الكثير آخر النهار فى يوم الغيم المفيد للظن أن ذلك الجانب هو المغرب، و لقد أصاب فيما ذكر أنه

المراد بالأمارات، و إن كان فى تعليله السابق نظر، كالى فى المسالك، قال فى شرح المتن: ليس المراد بالأمارات هنا ما هو المذكور فى كتب الفقه لتحصيل الجهه كالجدي و نحوه، فان تلك مفيدة للعلم بالجهه إذا أحرزت على وجهها، بل المراد بالأمارات المفيدة للظن الرياح الأربع و منازل القمر و نحوهما مما لا ينضب غالباً، فإنهم جوزوا التعويل عليها عند تعذر غيرها من الامارات المفيدة للعلم بالجهه كالكواكب، أما الرياح فإنما تكون علامه عند تحققها، و لا يكاد يتفق لغير الماهر فى معرفه طبائعها و منازلها و مثار أفعالها إلا مع العلم بالجهات الأربع، و معه يستغنى عن الاستدلال بها، و أما القمر فإنه يكون ليله سبع من الشهر فى قبله العراقى أو قريباً منها عند المغرب، و ليله الرابع عشر منه نصف الليل، و ليله الحادى و العشرين عند الفجر، إلا أن ذلك كله تقريبى لا- يستمر على وجه واحد، لاختلاف حركات القمر، فلذلك اشترط التعويل عليها بفقد العلامات الثابته كالجدي، و قد تبع فيما ذكره أخيراً ما فى جامع المقاصد، حيث قال بعد ما ذكر جملة من الكلام: فيستفاد من قول العلامة: «و القادر على العلم» إلى آخره. أن القادر على القبلة حال استقامته مثلاً لا يكفيه التعويل على كون القمر ليله السابع من الشهر فى وقت المغرب محاذياً لقبلة المصلى، و ليله الرابع عشر منه نصف الليل، و ليله الحادى و العشرين منه عند الفجر، فإنه ينتقل فى المنازل، فيغرب فى ليله كونه هلالاً على نصف سبع الليل، لأن ذلك تقريبى يزيد و ينقص، إلى غير ذلك من كلماتهم التى لا يخفى عليك ما فيها بعد الإحاطه بما قدمنا.

و كيف كان فلا ريب فى تقدم هذه الامارات على الاجتهاد، و أما جواز العمل بها بناء على أنها انما تفيد الظن مع التمكن من العلم الحسى ففیه وجه إذا لم يعلم مخالفتها له، حتى القمر عند من جعله علامه بسبب مراعاته له فى سائر الفصول مقاييساً له بالجدي الثابت كونه علامه، لكن يظهر من جماعه اشتراط جواز العمل بها بانتفاء العلم، و للنظر

فيه مجال، لكن على كل حال لا خلاف أجده بين المسلمين فضلا عن الخاصه في العمل بها، و أنه لا يصلى إلى أربع جهات بمجرد فقد العلم و إن تمكن من إعمالها، و به اعترف في كشف اللثام.

نعم قد يظهر من قول الشيخين في المقنعه و النهايه و المبسوط و الجمل و الاقتصاد و المصباح- على ما حكى عن بعضها بعد ذكرهما الامارات السماويه أن من فقدتها صلى أربعاً مع الاختيار، و مع الضروره يصلى إلى جهه- عدم جواز العمل بالاجتهاد بمعنى الظن الناشئ من غير الأمارات الشرعيه، بل هو في الحقيقه ظن بالجهه التي كانت تستفاد من تلك الامارات كما هو ظاهر المحكى عن ابن حمزه أو صريحه من أن فاقد الامارات يصلى أربعاً مع الاختيار، و مع الضروره يصلى إلى جهه تغلب على ظنه، و على ذلك ينزل ما حكاه في الذكري عن ظاهر الشيخ في التهذيب و الخلاف من أن الاجتهاد لا يكون إلا عند الضروره: أى تعذر الصلاه إلى أربع جهات، لا أن المراد بالاجتهاد ما يشمل الحاصل من تلك الامارات بناء على إفادتها الظن.

و إن كان الأقوى خلافه أيضا وفاقا للمعظم، بل الإجماع ممن عداهما، بل لعله ظاهر معقد إجماع المنتهى أو صريحه بعد التدبر فى آخر كلامه، و محتمل أو ظاهر إجماع التحرير أيضا، بل يمكن دعوى تحصيل الإجماع عليه فضلا عن محكيه، و يدل عليه مع ذلك

صحيح زراره (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) «يجزئ التحرى أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبلة»

و

موثق سماعه (٢) «سألته عن الصلاه بالليل و النهار إذا لم ير الشمس و القمر و لا- النجوم، فقال: اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهداك»

و غيرهما من النصوص التي تسمعها إن شاء الله فى الأعمى و فيمن بان لها الخطأ بعد خروج الوقت أو قبله، فان فيها التصريح بالاجتهاد و التحرى، و بذلك كله يخرج عن مقتضى قاعده وجوب تحصيل

١- ١ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب القبلة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب القبلة- الحديث ٢.

العلم الإجمالى بعد تعذر العلم التفصيلى لو سلم اقتضاؤها الأربع حينئذ.

كما أنه بذلك يجب حمل

خبر خدش (١) على إرادته التحرى لا- الاماره، قال للصادق (عليه السلام): «جعلت فداك أن هؤلاء المخالفين علينا يقولون: إذا أطبقت السماء علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كنا و أنتم سواء فى الاجتهاد، فقال: ليس كما يقولون، إذا كان ذلك فلتصل لأربع وجوه»

بقريته قوله: «أطبقت السماء» و «أظلمت» ضروره ظهورهما فى انه لا- إماره يظن منها قبله، أو على إرادته بيان أن ذلك حكمنا لولا- الدليل، بخلاف المخالفين فان عندهم التكليف بالاجتهاد أولا- و لا- احتياط، أو على غير ذلك مما لا بأس به بعد قوه المعارض، بل لا بأس بالتزام الطرح بالنسبه إلى ذلك لأجله، خصوصا و حجيه الخبر المزبور محتاجه إلى جابر، و ليس، بل ضده موجود كما عرفت، و من ذلك يعلم ما فى حمل النصوص المزبوره على إرادته الاجتهاد بعد تعذر الأربع، أو على إرادته الاجتهاد بالأمارات الشرعيه، أو نحو ذلك مما يقطع بفساده بعد الإحاطه بما عرفت الذى بالتأمل فيه يعلم الخلل فى النقل و غيره فيما وقع فى الرياض فى تحرير هذه المسأله، و أعجب ما فيه نقله الخلاف فى ذلك عن المبسوط خاصه فى وجهه، و أنه على تقديره شاذ محكى على خلافه الإجماع من المسلمين كافة فى كثير من العبارات كالمعتبر و المنتهى و التحرير و التذكرة و الذكرى، و أن به صرح بعض الأجله حيث قال: و هل له الاجتهاد إذا أمكنه الصلاه إلى أربع جهات؟ الظاهر إجماع المسلمين على تقديمه وجوبا على الأربع قولاً- و فعلاً و ان فعل الأربع حينئذ بدعه، فان غير المشاهد للكعبه و من بحكمه ليس إلا مجتهدا أو مقلدا، فلو تقدمت الأربع على الاجتهاد لوجبت على عامه الناس، و هم غيرهما أبدا، و لا قائل به، إلى آخر ما قال، و نعم ما قال معرضا بذلك لما فى كشف اللثام، فان ذلك نص عبارته، و من تأملها إلى آخرها علم أن مراده القول

بتقديم الأربع على الاجتهاد حتى الأمارات الشرعيه، و هو كما قال لم يقل به أحد من المسلمين، انما الكلام فى الظن الحاصل من غيرها، و هو الذى فيه خلاف الشيخ، و هو نفسه قد احتمله فى آخر عبارته مستظها له من الكتب السابقه، و كذلك الكلام فى بعض معاهد إجماعات المسلمين التى حكاها عن الكتب المزبوره، فإنها ظاهره فى الأمارات الشرعيه أو فى الأعم منها، و لا ريب فى أنه لم يقل أحد من المسلمين بتقديم الأربع عليها مطلقا، فلاحظ و تأمل جيدا.

و كيف كان فقد ظهر لك أن الأصح تقديم الاجتهاد على الأربع، نعم يقدم عليه بحسب الظاهر شهاده العدلين، و فى جامع المقاصد يلوح من عباره شيخنا الشهيد فى قواعد عدم الخلاف فى الرجوع إليها، و فيه قوه، لأنها حجه شرعيه، قلت: لكن بين ما دل على اعتبارها و بين ما دل على وجوب الاجتهاد مع انتفاء العلم تعارض العموم من وجه، اللهم إلا أن ترجح بالاكْتفاء بها فى كثير مما اعتبر فيه العلم، و أما خبر العدل فإنه و إن كان التعارض فيهما كذلك، إلا أنه يمكن إنكار رجحانه فى المقام الظاهر من الأصحاب عدم الالتفات اليه إلا من حيث كونه إماره اجتهاديه فى وجه، لكن فى كشف اللثام لم أر من اشترط التعدد، فهو خبر: أى يكتفى فيه بما يكتفى به فى الأحكام الشرعيه، و إلا فكل خبر شهاده، لكن خص ما فيه زياده تحقيق و تدقيق للنظر باسم الشهاده، فلما كان الله لطيفا بعباده حكم فى حقوقهم بشاهدين فصاعدا، و اكتفى فى حقوقه و أحكامه بالروايه، و هذا منها، و ظاهره الاكتفاء به، و قد تقدم سابقا فى إخبار العدل و العدلين بالنجاسه و الوقت ماله نفع فى أصل المسأله، فلاحظ و تأمل.

و مما يشهد لما ذكرنا من عدم التفات الأصحاب إلى خبر العدل قول المصنف:

ف إذا اجتهد فأخبره غيره بخلاف اجتهاده قيل يعمل على اجتهاده، و يقوى عندى أنه إذا كان ذلك المخبر أوثق فى نفسه عول عليه و إلا فلا، ضروره شموله لاخبار العدل

عن يقين و حس، بل لعل ظاهر الاخبار ما لا يشمل الخبر عن الاجتهاد، و ما قوى عند المصنف ليس عملا بالخبر من حيث كونه خبرا بل لأنه اجتهاد رافع للاجتهاد الأول، و لذا لم يفرق بين العدل و غيره، بل لم أجد بعد التبع قولاً لأحد من معتمدى الأصحاب بالعمل بخبر العدل من حيث أنه حجه شرعيه، نعم أرسله فى جامع المقاصد عن بعضهم و لم أعرفه، فقال: قيل بالاكْتفاء بشهاده العدل المخبر عن يقين فى ذلك و فى الوقت، و هو ضعيف، لأنه مخاطب بالاجتهاد فيهما، و لم يثبت الاكْتفاء بذلك، بل قد يظهر من القيل فى عبارته المصنف و غيرها عدم اعتبار الخبر هنا مطلقاً و إن كان الظن به أقوى، إما لأن الرجوع إلى الغير نوع من التقليد، و هو غير جائز للقادر على الاجتهاد، و إما لأن ظاهر التحرى و اجتهاد الرأى ما لا يشمل الظن الناشئ من إخبار الغير، سواء كان عن اجتهاد أو حس، بل لعله هو مقتضى إطلاق قول الفاضل:

«و لو تعارض الاجتهاد و إخبار العارف رجع إلى الاجتهاد» بل عن كشف الالتباس أن ظاهر المصنفات ذلك فى المخبر عن حس فضلاً عن غيره، بل كاد يكون صريح المسالك أيضاً، حيث أنه بعد أن ذكر أن وجه القوه التى أشار إليها المصنف رجحان خبر الغير فى نفسه، فيكون المصير إليه أولى من الطرف المرجوح، قال: و يضعف بأن الرجوع إلى الغير تقليد لا يجوز المصير اليه مع إمكان الاجتهاد، نعم لو كان المخبر عدلين عن علم اتجه تقديمهما على اجتهاده، و فى الذكرى و لو اجتهد و أخبر بخلافه أمكن العمل بأقوى الظنين، لأنه راجح، و هو قريب، و وجه المنع أنه ليس من أهل التقليد، و به علل فى جامع المقاصد عبارته الفاضل المزبور، ثم قال: و فى الذكرى أن رجوعه إلى أقوى الظنين قريب، لأنه راجح، و الأصح المنع إلا أن ينضم إلى الاخبار مرجحات آخر، فيكون التعويل على الاجتهاد لا على الاخبار، و لا فرق فى ذلك بين

كون المخبر قاطعا بالقبلة أو مجتهدا، سواء العدل و غيره، و الوقت كالقبلة فى ذلك، و ظاهره عدم العمل به إن كان الرجحان منه لا غير، و هو غريب لم أعرف به قائلًا قبله.

و التحقيق ما قواه المصنف، وفاقا لجماعه، لإطلاق الأمر بالاجتهاد و التحرى الشاملين ضروره للظن الناشئ منه، و دعوى عدم صدقهما على مثل ذلك ممنوعه، كدعوى عدم العبره بهذا الظن كالمجتهد بالفروع، ضروره كون التحقيق فيه حجيّه ظن مخصوص له، بخلاف المقام الذى لا دليل على خصوصيه ظن له، و لو قيل هناك بفتح باب الظنون له أيضا اتجه له العمل بناء على فرض حصول الظن له بخلاف اجتهاده.

و من هنا يظهر لك أنه لا فرق بين إخبار العدل و غيره، و بين كونه عن حس أولا بعد فرض حصول الظن له به، بل و منه يظهر أنه لا- فائده معتد بها فى قول المصنف بعد ذاك و لو لم يكن له طريق إلى الاجتهاد فأخبره كافر قيل لا يعمل بخبره، و يقوى عندى انه إن أفاده الظن عمل به و أنه لا معنى لفرضها فى عدم الطريق له، إذ المتجه بناء على ما عرفت اتباع الظن و إن كان له طريق أيضا من غير فرق بين الكافر و الفاسق و الصبى و الامراه و العبد و غيرهم سواء أخبروا عن حس أو عن اجتهاد، لاشتراك الجميع فى جهه العمل المزبوره، و هى فرض قوه الظن له من باقى الامارات، نعم قد تترتب غالبا فى حصول الظن و عدمه، و ليس العمل بها من حيث الخبريه و عدمها كى يشترط العداله و عدمها و كونه عن حس و عدمه، و ما فى كشف اللثام من الفرق بين الاخبارين إن أراد بالنسبه إلى الظن و عدمه غالبا فحق، و إلا- كما هو ظاهره فممنوع، كما هو واضح، فتأمل جيدا، فان كلمات الأصحاب فى المقام لا يخلو من تشويش، نعم يجب عليه بذل تمام الجهد فى تتبع أمارات الظن ل

قوله (عليه السلام): «اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهدك»

فلا- يجتزى حينئذ بأول ما اتفق له من الامارات، و منه حينئذ قد يقال بوجود التأخير عليه إلى ضيق الوقت و إن لم نقل به فى سائر ذوى الأعذار،

لعدم حصول اليقين له ببذل تمام الجهد حتى يضيق الوقت، اللهم إلا أن يدعى تحقق مصداق عرفى لإطلاق العبارة المزبوره بدون ذلك، فالمتجه حينئذ دوران الأمر عليه، و هو الأقوى فى النظر، فتأمل، و الله أعلم.

و يعول على قبله البلد بلاد المسلمين إذا لم يعلم انها بنيت على الغلط إجماعاً فى التذكرة و المحكى عن كشف الالتباس معتضداً بالتبع لكلمات الأصحاب، و بالسيره القطعيه فى جميع الأعصار و الأمصار، و بان استمرار عملهم من أقوى العلامات المفيده للقبله، و منها المحاريب المنصوبه فى جوارهم التى يغلب مرورهم عليها، أو فى قريه صغيره نشأت قرون منهم فيها، و لا فرق فى ذلك بين أن يكون متمكناً من مراعاة الأمارات الشرعيه أولاً، بل و سواء كان متمكناً من العلم بالجهه كما إذا كان فيها محراب معصوم أو لا، فما فى المنتهى من أن البصير فى الحضر يتبع قبله أهل البلد إذا لم يكن متمكناً من العلم لا يخلو من نظر إن لم يرد ما ذكرنا، نعم قد يتأمل فى المظنون بناؤها على ذلك و إن كان الإجماع المحكى مطلقاً، إلا أن المتيقن منه كالسيره المزبوره غير الصوره المذكوره، و لعله لذا قال فى المبسوط: «إذا دخل غريب إلى بلد جاز أن يصلى إلى قبله البلد إذا غلب فى ظنه صحتها، فإذا غلب على ظنه أنها غير صحيحه و جب أن يجتهد و يرجع إلى الأمارات الداله على القبله» و نحوه عن المهذب، اللهم إلا أن يريد بغلبه الظن العلم، أو يريد الأصحاب العكس، فيتفق الجميع حينئذ، و لعل الأول أولى، لتصريح غير واحد من الأصحاب، بل لا يعرف فيه خلاف بينهم أنه لا يجوز العمل على الاجتهاد فيها جهه، بل فى الذكرى و جامع المقاصد القطع بذلك، و هو منهما كالإجماع، و ليس ذاك إلا لعدم العبره بهذا الظن الحاصل من الاجتهاد فى مقابله فعل المسلمين على مرور الأعصار، و لو كان ظن الغلط معتبراً لوجب التعويل على اجتهاده المزبور لا- عدمه، لكن فى كشف اللثام بعد أن حكى عن الذكرى أنه لا يجوز الاجتهاد فى الجهه قطعاً

قال: أى العمل على وفقه لأنه عمل بالظن فى مقابله العلم، و هو غير ظن الغلط الذى حكيناه عن المبسوط و المهذب، و لا مستلزم له، فان استلزمه انقلب العلم و هما، و فيه أنه لا-ريب فى الانقلاب المزبور مع فرض حصول الاجتهاد بما ينافيه، و لعله حمل كلام الشيخ على ظن غلطها الحاصل من غير الاجتهاد، لا منه الذى حصول الغلط فيه أولى من الغلط فيها، و مع ذلك لا يخلو من نظر أيضا، فالأولى ترك الاجتهاد، لعدم وجوبه قطعا، فلو اجتهد فظن الغلط ملاحظا لاستمرار فعل المسلمين كان الأحوط له الصلاه إلى الجهتين.

و أما الاجتهاد فيها يمينا و شمالا فقد صرح جماعه من الأصحاب بجوازه، بل لا أجد فيه خلافا بينهم إلا من المحكى عن نهايه الأحكام، حيث قال: «و لو اجتهد فأداه اجتهاده إلى خلافها فان كانت بنيت على القطع لم يجز العدول إلى الاجتهاد، و إلا جاز» و الظاهر اكتفاؤه فى البناء على القطع باستمرار صلاه المسلمين إليها من غير معارض، كما أن دليله على الظاهر أقربيه احتمال إصابه الخلق الكثير من احتمال إصابه الواحد فيه، لكن يرد ما فى الذكري من جواز ترك الخلق الكثير الاجتهاد فى ذلك، لأنه غير واجب عليهم، فلا-يدل مجرد صلاتهم على تحريم اجتهاد غيرهم، و انما يعارض اجتهاد العارف لو ثبت وجوب اجتهاد الكثير أو ثبت وقوعه، و كلاهما فى حيز المنع، بل لا يجب الاجتهاد قطعا، قال: و قد وقع فى زماننا اجتهاد بعض علماء الهيئه فى قبله مسجد دمشق، فان فيها تياسرا عن القبلة مع انطواء الأعصار الماضيه على عدم ذلك، و قال أيضا عن عبد الله بن المبارك انه أمر أهل مرو بالتياسر بعد رجوعه من الحج، قلت: إن أريد باليمين و الشمال ما لا يقدر عدمه فى الصلاه فلا ثمره معتد بها لهذه المسأله، ضروره أنه يجوز ترك العمل به و لو بعد الاجتهاد، و إن أريد ما يقدر منهما فهو كالخطأ فى الجبهه مستبعد على الخلق الكثير فى الأزمنه المتطاولة، خصوصا و قد عرفت أن

استمرار الخلق مما يفيد بناءها على القطع و اليقين لا الظن و التخمين.

و قد ادعى الوجدان فى الحدائق على مخالفه قبله جميع ما شاهده من البلدان للقواعد الرياضيه، و منها الداخلى فى الإسلام فى زمن النبى (صلى الله عليه و آله) و عين فيها و لاه من جهته، إلى أن قال: «و اللزوم من ذلك أحد أمرين، إما بطلان صلاه أهل تلك البلدان فى جميع الأزمان، أو عدم اعتبار هذه العلامات و إن أفادت اليقين كما ذكروه دون الظن و التخمين، و الأول أظهر فى البطلان من أن يحتاج إلى البيان، سيما و جملة منها صلى فيها الأئمه (عليهم السلام) كالمدينه و خراسان و مسجد الكوفه، و دعوى التغيير فى هذه البلدان عما كانت عليه فى سابق الأزمان دعوى بغير دليل، بل مخالفه لما جرت عليه كافه العلماء جيلا بعد جيل، فتعين الثانى» قلت: لا يفهم المراد من هذا الكلام، إذ هذه الأمارات أكثرها شرعيه، ضروره كونها مأخوذه من نص الشارع أو بالمقاييسه لما نص عليه و لو تقريبا، فإن أراد مخالفه قبله البلدان المزبوره لهذه الامارات مخالفه تؤدى إلى فساد الصلاه فيه منع، و إن أراد مخالفتها للقواعد الرياضيه من الدوائر و الاسطرلابات و نحوها فقد عرفت أنه لا عبره بهذا الاختلاف الذى منشأه مراعاة التحقيق فى القواعد المزبوره، و بناء القبله على التقريب كما أوماً إليه اختلاف ما جعله الشارع علامه لذلك على ما قدمناه سابقا، و إن أراد أن قبله البلد لا يعارضها الاجتهاد فى اليمين و الشمال القادحين فضلا عن غيرهما فمرحبا بالوفاق، لما أشرنا إليه سابقا، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

و الظاهر أن المدار على ما ثبت أنها قبله البلد، فلا يكفى ظنها و لو من إخبار صاحب الدار إلا أن تنضم معه قرائن يعلم منها صدقه، و ليس التعويل عليها بصحة فعل المسلم، و إلا لجاز التعويل على قبله الشخص الواحد من غير حاجه إلى التقييد بالبلد، بل العمل عليها للاطمئنان الحاصل من اتفاق الخلق الكثير فى الأزمنه المتطاولة، فينبغى أن يجعل

على ذلك المدار، فلا يفرق بين محاريب البلدان و قبورها و الطرق التي يكثر عليها مرور المسلمين و القرى و غيرها مما يفيد ما ذكرنا، بخلاف محاريب الطرق التي يندر مرور المسلمين عليها و القرى الخربه و البلد التي لا يعلم كونها بلاد إسلام و غيرها مما لا يفيد ذلك، كما هو واضح، و الله أعلم، و من ذلك و ما تقدم سابقا يظهر لك ما فى المدارك و تبعه عليه غيره من أن إطلاق كلامهم يقتضى أنه لا- فرق فى ذلك بين ما يفيد العلم بالجبهه أو الظن، و لا- بين أن يكون المصلى متمكنا من معرفه القبلة بالعلامات المفيده للعلم أو الاجتهاد المفيد للظن أو يتنفى الأمران، و ربما ظهر من قولهم: «فان جهلها عول على الامارات» عدم جواز التعويل عليها للمتمكن من العلم إلا إذا أفادت اليقين، و هو كذلك، لأن الاستقبال على اليقين ممكن، فيسقط اعتبار الظن، فلاحظ و تأمل فيما قدمنا كى تعرف محال النظر من كلامه، و الله أعلم.

و من ليس متمكنا من الاجتهاد فضلا عن العلم أو ما يقوم مقامه كالأعمى يعول على غيره مخبرا أو مجتهدا على المشهور بين الأصحاب فى الأعمى نقلا و تحصيلا، بل لا أجد فيه خلافا صريحا إلا من الشيخ فى الخلاف، فيصلى إلى الأربع، قال فيه:

إنه و من لا- يعرف أمارات القبلة تجب عليهما الصلاه أربعا مع الاختيار، و عند الضروره يصليان إلى أى جهه شاء، و نسب الرجوع إلى الغير إلى الشافعى، ثم قال: و أما إذا كان الحال حال الضروره جاز لهما أن يرجعا إلى غيرهما، لأنهما مخيران فى ذلك و فى غيرها من الجهات، و إن خالفاه كان لهما ذلك، لأنه لم يدل دليل على وجوب القبول من الغير، نعم قيل إنه يظهر من الألفيه و يلوح من المقنعه و النهايه و المراسم و الوسيله و السرائر موافقته لقولهم من لم يتمكن من ذلك لغيم أو غيره و فقد سائر الامارات و العلامات صلى إلى أربع جهات، و لم يتعرضوا لخصوص الأعمى، إلا أنه على كل حال لا ريب فى ضعفه، قيل: للأصل و العسر و عموم خبر العدل أو إطلاقه و أخبار الائتمام

به إذا وجه،

قال الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي (١) منها: «لا بأس أن يؤم الأعمى القوم و إن كانوا هم الذين يوجهونه»

و

قال (عليه السلام) أيضا في خبر السكوني (٢): قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في حديث: «لا يؤم الأعمى في الصحراء إلا أن يوجه إلى القبلة»

و في

حسن زراره أو صحيحه (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث «قلت له: أصلى خلف الأعمى قال: نعم إذا كان له من يسده و كان أفضلهم»

إلى غير ذلك.

لكن قد يناقش فيها بانقطاع الأصل بباب المقدمه، و منع العسر، و إطلاق خبر العدل لا يخص الأعمى و لا يشمل رجوعه للمخبر عن اجتهاد الذى هو بعض الدعوى، بل لعل التعبير بالتقليد من بعضهم يختص بالثانى، و بظهور كون المراد منها توجيهه إلى القبلة المعلومه باماراتها، و لعله يحصل له القطع و لو بخبر الواحد المحفوف بالقرائن، و بأنها مساقه لبيان أن ذلك لا ينقصه عن مرتبه الإمامه، لا لبيان أن حكمه فى القبلة التقليد، كما هو واضح بأدنى تأمل.

فالأولى الاستدلال عليه حينئذ بصحيح زراره (٤) و موثق سماعه (٥) السابقين، و كأنه يومى اليه الاستدلال من بعضهم بأن خبر العدل من الامارات المفيده للظن، ضروره ابتائه على الاجتزاء بمطلق الظن له، و حينئذ يكون فرضه الاجتهاد و إن قلت أمارات الاجتهاد بالنسبه إليه، بل هى منحصره غالبا فى الرجوع للغير، و لعل المراد بالتقليد فى بعض العبارات خصوص هذا القسم من الاجتهاد، لا- أنه مرتبه ثالثه، و ربما كان ترك ذكر الأعمى فى العبارات المزبوره لإدراجه فيمن يعمل بالظن بعد فقد العلم من غير فرق بين الأعمى و غيره، و إن اختلفوا بالنسبه إلى تعدد الامارات و عدمها

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب القبلة - الحديث ١.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب القبلة - الحديث ٣.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب القبلة - الحديث ٢.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ١.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ٢.

لا- للموافق للشيخ فى عدم العبره بالظن للأعمى، كما يشهد له حصر الخلاف فيه من غير واحد ممن يتصدى لنقل الوفاق و الخلاف من الأصحاب، بل يشهد لأصل الدعوى أيضا ما سمعه فيما يأتى من إناطه الصلاه إلى الأربع بفقد العلم و الظن الظاهر فى عدم مرتبه ثالثه هى التقليد، و فى أن الأعمى و غيره سواء فى اعتبار الظن بعد فقد العلم.

و حينئذ يسقط البحث عن كثير من الأمور المذكوره عند الأصحاب كاعتبار العداله فى الغير و عدمه، حتى حكى عن رساله صاحب المعالم و شرحها أن الأكثر على اعتبار كون المخبر عدلا، بل قيل إنه خيره الأحمدي و المبسوط و المهذب و الإصباح و التذكره و نهايه الأحكام و المختلف و الذكري و الدروس و البيان و الموجز الحاوى و جامع المقاصد و الجعفريه و شرحها و فوائد الشرائع و حاشيه الفاضل الميسى و الروض و الروضه و المسالك و غيرها، بل فى كشف اللثام رجلا كان أو امرأه حرا أو عبدا كما فى المبسوط و كتب الشهيد و نهايه الأحكام، و لعله لما فى الذكري من أن المعتمد بالمعرفه و العداله، و ليس من الشهاده فى شىء، ثم قال فيها:

«فان تعذر العدل فالمستور، فان تعذر ففى جواز الركون إلى الفاسق مع ظن صدقه تردد، من قوله تعالى (١) «فَتَبَيَّنُوا» و من أصله صحه إخبار المسلم، أما لو لم يجد سوى الكافر ففيه و جهان مرتبان أى على الوجهين فى الفاسق- ثم قال:- و أولى بالمنع، لأن قبول قوله ركون إليه، و هو منهى عنه، و يقوى فيهما الجواز، إذ رجحان الظن يقوم مقام العلم فى العبادات» و فى كشف اللثام «قلت: نعم فى ظن اعتبر طريقه شرعا أو انحصر الطريق فيه و لم يكن أقوى منه فالاحتياط تقليدهما إذا لم تمكن الصلاه أربعا، و إلا فالجمع بينهما» و عن المبسوط و المهذب و الجامع و التذكره و نهايه الأحكام و جامع المقاصد و شرحى الجعفريه و حاشيه الميسى و الروض إطلاق المنع من تقليد الكافر و الفاسق، لكن عن المبسوط جواز تقليد الصبى

مع اشتراطه العدالة كما عرفت، قيل و هو خيره المعبر، خلافا لنهايه الأحكام و المختلف و غيرهما فالمنع، بل فى كشف اللثام أن ظاهر المختلف المنع فى الامراه أيضا، قال:

قال فيه: لنا أن الضابط فى قبول خبر الواحد العدالة، فلا يثبت القبول مع عدمها، لأن مطلق الظن لا يجوز الرجوع اليه، أما أولا فلعدم انضباطه، و أما ثانيا فلحصوله بالكافر، فلا بد له من ضابط، و ليس إلا خبر العدل، لأنه أصل ثبت فى الشرع اعتباره فى خبر الواحد و التقليد كما عرفت، و أطلق فى القواعد كالكتاب، و عن جملة من كتب الأصحاب الرجوع إلى الغير، و فى الذكرى ثم التقليد هو قبول قول الغير المستند إلى الاجتهاد، فلو أخبر العدل عن يقين قبله كما فى المواقف المفيدة لليقين فى التيامن و التياسر فهو من باب الاخبار، و يجوز التعويل عليه بطريق أولى، ثم قال:

«و لو أخبر المكفوف بصير بمحل القطب و هو عالم بدلالته فهو إخبار أيضا».

و فى كشف اللثام و لو تعدد المخبر رجع إلى الأعلم الأعدل كما فى المنتهى و التذكرة و نهايه الأحكام و الذكرى، و فى الدروس إلى الأعلم، و فى البيان إلى الأعلم فالأعدل، فلو رجع الى المفضول بطلت صلاته كما فى المنتهى خلافا للشافعى، و فيه أيضا أنه لا- عبره بظن المقلد هنا، فان ظن إصابه المفضول لم تمنعه من تقليد الأفضل، فإن تساويا قلد من شاء منهما كما فى المنتهى و نهايه الأحكام، و فى الأخير احتمال وجوب الأربع و اثنتين الى غير ذلك من الأحكام المذكوره التى علمت سقوطها بناء على ما ذكرنا، ضروره كون المدار فيه على الظن المندرج به تحت التحرى و تعمد قبله بحسب جهده من غير تقييد بظن مخصوص، كما سمعته سابقا فيمن فرضه الاجتهاد، بل هذا قسم منه، فلا فرق حينئذ بين العدل و الفاسق و الذكر و الأنثى و الصبى و البالغ و الفاضل و المفضول و العدل و الأعدل و غيرها، بل يدور مدار الظن، و احتمال إرادته الأصحاب بيان

أسباب الظن و إماراته لا التخصيص و الاشتراط - مع أنه لا يلائم جملة من كلماتهم و أدلتهم - يدفعه انه لا يناسب الفقيه التعرض له، لاختلافه بحسب المقامات أشد اختلاف، اللهم إلا أن يريدوا الغالب، لكن لا يلائم اشتراط العدالة ممن عرفت.

و كذا احتمال إرادته التعبد بهذه الامارات بمعنى كون العبره خصوص ظن خبر العدل مثلا- لا- مطلق الظن، إذ قد عرفت أنها تهجسات بلا- مستند، و لو سلمنا لهم كون الدليل للأعمى نصوص توجيه الغير لا- خبرى التحرى و الاجتهاد، و قلنا بشمولها للمجتهد و المخبر كان المتجه العمل حينئذ بمطلق الغير من غير اشتراط لعداله و أفضله، اللهم إلا أن يكون ذلك ترجيحا لما دل على اشتراط العدالة فى المخبر، لكون التعارض بينهما من وجه، و لا يرد أنه يتم فى المخبر عن علم لا عن اجتهاد، للاحتياج إلى العدالة أيضا فى ثبوت اجتهاده، فإنه لا طريق غالبا إليه إلا أخباره، نعم يرد عليه أن مقتضى ذلك عدم قبول خبر غير العدل أصلا و إن لم يوجد العدل كما هو خيره من سمعت، اللهم إلا أن يستند حينئذ إلى إطلاق الغير، أو إلى قاعده فتح الظن هنا بعد تعذر العلم أو ما يقوم مقامه، لكنهما هنا معا محل للنظر، ضروره عدم بقاء الإطلاق بعد ترجيح ما دل على اشتراط العدالة و تقييده به، و ان القاعده الرجوع إلى العلم الإجمالى بعد انتفاء التفصيلى لا الظن، نعم إن سلم ذلك فهو بعد تعذر الإجمالى أيضا لعسر و نحوه، و علم بقاء التكليف أو ظنه و لو باستصحابه فى وجه، بناء على عدم شرطيه التكليف بالعلم، و انما هو طريق للعلم بالامثال، فبعد فرض انتفائه يخلفه الظن، لقبح التكليف بما لا يطاق، و الإجماع المحكى على هذه القاعده.

على أن ذلك كله لا يصحح لهم ما سمعته فى فرض تعدد المجتهد الذى هو ظاهر فى معاملته لهم معامله المقلد فى الأحكام الشرعيه، و فى أن البناء على الظن مع التعارض، أو على التعبد بما من شأنه حصول الظن، فلا يقدر حينئذ ظن إصابه المفضل فى الرجوع

إلى الأفضل كما سمعته من المنتهى، و على المعامله المزبوره بنى التخيير له فى صورته المساواه، و إلا- فهو غير ظان بقول كل واحد منهما، نعم يظن عدم خروج القبله عنهما، و المرجع له بعد تعذر العلم الظن الخصوصى لا الإجمالى، و لعله من هنا احتمل فى النهايه وجوب الأربع عليه، و سقوط اعتبار هذا الظن الإجمالى، كما أن احتمال الاثنتين مبنى على انحصار تكليفه الظاهرى بإحدى هاتين الجهتين، و لا- ترجيح كما هو الفرض، فهو كمن علم كون القبله فى إحدى الجهتين، و أما احتمال التخيير فلا طلاق الغير، و لا يتوهم اختصاص هذه الوجوه الثلاثه ببناء على التقليد بل لو قلنا بأن ذلك له لأنه أماره اجتهاد تجرى أيضا، بل تجرى فى المجتهد غير الأعمى أيضا.

لكنك خبير فى أن التحقيق سقوط كثير من هذه الكلمات، و أنها جميعا لا تجتمع على أمر صحيح، و أن الأصح كون الأعمى من أفراد المجتهد الذى قلت بعض إماراته، فميزانه حينئذ بذل جده و جهده فى تحصيل القبله من إخبار أو غيره، فيدور مع الظن الحاصل له بعد بذل الجهد الذى لم يصل إلى حد العسر من غير فرق بين العدل و الفاسق كما عرفته سابقا، و هذا و إن قل المصرح به إلا- أن جمله من أدلتهم لا- تنطبق إلا عليه، كما أن جمله من العبارات كمنظومه العلامه الطباطبائى و شرح المفاتيح للأستاذ الأ-كبر و غيرهما كالصريحه فيه، فلاحظ و تأمل كى يظهر لك أنه ليس عندنا إلا مرتبتان فى تحصيل القبله العلم و ما يقوم مقامه، و الاجتهاد لا غير، و إذا فقدهما صلى إلى أربع جهات.

و منه حينئذ يظهر انه لا- وجه لاحتمال التخيير للأعمى بين ما ذكرنا و بين الصلاه إلى أربع جهات، ضروره كونه حينئذ ممن فرضه الاجتهاد، فهو كغيره من أفراد المجتهدين الذى قد عرفت سابقا أنه لا مجال لاحتمال التخيير فيهم، نعم قد يقال بإضافه الصلاه إلى الجهات الثلاث إلى الجبهه التى حصلها من الغير احتياطا من خلاف الشيخ، و الظاهر كون الحكم كذلك بناء على أنه تقليد له أيضا لا اجتهاد، إذ قول المصنف و غيره:

عول على غيره ورجع وقلد ونحوها- ظاهر في ذلك، بل هو المحكى عن صريح نهاييه الأحكام، بل في كشف اللثام التصريح به أيضا، قال بعد الاستدلال على التقليد:

و هل يتعين عليه ذلك، أو يتخير بينه وبين الصلاه أربعا؟ وجهان، و كلام ابنى الجنيد و سعيد يعطى التعين، و كذا الدروس، و هو ظاهر الكتاب و الشرائع و الإرشاد و التحرير و التلخيص، و هو الأظهر، لكثرة أخبار التسديد و ضعف مستند الأربع، قلت: لكن قيل إنه قد يظهر من المبسوط و المسالك و بعض من عبر بالجواز الثانى، إلا أنه لا ريب فى ضعفه، خصوصا بناء على ما سمعته منا من أنه من الاجتهاد، و لا يتوهم أن الصلاه إلى أربع جهات يحصل بها اليقين من البراءة، لاندرج وجه التقليد أو الاجتهاد فيها، لأنه يمكن مخالفه وجه الاجتهاد أو التقليد للأربعة قطعا، فطريق الاحتياط منحصر فيما ذكرنا من جعل التبريع على حسب وجه الاجتهاد أو التقليد لا الاعراض عنهما و الصلاه إلى الأربع كما هو واضح.

و إذ قد ظهر أنه ليس عندنا فى تحصيل القبلة إلا- مرتبتان العلم و ما يقوم مقامه، و الاجتهاد المسمى فى لسان الجماعه بالتقليد و جب القول بأن العامى الذى لا بصيره له بحيث إذا عرف لا يعرف حكمه حكم الأعمى بلا خلاف أجده فيه، و إن أطلق جماعه لفظ التقليد عليه كالأعمى، ففرضه حينئذ عندنا الاجتهاد فيما يحصل له من الغير على حسب ما سمعته فيه مفصلا، لأن هذا هو المقذور من التحرى و الاجتهاد بالنسبه إليه، فيندرج فى

قوله (عليه السلام)(١): «يجزى التحرى»

وفى

قوله (عليه السلام)(٢):

«اجتهد رأيك»

و غيرهما كالأعمى، نعم قد يشكل إلحاقه بالأعمى - بعد حرمة القياس عندنا، خصوصا مع الفارق بوجود حاسه البصر و عدمه، بناء على أن الرجوع إلى الغير فيه من التقليد الذى قد شرعته النصوص فيه، و إلا فليس من الاجتهاد و التحرى-

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب القبلة - الحديث ٢.

بأن النصوص (١) خاصة في الأعمى، فالحاق غيره به قياس، وإن علل بأن فقد البصيره أعظم من فقد البصر و نحوه مما لا يصيره مقطوعا به كى يكون من مفهوم الموافقه و نحوه من القياس القطعى، مع أنا لا- نجد فى إلحاقه هنا خلافا ممن لم يخالف فى الأعمى، نعم ذكر بعضهم فيه الأربع احتمالا، سواء قلنا بها فى الأعمى أولا، و قيل: إن ظاهر الإرشاد اختصاص التقليد بالأعمى، و إلا- فالمعروف بين الأصحاب مساواته للأعمى فى الرجوع حتى حكى عن الشيخ فى المبسوط ذلك، قال: «إن من لا يحسن أمارات القبلة إذا أخبره عدل مسلم بكون القبلة فى جهه بعينها جاز له الرجوع اليه» و نحوه المهذب، و من هنا حكم باختلاف قولى الشيخ فى الكتابين، لكن لعله يريد فى المبسوط الاخبار كما يومى اليه الاستدلال من بعضهم بآيه النبأ، و فى الخلاف التقليد الذى قد عرفت تفسيره بما فى الذكرى.

و كيف كان فهذا كله مما يشهد لما ذكرنا من أن الرجوع للغير فى الأعمى من حيث كونه تحريا و اجتهادا، فيشتركان حينئذ فى الحكم المزبور، لاشتراكهما فى شمول دليل الاجتهاد و ان انحصر طريق الاجتهاد لهما فى إخبار الغير، و لعله إليه أوما من استدلال عليه بأن قول العدل إحدى الأمارات المفيدة للظن، فيجب العمل به مع فقد معارض أقوى، بل فى المحكى عن المنتهى لا يقال إن له عن التقليد مندوحه، فلا- يجوز له فعله، لأن الوقت إن كان واسعا صلى إلى أربع، و إن كان ضيقا تخير، لأننا نقول القول بالتخير مع حصول الظن باطل، لأنه ترك للراجح و عمل بالمرجوح.

و هو كالصريح فيما قلنا مما عرفته سابقا الذى منه يظهر بأدنى تأمل جواز الرجوع للجاهل الذى يتمكن من التعلم أيضا إذا ضاق الوقت عليه و لم يتعلم و لو بتقصير منه، فان ذلك تمام جهده فى تلك الحال، بل لو قلنا بعدم وجوب معرفه القبلة عينا، بل هو

من فروض الكفايه كما احتمله فى الذكرى لم يكن تقصير منه بترك التعلم مع وجود القائم بقدر الكفايه، قال فى الذكرى: و
يحتمل كون ذلك من فروض الكفايه كالعلم بالأحكام الشرعيه، يعنى كما أن معرفتها واجبه و يكفى التقليد، و انما يجب
الاجتهاد فيها كفايه إجماعاً، لانتفاء الحرج و العسر فى الدين، قال: و لندور الاحتياج إلى مراعاة العلامات، فلا يكلف آحاد
الناس بها، و لأنه لم ينقل عن النبى و الأئمه بعده (عليهم الصلاه و السلام) إلزام آحاد الناس بذلك، ثم قال: فان قلنا بأنه من
فروض الكفايه للعامى أن يقلد كالمكفوف و لا قضاء عليه.

لكن قد يناقش أولاً بأن التكليف بالصلاه المشترط فيها الاستقبال يقتضى وجوب تحصيل الشرط عيناً، و لا يخرج عنه إلا بدليل.
و ثانياً بأنه لا- تلازم بين كون ذلك من فروض الكفايه و بين الرجوع إلى الغير فى جهه القبلة، إذ لعله يجب عليه السؤال عن
أمارات القبلة ثم العمل عليها و إن لم يكن يعرف أنها أمارات، و لعل ذلك هو الأقوى فى النظر بمعنى الوجوب العينى لكن لا
على الاجتهاد المستلزم للعسر و الحرج، فان الظاهر مشروعيه التقليد للعامى فى الحكم الشرعى و فى الموضوعات و مصاديقها
النظريه المحتاجه إلى بحث و ترجيح لا- يصلح له إلا- الأوحى من الناس، نعم الظاهر عدم وجوب ذلك قبل تحقق الخطاب
بالصلاه، إذ هو من المقدمات التى لا- تجب قبل وجوب ذبيها، و لعله إليه أوماً فى الذكرى بقوله: و يحتمل قويا وجوب تعلم
الامارات عند عروض حاجته إليها عينا بخلاف ما قبله، لأن توقع ذلك و إن كان حاصلًا لكنه نادر، إلا أنه قال بعد ذلك: يكفى
فى الحاجه إرادته السفر عن بلده، و فيه ما لا يخفى، كما أن قوله- قبل هذا الاحتمال و احتمال الكفايه: الأقرب أنه أى وجوب
تعلم القبلة من فروض الأعيان، لتوقف صحه فرض العين عليه، فهو كباقي شرائط الصلاه، سواء كان يريد السفر أولاً، لأن الحاجه
إليه قد تعرض بمجرد مفارقه الوطن - لا يخلو من

نظر أيضا، فالتحقيق حينئذ انه من فروض الأعيان لكن لا على جهه الاجتهاد، بل يكفى للعامى قول المجتهد: ضع الجدى على منكبك الأيمن فى العراق مثلا و لا- يجب عليه معرفه الدليل على كفايه ذلك من الإجماع أو الخبر أو البرهان الرياضى أو غيرها، و انه لا يجب تطلب ذلك إلا عند الخطاب بالواجب المتوقف وجوده عليه كغيرها من الشرائط و الواجبات.

و من هذا و غيره مما تقدم يظهر لك ما فى كشف اللثام حيث انه بعد أن ذكر وجوب التعلم على القابل له فارقا بينه و بين الأحكام الشرعيه بما فى تعلمها من المشقه و طول الزمان بخلاف أدله القبله قال: «لا يقال انما يسهل تعرف الجدى مثلا و ان من وقف بحيث حاذى منكبه الأيمن كان مستقبلا، و معرفه مجرد ذلك تقليد، و أما دليل كونه مستقبلا إذا حاذى منكبه الأيمن فهو إما الإجماع أو الخبر أو البرهان الرياضى فهو كسائر أدله سائر الأحكام، مع أن النص انما ورد بالجدى على وجهين، و ما بين المشرق و المغرب كما مر، و هو مع ضعف الطرق مخصوص ببعض الآفاق، و لا- إجماع على سائر العلامات، و انما استنبطت بالبراهين الرياضيه. لأننا نقول يكفى فى الدليل مشاهده المسلمين فى بلده متفقين على الصلاه إلى جهه، إذ يكفى العامى حينئذ أن يريه معلمه الجدى أو سائر العلامات بحيث يحصل له العلم، نعم لا- تكفيه إذا سافر إلى ما يقابل جهه قبله تلك الجهه أو ينحرف عنها، فان تيسر له معرفه الانحراف أو المقابله بجهه مسير و ما يشاهده من الأمور السماويه سهل عليه التعلم، و إلا كان من القليل الأول أى ممن لا- يعرف إذا عرف» و فيه أنك قد عرفت وجوب التقليد عليه فى ذلك كالأحكام، و إلا فلا يجديه صلاه المسلمين المعلوم أنهم مقلده أيضا، على أنه قد لا يعرف صلاه المسلمين إلى جهه تلك العلامه التى أخذها من مجتهده، لعدم استعماله إياها إلا وقت الحاجه مثلا، نعم الظاهر أنه ليس له الرجوع الى الإمارات الهيئيه بظنه قبل تقليد مجتهده فى جواز

الرجوع إليها، أو في أن المدار على الظن حال عدم التمكن من العلم من غير تخصيص بأسبابه، فتأمل جيدا، والله أعلم.

و كيف كان فلا- ريب في صحه صلاه غير المتعلم إلى القبلة المعلومه له بصلاه المسلمين و نحوها حتى على القول بوجوبه المضيق، بناء على التحقيق من عدم اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص، و كذا لو قصر عن التعلم حتى ضاق الوقت فقلد أو صلى إلى أربع جهات، لعدم سقوط الصلاه بحال، و لاقتضاء دليل التحرى و الاجتهاد و الصلاه الى أربع جهات شموله، إذ تحريه و اجتهاد رأيه انما هو منحصر فى الرجوع للغير، و كأنه لا خلاف فيه بين أصحابنا فيما أجد إلا من خالف فى الأعمى و العامى الذى إذا عرف لا يعرف، بل و لا حكاة أحد ممن عاداته التعرض لذلك، و احتمال أنه كفاقد الأمارات أو متعارضها ليس بأولى من احتمال كونه كالأعمى و العامى الذى إذا عرف لا يعرف، بل هو أولى، إذ قابليه التعلم مع عدم تأثيرها كالعدم، فهو فى هذا الحال كالأعمى، على أنك قد عرفت اقتضاء الدليل ذلك من غير مدخله لهذه الاعتبارات، بل التحقيق ذلك فيهما أيضا، إذ قد عرفت أن الرجوع الى الغير إحدى أمارات الاجتهاد فمع فرض عدم غيره أو تعارضه يتعين الرجوع إليه، لأنه من التحرى و من اجتهاد الرأى و تعمد القبلة بحسب الجهد، كما أوضحناه سابقا من غير فرق بين الاخبار أو الظن مع فرض حصول الظن منه للمكلف.

خلافًا لجماعه منهم الشهيد و المحقق الثانى و الفاضل الأصبهاني بل الأكثر كما قيل، فأوجبوا عليهما الصلاه الى أربع، بل فى جامع المقاصد أنه ظاهر الأصحاب، بل عنه فى شرح الألفيه أنه لم يقل بالتقليد أحد، قلت:- مع أن المتبع الدليل و قد عرفته- قد قيل إنه خيره المختلف و المنتهى و البيان و الألفيه و ظاهر الكتاب و اللمعه و الدروس و بعض عبارات القواعد، بل و موضع من المبسوط، قال فيه: «متى فقد أمارات

القبله أو يكون ممن لا يحسن ذلك و أخبره عدل مسلم بكون قبله فى جهه بعينها جاز له الرجوع اليه» لكن قال فيه أيضا: «متى كان الإنسان عالما بدليل قبله غير أنه اشتبه عليه الأمر لم يجز له أن يقلد غيره فى الرجوع إلى إحدى الجهات، لأنه لا دليل عليه، بل يصلى إلى أربع جهات مع الاختيار و مع الضروره إلى أى جهه شاء، و إن قلده فى حال الضروره جازت صلاته، لأن الجهه التى قلده فيها هو مخير فى الصلاه إليها و الى غيرها» قيل و نحو هذه العبارة فى المهدب و الجامع، و لعل الشيخ فرق بين الأخبار و التقليد، فيكون حينئذ من أهل القول الأول، أو يفرق بين من اشتبه عليه الأمر للتعارض و بين من فقد الأمارات أصلا.

و كيف كان فلا- ريب أن الأقوى ما قلناه، و العجب ممن جعل إخبار الغير أو رأيه من بعض أمارات الاجتهاد، و ربما قدما على غيرهما إذا فرض قوه الظن فيهما، و رجح هنا عدم الرجوع إليهما مع فرض انحصار الطريق فيهما، مع أنهما ليسا فى هذا الحال إلا كتحصيل بعض الامارات غيرهما و فقد الباقي أو تعارضه، فإنه لا ريب فى الرجوع الى تلك الأماره، لأن الظن الناشئ منها حينئذ هو التحرى و غايه الجهد فى تعمد قبله، نعم يحسن ذلك ممن منع من كونهما من التحرى و بذل الجهد مطلقا، و لعله الى هذا أو ما يقرب منه أوماً فى المحكى عن المختلف بالاستدلال على رجوعهما للغير بأنه مع الاشتباه كالعامة، إذ لا- طريق الى الاجتهاد، فيتعين إما التقليد و إما الصلاه أربعا، و الرجوع الى العدل أولى، لأنه يفيد الظن، و العمل بالظن واجب فى الشرعيات، و بأنه ان وجب الرجوع الى قول العدل مع ضيق الوقت و جب مع سعته، لأنه إذا كان حجه مع الضيق كان حجه مع السعه، و ان كان فيه ما فيه، خصوصا الثانى، لكن و مع ذلك فالاحتياط لا ينبغى تركه، و هو انما يحصل بإضافه الثلاثه إلى الجهه التى أخبر بها

الغير، بل ربما أوجب ذلك بعضهم تحصيلاً ليقين البراءة، كما أنه أوجب الصلاة إلى الجبهة المزبوره عند ضيق الوقت لذلك و للتخلص من ترجيح المرجوح، و هو جيد لو قلنا بوجوب هذا الاحتياط، خصوصاً بعد أن كان الظاهر من النصوص عندنا ما عرفت، و لا يعارضه ما فى الذكرى من أن قدره على أصل الاجتهاد حاصله، و العارض سريع الزوال، إذ هو - مع أنه اعتبار، و انما يفيد التأخير إلى زوال العارض - لا يصلح معارضا، لأن هذا الرجوع عندنا من الاجتهاد، و إطلاق اسم التقليد عليه لضرب من المجاز كما قدمناه سابقاً، فتأمل جيداً، فان هذه المسائل لا تخلو من تشويش و اضطراب فى كلام الأصحاب كما أوأنا إليه سابقاً، بل هو لا - يخفى على كل ناظر متأمل، خصوصاً فى أدلتهم بآيه النبيا و نحوها المقتضيه للاقتصار على خصوص إخبار العدل، مع أنك قد عرفت البحث فيه سابقاً، و أنه ربما قيل بحجتيه فى نفسه، و انه لا اجتهاد حينئذ مع حصوله، نعم يدخل فى البحث بناء على عدم حجتيه هنا، فهو كظن العدل بل و ظن غيره، إذ المدار على حصول الظن للمكلف، و الظاهر الاقتصار فى خبر العدل، بناء على حجتيه فى نفسه على ما إذا أخبر عن حس كرؤيا جدى أو غيره من أمارات القبله، إما قطعه الاستنباطى فقد يتوقف فيه، و ربما ظهر من كشف اللثام دخوله تحت التقليد، إلا أنه قد يشكل بما هو مقرر فى محله من عدم اشتراط صدق الخبر بكونه عن حس، و الله أعلم.

[وجوب الصلاة إلى أربع جهات إذا فقد الظن]

و كيف كان ف مع فقد العلم و الظن فان كان الوقت واسعاً صلى الصلاة الواحده إلى أربع جهات لكل جهه مره على المشهور بين الأصحاب نقلاً و تحصيلاً بين القدماء و المتأخرين شهره عظيمه، بل فى صريح الغنيه و ظاهر جامع المقاصد و التذكرة و موضع من الذكرى و المحكى عن المعبر و المنتهى و الغريه الإجماع عليه، و إن حكاه الأولان و الأخير فى خصوص العارف إذا غمت عليه الأمارات، إلا أن المسأله من واد واحد، و هى حيث يتعذر عليه العلم و الظن، و هو الحججه، مضافاً إلى

خداش (١) قال: «جعلت فداك إن هؤلاء المخالفين علينا يقولون إذا أطبقت السماء علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كنا و أنتم سواء في الاجتهاد، فقال: ليس كما يقولون، إذا كان ذلك فليصل إلى أربع وجوه»

و

في الكافي (٢) «روى أن المتحير يصلى إلى أربع جوانب»

و

في الفقيه (٣) «قد روى فيمن لا يهتدى إلى القبلة في مفازه أن يصلى إلى أربعة جوانب»

و لعلهما غير مرسل خداش، بل الظاهر كونهما صحيحين عندهما خصوصا الثاني منهما الذي لا يذكر في كتابه إلا ما هو حجه بينه و بين ربه، و من هنا استظهر بعض الأساطين منهما التخيير لروايتهما الروائتين.

و على كل حال فلا ريب في حجه الجميع في المقام، و انه لا يقدر الإرسال بعد الانجبار بما سمعت و بقاعده المقدمه التي كان ينبغي تقديمها على مرتبه الظن، لكن للأدله السابقه عكسنا، و المناقشه- بأن الأربع غير محصله لليقين بالجهه، ضروره تعدد المحتملات فيها و عدم انحصارها فتسقط، كما في كل مقدمه غير محصوره يستلزم الإتيان بها العسر و الحرج المنفيين بالآيه (٤) و الروايه (٥) و بأنه متى سقط بعض أفراد مقدمه اليقين سقط الجميع، لأنها انما وجبت تحصيلا لليقين بالمكلف به، فوجوب الأربع حينئذ إن كان فهو ليس إلا من الدليل لا القاعده المزبوره- يدفعها

ان ظاهر الخبر المزبور أو صريحه كالفتاوى كون الأربع تحصيلا لليقين، و إلا كان الأمر أسوأ حالا من العامه المكتفين بالصلاه إلى جهه من الجهات بلا مقتض لتخصيصها، و هذا هو الاجتهاد المنكر عليهم، فلا بد حينئذ من إرادته تحصيل اليقين بما بين المشرق و المغرب بذلك الذي هو قبله في

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب القبلة- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب القبلة- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب القبلة- الحديث ١.

٤- ٤ سورة البقره- الآيه ١٨١ و سورة المائده- الآيه ٩ و سورة الحج الآيه- ٧٧.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب المواقيت- الحديث ١١ من كتاب الصلاه و الباب ٣٩ من أبواب الوضوء- الحديث ٥ من كتاب الطهاره.

الخطأ، و المقام منه، إذ لو صلى كذلك فاتفق ظهور خطئه فهو إلى ما بين المشرق و المغرب، و لا ضرر فيه إذا كان بغير تقصير، فقاعده المقدمه إلى حصول اليقين بالمكلف به في هذا الحال بحالها جابره للمراسيل المزبوره التي تلتقتها الفرقة بالعمل.

و من ذلك يعلم سقوط المناقشه المزبوره بعد الإغضاء عن الثانيه منها، لما ستعرفه إن شاء الله، كالمناقشه بأنه لو كان ذلك مقدمه لليقين المذكور لاجتزأ بالثلاث، ضروره حصول جهه ما بين المشرق و المغرب بالصلاه إلى ثلاث جهات على وجه يقسم فيه الفضاء مثلثا، فإنه يقطع بعدم خروجها عن الخطوط الثلاثه، كما هو واضح، إذ يدفعها أيضا احتمال أن ذلك جار مجرى ما في أذهان غالب الناس من الجهات الأربع، مضافا إلى ما فيه من زياده الاستظهار، بل قيل إن اغتفار ما دون التسعين يختص بمن صلى بالاجتهاد أو التقليد حيث يسوغ، أو ناسيا للمراعاة مع الخطأ كما يشعر به مستند الحكم، و هذا بالنسبه إلى فاقد الأمارات إماره و اجتهاد، فالصلاه إلى الأربع تستلزم الانحراف بثمان المحيط، و إلى الثلاث بسدسه، و هو أقرب إلى الصواب، فتأمل جيدا، و قد أطنب الأستاذ الأ-كبر في شرح المفاتيح في الإنكار على ما فيها من أن الاحتياط يحصل بالثلاث على حسب ما سمعت، فلاحظ و تأمل.

و من الغريب بعد ذلك كله وسوسه بعض متأخري المتأخرين في الحكم المزبور حتى مال إلى ما عن العماني و الصدوق، و جنح إليه الفاضل في المختلف و الشهيد في الذكرى من الاكتفاء بالصلاه إلى جهه من الجهات نحو ما يقوله العامه، ل

مرسل ابن أبي عمير(١) عن زراره «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قبله المتحير فقال: يصلى حيث يشاء»

و

صحيح زراره و محمد بن مسلم (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) «يجزئ المتحير أبدا أينما يتوجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة»

و ما في

الصحيح المروى في الفقيه عن معاويه

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب القبلة - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب القبلة - الحديث ٢.

ابن عمار(١)«عن الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالا فقال: قد مضت صلاته، فما بين المشرق والمغرب قبله»

و نزلت هذه الآية(٢) في المتحير «وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» مع الطعن في الإجماع بعدم المسموعيه في محل النزاع، و في الأصل بمنع وجوب المقدمه أولا، و بوجوب تقييدها بهذه النصوص ثانيا، إذ هي كسائر الأدله اللفظيه بل أضعفها، و الخبر في السند بالإرسال و الضعف، و المتن باقتضائه سقوط الاجتهاد من أصله الذي قد عرفت الإجماع على بطلانه عندنا، و فيه أن النزاع غير قادح في حجيه المحكى من الإجماع، خصوصا مثل هذا الإجماع و هذا النزاع، و أما النصوص فلا ريب في عدم مقاومتها لما عرفت، على أن العمده منها صحيح الفاضلين، و هو ليس إلا في الفقيه دون الكافي و التهذيب و الاستبصار التي علم من عاداتها التعرض لما في الفقيه، سيما الأخير الذي دأبه ذكر النصوص المتعارضه، فعدم ذكره ذلك معارضا لمرسل خدش مما يؤيد عدم كونه كذلك فيما عندهم من نسخ الفقيه، و أنه محرف بقلم النساخ عن الصحيح الآخر «يجزئ التحرى» المعروف في كتب الأصحاب، بل لم يذكر كثير منهم هذه الصحيحه، خصوصا مثل الفاضل في المختلف الذي قد عرفت منه الميل إلى مذهب العماني لما ذكر له من الأدله التي هي أو هن من بيت العنكبوت بالنسبه الى هذه الصحيحه.

فكان الأولى الاستدلال له بها لا بصحيح التحرى و موثق الاجتهاد الذين هما كما ترى لا دلالة فيهما على ما ذكره من الصلاة الى جهه عند فقد العلم و الظن، و انما هما دالان على الاجتزاء بالتحرى و بذل الجهد في تحصيل القبلة عند عدم العلم بها الذي لا خلاف معتد به فيه عندنا، و احتمال إرادته مطلق اختيار الجهه من التحرى و الاجتهاد

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب القبلة - الحديث ١.

٢- ٢ سورة البقره - الآيه ١٠٩.

فيهما مقطوع بعدمه، خصوصاً الثاني الذي فيه «اجتهد رأيك و تعمد القبله جهدك» بل و الأول، إذ التحرى لغه هو تعمد الشىء و طلب الأخرى بالاستعمال فى غالب الظن، و من هذا و غيره حكى عن المجلسى فى شرح الفقيه الجزم بأن هذه الصحيحه هى صحيحه زراره السابقه مؤيدا له بتأييدات كثيره، و زادها الأستاذ الأ-كبر فى شرح المفاتيح، من أرادها فليراجعها، على أنه قد يناقش فى سند هذه الصحيحه أيضا بأنه رواها فى الفقيه مرسله إلى زراره و محمد، و لم يذكر طريقه إليهما مجتمعين، و انما ذكر طريقه الى زراره خاصه، و الى محمد بن مسلم كذلك، و الأول صحيح، و الثاني فيه مجهول و من فيه دغدغه، و يحتمل أن يكون طريقه إليهما مجتمعين غير ذلك، كما أنه قد يناقش فى متنها باحتمال إرادته الاجتهاد منها على معنى أينما توجه مما قوى فى ظنه، فتتحد مع الصحيحه السابقه لا- أنها معارضه لها من حيث دلالتها على نفي الاجتهاد الذى قد عرفت كونه إجماعيا أو بمنزلته، بل لعل نحوه يجرى فى مرسل ابن أبى عمير عن زراره أيضا على إرادته ما رجح و قوى فى نفسه مما شاء، لمعلوميه أن العاقل لا- يشاء إلا لمرجح فيما يشاؤه، و على تقديره يكفى ذلك موهنا لها، و احتمال اختصاص المتحير بفاقد الظن أيضا مع العلم خلافاً ظاهر الصحيح المزبور و غيره من ثبوت التحير بمجرد فقد العلم، بل هو موجب لإخراج «إذا» عن معنى الشرط و إرادته الوقت خاصه منها، بل قد يقال أيضا يمكن تنزيلها على حال الضيق، ضروره إمكان العلم بالصلاه إلى جهه القبله فى غيره، بأن يأتى بالأربع، و تنزيله على إرادته نفي العلم التفصيلى يمكن منعه سيما بملاحظه حال باقى الشرائط من الصلاه بالثوب الطاهر و غيره.

و أما صحيح معاويه فمع معارضته بما فى كثير من النصوص (١) من أن هذه

الآيه نزلت فى النوافل، و احتمال نزولها فيهما معا ينفيه ظاهر كل منهما لا يخفى على المتأمل فيه و فى عدم ارتباط بعضه ببعض الذى لا- يلىق بغير الامام، فضلا عنه (عليه السلام) بناء على كون ذلك من تتمته، و فى خلو هذا الصحيح عن ذلك فى روايه الشيخ له أن ذلك من كلام الصدوق لا من الصحيح، بل لعله أخذه من بعض المفسرين، و إلا فلم نعثر على روايه فى ذلك كما اعترف به بعض المتبحرين، نعم يحكى عن هذا المفسر انه قال: لم يهتد أصحاب الرسول (صلى الله عليه و آله) فى بعض الأسفار إلى القبله فصلى كل منهم إلى جهه و خط، فلما أصبحوا ظهر أن صلاه الجميع وقعت على غير القبله، فنزلت هذه الآيه، مع أنه يمكن أن تكون صلاتهم هذه كانت باجتهاد، و نزول الآيه تصويب لهم فى العمل باجتهادهم لا أنها فيما نحن فيه، الى غير ذلك مما لا يخفى، فلا ريب فى ضعف القول المزبور.

و أضعف منه ما يحكى عن ابن طاوس فى الأمان من الخطأ(١) من الاجتزاء بالقرعه، لكونها لكل أمر مشكل، إذ هو- مع اقتضائه طرح الأدله السابقه الرافعه للإشكال بهذا الخبر الذى هو من المشكلات- مخالف للإجماع بسيطه و مركبه محصله و منقوله، بل لم يعهد استعمال القرعه فى معرفه الأحكام الشرعيه التكليفيه و الوضعيه حتى من السيد المزبور فى غير المقام كما اعترف به الأستاذ الأكبر فى شرح المفاتيح، لكن و مع ذلك فالجمع بينها و بين الأربع نهايه الاحتياط.

و كيف كان فقد ظهر لك مما ذكرناه فى أدله المختار اعتبار كون الأربعه محصله لليقين كأن تكون متقاطعته على زوايا قوائم، مع أنه المتبادر من النص الموافق للاحتياط الذى هو مناط الأربع المزبوره كما أوماً إليه الخبر السابق، فما فى البيان من احتمال الاجتزاء بها كيف اتفق ضعيف جدا، قال فيه: و هل يشترط فى الأربع انقسامها

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و بهامشها «الاحطار» بدل «من الخطأ» و هو الصحيح.

الجهات على خط مستقيم؟ يحتمل ذلك، لأنه المفهوم منه، و يحتمل أجزاء أربع كيف اتفق، لأن الغرض إصابه جهه قبله لا عينها، و هو حاصل، نعم يشترط التباعد فى الجهات بحيث لا يكون بين الجهه الثانيه و الأولى ما يعد قبله واحده لقلته، و كأنه مال إليه فى كشف اللثام، قال: و هل يشترط تقابل الجهات؟ وجهان، من إطلاق النص و الفتاوى و أصل البراءه، و من الاحتياط و التبادر، و هو خيره المقنعه و السرائر و جمل العلم و العمل، نعم يشترط كما فى البيان أن لا يعد ما اليه جهتان أو أزيد قبله واحده لقله الانحراف، و إلا لم يفد التعدد، قلت: يمكن إرادته معتبر التقابل الكيفيه المحصله لليقين بحصول الجهه المجزيه فى هذا الحال، فيكون النزاع حينئذ لفظيا، إذ احتمال وجوب المقابله المزبوره و إن لم يتوقف عليها حصول اليقين المزبور بعيد، و إن أمكن أن يكون وجهه انسياقه الى الذهن من النص و الفتوى و الاقتصار على المتيقن اغتفاره من الانحراف، كاحتمال الاكتفاء بالأربع كيفما اتفق، مع أنك قد عرفت التصريح من البيان بخلافه، فلا يتوجه حينئذ عليه ما عن المقاصد العليه و روض الجنان من منع إصابه الجهه بالصلاه إلى أربع كيف اتفق، و عدم إمكان رفع احتمال كون القبلة المطلوبه بين جهتين، لأن القبلة لا تنحصر فى الأربع عندنا و لا فى عشر، و انما اكتفى الشارع بالأربع لالاستلزامه إصابه العين أو الجهه، بل لما ذكرناه من أنها إذا وقعت على الاستقامه استلزمت إما الإصابه أو الانحراف الى ما لا يبلغ حد اليمين أو اليسار، و انما يتوجه ما ذكر فى البيان على مذهب بعض العامه حيث جعل المشرق قبله أهل المغرب و إن صلوا الى منتهى خطه، و بالعكس كذلك، و كذلك القول فى الجنوب و الشمال، فالجهه عندهم منحصره فى الأربع جهات، قلت: مراد الشهيد بالجهه هنا ما يدخل فيها الانحراف دون اليمين و اليسار لا- الجهه الاختياريه قطعا، كما هو صريح كلامه عند التأمل، نعم لم يعتبر التقابل فى تحصيل اليقين بالجهه المزبوره، لحصوله بغيره كما هو واضح، فتأمل جيدا.

و على كل حال لو كان عليه صلاتان فالظاهر جواز صلاته الثانيه إلى أربع جهات تخالف جهات الأولى كما عن الشيخ نجيب الدين التصريح به، و لعله للإطلاق و الأصل، و إصابه جزء مما بين المشرق و المغرب فى كل منهما، و غير ذلك، و هل يجب عليه مع ترتب الفرضين إيقاع الثانيه إلى أربع بعد تمام أربه الأولى كما عن صريح ابن فهد و ثانى الشهيدين و الصيمرى، بل قيل إنه ظاهر بعض الإجماعات، أو يجوز أن يصليهما معا الى أولى جهه، و كذلك الثانيه و الثالثه و الرابعه كما عن نهايه الأحكام و العلامه الطباطبائى و شيخنا المعتبر، بل قيل إنه ظاهر إطلاق جماعه و بعض الإجماعات و لم يستبعد فى المدارك جوازه فى الصلاه فى الثوبين المشتبه طاهرهما بنجسهما مما هو نظير المقام؟ قولان، أحوطهما أولهما إن لم يكن أقواهما، لترتب العصر على الظهر مثلاً و مع الشك فى المرتب عليه لا- يتصور الجزم الذى هو من مقومات النيه بأن ما يفعله عصر(١) و عدم الجزم به من حيث عدم الجزم بأن خصوص تلك الجبهه قبله لا يقتضى جوازه من غير هذه الحيشه بعد حرمة القياس، و كونه مع الفارق بالمقدمه التى يغنى الجزم بالتقرب بامتنال أمرها عن الجزم بأنه عصر و عدمها، ضروره تمكنه من إتيان العصر بعد ظهر متيقنه.

و ما يقال إن المرتب العصر اليقنيه على الظهر اليقنيه، و المحتمل على المحتمل، و ما نحن فيه من الثانى، و بعد الفراغ من سائر الاحتمالات يحصل اليقين بحصول الترتيب الواقعى لا- محصل له عند التأمل، بل لعله مغالطه، إذ ليس الثابت من الترتيب سوى العصر الواقعى على الظهر الواقعى، و الفرض إمكانه بتأخير محتملات العصر عن محتملات الظهر.

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الظاهر انه مرفوع لأنه خبر «ان».

و لا- يرد عليه أنه يتجه على ذلك تعين الأربع للعصر لو فرض عدم إدراك الزائد عليها من آخر الوقت حتى أنه التزم به فى الروض على ما قيل، لكن عن الموجز الحاوى و كشف الالتباس أنه يصلى الظهر إلى ثلاث و يخص العصر بالباقي، و كذا المغرب و العشاء، لأنه يمكن أولا دعوى خروج ذلك عما نحن فيه بأدله الاختصاص، فيتجه حينئذ ما فى الروض تنزيلا للأربع صلوات منزله الركعات الأربع، و لأن فعل المجموع مقدار أدائها الذى اختصت به فى خبر داود بن فرقد(١). و ثانيا أنه قد يمنع الاختصاص المزبور لمعلومية ترجيح امثال خطاب الأصل على خطاب المقدمه، و إمكان تنزيل أدله الاختصاص على إرادته ذلك بالنسبه إلى الفعل و مقدمات الصحه لا مقدمات اليقين، فيتجه حينئذ ما فى الموجز من فعل الظهر إلى ثلاث، و اختصاصه حينئذ بالمقدمه لسبقه، و لذا و سابقه احتمال الوجهين فى كشف اللثام، قال: و كذا إن بقى مقدار سبع أو أقل فهل يصلى الظهر أربعا أو ثلاثا مثلا، و لا بأس به، فتأمل جيدا.

و كذا لا- يرد عليه أن مقتضاه لو لزمه الاحتياط بالقصر و الإتمام و جوب صلاه الظهر أولا- مقصوره و تامه ثم يصلى العصر كذلك، إذ لا بأس بالالتزام به، مع انه قيل يمكن الفرق بين المسألتين بأنه هنا يجوز له أن يصليهما تامتين، نعم ليس له أن يصلى العصر مقصوره قبل أن يصلى الظهر مقصوره و إن كان قد صلى الظهر تامه، و إن كان هو كما ترى، فالتزامه فى الجميع حينئذ هو الوجه، و نحوه لو لزمه الاحتياط بالجمع بين الجمعة و الظهر فى يوم الجمعة، فإنه لا- يصلى العصر قبل أن يصلى الظهر و الجمعة، و كذا غيره من موارد الاحتياط.

لكن مع ذلك كله قد يقال إن الظهر و العصر مترتان فعلا لا أمرا، و إلا

١- ١ ذكر قطعه منه فى الوسائل فى الباب ٤ من أبواب المواقيت- الحديث ٧ و قطعه منه فى الباب ١٧- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

لكان وجوب العصر مشروطاً بأداء الظهر لا مطلقاً، فحينئذ يتجه مراعاتهما معاً بالنسبة إلى الجبهة، إذ هما حينئذ بعد التأمل كالفعل الواحد المترتب بعبءه على بعض، فان

قوله (عليه السلام) (١): «إذا زالت الشمس صلى الظهر و العصر إلا أن هذه قبل هذه»

ظاهر في إرادتهما معاً بأمر واحد إلا أن هذه قبل هذه، ففي الفرض يصليهما معاً إلى جهتين، ولا يختص العصر بالأربع ولا الظهر بالثلاث، نعم لو كان الباقي ثلاثاً مثلاً أمكن القول بصلاتهما معاً إلى جهة، واختصاص العصر بالثلاثة، لأنه مع فرض عدم إصابه الجبهة في فعلها يختص العصر بالأربعة المزبوره، ولا جهة صحه للظهر فيها، ولذا اختصت العصر بذلك، وفيه أنه لا داعى إلى هذه التكاليف، ضروره كونهما فعليين مستقلين معتبراً (٢) في كل منهما نيه مستقلة، واشتراط صحه الثانى منهما فى بعض الأحوال بأداء الأول لا وجوبه لا ينافى ذلك قطعاً، والله أعلم.

و إن ضاق الوقت مثلاً- عن ذلك أى الصلاة الى الأربع صلى من الجهات ما يحتمله الوقت، و إن ضاق إلا عن صلاة واحده صلاها الى أى جهة شاء و اكتفى بها بلا خلاف صريح أجده فى شىء من ذلك مع عدم تقصيره فى التأخير، للأصل و عدم سقوط الميسور بالمعسور، و لأن دليل المقدمه من الأدله اللفظيه قابل للتخصيص و نحوه، فالمتعذر منه بلا تقصير كالمفعول لا يقدح فى وجوب فعل الباقي، فدعوى- أن الأصل فى مقدمه اليقين سقوطها بمجرد سقوط شىء منها، لعدم حصول اليقين بعد بالباقي، فلا يجب، لأنه هو السبب فى الوجوب، و لأن الأصل البراءه، نعم لما كانت الصلاة لا تسقط بحال و جب فعلها مره إلى أى جهة، كما لو ضاق إلا عن

١- ١ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب المواقيت- الحديث ٢١ من كتاب الصلاة مع اختلاف فى اللفظ.

٢- ٢ هكذا فى النسخه الأصلية المبيضة و لكن فى النسخه الأصلية المسوده «يعتبر».

جهه- فى غير محلها، و إن كان ربما تخيل أن ذلك ظاهر المقنعه و جمل السيد و المبسوط و الوسيله و السرائر، لقولهم: فان لم يقدر على الأربع فليصل إلى أى جهه شاء أو ما يقرب منه، لكن لعل مرادهم عدم قدره إلا على واحده من الأربع، فلا خلاف حينئذ، و إن أبيت فهم محجوجون بما عرفت، خصوصا مع استصحاب الوجوب، بل قد تقرر المقدمه فيه أيضا بأنه لما كلف بالصلاه إلى القبلة نهى عن تركه، و لا يتم له اليقين بامثال النهى إلا بفعل الباقي، كما أنه لا يحصل له اليقين ببراءته من التكليف إلا- بفعل الباقي، و إن لم يتيقن حصول نفس الأمور به فيما أتى به، مضافا الى إطلاق نصوص الجهه الواحده التى خرجنا عنها لمكان المعارض فى صوره الاختيار و التمكن.

و من ذلك كله يظهر لك أنه لا فرق بين التأخير بتقصير و عدمه، لاشتراكهما فى جميع ما ذكرنا، لكن عن المقاصد العليه النظر فى أجزاء ذلك فى التأخير بتقصير، قال: من ان المجموع قائم مقام صلاه واحده فلا يتحقق وقوع ركعه منها فى الوقت الموجب لصحه الصلاه إلا بإدراك ما أقله ثلاث صلوات و ركعه من الرابعه، فالتقصير الى ما دون ذلك كالتقصير فى إدراك ركعه من الصلاه حاله العلم بالقبلة، و من عدم المساواه لها فى كل وجه، و إلا- لما وجبت الصلاه بإدراك قدرها إلى جهه بل ثلاث جهات، و هو خلاف المفروض، لكن لا- يخفى عليك ما فى الوجه الأول من أنه دعوى بلا دليل، فلا ريب حينئذ فى ضعفه كالمحكى عن نهايه الأحكام من احتمال وجوب الأربع فى التأخير اختيارا مطلقا أو مع ظهور الخطأ، بناء على وجوب الأربع عليه، فعليه قضاء الفائته منها، إذ ظهور الخطأ كاشف عن وجوب غيرها أصاله، إذ فيه أن دليل القضاء لا يشمل مثل ذلك قطعا، كما أن قاعده الإجزاء تقتضى الاكتفاء بما فعله و إن ظهر بعد ذلك الخطأ إلا فى الاستدبار على قول، و الأصح خلافه كما ستعرفه فى محله، و الإثم فى التأخير لو قلنا به لا ينافى شيئا من ذلك، مع انه احتمال فى النهايه أيضا جواز التأخير له اختيارا،

رجاء لحصول العلم له أو الظن، و إن كان هو قد قرب المنع بعد ذلك، و هو الوجه في الرجاء فضلا عن عدم الرجاء، لما فيه من ترك اليقين الى المحتمل، مضافا الى إطلاق أدله الوجوب من النص و غيره، لكن قد يظهر من التذكرة الإجماع على جواز التأخير للرجاء، قال: فان كان يرجو حصول الظن بانكشاف الغيم مثلا احتمل وجوب التأخير إلى آخر الوقت ثم يتخير، و جواز التقديم فيصلى إلى أربع جهات كل فريضه، ذهب إليه علماءنا، اللهم إلا أن يريد جواز التقديم على مقدار الأربع مثلا، فيكون الاحتمال الأول التحير بالحاء المهمله، أو يريد الوجوب من الجواز، أو غير ذلك.

و كيف كان فالتحقيق ما عرفت، لكن ينبغي أن يعلم أنه يمكن خروج الثلاث عن هذا البحث أصلا بناء على ما عرفت من إمكان حصول اليقين بها بالصلاه على هيئه الشكل المثلث، و على كل حال هو مخير في الجهات مع فرض تساويها في احتمال القبلة، أما لو فرض حصول الظن له مرددا بين جهتين مثلا فالمتجه اختيارهما و إسقاط المحتمله، خصوصا لو قلنا إن مثله من الاجتهاد، فإنه لا يلتفت الى المحتمله حينئذ مع السعه فضلا عن الضيق، و إن كان هو لا يخلو من نظر، لظهور أدله الاجتهاد في المظنون بالخصوص، و الله أعلم بحقيقه الحال.

[الصلاه على الراحله و الدابه و السفينه و ماشيا]

و كيف كان ف المسافر شرعا أو عرفا يجب عليه استقبال القبلة في كل ما وجب فيه ذلك إجماعا بقسميه إن لم يكن ضروره، لعموم الأدله و إطلاقها، و خصوص بعضها، إذ السفر من حيث كونه سفرا لا يسقط ذلك كما لا يسقط سائر ما وجب في الصلاه شرطا أو جزء إلا ما دل عليه الدليل من القصر و نحوه و حينئذ ف لا يجوز له أن يصلى شيئا من الفرائض على الراحله إلا عند الضروره إذا كان ذلك مفوتا لبعض ما يعتبر فيها من الاستقبال و الطمأنينه و القيام و الركوع و السجود إجماعا بقسميه، بل من المسلمين فضلا عن المؤمنين، و

قال الصادق (عليه السلام) في

صحيح عبد الرحمن (١): «لا- يصلى على الدابة الفريضة إلا- مريض يستقبل القبلة، و تجزيه فاتحه الكتاب و يضع بوجهه فى الفريضة على ما أمكنه من شىء، و يومى فى النافله إيماء»

و فى

موثق عبد الله بن سنان (٢) قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «أ يصلى الرجل شيئا من المفروض راكبا؟ قال: لا إلا من ضروره»
و نحوهما غيرهما.

بل لعل إطلاق الفريضة فى النص و الفتوى يشمل المنذوره و نحوها مما وجب بالعارض كما صرح به بعضهم، بل لا خلاف أجده فيه، بل فى الذكرى لا تصح الفريضة على الراحله اختيارا إجماعا، لاختلال الاستقبال و إن كانت منذوره، سواء نذرهما راكبا أو مستقرا على الأرض، لأنها بالنذر أعطيت حكم الواجب، و قد يستظهر منه الإجماع كالتذكرة، قال: لا تصلى المنذوره على الراحله، لأنها فرض عندنا، ثم نقل عن أبى حنيفة أنه لو نذرهما و هو راكب يؤديها على الراحله، ثم قال: و ليس بشىء، لكن قد يناقش فيه إن لم يتم الإجماع عليه بأنه مخالف للأصل و عموم ما دل (٣) على وجوب الوفاء بالنذر، و خصوص

خبر على بن جعفر (٤) «سألته عن رجل جعل لله عليه أن يصلى كذا و كذا هل يجزيه أن يصلى ذلك على دابته و هو مسافر؟ قال: نعم»

و ما فى المدارك من أن فى الطريق محمد بن أحمد العلوى و لم يثبت توثيقه قد يدفعه ما قيل من تصحيح الفاضل فى غير موضع من المنتهى و المختلف روايته، و أنه ممن يروى عنه محمد بن أحمد بن يحيى، و لم يستثن من كتاب نواذر الحكمة، بل فى شرح المفاتيح أنه ربما يظهر من ترجمه العمركى كونه من شيوخ أصحابنا، و يروى عنه الأجلء، مضافا

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب القبلة- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب القبلة- الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الكفارات- الحديث ٦ من كتاب الإيلاء و الكفارات.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب القبلة- الحديث ٦.

إلى موافقه الخبر المزبور لمقتضى الأصل و القاعده، و الى انه مروى بطريقتين: أحدهما ما عرفته، و الثانى رواه الشيخ عن على بن جعفر، و طريقه اليه صحيح، و قد تدفع بعموم دليل المنع الذى هو أخص منهما، و بأن الخبر غير معلوم الحجيه، لعدم ثبوت صحته، مع أنه غير صريح الدلاله، بل و لا ظاهرها إلا من حيث العموم لحالتى الاختيار و الضروره، و يمكن تخصيصه بالأخيره جمعاً، اللهم إلا- أن يمنع عموم دليل المنع، لاختصاصه بحكم التبادر، و عدم عموم اللغوى فيه، بناء على التحقيق من كون نفي الطبعه من باب المطلق المنصرف الى الفرد الشائع، خصوصاً مع غلبه التعبير بلفظ الفريضه المستعمل كثيراً فى النصوص فيما استفيد وجوبه من الكتاب لا السنه بالصلوات الخمس اليوميه، أو بالفرض الأصلى، بل فى شرح المفاتيح أنه هو الفرد المتبادر الشائع الغالب، لا ما يشمل العارضى الذى مقتضى استصحاب حاله ثبوت حكمه لحال الوجوب العارضى، و هو أخص من دليل المنع لو سلم عمومته لذلك.

و من هنا كان القول بخروج النافله المنذوره عن الحكم المذكور لا- يخلو من قوه و إن كان الأحوط المنع، تحصيلاً للبراءه اليقينيه، سيما مع مقابله الفريضه بالنافله فى

خبر منصور بن حازم (١) قال: «سأله أحمد بن النعمان فقال: أصلى فى محملى و أنا مريض فقال: أما النافله فنعم، و أما الفريضه فلا»

و هو مشعر بالعموم، لكن الاشعار لا يصلى الاستناد إليه فى المنع، مضافاً الى ضعف السند بالإضمار و الجهاله، بل فى الرياض و تضمن ذيله عدم جواز الفريضه على الراحله و لو حال الضروره، و لم يقل به أحد من الطائفه، و فيه أن ذيله قال: «و ذكر أحمد شدة وجعه، فقال: أنا كنت مريضاً شديداً المرض فكنت أمرهم إذا حضرت الصلاه فينحونى، فاحتمل بفراشى فأوضع و أصلى

ثم أحتمل بفراشى فأوضع فى محملى» و هو مع أن (١) فعل أحمد بن النعمان قد يكون لا مشقه عليه فى ذلك، و لا ضروره تدعو الى خلافه، فيتجه حيثذ وجوبه تحصيلا لبعض ما يفوت بالركوب من الاستقرار و نحوه، و عن الشيخ أنه حملة على الاستجاب، و لعله لعدم المشقه المقتضيه للوجوب، أو أن الصلاه فى المحمل للمريض من الرخص لا العزيمه التى تكون الصلاه مع خلافها فاسده.

و منه ينقدح الفرق بين أفراد الضروره، فمنها ما تقتضى الثانى كالخوف و نحوه، و منها ما تقتضى الأول كالمرض المستلزم للمشقه فى الصلاه بغير المحمل، فتأمل جيدا، فان التمييز بينهما محتاج إلى لطف قريحه، ضروره مآله إلى الفرق بين الضروره فى مقدمات الفعل و بين الضروره فيه، و على كل حال فالقول المزبور على قوته - خصوصا إذا نذرها راكبا مثلا، فإن الجراه على بطلان هذا النذر الجامع للشرائط الفاقد للموانع، أو الحكم بصحته و وجوبها جامع للشرائط المختار مع أنه لم ينوه و لم يقصده، بل كان المقصود غيره، و ليس هو بمنزله النذرين فى الفرض المزبور بمجرد ظهور لفظ الفريضه و نحوها مما عرفته - فى غايه الصعوبه لا يرتكبه فقيه، و دعوى ظهور النصوص (٢) فى أن التسامح المزبور فى النافله لمكان وصف النفل الذى ينافيه الوجوب العارضى يمكن منعها على مدعيها، خصوصا فى المقام، فتأمل جيدا، و قد يأتى إن شاء الله بعض البحث فى ذلك، و الله الموفق.

نعم لا- فرق على الظاهر بين الفرائض بالذات حتى صلاه الجنازه إجماعا كما عن إرشاد الجعفريه إذا ظهر الأركان فيها القيام و الاستقبال المفروض فواتهما، أو فوات أحدهما، و لو سلم ظهور تلك النصوص (٣) فى اليوميه خاصه أو فيما لا يشملها أمكن

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية المبيضة و لكن فى النسخه الأصلية المسوده «أنه».

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب القبلة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب القبلة.

الاستناد إلى إطلاق ما دل على اشتراط ذلك فيها السالم عن معارضه ما يقتضى جوازها على الراحله المفوته لذلك اختيارا.

أما الفرائض التي عرض لها وصف الاستحباب ففي إجراء حكم النافله عليها وبقاء حكم الفرض وجهان، أقواهما الثاني، خصوصا مثل الفريضة المعاده احتياطا استحبابا، ضروره توقف الاحتياط على مراعاة أحكام المحتاط فيه، و تسمع إن شاء الله بعض الكلام في ذلك في أحكام الخلل من الكتاب عند تعرض المصنف لحكم الشك في النافله.

كل ذلك مع الاختيار، أما الضروره فلا خلاف في جوازها حينئذ، بل الإجماع بقسميه عليه، و النصوص (١) متظافره أو متواتره فيه، بل قوله تعالى (٢) «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» دال عليه في الجملة، نعم يحكى عن العامه التي جعل الله الرشد في خلافها منعها عند الضروره أيضا إلا أن يخاف على نفسه أو ماله أو انقطاعه عن الرفقه، فيصلى ثم يعيد إذا نزل عنها، و هو مخالف لما عندنا من وجهين، أحدهما التفصيل بين أفراد الضروره، و الثاني وجوب الإعادة المخالف لقاعده الاجزاء، و للمراد من نفي البأس على الظاهر

في توقيع صاحب الزمان (ع) جعلت فداه لما كاتبه محمد بن عبد الله ابن جعفر الحميري (٣) «عن رجل يكون في محمله و الثلج كثير بقمه رجل، فيتخوف إن نزل الغوص فيه، و ربما يسقط الثلج و هو على تلك الحال، و لا يستوى له أن يلبد شيئا منه لكثرتة و تهافتة، هل يجوز أن يصلى في المحمل الفريضة؟ فقد فعلنا ذلك أياما، فهل علينا في ذلك إعادة أم لا؟ فأجاب لا بأس به عند الضروره و الشده»

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة - الحديث ٤ و ٥ و ١١.

٢- ٢ سورة البقره - الآيه ٢٤٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة - الحديث ١١.

و التقييد بالشديده فى

مكاتبه عبد الله بن جعفر (١)أبا الحسن (عليه السلام) «روى جعلنى الله فداك مواليك عن آبائك (عليهم السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى الفريضة على راحلته فى يوم مطر، و يصيبنا المطر و نحن فى محاملنا و الأرض مبتله و المطر يؤذى فهل يجوز لنا يا سيدى أن نصلى فى هذا الحال فى محاملنا أو على دوابنا الفريضة إن شاء الله؟ فوق (عليه السلام) يجوز ذلك مع الضروره الشديده»

لا يشهد لأول الوجهين قطعاً، بل الظاهر إرادته الضروره المسوغه لذلك، و هى التى لا تتحمل عاده، لكن من المعلوم أن الضروره تقدر بقدرها.

و لذا قال المصنف و يستقبل القبلة مع التمكن منها، لإطلاق ما دل على اعتبارها السالم عن معارضه مقتضى الضروره بالفرض فان لم يتمكن من الاستقبال بالجميع استقبل القبلة بما أمكنه من صلاته، و ينحرف إلى القبلة كلما انحرفت الدابه، و إن لم يتمكن استقبل القبلة بتكبيره الإحرام، و لو لم يتمكن من ذلك أجزاءه الصلاه و إن لم يكن مستقبلاً بلا خلاف معتد به أجده فى شىء من ذلك، لما عرفت، و لبعض المعترضه (٢)فى السفينه التى جعل الصادق (عليه السلام) المحمل بمنزلتها فى خبر ابن عذافر (٣)و المحكى عن المنتهى «لو اضطر إلى صلاه الفريضة على الراحله صلى عليها و استقبل القبلة بما يمكنه، ذهب إليه علماءنا أجمع» فإطلاق النصوص (٤)الذى لم يسبق لبيان ذلك يجب تنزيهه على ما عرفت، لكن

قال أبو جعفر (عليه السلام) فى صحيح زراره (٥)«الذى يخاف اللصوص و السبع يصلى صلاه المواقفه إيماء على دابته- ثم قال:-

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب القبلة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده - الحديث ٨.

و يجعل السجود أخفض من الركوع، و لا يدور إلى القبلة و لكن أينما دارت دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره»

و يستفاد منه كما فى المدارك عدم وجوب الاستقبال إلا بتكبيره الإحرام خاصه، كالمحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) (١) و لعله يحمل على إرادته المثل أو على عدم تمكنه من الاستقبال فى غيرها، كما يرمى إليه عدم الركوع و السجود و الاكتفاء بالإيماء عنهما، على أن الغالب فى خائف اللص و السبع الذى صلاته صلاه المواقفه عدم التمكن من أن يدور إلى القبلة كلما انحرفت دابته، مع أنها ما تنحرف إلى جهه إلا و هو محتاج إليها غالباً، نعم ربما يتيسر له ذلك فى أول الصلاه، فيستقبل حينئذ و يبقى مستمرا الى حال عدم التمكن، أو على بيان ندره عدم التمكن من الاستقبال فيها لقصر زمانها، مع أنها من أركان الصلاه و افتتاحها، و بها يحصل إحرام الصلاه، و كذا يحمل على ذلك بعض العبارات المقتصره عليها كعبارة القواعد «و يستقبل بتكبيره الافتتاح وجوبا مع المكنه» خصوصا مع قوله قبل ذلك: «و لو اضطر فى الفريضه صلاها كذلك، فان صلى و الدابه إلى القبلة فحرفها عمدا لا- لحاجه بطلت صلاته، و إن كان لجماح الدابه لم تبطل و إن طال الانحراف إذا لم يتمكن من الاستقبال» و احتمال إرادته الفرق بين التكبيره و غيرها باشتراط الاستقبال فى الأولى و عدم الانحراف عن القبلة لو اتفق انه كان عليها فى غيرها كما ترى، فلا ريب فى وجوب مراعاة القبلة بما أمكنه من غير فرق بينها و بين غيرها، و كذا باقى ما يعتبر فى الصلاه من القيام و الاستقرار و غيرهما، نعم لا إشكال فى السقوط مع التعذر.

و هل يجب عليه تحرى الأقرب فالأقرب، لأن للقرب أثرا عند الشارع، و لهذا افتترقت الجهات فى الاستدراك لو ظهر خطأ الاجتهاد، أولا- للأصل و للخروج عن القبلة، فتساوى الجهات؟ قولان كما فى المدارك، بل فيها تبعا للذكرى «لو قيل يجب تحرى

ما بين المشرق و المغرب دون باقى الجهات لتساويها فى الاستدراك لو ظهر خطأ الاجتهاد، و ل

قولهم (ع): ما بين المشرق و المغرب قبله

كان قويا» و زاد فى الذكرى «و حينئذ يترجح المشرق و المغرب على الاستدبار على القول بالقضاء فيه مع خروج الوقت» الى آخره لكن الأول و الأخير كما ترى لا يجترئ الفقيه على الجزم بشىء منهما بهذه الأمور التى لا تصلح للعدر بعد حرمه القياس و الاستحسان و نحوهما عندنا، فلا يقاس ما نحن فيه على الغافل و الناسى بجامع الاضطراب، فالقول حينئذ بالسقوط أصلا هو الأقوى، إلا أن الاحتياط لا ينبغى تركه.

و منه يعلم أيضا ما فى المحكى عن العلامة فى النهايه من أنه إن لم يتمكن من الاستقبال جعل صوب الطريق بدلا عن القبلة، لأن المصلى لا بد أن يستمر على جهه واحده لئلا يتوزع فكره، و لما كان الطريق فى الغالب لا ينفك من معاطف يلقاها السالك يمينه و يسره فيتبعه كيف كان للحاجه، و إن قال فى المدارك و هو حسن، إلا- أن وجهه لا- يبلغ حد الوجوب، و كيف كان فيومى للركوع و السجود إذا لم يتمكن منهما و لو بالنزول حالهما، أما إذا تمكن من النزول مثلا وجب قطعا و ليس من الفعل الكثير فى الصلاه، ضروره كونه لأجزائها، و كذا لو تمكن من الانحناء وجب لما سمعته سابقا فى محله مما لا حاجه الى إعادته هنا كبعض الأحكام المذكوره هناك حتى وضع الوجه على شىء أو وضعه عليه، و إن دل صحيح عبد الرحمن (١) السابق على وجوب الأول هنا، و لعله يريد به السجود على القربوس و نحوه مع عدم المشقه و التخوف من نفور الدابه، حتى و أخفضيه السجود من الركوع فى الإيماء و غيرها مما لا يخفى جريانه هنا، إذ الظاهر عدم خصوصيه للمقام.

و كذا الحكم فى المضطر إلى الصلاه ماشيا ضروره عدم الفرق عندنا

بين المشى و الركوب و غيرهما فى جميع ما سبق من الأحكام حال الاختيار و الاضطرار و الكيفيه، فلا- يجوز للماشى فعل الفريضه مع الاختيار و الأمن عند أهل العلم كافه كما فى المحكى عن المنتهى، بل فيه أيضا و إذا اضطر يصلى على حسب حاله ماشيا يستقبل القبله ما أمكنه، و يومى بالركوع و السجود، و يجعل السجود أخفض من الركوع، ذهب إليه علماؤنا أجمع، و قال الله تعالى (١) «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» بل قد يدعى ظهورها فى التخيير بين الأمرين عند الاضطرار، و يؤيده أن احتمال ترجيح المشى حينئذ لحصول ركن القيام معارض باحتمال ترجيح الركوب، لأن الراكب مستقر بالذات و إن تحرك بالعرض، بخلاف المشى، خصوصا مع الركوب فى المحمل الذى هو بمنزله السفينه فى الخبر، نعم لو فرض إمكان استيفاء بعض الأفعال الأخر كالركوع و السجود فى أحدهما أمكن حينئذ تقديمه، و دعوى عدم ظهور الآيه فى التخيير، لجواز كونها لبيان شرعيه الأمرين و إن كان بينهما ترتيب كآيه كفاره الصيد (٢) يدفعا ان الاحتمال لا ينافى الظهور المزبور إذا لم يكن شاهد له، على أنه يكفى فى ثبوت التخيير عدم الدليل المعتبر على الترتيب، كما أنه لا دليل كذلك على وجوب كيفيه خاصه لمشى المكلف حال الصلاه أو راحلته. فللراكب حينئذ الركض على دابته، و للماشى العدو من غير ضروره، لأنهما فردان منهما كما عن نهايه الأحكام التصريح به، و مجرد انقداح الترتيب بين أفراد المشى فى النفس من غير دليل شرعى لا يصلح عذرا و إن كان هو كذلك واقعا، كما هو واضح من أصول الإماميه.

نعم ينبغى اعتبار التوقى عن النجاسه كغير المشى، لإطلاق الأدله، و كذا غير ذلك من الشرائط، بل يقتصر على ما قضت الضروره بعدمه كالأستقرار و نحوه من

١- ١ سورة البقره- الآيه ٢٤٠.

٢- ٢ سورة المائده- الآيه ٩٦.

غير تعد لغيره، لما عرفته سابقا من تقدر الضروره بقدرها، سواء فى ذلك الراكب و الماشى و غيرهما من المضطرين، إذ الجميع من واد واحد، لكن تقييد المصنف خاصه من بين الأصحاب هنا بقوله مع ضيق الوقت و إطلاقه فى الراكب يشعر بالفرق بينهما، اللهم إلا أن يريد رجوعه إليهما، و فيه حينئذ أن وجوب الانتظار فى ذوى الأعذار و عدم جواز البدار مع رجاء الزوال متجه فيما لم يعلق الحكم فيه على موضوع يتحقق عرفا قبل الضيق كالمقام المعلق فيه الحكم على الخائف و نحوه، ضروره اقتضاء الإطلاق حينئذ مشروعيه البدار بمجرد تحقق موضوع الحكم فضلا عن ظهور فحاوى النصوص (١) بذلك، و مناسبه سهوله المله، و الاهتمام بالمبادره للصلاه، و كون الحكمه فى مشروعيه هذه الأحكام التخفيف و نحو ذلك، بخلاف غيره الذى جاء عدم السقوط فيه من قوله: لا تسقط الصلاه بحال و نحوه، لتوقف تحقق معنى الاضطرار فيه على ضيق الوقت، إذ هو مكلف بالصلاه الجامعه للشرائط فى مجموع الوقت، و لم يعلم عدم التمكن حتى يضيق، و ليس الخطاب بالصلاه منحلا الى خطابات متعدده باعتبار تعدد الأحوال و إلا لاقتضى جواز فعل الصلاه الاضطراريه فى أول الأوقات و إن علم بالتمكن فى ثانيها، و هو مقطوع بعدمه فى الشريعه و تمام الكلام فى حكم ذوى الأعذار فى غير المقام، لكن على كل حال لا وجه للفرق بين الاضطرار للصلاه ماشيا و راكبا، و الله أعلم.

و لو كان الراكب بحيث يتمكن من الركوع و السجود و فرائض الصلاه هل يجوز له الفريضه على الراحله اختيارا؟ قيل: نعم و اختاره فى المدارك و غيرها من كتب متأخرى المتأخرين، بل هو المحكى عن صريح نهايه الفاضل، و إشعار نهايه الشيخ و السرائر، و ربما يشهد له ظهور المتن فى وجود القائل قبله بذلك و قيل: لا، و هو الأشبه عند المصنف و الفاضل و الشهيدين و المحقق الثانى و غيرهم، بل قيل: إنه المشهور،

بل فى مجمع البرهان يكاد أن لا- يكون فىه خلاف، لكن الأقوى فى النظر الأول، للأصل و إطلاق الأدله السالم عن المعارض، ضروره ظهور النهى عن الصلاه على الرحله فى غير الجامعه، كما يومى اليه زياده على الانسياق ذكر جمله من الأحكام كالإيماء و الاستقبال بالتكبير أو بما أمكن و غيرهما للصلاه على الراحله، و ليس إلا لغبه احتياج الصلاه عليها إلى ذلك، و دعوى العموم اللغوى فيها بالنسبه إلى الأ-حوال عموما لا- يتفاوت فىه النادر و غيره ممنوعه على مدعيها، و استثناء المريض فى صحيح عبد الرحمن (١) السابق مع أنه لا يقتضى العموم قد ذكر غير و احد من الأصحاب انه انما يفيد به بالنسبه إلى الفاعل لا الدابه، فهى حينئذ على إطلاقها و كونها فى سياق النهى لا- يجدى فى زياده معنى الإثبات، إذ النفى انما هو له، خصوصا و التحقيق فى استفاده العموم من مثل ذلك اقتضاء نفى الطبيعه نفى الأفراد، فهى كالحكم المقتضى ثبوته للطبيعه ثبوته للفرد كالحل و الحرمة و نحوهما، فكما لا يخرج ذلك عن الإطلاق المنصرف إلى الأفراد الشائعه كذلك لا يخرج هذا، و مثل ذلك النكره فى سياق النفى المستفاد منها العموم أيضا بواسطه اقتضاء نفى الواحد لا بعينه الذى هو مفادها ذلك، إذ دعوى ثبوت الوضع الجديد مساويا لعموم «كل» و «جميع» لا شاهد لها كما هو محرر فى محله، فليس مفاد النكره فى الإثبات و النفى إلا معنى واحدا و إن اختلفا فى العموم البدلى و الشمولى، فدعوى ظهور

قول الصادق (عليه السلام) فى موثق ابن سنان (٢): «لا تصل شيئا من المفروض راكبا»

شمول ما نحن فيه، لكونه من العموم اللغوى لا الإطلاق ليس فى محلها كما هو واضح بأدنى تأمل، فالتحقيق حينئذ خلو نصوص المقام عن الدلاله على الفرض، بل يبقى على مقتضى الأصول و الإطلاقات، و لا ريب فى اقتضاها الصحه عندنا، بل الظاهر أن إطلاق الفتاوى أيضا كذلك.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة - الحديث ٧.

و أظرف شىء ما يحكى عن فخر المحققين من الاستدلال على الفساد بقوله تعالى(١):

«حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» بتقريب أن المراد بالمحافظة المداومه و حفظها من المفسدات و المبطلات، و انما يتحقق ذلك فى مكان اتخذ للقرار عاده، فإن غيره كظهر الدابه فى معرض الزوال، و ب

قوله (صلى الله عليه و آله)(٢): «جعلت لى الأرض مسجدا»

أى مصلى، فلا يصح إلا فيما فى معناها، و انما عديناها إليه بالإجماع و لم يثبت هنا، ضروره كون المراد من الآيه عدم التضييع بالترك و نحوه، و بالخبر كون الأرض محلا للسجود، و على أنه قد يفرض محل البحث فيما إذا اطمأن بعدم عروض المفسد للصلاه على الظهر، و الإجماع قائم على كل مكان يمكن استيفاء ما دل على اعتباره فى الصلاه فيه من غير تخصيص، و لو سلم كون البحث فى غير المطمئن به فى استيفاء الأفعال خاصه أمكن منع اشتراط هذا الاطمئنان فى صحه الصلاه، للأصل و إطلاق الأدله، و دعوى عدم إمكان النيه يدفعها أنها ممكنه عرفا و لو بأصالة عدم عروض المانع، كما فى ذات العاده التى تظن عروض الحيض لها فى اليوم الذى نوت صومه، و كل محتمل أو ظان عروض المانع فى الأثناء و غير ذلك من الأحوال المعلوم عدم اشتراط صحه الصلاه بالطمأنينه فى إحراز عدمها أو إحراز التمكن منها، كما هو واضح.

و كذا دعوى أن إطلاق أدله الصلاه ينصرف إلى القرار المعهود، و ظهر الدابه ليس منه، لمنع الإطلاق المراد منه المعهود، بل عدم اعتناء الأصحاب بتحرير ذلك فى المكان أقوى شاهد على عدم الفرق بين سائر الأمكنه الصالحه لاستيفاء الأفعال، بل من الأمكنه المخترعه ما يقطع بندوره و عدم دخوله فى الإطلاق الذى يفرض إرادته

١- ١ سورة البقره- الآيه ٢٣٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب التيمم- الحديث ٣.

المعهود منه، خصوصا بعد

صحيح على بن جعفر(١)سأل أخاه «عن الرجل هل يصلح له أن يصلى على الرف المعلق بين نخلتين فقال (عليه السلام): إن كان مستويا يقدر على الصلاة عليه فلا بأس»

و

مضمير أحمد بن محمد(٢)«فى الرجل يصلى على السرير و هو يقدر على الأرض فكتب صل فيه»

و

خبر إبراهيم بن أبى محمود(٣)عن الرضا (عليه السلام) «فى الرجل يصلى على سرير من ساج و يسجد على الساج قال: نعم»

و غيرها مما هو مسطور فى مكان المصلى، مع أن الجميع ليس من القرار المعهود، إلا أنها يمكن فرض استيفاء أفعال الصلاة عليها، لعدم قدح الحركة اليسيره التى يتعقبها الاستقرار، بل يمكن إرادته الأرجوحه من الرف المعلق بين النخلتين لا المسمر بالمسامير الذى قد ادعى فى كشف اللثام أنه المعروف منه، قال فى البحار بعد ذكره الصحيح المزبور: و هو يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون المراد شد الرف بالنخلتين، فالسؤال باعتبار احتمال حركتهما، و الجواب مبنى على أنه يكفى الاستقرار فى الحال، فلا يضر الاحتمال، أو على عدم ضرر تلك الحركة، و ثانيهما أن يكون المراد تعليق الرف بحبلين مشدودين بنخلتين، و فيه إشكال، لعدم تحقق الاستقرار فى الحال، و الحمل على الأول أولى و أظهر، و يؤيده ما ذكره الفيروز آبادى فى تفسير الرف أنه شبه الطاق، قلت:

و على كل حال فشهادته للمطلوب لا تنكر.

و من ذلك كله يظهر لك أنه لا وجه للإشكال فى الصلاة على الدابه المتمكن من استيفاء الأفعال معها كما فى قواعد الفاضل، فضلا عن المنع ممن عرفت كالمصنف و غيره،

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب مكان المصلى- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب مكان المصلى- الحديث ٢ لكن رواه فى الوسائل عن محمد بن إبراهيم الحصينى.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب مكان المصلى- الحديث ٢.

اللهم إلا أن يريدوا السائره التي تستلزم حركتها حركة المصلى و عدم استقراره كما هو الغالب فى الركوب على الدابه، و يومى اليه فرض المسأله فى ذلك فى الذكرى على الظاهر، قال: «لو تمكن الراكب من الاستقبال و استيفاء الأفعال كالراكب فى السفينه أو على بعير معقول ففى صحه صلاته و جهان، أصحهما المنع، أما الأول فلعدم الاستقرار، و لهذا لا يصح صلاه الماشى مستقبلا مستوفيا للأفعال، لأن المشى أفعال كثيره خارجه عن الصلاه، فيبطلها» و هو كالصریح فيما قلناه، خصوصا بعد قوله فى آخر البحث: «و لو كانت الدابه واقفه و أمكن استيفاء الأفعال فهى مرتبه على المعقوله، و أولى بالبطلان هنا، لأن الحركه إليها أقرب» إذ هو كالصریح فى إرادته السائره من الأول، و لعله مراد المصنف و غيره، و حينئذ فالبطلان متجه، و احتمال كونها حينئذ كالسفينه فى أن الراكب بنفسه مستقر بالذات و انما يتحرك بالعرض بالراحله كما فى كشف اللثام

يدفعه و ضوح الفرق باعتبار غلبه حصول وصف الاستقرار لراكب السفينه بخلاف الدابه، فيختص الحكم بالبطلان فى عبارته المتن و ما شابهه بذلك لا الواقفه و المعقوله و غيرهما مما يمكن معه استيفاء الأفعال من الاستقرار و غيره، كالسرير المحمول و نحوه، خصوصا المظمان ببقائه على هذا الحال إلى آخر الصلاه، لكن فى قواعد العلامه «و فى صحه الفريضه على بعير معقول أو أرجوحه معلقه بالحبال نظر» بل عن المنتهى و الإيضاح و الموجز و الجعفریه و شرحيها و حاشيه الميسى الجزم بعدم فيهما، و الشهيدین فى المعقول، بل الأول منهما فى الأرجوحه أيضا و إن احتمل الجواز فيها، لصحيح على بن جعفر (١) المزبور، مع أن المحكى عن تذكروته و نهايته و غيرهما الصحه، لما عرفت من ضعف مقتضى البطلان من كون الأول فى معرض الزوال كالدابه الواقفه و إن كان أبعد، و الشك فى تحقق الاستقرار فى الثانى، و خروجهما عن القرار المعهود فضلا عن أن يعارض ما سمعته من

مقتضى الصحة، خصوصا الأخير الذى قد عرفت دفعه بأنه لا دليل على إرادته المعهود من القرار، بل ظاهر الأدله و الفتاوى خلافه.

بل قد يشهد لذلك فى الجملة مضافا إلى ما عرفت و تعرف فى المكان ما دل على جواز الصلاة فى السفينه اختيارا من النصوص المعتضده بفتاوى الأصحاب، ك

صحيح جميل (١) قال لأبى عبد الله (عليه السلام): «تكون السفينه قريبه من الجدد فأخرج و أصلى قال: صل فيها، أما ترضى بصلاه نوح (عليه السلام)؟»

و خبرى

يونس بن يعقوب (٢) و المفضل بن صالح (٣) سألا أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الصلاة فى الفرات و ما هو أصغر منه من الأنهار فى السفينه فقال: إن صليت فحسن، و إن خرجت فحسن»

و

خبر صالح بن الحكم (٤) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة فى السفينه فقال: إن رجلا سأل أبى (ع) عن الصلاة فى السفينه فقال له: أ ترغب عن صلاه نوح (ع)؟»

إلى غير ذلك من النصوص الداله بإطلاقها على المطلوب و ليس منها النصوص (٥) المسؤول فيها عن جواز الجماعه فى السفينه فأجيب بنفى البأس، ضروره كون المراد منها جواز ذلك حيث تصح الصلاة فى السفينه من غير تعرض لحال الصحه هل هو الاختيار أو ليس إلا الاضطرار، كما هو واضح، و لا النصوص المسؤول فيها عن الكيفيه، و إن ظنه فى المدارك فاستدل بصحيح معاويه (٦) و حسن حماد (٧) منها، بل قد استدل قبلهما بصحيح عبد الله بن سنان (٨) المتضمن سؤاله للخوف من السبع و اللصوص مع الخروج، و لعدم طاعه رفقائه له على الخروج، و هو غير ما نحن فيه قطعاً، اللهم إلا أن

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب القبلة - الحديث ٣.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب القبلة - الحديث ٥.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب القبلة - الحديث ١١.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب القبلة - الحديث ١٠.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب القبلة - الحديث ٤ و ٩ و ١٢.
 - ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب القيام - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.
 - ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب القبلة - الحديث ١٣.
 - ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب القيام - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

قوله (عليه السلام) في الجواب: «لا- عليه أن لا يخرج، فان أبي سأله (ع) عن مثل هذه المسألة رجل فقال له: أترغب عن صلاه نوح (ع)؟»

و فيه أنه باعتبار الضمير لا إطلاق فيه.

بل قد يستفاد من التعليل فيه و مما تسمعه في خبر الخزاز(١) ضعف الاستدلال بما في صحيح جميل السابق و غيره مما اشتمل على ذكر صلاه نوح (ع)، ضروره ظهوره في اضطرار نوح (عليه السلام) لتلك الصلاه، فمن ساواه في ذلك لم يكن له ليرغب عن صلاته، فلا يشمل المتمكن من الصلاه على الجدد بلا مشقه و لا ضروره تلجئه إلى الصلاه في السفينه المقتضيه في بعض الأحوال فوات كثير من الواجبات كالركوع و الاستقبال و السجود و القيام و الاستقرار، فيمكن حمل الصحيح المزبور و غيره على إرادته غير هذا الفرد من الصلاه في السفينه، على أنه بعد الإغضاء عن ذلك ليس هو إلا مطلقا كالأخبار التي بعده، و الاستدلال به على جواز الصلاه في السفينه المفوته لما عرفت- فضلا عن غيرها و إن كان متمكنا من الجدد و نحوه مما لا يفوت به شيء من ذلك- معارض بجميع ما دل على وجوب كل منها من النصوص المتواتره و الإجماعات و الآيات و غيرها مما هو مسطور في محله، و التعارض بينهما بالعموم من وجه، و لا ريب في رجحانه على هذه الأخبار من وجوه، خصوصا و لم يعرف في غير المقام سقوط الركوع و السجود و القيام و نحو ذلك اختيارا، بل المعروف منهم اختصاص سقوطها في حال الاضطرار، مضافا إلى ترجيحها بما في

مضمرة على بن إبراهيم (٢) «و لا يصلى في السفينه و هو يقدر على الشط»

و ما في

الحسن كالصحيح (٣) «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يسأل عن الصلاه في السفينه فيقول: إن استطعتم أن تخرجوا إلى الجدد فاخرجوا، فان لم تقدرُوا

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب القيام- الحديث ٩ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب القبلة- الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب القبلة- الحديث ١٤.

فصلوا قياما، فان لم تستطيعوا فصلوا قعودا و تحروا القبله»

و ما عساه يشعر به سؤال صحيح عبد الله بن سنان من معلوميه اعتبار الاضطرار فى الصلاه فى السفينه، ك

سؤال على بن جعفر (١) أخاه فيما روى من كتابه، قال: «سألته عن قوم لا يقدرّون أن يخرجوا إلى الطين و الماء هل يصلح لهم أن يصلوا الفريضة فى السفينه؟ قال: نعم»

و إلا لحسن من الامام (عليه السلام) بيان جواز ذلك اختيارا ردا للإشعار المزبور، بل

صحيح ابن أبى عمير (٢) عن الخزاز كالصريح فى ذلك، قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنا ابتلينا و كنا فى سفينه فأمسينا و لم نقدر على مكان نخرج فيه فقال أصحاب السفينه: ليس نصلى يومنا ما دنا نطمع فى الخروج، فقال: إن أبى كان يقول: تلك صلاه نوح (ع)، أ و ما ترضى أن تصلى صلاه نوح؟ فقلت: بلى جعلت فداك فقال: لا يضيّقن صدرك، فان نوحا قد صلى فى السفينه، قال: قلت: قائما أو قاعدا، قال: بل قائما، قال: قلت: فانى ربما استقبلت القبله فدارت السفينه قال:

تحر القبله جهدك».

و ما عساه يشعر به

خبر ابن عذافر (٣) قال لأبى عبد الله (عليه السلام): «رجل يكون فى وقت الفريضة و لا يمكنه الأرض من القيام عليها من كثره الثلج و الماء و المطر و الوحل أ يجوز له أن يصلى الفريضة فى المحمل؟ فقال له: نعم هو بمنزله السفينه إن أمكنه قائما، و إلا قاعدا، و كل ما كان من ذلك فالله أولى بالعدر»

و احتمال معارضة ذلك كله بترجيح هذه الأخبار بفهم الأصحاب يدفعه عدم ثبوت ذلك منهم، قال فى الذكرى: إن كثيرا من الأصحاب جوزوا الصلاه فى السفينه و لم يذكروا الاختيار،

١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب القبله - الحديث ١٦.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القيام - الحديث ٩ من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبله - الحديث ٢.

قلت: بل قيل: إنه يلوح من الجمل و المراسم و الكافى و الغنيه و السرائر الاختصاص بحال الضروره، بل قال فى الدروس: «ظاهر الأصحاب أن الصلاه فى السفينه مقيده بالضروره إلا أن تكون مشدوده».

قلت: بل قد يشعر استدلال المانعين عن الصلاه فيها اختيارا كالذكرى و المسالك و الموجز و حاشيه الميسى و روض الجنان و مجمع البرهان على ما حكى عن بعضها، بل و التقى و العجلى إلا- أنه لم يثبت ذلك عن الأخيرين بعدم قرار المصلى و كثره الحركات منه مما يندرج به فى الفعل الكثير فى الصلاه بعدم إرادته القائل بالجواز ثبوته اختيارا و إن فات الركوع و السجود و الاستقبال و القيام و الاستقرار الذاتى للمصلى، و إلا لاتجه إلزامه به، ضروره أولويته من ذلك قطاعا، بل هو مشعر بكون النزاع فى الصلاه فى السفينه من حيث الحركة لها إذا كانت سائره، أو واقفه مضطربه، أو عدم استقرارها على الأرض لو كانت واقفه لا حركه فيها و إن كان المصلى فيها مستقرا ساكنا غير مضطرب، فناس قالوا بالجواز، لعدم ثبوت مانعيه اضطراب المكان و عدم استقراره من صحه الصلاه إذا لم يؤد إلى اضطراب فى المصلى عرفا، بل كان يصدق عليه انه مستقر مطمئن، و ناس قالوا بعدم، اقتصارا على المتيقن فى الصحه من مكان المستقر على الأرض، و لعل التأمل فى كلام كثير منهم يشهد بأولويه تحرير النزاع فى ذلك من الأول، بل قد يظهر من المحقق الثانى فى جامع المقاصد و الأستاذ الأكبر فى شرح المفاتيح و المحكى عن الجعفرىه و شرحها معلوميه كون النزاع بينهم فيه، و أنه لا- مجال لاحتمال غيره، و يؤيده زياده على ذلك انه لم يحك فى الكتب المعده لنقل كلام الأصحاب عن أحد منهم التصريح بالجواز اختيارا و إن فاتت تلك الأفعال، نعم حكى ذلك عن ظاهر المبسوط و النهايه و الوسيله و المهذب و نهايه الأحكام، قال فى الأول: «أما من كان فى السفينه فإن تمكن من الخروج منها و الصلاه على الأرض خرج، فإنه أفضل،

فان لم يفعل أو لا- يتمكن منه جاز أن يصلى فيها الفرائض و النوافل سواء كانت صغيره أو كبيره، و إذا صلى فيها صلى قائما مستقبلا للقبله، فإذا دارت السفينه دار معها و استقبل القبله، فان لم يمكنه استقبال بأول تكبيره القبله، ثم صلى كيفما دارت، و قد روى أنه يصلى إلى صدر السفينه، و ذلك يخص النوافل، و إذا لم يجد فيها ما يسجد عليه سجد على خشبها، فان كان مقيرا غطاه بثوب و يسجد عليه، فان لم يقدر سجد على القير عند الضروره و أجزاءه» قال فى كشف اللثام و نحوه الباقي مع إهمال الضروره فى السجود على القير عدا الأخير، فليس فيه حديث السجود، و لعله غير مراد لهم.

قلت: و هو مع اختصاصه بفوات الاستقبال و القيام خاصه يمكن أن يكون ذلك منه بيانا لحال عدم التمكن من الخروج، لا لعدم الفعل اختيارا، على أنه لو سلم كون المراد من هذه العبارات ذلك فهو مع اختصاصه فى الاستقبال و القيام دون الشهره بمراتب فضلا عن دعوى فهم الأصحاب فلا- وجه للترجيح به، فضلا عن أن يعارض ما عرفت من المرجحات السابقه، و كذا لا وجه للقول بأن المراد بالصلاه فى السفينه التى لا يعلم فوات الأفعال المزبوره منها ابتداء، أما المعلومه فلا إشكال فى عدم الجواز فيها اختيارا لما ذكرت، و حينئذ فالشارع فى الصلاه فى السفينه برجاء التمكن منها تامه الأفعال إذا عرض له فى الأثناء ما لا يتمكن معه من ذلك انقلب تكليفه، لاضطراره بالتلبس بالصلاه المحرم قطعها، و لمعلوماته مراعاة حالى الاختيار و الاضطرار فى كل جزء من الصلاه، فالصحيح لو عرض له ما يقتضى الجلوس فى الأثناء جلس، كما أن المريض يقوم لو اتفق له الصحه لذلك، و ليس هذا معارضة لوجوب هذه الأفعال فى الصلاه كى يتجه الكلام السابق، إذ فيه أولا انه خلاف إطلاق عباره المجيز و دليله، ضروره اقتضائهما جواز ذلك فى السفينه و ان علم به من أول الأمر، خصوصا بالنسبه للقيام الذى جعل فى بعض

النصوص (١) مدار فعله و عدمه على كون السفينه ثقيله لا- يخشى عليها الانكفاء به، و خفيفه يخشى عليها ذلك به، إذ هو كالصريح فى أن له فعل ذلك ابتداء، و كذا غيره من النصوص (٢) المتضمنه لسقوط الاستقبال الظاهره أو الصريحه أيضا فى أنه يجوز و إن علم بذلك من أول الأمر، و ثانيا أنا نمنع انقلاب التكليف هنا، لابتناؤه على بقاء الخطاب بالصلاه التى قد تلبس بها فى هذا الحال حتى يشرع له حينئذ الانتقال إلى تلك الأبدال الاضطراريه، و هو ممنوع، لاقتضاء جميع ما دل على وجوب تلك الأفعال بطلان خصوص ذلك الفرد، و استئناف فرد جديد جامع للأفعال، و ليس هو إبطالا للعمل، بل هو بطلان.

و من ذلك يظهر الفرق بينه و بين عروض غيره من أحوال الاضطرار المعلقه على موضوع قد فرض تحققه من غير ملاحظه و وجوب إتمام ذلك الفرد من الصلاه، و لم يفرق فيه بين الابتداء و الأثناء، فالمرض الذى يؤمر له بالجلوس لو عرض فى أثناء الصلاه جلس له كما لو كان فى الابتداء، نعم لو عرض له و قد علمنا زواله فى ثانى الأوقات و لم نقل بجواز البدار لمثله من ذوى الأعذار مع العلم بالزوال قبل فوات وقت الصلاه اتجه القول بعدم الاجتزاء بإتمام ذلك الفرد أيضا، بل يجب عليه استئناف فرد جديد له كما هو واضح، و أولى منه ما نحن فيه قطعا، و دعوى أنه و إن كان ذلك مقتضى الضوابط لكن يمكن القول به فى خصوص السفينه، لإطلاق أدله الجواز السابقه، فيكون ذلك حينئذ خصوصيه فى السفينه المستفاده من النص و الفتوى يدفعها أنه بناء عليها يعود البحث السابق بعينه، إذ التعارض حينئذ بالعموم من وجه، و الترجيح بما عرفت، و احتمال أن الترجيح على هذا التقرير لأدله الجواز فى السفينه كما ترى، لعدم

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب القيام- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب القبلة.

الفرق بين التقريرين بما يقتضى ذلك، إذ التعارض عليهما معا بين ما دل على وجوب تلك الأفعال فى الصلاة و بين إطلاق دليل الجواز فى السفينه، فالكلام الكلام، و البحث البحث، فلاحظ و تأمل.

فظهر من ذلك كله أن تحرير النزاع على هذا الوجه مما لا ينبغى، أو أن الحق عدم الجواز اختيارا على تقديره، كما أنه ظهر لك مما قدمناه سابقا أن التحقيق الجواز اختيارا، بناء على تحريره بما سمعته سابقا، وفاقا لجماعه بل الأكثر إن لم يكن المشهور، بل فى جامع المقاصد الاتفاق على الجواز فى السفينه الواقفه مع عدم الحركات الفاحشه، و هو الحججه، مضافا إلى ما سمعته سابقا فى الصلاة على الدابه الواقفه و المعقوله و الرف المعلق بين نخلتين و السرير المحمول و نحو ذلك، بل ما هنا أولى، للأمن من حصول الحركه المنافيه للصلاه غالبا، و عدم كون قرارها الأرض بل الماء لا يصلح مانعا بعد إطلاق النص و الفتوى و عدم ذكر ذلك فى شرائط المكان أو موانع الصلاه، على أن أدله الجواز فى السفينه لا معارض لها هنا إلا المضممر (١) و الحسن (٢) السابقان من وجه، و لا ريب فى رجحان أدله الجواز المعتضده بما سمعت عليهما، خصوصا مع عدم حجيه الأول منهما، و خصوصا بعد إشعارهما أو ظهورهما فى فوات بعض الأفعال كالقيام و الاستقبال لا من حيث السفينه.

بل هو كذلك أيضا بالنسبه إلى السائره أيضا، إذا لم يحصل بسيرها اضطراب للمصلى و عدم طمأنينه، بل كان يصدق عليه الاستقرار و الطمأنينه، إذ لا معارض لها فيه أيضا إلا الخبران السابقان من وجه، و ترجح عليهما بقوه الدلاله أولا، ضروره انسياق هذا الفرد من أدله الجواز إلى الذهن من بين الأفراد، و بالتعدد ثانيا، و بصره

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب القبلة - الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب القبلة - الحديث ١٤.

السند ثالثاً، وبالاعتضاد بما عرفت من أن الجواز مقتضى الأصول و الإطلاقات، لعدم ثبوت اشتراط عدم حركه مكان المصلى الذى لا- يقتضى حركته و انتقاله حركه المصلى و انتقاله، بل لعل الثابت عدمه رابعاً، و دعوى الشك ممنوعه، مع أن الأصل عندنا عدم شرطيه المشكوك فيه، فما فى الذكرى- من أن الأصح المنع إلا لضروره، لأن القرار ركن فى القيام، و حركه السفينه تمنع من ذلك، و لأن الصلاه فيها مستلزمه للحركات الكثيره الخارجه عن الصلاه- فى غير محله، ضروره عدم منع السفينه من ذلك، و العرف أعدل شاهد فيه و فى عدم صدق الحركه عليه أصلاً، فضلاً عن كونها كثيره تدرج تحت الفعل الكثير، كما فى كل ساكن بالذات متحرك بالعارض، و فرض البحث فى ذلك خروج عن تحرير محل النزاع بما عرفته سابقاً من كون المصلى مستوفياً لجميع ما يعتبر فى الصلاه، و انه ليس إلا سير السفينه، و إلا فالأقوى عدم الجواز حينئذ اختياراً كما ذكرنا الكلام فيه مفصلاً على تقدير كون النزاع فى ذلك، فتأمل. ثم قال:

و بما قلناه قال أبو الصلاح و ابن إدريس فى باب صلاه المسافر، حيث قال: و من اضطر إلى الصلاه فى سفينه فأمكنه أن يصلى قائماً لم يجزه غير ذلك، و إن خاف الغرق و انقلاب السفينه جاز أن يصلى جالساً، و فيه أنه لا صراحه فى ذلك فى اشتراط الاضطرار و إن كان مستوفياً لجميع الأفعال، و من هنا قال فى كشف اللثام بعد أن حكى عن الشهيد ما سمعت، قلت: لم يصرحا بذلك، نعم انما تعرضاً للمضطر إلى الصلاه فيها، و كذا السيد فى الجمل، فانحصر التصريح بالمنع حينئذ فيه و فى بعض من تأخر عنه، لكن قد عرفت أنه قال فى الدروس: و ظاهر الأصحاب جوزوه و لم يذكروا الاختيار- أنه لا ظهور فى كلمات الأصحاب بذلك كما اعترف به فى كشف اللثام، و احتمال أنه أخذه من اشتراطهم الاستقرار و منعهم من الفعل الكثير بناء على

فقد هما فيما نحن فيه ليس بأولى من نسبه الجواز حينئذ إليهم بناء على ما عرفت من كون التحقيق حصولهما، وأن ليس للمصلى إلا حركة عرضيه، نعم ربما كان نوع إشعار في العبارتين المزبورتين كالمحكي عن الغنيه و المراسم و الجمل أيضا، لكن ذلك لا- يجوز النسبه إلى ظاهرهم فضلا عن ظاهر الأصحاب، خصوصا بعد أن عرفت ظهور عباره المبسوط و النهايه و الوسيله و المهذب و نهايه الأحكام في الجواز اختيارا و إن فاتت تلك الأفعال، بل هي في محل البحث كما هو واضح.

و كيف كان فحيث يصلى في السفينه يجب عليه مراعاة ما يعتبر في الصلاه ما أمكن و لو في البعض، و إطلاق بعض النصوص (١) الدوران مع السفينه حيث تدور يراد به إلى القبلة، أو مقيد بما في النصوص الأخرى (٢) من عدم التمكن من الاستقبال، و أما التوجه إلى الصدر فهو مختص بالنوافل كما يكشف عنه بعض النصوص (٣) و سمعت التصريح به من المبسوط، أو يحمل على ما إذا لم يدر أين القبلة لا من علمها و لكن لا يتمكن من استقبالها مخافه انكفاء السفينه مثلا، و أما السجود على القير و القفر الذين قد تضمنهما

موثق ابن عمار (٤) و خبر ابن ميمون (٥) قال الصادق (عليه السلام) في أولهما: «و تصلى على القير و القفر، و تسجد عليه و تسجد عليه» و قيل له في ثانيهما:

«و يسجد على ما فيها و على القير فقال: لا بأس»

فلم أجد من عمل بهما على إطلاقهما، و قد سمعت ما في المبسوط من التقييد بالضروره، و يمكن إرادته مباشرتهما حال السجود و لو على ما يصح السجود عليه، بمعنى أنه لا- يجب عليه تغطيته بثوب و نحوه، لا السجود عليهما بمعنى وضع الجبهه عليه، لما ستعرفه إن شاء الله فيما يسجد عليه، و الله أعلم.

- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب القبلة - الحديث ٦ و ٨.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب القبلة - الحديث ١.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب القبلة - الحديث ٢.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القيام - الحديث ٨.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب القبلة - الحديث ٤.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩